

الرَّعَايَةُ

فِي: عِلْمِ الدَّرَايَةِ

تأليف

الفقيه المحدث الشهيد الثاني

زبير الدين بن علي بن أحمد الجعفي العاملي

٩١١ هـ - ٩٦٥ هـ

إخراج

دعبلين دغفبج

عبدالله بن محمد بن علي بن محمد

إشراف

الامين العام للمكتبة

الدكتور السيد محمود الرعيني





السَّعَابَةُ

فِي: عِلْمِ الدَّرَايَةِ

تأليف

الفقيه المحدث الشهيد الثاني

زبير الدين بن علي بن أحمد الجعفي العاملي

١١١١ هـ - ١٢٦٥ هـ

إخراج

وتعليق وتخصيص

عبد الحسين محمد علي بن علي

إشراف

الامين العام للمكتبة

الدكتور السيد محمود المرعشي

شهيد ثان، زين الدين بن علي، ٩١١-٩٦٦ق، شارح.
الرعاية في علم الدراية / تأليف الشهيد الثاني زين الدين بن علي بن أحمد الجبلي العاملي؛ إخراج و تعليق و تحقيق عبدالحسين محمدعلي البقال؛ إشراف السيد عماد المرعشي
التجني - قم: مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي التجني الكبرى - الخزنة العالمية للمخطوطات الإسلامية - قم - ايران، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م - ١٣٩٠.
٤٠٦ ص.: مخطوطة.

ISBN 978 - 600 - 161- 058 - 5

بها: ٦٠٠٠٠ ريال

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فيها.

عنوان ديگر : الرعاية لحال البداية في علم الدراية.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

اثر حاضر در سال ١٣٦٦ به وسیله همین انتشارات به چاپ رسیده است.

چاپ سوم.

عربی.

١. شهيد ثانی، زين الدين بن علي، ٩١١-٩٦٦ق.-البداية في علم الدراية -نقد و تفسير. ٢. حديث - علم الدراية، الف. شهيد
ثاني، زين الدين بن علي، ٩١١-٩٦٦ق، البداية في علم الدراية، شارح. ب. بقال، عبدالحسين محمدعلي، ١٣٧٨-١٣١٥،
مصنح. ج. مرعشي نجفي، سيد محمود، ١٣٢٠ -، زیر نظر. د. کتابخانه بزرگ حضرت آيت الله العظمی مرعشي
نجفي، گنجینه جهانی مخطوطات اسلامی. ه. عنوان. و. عنوان: البداية في علم الدراية، شرح.

٢٩٧/٢٦

BP ١٠٨/٥/٩٠٢٥

٢٣٢٥٨٤٣

١٣٩٠



الرعاية في علم الدراية

المؤلف : زين الدين بن علي بن أحمد الجبلي العاملي «الشهيد الثاني» (٩١١-٩٦٥هـ.ق)

المحقق : عبدالحسين محمدعلي البقال ؛ بإشراف الدكتور السيد عماد المرعشي التجني

الناشر : مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي التجني الكبرى

-الخزنة العالمية للمخطوطات الإسلامية - قم - ايران

الطبعة الثالثة : ١٤٣٣ هـ . ق/ ٢٠١٢م / ١٣٩٠هـ . ش

العدد المطبوع : ٥٠٠ نسخة

المطبعة : گلوردي - قم

ليتوغرافيا : تيزهوش - قم

مشرف الطباعة : علي الحاجي باقریان

الثمن: ٦٠٠٠٠ ريال

ISBN:978 - 600 - 161 - 058 - 5

ردمك: ٩٧٨ - ٦٠٠ - ١٦١ - ٠٥٨ - ٥

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN

TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637

[http:// www.marashilibrary.com](http://www.marashilibrary.com)

[http:// www.marashilibrary.net](http://www.marashilibrary.net)

[http:// www.marashilibrary.org](http://www.marashilibrary.org)

E_mail: info@marashilibrary.org

السَّعْيُ الْجَانِبِيُّ فِي عِلْمِ الدَّرَايَةِ

- ١- في: أَوَّلِيَّاتِهِ
- ٢- في: عِلْمِ الدَّرَايَةِ
- ٣- في: الْفَهْرَسْتِ

الجهْدُ الأوَّلُ
في: أوَّلِيَّاتِ الْكِتَابِ

| |
|-------------------------|
| الإهداءُ |
| التقديمُ |
| بين يدي الكتابِ |
| المُترجمُ لَهُ في سطورِ |
| الشرحِ لَدَى الظُّهورِ |

1

2

3

الأهـداء

إلى الَّذِينَ يُشِيرُونَ عن سواعدِ الجِدِّ، من أَجْلِ خدمةِ أُمَمِهِمْ. وجيلهم، والأجيال القادمة.

إلى الذين، عَقَدُوا العزمَ على، رفعِ كاهلِ البُؤسِ الرُّوحِيِّ، والبُشَاءِ الفِكْرِيِّ، والتحليلِ الخُلُقِيِّ، عن واقعِ إنسانيتنا المَعْدَبَةِ.

إليهم، في كُلِّ زمانٍ ومكانٍ...

نُقَدِّمُ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ الموجِزَةَ، عن شَخْصِيَّةِ فَدَّةٍ، لَعَيَّتْ دَوْرًا مُهِمًّا، في تاريخِ المعرفةِ يَوْمَها، ولا تَزَالُ.

وَنُيَسِّرُ هَذَا النِّتَاجَ الحديثيَّ، لِفَقِيهِ مرجعٍ، لا زَالَتْ بِحُوثُهُ تَحْتُلُ الصِّدَارَةَ، في أروقةِ العلمِ، وحلقاتِ العُلَمَاءِ.

سائلاً من القديرِ، أَنْ يَتَعَمَّدَ الجميعَ بِرَحْمَتِهِ، والشَّهيدَ بِجَنَّتِهِ، وَأَنْ يُوَفِّقَنَا لِأَنْ نُشَاهِدَ الذِّكْرَى، لِيُمَثِّلَ هَذِهِ الشَّخْصِيَّةَ، بِعَظِيمِ نَتَاجِها، في مَزِيدٍ من الدِّرَاسَةِ كي يَكُونَ لَنَا فيها لِيُخَاضِرُنَا عِظَةً، وفيما نَرْجُوهُ لِمُسْتَقْبَلِنَا عِبْرَةً.

بل، كي نَتَأَكَّدَ، بِأَنَّ عَاقِبَةَ الاتِّقْيَاءِ الفُقَهَاءِ الشُّهَدَاءِ، لَيْسَتْ فَقْطاً في حَيَاتِهِمِ الأَوَّلَى، وَإِنِّها كَمَا يُقَالُ: هي خَالِدَةٌ عَظِيمَةٌ معِ الأَيَّامِ.

التقديم

بقلم
آية الله الفقيه المرجع
أبو العالی : شهاب الدین الحسینی الرضوی النجفی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لمرواية الآله، وشرّفنا بدراية نعمائه

والصلوة والسلام على سيد رسله وأنبياؤه وعلى اله

قرناء الكتاب و زملائه

وبعد غير خفي على من القى السمع وهو شهيد أنّ

من أشرف العلوم الإسلامية علم الدراية الذي هو

بمنزلة المقدمة لعلم الرجال وكلاهما من أهم علوم

الحديث وعليهما تدور رجلي استنباط الأحكام وتد
الفروع إلى الأصول.

فمن ثمّ توجهت هم فطاحل الرجال إلى التأليف

والتصنيف حولهما فلم يألوا الجهد في تنسيق
الزبر والاسفار فلهذا درأصحابنا شيعة الـرسول
الأكرم ^ص حيث جادت أعلامهم وجات يراعاهم في
هذا الشأن فلم لهم من آثار في هذين العلمين.
كالعلامة الشيخ ابن أبي جمهور الأحصائي صاحب كتابي
«المجلى والغوالي»

والعلامة الشيخ ضياء الدين علي العاملي نجل شيمنا
السعيد أبي عبدالله محمد بن مكي الشهيد الأول.
والعلامة الفاضل المقداد السيوري الحلبي صاحب
«نثر العرفان».

والعلامة السيد أبي الرضا فضل الله الحسنى الراوندى
الكاشانى .

والعلامة الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثى والد
شيخنا البهائى

والعلامة الحاج الميرزا البوطالب الموسوى الزنجبانى
نزيل طهران ، من مشايخ والدى العلامة فى الرواية
والعلامة الحاج الشيخ محمد الباقر البيرجندى صاحب
كتاب «الكبرى» الأجر فى شرائط المنبر»

وهو من اجلة مشايخنا فى الرواية
والعلامة الاستاذ الحاج الشيخ عبد الله الهامقانى

النجفى صاحب كتاب الرجال الكبير وهو من مشايخنا

فى الرواية والدراية وغيرهم من الأعلام .

وكذا علماء اخواننا اهل السنة والجماعة فقد

الف الكثير من افاضلهم فى هذا الموضوع كالعلامة

ابن الصلاح صاحب المقدمة .

والحافظ ابن حجر الشافى العسقلانى .

والعلامة الشيخ جلال الدين السيوطى .

والعلامة الشيخ زين الدين العراقى .

والعلامة شيخ الاسلام حفيد العلامة المولى

سعد الدين التفتازانى .

والعلامة الكتاني الحسني المغربي المراكشي من
مناشئنا
مناشئنا في رواية الصحاح وغيرهم قد طو
عن ذكرهم كشفاً روماً للاختصار .

ومقن وفقه المولى بالتأليف في علم الدراية
العلامة السعيد الشيخ زين الدين علي العاملي
الشهيد الثاني صاحب كتابي « المسالك وشرح
اللمعة » فإنه قدس سره وطاب روحه جاء
بكتاب قد اخذ السبق في السباق وهو مع
صخر جمد حاول لاثراً مساء بل العلم . اجرة ربة
اللطيف بهذه الخدمة للدين والمذهب .

وقد طبع وانتشر منذ طيلة سنين بحيث قد
نفدت نسخة الى أن قام الشاب الفاضل الشيط^{الاستاذ}
« عبد الحسين محمد علي البقال » النجفي . وشر

الذي في تجديد طبعه مع التحقيق حول محتويات
الكتاب فجاء بحمد الله فوق ما يؤمل ويراد .
الأجزاء الباري الكريم جزاء من احسن عملاً
وعباه من الرحمة بكفليها "امين امين"

وفي الختام ارجو من اخواني طلاب العلوم
الدينية ورواد الفضل "المراجعة الى الكتاب
والاستفادة من امادته والاستئارة من انواره

رزقهم الله وآيانا والناشر في الدنيا زيارة مرقد
الائمة البررة وفي الأخرة شفاعتهم .
والسلام على من اتبع الهدى ونأى بجانبه عن
الهُوى

املاه العبد الكئيب الغريب في وطنه خادم
علوم اهل البيت عليهم السلام

ابوالمعالى شهاب الدين الحسينى المرعشى النجفى

في بلدة قم العشرة حرم الميامين وعش ال محمد

في اصيل يوم الخميس لتسع بقين من شهر الله رمضان
المبارك سنة ١٢٠٤ هـ حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً



٣١ بَيْنَ يَدَيِ الْكِتَابِ

- ١ -

إنَّ هذا الجُهدَ الذي أَقِمْهُ لِقَرَانِنَا الْأَعَزَّاءَ، لم يكنْ نَتَاجَ حُبَالَةٍ طَبِيعِيَّةٍ؛ وَإِنَّمَا هُوَ كَفَيْهِ مِنْ كُثْرِ مُخْلَفَاتِ شَهْدَانِنَا الْأَبْرَارِ، قَدْ مَرَّ بُولَادَةُ عَسِيرَةٍ، وَ قَدْ رَافَقَتْهُ مَخَاضَاتٌ وَ مَخَاضَاتٌ... لَقَلَّ مِنْ آخِرِهَا مَحَنَةٌ مَا يُسَمَّى: التَّسْفِيرُ!! هَذَا إِنَّ صَحَّ فِي شَرِيعَةِ الْقَانُونِ وَ الْإِنْسَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعُرْبَانِ؛ أَنَّهُ تَسْفِيرٌ.

أَجَلْ، تَسْفِيرٌ بِدُونِ تَفْسِيرٍ، إِبَانَةُ الْحَرْبِ الْعِرَاقِيَّةِ الْإِيرَانِيَّةِ، فِي مَطَالَعِ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ بَعْدَ عَشْرِ قُرُونٍ، مِنْ هَجْرَةِ رَسُولِنَا الْكَرِيمِ، وَأَوَائِلِ الْعَقْدِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، مِنَ الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ، مِنْ مِيلَادِ سَيِّدِنَا الْمَسِيحِ.

هُوَذَا الْجُهِدُ، تَنْقَلَّ مَقْعَ مَنْ تَنْقَلَّ، بَيْنَ مَرَاكِزِ التَّوْقِيفِ وَ التَّسْفِيرِ؛ مَعَ قَوَائِلِ مَا يُسَمَّوْنَ: بِالْمُهْجَرِينَ؛ وَ جِحَافِلِ مَا يُسَمَّوْنَ: بِالْمَعَاوِدِينَ؛ وَ مَا يَحْلُو لِبَعْضِ أَنْ يَشِيرَ إِلَيْهِمْ: بِالْمَطْرُودِينَ...

هُوَذَا الْجُهِدُ، طَالَمَا تَرَكَّ عَلَى الْأَرْضِ، كَفَيْهِ مِنْ بَقِيَّةِ نَتَاجَاتِ؛ تِلْكَ الَّتِي قَدْ غَفَلَتْ عَنْهَا عُيُونٌ وَ عُيُونٌ، بَعْدَ أَنْ رَغَتْهَا عَيْنٌ وَ رَحْمَةُ ذَالِكُمُ الرَّقِيبِ، الَّذِي هَوَّاقَرُبُ الْإِنْسَانِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ.

أَجَلْ، وَ كَانَ لِذَلِكَ الْجُهِدِ أَنْ يَجْتَازَ حَدُودَا، وَيَتَوَحَّلَ طِينًا، وَيَرْتَاذِلُ لَوَجَا؛ وَيَصْعَدَ جِبَالًا، وَيَنْزِلَ وَهَادًا، وَيُقَاسِي مِنْ بَرْدٍ، وَيَصْحَبُ مَأْسَاةَ عَائِلَةٍ بِأَطْفَالٍ، وَيُكَابِدُ مِنْ مَطَرٍ، وَ يَتَعَرَّضُ لِرِيَّاحٍ، وَ يَتَحَمَّلُ غَبَارًا، وَ يُصَاحِبُ مَعَ الضَّعْفِ الْكَبِيرِ، وَ يَتَشَقَّقُ مِنْ كَثْرَةِ مَسِيرٍ فِي الْغَرَاءِ إِلَّا مِنْ أَدِيمِ الْأَرْضِ وَ غِطَاءِ السَّمَاءِ.

وَكَمْ حُجِّلَ عَلَى الرُّؤُوسِ...

وَكَمْ حُجِّلَ عَلَى رِقَابِ أَعْوَادٍ، أَرْعَبَتْهَا الْخَشْيَةُ وَالْقَلَقُ، وَهَذَّاهَا الْمَرْضُ، وَأَضْنَاهَا الشَّهْرُ، وَاتَّعَمَّهَا التَّنْقَالُ، وَآلَمَهَا نَكْرَانُ الْجَمِيلِ، وَرَوَّعَهَا تَحَلُّفُ الْآجِيَةِ، مِنْ وَلَدٍ وَتَلَدٍ، مِنْ أَهْلِ وَأَصْدِقَاءٍ وَأَبْنَاءٍ بَلَدٍ.

بل، و على عود متأكلي، غَضَّهْ أَنْيَابُ السِّنِينَ، وَ قَدْ ضَاعَ مِنْهُ فِيمَا ضَاعَ، فِي هَذِهِ الْمِحْنَةِ وَالْمُصِيبَةِ، الْكَثِيرُ الْكَثِيرُ مِنْ نَتَاجَاتِ الْعَمَلِ وَحَصَائِلِهِ.
بل، وَغَزَّ عَلَيْهِ، مَفَارِقَةُ الْوَطَنِ — وَإِنْ كَانَ الْإِسْلَامُ وَبَلَدُ الْإِسْلَامِ كُلُّهُ وَطَنًا —.
بل، وَشَقَّ عَلَيْهِ، مَغَادِرَةُ الْوَطَنِ، وَطَنِ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَرَايِدِ الْأُمَمِ، وَمَدَارِسِ الْأَوَّلِيَاءِ، وَ مَلَاحِبِ دِجْلَةِ وَالْفُرَاتِ.

وَوَطَنُ، يَا مَا حَلَا الْعُمْرُ فِيهِ، وَسَمَا النَّضَالُ مِنْ أَجْلِهِ، ...
أَرْضُ، يَا مَا حَلَا التَّجَوُّلُ فِيهِ، وَطَابَ الْعَيْشُ لَهُ، ...
بَلَدُ، يَا مَا صَفَتْ فِيهِ مَوَدَّةٌ، وَ سَلِمَتْ فِيهِ طَوِيَّةٌ، رُغِمَ النِّكَبَاتِ وَالنِّكَبَاتِ، وَطَابَتْ عِنْدَهُ أُمَمَاتٌ، وَأَخَوَاتُ زَكِيَّاتٍ مُجَاهِدَاتٍ ...

أَلَيْسَ، هُوَ مُضْجَعُ «آدَمَ» وَ«نُوحَ»، «ذِي الْكُفْلِ» وَ«عُزَيْرٍ»، وَ«يُونُسَ»...؟
إِنَّهُ بَلَدُ «الْفَرَسِيِّ» وَ«كَرْبَلَاءَ» وَ«أَرْبِيلَ» وَ«حَدَبَاءَ»...
إِنَّهُ مَقْبَرَةُ الْعُظَمَاءِ، مِنْ طَوِيسِيَّهَا، وَكَلْبِيَّيَّهَا، وَحَقْقِيَّهَا، وَعَلَّامِيَّهَا، وَجَوَاهِرِيَّهَا وَ أَنْصَارِيَّهَا، وَغَيْرَهُمْ لَا زَالَوا كَثِيرِينَ كَثِيرِينَ.
هُوَ وَاللَّهُ، يَا مَا حَلَا فِيهِ شَعْرُ وَكِتَابُ وَخُطْبَةُ، وَيَا مَا حَسَنَ قَرِيضُ وَ«حِسْجُهُ».

— ٣ —

إِيه، كُلُّ هَذَا، وَهُوَ بَعْضٌ مِنْ كُلِّ، وَهَلْ يَقْوَى بَعْضٌ مِنْ كُلِّ، وَهَلْ يَقْوَى بَعْضٌ عَلَى ذِكْرِ ذَلِكَ الْكُلِّ...؟

إِيه إِيه، وَبَعْدَ هَذَا، كَانَتْ لَنَا إِلَى الشَّهِيدِ عَوْدَةٌ؛ فَعُدْنَا نُقَلِّبُ أَوْرَاقَهُ، وَنُجَلِّدُ تِلْكَ الْمَآثِرَةَ الْحَدِيثِيَّةَ، بِمَا يُنَاسِبُهَا مِنْ جُهْدٍ، وَبِمَا يَتَّسِعُ لَنَا مِنْ مَجْهُودٍ.

عُدْنَا، وَكَانَ مِنْ بَيْنِ وَرِيقَاتِ ذَلِكَ الزَّمانِ، زَمَانُ الْوَصْلِ وَالْوَدَادِ، زَمَانُ لِعِرَاقٍ وَ مَا أَدْرَاكَ مَا الْعِرَاقُ، زَمَانُ النِّجْفِ الْأَشْرَفِ وَمَسَاجِدِهَا وَحُلُقَاتِهَا، ...

كَانَ مِنْ بَيْنِ تِلْكَ الْوَرِقَاتِ، وَرَقَةٌ تَحْمِلُ تَارِيخَ: ٢٥ شَوَّالٍ، ١٣٨٩ هـ، ٦ كَانُونِ الْأَوَّلِ ١٩٧٠ م.

وَكَانَ فِي مُقَدِّمَةِ تِلْكَ الْوَرِقَاتِ، أَسْطَرُّ كُتِبَتْ يَوْمَ ذَاكَ، كِي تَكُونَ وَرَقَةً بَيْنَ يَدَيِ أَوْرَاقِ «دِرَايَةِ الشَّهِيدِ».

كُتِبَتْ يَوْمَهَا:

ما إن وقع نظري على كتاب «شرح البداية في علم الدراية»، في علم مصطلح الحديث طبعة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م، الصادرة من مطبعة النعمان، في النجف الأشرف، حتى رُحْتُ أَتَصَفَّحُ أَوْرَاقَهُ، مَطْلِعاً عَلَى مَوَاضِيْعِهِ، مُتَنَقِّلاً بَيْنَ رُؤَايَا آرائِهِ.

فَهَالَتِي!!

نَعَمْ، هَالَتِي مَا رَأَيْتُ فِيهِ!! مِنْ غُفْمٍ فِي الْإِخْرَاجِ، وَكَثْرَةٍ فِي الْأَخْطَاءِ الْمَطْبَعِيَّةِ وَشَيْءٍ مِنَ السَّاقِطَاتِ النَّصِيَّةِ.

فِي حِينٍ أَنَّ هَذَا السُّفْرَ الْفَرْدَ، مَا أَعْظَمَ مَا يَتَضَمَّنُهُ، مِنْ مَادَّةٍ غَزِيرَةٍ، فِي عِلْمِ الدَّرَايَةِ الْمَقَارَنِ، قُلْتُ أَنْ تَتَوَقَّرَ فِي غَيْرِهِ مِنْ فَتَاهِ، عَلَى هَذَا الْإِخْتِصَارِ الْمُسْتَوْبِ، وَبِمَثَلِ هَذِهِ الْمَتَانَةِ فِي الْأُسْلُوبِ، وَتِلْكَ الدَّقَّةِ فِي الْمُنْهَجَةِ؛ عَلَى الْأَقْلَى بِحَسَابِ أَيَّامِهِ، وَذَلِكَ الْإِتْقَانُ فِي التَّبْوِيبِ بِلِحَاطِ وَسْطِهِ؛ خَاصَّةً إِنَّهُ هُوَ يُنْظَرُ إِلَيْهِ عَلَى صَعِيدِ الْمَجْهُودَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، أَوِ الْإِمَامِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ.

وَإِذَا هَذِهِ الْحَالَةُ، لَمْ أَمْلِكْ صَبْرًا حِيَالًا مَا رَأَيْتُ. حَتَّى أَخَذْتُ الْقَلَمَ، وَبَدَأْتُ الْقِرَاءَةَ، مُصَحِّحًا مَرْقُمًا مُخْرِجًا؛ وَكُلِّي أَمَلٌ: فِي أَنْ أَجْعَلَ مِنْ هَذَا الْمُقْتَنَى، نَسْخَةً شَخْصِيَّةً مُعَدَّةً، صَالِحَةً لِلِاسْتِفَادَةِ، أَرْجِعُ إِلَيْهَا فِي مَطَالَعَاتِي الْخَاصَّةِ.

وَلَكِنْ! هِيَ الْمُهِمَّةُ لَمْ تَكْمُلْ، وَأَنَا أَقِفُ بِهَا عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ. وَإِنَّمَا، وَجَدْتُهَا ثَرِيَّةً مِعْطَاءَةً، حِينَئِذَا أَوْفَقْتُهَا عَلَى إِخْرَاجِ مِنْ مِثْلِ، دَرَايَةِ الشَّهِيدِ هَذِهِ، إِخْرَاجًا يَلِيْقُ بِمَكَانَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، فِي مَسَارِ التَّارِيخِ الْحَدِيثِيِّ؛ وَحِينَئِذَا صَيَّرْتُهَا خِدْمَةً عَامَّةً، يَرْجِعُ إِلَيْهَا طَلَبَةُ الْعِلْمِ، وَمُحِبِّي الدِّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ. وَهَآ أَنَا!! وَبِحُدُودِ الْمُسْتَطَاعِ، عَمَدْتُ إِلَى إِحْيَاءِ هَذَا الثَّرَاثِ، طِبَاعَةً أُنِيقَةً، مُتَوَقَّرَةً عَلَى مُسْتَلْزَمَاتِ الْإِخْرَاجِ، وَامْتِطَلَبَاتِ التَّعْلِيْقِ، وَدَوَاعِيِ التَّحْقِيقِ.

مِنْ تَوْزِيعِ لِنُصُوصِهِ، وَتَنْقِيطِ لِفَقَرَاتِهِ، وَتَرْقِيمِ لِمَطَالِبِيهِ، وَغَنَوْنَةِ لِمَوْضُوعَاتِهِ، وَتَبْوِيبِ لِمَبَاحِثِهِ، وَقَهْرَسَةِ لِمَفْرَدَاتِهِ. مِنْ تَخْرِيجِ لَأَيَّاتِهِ، وَإِرْجَاعِ لِأَحَادِيثِهِ، وَتَرْجُمَةِ لِرِجَالِهِ، وَذِكْرِ لِمَصَادِرِ أَقْوَالِهِ، وَبَيَانِ لِمُعْتَمِدِ لُغَاتِهِ.

مِنْ اسْتِعْرَاضِ لِنُسخِ مَخْطُوطَاتِهِ، وَالتَّعْرِيفِ بِهَا مِنْ حَيْثُ مَكَانُ وَجُودِهَا، وَتَارِيخُ

كتابتها، وأطوال قياساتها، وغير ذلك.

فاعتماداً على نص، يكون الأصح من بين نصوص تلك النسخ، وإلا فالصحيح، وإلا فما يقاربه؛ مع إشارة في هامشه إلى ما يخالفه — ومصدره — إن وُجد.

وأما التعريف بالشهيد الثاني: كَعَلِمَ عَلِيمَ زَيْنِ شَهِيدٍ، كَقَطَبٍ مِنْ أَقْطَابِ الْبَحْثِ التَّشْرِيعِيِّ، فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْمَجْرِيِّ؛ فَإِنَّ مَا كَتَبَهُ عَنْهُ، الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مَهْدِي الْأَصْنَى، فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِ «الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّة» بِطَبْعَتِهِ الْجَدِيدَةِ، تُعْتَبَرُ دَرَسَةً مُوقَّعَةً فِي حِينِهَا، قَدْ آتَتْ عَلَى الْكَثِيرِ مِنْ جَوَانِبِ شَخْصِيَّتِهِ.

هذا، ولا يفوتني هنا أن أذكر:

١ — أَنَّ طَبْعَةَ الْعُمَانِ، وَالَّتِي هِيَ الثَّانِيَّةُ، فِي تَارِيخِ طَبْعَاتِ الْكِتَابِ عَلَى مَا يَبْدُو، وَبِالرُّغْمِ مِمَّا فِيهَا مِنْ نُقْصَانٍ، فَهِيَ لَا تَخْلُو مِنْ جَهْدٍ فِي تَوْزِيْعِ النَّصِّ، الَّذِي بِذَلِكَ النَّاشِرُ، الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ جَعْفَرُ آلِ إِبْرَاهِيمَ.

٢ — وَأَنَّ الطَّبْعَةَ الْأُولَى قَبْلَهَا، وَالَّتِي هِيَ الْإِيرَانِيَّةُ، بِالرُّغْمِ مِمَّا فِيهَا مِنْ إِغْفَالٍ نَامٍ لِقَسْرِ الْإِخْرَاجِ؛ فَهِيَ تَمْتَّازُ بِالضَّبْطِ الطَّبَاعِيِّ، كَمَا أَنَّ لَهَا فَضْلَ السَّبْقِ، فِي إِبْرَازِ هَذَا الْمَجْهُودِ الْفِكْرِيِّ، وَجَعَلَهُ فِي مَتَاوِلِ الْأَوْسَاطِ الْعِلْمِيَّةِ.

هذا، ولا يفوتني هنا أن أذكر:

أَنَّ كِتَابَ «عُلُومِ الْحَدِيثِ»، لِلدَّكْتُورِ صَبْحِي الصَّالِحِ، كَانَ لَنَا خَيْرَ عَوْنٍ، فِي الرَّجُوعِ إِلَى مَصَادِرِ آرَاءِ قِسْمٍ كَبِيرٍ، مِنْ أَقْطَابِ الْمَدَارِسِ غَيْرِ الْإِمَامِيَّةِ، وَالَّتِي وَكَبَتْ الْحَرَكَةُ الْحَدِيثِيَّةُ، فِي أَيَّامِهَا الطَّالِعَةِ.

وَفِي الْخَتَامِ، تَجَزَّى اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ، أُولَئِكَ الَّذِينَ سَاهَمُوا، فِي بَلُورَةِ هَذَا النَّتَاجِ، وَتَيْسِيرِهِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ.

— ٥ —

وَالْيَوْمَ أَقُولُ وَأَنَا فِي طَهْرَانَ، عَاصِمَةِ الْجُمْهُورِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي إِيرَانَ، وَبَعْدَ مَا يَزِيدُ عَلَى عَشْرَةِ أَعْوَامٍ.

أَقُولُ: إِنَّ الْمَسِيرَ فِي حَقِّ اللَّهِ، وَنَيْلَ الْعِلْمِ فِيمَا يُرْضِيهِ: إِنَّهُ يَخْلُقُ مِنَ الرُّجَالِ رِجَالًا، وَ يُوجِدُ مِنْ أَفْضَالِهِمْ رُؤَادًا، وَيَمْنَحُ عُظَمَاءَهُمْ عَظَمَةً، فِي أَنْ يَفُوزَ أَحَدُهُمْ بِلَقَبِ الشَّهِيدِ.

وَهَا نَحْنُ الْيَوْمَ، نَقِفُ بَيْنَ يَدَيِ تَارِيخِ شَهِيدٍ، سَقَطَ وَكَمْ سَقَطَ مِنْ مَلَاحِمَ بَطُولِيَّةٍ، فِي مَوَاقِبِ الْإِمَامِيَّةِ، الْمَلِيَّةِ بِالتَّضَحِّيَّاتِ وَالتَّضَحِّيَّاتِ، وَالْمُقَمَّمَةِ بِأَطْيَابِ الدِّمَاءِ الزَّكَاتِ. نَحْنُ الْيَوْمَ، نَقِفُ عَلَى مَشَارِفِ نَتَاجِ شَهِيدٍ؛ وَكَمْ تَرَكَّ وَتَرَكَّ، مِنْ أَسْفَارٍ عِرفَانِيَّةٍ فِي

تاريخ الإمامية؛ الغزير بملقاته، الموسوعي في ثقافته.
نَقِيفٌ، لَا لِنَكْتَبَ تَرْجَمَةً وَتَارِيحاً، وَنَزِيدَ الْعَظِيمَ عَظْمَةً؛ فَيَكُنِي أَنَّ الْمَعْنَى بِالْأَمْرِ
شَهِيدٌ.

نَقِيفٌ، لَا لِنُعَدَّ مَأْيَرَةً، وَنُلَمِّمَ لَهُ بَطُولَاتٍ؛ فَيَكُنِي أَنَّهُ صَاحِبُ «رَوْضَةٍ»، وَرَائِدُ
«مَسَالِكٍ»، وَصَاحِبُ «دَرَايَةِ» وَحَدِيثٍ.
عَجَباً، ...

مَنْ قَالَ: أَنَّ الْعُظَمَاءَ، حِينَ يَصْبِحُونَ عُظَمَاءَ، هُمْ بِحَاجَةٍ إِلَى تَارِيخٍ؟
مَنْ قَالَ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ، حِينَ يَكُونُونَ عُلَمَاءَ، هُمْ طَلَابُ تَعْرِيفٍ؟
مَنْ قَالَ: أَنَّ الشُّهَدَاءَ، حِينَ يَرِافِقُونَ الشُّهَدَاءَ، هُمْ مُقْتَرُونَ إِلَى إِشْهَادٍ؟
لِنَكُنْ وَاقِعِينَ.

لِنَقُلْ: بَلْ، نَحْنُ الَّذِينَ نَبْغِي صُحْبَتَهُمْ، وَلَوْ بَعْدَ فَوَاتِ الْآوَانِ؛ وَإِنَّمَا نَبْغِي بِذَلِكَ
الشُّهْرَةَ، وَنُظَمِّحُ إِلَى الْإِسْطِظَالِ بِأَفْنَانِ الْعَظْمَةِ، وَنَسْمِي إِلَى الذِّكْرِ الْجَمِيلِ وَالشَّاءِ الْحَسَنِ.
لِنَقُلْ: بَلْ، نَحْنُ الَّذِينَ نَبْغِي قِرَاءَتَهُمْ، وَلَوْ بِمَسْتَوَى مَا نَفَقَهُمْ؛ وَإِنَّمَا نَرِيدُ بِذَلِكَ بُلُوغَ
بَعْضِ مَكَارِهِمْ، وَالتَّجَوُّلَ تَحْتَ أَقْيَاءِ ظِلَالِهِمْ، وَالْحَصُولَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ثَمَرَاتِ أَنْعَامِهِمْ.
نَعَمْ، هُمْ الصَّفْوَةُ الْأَفْذَاذُ فَقَطْ، وَنَحْنُ التَّبَعُ؛ هُمُ الَّذِينَ وَخَدَهُمْ يُوَاصِلُونَ الْمَسِيرَةَ، وَ
عَلَى دَرَبِ الرِّيَادَةِ وَاسْتِمْرَاجِ الْخَيْرَاتِ سَارُوا عَلَى بَصِيرَةٍ.
عَفْوَاً، وَمَعَ ذَلِكَ فَهَنَّا كَبَقِيَّةً مِنْ سَعَاةِ الْخَيْرِ...
عَفْوَاً، وَإِنْ كَانَ لِلْغَالِبِيَّةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمُنْحَى غَايَةٌ وَأَمَلٌ؛ غَيْرَ أَنَّ جِيلَنَا وَبِفَضْلِ اللَّهِ وَ
حَمْدِهِ، مَا زَالَ لَمْ يَعْدَمْ بَعْدَ أَنْسَاءٍ، يَعْمَلُونَ الْخَيْرَ حُبّاً فِي الْخَيْرِ، وَبِجَهْلِهِمْ لَأَنْ يُوَظَّفُوا بَعْضُ
أَعْمَالِهِمْ - إِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّهَا - لِلَّهِ فِي اللَّهِ.

- ٦ -

وهكذا كان...
وَكُنْتُ يَمِّنُ وَقُقُّ لِلْوُقُوفِ عَلَى «أُصُولٍ» وَلِدِ الشَّهِيدِ، وَلَوْ مِنْ بَعِيدٍ.
وَكُنْتُ يَمِّنُ كَابِتَ الْمَعَانَةِ وَالْعَنَاءِ، كَمَا يَحْضِي بِمِرَافَقَةِ وَلَدِ الشَّهِيدِ، تَوْصِلاً إِلَى
حَدِيثِ الْآبِ الشَّهِيدِ..
وَكَمَا يَأْمَلُ فِي طَلَبِ مَرْضَاةٍ...؛ مَرْضَاةً مَنْ لَيْسَ تُغْنِي عَنْ مَرْضَاتِهِ مَرْضَاةٌ.
وهكذا كان، وَعِشْتُ أَيَّاماً وَأَيَّاماً، مَعَ ابْنِ الشَّهِيدِ فِي «مَعَالِمِ الدِّينِ».
وهكذا كان؛ لَأَعِيشَ بَعْدَهَا، قِرَاءَةً وَكِتَابَةً، مَعَ الزَّيْنِ الشَّهِيدِ فِي «شَرْحِ الْبَدَايَةِ».

فالحمد لله على ما انعم، والرحمة لشهيدنا — وكلّ الشهداء — فيما خَلَفَ وقَدَّمَ.
والحمد لله حيثُ مَكَّنْتَنِي — وإني منتظرٌ لِكُلِّ نَقْدٍ — من مصاحبة هذا العِملاق، في
بعضِ تَرائِيهِ، في كتاب كَمَ نحنُ مِن زَمَنِ إِلَيهِ محتاجون، وإِلَيْهِ في حوزتنا طالبون.

— ٧ —

على أَنَّ هناك تصرفاتٌ شَكليَّةٌ جَماليَّةٌ، قد سوَّغَتْ لِنَفْسِي القيامَ بها، بُغْيَةً إظهارَ
هذا الشرح؛ بما يليقُ بمتطلباتِ العَصريَّةِ، وما يُساهِمُ في تبسيطِ وتعميمِ الاستفادةِ منه، وما
يُساهِمُ على إبرازِ الهيكلِ العامِّ وأساسياته ما أمكن.
قَتُّ بها، وفي نفس الوقتِ أُشيرُ إليها:

١ — قَبارَةُ «المَقَدِّمَةُ» في بيانِ أصولِهِ وأصطلاحاتِهِ، التي يحتاجُ طالبُهُ إلى معرفتها، و
مدارُها على المتنِ والسندِ والإِسنادِ؛ صَيَّرْتُها إلى «المَقَدِّمَةِ» ومدارُها على: الخبرِ، والمتنِ، و
السندِ، ونحوها؛ وذلك، لأنَّه هو الذي يتلاءمُ وحادِثَةُ توزيعِ النصِّ من جهة، ويتفقُ مع ما
يأتي من عناوينَ أساسيةٍ لِقابِلِ مطالبِهِ، من جهةٍ ثانية.

٢ — الحَقْلُ الأوَّلُ في الخبرِ ومرادِفِهِ؛ أنتزَعنا هذا العنوانَ من حديثٍ ما بَعَدَهُ.

٣ — كُلُّ تَرقِيمٍ أَمْجَديٍّ أو عَدَديٍّ أوردناه، و كُلُّ حَقْلٍ وَرَبَّتُهُ؛ فَهو ليسَ مِمَّا في
الكتاب، وإِنما هو عِيالٌ عليه، تَبَيَّنَتْهُ بُغْيَةُ توزيعِ النصِّ، وإبرازِهِ على أَحْسَنِ وأَفِيدَ ما يكون.

٤ — كُلُّ نَقْطَةٍ أو جَمَلَةٍ نُدْخِلُها على النصِّ، مِمَّا ليسَ فِيهِ، نَجْعَلُها بَيْنَ قَوْسَيْنِ
مَرَكَّنَيْنِ، كَما نُمَيِّزُها في زيادتها عن الأصلِ.

٥ — وَبما أَنَّ المتنَ والشرحَ، كِلاهُما لِمَازِجٍ واحِدَةٍ، فَقد حَذَفْنا التَقْوِيساتِ بَينَها، و
اكتَفينا بطبعِ صُورَةٍ نَسْخَةٍ ثَمِينَةٍ من أصلِ المتنِ في بَدَايَةِ الكتابِ من جهة، ثُمَّ وَضَعْنا خُطُوطَ
أَفْقِيَّةً، جِبالَ أَلْفاظِهِ في الشرحِ، من جهةٍ ثانية؛ وأخيراً الإِهتمامَ فقط، بِتَقْوِيسِ ما يَخْصُ
الآبِلاتِ الكَرِمةَ، والآحادِيتِ الشَريفةَ، والآقوالِ المَنقولَةَ، من جهةٍ ثالثة؛ ذالِكَ، لأنَّ كَثَرَةَ
التَقْوِيسِ، مَعَ أَنَّها مَدْعاةٌ لِلإِرباكِ والتَشويشِ، فَإِنَّها أَيْضاً تَقْضِي على جَمالِ التَنسيقِ،
وَتُلبِسُ على القارئِ ما هو لِلْمُؤَلِّفِ بما هو ناقِلٌ فِيهِ.

— ٨ —

و حَيْثُ أَنَّ العادَةَ جَهِرتْ، في أَنَّ يُخَصَّصَ المَحَقِّقونَ لِلتَراثِ، صَفَحاتٍ تُنَزَّجُ
بِمَجهودِائِهِم، وتُعرَفُ بِمَن هو وراءَ مَحَقِّقِ كِتابِهِم.
ونَظَرًا لِلظُرُوفِ الخاصَّةِ، الَّتِي أَمَرُها...

فَأَتَى سَأَكْتَنِي بِالْقَوْلِ: هُوَ أَنَّ شَهِيدَنَا الْجُبَعِيَّ قَدْ أَتَانَسَ كَثِيرًا فِيمَا يَبْدُو بِمِثْلِ كِتَابِ «الْخُلَاصَةِ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ» لِلْطَّبَّي، وَأَنَّهُ نَهَجَ فِي شَرْحِهِ الْمَرْجِي، جَزِيًّا عَلَى مَا تُعْرَفُ بِهِ فِي الْوَسْطِ غَيْرِ الْإِمَامِيِّ، كَمَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ تَلْمِذُهُ الْعُودِي.

وَهَذَا إِنْ ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ، فَاتِّمَامُ يَدْلُ عَلَى مَدَى إِنْفِتَاحِهِ وَمُرُونِهِ، وَإِقْرَارِهِ لِمَا هُوَ صَحِيحٌ؛ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ الَّذِي هُوَ فِيهِ يُعَدَّلُ وَيُنْقِصُ وَيُزِيدُ وَيُجَدَّدُ، لِمَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْدِيلٍ أَوْ نَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ تَجْدِيدٍ، جِفَاطًا مِنْهُ بِذَلِكَ عَلَى وَحْدَةِ الثَّقَافَةِ، وَإِيمَانًا بِعَدَاهَا بِوَحْدَةِ الْكَلِمَةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ.

وَأَقُولُ أَيْضًا: إِنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْأَوَّلُ، فَيَمَنْ أَلَّفَ فِي عِلْمِ دِرَايَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الشَّيْعَةِ، كَمَا يَنْقُلُ ذَلِكَ الْأَبُ فَرْدِينَانَ الْيَسُوعِي^(١)؛ وَإِنَّمَا هُنَاكَ كَثِيرُونَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ، كَمَا نَوَّهَ عَلَى بَعْضِهِمُ الْحُجَّةُ الْمَرْعِشِي فِي تَقْدِيمِهِ.

نَعَمْ، هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَدَّدَ وَاسْتَوْعَبَ فَأَجَادَ وَأَحْسَنَ...

(١) ينظر: المنجد في الأعلام: ص ٣٩٥.

المنزج له يفي سطور

يَجِئُ لِمَثَلِ هَؤُلَاءِ الْأَبْطَالِ الشُّهَدَاءِ: الَّذِينَ تَذَرُوا أَنْفُسَهُمْ لِخِدْمَةِ أخطرِ جانبِ حياتي؛ أعني: الميدانِ الثقافي، والتشريعيّ منه على وجه الخصوص، والحديثيّ بوجهٍ خاص. يَجِئُ لِمَثَلِ هَؤُلَاءِ؛ ومنهم: شهيدنا هذا؛ أَنْ تَدُونَ حياتَهُمْ؛ وتَرْجَمَ شخصيتَهُمْ، ترجمةً نليقُ بمكانتهم، مُتَّسِعَةً جميعَ أبعادِها، شاملةً مختلفَ مجالاتِها. وبما أَنَّ مختلفَ الكتبِ الرجالية، قد تَرَجَّمت للشَّهيد، وبالخصوصِ الإمامية منها؛ من قبيل: أملِ الأمل، والوسائلِ للحرِّ العاملي، ورياضِ العلماءِ للأفندي، ولؤلؤة البحرين للبحراني، والفوائدِ الرجالية لبحرِ العلوم، وروضاتِ الجنّات للخوانساري، وأعيانِ الشيعة للعاملي، والأعلام للزركلي، وغيرها الكثير الكثير... وبالإضافة إلى تلك الترجمة، التي أشرنا إليها سابقاً، في مقدّمة «الروضة البهية». وبالإضافة إلى تلك التي نقلها أحدُ أحفادِ الشَّهيدِ نفسه، عمّا كتبه العوديّ أحدُ تلامذةِ الشَّهيد، والمذكورة قسم منها، في كتاب «الدر المنثور». لذا، ولأنَّ المهمَّ هو إحياءُ دِرايةِ الشَّهيد؛ فإنّي سأكتفي بهذه الإشارةِ المقتضبة، و أنتقلُ منها إلى إعطاءِ فكرةٍ مناسبة، عن خصوصياتِ دفع «شرح البداية» إلى الظهور.

الشرح لدى الظهور

و حيث أن هذا الكتاب فريد من نوعه، ومهم في بابيه، وعظيم في مؤلفه، فقد انتشرت له نسخ خطية ثمينة؛ كانت مكتبات إيران لها السهم الأوفى، من أمهات القديمة منها، رغم أن كاتبة لبناني القطر، جيعي المسقط، عربي الموطن.

و حق لايران؛ أن تحتضن مثل هذا التراث وغيره، لأنها بلاد إسلامي عريق الحضارة، ومركز إمامي ثرائها، ومركز علمي كثير الكتاب والعلماء.

هذا، وإن مما يحضرني من معلومات حول نسخته؛ هي:

أولاً: في إيران

١- نسخة تاريخ تحريرها عام ١٩٦١ هـ، منقولة من نسخة المؤلف نفسه «قدس»؛ وهي محفوظة الآن في مكتبة آستان قدس، في مشهد الإمام الرضا عليه السلام، برقم ٨٩؛ كما جاء ذلك، في فهرستها مجلد ٦ ص ٦١٢، وهي مُزدانة ببلاغات و تعليقات مهمة.

٢- نسخة تاريخ تحريرها عام ١٩٧٣ هـ؛ كما ورد ذلك في نفس الفهرس السابق.

٣- نسخة تاريخ تحريرها عام ١٠٨٧ هـ، وهي ناقصة بمقدار سبعة أوراق من الأول؛ غير أنها مكتوبة على نسخة الأصل، ومقدومة على الشيخ علي بن الشيخ محمد بن الشيخ حسن بن الشهيد الثاني، وعليها خطه؛ كما ورد ذلك في نفس الفهرس السابق.

٤- نسخة تاريخ تحريرها عام ١٩٦٩ هـ، بخط المولى شريف بن شهاب الدين؛ وهي من موقوفات السيد المشكاة بطهران، ضمن مجموعة.

ثانياً: في العراق

١- نسخة تاريخ تحريرها ١٩٧٩ هـ، بخط أحمد بن شريف، ضمن مجموعة بمكتبة

الميرزا محمد العسكري الطهراني، في مدينة الكاظمية؛ ولست أدري أين صفا بها الدهر الآن،
أم أنها صودرت بقانون حفظ التراث.

٢ - نسخة تاريخ تحريرها ١٠١١ هـ، كانت من مقتنيات الدكتور حسين علي محفوظ، وقد استفدت من هوامشها، ولست الآن على علم بمصيرها.

٣ - نسخ متعددة موجودة في مكتبات النجف الأشرف، وخاصة في مكتبة آية الله السيد موحين الحكيم العامة؛ غير أنني أجهل أي شيء عن خصوصياتها، وأفتقد أي معلومات عنها.

ثالثاً: مصر

حيث توجد نسخة في دار الكتب المصرية، مذكورة في «فهرست المخطوطات المصورة» تصنيف فؤاد السيد، ج ١ ص ١؟، منسوخة في ١٠٦١ هـ.

رابعاً: النسخة المعتمدة

وهي النسخة المحفوظة في مكتبة آية الله المرعشي النجفي، والتي تفضل بتصويرها لي، سماحة العلامة السيد أحمد الحسيني، أمين المخطوطات فيها مشكوراً.

وهذه النسخة تقع في ٩٧ ورقة، ١٩٤ صفحة، كل صفحة بمعدل ١٣ سطر غالباً، و بمقاس ١١ سم طولاً، و ٦.٥ سم عرضاً.

وهي مكتوبة بخط واضح مقروء، أشبه ما يكون بخط القرآن الكريم، مُعلّمة بخطوط أُتيت، أسفل كلمات (البداية)؛ وما بينها من جمل ومفردات هي شرح لها؛ كما أنها مزدانة بكثير من البلاغات، والتعليقات، ناهيك عن التصحيحات هنا وهناك.

وجاء في آخرها: «وقع الفراغ من كتابته بعون الله تعالى، يوم الجمعة خامس شهر المحرم الحرام، عام أربع وسبعين بعد الألف؛ بقلم أقلّ العباد: حسين بن علي، بن محمد، بن الحسن، بن زين الدين العاملي، عاملهم الله بلطفه، وعفى عنه وعنهم بتمه، حامداً مُصلياً مُسلياً».

كذلك جاء في هامش نفس الصفحة مايلي: «أنها قراءة وسماعاً الولد الأعزّ حسين، وأنه كاتب هذه الكلمات. وفقه الله لتحصيل مرتبة العلم والعمل، في لوقته آخرها ثامن شهر ذي الحجة، من شهور السنة ١٠٧٤، وقد أجزت له روايته عني، بطريقي إلى مؤلفه قدس الله روحه، وكذا رواية غيره مما صحت لي روايته، وكذا رواية ما ألقته وكتبته؛ أقلّ العباد: علي بن محمد، بن الحسن، بن مصطف هذا الكتاب، عفا الله عنهم. بحمد وآله صلوات الله عليهم».

وفي طرف آخر من هامش نفس الصفحة كتب آية الله شهاب الدين الحسيني

المرعشي النجفي، التعليقة التالية: «بسمه تعالى، لا يخفى أنَّ هذه النسخة ومايلها، بخط الشيخ حسين، بن الشيخ علي، حفيد الشهيد الثاني، وقد قرأها الكاتب على والده، والشيخ حسين توفّي قبل والده، كما في الدر المنثور للوالد؛ وترجتهُ مذكورةٌ هناك؛ وقد أطرني «قُدس» في ترجمة ولده هذا؛ ويظهر منها: أنّه توفي سنة ١٠٧٨، في ٢١ ذي الحجة، وكانت ولادته سنة ١٠٥٦، وقبره بمشهد الرضا عليه السلام؛ حرره الراجي شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي، ببلدة قم المشرفة حرم الاثمة ١٣٧٢ هـ».

والآن وأخيراً: أصبح واضحاً الموسوع الذي دعانا لإعتماد هذه النسخة بالذات وفي مثل ظروفنا هذه، هو أنّها بقلم عالم فقيه، من بيت علم وفقه وتقى، وابن فقيه عالم أديب، تربطه بمؤلف الكتاب، الغلفة النسبية، والمسيرّة الإمامية والدراسة الحوزوية الفقهية، وحب الحديث...

وفي الختام، حقّ الرعاية تفرض عليّ شكر:

١- آية الله العظمى، سماحة الحاج السيّد أبوالعالي شهاب الدين المرعشي النجفي دام ظلّه؛ لتفضله بكتابة مقدمة لهذا الكتاب «الدراية» تليق وعظمة الشهيد، وتناسب مع مقام السيّد الرقيع.

٢- صاحب السماحة، آية الله السيّد موسى الزنجاني الشبيري: لتفضله بمباركة هذا الجهد، وإطمئنانه لما جاء فيه، من خلالي ملاحظته.

٣- الأخ الفاضل الحجة السيّد أحمد محمد علي المددي؛ نظراً لما وردني منه من ملاحظات قيّمة، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً.

سائلاً للجميع، ولكلّ من يُحفظنا بملاحظاته، ويعمل على إحياء التراث، الموفية وحق العاقبة، إنّه سميع مجيب.

في: متبِ البداية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فذلك المثل على البداية في الداراة ما ألقاه في كتاب الحسن الزماني في التباينة وفضل على
بنيك منه المتكلم في العناية المرشد إلى سبيل الهداية وعلى الله ما يحيط به صلوة المانع لها غاية
البركة فلهذا اختص على رواية الحديث ويان مصطلحاتهم على وجه الإيجاز في المختصر وترتب
على مقدمة وإجابات المقدمات في بيان أصولها ومصطلحاتها والحديث بعض وهو كلام يكون
لنفسه خافعي أحد الأئمة يتعاقبه أصلاً وقامراً من أن يكون قوله الرسول والامام والصالح

التأني وبغيره فلهذا غلبت عليهم وتفرغوا وقد تجسسوا إلى ما جاءه من المعصوم والأمر ما جاءه من حيث
أمرهم الشان ثم سطفتا بالأمر ثم سطفتا بالحق والحق الذي يتبعه من المعصوم والحق الذي يتبعه من المعصوم
المن وتقبل الأخبار عن طريقه والاستاد مع الحديث للعلامة والأمر الذي به الحق والحق الذي يتبعه من المعصوم
ثم القى قصصه المعصوم ما كذب به الاتع لآدم طاب المرحان الحق نال الله ما آتاه الله سراً

اعتناء الجبل لا وساء قصد الجبل لم قد نعلم حيلة متطرفة كما اشتراقتا لم وجره جبره
 ارجبا كخبره ما راحته لا الام والانه والفتنة معنى والحق بالقرابي ما علم وجره جبره
 وما نعلم كخبره كذا كذا بالفتنة وبقدر يحصل انه لم كذا كذا الاخبار ينقسم مطلقا الى ستة اشخاص
 رعايته في الكثر بطلان الحالت العامة على كل الكلب وان شئت لك في الطيات حيث يتعدى

اول ما ذكره في وسطه كونه لا ينفرد كذا في عدد خاص من جملة العلم بالاشياء اضطراراً الى التوسع
والايجاز شبهة الى التوسع او تقليد ياتي من مرجع غير واستواء الخبير الى العاصم في تحقيق
اصل الشايع كغيره كالمعاملات التي واعاد الزكيات من قبل في الاحاديث الخاصة وان تراعى
حقاً من قبل من سألهم اراهم الله اعداء لله وحديث انما الامار بالنيات لم يهتدوا من قبله

ما كملنا ذلك طراي وسط اسناده واكثرنا وادعي فانه من هذا التبدل ثم يقول من كذب على
 طبعه من القدر فانه من العصابة التي اغتصبوا قبل اربعة وقيل ثيف رسوقا ما لم يزلوا
 في انه ياد رآه وهو لم يفته الى القدر فانه ثم هو سيقين ان زادت بعد ثيفي ثلاثة او اثنين
 سلكه الشبه بضاوقة تشار منها فز يسي ان انظره واحد وضاه واحد فلك رسته القليل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 والحمد لله رب العالمين
 في كتابنا هذا
 ما وجدنا حديثا باسنا
 ونصيف كتاب الذي
 اشتمل على القدر
 من الحديث
 في كتابنا هذا
 ما وجدنا حديثا باسنا
 ونصيف كتاب الذي
 اشتمل على القدر
 من الحديث
 في كتابنا هذا
 ما وجدنا حديثا باسنا
 ونصيف كتاب الذي
 اشتمل على القدر
 من الحديث

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠ هـ



نادر قري 8

مكتبة محمد علي

وتمت اطلالهم من كتابات الحبيب تنسب الى التماثيل فكذلك القديس مضافات الانساب فانما تنسب اليه
كما انهم فاضلوا اليه ذكرها في كتابه بل قد قيل انهم من اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وذكره في كتابه الثاني ثم وفيه بعد فاحذر ان تلم تنسب اليه اياتها في هذه مجلة مرسلة في الاشياء التي
هذا العلم اجمالا من ايراد الاستقصاء

منهاج ذكر الاشياء عليه بكتابنا
نقطة القاصد في قصة
اصطلاح المصنف
بالحمد لله الموفق
تتم
وايعاد مراد ونافذ على كل
لهم بل قد كسب مصنف حاكمي
سنة سبع مائة واربعمائة
مصرها في تاريخها
وهذه المأثرة وما داره من

أوله ايده الله وسد خيرا
قراءة ورواها سليمان بن
آخرا في تاريخه المسمى بكتاب
سمي سبع وستمائة
احمد الله

وتمت المأثرة في كتابه
نقطة

المخطوطة الثانية

في: شرح البداية

كتابخانه مومني آيت الله العظمى
مرعشي نجفي

بسم الله الرحمن الرحيم

عبدك المسم على حسن توفيق الهداية في علم الددابة والرعايه
وليسلك حسن الرعايه في جميع الاحوال الى النهايه من اجل على
تيك وحبيك محمد المنفذ للفق من الغواية للرشدهم الى
الحق وسبل الهداية وعلى آله الاطهار واصحابه الاجيار
صلوة دائمة متصلة لا تبلى لها غايه وسلم اليها وبمسلك
الحمد لله بما هو امله والصلوة على سخطها هذا كتاب مختصر
وضعا في علم درايه الحديث وهو على بحيث فيه من مشق
الحديث وطرقه من جميعها وسننهما وعلمها وما يحتاج
اليه ليعرف المبتول منه والمردود وموضوعه الراوي و
المروي من حيث فلك وفوائده معرفة ما يتبدل من ذلك ليعمل
به وما يرد منه ليحفظ ومسالله ما يذكر في كنه من القائل
ويذكر

الاصف ١٠١ (١) من النسخة المخطبة الرعية العمدة

وممكنه المعطاة في هذا العلم من المفهومات للفتوة من
 معانيه اللغوية او المخصصة الى ما سيرد عليك جعلنا فيه
 على وجه التمايز والاختلاف دون الاكثار من التكرار فيسجل حفظه
 ويكثر نفعه فان طبع اهل الزمان لا يخلو اربابا الكثيرين من العلم
 خصوصا في هذا الشأن وهو مرتب على مقدمة واربعه ابواب
 الملبس من الله اصل الهام للفق والذلاله على حسب الصواب
 فالمقدمه في ان حصوله واسطواناته التي يحتاج طاله الى معرفتها
 مدارها على المتن والاستدلال سندونها للذين والحديث
 منزلة فان بمعنى واحد وهو لم يطلعا تكون النسبة خارج
 في احد الانواع الثلاثة اى يكون مجهول في الخارج فيه ثبوته
 او سلبه وطابق في مطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا
 سلبين او شذوين او لا يطابقه بان يكون احدهما شذويا
 والاخر سلبيا والكلام في التعريف بمنزلة الجنس وخرج نقوله

ان شاء الله

الكلام

الصفحة الثانية من النسخة المطبوعة المرعية المتمدة

التسمين في المنطق اذا لم يعرف لها اجتماع عند من لا يكتفي
 بالمعاصير وقد كانت العرب تنسب الى القبائل واما حديث
 لهم الانتساب الى البلاد والاطال لما توطئوا فسكنوا القرى
 والمدائن وهاجرت من الانتساب لم يبق لها غير الانتساب
 الى البلدان والقرى فانسبوا اليها كما انهم فاحتاجوا الى ذكرها
 قالوا ساكن ببلد وان قل قبل شرط سكناه بعد ان كان قد
 بهذا آخر ينسب الى ايمانها او ينسب اليها مع تقدم الاول
 من البلدين سكنى فيحسب عند ذلك ترتيب البلد الثاني
 منهم فيقولون مثلاً البغدادي ثم الدمشقي والساكن بقرية بعد
 ناحية اولهم ينسب الى ايماننا القريب والبلد والناحية والاقليم
 فهو من اصل جح مثلاً لان قوله نسبة اليه والصدوق
 او الشامي ولو اراد الجميع بينهما ليلد بالاعم فيقول الشامي المصنف
 للبعي فانه جملة موجزة في الاشارة الى مقاصد هذا

العلم

النسخة ما قبل الأخيرة من النسخة الخطية الرسمية المعتمدة

الجهدُ الثاني

السَّعْيَانَةُ فِي عِلْمِ الدَّرَايَةِ

تأليف
الفقيه المحدث الشهيد الثاني
زَيْنُ الدِّينِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْجَمْعِيِّ الْعَامِلِيِّ
٩١١ هـ - ٩٦٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدُكَ اللَّهُمَّ، على حُسْنِ توفيقِ البداية، في علم الدراية والرواية، ونسألكَ حُسْنَ
الرَّعاية، في جميع الأحوال، إلى النهاية.

ونُصَلِّي على: نبيِّكَ وحبیبِكَ مُحَمَّدٍ، المُتَقِذِّ لِلخَلْقِ مِنَ الْغَوَايَةِ، المُرْشِدِ لَهُمْ إِلَى
الحَقِّ وَسَبِيلِ الْهُدَايَةِ.

وعلى: آلِهِ الْأَطْهَارِ، وَأَصْحَابِهِ الْأَخْيَارِ.

صَلَاةً دَائِمَةً مُتَّصِلَةً، لَا يُبْلَغُ لَهَا غَايَةٌ وَنُسَلِّمُ تَسْلِيمًا.

وبعدَ الحمدِ لله بما هو أَهْلُهُ، والصَّلَاةِ عَلَى مُسْتَحَقِّهَا؛ فهذا كِتَابٌ مُخْتَصَرٌ، وَضَعْنَاهُ فِي

علمِ دِرَايَةِ الْحَدِيثِ.

وهو عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ: عن مَتْنِ الْحَدِيثِ، وَطُرُقِهِ من صَحِيحِهَا وَسَقِيمِهَا وَعِلَلِهَا، وما

يُحْتَاجُ إِلَيْهِ^(١)، لِيُعْرَفَ الْمَقْبُولُ مِنْهُ وَالْمَرْدُودُ.

وَمَوْضُوعُهُ: الرَّأْيُ وَالْمَرْوِيُّ مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ^(٢).

وْغَايَتُهُ: مَعْرِفَةُ مَا يُقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ لِيُعْمَلَ بِهِ، وَمَا يُرَدُّ مِنْهُ لِيَتَجَنَّبَ.

ومَسَائِلُهُ: مَا يُذَكَّرُ فِي كُتُبِهِ مِنَ الْمَقَاصِدِ؛ وَيُذَكَّرُ بِأَنَّ مُصْطَلَحَاتِهِمْ فِي هَذَا الْعِلْمِ، مِنْ

الْمَفْهُومَاتِ الْمُنْقُولَةِ عَنْ مَعَانِيهَا اللَّغَوِيَّةِ، أَوِ الْمُخَصَّصَةِ لَهَا، كَمَا سَيَرُدُّ عَلَيْكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) أَي: مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ شَرَائِطِ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ.

(٢) عَلَنُ الْأَخِ الْفَاضِلِ الْحُجَّةُ السَّيِّدِ أَحْمَدَ عَمَدَ عَلِيٍّ الْمَدِينِيِّ هُنَا بِقَوْلِهِ: أَي: مِنْ حَيْثُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ

وَالسَّقِيمِ، وَالْمَقْبُولِ وَالْمَرْدُودِ، مِنَ الْحَدِيثِ وَالرَّوَايَةِ.

جعلنا وضعه: على وجه الإيجاز و الاختصار، دون الإطناب و الإكثار، لينهل
حفظه، ويكثر نفعه؛ فإن طباغ أهل الزمان، لا تحيل أعباء الكثير من العلم، خصوصاً في هذا
الشان.

وهو مرتب على: مقدمة، وأربعة أبواب.
سائلين من الله تعالى: إلهام الحق، والدلالة على صوب الصواب.

لَمُقَدِّمَةٌ

ومدارُها على: الحديث،
والمتن، والسند، ونحوها

الحقل الأول

في: الخبر، والحديث، والآثر

النظر الأول^(١)

الخبر والحديث: مترادفان، بمعنى واحد^(٢)

— ١ —

وهو اصطلاحاً: كلامٌ لِنِسْبَتِهِ خَارِجٌ، فِي أَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ؛ أَيُّ: يَكُونُ لَهُ فِي الْخَارِجِ، نِسْبَةٌ ثَبُوتِيَّةٌ أَوْ سَلْبِيَّةٌ. تُطَابِقُ: أَيُّ تُطَابِقُ تِلْكَ النِّسْبَةُ ذَالِكَ الْخَارِجِ: بِأَنْ يَكُونَا سَلْبِيَيْنِ أَوْ ثَبُوتِيَيْنِ؛ أَوْ لَا تُطَابِقُهُ: بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا ثَبُوتِيًّا، وَالْآخَرُ سَلْبِيًّا^(٣). و«الكلام» فِي التَّعْرِيفِ: بِمَنْزِلَةِ الْجَنْسِ. وَخَرَجَ «بِقَوْلِهِ» لِنِسْبَتِهِ خَارِجٌ: «الْإِنْشَاء»^(٤)؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى النِّسْبَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا خَارِجَ لَهُ مِنْهَا؛ بَلْ، لَفْظُهُ سَبَبٌ لِنِسْبَةٍ غَيْرِ مَسْبُوقَةٍ بِأُخْرَى.

— ٢ —

وَتَوْضِيحُ ذَالِكِ: أَنَّ الْكَلَامَ. إِمَّا أَنْ تَكُونَ نِسْبَتُهُ، بِحَيْثُ تَحْصُلُ مِنَ اللَّفْظِ، وَيَكُونُ اللَّفْظُ مُوجِداً لَهَا، مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى كَوْنِهَا دَالَّةً، عَلَى نِسْبَةٍ حَاصِلَةٍ فِي الْوَاقِعِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ؛ وَهُوَ الْإِنْشَاء. أَوْ تَكُونُ نِسْبَتُهُ بِحَيْثُ يَقْصَدُ أَنْ لَهَا نِسْبَةٌ خَارِجِيَّةٌ؛ أَيُّ ثَابِتَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، تُطَابِقُهُ أَوْ لَا تُطَابِقُهُ؛ وَهُوَ الْخَبَرُ^(٥).

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ٢ لوحة ب سطر ٨: «الخبر والحديث مترادفان»، فقط: بدون: «الحقل الأول في الخبر والحديث والآثر النظر الأول».

(٢) يُنظر: كَلِمَاتُ أَبِي الْبَقَاءِ: ص ١٥٢.

(٣) يُنظر: شرح المختصر للتفتازاني: ص ١٦.

(٤) الذي في النسخة الخطية ورقة ٣ لوحة ١ سطر ١: الإنشاء؛ بدون ما يُسمَّى بالهمزة المتطرفة، كما أَنَّهَا وَرَدَتْ هَكَذَا بَعْدَ ذَالِكِ مِرَاراً.

(٥) يُنظر: شرح المختصر للتفتازاني: ص ١٦.

فإذا قلت مثلاً: زيد قائم، فقد أثبت لزيد في اللفظ نسبة القيام إليه؛ ثم، في نفس الأمر، لا بُدَّ أن يكون بينه وبين القيام، نسبة بالإيجاب أو السلب؛ فإنه في نفس الأمر، لا يخلو من أن يكون قائماً أو غير قائم.

بخلاف قولنا: قم، فإنه وإن اشتمل على نسبة القيام إليه^(١)، لكنها نسبة حدثت من اللفظ، لا تدلُّ على ثبوت أمر آخر خارج عنها، يطابق أو لا يوافق من ثم، لم يَحْتَمِل الصدق والكذب، بخلاف الخبر.

[النَّظَرُ الثَّانِي]

وهو: أي الخبر المرادف للحديث؛ أعمُّ من أن يكون: قول الرسول «صلى الله عليه وآله» والإمام «ع»، والصحابي، والتابعي، وغيرهم من العلماء والصلحاء ونحوهم؛ وفي معناه: فعلهم وتقديرهم. هذا، هو الا شهر في الإستعمال، والأوفق لعموم معناه اللغوي.

— ١ —

وقد يَخَصُّ الثاني — وهو الحديث — بما جاء عن المعصوم؛ من النبي، والإمام. ويَخَصُّ الأول: وهو الخبر، بما جاء عن غيره. ومن ثم، قيل لِمَن يشتغل بالتواريخ وما شا كلَّها: الأخباري؛ ولِمَن يشتغل بالسنة النبوية: المحدث؛ وما جاء عن الإمام عندنا في معناه.

— ٢ —

أو يُجَعَلُ الثاني: وهو الحديث، أعمُّ من الخبر مطلقاً، فيقال لكلِّ خبر، حديث، من غير عكس. وبكُلِّ واحدٍ من هذه الترددات: قائل.

النَّظَرُ الثَّالِثُ

والآثر: أعمُّ منها مطلقاً؛ فيقال لكلِّ منها: أثر، بأي معنى اعتبر. وقيل: إنَّ الأثر مساو للخبر.

(١) أي: إلى زيد، على تقدير كونه مُخاطَباً؛ «خطبة الدكتور حسين علي محفوظ ص ٢».

وقيل: الأثرُ ما جاء عن الصحابي، والحديث ما جاء عن النبي، والخبرُ أعمُّ منهما والأعرُف: ما اخترناه (١).

(١) قال المَدَنِي: بيدولي — بعد مراجعة المصادر الموثوق بها في هذا العلم —: أنَّ هذه الاحتمالات و الأقوال، إنما حُدِّثت عند المتأخرين، خصوصاً بعد شيوخ المنطق الأرسطي، في الأوساط العلمية الدينية. وأما كُتُبُ المتقدمين؛ فهي خالية عن هذه الاحتمالات والأقوال، إن صحَّ التعبير بأنها أقوال. كما أنَّه لا فائدة مُهمَّة في تحقيق ذلك، وأنَّه متى ما ذلَّ الدليلُ على حُجَّةِ الخبر — وتحديدِها —، فهو عامُّ بدلالته، وبالتالي يشملُ: الخبر، والحديث، والأثر، سواء تطابقت مفاهيمها أم تخالفت. وأقول: إنَّ تعبير «الأثر»، يبدو قديم الاستعمال عند أرباب الحديث؛ وهناك من التسميات به: «تهذيب الآثار»، لابن جرير؛ كما ورَدَ ذلك في كتاب «الحاوي للفتاوي»: ٢٠٥/٢. كذلك هناك كتاب آخر بعنوان: «الاقتصار بصحيح الآثار عن الأئمة الأطهار»، تأليف القاضي أبوحنيفة نعمان بن محمد المصري، المتوفى سنة ٥٣٦٧ هـ؛ كما في فهرست مكتبة آية الله المرعشي العامة: ج ٩، ص ٥٠٥.

هذا، وقد جاء تعبير «الأثر»، على لسان الامام «عليه السلام»؛ كما في كتاب «الاحتجاج» للطبرسي: ج ٢، ص ١٦٢.

أضيف إلى ذلك، اننا نجد الشيخ المفيد «قدس»، كثيراً ما يستعمل هذا المصطلح في كتبه؛ كما في كتابه «الارشاد» — طبعة بصيرتي —: ص ١٧.

(٢) قال محمد جمال الدين القاسمي: في الحديث: نقيض القديم، كما أنَّه لوحظ فيه مقابلة القرآن؛ والحديث: ما جاء عن النبي؛ والخبر: ما جاء عن غيره.

وقيل: بينها عمومٌ وخصوصٌ مُطلق، فكلُّ حديث خبر من غير عكس.

والأثر: ما رُوِيَ عن الصحابة، ويموز أطلاقه على كلام النبي أيضاً.

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: ص ٦١.

الحقل الثاني

في: مَتْنِ الحديث^(١)

وَالْمَتْنُ لُغَةً: مَا اكْتَنَفَ الصُّلْبُ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَبِهِ شُبَّةُ الْمَتْنِ مِنَ الْأَرْضِ.
فَمَتْنُ كُلِّ شَيْءٍ: مَا يَتَقَوَّمُ بِهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ، وَيَتَقَوَّى بِهِ؛ كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ: يَتَقَوَّمُ
بِالظَّهْرِ وَيَتَقَوَّى بِهِ.

وَمَتْنُ الشَّيْءِ: قَوِيٌّ مَتْنُهُ^(٢)؛ وَمِنْهُ: حَبْلٌ مَتِينٌ.
فَمَتْنُ كُلِّ شَيْءٍ: لَفْظُ الْحَدِيثِ، الَّذِي يَتَقَوَّمُ بِهِ الْمَعْنَى^(٣)؛ وَهُوَ: مَقُولُ النَّبِيِّ «صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، وَمَا فِي مَعْنَاهُ^(٤).

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ٣ لوحة ب سطر ١٠: «وَالْمَتْنُ لُغَةً»، فقط؛ بدون: «الحقل الثاني في متن الحديث».

وقال المامقاني «قدس»: وما ذكره لا يخلو من مناقشه، لأنَّ «المتن» في اللغة لم يُستعمل فيما اكتنف الصُّلْبَ، وإنَّما المستعمل في ذلك «المتنان»، تشبيهُ دون «المتن» مفرداً؛ كما لا يخفى على مَنْ راجع كلماتهم.
وقال ابن فارس: المتنان: مُكْتَنَفَا الصُّلْبِ مِنَ الْعَصَبِ وَاللَّحْمِ...

وقال «قدس» أيضاً: قَبِيحٌ أَنْ يَكُونَ الْمَتْنُ مَأْخُذاً مِنْ مَتْنِ الظَّهْرِ؛ كَمَا فِي: مِقْيَاسِ الْهُدَايَةِ: ص ٤ — •
وَيُنْظَرُ: مُجْتَلِ الْلُغَةِ — طَبْعَةُ مَعْهَدِ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ —: ٣٠٨/٤، وَالْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ٢/٢٦٢ •.

(٢) ينظر: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ: ٣٠٦/١٤.

(٣) ينظر: قَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ؛ ص ٢٠٢.

(٤) أَنَّى: قَوْلُ الْأَيْمَةِ؛ «خَطِيئَةُ الذَّكَتُورِ حُسَيْنٍ عَلِيٍّ مَحْفُوظٌ: ص ٣».

الحقل الثالث

في: السند والإسناد^(١)

— ١ —

والسند: طريقُ المَشِّ؛ وهو: جملةُ مَنْ رَوَاهُ؛ مِنْ قولِهِمْ: فلانٌ سَنَدٌ؛ أي: معتمدٌ.
فسمي الطريقُ سَنَدًا، لاعتماد العلماء في صحَّة الحديث وضعفه عليه.^(٢)
وقيل: إنَّ السَنَدَ: هو الإخبار عن طريقه؛ أي: طريق المتن.^(٣)
والأوَّلُ: أظهرُ، لأنَّ الصَّحَّةَ والضعفَ، إِنَّمَا يُنسَبَانِ إلى الطريقِ، باعتبار رَوَاتِهِ لا باعتبار الإخبار.

بل، قد يكونُ الإخبارُ بالطريقِ الضعيف: صحيحاً، بأن رَوَاهُ الثَّقَّةُ الضابطُ بطريقٍ ضعيف؛ بمعنى: صحَّة الإخبار بكون تلك الرواةُ طريقَةً، مع الحكم بضعفه.

— ٢ —

والإسنادُ: رفعُ الحديثِ إلى قائله؛^(٤) «مِنْ: نَبِيٍّ، أو إِمَامٍ، أو ما في معناهما»^(٥)
والأوَّلَى: ردُّ المعنى الثاني للسند — وهو الإخبار عن طريق المتن — إليه؛ أي: إلى
الإسناد أيضاً؛ لا أَنْ يُجعلَ تعريفاً للسند؛ لِأَنَّ الإخبارَ عن الطريقِ، في الحقيقة هو الإسنادُ،
كما يظهرُ من تعريفه.

— ٣ —

وعليه^(٦)، فالسندُ والإسنادُ بمعنى^(٧)؛ وعلى الأوَّل، هما غيران.

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ١ لوحة ١ سطر ١: «والسند طريقُ المتن»، فقط؛ بدون: «الحقل الثالث في السند والإسناد».

(٢) يُنظر: تدريب الراوي: ص ٥ — ٦، وشرح الزرقاني على البيهقي: ص ١٩ وحاشية لقط الدُّرَر: ص ٤.

(٣) يُنظر: قواعد التحديث: ص ٢٠٢.

وقال المددِيُّ: الظاهر؛ أَنَّهُ تعريفٌ لـ «الإسناد» دون «السند»؟ وتَقْلُ وحدة المادَّة الأصلية، هي التي سبَّبت الوقوع في مثل هذا الخطأ؛ بل، قصد الإسناد، هو مراد المؤلف «قدس» ممَّا سيأتي.

(٤) يُنظر: قواعد التحديث: ص ٢٠٢.

(٥) كالصحابي والتابعي؛ «خطية الدكتور محفوظ: ص ٣».

(٦) قال المددِيُّ: أي على صحَّة المعنى الثاني للسند، فالسند والإسناد متجانسان معنى؛ وأما لو فسرنا السند بالمعنى الأوَّل، فإنَّه على هذا يختلف معناه عن معنى الإسناد؛ إذ هو بذلك يكون بمعنى الإخبار عن السند.

(٧) يُنظر: قواعد التحديث: ص ٢٠٢.

الحقل الرابع

في: صدق الخبر وكذبه^(١)

ثُمَّ الْخَبْرُ بَأَيِّ مَعْنَى: مُنْحَصِرٌ فِي الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، عَلَى وَجْهِ مَنَعَ الْجَمْعِ وَ الْخُلُوعِ، فِي الْأَصَحِّ مِنَ الْأَقْوَالِ:
وَأِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ مُنْحَصِرٌ فِيهَا، لِأَنَّهُ كَمَا قَدْ عَرَفْتَ، يَقْتَضِي نِسْبَةً فِي اللَّفْظِ، وَنِسْبَةً فِي الْوَقْعِ.

ثُمَّ، إِنْ طَابَقَ الْوَقْعُ الْحَكَمِيُّ بِاللَّفْظِ، فَلَا وَكُلٌّ، وَهُوَ الصَّدَقُ؛ وَالْآ يُطَابِقُهُ، فَالثَّانِي، وَ هُوَ الْكَذِبُ؛ وَبِذَلِكَ ظَهَرَ وَجْهُ الْحَصْرِ.
وَلَا يَرِدُ عَلَى الْأَوَّلِ، مِثْلُ قَوْلِي مَنْ قَالَ: مُحَمَّدٌ^(٢) وَمُوسَى^(٣)؛ صَادِقَانِ؛ فَإِنَّهُ صَادِقٌ مِنْ إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ، وَكَاذِبٌ مِنْ أُخْرَى.
لَأَنَّا إِنْ جَعَلْنَاهُ خَبْرًا وَاحِدًا، فَهُوَ كَاذِبٌ.
وَإِنْ جَعَلْنَاهُ خَبْرَيْنِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ، فَهُوَ صَادِقٌ فِي أَحَدِهِمَا كَاذِبٌ فِي الْآخَرِ.

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ٤ لوحة ١٣: «ثم الخبر بأي معنى»، فقط بدون: «الحقل الرابع في صدق الخبر وكذبه».

(٢) هو رسولنا رسول السلام، محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب، الصادق الأمين؛ وُلِدَ صَبَاحَ الْجُمُعَةِ فِي مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ، عَامَ الْفِيلِ ١٧ ربيع الأول، بُيْتُ لِلنَّبِيِّ وَعُمُرُهُ الشَّرِيفُ أَرْبَعُونَ عَامًا، هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ ١٢ ربيع الأول، عَلَى رَأْسِ سَنَةٍ ٥٤ مِنْ وَلَادَتِهِ كَانَتْ يَأْخُذُ حِجَّةً لَهُ سَنَةٌ ١٠ مِنْ الْهِجْرَةِ، وَتُسَمَّى بِحِجَّةِ الْوَدَاعِ. بَعْدَ إِتِمَامِ حَجِّهِ قَفَلَ رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ، وَفِي غَدِيرِ خُمٍّ — أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ، عَقَّدَ بِأَمْرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، لِيُطْلِيَ بِنِ أَيْ طَالِبِ عَمَّ — بِاخْتِلَافِهِ مِنْ يَمِينِهِ، وَبَايَعَهُ عَلَى ذَلِكَ عُمُومُ الْحَاضِرِينَ، مِنْ شَيْوخِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَمَرْضَى فِي أَوَّلِ صَفَرِ سَنَةِ ١١ هـ وَتَوَفَّى يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ ٢٨ مِنْهُ، وَدُفِنَ فِي حُجْرَتِهِ بَعْدَ أَنْ غُسِّلَ عَلَيْهِ «ع». كَانَ عَلَى جَانِبِ عَظِيمٍ مِنَ الْخُلُقِ الْإِنْسَانِيِّ الرَّفِيعِ، كَمَا مَدَحَهُ الْقُرْآنُ بِذَلِكَ، بِقَوْلِهِ «وَأَنْتَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ». مِنْ أَحَادِيثِهِ الشَّرِيفَةِ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُومٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، وَ«كُلُّكُمْ لَأَدَمٍ وَأَدَمٌ مِنْ تَرَابٍ»، وَ«وَالطَّلِبُ الْعِلْمُ مِنَ التَّهْدِي إِلَى الْلُحْدِ»؛ يُنْظَرُ: لَمَحَاحٌ مِنْ تَارِيخِ أَهْلِ الْبَيْتِ: ص ١١ — ١٥.

(٣) مُوسَى بْنُ ثَمَامَةَ بْنِ كَبِيرٍ حَبِيبُ الْخَنَفِيِّ الْوَأَثَلِيِّ، مِنَ الْعَبْقَرِيِّينَ؛ وُلِدَ وَنَشَأَ بِالْيَمَامَةِ؛ نَفَعَهُ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ «ص» بِالْكَذَّابِ.

قُتِلَ سَنَةَ ١٢ هـ، فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، عَلَى يَدِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ.

يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَانِيِّ: ١٢٥/٨ — ١٢٦.

وَالْمَشْهُورُ: أَنَّ الَّذِي قَتَلَهُ هُوَ وَحْشِيٌّ؛ وَهُوَ نَفْسُهُ قَاتِلُ حَمْزَةَ — عَمِّ النَّبِيِّ «عَلَيْهِ السَّلَامُ» —؛ حَيْثُ قُتِلَ مِنْ وَحْشِيٍّ قَوْلُهُ: «قَتَلْتُ بِحَرْبِي هَذِهِ خَيْرَ النَّاسِ وَشَرَّ النَّاسِ»؛ يُنْظَرُ: الْأَصَابَةُ: ١٥٦٤/٤، وَشَرْحُ الْأَخْبَارِ لِلْقَاضِي النُّعْمَانِ: ٨٧/١٣ — ٨٨، وَالْكَامِلُ: ٢٥١/٢.

[ونته]

بقوله: في الأصح، على خلاف الجاحظ.^(١)

حيث أثبت فيه: واسطة بينهما.

و شرط: في صدق الخبر، مع مطابقتها للواقع، اعتقاد المخبر أنه مطابق؛ وفي كذبه مع عدم مطابقتها له، اعتقاد أنه غير مطابق؛ وما أخرج عنها، فليس بصدق ولا كذب.^(٢)
وغرير كلامه: — — —

— ١ —

أن الخبر: إما مطابق للواقع أو لا.

و كل أمثلتها: إما مع اعتقاد أنه مطابق، أو اعتقاد أنه غير مطابق، أو بدون الاعتقاد؛ فهذه ستة أقسام:
واحد منها: صادق، وهو المطابق للواقع، مع اعتقاد أنه مطابق؛ وواحد؛ كاذب، وهو غير المطابق، مع اعتقاد أنه غير مطابق.

و الأربعة الباقية وهي: المطابقة مع اعتقاد ألا مطابقة، أو بدون الاعتقاد، وعدم المطابقة مع اعتقادها، أو بدون الاعتقاد؛ ليست بصدق ولا كذب.

فكل من الصدق والكذب: بتفسيره، أحص منه بتفسير الجمهور.

واستند الجاحظ — في قوله — إلى قوله تعالى: «أفترى على الله كذباً أم به جنة»^(٣)؟ حيث حصر الكفار؛ إخبار النبي «صلى الله عليه وآله» في: الإفتراء، والإخبار حال الجنة؛ على سبيل منع الخلط.^(٤)

ولا شبهة في أن المراد بالثاني: غير الكذب، لأنهم جعلوه قسيمه؛ وهو يقتضي أن يكون؛ غيره، وغير الصدق أيضاً؛ لأنهم لا يعتقدون صدقه «ص».^(٥)

(١) عمرو بن بحر بن محبوب: الكناشي بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ؛ كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية؛ مولده ووفاته في البصرة، ١٦٣ — ٢٥٥ هـ؛ فليح في آخر عمره، و كان مشوّ الخلق؛ ومات و الكتاب على صدره، قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه؛ له تصانيف كثيرة؛ منها: الحيوان، والبيان والتبيين... يُنظر: الأعلام للزركلي: ٢٣٩/٥.

(٢) يُنظر: شرح المختصر: ص ١٨.

(٣) سورة ص، الآية ٩.

(٤) يُنظر: شرح المختصر: ص ١٨ — ١٩.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ص ١٩.

وَلَمَّا كَانُوا: مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ، عَارِفِينَ بِاللُّغَةِ، وَقَدْ أَتَبَتُوا الْوَاسِطَةَ؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْخَبَرِ: مَا لَيْسَ بِصَادِقٍ، وَلَا كَاذِبٍ؛ لِيَكُونَ: هَذَا مِنْهُ، بِزَعِيهِمْ^(١)؛ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

وَأَجِيب:

بِأَنَّ الْوَاسِطَةَ الَّتِي أَتَبَتُوهَا: إِنَّمَا هِيَ بَيْنَ افْتِرَاءِ الْكَذِبِ، وَالصُّدُقِ؛ وَهُوَ غَيْرُ الْكَذِبِ، لِأَنَّهُ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ.

وَحَيْثُ لَا عَمْدَ لِلْمَجْنُونِ، كَانَ خَبَرُهُ قَسِيمًا لِلْإِفْتِرَاءِ، الَّذِي هُوَ أَخْصَصُ مِنَ الْكَذِبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَسِيمًا لِلْأَعْمَى، وَمَرْجَعُهُ إِلَى حَصْرِ الْخَبَرِ الْكَاذِبِ فِي نَوْعِهِ وَهَذَا: الْكَذِبُ عَنْ عَمْدٍ، وَالْكَذِبُ لَا عَنْ عَمْدٍ^(٢).

[وَبْنَهُ]

بِقَوْلِهِ: سَوَاءٌ وَافَقَ اعْتِقَادَ الْمُخْبِرِ، أَمْ لَا؛ عَلَى خِلَافِ النِّظَامِ^(٣)

[تَحْرِيرُ كَلَامِهِ:]

— ١ —

حَيْثُ جَعَلَ: صِدْقَ الْخَبَرِ مُطَابَقَتَهُ لِاعْتِقَادِ الْمُخْبِرِ مُطْلَقًا، وَكَذِبَهُ عَدَمَ الْمُطَابَقَةِ كَذَلِكَ.

فَجَعَلَ قَوْلَ الْقَائِلِ: السَّمَاءُ تَحْتَنَا، مَعْتَقِدًا ذَلِكَ؛ صِدْقًا. وَقَوْلُهُ: السَّمَاءُ فَوْقَنَا، غَيْرَ مَعْتَقِدٍ ذَلِكَ؛ كِذْبًا^(٤).

— ٢ —

مُخْتَجِبًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِذَا جَاءَ مَكِّ الْمُتَنَافِقُونَ»^(٥)؛ إِلَى قَوْلِهِ: «وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْمُخْتَصَرِ: ص ١٩.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ.

(٣) الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْقُمِّيِّ النِّسَابُورِيِّ، نِظَامُ الدِّينِ، مُفَسِّرُهُ لَهُ إِشْتِقَاقًا بِالْحِكْمَةِ وَ الزِّيَادِيَّاتِ؛ أَصْلُهُ مِنْ بَلَدٍ «قُم»؛ وَمِنْشَأُهُ وَسَكْنُهُ فِي نِيسَابُورٍ؛ لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا: غَرَائِبُ الْقُرْآنِ وَرِغَائِبُ الْفُرْقَانِ — ط — فِي ثَلَاثِ مَجْلَدَاتٍ، يُعْرَفُ بِتَفْسِيرِ النِّسَابُورِيِّ، أَلْفُهُ سَنَةَ ٨٢٨ هـ، وَ «أَوْقَافُ الْقُرْآنِ» — ط —، وَ «لُبُّ التَّأْوِيلِ» — ط — وَ «شَرْحُ الشَّافِيَةِ» — ط — فِي الصَّرْفِ يُعْرَفُ بِشَرْحِ النِّظَامِ، تَوَفَّى بَعْدَ ٨٨٥٠ هـ؛ يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَوِيِّ: ٢/٢٣٤.

(٤) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْمُخْتَصَرِ: ص ١٧.

(٥) سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ، آيَةُ ١.

لكاذِبُونَ»^(١)

حيثُ شهدَ الله تعالى عليهم: بأنَّهم كاذِبُونَ في قولهم: «إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ»^(٢) مع أنَّه مطابقٌ للواقع، حيثُ لم يكنْ موافقاً لإعتقادِهم فيه ذاك^(٣)
فلو كانَ الصِّدْقُ: عبارةً عن مُطابَقةِ الواقعِ مُطلقاً، لما صحَّ ذاك.

وأجيب:

— ١ —

بأنَّ المعنى: لكاذِبُونَ في الشَّهادة، وادَّعائهم فيها: مواطاةَ قلوبهم لآلِستِهم.
فالتكذيبُ راجعٌ إلى قولهم: نَشْهَدُ؛ باعتبار تضمينه خبراً كاذِباً؛ وهو أنَّ شهادتهم صادرةٌ، عن صميم القلبِ و خلوصِ الاعتقاد؛ يشاهد تأكيدهم الجملةَ: «إِنَّ»، و«اللام»، و الجملةَ الإسميةَ»^(٤)

— ٢ —

أو أنَّ المعنى: لكاذِبُونَ في تسميةِ هذا الإخبار: شهادةً.
أو في المشهور به؛ أعني قولهم: إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ — في زعيمهم — لِأنَّهم يعتقدون أنَّه غيرُ مطابقٍ للواقع، فيكونُ كاذِباً عندهم، وإنَّ كانَ صِدْقاً في نفس الأمر، لوجودِ مُطابَقتهِ فيه»^(٥)
أو في حَلْفِهِم: أَنَّهُمْ لم يقولوا: «لا تُنْفِقُوا على مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا...»^(٦)
الخ؛ لِمَارُويٍّ عن زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: «أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي-^(٧) يَقُولُ ذَالِكَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ

(١) سورة المنافقون، آية ١. (٢) المصدر نفسه.

(٣) أي: قولُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ؛ «خطبةُ الدكتور محفوظ: ص ٥».

ويَرَى المددِي أنَّ التعليقَ المناسبَ هنا هي: أي لإعتقادهم في النبي — ص — الرسالةَ الإلهية.

(٤) يُنظر: شرح المختصر: ص ١٨.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه؛ والمقصودُ بلفظةِ «فيه»؛ أي، في نفس الأمر، كما في: «خطبةُ الدكتور محفوظ:

ص ٥».

(٦) سورة المنافقون، آية ٧.

(٧) زيد بن أرقم الخزرجي الأنصاري: صحابي: غزاهم النبي «ص» سبع عشرة غزوة، وشهد صفين مع علي، ومات بالكوفة. روى له البخاري ومسلم ٧٠ حديثاً، توفي سنة ٦٨ هـ؛ يُنظر: الأعلام للزركلي: ١٨٨/٤.

(٨) عبدالله بن أبي بن مالك الخزرجي، أبو الحُباب، المشهور بابن سلول؛ رأس المنافقين في الإسلام؛ من أهل المدينة، كان سيِّد الخزرج في آخر جاهليَّتهم، وأظهر الإسلام بعد وقعة بدر تقيَّة. وأمَّا تياتي النبي «ص» لوقعة أُحُد، انزعَلَ أبيٌّ وكان معه ثلاثمائة رجل، فعادَ بهم إلى المدينة، وفعلَ ذاك يومَ التَّهْيُؤِ لِغَزْوَةِ تَبُوكَ، وكان كُلُّها حلَّتْ بالمسلمين نازِلَةً شَمْتُ بِهِم، وَكُلُّها سَمِعَتْ نَشْرَها، وله في ذاك أخبار؛ ينظر: الأعلام للزركلي: ١٨٨/٤.

«صلى الله عليه وآله»، به، فحلّت عبد الله أنّه ما قال؛ فتركت^(١).

[ونبه]

بقوله: وسواء قصّد الخبر أم لا؛ على خلاف: المرتضى^(٢).

[تحرير كلامه:]

حيث ذهب إلى: أنّ الخبر لا يتحقّق إلا مع قصّد المخبر.
استناداً إلى وجوده من: الساهي، والحاكي، والنائم؛ ومثّل ذلك لا يسمّى خبراً.

[وأجيب:]

والمحقّقون على عدم اشتراطه: لأنّه لفظ وضع للخبريّة، فلا يتوقّف على الإرادة،
كغيره من الألفاظ^(٣).

(١) أخرج البخاري— وغيره— عن زيد بن أرقم قال: سمعتُ عبد الله بن أبي يقول لأصحابه: «... لا تُنفقوا على من عند رسول الله حتّى ينفصوا، فليّن رجعتنا إلى المدينة ليخربجنّ الأعراس منها الأذل»، فذكرت ذلك لعمي؛ فذكر ذلك عمي للنبي صلى الله عليه وسلم، فدعاني النبي صلى الله عليه وسلم فحدثته؛ فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى عبد الله بن أبي وأصحابه؛ فحلفوا ما قالوا؛ فكذبني وصدّقه؛ فأصابني شيء^١ لم يُعصني قطّ مثله، فجلستُ في البيت؛ فقال عمي: ما أردت إلا أنّ أكذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ومثّك؛ فأنزل الله: «إذا جاءك المنافقون»، فبعث إليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأها؛ ثم قال: إنّ الله قد صدّقك. له طرق كثيرة عن زيد؛ وفي بعضها: أنّ ذلك في غزوة تبوك، وأنّ نزول السورة ليلاً؛ لباب النقول في أسباب النزول: ص ٢١٤؛ وينظر: صحيح البخاري: ١٢٥/٣ — ١٢٦، طبعة الميمنية، ورقم الحديث فيه: ٢٠٥٨، كما في فهرس صحيح مسلم: ٥٠ ص ٢٩٧؛ أمّا رقم الحديث — بهذا الصدد — عند مسلم فهو: ٢٧٧٢، كما في صحيحه: ٤ ص ٢١٤؛ وينظر كذلك: جمع البيان في تفسير القرآن: ٥ م ٢٩٣ — ٢٩٤، والدر المنثور: ٦ م ٢٢٢ — ٢٢٣، والبرهان: ٤ م ٣٣٧ — ٣٣٨، وجامع البيان في تفسير القرآن: ج ٢٦ ص ٨٢، ولباب النقول في أسباب النزول: ص ١٩٧ — ١٩٨.

(٢) علي بن الحسين الموسوي، الملقّب ذا المجدين علم الهدى؛ ينتهي نسبُهُ من جهة أبيه إلى الإمام موسى بن جعفر (ع)؛ ومن جهة أمّه إلى الإمام زين العابدين. كان أواحد أهل زمانه فضلاً وعلماً وكلاماً وحديثاً وشِعراً وخطابةً وجاهاً وكرماً. وُلِدَ في رجب سنة ٣٥٥ هـ، له مُصَنَّفَاتٌ كثيرة كثيرة، وديوان يزيد على عشرين ألف بيت، وكانت وفاته قدس الله روحه، لخميس بقيّ من شهر ربيع الأوّل سنة ٤٣٦ هـ؛ يُنظر: روضات الجنات: ٤ م ٢٩٤ — ٣١٢.

(٣) وعلّق المدهدي هنا بقوله: أقول: لعلّ نظر المرتضى — رحمه الله — في ذلك، إلى أنّ الدلالة التصديقيّة تابعة للإرادة؛ كما تُنسب ذلك إلى الشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا، والمحقّق نصير الدين الطوسي، وتجمّع من تأخّر عنها.

الحقل الخامس

في: القطع وخفائي^(١)

ثُمَّ الْخَبْرُ: إِمَّا أَنْ يُعْلَمَ صِدْقُهُ قَطْعاً، أَوْ كَذِبُهُ كَذَالِكَ، أَوْ يُخْفَى الْأَمْرَانِ^(٢)
وَالْعِلْمُ بِهِمَا: قَدْ يَكُونُ ضَرُورِيّاً، وَقَدْ يَكُونُ نَظَرِيّاً.
فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ، أَشَارَ إِلَى تَفْصِيلِهَا بِقَوْلِهِ: إِنَّ الْخَبْرَ:

قَدْ يُعْلَمُ صِدْقُهُ قَطْعاً:

١. ضرورة

أ — كَالْمَتَوَاتِرِ لَفْظاً، وَسَيَأْتِي تَفْسِيرُهُ.

— ١ —

وَالْحُكْمُ بِكَوْنِ الْعِلْمِ بِهِ ضَرُورِيّاً: مَذْهَبُ الْأَكْثَرِ.

وَمُسْتَنْدُهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَظَرِيّاً، لَمَا حَصَلَ لَيَمَنُ لَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِيهِ، كَالصَّبِيَّانِ وَالْبُلْهِ^(٣):
وَلَا فَتَقَرَّ إِلَى الدَّلِيلِ، فَلَا يَحْصُلُ لِلْعَوَامِّ^(٤) لَكْنُهُ، حَاصِلٌ لَهُمْ، فَيَكُونُ ضَرُورِيّاً.

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ٦ لوحة أ سطر ١٢: «ثم الخبر»، فقط؛ بدون: الحقل الخامس في

القطع وخفائه.

(٢) ينظر: كتاب الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص ١٧.

(٣) في الخبر: «أكثر أهل الجنة البله»؛ البله: جمع الآبله، وهو الذي فيه البله — بفتحيتين —؛ يعني:

الغفلة؛ والمُراد: الغافل عن الشر، المطبوع على الخبر.

وقيل: البله — هنا —: هم الذين غلبت عليهم سلامة الصدور، وحسن الظن بالناس، لأنهم غفلوا عن
دنياهم، فجهلوا حذق التصرف فيها، وأقبلوا على آخرتهم فغفلوا أنفسهم بها، واستحقوا أن يكونوا أكثر أهل
الجنة؛ فأما الآبله الذي لا عقل له، فليس بمُراد؛ مجمع البحرين: ٣٤٣/٦.

(٤) العامة: خلافاً الخاصة؛ والجمع؛ عوام؛ مثل: دابة ودواب؛ ومنه: «نوب إليك من عوام

خطايانا»؛ والنسبة إلى العامة: عامي؛ والهاء في عامة: للتأكيد؛ وقوله: «لا يُعَذِّبُ الله العامة بعمل الخاصة»؛
أي: لا يُعَذِّبُ الأكثر بعمل الأقل.

وفي الحديث: حُذِّمَ مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ؛ يعني: أهل الخلاف، وقد ذهب عامة النهار؛ أي: جميعه؛ مجمع

البحرين: ١٢٤/٦.

وأقول: العوام كذالك: مَنْ لَمْ يَلْفُوا مَرْتَبَةَ الاجْتِهَادِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«... وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ صَائِنًا لِنَفْسِهِ، حَافِظًا لِدِينِهِ، مَخَافًا عَلَى هَوَاهُ، مَطِيعًا لِأَمْرِ مَوْلَاهُ؛ فَلِلْعَوَامِ

أَنْ يُقْلَدُوا؛ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَضِّ فُقَهَاءِ الشَّيْعَةِ لَا كُلَّهُمْ»؛ ينظر: الإحتجاج للطبرسي: ٢٦٣/٢ — ٢٦٤، و
وسائل الشيعة: ٩٤/١٨، وتفسير العسكري: ص ١٤١.

والنتيجة — فَيَا بَدُو — أَنَّ الْعَوَامَّ: مَنْ لَمْ يَكُنْ دُونَ الْمَسْتَوَى الْمَطْلُوبِ، إِنَّ فِي عُقْرِ ثِقَاتِهِمْ، وَإِنْ فِي جَذْقِ

تَصَرُّفِهِمْ؛ وَبِتَعْبِيرٍ آخَرَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَهَامِ الْحَيَاةِ فِي مَرَحَلَةِ التَّقْلِيدِ، لَا التَّحْقِيقِ.

— ٢ —

وذهب أبو الحسين البصري^(١) — والغزالي^(٢) — وجماعة — إلى: أنه ظري، بتوفيه على مقدمات نظرية ك: إنتفاء المواطة، ودواعي الكذب، وكون المخبر عنه محسوساً^(٣)

— ٣ —

وهو لا يستلزم المدعى: لأن الإحتياج إلى النظر في المقدمات البعيدة، لا يوجب كون الحكم نظرياً، كلازم النتيجة.

ولأن مقتضى الحصول هذه، العلم بالمخبر عنه، دون العكس.

٢ — وما علم وجود مخبره — بفتح الباء —: كذا لك؛ أي بالضرورة، كوجود مكة.

ب. لاضرورة

بمعنى^(١): «أُوَيْعِلَمْ صِدْقُهُ قَطْعاً: لكن، كسباً لاضرورة؛ ك:

خبر الله تعالى، لُفِجَ الكذب عليه، بالإستدلال.

وخبر الرسول «ص» — أَعَمُّ من خبر نبينا «صلى الله عليه وآله» —

وخبر الإمام عندنا كذا لك؛ للعصمة المعتبرة فيهم^(٢)، بالدليل أيضاً.

وخبر جميع الأمة؛ باعتبار الإجماع الثابت حقيقة مدلوله، بالإستدلال.

(١) محمد بن علي الطيب، أبو الحسين، البصري؛ أحد أئمة المعتزلة، وُلِدَ في البصرة، وسكن بغداد، و توفي بها سنة ٢٤٦ هـ؛ قال الخطيب البغدادي: «له تصانيف وشهرة بالذكاء والبيان على يدعيته»؛ من كتبه: المعتمد في أصول الفقه — خ؛ ينظر: الأعلام، ١٦١/٧.

(٢) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام. له نحو مئتي مصنف. مولده ووفاته في الطابران ٤٥٠ هـ — ٥٠٥ هـ. رحل إلى نيسابور، ثم إلى بغداد، فالحجاز، فبلاد الشام، ف مصر، وعاد إلى بلده، نسبته إلى صناعة الغزل، عند من يقوله بتشديد الزاي؛ أو إلى غزاة من قرى طوس لسن قال بالتخفيف؛ من كتبه في أصول الفقه؛ شفاء الغليل — خ، والمستصفي — ط، والمنازل — خ؛ ينظر: الأعلام: ٢٤٧/٧ — ٢٤٨.

(٣) وقال المدي: للإطلاع على مذهب الغزالي في ذلك، يُراجع المستصفي: ١/١٣٢ — ١٣٤، ١١٤٠ فقد أعترف فيه، بأن حصول العلم بالتواتر ضروري بمعنى، وإن كان غير ضروري بمعنى آخر؛ وفي الحقيقة يفصل بين معاني الضروري.

(٤) في النسخة الخطية ورقة ٦ لوحة ب سطر ١١: «أُوَيْعِلَمْ صِدْقُهُ»، فقط؛ بدوئ: «ب. لاضرورة،

بمعنى».

(٥) مرجع الضمير: الأنبياء والأئمة؛ «خطية الدكتور محفوظ: ص ٦».

والخبر المتواتر معني: كشجاعة عليّ وكرمه^(١)، وكرم حاتم^(٢)، فإنه قد روي وقائع في شجاعته وكرمه، وإن لم يتواتر كل واحد، لكنّ القدر المشترك متواتر. والخبر المحتفّ بالقرائن: كمن يُخبر عن مرضيه عند الحكيم، ونقصه ولونه يدلّان عليه؛ وكذا، من يُخبر عن موت أحد، والسيّاح والضيّاح في بيته، وكنا عالِمين بمرضيه؛ وأمثال ذلك كثيرة؛ وإنكار جماعة^(٣) أصل العلم به، لتخلف عنه، خطأ؛ لجواز عدم الشرائط في صورة التخلف، خصوصاً مع عدم الضبط لهذه الجهات بالعبارة. وما — أي: الخبر الذي — عليم وجود مخبره: بالنظر؛ كقولنا: مُحمّد رسول الله.

وقد يُعلم كذبه كذا:

أي: بالضرورة، أو بالنظر؛ وأمثلةهما تُعلّم بالمقايسة على السابق. ١. فالمعلوم كذبه ضرورة: ما خالف المتواتر؛ وما عليم عدم وجود مخبره ضرورة: جسّياً، أو وجدانياً، أو بديهيّاً. ٢. ب. و [المعلوم كذبه] كسباً: الخبر المخالف، لما دلّ عليه دليل قاطع بالكسب؛ ومنه الخبر الذي تنوّر الدواعي على نقله ولم يُنقل، كسقوط المؤدّن عن المنارة، ونحو ذلك^(٤). وقد يحتمل الخبر الأمرين:

الصدق والكذب؛ لا بالنظر إلى ذاته، إذ جميع الأخبار تحتملها كذا، كالكثير الأخبار؛ فإنّ الموافق منها للقسمين الأولين قليل^(٥).

(١) هو ابن أبي طالب عليه السلام. وُلِدَ يوم الجمعة في ١٣ رجب، بعد ولادة النبي ثلاثين عاماً؛ أشهر كناه: أبو الحسن؛ أشهر ألقابه: المرتضى؛ أوّل من آمن برسالة عمّه «ص»، واختصّه النبي بالأخوة حين آتى بين المسلمين. أمّره النبي «ص» في كثير من غزواته وسراياه. مُدِح في كثير من آيات القرآن العظيم، و على لسان النبي في أحاديثه الشريفة. بُويغ له بالخلافة في غدِير خُم، في يوم ١٨ ذي الحجة سنة ١٠ من الهجرة، و تسلّمها سنة ٣٥ هجرة، و بعد ذلك بخمس سنوات استشهد، في عاصمة حكمه الكوفة، سنة ٤٠ للهجرة، بضربة الحارثي عبد الرحمن بن ملجم المرادي، ليلة ١٩ رمضان، أثناء أداء فريضة الفجر؛ ودُفِن في الغري؛ من كلماته: هيمه كلّ أمرئ ما يحينه، سرّك ذمك فلا تجرّئته إلا في أوداجك؛ يُنظر: لمحات من تاريخ أهل البيت: ص ١٧ — ٢١.

(٢) حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشر الطائي القحطاني: أبو عدي: فارس، شاعر، جاهلي، يُضرب المثل بمجوده، كان من أهل نجد، وزار الشام، فنزّج ماوية بنت جبر القسائية، ومات في عوارض — جبل في بلاد طبرستان سنة ٤٦ ق. هـ، شعره كثير ضاع معظمه، وبقي منه ديوان — ط — صغير؛ يُنظر: الأعلام: ١٥١/٢.

(٣) قال المددي: منهم السيّد المرتضى، اختاره في الذريعة إلى أصول الشريعة: ٥١٧/٢ — ٥١٨.

(٤) يُنظر: كتاب الكفاية في علم الرواية: ص ١٧.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ص ١٨.

الحقل السادس

في: المتواتر وشروط تحقيقيه

وينقسم الخبر مطلقاً — أعم من المعلوم صدقه وعدمه — الى: متواتر، وآحاد.
أما الحديث في هذا الحقل فهو عن: المتواتر؛ من حيث:

أولاً: شرايطه "مُخبريه"

— ١ —

هو: ما بَلَّغَتْ رواته في الكثرة مبلغاً، آحالت العادة تواطؤهم — أي: اتفاهم —
على الكذب.
واستمر ذلك الوصف، في جميع الطبقات حيث يتعدّد؛ بأن يرويه قومٌ عن قوم، و
هكذا إلى الأول.

فيكون أوله في هذا الوصف كآخيره، ووسطه كطرفيه؛ ليحصل الوصف: وهو
إستحالة التواطى على الكذب، للكثرة في جميع الطبقات المتعدّدة.^(١)

— ٢ —

وبهذا، ينتفي التواتر عن كثير من الأخبار، التي قد بلغت رُواتها في زماننا ذلك
الحديث؛ لكن، لم يتفق ذلك في غيره، خصوصاً في الإبتداء؛ وظن كونها متواترة، من لم
يتفطن لهذا الشرط.

— ٣ —

ولا ينحصر ذلك: في عدد خاص، على الأصح؛ بل، المُعْتَبَر: العدد المُحْصَل.
لِلْوَصْف؛ فقد يحصل في بعض المُخْبِرِينَ عشرة وأقل، وقد لا يحصل بمائة؛ بسبب قُرْبِهِم
الى وصف الصدق وعديهِ.
وقد خالفت في ذلك قومٌ فاعتبروا: اثني عشر، عدد النُقباء^(٢)؛ أو عشرين، لآية

(١) الذي في النسخة المخطوطة ورقة ٧ لوحة ب سطر ٣: «والأول: هو ما بلغت...»؛ بدون: «أما
الحديث في هذا الحقل فهو عن: المتواتر؛ من حيث أولاً: شرايطه مُخبريه».

(٢) يُنظر: كتاب الكفاية في علم الرواية: ص ١٦.

(٣) لقوله تعالى في سورة المائدة الآية ١٢: «وبشنا منهم اثني عشر نقيباً».

العشرين الصابرين^(١)؛ أو السبعين، لاختيار موسى لهم^(٢)، ليحصل العلم بخبرهم إذا رجعوا^(٣)؛ أو ثلثا ثمانية وثلاثة عشر، عدد أهل بدر^(٤)، ولا يخفى ما في هذه الاختلافات: من فنون الجزافات^(٥)

وأي ارتباط لهذا العدد بالمراد^(٦)؟ وما الذي أخرجه عن نظائره، مما ذكر في القرآن من ضروب الأعداد^(٧)؟

ثانياً: شروط سامعية^(٨)

وشروط حصول العلم به — أي: بالخبر المتواتر —:

(١) لقوله تعالى في سورة الأنفال الآية ٦٦: «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ، يَغْلِبُوا مِائَتِينَ».
(٢) قال الاب فردينان توتيل: موسى (القرن ١٣ ق. م): أشهر رجال التوراة؛ ومن أكبر مشرعي البشرية من سبط لاوي. ولد في مصر، وأنقذته ابنة فرعون من المياه، فتربى في قصر أبيها. بدأ رسالته في سن الأربعين، بعد أن لجأ إلى برية سينا؛ فأرسله الرب ليقيم بني اسرائيل، من مظالم فرعون؛ فجازمهم برية سينا مدة أربعين سنة. تلقى من الرب على جبل حوريب: الوصايا العشر؛ فسلمهم إياها، وسن لهم الشرائع الأدبية والكهنوتية والاجتماعية، فكانت دستورهم الديني والمدني؛ لهذا يُعتبر موسى: المؤسس والمخلص والمشرع؛ لقَب: به: «كليم الله». مات ولم يدخل أرض الميعاد؛ المنجد في الاعلام: ص ٦٩٤.

(٣) لقوله تعالى في سورة الأعراف الآية ١٥٦: «وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا».

(٤) وعُلّق المددي هنا: «وقيل: بالأربعة، قياساً على شهود الزنا؛ وقيل: بالخمسة، قياساً على اللعان — وتوقفت فيه القاضي الباقلاني —؛ وقيل: سبعة قياساً على غسل الاناء من ولع الكلب سبع مرّات؛ وقيل: عشرة، لقوله تعالى: «تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ»؛ وقيل: أربعون، اما أخذاً من عدد الجمعة، واما لقوله — ص — خير الرايا أربعون؛ وقيل: خمسون، قياساً على القسامة؛ ينظر: المستصفى: ١٣٧/١ — ١٣٨، وفوائح الرّمّوف بشرح مُسلم الثبوت: ١١٦/٢ — ١١٧ (المطبع بهامش المستصفى)، وتدريب الراوي — شرح تقريب النواوي: ١٧٧/٢ «الهامش».

(٥) وعُلّق فضيلته أيضاً بتبليغ هذا أمران:

١ — أنّ هذه الأقوال المجيبة — لعلّ الأصح التعبير عنها بالمختلفة —، لم تُنسب إلى قائل معين؛ بل، في كلّ المصادر — في أصول الفقه ودراية الحديث —، تُذكر هذه الأقوال بجهولة القائل.

٢ — لعلّ الأصل في هذه الأقوال: أنها كانت من أهل التنسُّن غير الامامية، ثمّ تسرّبت إلى كتب الإمامية الإثني عشرية؛ وإلاّ لم نجد في مصنف من مصنفاتنا شيئاً من هذه الأقوال؛ بل: ولم يتوقف أحد منهم في ترجيح قول، أو تضعيف آخر.

(٦) قال ابن حجر: لا معنى ليعين العدد على الصحيح؛ يُنظر: شرح النخبة: ص ٣.

(٧) كما في قوله تعالى في سورة الإسراء الآية ١٠١: «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ»؛ وفي سورة المدثر الآية ٣٠: «لَوْاحَةٌ لِلْبَشَرِ، عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشْرٍ»؛ وفي سورة «ص» الآية ٢٣: «إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً وَلِي نَجْعَةٌ وَاحِدَةٌ»؛ وفي سورة الكهف الآية ٢٥: «وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسْعًا»؛ وهكذا في بقية آيات الأعداد القرآنية.

(٨) الذي في النسخة الخطية ورقة ٨ لوحة أ سطره: «وشروط حصول العلم به»، فقط؛ بدون: «ثانياً:

شروط سامعية».

إنتفاه:

أي: إنتفاه العلم المستفاد منه إضراراً — عن السامع^(١)؛ لإستحالة تحصيل الحاصل.

وتحصيل التقوية: أيضاً محال؛ لأن العلم يستحيل أن يكون أقوى مما كان.

وأن لا يسبق شبهة إلى السامع — أو تقليد — يُنافي موجب خبر^(٢):

بأن يكون معتقداً نفيه.

وهذا شرط أختص به: السيّد المرتضى — رحمه الله — وتبعه عليه جماعة من المحققين؛ وهو جيد في موضعه^(٣).

— ١ —

واحتج عليه: بأن حصول العلم، عقيب خبر التواتر، إذا كان بالعادة؛ جاز أن يختلف ذلك باختلاف الأحوال؛ فيحصل للسامع، إذا لم يكن قد اعتقد نقيض ذلك الحكم، قبل ذلك.

ولا يحصل: إذا اعتقد ذلك.

وبهذا الشرط: يحصل الجواب، لمن خالف الإسلام، من الفرق، إذا ادعى عدم بلوغه التواتر، بدعوى نبينا «صلى الله عليه وآله»: النبوة، وظهور المعجزات على يده، موافقة لدعواه؛ فإن المانع لحصول العلم لهم بذلك، دون المسلمين، سبق الشبهة إلى نفيه.

(١) أي: يُشترط إنتفاه العلم الضروري عن السامع، كما لو أخبرنا شاهده؛ فإنه لا يحصل حينئذ العلم من الخبر، وإلا لزم تحصيل الحاصل، أو تقوية العلم الضروري، وكلاهما محالان؛ «خطبة الدكتور محفوظ: ص ٧».

(٢) أي: موجب خبر التواتر؛ «خطبة الدكتور محفوظ: ص ٨».

(٣) قال السيّد المرتضى — رحمه الله —: قلنا: لا بُدَّ من شرط نخس نحن به؛ وهو: أن يكون من أخبر بالخبر... لم يسبق بشبهة — أو تقليد — إلى اعتقاد نفي موجب الخبر.

لأن هذا العلم [يعني: الحاصل من التواتر]، إذا كان مستنداً إلى العادة، وليس بموجب عن سبب؛ جاز في شروطه نقصان الزيادة، بحسب ما يعلم الله تعالى من المصلحة.

وإنما احتجنا إلى هذا الشرط؛ ليلا يقال لنا؛ أي فرق بين خبر البلدان، والأخبار الواردة بمعجزات النبي «صلى الله عليه وآله»، بنوى القرآن؛ كحنين الجذع، وإنشقاق القمر، وتسبيح الحصى، وما أشبه ذلك؟ وأي فرق — أيضاً — بين: أخبار البلدان، وخبر النص الجلي؛ على أمير المؤمنين علي عليه السلام، الذي تنفرد الإمامية بنقله؟!.

والآ، أجزم أن يكون العلم بذلك كليل ضرورياً؛ كما أجزمتموه في أخبار البلدان...؛ يُنظر: الدرر:

٤٩١/٢ — ٤٩٢؛ معالم الدين وملاذ المجتهدين؛ ص ٤١٥.

ولولا الشرط المذكور، لم يتحقق جوابنا لهم عن غير معجزة القرآن.
وبهذا، أجاب السيد، عن نفى من خالفه تواتر النص^(١)، على إمامة علي^(عليه السلام): حيث أنهم اعتقدوا نفى النص، لشبهة.

واستناد المخبرين إلى إحساس:

بأن يكون المخبر عنه: محسوساً بالبصر، أو غيره من الحواس الخمس؛ فلو كان مستنده العقل: كحدوث العالم، وصدق الأنبياء، لم يحصل لنا العلم^(٢).

(١) يُمكن لنا أن نقول — لمن خالف الإسلام من اليهود والنصارى —: بم أثبت نبوة موسى وعيسى، على نبينا وعليهما السلام؛ بعد ثبوت نبوة الأنبياء المتقدمين عليهم السلام، عليهما — عليهما السلام —؟ فاجابكم: فهو جوابنا إثبات نبوة خاتم الأنبياء عليه السلام، عليكم كما لا يخفى؛ (م ح د)، غفى عنه؛ «هامش المخطوطة المعتمدة؛ ورقة ٨ لوحة ب».

وطبعاً، معلوم أن المراد بعبارة: «من خالفه تواتر النص»: من خالف السيد في القول بتواتر النص؛ وإلا، فيناسب أن يكون الفعل «خالف» مجزئاً من الضمير.

(٢) إن هذا الشرط — كما وافقنا بذلك صاحب الساحة الرنجاني دام ظلّه —: هو من شروط المخبر، وليس السامع.

وعليه، يظهر أن هناك اشتباهاً قد حصل، وكأنه من النسخ، كيف لا؟! ومما يؤيد الإفادة قول صاحب «المعالم».

قال ابن الشهيد الثاني: إن حصول العلم بالتواتر يتوقف على اجتماع شرايط بعضها في المخبرين، و بعضها في السامعين.

فالأول: ثلاثة

الأول: أن يبلغوا في الكثرة حداً، يمتنع معه في العادة، تواطؤهم على الكذب.
الثاني: أن يستند علمهم إلى الحس، فإنه، في مثل حدوث العالم، لا يفيد قطعاً.
الثالث: استواء الطرفين والواسطة؛ أعني: بلوغ جميع طبقات المخبرين، في الأول والآخر والوسط، بالغا ما يبلغ عدد التواتر.
والثاني: أمران

الأول: أن لا يكونوا عالمين بما أخبروا عنه اضطراباً، لاستحالة تحصيل الحاصل.
الثاني: أن لا يكون السامع قد سبق بشبهة — أو تقليد —، تؤدي إلى اعتقاد نفى موجب الخبر، وهذا الشرط ذكره السيد المرتضى، وهو جيت... معالم الدين وملاذ المجتهدين: ص ٤١٤ — ٤١٥.
و واضح بعد ذلك فيما أقول: كيف أن من يثلي تطلب «الأخبار» يمثل حلقة الوصل بين: دراية الحديث باعتبارها من أهم مطالبه من جهة، وأصول الفقه باعتباره من مهم مطالبه من جهة ثانية.
وكيف أن ابن الشهيد، غاير الشهيد؛ في جعل شرطه الثالث من شروط السماع، شرطاً ثانياً من شروط مخبريه؛ ونحن مع ابن الشهيد — فيما يبدو لنا —: أنه الأنسب.

ثالثاً: مصاديقُ تحقُّقه^(١)

وهو — أي: التواتر —: مُتَحَقِّقٌ فِي أَصُولِ الشَّرَائِعِ؛ ك: وجوبِ الصَّلَاةِ اليَوْمِيَّةِ، و
أَعْدَادِ رَكَعَاتِهَا، وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ؛ تَحَقُّقاً كَثِيراً.

— ١ —

وَفِي الْحَقِيقَةِ: مَرْجِعُ إِثْبَاتِ تَوَاتُرِهَا، إِلَى الْمَعْنَوِيِّ لَا اللَّفْظِيِّ، إِذْ الْكَلَامُ فِي الْأَخْبَارِ
الدَّالَّةِ عَلَيْهِ كَفِيرُهَا.

وَقَلِيلٌ تَحَقُّقُهُ: فِي الْأَحَادِيثِ الْخَاصَّةِ، الْمَنْقُولَةِ بِالْفَاظِ مَخْصُوصَةٍ؛ لِعَدَمِ اتِّفَاقِ
الظُّرْفَيْنِ وَالْوَسْطِ فِيهَا، وَإِنْ تَوَاتَرَ مَدْلُولُهَا، فِي بَعْضِ الْمَوَارِدِ؛ كَالْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى: شَجَاعَةِ
عَلِيٍّ «ع»، وَكَرَمِ حَاتِمٍ، وَنَظَائِرِهِمَا.

فَإِنَّ كُلَّ فَرْدٍ خَاصٌّ مِنْ تِلْكَ الْأَخْبَارِ، الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ عَلِيًّا «ع»، قَتَلَ فُلَانًا وَقَتَلَ
كَذَا، غَيْرُ مُتَوَاتِرٍ؛ وَكَذَا، الْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ، عَلَى أَنَّ حَاتِمًا أَعْطَى الْفَرَسَ الْفُلَانِيَّةَ، وَالْجَحَلَ
وَالرَّمَعَ وَغَيْرَهَا؛ إِلَّا أَنَّ الْقَدَرَ الْمَشْتَرَكَ بَيْنَهَا: مُتَوَاتِرٌ، تَدُلُّ عَلَيْهِ تِلْكَ الْجُزْئِيَّاتُ، الْمَتَمِّدَّةُ
آحَاداً بِالتَّضَمُّنِ.^(٢)

وَعَلَى هَذَا يُتَرَكَّلُ: مَا ادَّعَى الْمَرْتَضَى وَمَنْ تَبِعَهُ تَوَاتُرَهُ، مِنْ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى
النَّصِّ وَغَيْرِهِ.

إِذْ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَخْبَارِ، آحَادٌ، وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَى ذَلِكَ، فِي
مَسَائِلِهِ التَّبَانِيَّاتِ.^(٣)

— ٢ —

وَلَمْ نَتَحَقَّقْ إِلَى الْآنَ: خَبِراً خَاصّاً، بَلَغَ حَدَّ التَّوَاتُرِ، إِلَّا مَا سَيَأْتِي؛ حَتَّى قِيلَ — وَ

(١) الَّذِي فِي النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ وَرَقَةُ ٨ لَوْحَةٌ ب سَطْر ٩ — ١٠: «وَهُوَ أَيُّ التَّوَاتُرِ»، فَقَطْ؛ بِدُونِ «ثَالِثاً:

مَصَادِيقُ تَحَقُّقِهِ».

(٢) قَالَ ابْنُ الشَّهِيدِ الثَّانِي: قَدْ تَكَثَّرَ الْأَخْبَارُ فِي الْوَقَائِعِ وَتَخْتَلَفُ؛ وَلَكِنْ، يَشْتَمِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا، عَلَى
مَعْنَى مَشْتَرَكَةٍ بَيْنَهَا، بِجَهَةِ التَّضَمُّنِ وَالْإِلْتِزَامِ، فَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ الْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ، وَيُسَمَّى: التَّوَاتُرُ مِنْ جِهَةِ
الْمَعْنَى.

وَالَّذِي، كَوَقَائِعِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي حُرُوبِهِ: مِنْ قَتْلِهِ فِي غَزَوَاتِ بَدْرٍ كَذَا، وَفَعْلِهِ فِي أُخْرَى كَذَا، إِلَى غَيْرِ
ذَلِكَ.

فَإِنَّهُ يَدُلُّ بِالْإِلْتِزَامِ عَلَى شَجَاعَتِهِ، وَقَدْ تَوَاتَرَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَبْلُغُ شَطْرِي مِنْ ذَلِكَ الْجُزْئِيَّاتِ
دَرَجَةِ الْقَطْعِ؛ مَعَ الْمَدِينِ وَمَلَاحِ الْمُجْتَهِدِينَ: ص ١١٥.

(٣) التَّبَانِيَّاتُ: وَاحِدُهَا التَّبَانِي، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى التَّبَانِ؛ وَهُوَ: رَجُلٌ يَتَأَنَّ لِلتَّبَنِ، وَكَانَ مِنَ الْيَتَمِّ،
سَأَلَ مِنْهُ «رَض» هَذِهِ الْمَسَائِلَ؛ «خَطِيئَةُ الدَّكْتُورِ عَفُوظُ: ص ٩».

القائلُ ابنُ الصَّلاح^(١):- «مَنْ سُلِّ عَنْ إِيْرَازِ مِثَالٍ لِذَلِكَ أَعْيَاهُ طَلِبُهُ»؛ هذا مع كثرة رُواتِهِمْ، قديماً وحديثاً، وانتشارهم في أقطار الأَرْضِ.
قال: وحديثُ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢)!

(١) عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصَّلاح، وُلِدَ في شَرْخَانَ، قُرْبَ شهر زور، سنة ٥٧٧هـ، وانتقل إلى الموصل ثُمَّ إلى خُرَّاسَانَ، فبَيْتَ المقدَّسَ، حيثُ وُلِّيَ التدريسَ في الصَّلاحِيَّةِ، وانتقل إلى دمشق وولاهُ الملكُ الأشرفُ في دمشقَ تدرِيسَ دار الحديث، وتوفي فيها سنة ٦٤٣هـ، له كتاب «معرفة أنواع علوم الحديث - ط» يُعرفُ بمقدمة ابن الصَّلاح؛ ينظر: الأعلام: ٣٦٩/٤.

(٢) قال ابنُ الصَّلاح: «وَمَنْ سُلِّ عَنْ إِيْرَازِ مِثَالٍ لِذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ أَعْيَاهُ طَلِبُهُ»؛ بمقدمة ابن الصَّلاح: ٣٩٣.

(٣) هكذا ورد الحديثُ في صحيح البخاري: ٢/١، ط ١ - ٨١٣٠٤، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله.

وجاء فيه: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَانَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوَّلَ أَمْرٍ أَنْ يَنْكُحُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

كما جاء في هذا البخاري أيضاً: حاشية للتسدي، جدُّ محترمة، حول قيمة هذا الحديث، وأوليئته في مقدمات الأعمال؛ ينظر: صحيح البخاري ٢/١ - ٣.

هذا، وقد ورد الحديثُ أيضاً في صحيح مسلم: ٣ ص ١٥١٥ - ١٥١٦؛ غَيْرَ أَنَّ لَفْظَ «النِّيَّةِ»، جاءت فيه بدلاً من «النِّيَّاتِ»؛ وبعبارة «يَكُلُّ أَمْرٍ»، بدلاً من «لِأَمْرٍ»؛ وزيادة جملة: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، قبل جملة «وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا...».

نعم، الذي جاء في صحيح البخاري: ١٤/١، هو المطابق لما في صحيح مسلم: ٣/١٥١٥ - ١٥١٦.
وقال خادمُ السنة - محمد فزاد عبد الباقي في هامش صحيح مسلم: ٣/١٥١٥:

«أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عِظَمِ مَوْقِعِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَكَثْرَةِ فَوَائِدِهِ وَصَحِّهِ؛ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ: هُوَ ثُلُثُ الْإِسْلَامِ؛ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ؛ يَدْخُلُ فِي سَبْعِينَ بَاباً مِنَ الْفَقْهِ؛ وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ رُبُعُ الْإِسْلَامِ؛ وَقَالَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُ: يَنْبَغِي لِمَنْ صَنَّفَ كِتَاباً، أَنْ يَبْدَأَ فِيهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، تَنْبِيهاً لِلطَّالِبِ عَلَى تَصْحِيحِ النِّيَّةِ؛ وَنَقَلَ الْخَطَّابِيُّ هَذَا عَنِ الْأَثَمَةِ مُطْلَقاً؛ وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، فَابْتَدَأُوا بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ؛ وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ؛ قَالَ الْحُفَاظُ: وَلَمْ يَصْخْ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَلَا عَنْ عُمَرَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، وَلَا عَنْ عَلْقَمَةَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، وَلَا عَنْ مُحَمَّدٍ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ؛ وَعَنْ يَحْيَى أَنْتَشَرَ، فَرَوَاهُ عَنْهُ أَكْثَرُ مَنْ مَاتَ مِنْ إِنْسَانٍ، أَكْثَرُهُمْ أَثَمَةً؛ وَلِهَذَا قَالَ الْأَثَمَةُ: لَيْسَ هُوَ مُتَوَاتِراً، وَإِنْ كَانَ مُشْهُوراً عِنْدَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، لِأَنَّهُ فَقَدْ شَرَطَ التَّوَاتُرَ فِي أَوَّلِهِ.

وفيه طُرقَةٌ مِنْ طُرُقِ الْإِسْنَادِ؛ فَإِنَّهُ رَوَاهُ ثَلَاثَةُ تَابِعِينَ - بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ - يَحْيَى، وَمُحَمَّدٌ، وَعَلْقَمَةُ؛ قَالَ جَاهِيئُ الْمُلَاهِمِ - مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْأَصُولِ وَغَيْرِهِمْ - لَفْظَةً «إِنَّمَا» مُوضِعَةً لِلْحَصْرِ، ثَبَّتَ الْمَذْكُورَ وَتَنْفِي مَاسِيَاوَهُ؛ فَتَقْدِيرُ هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ الْأَعْمَالَ تُحْسَبُ إِذَا كَانَتْ بَنِيَّةً، وَلَا تُحْسَبُ إِذَا كَانَتْ بِلَايَةً...».

ويُلاحَظُ أيضاً: فتح الباري: ١/٨ - ٩.

ليس منه — أي: من المتواتر^(١)؛ وإن نقله الآن عدد التواتر وأكثر؛ فإن جميع علماء الإسلام، ورواة الحديث الآن يروونه؛ وهم يزيدون عن عدد التواتر، أضعافاً مضاعفة.

لأن ذلك التواتر المدعى: قد طرأ في وسط إسناده إلى الآن، دون أوله؛ فقد انفرد به جماعة مترتبون، أو شاركهم من لا يخرج بهم عن الآحاد. وأكثر ما ادعى تواتره من هذا القبيل: ينظر مدعي التواتر، إلى تحقيقه في زمانه، أو هو وما قبله، من غير استقصاء جميع الأزمنة؛ ولو أنصف: لوجد الأغلب، خلطاً أول الأمر منه؛ بل، ربّما صار الحديث الموضوع ابتداء، متواتراً بعد ذلك^(٢)؛ لكن، شرط التواتر، مفقود من جهة الابتداء. ونارح بعض المتأخرين في ذلك، وادعى وجود التواتر بكثرة^(٣)؛ وهو غريب.

— ٣ —

نعم، حديث: «من كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»^(٤)، يمكن إلقاء تواتره.

(١) وحديث: «إنها الأعمال بالنيات» ليس من ذلك السبيل، وإن نقله عدد التواتر وزيادة؛ مقدمة ابن الصلاح؛ ص ٣٩٣.

(٢) وعلق المديني:

كما في قوله: «إقرار العقلاء على أنفسهم»؛ فإنه اشتهر في ألسنة الفقهاء — سيما المتأخرين — إسناده إلى النبي، صلى الله عليه وآله. وادعى الجواهري في كتاب الإقرار، من كتبه كتابه «جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام»؛ ادعى: أنه مستفيض؛ بل: متواتر.

بل في السرائر — ص ٣٩١ —: «لإجماع أصحابنا المتعبد: أن إقرار العقلاء جائز فيما يوجب حكمًا في شريعة الإسلام»؛ فهو في الحقيقة معقد الإجماع، وهكذا عند الجماعة، حيث لم نجد عندهم هذا المتن، في مراجعهم الحديثية، بكونه حديثاً ولو ضعيفاً.

(٣) يُنظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: ص ١٤٦، والتدريب: ص ١٩٠ — ١٩١، والحديث النبوي لمحمد الصباح: ص ٢٤٦ — ٢٤٨؛ ويُنظر: الأزهار المتأثرة في الأخبار المتواترة طبع مطبعة دار التأليف — القاهرة.

(٤) يُنظر: صحيح البخاري: ١/٢٢، ط ١، باب أَيْمَنَ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حديث: ٥٠٤، ٣، ٢، ١.

وصحيح مسلم: ١/٩ — ١٠، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ حديث: ٢، ١، ٤، ٣.

فقد نقله عن النبي «ص» من الصحابة: الجُم الغفير؛ أي الجمع الكثير؛ قيل — الرواة منهم له — أربعون؛ وقيل: نَيْفٌ — بفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد تُخَفَّف: مازاد على العدد إلى أن يبلغ العقد الآخر، والمراد هنا: اثنان — وستون صحابياً. ولم يزل العدد الراوي لهذا الحديث في إزدياد^(١) وظاهر، أن التواتر، يتحقق بهذا العدد؛ بل، بما دونه.

الحقل السابع

في: الآحاد ودرجاته^(٢)

وهو: ما لم ينته إلى المتواتر منه — أي: من الخبر — سواء كان الراوي واحداً، أم أكثر.

ثم هو: أي خبر الواحد.

مستفيض:

إن زادت رواؤه عن ثلاثة في كُلِّ مرتبة^(٣)، أو زادت عن اثنين عند بعضهم؛ مأخوذاً من فاض الماء يفيض فيضاً^(٤)

وأصول الكافي: ٦٢/١؛ كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، حديث ١.
وينظر: من لا يحضره الفقيه: ٣/٣٧٢، باب معرفة الكباير التي أوعده الله عز وجل عليها النار، حديث ١٢.
والمصدر نفسه: ٤/٢٦٤؛ باب النوادر، حديث ٤؛ وفيه: قال رسول الله «ص»: يا عليّ من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.
والإحتجاج للطبرسي: ١/٣٩٣.
وهناك مصادر أخر أيضاً: مذكورة في هامش علوم الحديث، ليصبحي الصالح: ص ٢٠.
(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٩٤، وقواعد التحديث: ص ١٧٢ — ١٧٣.
والطبقات الكبرى — طبعة ١٣٢٢ هـ — ج ١ ق ٢ ص ١٠؛ وفيه: ... عن أبي سُلَحه، عن أبي هريرة: ... فليتبوأ مقعده من النار...

ثم ج ١ ق ٢ ص ١٢ — من نفس المصدر — وفيه: ... سمعت جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله: ... إلّا تبوأ مقعده من النار...

(٢) الذي في المخطوطة ورقة ١٠ لوحة أ سطر ٣: «وآحاد: وهو ما لم ينته...»، فقط: بدون: «الحقل السابع في الآحاد ودرجاته».

(٣) أي: في كُلِّ طبقة من الطبقات؛ خطبة الدكتور محفوظ: ص ٩؛ وينظر: الباعث الحثيث: ص ١٦٥ — ١٦٦؛ هذا، وقد اختاره الشهيد، في «الذكري»: ص ٤.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة للزهرى: ٧٩/١٢.

وَيُقَالُ لَهُ: الْمَشْهُورُ أَيْضاً، حِينَ تَزِيدُ رَوَاتَهُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَوَائِينَ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِيُضَوِّحَهُ.

وَقَدْ يُغَايِرُ بَيْنَهُمَا؛ أَيِّ بَيْنِ الْمُسْتَفِيزِ، وَالْمَشْهُورِ؛ بَأَن يُجْعَلَ الْمُسْتَفِيزُ: مَا اتَّصَفَ بِذَلِكَ فِي ابْتِدَائِهِ وَانْتِهَائِهِ، عَلَى السَّوَاءِ؛ وَالْمَشْهُورُ: أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ^(١)؛ فَحَدِيثُ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»: مَشْهُورٌ غَيْرُ مُسْتَفِيزٍ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَةَ إِنَّمَا ظَرَأَتْ لَهُ فِي وَسْطِهِ، كَمَا مَرَّ

وَقَدْ يُطْلَقُ الْمَشْهُورُ: عَلَى مَا اشْتَهَرَ عَلَى الْآلِسِيَّةِ، وَإِنْ اخْتَصَّ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ. بَلْ، مَا لَا يُوْجَدُ لَهُ إِسْنَادٌ أَصْلًا.

وْغَرِيبٍ:

إِنْ انْفَرَدَ بِهِ: رَاوٍ وَاحِدًا^(٢)، فِي أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ التَّفَرُّدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ؛ وَإِنْ تَعَدَّدَتِ الطَّرُقُ إِلَيْهِ أَوْ مِنْهُ.

ثُمَّ، إِنْ كَانَ الْإِنْفِرَادُ: فِي أَصْلِ سَنَدِهِ، فَهُوَ الْفَرْدُ الْمُطْلَقُ. وَإِلَّا، فَالْفَرْدُ النَّسْبِيُّ^(٣)

وْغَيْرُهُمَا:

أَيُّ يَنْقَسِمُ خَبْرُ الْوَاحِدِ إِلَى غَيْرِ: الْمُسْتَفِيزِ، وَالْغَرِيبِ. وَهُوَ: مَا عَدَا ذَلِكَ الْمَذْكُورَ مِنَ الْأَقْسَامِ.

فَمَنْهُ: الْعَزِيزُ

وَهُوَ: الَّذِي لَا يَرُوبُهُ أَقْلٌ مِنْ إِثْنَيْنِ، عَنْ إِثْنَيْنِ؛ سُمِّيَ عَزِيزًا؛ لِقِلَّةِ وَجُودِهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ عَزْ— آي: قَوِي — بِمَجِيئِهِ مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى^(٤)

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ نَجْمَةِ الْفِكْرِ: ص ٥، وَتَدْرِيبُ الرَّاوِي: ص ٣٦٨—٣٦٩.

(٢) وَقَدْ عَلَّقَ الْمَدْدِيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ: «مِثَالُهُ: مَا انْفَرَدَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ هَلَالٍ الْعَبْرَتَانِي؛ وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ فِي التَّهْذِيبِ: ٢٠٤/٩. وَالْإِسْتِبْهَارُ: ٢٨/٣؛ قَالَ قُدْسُ سِرِّهِ: «لَا يُلْتَفَتُ إِلَى حَدِيثِهِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِنَقْلِهِ».

كَمَا رَوَى الشَّيْخُ فِي الْإِسْتِبْهَارِ أَيْضًا: ٣٥١/٣؛ رَوَى بِإِسْنَادٍ— فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ هَلَالٍ— عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: عُذَّةُ الْمَرْأَةِ إِذَا تَمَتَّعَ بِهَا ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا خَسَةً وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا.

(٣) سُمِّيَ: نَبِيًّا؛ لِأَنَّ التَّفَرُّدَ بِهِ حَصَلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍّ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ فِي نَفْسِهِ مَشْهُورًا؛ «خَطِيئَةُ الدَّكْتُورِ عَفُوفُ: ص ١١٠»؛ وَيُنْظَرُ: قَوَاعِدُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلتَّهَانَوِيِّ: ص ٣٣.

(٤) يُنْظَرُ: شَرْحُ نَجْمَةِ الْفِكْرِ: ص ٥، وَفَتْحُ الْمَغِيثِ لِلْعِرَاقِيِّ: ٢/٤، وَتَدْرِيبُ الرَّاوِي: ٣٧٥، وَقَوَاعِدُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلتَّهَانَوِيِّ: ٣٣.

ومنه: المقبول

وهو: ما يجب العمل به عند الجمهور؛ كذا: الخبر المحقق بالقرائن^(١)، والصحيح عند الأكثر، والحسن على قول.

والمردود

وهو: الذي لم يترجح صدق الخبر^(٢) لضعف المواضع^(٣). بخلاف المتأثر: فكله مقبول، لإفادته القطع بصدق خبره.

ومنه: المشتبه

حاله، بسبب اشتباه حال راويه.

وهو: ملحق بالمردود عندنا، حيث نشترط ظهور عدالة الراوي، ولا نكتفي بظاهر الإسلام أو الإيمان^(٤).

هذا؛ وقد قال السيد الداماد «قدس»: العزيز: هو الذي يروي راوٍ واحد فقط، في الطبقة الأولى؛ ثم لا أقل من اثنين في بقية الطبقات؛ كما في الروايع السماوية: ص ١٣٠.

وبالنسبة؛ فللسوطيني شعر جميل في تصريف «عز»، بلحاظ معانيها؛ منه:

يا قارئاً كُنْبِ التصريف كن يقظاً و حرّر الفرق في الأفعال تحريراً
عزّ المضاعف يأتي في مضارعه تثلث عين بفرق جاء مشهوراً
فا كُتِلْ و ضِدّ الذلِّ مع عِظَم كذا كرمنا علينا جاء مكسوراً
و ما كُفِّرْ علينا الحال: أي صَعِبَتْ فافتح مضارعه إن كنت نحريراً
كما في الحاوي للفتاوي: ج ١ ص ٥١-٥٢.

(١) وقد علّق المددّي هنا بقوله: «يراد بالقرائن هنا عملُ الأصحاب به، واعتمادهم عليه، واعتناؤهم شأنه؛ بتدوينه في كتبهم، وذكره في أكثر المجاميع الحديثية؛ هذا كله مضافاً إلى موافقته مع الكتاب العزيز، و سُنّة الشريفة؛ بأن تكون عليه شواهد من الكتاب والسنة؛ فإنّ — كما في صحيح محمد بن مسلم — على كلّ حق حقيقة، وعلى كلّ صواب نوراً؛ فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فاطرحوه».

(٢) قال التهانوي: المرود: وهو ما رُجِحَ كُذْبُ الخبر به؛ قواعد في علوم الحديث: ص ٣٣.

(٣) كالفسق ونحوه؛ «خطبة الدكتور محفوظ: ص ١٠».

(٤) وقد علّق المددّي هنا بقوله: «خلافاً لجمع من المحققين، حيث اكتفوا بظاهرهما، وكأنه مبني على: أصالة العدالة»، في كلّ من لم يُذكر بصدق ولا قُدَح، وهذا الإكتفاء، من المسائل الدقيقة الهامة؛ حيث يُبْتَنَى عليه جواز العمل بروايات كثيرة جداً، أو طرحها.

الحقل الثامن

في: حصر الأخبار

والأخبار مطلقاً: متواترة كانت أم آحاداً، صحيحة كانت أم لا؛ غير منحصرة في عدد معين، بحيث لا يقبل الزيادة عليه؛ لإمكان وجود أخبار أخرى، يتبدى بعض الناس لم تصل إلى الجامع^(١)؛

- ١ -

ومن بالغ في تتبعها، وحصرها في عدد؛ كقول أحمد^(٢): صَحَّ من الأحاديث سبعة آلاف وكسرة، فبحسب ما وصل إليه، لو سلم ذلك له.

وحصر أحاديث أصحابنا أبعث، لكثرة من روى عن الائمة عليهم السلام، منهم. وكان قد استقر أمر المتقدمات؛ على أربعمئة مصنف، لأربعماية مصنف^(٣)؛ سموها: الأصول؛ وكان عليها اعتمادهم، ثم تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك الأصول.

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ١٠ لوحة ب سطر ١٠: «والأخبار مطلقاً»، فقط؛ بدون: «الحقل الثامن في حصر الأخبار».

(٢) قال ابن كثير: ثم إن البخاري ومسلم لم يلتزما، بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث، فإنها قد ضحح أحاديث ليست في كتابها، كما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري، تصحيح أحاديث ليست عنده؛ بل، في المتن وغيرها؛ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ص ٢٥؛ وينظر أيضاً: ص ٢٦ - ٣٦.

وقد علق المدي هنا بقوله: كما اطلعنا على روايات كثيرة للإمامية، منشورة في كُتب الزيدية؛ من قبيل: تيسر الطالب في أمالي الإمام أبي طالب،... وفي كتب غير الإمامية، وهي مروية بطرق أصحابنا، وما خوذت عن أصولنا الحديثية؛ إلا أن أصحابنا لمذكروها في المراجع الحديثية.

فتجد - مثلاً - روايات كثيرة، مروية عن كُتب البرقي، والصفار، والحسين بن سعيد، وغيرهم؛ كما في شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني.

(٣) أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبدالله الشيباني الوائلي؛ إمام المذهب الحنبلي، أصله من مرو، وكان أبوه والي سرخس، وُلد ببغداد سنة ١٦٤ هـ، فنشأ متكباً على طلب العلم؛ وسافر في سبيله أسفاراً كبيرة إلى: الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشام، والثغور، والمغرب، والجزائر، وفارس، وخراسان، والجلال، والأطراف؛ وصنف: المسند - ط، ستة مجلدات، يحتوي على ثلاثين ألف حديث، وتوفي سنة ٢٤١ هـ؛ ينظر: الأعلام: ١/١٩٢ - ١٩٣.

(٤) ينظر: تدريب الراوي: ص ٨.

(٥) ينظر: المعبر في شرح المختصر للجللي: ص ٥، والوجيزة للشيخ البهائي: ص ١٨٣، والذريعة للظهراني: ١٢٥/٢ - ٣٠١/٦، ٣٧٤، وأعيان الشيعة للعاملي: ١/٢٦٢ - ٢٦٣، وذكر الشيعة في أحكام الشريعة: ٦.

ولَخصَّها جماعةً: في كتب خاصَّة، تقريباً على المُتناول.
وأحسن ما جُمِعَ منها: الكتاب «الكافي» لِـمُحمَّد بن يعقوب الكليني^(١)؛ و
«التهذيب»^(٢)؛ للشيخ أبي جعفر الطوسي^(٣)؛ ولا يُستغنى بأحدهما عن الآخر؛ لأنَّ الأوَّل:
أجمع لفنون الأحاديث؛ والثاني: أجمع للأحاديث المختصَّة بالأحكام الشرعية.
وأما «الإستبصار»^(٤)؛ فإنَّه أخصُّ من التهذيب غالباً، فيُمكن الغناء عنه به؛ وإن
اختصَّ بالبحث عن الجمع بين الأخبار المختلفة، فإنَّ ذلك أمرٌ خارجٌ عن أصلِ الحديث.
فكتاب «مَنْ لا يحضره الفقيه»^(٥)؛ حسنٌ أيضاً إلا أنَّه لا يخرجُ عن الكتابين غالباً.
وكيف كان: فأخبارنا ليست منحصرةً فيها، إلا أنَّ ما خرجَ عنها، صارَ الآنَ غيرَ
مضبوط، ولا يُكلِّفُ الفقيهُ بالبحث عنه^(٦)؛

(١) قال الكليني: «قلت: إنَّك تُحبُّ أن يكونَ عندك كتابُ كافي، يجمعُ من جميع فنونِ علم
الدين، ما يكتفي به التعلُّمُ ويرجعُ إليه المسترشد، يأخذُ منه مَنْ يُريدُ علمَ الدين، والعملُ به بالأثار الصحيحة،
عن الصادقين عليها السلام»؛ الكافي: ٨/١.
وكان هذا الكتابُ معروفًا بالكليني؛ ينظر: الرجال للنجاشي: ص ٢٦٦.
ويُسمَّى أيضاً: الكافي؛ ينظر: الرجال للنجاشي: ص ٢٦٦، والفهرست للطوسي: ١٣٥، ومعالم العلماء
لابن شهر آشوب: ص ٨٨.

علماً، بأنَّه مؤلَّف في طبعته الثالثة - ١٣٨٨ هـ - من: جزأين في الأصول، وخمسة في الفروع، وواحد
في الروضة؛ فيكونُ المجموعُ: ثمانية.

(٢) عمَّد بن يعقوب بن اسحاق، أبو جعفر الكليني، فقيه إمامي، من أهل كَلَّين بالري، كان شيخَ
الإمامية بالري وبغداد؛ توفِّي في بغداد سنة ٣٢٩ هـ؛ من كتبه «الكافي في علم الدين» - ط -، و «الردَّ على
القرامطة»، و «رسائل الأئمة»، و «كتاب في الرجال»؛ ينظر: الأعلام للزركلي: ١٧/٨، ورجال النجاشي:
ص ٢٦٦.

(٣) والمُسمَّى في طبعته الثالثة - ١٣٩٠ هـ - تهذيب الأحكام؛ و كما ساءَ مؤلفه أيضاً: في مقدِّمة
«الإستبصار»؛ ٢/١؛ وهو كتابٌ في شرح «المُقتبة» للشيخ المُفيد رضوان الله عليه؛ وهو يقعُ في عشرة أجزاء.

(٤) محمَّد بن الحسن بن علي الطوسي؛ مُفسِّر، نعت السبكي بفتية الشيعة ومصنِّهم. ولد سنة ٣٨٥ هـ،
وانتقل من خراسان إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ. وأقام أربعين سنة، ورحل إلى الري بالنجف. فاستقرَّ فيها إلى أن
توفِّي سنة ٤٦٠ هـ؛ من تصانيفه: التبيان الجامع لعلوم القرآن - تفسيرٌ كبيرٌ مطبوع، والإستبصار فيها اختلفَ فيه
من الأخبار - ط، والمبسوط في الفقه - ط، والعُدَّة في الأصول - ط... ينظر الأعلام للزركلي: ٦/٣١٥.

(٥) واسمه الكامل: الإستبصار فيها اختلف من الأخبار؛ كما في طبعته الثالثة، سنة ١٣٩٠ هـ. ق.

(٦) كما سُمِّي بذلك: من قِيلَ مؤلفه، في مقدِّمته: ج ١ ص ١٣ غير أنَّ التسميةَ على الغلاف - في طبعته
الخامسة ١٣٩٠ هـ - ق - فقيه مَنْ لا يحضره الفقيه؛ وهو في أربعة أجزاء.

(٧) وقد غلَّق المددُ هنا بقوله: في مثل هذا الإطلاق تأمل؛ يتَّضح بعد الإطلاع على الكتب الفقهيَّة
الإستدلالية.

الحقل التاسع

في: تحديد البحث^(١)

وأعلم: أن متن الحديث نفسه، لا يدخل في الاعتبار؛ أي: اعتبار أهل هذا الفن، إلا نادراً؛ وإنما يدخل في اعتبار الباحث عنه، بخصوصه؛ كالفقيه في متون الأحاديث الفقهية^(٢)؛ والشارح لها، حيث يبحث عما يتعلق به منها.

واستثنى النادر: ليدخل مثل الحديث: المقلوب، والمصحف، والمضطرب، والمزيد؛ فإنه يُبحث عنها في هذا العلم، مع تعلّقها بالمتن.

بل، يكتسب الحديث صفة من القوة والضعف — وغيرهما من الأوصاف — بحسب أوصاف الرواة من: العدالة، والضبط، والإيمان؛ وعدمها: كغير ذلك من الأوصاف^(٣).

أوبحسب الإسناد من الاتصال: والإنقطاع، والإرسال، والإضطراب، وغيرها.

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ١١ لوحة ب سطر ١: «وأعلم أن متن الحديث»، فقط؛ بدون: «الحقل التاسع: في تحديد البحث».

(٢) قال أبو نصر حسين بن أحمد الشيرازي: «العالم: الذي يعلم المتن والإسناد جميعاً؛ والفقيه: الذي عرّف المتن ولا يعرف الإسناد؛ والحافظ: الذي يعرف الإسناد ولا يعرف المتن؛ والراوي: الذي لا يعرف المتن ولا يعرف الإسناد؛ يُنظر: تدريب الراوي: ص ٥.

(٣) الثقة والضعف «خطية الدكتور محفوظ: ص ١١»؛ والذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ١١ لوحة ب سطر ٧: «كبن ذالك». وأقول: يدولي الصحيح أن يقال هنا: الوثاقة والضعف.

الحقل العاشر

في: خطة البحث^(١)

- ١ -

وتحريرُ البحث عن ذالك في هذا العلم: بذكرِ أوصافِهِ، وتمييزِ بعضها عن بعض. ينجرُّ إلى: بيانِ أنواعه: من الصَّحَّةِ وأُصْدَادِهَا، من الحسن والثقة والضعف، وغيرها؛ حتَّى يُقالَ: حديثٌ صحيحٌ، أو حسنٌ، أو موثَّقٌ، أو ضعيفٌ. وينجرُّ إلى: بيانِ الجرح للرواة، والتعديل لهم؛ فيقال: فلانٌ ثقةٌ، أو غير ثقة، أو مُتَّهمٌ، أو مجهولٌ، أو كذوبٌ، ونحو ذالك، ليترتب عليه، ما سبق من الأنواع.

- ٢ -

وإذا نُظِرَ إلى حالِ الطالب: انجرَّ النظرُ إلى كَيْفِيَّةِ أَخْذِهِ؛ وطُرُقِ تَحْمُلِهِ من: القراءة، والسماع، والاجازة، والمناولة، وغيرها. وينجرُّ الكلامُ إلى البحث عن: أسماء الرواة المتفقة الإسم والمفرقة، و أنسابهم، ونحو ذالك.

- ٣ -

وهذا التقرير؛ يُناسِبُ إفرادَ كُلِّ مطلبٍ منها، بابٍ يخصُّه. فها هنا أبوابُ أَرْبَعَةٌ:
الأوَّلُ: في أقسام الحديث.
والثاني: في مَنْ تُقبَلُ روايته أو تُردَّ.
والثالث: في طُرُقِ تَحْمُلِهِ ومحلِّهِ وكَيْفِيَّةِ رِوَايَتِهِ.
والرَّابِعُ: في أسماء الرجال وطبقاتهم.

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ١١ لوحة ب سطر ٨: «وتحرير البحث» فقط؛ بدون: «الحقل العاشر

في خطة البحث».



في: أقسام الحديث

الفصل الأول

في : الأحاديث الأصول؛ وفيه : مسألتان.

المسألة الأولى

في : درجات الأصول
وفيها : حقول

الحقل الأول

في : الصحيح

- ١ -

وهو: ما اتصلَ سنَدُهُ إلى المعصوم، بنقل العدلِ الإماميِّ عن مثله، في جميع الطبقات، حيثُ تكونُ متعدِّدة، [وإنْ اعتراه شذوذٌ]؛

أ. فخرجَ باتِّصالِ السند: المقطوعُ في أيِّ مرتبةٍ اتَّفقت؛ فإنَّه لا يُسمَّى : صحيحاً، وإنْ كان رواته، من رجالٍ صحيح.

ب. وشمل قوله «إلى المعصوم»: النبي، والإمام.

ج. وبقوله «بنقل العدل»: الحسن.

د. وبقوله «الإمامي»: الموثَّق.

هـ . وبقوله في «جميع الطبقات»: ما اتَّفَقَ فيه واحدٌ بغير الوصف المذكور؛ فإنَّه بسببه، يلحقُ بما يُناسبُه من الأوصاف، لا بالصحيح؛ وهو واردٌ على من عرَّفَه من أصحابنا - كالشَّهيد^(١) في الذكرى - بأنَّه: «ما اتَّصلت روايتهُ إلى المعصوم، بعدلٍ إماميٍّ»؛^(٢) فإنَّ

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ١٢ لوحة أ سطر ٧: «الأول: الصحيح»، فقط؛ بدون «المسألة الأولى

في درجات الأصول وفيها حقول الحقل الأول في الصحيح».

(٢) هذه العبارة أضفناها، وقد استفدناها من تنبيه المؤلف إليها؛ حيث يجيء فيما بعد: «ونبه بقوله: وإن

اعتراه شذوذ»: ويحتمل أن تكون قد سقطت من قلم الناسخ.

(٣) الشهيد الأول: ٧٣٤ - ٥٧٨٦، ١٣٣٣ - ١٣٨٤م، محمد بن مكّي بن حامد العاملي النبطي

الجزيني... ينظر: الأعلام، ٧/ ٣٣٠.

(٤) ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: ص ٤.

اتّصّالَه بالعدل المذكور، لا يلزمُ أن يكونَ في جميع الطبقات، بحسب إطلاق اللفظ، وإن كان ذلك مُراداً.

و. ونبّه بقوله «وإنّ اعتراه شذوذ»: على خلاف ما اصطَلَح عليه العامة من تعريفه؛ حيث اعتبروا سلامته من الشذوذ؛ وقالوا في تعريفه: أنّه: «ما اتّصل سنْدُه، بنقلِ العدل الضابط»، عن مثله، وتلَمَّ عن شذوذِ وعِلِّه^(١).

- ٢ -

وشملَ تعريفُهم باطلاق العدل: جميعَ فِرَقِ المسلمين؛ فقبلوا رواية المُخالف العدل، ما لم يبلغ خلافُه حدَّ الكفر^(٢)، أو يكن ذا بُدْعَةٍ ويروي ما يقوِّي بدعته، على أصحّ أقوالهم^(٣).

وبهذا الاعتبار: كثُرَتْ أَحَادِيثُهُم الصحيحة، وقلَّتْ أَحَادِيثُنَا [الصحيحة]، مُضافاً إلى ما اكتفوا به في العدالة، من الاكتفاء بعدم ظهور الفسق، والبناء على ظاهر حالِ المُسلم^(٤)؛ فالأخبارُ الحسنه والموثقة عندنا، صحيحةٌ عندهم، مع سلامتها من المائتين المذكورين^(٥).

وأحترزوا بالسلامة من الشذوذ: عمّا رواه الثقة، مع مخالفته ما روى الناس، فلا يكونُ صحيحاً.

وآرادوا باليلة: ما فيه أسبابٌ خفيةٌ قاذحةٌ، يستخرجها الماهرُ في الفن؛ و أصحابنا لم يعتبروا في حدِّ الصحيح: ذلك.

(١) المراءُ بالضابط: من يكونُ حافظاً متيقظاً، غير مغفَلٍ ولا ساهٍ ولا شاكٍ، حالة التحمل؛ «خطية الدكتور محفوظ: ص ١٣».

(٢) الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٣٥ وينظر: الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث: ص ٢٢.

(٣) علّق المددّي هنا بقوله: ادّعى النواوي الاتفاق، على عدم الاحتجاج بحديث من كُفّر بدعته من المسلمين؛ وتعمّبه السيوطي كما في تدريب الراوي: ١/٣٢٤، بعدم ثبوت الاتفاق؛ قال: فقد قيل أنّه يُقبل مطلقاً، وقيل: يُقبل إن اعتقد حرمة الكذب، وصحّحه صاحب «المحصل».

(٤) قال المددّي: حكى عن مالك أنّه لا يقبل أخبارَ أصحاب البدع والآهواء مُطلقاً؛ والثوري والقاضي ابني يوسف وابن أبي ليلى: ما يُوافق ما في المتن؛ وعن أحمد بن حنبل وابن حبان والنواوي والسيوطي: انه لا يُقبل أخبارُ الداعية مُطلقاً؛ وتقبل أخبارُ غير الدعاة؛ وقيل: هذا قول الأكثر عندهم؛ يُنظر: الكفاية للخطيب البغدادي: ص ١٩٤ - ١٩٥، وتدريب الراوي: ١/٣٢٤ - ٣٢٥.

(٥) وعلّق المددّي هنا أيضاً بقوله: نسب الخطيب في الكفاية: ص ١٤١، إلى أهل العراق، مخالفين بذلك الجمهور القائلين بعدم الاكتفاء بظاهر حال المسلم؛ وللتفصيل ينظر: تدريب الراوي: ١/٣١٦ - ٣٢٠.

(٦) قال المددّي: أي: الشذوذ، واليلة.

والخلاف في مُجَرَّد الإصطلاح؛ وإلا، فقد يَقْبَلُونَ الخبرَ الشاذَّ، والمعلَّل؛ ونحن قد لانقبلهما، وإن دخلا في الصحيح، بحسبِ المعارض.

— ٣ —

وقد يُطْلَقُ الصحيحُ عندنا: على سليم الطريق من الظَّنِّ^(١)، بما يُنافي الأمرين؛ و هما: كون الراوي — باتصالٍ — عدلاً إمامياً، وإن أعتراه مع ذلك الطريقِ السَّليمُ إرسالٌ أو قطع^(٢).

وبهذا الاعتبار: يقولون كثيراً: روى ابنُ أبي عُمر^(٣) في الصحيح كذا، أو في صحيحته كذا، مع كون روايته المنقولة كذلك مرسلة.

ومثله وقع لهم في المقطوع كثيراً.

وبالجملة، فيطلقون الصحيح: على ما كانَ رجالُ طريقه، المذكورين فيه، عدولاً إماميةً، وإن اشتملَ على أمرٍ آخر بعد ذلك؛ حتَّى أطلقوا لصحيح: على بعضِ الأحاديث المروية عن غيرِ إمامي، بسببِ صحَّةِ السندِ إليه؛ فقالوا في صحيحة فلان: وجدناها صحيحة بمن عداه.

وفي «الخلاصة» وغيرها: إن طريقَ الفقيه إلى معاوية بن ميسرة^(٤)، وإلى عاتق الأحمسي^(٥)،

(١) ذكرى الشيعة إلى أحكام الشريعة: ص ٤. (٢) يُنظر: المصدر نفسه.

وقد علّق المددِيُّ هنا بقوله: بحسبِ إطلاق اللفظ.

إذ الظاهر من «الاتصال إلى المصوم بعدل إمامي»، باعتبار العدالة والإيمان في الراوي، عن المصوم مباشرة؛ ولا يدلُّ على اعتبار العدالة والإيمان في جميع الطبقات..

(٣) محمد،...؛ لقي أبا الحسن موسى عليه السلام،...، وروى عن الرضا عليه السلام، جليلُ القدر...؛ ينظر: معجم رجال الحديث: ٢٩٥/١٤ — ٣١١.

(٤) قال المددِيُّ: هذه العبارات وقعت كثيراً، في كلام من تأخَّر عن العلامة الجليّ كثيراً؛ وأما قبله، فلم يكن متعارفاً عند الأصحاب.

قالَ فخرُ المُحقِّق — وهو نجلُ العلامة —: في «إيضاح الفوائد»: ٢٥/١ — ٢٦، في مسألة العجين النجس، وأنه هل يجوز بيعه أم لا؟

قالَ قُدس سرُّه ما نصّه: «أقول: روايةُ البيع هي روايةُ محمد بنِ علي بن محبوب في الصحيح، عن محمد ابن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا،...؛ قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام: العجين يُعجن من الماء النجس كيف يُصنع به؟ قال: يُباع متى يستجلُّ أكل الميتة.

و روى محمد بن أبي عمير في الصحيح عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يُدقَّن ولا يُباع...»

(٥) ابن شريح بن الحارث الكندي القاضي، روى عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام،...؛ ينظر: رجال ابن داود: ق ١، عمود ٣٥٠ — ٣٥١.

(٦) من أصحاب السَّجاد عليه السلام،...؛ ينظر: معجم رجال الحديث: ٢١٣/٩ — ٢١٤.

وإلى خالد بن نجیح^(١)، وإلى عبد الأعلى مولى آلو سام^(٢)، صحيح^(٣)؛ مع أن الثلاثة الأول: لم يُتصَّ عليهم بتوثيق ولا غيره؛ والرابع: لم يُوثِّق، وإن ذكره في القسم الأول^(٤). وكذلك، نقلوا الإجماع^(٥)؛ على تصحيح ما يصحُّ، عن أبان بن عثمان^(٦)، مع كونه قَطْعِيًّا^(٧).

— ٤ —

وهذا كُلُّهُ، خارجٌ عن تعريفِ الصَّحيح، الذي ذكره في التعريفين، خصوصاً الأول المشهور.

— ٥ —

ثُمَّ، في هذا الصحيح، ما يُفيدُ فائدةَ الصحيح المشهور^(٨)، كصحيح أبان. ومنه ما يُرادُ منه وصفُ الصَّحَّةِ دونَ فائدتها^(٩)؛ كالسالمِ طريقه مع لحقوقِ الإرسالِ به، أو القطع، أو الضعف، أو الجهالة بِمَنْ اتَّصَلَ بِهِ الصحيح؛ فينبغي التدبُّرُ لذلك، فقد رَكَ فِيهِ أَقْدَامُ أَقْوَامٍ.

(١) من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام... ينظر: معجم رجال الحديث: ٣٨/٧ — ٤٠.

(٢) من أصحاب الصادق عليه السلام،... ينظر: معجم رجال الحديث: ٢٦٥/٩ — ٢٦٧.

(٣) ينظر: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص ٢٧٧ — ٢٧٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٢٧.

وأضاف المحدثي هنا بقوله: لكنَّ العلامةَ جعلَ القسمَ الأولَ مَحْتَصَباً بِاللُّغَاتِ.

(٥) قال المحدثي: الناقلُ هو الكشي: حيثُ قال: اجْتَمَعَتِ المصَابَةُ على تصحيح ما يصحُّ عن هؤلاء، و تصديقهم كما يقولون، وأقروا لهم بالفقه... ستة نفر: جميل بن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، و حنّاد بن عثمان، وحمّاد بن عيسى، وأبان بن عثمان.

وحولَ مغزى هذا الإجماع. وقعت إجماعٌ عميقةٌ في كُتُب الرجال: ويُعبّرُ عنهم: «أصحاب الإجماع».

(٦) من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام،... ينظر: معجم رجال الحديث: ٣٢/١ — ٤٠.

(٧) نسبةٌ إلى القطعية؛ وهذه الفرقة القائلة بامامة عبد الله بن جعفر... سَمَوْا بذلك: لأنَّ عبد الله

كان أقطعَ الرأس؛ وقال بعضهم: كان أقطعَ الرُّجُلَيْنِ...، كتابُ المقالات والفرق: ص ٨٧.

(٨) قال المحدثي: أي؛ يصحُّ الإعتمادُ عليه، والاحتجاجُ به، كسائر الروايات الصحاح.

(٩) وعلّقَ المحدثي هنا بقوله: «بعضها: هذا القسم، وإن صدّقَ عليه أنّه صحيحٌ، إلّا أنّه لا يصحُّ الإعتمادُ

عليه، والعملُ به؛ للإرسال، أو الضعف، أو غيرهما؛ الطارئةُ له.

الحقل الثاني

في: الحسن^(١)

- ١ -

وهو: ما اتصلَ سنْدُهُ كذا لك - أي: إلى المعصوم - بإمامي ممدوح، من غير نصٍّ على عدالته.

مع تحقُّق ذلك في جميع مراتبه؛ أي، جميع [مراتب] رواة طريقه. أو تحقُّق ذلك في بعضها: بأن كان فيهم واحدٌ إمامي ممدوح غير موثق، مع كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح؛ فيوصف الطريق بالحسن، لأجل ذلك الواحد.

- ٢ -

وأحترزَ بكون الباقي من رجال الصحيح: عمّا لو كانَ دونه، فإنَّه يلحقُ بالمرتبة الدنيا.

كما لو كانَ فيه واحدٌ ضعيفٌ، فإنَّه يكونُ ضعيفاً. أو واحدٌ غير إمامي عدلٌ، فإنَّه يكونُ من الموثق. وبالجملَةِ، فيشبعُ أحسنُ ما فيه من الصفات، حيثُ تتعدَّد. وهذا كُلُّهُ: واردٌ على تعريفٍ من عَرَفَهُ من الأصحاب، كالشهيد رحمه الله؛ بأنَّه: «مارواه الممدوح، من غير نصٍّ على عدالته»^(٢). أ. فإنَّه يشملُ: ما كانَ في طريقه، واحدٌ كذا لك^(٣)، وإن كان الباقي ضعيفاً، فضلاً عن غيره. ب. ويزيد: أنَّه لم يُقَيَّد الممدوح بكونه إمامياً، مع أنَّه مراداً.

- ٣ -

ويطلقُ الحسنُ أيضاً على، ما يشملُ الأمرين - وهما كونُ الوصف المذكور: في جميع مراتبه، وفي بعضها؛ بمعنى: كونُ روايته متصيفين بوصف الحسن - إلى واحدٍ مُعيَّن.

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ١٣ لوحة ب سطر ١٠: «الثاني الحسن»، فقط؛ بدون: «الحقل الثاني

في الحسن».

(٢) ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: ص ٤.

(٣) أي: الإمامي الممدوح: «خطية الدكتور محفوظ: ص ١٤».

ثم يصيرُ بعد ذلك ضعيفاً أو مقطوعاً أو مُرسلاً؛ كما مرَّ في الصحيح.
مع إتصاف روايته بالوصفين؛ وهما: كونُ كُلِّ واحدٍ إمامياً، وممدوحاً على وجه
لا تبلغُ العدالةُ كذاً لك.
أي: كما أنَّ الصحيح يُطلقُ على سليم الطريق، ممَّا يُنافي الأمرين — [وهما
كونُ الراوي: عدلاً، إمامياً] — وإن لم يتصل.

— ٤ —

ومن هذا القسم: حُكْمُ العلامة^(١) وغيره: بكونِ طريقِ الفقيه^(٢)، إلى مندر بن
جبير^(٣)، حسناً؛ مع أنَّهم لم يذكروا حالَ مندر، بمدح ولا قدح.
ومثله: طريقه إلى إدريس بن يزيد^(٤).
وإنَّ طريقه، إلى سُماعة بن مهران^(٥)، حسن^(٦)، مع أنَّ سُماعةً واقفي^(٧)، وإنَّ كانَ
ثقةً، فيكون من الموثق، لكنَّه حسنٌ بهذا المعنى.

-
- (١) الحسنُ بنُ يوسف بنُ المُظَهَّر الجَلِّي: ٥٦٤٨ — ٥٧٢٦... يُنظر: الأعلام: ٢/٢٤٤.
- (٢) أي: طريق الصدوق: في كتاب: «من لا يحضره الفقيه»؛ يُنظر: شرح مشيخة الفقيه: ج ٤، ص ٩٩.
- (٣) يُنظر: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص ٢٨٠؛ وفي مستدرک الوسائل: ٣/٦٨٨: «الصحيح: أنَّ مندرَ هوابنُ جبیر» حيثُ قد قيلَ أيضاً: جعفر، وجبیر.
- ویراجع کذاً لك: معجم رجال الحديث: ٣٨٠/١٨ — ٣٨١.
- أما في نسختنا الخطية ورقة ١٤ لوحة ب سطر ٢: فإنه: مندر بن جبیر، بدلاً من كُلِّ ما سبق.
- (٤) من أصحاب الصادق عليه السلام... يُنظر: معجم رجال الحديث: ٣/١٤؛ والذي في النسخة المعتمدة ورقة ١٤ لوحة ب سطر ٤: «إدريس بن زيد»، بدلاً من إدريس بن يزيد.
- (٥) روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام... يُنظر: معجم رجال الحديث: ٨/٢٩٩ — ٣٠٤.

- (٦) يُنظر: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٢٧٧.
- (٧) نسبة إلى الواقعة: سُموا بذلك: لوقوفهم على موسى بن جعفر، أنَّه الإمامُ القائمُ، ولم يأتوا بمده، ولم يتجاوزوا إلى غيره؛ يُنظر: كتاب المقالات والفرق: ص ٩٠.

وقد ذكر جماعة من الفقهاء^(١) : أنَّ رواية زُرارة^(٢) — في مُفَسِّدِ الْحَجِّ، إذا قضاه؛ أنَّ الأولى حَجَّةُ الإسلام^(٣) — مِنْ الْحَسَنِ^(٤) ؛ مع أنَّها مقطوعة^(٥) .
ومثل هذا كثيرٌ فينبغي مراعاته، كما مرَّ في الصحيح.

(١) قال المددِيُّ : منهم المحقِّق الثاني ؛ كما في «جامع المقاصد» : ١٨٤/١ .

(٢) من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام، ... ينظر: معجم رجال الحديث: ٢١٨/٧ .

— ٢٤٠ —

أما القولُ : بكونه من أصحابِ الكاظم «ع»، كما ذهبَ إلى ذلك مثلُ الشيخ الطوسي : فإنَّها يلحظُ : أنَّه أدركَ زمانه صلواتُ الله عليه .

وأما من يذهبُ : إلى أنَّه لم يكن من أصحابه عليه السلام : فذلك يلحظُ : كونه لم يرو عنه عليه السلام .
(٣) وقد علّق المددِيُّ هنا بقوله : رواية زُرارة، هي مارواه الكليني — والشيخ عنه — ، باسنادِهِ عن زُرارة ؛ في ذيلها «قُلْتُ : فأَيُّ الْحَجَّتَيْنِ لَهَا؟ قال : الأولى التي أحدثنا فيها ما أحدثنا، والأخرى عليها عقوبة» ؛ ينظر : جامع أحاديث الشيعة : ١٧٧/١١ .

(٤) و هنا علّق المددِيُّ أيضاً بقوله : باعتبار اشتمالِ السُّنَدِ على : إبراهيم بن هاشم ؛ فهو ؛ وإن كان إمامياً، ممدوحاً، كثير الرواية، حتى أنه لا يوجد أكثر رواية منه، في الكتب الأربعة ؛ إلاَّ أنه لم يُتَّصَفْ على توثيقه صريحاً ؛ وبذلك تكون الرواية باعتبارها حسنة .

(٥) وقال المامقاني : ... مع أنَّها مقطوعة، بسبب كونها مُضْمَرَةً .

والإضمار : هو ما يُطَوَّى فيه ذكر المعصوم «عليه السلام»، في ذلك المقام بالضمير الغائب ؛ إمَّا لِتَقْيِيدٍ، أو سبق ذكره في اللفظ، أو الكتاب ؛ ثم عرض القطع لداعٍ .

و ذلك ؛ كما لوقال : سألتُه، أو سمعته يقول، أو عنه، أو نحو ذلك ؛ وهو كسابقه في عدم الحجية، لاحتمال أن لا يكون المراد بالضمير، هو المعصوم «ع» .

نعم، لو علم كون المراد به : الامام «عليه السلام»، بأن سبق ذكره في الفقرة الأولى ؛ واقتصر في الفقرة الثانية على ارجاع الضمير إليه «ع»، تَخَرَّجَ ذلك عن عنوان الإضمار القادح ؛ مقباسب الهداية : ص ١٦٠ ؛ ويُنظر : قواعد الحديث للزريق : ٢١٣ — ٢٢٩ .

الحقل الثالث

في: الموثق^(١)

- ١ -

سُمِّيَ بذلك: لَأَنَّهُ رَاوِيهِ ثِقَّةٌ، وَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا؛ وَبِهَذَا، فَارْقَ الصَّحِيحَ، مَعَ إِشْتِرَاكِهِمَا فِي الثَّقَةِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْقَوِيُّ أَيْضًا، لِقُوَّةِ الظَّنِّ بِجَانِبِهِ بِسَبَبِ تَوْثِيقِهِ.

وهو:

[أولاً:]

ما دَخَلَ فِي طَرِيقِهِ: «مَنْ نَصَّ الْأَصْحَابُ عَلَى تَوْثِيقِهِ، مَعَ فُسَادِ عَقِيدَتِهِ»^(٢)، بَأَنَّهُ كَانَ مِنْ إِحْدَى الْفِرَقِ الْمُخَالَفَةِ لِلْإِمَامِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الشَّيْعَةِ. وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ^(٣): «نَصَّ الْأَصْحَابُ عَلَى تَوْثِيقِهِ»؛ عَمَّا لَوْ رَوَاهُ الْمُخَالَفُونَ فِي صَحَائِهِمْ، الَّتِي وَثَّقُوا رَوَاتِهَا؛ فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي الْمَوْثُقِ عِنْدَنَا؛ لَأَنَّ الْعِبْرَةَ بِتَوْثِيقِ أَصْحَابِنَا لِلْمُخَالِفِ، لَا بِتَوْثِيقِ غَيْرِنَا؛ لِأَنَّا لَمْ نَقْبَلْ إِخْبَارَهُمْ بِذَلِكَ^(٤). وَبِهَذَا، يَنْدَفِعُ مَا يُتَوَهَّمُ: مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ رَاوِيَةٍ مَنْ خَالَفْنَا، مِمَّنْ ذُكِرَ فِي كُتُبِ حَدِيثِنَا؛ وَمَا رَوَاهُ فِي كُتُبِهِمْ. وَحِينَئِذٍ، فَذَلِكَ كُلُّهُ يَلْحَقُ بِالضَّعِيفِ عِنْدَنَا، لِمَا سَأَتِي مِنْ صِدْقِ تَعْرِيفِهِ عَلَيْهِ، فَيَعْمَلُ مِنْهُ بِمَا يُعْمَلُ بِهِ مِنْهُ.

[ثانياً:]

وَلَمْ يَشْتَجِلْ بِأَقْيَسِهِ؛ أَيُّ: بَاقِي الطَّرِيقِ، عَلَى ضَعْفٍ؛ وَإِلَّا، لَكَانَ الطَّرِيقُ ضَعِيفًا، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْأَخْسَّ كَمَا سَبَقَ.

(١) الَّذِي فِي النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ الْمُعْتَمَدَةِ وَرَقَةً ١٤ لَوْحَةً ب سطر ٨: «الموثق»، فقط؛ بدون: «الحقل الثالث في الموثق».

(٢) ذَكَرَ الشَّيْعَةُ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ: ص ٤.

(٣) فَمَا يَبْدُو: أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ: هُوَ الْمَعْرُوفُ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ

(٤) وَقَدْ حَلَقَ الْمُدَّيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ: لَأَنَّ مَرْجِعَ التَّوْثِيقِ، عَلَى مَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ، مُرَدُّهُ إِلَى الشَّهَادَةِ؛

وَالْعِدَالَةُ مُعْتَبَرَةٌ فِيهَا.

وبهذا القيد: سَلِمَ مِمَّا يَرُدُّ عَلَى تَعْرِيفِ الْأَصْحَابِ لَهُ، بَأَنَّ الْمُوثِقَ: مَارَوَاهُ مِنْ نَصٍّ عَلَى تَوْثِيقِهِ، مَعَ فَسَادِ عَقِيدَتِهِ^(١).
فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ بِإِطْلَاقِهِ، مَا لَوْ كَانَ فِي الطَّرِيقِ وَاحِدًا كَذَلِكَ، مَعَ ضَعْفِ الْبَاقِي، وَ لَيْسَ بِمُرَادٍ كَمَا مَرَّ.

— ٢ —

وَقَدْ يُطْلَقُ الْقَوِيُّ: عَلَى مَرْوِيِّ الْإِمَامِيِّ، غَيْرِ الْمَمْدُوحِ وَلَا الْمَذْمُومِ^(٢)؛ كَ: نُوحِ بْنِ دَرَّاجٍ^(٣)؛ وَنَاجِيَةَ بْنِ أَبِي عُمَارَةَ الصِّدَاوِيِّ^(٤)، وَآحَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ^(٥)؛ وَغَيْرِهِمْ؛ وَهُمْ كَثِيرُونَ.

وَقَوْلُنَا: غَيْرُ الْمَمْدُوحِ وَلَا الْمَذْمُومِ؛ خَيْرٌ مِنْ قَوْلِ الشَّهِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرِهِ فِي تَعْرِيفِهِ: «غَيْرُ الْمَذْمُومِ»^(٦): مُقْتَصِرِينَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الْحَسَنَ.

فَإِنَّ الْإِمَامِيَّ الْمَمْدُوحَ: غَيْرُ مَذْمُومٍ؛ وَلَوْ فُرِضَ كَوْنُهُ: قَدْ مَدِحَ وَذَمَّ، كَمَا اتَّفَقَ لَكَثِيرٍ؛ وَرَدَّ عَلَى تَعْرِيفِ الْحَسَنِ أَيْضًا.

وَالْأَوَّلَى: أَنَّ يُطْلَبَ حِينَئِذٍ التَّرْجِيحُ، وَيُعْمَلُ بِمُقْتَضَاهُ؛ فَإِنَّ تَحَقُّقَ التَّعَارُضِ، لَمْ يَكُنْ حَسَنًا.

وَعَلَى هَذَا؛ فَيَنْبَغِي زِيَادَةُ تَعْرِيفِ الْحَسَنِ: بِكَوْنِ الْمَدْحِ مَقْبُولًا؛ فَيُقَالُ: مَا أَتَّصَلَ سَنَدُهُ، بِإِمَامِيٍّ مَمْدُوحٍ مَدْحًا مَقْبُولًا... الخ.
أَوْ غَيْرَ مُعَارَضٍ بِذَمٍّ؛ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(١) يُنْظَرُ: ذِكْرُ الشَّيْخِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ: ص ٤.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ.

(٣) مِنْ أَصْحَابِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ،... يُنْظَرُ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ ٢١٩/١٧ — ٢٢٢.

(٤) مِنْ أَصْحَابِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ،... يُنْظَرُ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ: ١٩/١٤٤ — ١٤٥.

(٥) كَانَ لَهُ مَكَاتِبَةٌ،... يُنْظَرُ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ: ١٣٧/٢.

(٦) وَيَبْدُو أَنَّ فِي الْقَامِ إِشْتِبَاهًا: إِذَا مِنْ الشَّهِيدِ الثَّانِي فِي نَقْلِهِ، وَإِنَّمَا مِنْ قَوْلِ الشَّهِيدِ الْأَوَّلِ فِي نَسْخِهِ.

ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي وَرَدَ فِي الْكِتَابِ الْمَطْبُوعِ: «ذِكْرُ الشَّيْخِ إِلَى أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ»: ص ١٤ جَاءَ فِيهِ: «وَقَدْ يُرَادُّ بِالْقَوِيِّ: مَرْوِيُّ الْإِمَامِيِّ غَيْرِ الْمَذْمُومِ، وَلَا الْمَمْدُوحِ؛ أَوْ مَرْوِيُّ الْمَشْهُورِ فِي التَّقْدِيمِ غَيْرِ الْمُوثِقِ؛ وَالضَّعِيفُ بِقَابِلُهُ: وَرَبُّهُ بِقَابِلِ الضَّعِيفِ: الْقَبِيحُ، وَالْحَسَنُ وَالْمُوثِقُ».

الحقل الرابع

في: الضَّعِيفُ^(١)

وهو: ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمة؛ بأنَّ يشتمل طريقته على: مجروح بالفسق ونحوه، أو مجهول الحال، أو ماديون ذلك؛ كالوضاع. ويُمكن إندراجهُ في المجروح، فيستغنى به عن الشَّقِّ الأخير.^(٢)

[١]. ودرجائهُ في الضَّعِيف: متفاوتةٌ بحسب بُعده عن شروط الصحة، فكلُّها بُعدٌ بعض رجاله عنها، كان أقوى في الضعف؛ وكذا ما كثر فيه الرواة المجروحون، بالنسبة إلى ما قلَّ فيه^(٣).

كما تتفاوتُ: درجاتُ الصحيح، وأخويه الحسن والمؤثَّق، بحسب تَمَكُّنِهِ من أوصافها؛ فمارواه الإمامي الثقة الورع الضابط، كابن أبي عمير، أصحُّ ممَّا رواه من نقص في بعض الأوصاف؛ وهكذا، إلى أن ينتهي إلى أقلِّ مراتبه.

وكذلك، ما رواه الممدوح كثيراً: كإبراهيم بن هاشم^(٤)، أحسن ممَّا رواه من هودونه في المدح، وهكذا إلى أن يتحقَّقَ مُسَمَّاهُ.

وكذا القولُ في المؤثَّق: فإن ما كان في طريقه، مثلُ علي بن فضال^(٥)، وآبان ابن عثمان^(٦)، أقوى من غيره، وهكذا...

(١) الذي في النسخة الخطية المتمددة ورقة ١٥ لوحة ب سطر ٧: «الرابع الضعيف»، فقط؛ بدون «الحقل الرابع في الضعيف».

(٢) وقد علَّق المددِيُّ هنا بقوله: «وَلَقُلَّ أَحْسَنُ إِيقَاءَهُ» للفرق الواضح بين خبر شارِبِ الخمر، وخبر الكذابِ الوضاع.

(٣) لا سيَّما مزيد بيان عن أنزل الحديث الضعيف؛ في النظر الثاني من القسم الثاني من الباب الأول، حسب الهيكل العامِّ المذلول، الذي عملنا على رسمه.

(٤) من أصحاب الرضا عليه السلام،... يُنظر: معجم رجال الحديث: ١٧٧/١ - ١٩١.

(٥) هو علي بن الحسن بن فضال الفطحي،... يُنظر: معجم رجال الحديث: ١٢/١٢٣.

(٦) وقد علَّق المددِيُّ هنا بقوله: «أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ: ثِقَةٌ جَلِيلٌ» وقد عُذَّ من أصحاب الإجماع؛ إلا أنَّه نوقش في مذهبه؛ فعن بعض نسخ الكشي؛ وكان من الناووسية.

وعن الحقيقي - والعلامة في خاتمة الخلاصة -: «أنَّه نطحي».

كما نُسِبَ إلى العلامة في حكاي المتألف: «أنَّه واقفي».

وم يثبت: شسئي من ذلك كُليَّه، وللتفصيل مجال آخر. لا يسهه هذا المختصر.

[ب]. ويظهر أثر القوّة: عند التعارض، حيثُ يُعملُ بالأقسام الثلاثة، ويُخرج أحد الأخيرين شاهداً^(١)، أو يتعارض صحيحان أو حسنان، حيثُ يجوز العملُ به^(٢).
و كثيراً ما يُطلقُ الضعيفُ في كلام الفقهاء: على رواية المجروح خاصة، وهو استعمالُ الضعيفِ في بعض موارد^(٣)، وأمره سهل^(٤)!

(١) أي: الحسَنُ أو المؤثِقُ، بأن جملة شاهداً للصحيح، بدون العمل به؛ «خطية الدكتور محفوظ: ص ١٧».

(٢) وقد علق المددّي هنا بقوله: أي: بالقويّ (المؤثِق)؛ فنقدتعارض الصحيحين أو الحسنين، يُرجعُ إلى المؤثِق، ويُعملُ به؛ ويكونُ مُرتجحاً لأحدهما على الآخر.

(٣) قال التهانوي في كتابه كشاف اصطلاحات الفنون، نقلاً عن كتاب «خلاصة الخلاصة»: أن أقسام الحديث الضعيف هي:

١- الموقوف، ٢- المقطوع، ٣- المرسل، ٤- المنقطع، ٥- المفضل، ٦- الشاذ، ٧- المنكر، ٨- المثل، ٩- المدّس، ١٠- المضطرب، ١١- المقلوب، ١٢- الموضوع.

غير أن الشيخ جمال الدين القاسمي أضاف قسمين آخرين هما: المتروك والمختلق.

وأما الشيخ شانه جي؛ فقد قال مآثرته: ولكن يُمكن القول بأن أغلب الأقسام المذكورة اصطلاحاً، هي متروكة.

و أيضاً؛ فإن القسم الآخر، الذي هو مثل المنقطع والمرسل؛ فهو مع وجود المعارض يُعتبر من المتروك.

وأما بالنسبة للمختلق فهو اسم ثانٍ للموضوع.

يُنظر: قواعد التحديث: ص ٤٠، و ١٢٠، ودراية الحديث لشانه جي؛ ص ٤٧ — ٤٨.

(٤) يُنظر: مقياس الهداية: ص ٢٨ — ٣٠.

المسألة الثانية

في: حُجِّيَّةِ الْعَمَلِ بِهَا

وفيها: حُقُولُ

الحقل الأول

في: العمل بخبر الواحد^(١)

وَأَعْلَمَ: أَنَّ مَنْ مَنَعَ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مُطْلَقاً، كَالسَّيِّدِ الْمُرْتَضَى، تَنَقَّى عَنْهُ فَائِدَةُ الْبَحْثِ، عَنِ الْحَدِيثِ غَيْرِ الْمَتَوَاتِرِ مُطْلَقاً؛ وَمَنْ جَوَّزَ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، كَأَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي الْجُمْلَةِ.

فَائِدَةُ الْقَيْدِ: التَّنْبِيهُ، عَلَى أَنَّ مَنْ عَمِلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لَمْ يَقْمَلْ بِهِ مُطْلَقاً. بَلْ، مِنْهُمْ: مَنْ خَصَّهُ بِالصَّحِيحِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ أَضَافَ الْحَسَنَ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ أَضَافَ الْمُؤْتَقَ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ أَضَافَ الضَّعِيفَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، كَمَا سَنُنَبِّئُهُ عَلَيْهِ.

فَالْعَامِلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ: قَطَعَ بِالْعَمَلِ بِالْخَبَرِ الصَّحِيحِ، لِعَدَمِ الْمَانِعِ مِنْهُ؛ فَإِنْ رَوَاهُ عُذُوكٌ، صَحِيحُو الْعَقَائِدِ؛ لَكِنْ لَمْ يُعْمَلْ بِهِ مُطْلَقاً؛ بَلْ، حَيْثُ لَا يَكُونُ شَاذاً، أَوْ مَعَارِضاً بغيرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُطْلَبُ الْمُرْجِعُ.

وَرُبَّمَا عَمِلَ بَعْضُهُمْ: بِالشَّاذِّ أَيْضاً، كَمَا اتَّفَقَ لِلشَّيْخَيْنِ^(٢)، فِي صَحِيحَةِ زُرَّارَةَ، فِي مَنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِتَيْسَمٍ ثُمَّ أَحْدَثَ؟

(١) الَّذِي فِي النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ الْمُتَمَتِّعَةِ وَرَقَةُ ١٦ لَوْحَةً بِسَطْرٍ ١٠: «المسألة الثانية في حجية العمل بها، وفيها حقول، الحقل الأول، في العمل بخبر الواحد»، غير موجود؛ وإِنَّمَا أَضْفَأَهُ لِلضَّرُورَةِ الْمَنْهَجِيَّةِ وَالْإِخْرَاجِيَّةِ.

(٢) يَقُولُ الْفَقِيهُ الْقُدَادُ السَّيْرِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ: «التَّنْقِيحُ الرَّائِعُ لِمَخْتَصَرِ الشَّرَائِعِ»، وَهُوَ مَخْطُوطٌ مَحْضُوطٌ، فِي مَكْتَبَةِ «آيَةِ اللَّهِ الْحَكِيمِ الْعَامَّةِ» فِي النَّجَفِ الْأَشْرَفِ، تَحْتَ رَقْمِ ٣٠٦، يَقُولُ الْقُدَادُ: «الْمَرَادُ بِالشَّيْخِ: هُوَ الطُّوسِي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وَبِالشَّيْخَيْنِ: هُوَمَعُ الْفَيْدِ، وَالثَّلَاثَةُ: هَامِصُ الْمُرْتَضَى، وَعَلَمُ الْهَدْيِ: هُوَ الْمُرْتَضَى».

إِنَّهُ يَتَوَضَّأُ حَيْثُ الْمَاءُ، وَيَبْنِي عَلَى الصَّلَاةِ، وَإِنْ خَصَّاهَا بِحَالَةِ الْحَدَثِ نَاسِيًا^(١)، وَ
مِثْلُ ذَلِكَ كَثِيرٌ^(٢)»

(١) قُلْتُ: صحيحة زوارة هذه إنَّما هي من الشاذ، بالتفسير الذي فسَّره به بعضُ العامة، وهو ما انفرد به
راوٍ واحد.

وأنا الشذوذ بالتفسير الذي ذكره أكثرهم، واعتمده الوالدُ قدس سره فيها يأتي، وهو ما رواه الثقة محالفاً
لها رواه الأكثر، فليس ذلك بتحقيق فيها، إذ لم يرد بخلافها رواية، فضلاً عن رواية الأكثر له.

نعم، هي مخالفة للمجهود، في نظائر الحكم من مُنافيات الصلاة؛ ولفظ التفسير كما لا يخفى، غيرُ
متناول لمثل هذه المخالفة، فليُنظر. حسن رحمه الله؛ «هامش ورقة ١٦ لوحة ب؛ والمقصود بعبارة:
«حسن رحمه الله»: هو الشيخ حسن صاحب كتاب «المعالم»، وهو أبُن الشهيد الثاني صاحب «الدراية».

الخطبة المعتمدة:

وأما بخصوص الصحيحة فينظر؛

من لا يحضره الفقيه: ٥٨/١، باب التيمم حديث ٤/٢١٤.

تهذيب الاحكام — للشيخ الطوسي — في شرح «المقنة» للشيخ المفيد: — ٢٠٥/١٠؛ باب التيمم و
أحكامه، حديث ٦٩/٥٩٥.

والإستبصار: ١٦٧/١: باب مَنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِتَيَمُّمٍ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ، حديث ٦/٥٨٠.

(٢) وأقول: بخصوص حجية خبر الواحد؛ سواء أكان صحيحاً، أم حسنّاً، أم موثقاً، أم ضعيفاً؛ فلاجل

التوسعة في بحثه يُنظر؛

مبادئ الوصول للعلامة: ص ٢٠٥ — ٢٠٧، ودراية الحديث لثانهِ جي: ص ٣٤ — ٣٦، «جمعاً بين المتن و

الهامش»، وكذلك: ص ١٠٠ — ١٠٢، و ١٠٣ — ١٠٤، وتقاريرات الثاني — طبعة قم ١٣٦٨ هـ: —

ص ٩٠ — ١٢٦.

الحقل الثاني

في: العمل بالخبر الحسن^(١)

واختلفوا في العمل بالحسن.

— ١ —

فمنهم مَنْ عَمِلَ بِهِ مُطْلَقاً: كالصحيح؛ وهو الشيخ رحمه الله، على ما يظهر من عمله؛ وَكُلُّ مَنْ أَكْتَفَى فِي الْعِدَالَةِ بِظَاهِرِ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ ظُهُورَهَا.

— ٢ —

وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهُ مُطْلَقاً، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ؛ حَيْثُ اشْتَرَطُوا فِي قَبُولِ الرِّوَايَةِ: الْإِيمَانَ وَالْعِدَالَهَ كَمَا قَطَعَ بِهِ الْعَلَامَةُ فِي كُتُبِهِ الْأُصُولِيَّةِ، وَغَيْرِهِ.
وَالْعَجَبُ، أَنَّ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ: اشْتَرَطَ ذَلِكَ أَيْضاً فِي كُتُبِ الْأُصُولِ، وَوَقَعَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ وَكُتُبِ الْفُرُوعِ الْغَرَائِبُ؛ فَتَارَةً يَعْمَلُ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ مُطْلَقاً، حَتَّى أَنَّهُ يُخَصِّصُ بِهِ أَخْبَاراً كَثِيرَةً صَحِيحَةً، حَيْثُ تَعَارَضُهُ بِاطْلَاقِهَا، وَتَارَةً يُصَرِّحُ بِرَدِّ الْحَدِيثِ لِضَعْفِهِ؛ وَآخَرَى يَرُدُّ الصَّحِيحَ، مُعْلِلاً بِأَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ، لَا يُوجِبُ عِلْماً وَلَا عَمَلاً كَمَا هِيَ عِبَارَةُ الْمُرتَضَى.

— ٣ —

وَقَصَلَ آخَرُونَ فِي الْحَسَنِ: كَالْمَحَقِّقِ فِي الْمُعْتَبَرِ، وَالشَّهِيدِ فِي الذِّكْرِ؛ فَقَبِلُوا الْحَسَنَ بِلِ الْمَوْثُوقِ؛ وَرُبَّمَا تَرَقُّوا إِلَى الضَّعِيفِ أَيْضاً، إِذَا كَانَ الْعَمَلُ بِمُضْمُونِهِ مُشْتَهَراً بَيْنَ الْأَصْحَابِ؛ حَتَّى قَدَّمُوهُ حِينَئِذٍ عَلَى الْخَبَرِ الصَّحِيحِ، حَيْثُ لَا يَكُونُ الْعَمَلُ بِمُضْمُونِهِ مُشْتَهَراً.

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ١٦ لوحة ب سطر: «الحقل الثاني، في العمل بالخبر الحسن»، غير

الحقل الثالث

في: العمل بالخبر الموثق^(١)

وكذا اختلفوا في العمل بالموثق، نحو اختلافهم في الحسن، فقبله قوم مطلقاً، وردّه آخرون، وفصل ثالث [بالشهرة وعديها]^(٢)!

— ١ —

ويمكن، اشتراك الثلاثة في دليل واحد، يدلُّ على جواز العمل بها مطلقاً؛ وهو: أنَّ المانع من قبول خبر الفاسق هو فسقه؛ لقوله تعالى: «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ، فَتَبَيَّنُوا...»^(٣)؛ فمَتَى لم يُعَلَمَ الفسق، لا يجب التثبت عند خبر المخبر، مع جهل حاله؛ فكيف مع توثيقه ومدحه، وإن لم يبلغ حدَّ التعديل؟ وبهذا احتجَّ مَنْ قَبِلَ المراسيل.

— ٢ —

وقد أجابوا عنه: بأنَّ الفسق، لَمَّا كَانَ عِلَّةَ التَّثْبُتِ، وجب العلمُ بنفيه، حتَّى يُعَلَمَ وجودُ انتفاء التَّثْبُتِ فيجبُ التفحصُ عن الفسق، لِيُعَلَمَ؛ أَوْ عَدَمُهُ، حتَّى يُعَلَمَ التَّثْبُتُ أَوْ عَدَمُهُ.

— ٣ —

وفيه نظر: لأنَّ الأصل، عدم وجود المانع في المُسْلِمِ؛ ولأنَّ مجهول الحال، لا يُمكنُ الحكمُ عليه بالفسق؛ والمُرَادُ في الآية: المحكومُ عليه بالفسق.

(١) الذي في النسخة المعتمدة ورقة ١٧ لوحة أ سطر ٩: «الحقل الثالث في العمل بالخبر الموثق»، غير

موجود.

(٢) هذه الزيادة غير موجودة في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ١٧ لوحة ب سطر ١٠: وإِنَّمَا هي موجودة

في طبعة النعمان المتداولة، وقد اثبتناها هنا لمزيد إيضاح وتوضيح.

(٣) سورة الحجرات، آية ٧.

الحقل الرابع

في: العمل بالخبر الضعيف^(١)

— ١ —

وأما الضعيف: فذهب الأكثر: إلى منع العمل به مطلقاً، لِأَمْرِ التَّنْبِيْهِ عِنْدَ إِخْبَارِ
الفاسيق المُوجِبِ لِرُدِّهِ.

وَأَجَازُهُ آخَرُونَ — وَهُمْ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ: مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرْنَاهُ: — مَعَ اعْتِضَادِهِ بِالشُّهُرَةِ،
رَوَايَةً؛ بَأَنَّهُ يَكْثُرُ تَدْوِينُهَا وَرَوَايَتُهَا: بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، أَوِ الْفَاطِ مَتَغَايِرَةٍ مُتَقَارِبَةٍ السَّمْعَى، أَوْ فِتْوَى
بِمُضْمُونِهَا فِي كُتُبِ الْفَقْهِ، لِقُوَّةِ الظَّنِّ بِصِدْقِ الرَّائِي فِي جَانِبِهَا؛ أَيْ جَانِبِ الشُّهُرَةِ وَإِنْ
ضَعُفَ الطَّرِيقُ؛ فَإِنَّ الطَّرِيقَ الضَّعِيفَ، قَدْ يَثْبُتُ بِهِ الْخَبَرُ، مَعَ اِشْتِهَارِ مُضْمُونِهِ.

كَمَا تَعْلَمُ مَذَاهِبُ الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَقَوْلِي: أَبِي حَنِيفَةَ^(٢)، وَالشَّافِعِي^(٣)، وَمَالِك^(٤)، وَ
أَحْمَدُ؛ بِإِخْبَارِ أَهْلِهَا — مَعَ الْحُكْمِ بِضَعْفِهِمْ عِنْدَنَا — وَإِنْ لَمْ يَبْلُغُوا حَدَّ التَّوَاتُرِ.

وَبِهَذَا؛ اعْتَذَرَ لِلشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي عَمَلِهِ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ.

وَهَذِهِ؛ حُجَّةٌ مِنْ عَمَلٍ بِالْمَوْثُوقِ أَيْضاً، بِطَرِيقِ أَوَّلَى.

— ٢ —

وَفِيهِ نَظَرٌ، يَخْرُجُ تَحْرِيرُهُ عَنِ وَضْعِ الرِّسَالَةِ، فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْإِخْتِصَارِ.
وَوَجْهُهُ عَلَى وَجْهِ الْإِيجَازِ: إِنَّا نَمْنَعُ مِنْ كَوْنِ هَذِهِ الشُّهُرَةِ الَّتِي ادَّعَوْهَا، مُؤَثَّرَةً فِي
جَبْرِ الْخَبَرِ الضَّعِيفِ؛ فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ، لَوْ كَانَتْ الشُّهُرَةُ مُتَحَقِّقَةً قَبْلَ زَمَنِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ.
وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ مَنْ قَبْلَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، كَانُوا بَيْنَ مَانِعٍ مِنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ
مُطْلَقاً، كَالْمُرْتَضَى وَالْأَكْثَرِ، عَلَى مَا نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ؛ وَبَيْنَ جَامِعٍ لِلْأَحَادِيثِ، مِنْ غَيْرِ الْتِفَاتٍ
إِلَى تَصْحِيحِ مَا يَصُحُّ، وَرَدِّ مَا يُرَدُّ.

وَكَانَ الْبَحْثُ عَنِ الْفِتْوَى مُجَرَّدَةً — لِغَيْرِ الْفَرِيقَيْنِ — قَلِيلاً جَدّاً، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى
مَنْ أَطَّلَعَ عَلَى حَالِهِمْ.

(١) الَّذِي فِي النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ الْمَعْتَمَدَةِ وَرَقَةُ ١٧ لَوْحَةٌ ب سَطْرًا: «الحقل الرابع في العمل بالخبر

الضعيف»، غَيْرِ مَوْجُودٍ.

(٢) النِّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ: ٨٠ — ٥١٥٠، ...، يَنْظُرُ: الْإِعْلَامُ: ٤/٩ — ٥.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ أَدْرِيسَ: ١٥٠ — ٥٢٠٤، ...، يَنْظُرُ: الْإِعْلَامُ: ٦/٢٤٩ — ٢٥٠.

(٤) مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: ٩٣ — ١٧٩، ...، يَنْظُرُ: الْإِعْلَامُ: ٦/١٢٨.

فَالْعَمَلُ بِمَضْمُونِ الْخَبَرِ الضَّعِيفِ، قَبْلَ زَمَنِ الشَّيْخِ، عَلَى وَجْهِ يَجْبُرُ ضَعْفَهُ، لَيْسَ بِمُتَحَقِّقٍ، وَلَمَّا عَمَلَ الشَّيْخُ بِمَضْمُونِهِ، فِي كُتُبِهِ الْفَقْهِيَّةِ، جَاءَ مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَاتَّبَعَهُ مِنْهُمْ عَلَيْهَا الْأَكْثَرُ، تَقْلِيداً لَهُ، إِلَّا مَنْ شَذَّ مِنْهُمْ؛ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ: مَنْ يَسِيرُ الْأَحَادِيثَ، وَيَنْقُبُ عَلَى الْأَدِلَّةِ بِنَفْسِهِ، سَوَى الشَّيْخِ الْمُحَقِّقِ ابْنِ إِدْرِيسٍ^(١)، وَقَدْ كَانَ لَا يَجِيزُ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مُطْلَقاً.

فَجَاءَ الْمُتَأَخِّرُونَ بَعْدَ ذَلِكَ وَوَجَدُوا الشَّيْخَ وَمَنْ تَبِعَهُ؛ قَدْ عَمِلُوا بِمَضْمُونِ ذَلِكَ الْخَبَرِ الضَّعِيفِ، لَا مَرَمًا رَأَوْهُ فِي ذَلِكَ، لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْذِرُهُمْ فِيهِ؛ فَحَسَبُوا الْعَمَلَ بِهِ مَشْهُوراً، وَجَعَلُوا هَذِهِ الشُّهُرَةَ جَابِرَةً لَضَعْفِهِ.

وَلَوْ تَأَمَّلَ الْمُنْصِيفُ، وَحَرَّرَ الْمُنْقِبُ، لَوَجَدَ مَرْجِعَ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى الشَّيْخِ؛ وَمِثْلُ هَذِهِ الشُّهُرَةِ، لَا تَكْفِي فِي جَبْرِ الْخَبَرِ الضَّعِيفِ.

وَمِنْ هُنَا، يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ ثُبُوتِ فَتَوَى الْمُخَالَفِينَ، بِإِخْبَارِ أَصْحَابِهِمْ. فَإِنَّهُمْ كَانُوا مُنْتَشِرِينَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ، مِنْ أَوَّلِ زَمَانِهِمْ، وَلَمْ يَزَلُوا فِي أَزْدِيَادِهِ^(٢)؛ وَمِمَّنْ أَطَّلَعَ عَلَى أَسْلِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ — الَّتِي يَنْشُئُهَا وَتَحَقِّقُهَا — مَنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ: الشَّيْخُ الْفَاضِلُ الْمُحَقِّقُ سَدِيدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الْخُمَيْصِيُّ^(٣)، وَالسَّيِّدُ رُضْيُ الدِّينِ ابْنُ طَاوُوسٍ^(٤)، وَجَمَاعَةٌ.

قَالَ السَّيِّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «الْبَهْجَةُ لِثَمَرَةِ الْمُهْجَةِ»: أَخْبَرَنِي جَدِّي الصَّالِحُ، وَرَأَمُ بْنُ أَبِي فِرَاسٍ قَدَّسَ اللَّهُ سِرَّهُ^(٥)؛ أَنَّ الْخُمَيْصِيَّ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لِلْإِمَامِيَّةِ مُفْتٍ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ بَلْ، كُلُّهُمْ حَاكٍ.

(١) صَاحِبُ كِتَابِ: «الْمَرَاثِرُ الْحَاوِي لِتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى»، ...؛ يَنْظُرُ: رَوْضَاتُ الْجَنَاتِ: ٦/ ٢٧٤ — ٢٩٠.
(٢) أَي: الْعِلْمُ بِمَذَاهِبِ الْمُخَالَفِينَ وَفَتَاوَاهُمْ مُسْتَفَادٌ مِنْ أَصْحَابِهِمْ، وَحَيْثُ لَمْ يَكُونُوا ثَقَّةً عِنْدَنَا، كَانَ إِخْبَارُهُمْ بِمَذَاهِبِهِمْ، مِنْ بَابِ الْأَخْبَارِ الضَّعِيفَةِ.

لَكِنْ، اعْتَبَرَهَا أَصْحَابُنَا، وَحَكَمُوا بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَهَذَا لِلشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، اسْتِنَاداً إِلَى الشُّهُرَةِ الَّتِي أَنْجَبَ الضَّعِيفُ بِهَا.
وَلَيْسَ تِلْكَ الشُّهُرَةُ، كَالشُّهُرَةِ الَّتِي ادَّعَاهَا أَصْحَابُنَا، فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ، لَمَّا عَرَفَتْ أَصْلَهَا؛ «خَطِيئَةُ الدَّكْتُورِ مَحْفُوظٌ: ص ٢٠».

(٣) عَلَامَةُ زَمَانِهِ فِي الْأُصُولِينَ، وَرَجُّ ثَقَّةٌ، ...؛ يَنْظُرُ: رَوْضَاتُ الْجَنَاتِ: ٧/ ١٥٨ — ١٦٤.
(٤) السَّيِّدُ الشَّرِيفُ: رُضْيُ الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيٌّ، بْنُ سَعْدِ الدِّينِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ مُوسَى، بْنُ جَعْفَرٍ، بْنُ مُحَمَّدٍ، بْنُ أَحْمَدَ، بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ، بْنُ مُحَمَّدٍ، بْنُ الطَّائِوسِ؛ يَنْتَهِي نَسَبُهُ الشَّرِيفَ إِلَى الْحَسَنِ الْمُنْتَنَى، ...؛ يَنْظُرُ: الْبَحَارُ: ١/ ١٤٣ — ١٤٦.

وَكَذَلِكَ، لَهُ تَرْجُمَةٌ ضَافِيَّةٌ، فِي مَقْدَمَةِ: كَشْفِ الْحَبْجَةِ ثَمَرَةِ الْمُهْجَةِ — الْمَطْبُوعُ فِي النَّجَفِ الْأَشْرَفِ —؛ بِقَلَمِ الْبَحَاثَةِ الْكَبِيرِ آغا بَزْرُغِ الطَّهْرَانِيِّ.

(٥) مِنْ أَوْلَادِ مَالِكِ الْأَشْجَرِ النَّخَعِيِّ، عَالِمٌ فَقِيهٌ، ...؛ يَنْظُرُ: رَوْضَاتُ الْجَنَاتِ: ٨/ ١٧٧ — ١٧٩.

وقال السيد عقيته: «والآن، فقد ظهر أن الذي يُفتى به ويُجاب عنه، على سبيل ما حُفِظَ من كلام العلماء المُتَقَدِّمين^(١)»، انتهى.

وقد كشفت لك بذلك: بعض الحال، وبقي الباقي في الخيال؛ وإنما يتنبه لهذا المقال، مَنْ عَرَفَ الرجالَ بالحقِّ، ويُنْكِرُهُ، مَنْ عَرَفَ الحقَّ بالرجال^(٢)!

وجوِّز الأكثرُ: العملَ به — أي بالخبر الضعيف —؛ في نحو: القصص، والمواظ، وفصائل الأعمال؛ لا في نحو: صفات الله المتعال، وأحكام الحلال والحرام.

وهو حسن: حيث لا يبلغ الضعف، حدَّ الوضع والاختلاق، لما اشتهر بين العلماء المُحَقِّقين، من التساهل بأدلة السنن، وليس في المواظ والقصص غير محض الخير.

لما ورَدَ عن النبي «ص» — من طريق الخاصة والعامة — أنه قال: «مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى فَضِيلَةٌ، فَأَخَذَهَا وَعَمِلَ بِهَا فِيهَا، إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَرَجَاءً لِنَوَائِبِهِ، أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ»^(٣)!

وروى هشام بن سالم — في الحسن — عن أبي عبد الله «ع» قال: «مَنْ سَمِعَ شَيْئًا مِنَ الثَّوَابِ عَلَى شَيْءٍ، فَصَنَعَهُ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا بَلَغَهُ»^(٤)!

(١) وقد علّق المدعي هنا بقوله: إن كتاب «التهجد لثمره المهجة»، لم يصل إلينا؛ ولكن السيد ابن طاووس، ذكر هذا الكلام بعينه، في كتابه: «كشف الحجة لثمره المهجة»؛ ص ١٢٧، المطبوع في النجف الأشرف.

(٢) هذه العبارة فيما يبدو: مستلزمة من قول أمير المؤمنين عليه السلام: «يا حار... إنه ملبوس عليك، إن الحق لا يُعرف بالرجال؛ فأعرف الحق، تعرف أهله»، وهذا من التضمين الجميل؛ يُنظر: البيان والتبيين للجاحظ: ١٣٦/٣.

(٣) يُنظر: عُدة الداعي: ص ٤.

(٤) وقد علّق المدعي هنا بقوله: وصفه بالحسن؛ باعتبار أن الكليني رواه؛ باسناد فيه إبراهيم بن هاشم، وهو إمامي ممدوح؛ إلا أن البرقي رواه في المحاسن ص ٢٥ — بسند صحيح عن هشام بن سالم، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

وقال السيد ابن طاووس: وجدنا هذا الحديث، في أصل هشام بن سالم، رواه عن الصادق عليه السلام؛ يُنظر: البحار: ٢٥٦/٢.

(٥) يُنظر: الأصول من الكافي: ٨٧/٢، وُعدة الداعي: ص ٣، والبحار: ٢٥٦/٢، وجامع أحاديث الشيعة: ج ١، المقدمات، الباب ٩.

الفصل الثاني

في: الأنواع والفروع

أما وقد عرفت تلك المعاني الأربعة^(١)، التي هي أصول علم الحديث؛ بقي هنا عباراتٍ لِمَعَانٍ شَتَّى .

منها؛ ما يشترِكُ فيها الأقسام الأربعة، إما جِمْهُها أو بَعْضُها، بحيث لا يختص بالضعيف؛ ليدخل فيه المقبول، فإنه ليس من أقسام الصحيح، وإنما يشترِكُ فيه الثلاثة الأخيرة، على ظاهر الإستعمال؛ وإن كان إطلاق مفهومه، قد يفهم منه كونه أعم من الصحيح أيضاً.

وجملة المشترك: ثمانية عَشَرَ نوعاً.

ومنها ما يختص بالضعيف؛ وهو ثمانية.

فجملة الأنواع والفروع: ستة وعشرون.

ومع الأصول: ثلاثون نوعاً.

وذلك على وجه: الحصر الجملي، أو الإستقرائي؛ لإمكان إيداء أقسام آخر^(٢).

[وعليه، ففي هذا القسم: مسألان]^(٣).

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ١٩ لوحة ب سطر ٢: «وإذا قد عرفت هذه المعاني الأربعة» بدلاً من: «القسم الثاني في الأنواع والفروع، أما وقد عرفت تلك المعاني الأربعة».

(٢) قال أبو عمرو بن الصلاح بعد ذكر تعداد أنواع الحديث: وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتوزيع إلى مالا يحصى؛ إذ لا تحصى: أحوال الرواة وصفاتهم، وأحوال مترو الحديث وصفاتها؛ ينظر: مقدمة بن الصلاح: ص ٨١.

وقال ابن كثير في تعقيبه على ابن الصلاح: وفي هذا كله نظر؛ بل، في بسط هذه الأنواع إلى هذا العدد نظراً؛ إذ يمكن إدماج بعضها في بعض، وكان أليق مما ذكره؛ «الباعث الحثيث»: ص ٢١.

(٣) هذه الزيادة غير موجودة، في النسخة الخطية المعتمدة، ورقة ١٩ لوحة ب سطر ١٠؛ وإنما أبتناها هنا للضرورة المنهجية.

المسألة الاولى

في: أنواع المُشترَك

وفيها: حُقول

الحقل الاول

في: المُسند^(١)

وهو: ما اتَّصلَ سنَدُهُ مرفوعاً، من راويه الى مُنتهَاهُ، الى المعصوم.
واكثرُما يُستعملُ: في ما جاء عن النبيِّ «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»^(٢)
فخرجَ بِاتِّصَالِ السَّنَدِ: المُرسَلُ، والمعلَّقُ، والمُعْضَلُ.
وبالغاية: الموقوفُ، إذا جاء بسندٍ مُتَّصِلٍ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى في الإصطلاح مُسْنَدًا.
وَرُبَّمَا أَطْلَقَهُ: بعضُهُم على المُتَّصِلِ مُطْلَقًا^(٣) وآخرون: على ما رُفِعَ إلى
النبيِّ «ص»، وَإِنْ كَانَ مُنْقَطِعًا.

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ١٩ لوحة ب سطر ١١: «فن القسم الاول — وهو المشترك —
أمر أحدها المسند»، بدلاً من «المسألة الاولى في أنواع المشترك، وفيها حقول، الحقل الأول في المسند»؛ وهذا إما
وضناه، للضرورة المنهجية.

(٢) قال الحاكم: هو ما اتَّصلَ إسنادهُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال الخطيب: هو ما اتَّصلَ الى منتهاه.

وحكى ابن عبد البر: إنه المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، سواء كان مُتَّصِلًا أو مُنْقَطِعًا.
وقال، أحمد محمد شاكر: وعلى تعريف الخطيب يدخل الموقوف — على الصحابة إذا روي بسند — في
تعريف المسند؛ وكذلك، يدخل فيه ما روي عن التابعين بسندٍ أيضاً؛ ولا يدخلان فيه على تعريف الحاكم و
ابن عبد البر.

و يدخل المنقطع والمعضل على تعريف ابن عبد البر؛ ولا يدخل على تعريف الحاكم؛ ينظر: الباعث
الحديث: ص ٤٤ — ٤٥ «جمعاً بين المتن والهامش»؛ وينظر: كتاب الكفاية في علم الرواية: ص ٢١، ومعرفة علوم
الحديث — مقدمة ابن الصلاح: ١٧.

(٣) وقد علق المددني هنا بقوله:

أي: سواء أكان مسنداً إلى رسول الله «ص»، أم إلى الصحابة؛ وهو المسمى بالموقوف.

الحقل الثاني

في: المتَّصل^(١)

وَيُسَمَّى ايضاً: الموصول^(٢)؛ وهو: ما اتَّصَلَ اسنادُهُ إلى المعصوم أو غيره، و كَانَ كُلُّ واحدٍ من رُواتِهِ، قد سَمِعَهُ مِنَّنْ فَوْقَهُ؛ أو ما هُوَ في معنى السماع: كالإجازة، والمُناوَلَة. وهذا القيد^(٣)، أَخْلَّ بِه كَثِيرٌ؛ قَوَّرَ عَلَيْهِم: ما تناوَلَهُ؛ سواء كَانَ: مرفوعاً إلى المعصوم، أم موقوفاً على غيره. وقد يُخَصُّ؛ بما اتَّصَلَ اسنادُهُ: إلى المعصوم، أو الصحابيِّ، دونَ غيرِهِم. هذا، مع الإطلاق؛ أمَّا مع التقييد، فجائزٌ مطلقاً [و] واقع، كقولهم: هذا متَّصلُ الإسنادِ بفلانٍ، ونحو ذلك.

الحقل الثالث

في: المرفوع^(١)

- ١ -

وهو: ما أُضيفَ إلى المعصوم^(٢)؛ من قول؛ بأنَّ يقولَ في الرواية: أَنَّهُ عليه السلام قالَ كذا. أو فعلي؛ بأنَّ يقولَ: فَعَلَ كذا. أو تقرير؛ بأنَّ يَقُولَ: فعَلَ فلانٌ بحضرتِهِ كذا، ولم يُنْكِرْهُ عليه، فَإِنَّهُ يَكُونُ قد أَقَرَّهُ عليه؛ وأوَّلَى منه: ما لَوْضُحَ بالتقرير.

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٢٠ لوحة ٣: «وثانها المتصل»، فقط؛ بدون «الحقل الثاني في المتصل».

(٢) الخلاصة في أصول الحديث: ص ٤٦؛ وينظر: الباعث الحثيث: ٤٥.

(٣) أي: قوله: أو ما هو في معنى السماع، «خطية الدكتور محفوظ: ص ٢٢».

(٤) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٢٠ لوحة ١٠: «وثالثها المرفوع»، فقط؛ بدون:

«الحقل الثالث في المرفوع».

(٥) وقد عُلِّقَ المُلَدِّي هنا بقوله: وعند العاتقة: خصوص ما أُضيفَ إلى النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله.

سواء كَانَ إِسْنَادُهُ مُتَّصِلًا بِالْمَعْصُومِ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ؛ أَمْ مُنْقَطِعًا: بِتَرْكِ بَعْضِ الزَّوَادِ، أَوْ إِيْهَامِهِ، أَوْ رَوَايَةِ بَعْضِ رِجَالِ سَنَدِهِ عَمَّنْ لَمْ يَلْقَوْهُ^(١)؟

— ٢ —

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ الثَّلَاثَةِ: أَنَّ بَيْنَ الْآخِرِينَ مِنْهَا، عُمُومًا مِنْ وَجْهِ^(٢)؟
بِمَعْنَى: صَدَقَ كُلُّهُمَا، عَلَى شَيْءٍ مِمَّا صَدَّقَ عَلَيْهِ الْآخَرُ، مَعَ عَدَمِ اسْتِزَامِ صَدَقَ شَيْءٍ مِنْهُمَا صَدَقَ الْآخَرُ.
وَمَادَّةُ تَصَادُفِهِمَا هُنَا: فِيمَا إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ مُتَّصِلَ الْإِسْنَادِ بِالْمَعْصُومِ، فَإِنَّهُ يَصَدَّقُ عَلَيْهِ الْإِتِّصَالُ وَالرَّفْعُ، لِشُمُولِ تَعْرِيفِهِمَا لَهُ.
وَيَخْتَصُّ الْمُتَّصِلُ: بِمُتَّصِلِ الْإِسْنَادِ، عَلَى الْوَجْهِ الْمُقَرَّرِ مَعَ كَوْنِهِ مُوقُوفًا عَلَى غَيْرِ الْمَعْصُومِ.
وَيَخْتَصُّ الْمَرْفُوعُ: بِمَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْصُومِ، بِإِسْنَادٍ مُنْقَطِعٍ.

— ٣ —

وَتَبَيَّنَ أَيْضًا: أَنَّهُمَا أَعَمُّ مِنَ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا؛ بِمَعْنَى: اسْتِزَامُ صَدِيقِهِ صَدَقُوهَا، مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.
وَوَجْهُ عُمُومِهِمَا كَذَلِكَ، إِشْتِرَاكُ الثَّلَاثَةِ، فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّصِلِ الْإِسْنَادِ، عَلَى الْوَجْهِ السَّابِقِ إِلَى الْمَعْصُومِ.
وَأَخْتِصَاصُ الْمُتَّصِلِ: بِحَالَةِ كَوْنِهِ مُوقُوفًا؛ وَالْمَرْفُوعِ: بِحَالَةِ أَنْقِطَاعِهِ.

(١) ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٤٦؛ والباعث بالحديث: ص ٤٥.
وقد علق المحدث هنا بقوله: مثاله: ما رواه الشيخ في التهذيب: ٢٦/٩: بإسناده عن ابن أبي عمير، عن زرارة، عن محمد بن مسلم...؛ فَإِنَّ ابْنَ أَبِي عَمِيرٍ، لَمْ يَلْقَ زَرَارَةَ، فَحَدِيثُهُ عَنْهُ مَرْفُوعٌ.
(٢) العموم المطلق، والعموم من وجه، والخصوص المطلق، والخصوص من وجه؛ بل، كذلك العموم والخصوص من وجه: كُلُّ هَذِهِ وَغَيْرُهَا اصطلاحات منطقية؛ ينظر من مثل: «كتاب المنطق»، للشيخ المظفر.
ويظهر من هذا الحقل: كيف أَنَّ عِلْمَ المنطق، يدخل في خدمة الحديث؛ وكيف أَنَّ العلوم في مباحثها بلحاظ ولحاظ متناهية...

الحقل الرابع

في: الْمُعْتَنَ^(١)

وَهُوَ مَا يُقَالُ فِي سِنْدِهِ: فَلَانٌ عَنْ فَلَانٍ^(٢)، مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِلتَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ وَالسَّمَاعِ؛ وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ وَجْهُ تَسْمِيَّتِهِ: مُعْتَنًا.

— ١ —

وقد اختلفوا في حُكْمِ الإسناد المُعْتَنَ:

[أ]. فقيل: هو من قبيل المُرْسَلِ^(٣) والمنقطع^(٤)، حتى يتبين اتِّصَالُهُ بغيره؛ لأنَّ العننة أعمُّ من الاتِّصَالِ لُغَةً.

[ب]. والصحيح: الذي عليه جمهورُ المُحَدِّثِينَ؛ بل، كاد يكون إجماعاً؛ أَنَّهُ: مُتَّصِلٌ إِذَا أَمَكَّنَ اللَّقَاءَ — أي: ملاقاة الراوي بالعننة لِمَنْ رواه عنه — مع البراءة — أي: براءته أيضاً من التدليس: بَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَعْرُوفاً بِهِ^(٥) —.

والآ، لم يكفِ اللقاء، لأنَّ من عُرف بالتدليس، قد يتجوَّرُ في العننة، مع عدم الاتِّصَالِ؛ نظراً إلى ظهور صدقيه في الإطلاق، وإن كان خلاف الإصطلاح، والمُتَّبَادِرُ من معناه^(٦).

— ٢ —

وقد استعمله — أي المُعْتَنَ — والمراد: استعمال المصدر، وهو العننة في الآحادِيث.

[نعم، قد استعمله] أَكْثَرُ المُحَدِّثِينَ، مُرِيدِينَ بِهِ: الْإِتِّصَالَ.

وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَقُولُ بِالْمُرْسَلِ^(٧)

(١) الذي في النسخة الخطية المتبعة ورقة ٢٠ لوحة ب سطر ١٢ — ١٣: «و رابعها المعتن»، بخط؛ بدون: «الحقل الرابع في المعتن».

(٢) ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٤٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) ينظر: معرفة علوم الحديث: ص ٢٨.

(٥) ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٤٧.

(٦) التبادر والتبادر: من الألفاظ المستعملة بكثرة، في مباحث أصول الفقه الإمامية؛ ينظر من مثل:

أصول الفقه للشيخ الطنطا، والأصول العامة للفقه المقارن للسيد محمد تقي الحكيم.

(٧) قال الحاكم: لا يُسَمَّى، مُرْسَلًا، بل، منقطعاً؛ «معرفة علوم الحديث: ص ٤٧».

وزاد آخرون في الشرائط: كون الراوي، قد أدرك المروي عنه بالقنينة، إدراكاً
بيّناً.

وآخرون على ذلك: كونه معروفاً بالرواية عنه.
• الأظهر: عدم اشتراطهما^(١)!

(١) الأظهر، إن هذه اللفظة، كثيراً ما تُستعمل في أوساط الفقهاء الإمامية، وخاصة من لدن المحقق
الجلّي، وحتى اليوم؛ وقد جاء على بيان المراد منها، وأخواتها، الشيخ المقداد السيوري، كما ذكرنا ذلك في
مقدمتنا لكتاب: شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام.

وهنا قال المامقاني: «ثم إن أهل القول الأول اختلفوا:

فمنهم، من «يُنقِى بامكان اللقاء؛ اختاره كثير من أهل الحديث؛ بل، عن مسلم بن الحجاج من العامة:
إن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار، قديماً وحديثاً، أنه يكفي أن يثبت كونها في عصر واحد، وإن
لم يأت في خبر قط أنها اجتمعا أو تشافها.

ومنهم، من شرط ثبوت اللقاء، ولم يكتف بامكانه؛ حكى ذلك عن البخاري وابن المديني...
و الأظهر من بين هذه الأقوال: هو القول الأول؛ لأصالة عدم اشتراط أزيد من إمكان اللقاء، بعد ظهور
قوله عن فلان، في الرواية عنه بلا واسطة.

بل، الأظهر؛ عدم كون إمكان اللقاء شرطاً، حتى يُنقِى عنه الشك بالأصل، وإنما عدم اللقاء مانع، فلم
يثبت عدم اللقاء، يُبنى على ظاهر اللفظ، ويُطلق عليه 'لمنعن، فلا تذهل' «مقاييس الهداية: ص ٣٨».

الحقل الخامس

في: المعلق^(١)

— ١ —

وَهوَ: مَا حُذِفَ مِنْ مَبْدَأِ اسْنَادِهِ، وَاحِدٌ فَكَثْرٌ؛ كَقَوْلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ^(٢). الخ، أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَوْ رَوَى زُرَّارَةَ عَنِ الْبَاقِرِ^(٣) «ع» أَوِ الصَّادِقِ^(٤) «ع»، أَوْ قَالَ النَّبِيِّ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» أَوِ الصَّادِقِ^(٥) «ع»، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

— ٢ —

مَأْخُودٌ: مِنْ تَعْلِيْقِ الْجِدَارِ أَوِ الظَّلَاقِ، لِأَشْتَرَاكِهِمَا فِي قَطْعِ الْإِتِّصَالِ؛ وَلَمْ يَسْتَعْمَلُوهُ: فِيمَا سَقَطَ وَسَطُ اسْنَادِهِ، أَوْ آخِرُهُ؛ لِتَسْمِيَّتِهِمَا: بِالْمَنْقَطِعِ، وَالْمَرْسَلِ^(٦).

— ٣ —

وَلَا يَخْرُجُ الْمَعْلُوقُ عَنِ الصَّحِيحِ، إِذَا عُرِفَ الْمَحْذُوفُ مِنْ جِهَةٍ ثَقَّةٍ، خُصُوصاً إِذَا كَانَ الْعُلَمَاءُ مِنْ جِهَةِ الرَّاوي.

كَقَوْلِ الشَّيْخِ فِي كِتَابَيْهِ وَالصَّدُوقِ فِي الْفَقِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَوْ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٧)، أَوْ غَيْرَهُمَا يَمُنُّ لَمْ يُدْرِكْهُ؛ ثُمَّ يَذْكُرُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ: طَرِيقَهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ، يَمُنُّ ذَكَرَ فِي أَوَّلِ الْإِسْنَادِ^(٨)!

(١) الَّذِي فِي النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ الْمَعْتَمَدَةِ وَرَقَةٌ ٢١ لَوْحَةٌ ١٣ سَطْرًا: «وِخَامِسُهَا الْمَعْلُوقُ» فَقَطْ؛ بِدُونِ: «الحقل الخامس في المعلق».

(٢) الْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٤٧.

(٣) قَالَ السَّيِّدُ الْخُونِيُّ: وَقَعَ بِهَذَا الْعَنْوَانِ فِي إِسْنَادٍ كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ تَبْلُغُ ثَلَاثًا مِائَةً وَسَبْعَةً وَتِسْعِينَ مَوْجُودًا... يُنْظَرُ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ: ٣١٨/١٤ — ٣٢٦.

(٤) الْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٤٨.

(٥) قَالَ السَّيِّدُ الْخُونِيُّ: وَقَعَ بِهَذَا الْعَنْوَانِ فِي إِسْنَادٍ يَلْتَمِسُ مِنَ الرِّوَايَاتِ تَبْلُغُ زَهَاءً ٧١٦٤ مَوْجُودًا، ... يُنْظَرُ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ: ١٩٧/٢.

(٦) قَالَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ فِي مَشِيخَتِهِ: «فَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلْبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَقَدْ أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَهْزَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَوْلُوبِ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ رَحِمَهُ اللَّهُ»؛ يُنْظَرُ: شَرْحُ مَشِيخَةِ تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ، ص ٨، فِي نَهَايَةِ كِتَابِ تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ، طَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

وَهو حينئذٍ — أي: حين يُعْلَمُ المحذوفُ —: في قوَّةِ المذكورِ؛ لِأَنَّ الحذفَ إِنَّمَا هو من الكتابةِ أو اللفظِ، حيثُ تكونُ الروايةُ به، والقصدُ ما ذُكِرَ.
وإِلَّا يُعْلَمُ المحذوفُ مِن جهةِ ثَقَّةٍ، خَرَجَ المُعَلَّقُ عن الصحيحِ إلى الإرسالِ؛ وما في حُكْمِهِ.

وَقَالَ أَيْضاً: وَمِنْ جِلَّةٍ مَا ذَكَرْتُهُ عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى: مَا رَوَيْتُهُ بِهَذَا الْأَسَانِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى.
وَمِنْ جِلَّةٍ مَا ذَكَرْتُهُ عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ: مَا رَوَيْتُهُ بِهَذَا الْأَسَانِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ؛ يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ نَفْسَهُ: ص ٤٢ — ٤٤.
وَمِثْلُ ذَلِكَ قَالَ الطُّوسِيُّ: فِي الْأَسْبَاطِ، طَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْإِسْلَامِيَّةِ: يُنْظَرُ: سَنَدُ الْكِتَابِ: ٣٠٥/٤ — ٣٠٧، ٣١٣/٤ — ٣٢٤.

كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الصَّدُوقُ فِي مَشِيخَتِهِ: «وَمَا كَانَ فِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ رَوَيْتُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَصَامٍ الْكَلْبِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ أَحَدِ بْنِ مُوسَى، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَحَدِ السَّنَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ كَذَلِكَ»؛ يُنْظَرُ: شَرْحُ مَشِيخَةِ الْفَقِيهِ: ص ١١٦، فِي نَهَايَةِ كِتَابِ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهِ، طَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

وَقَالَ أَيْضاً: «وَمَا كَانَ فِيهِ عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ بْنِ زَيْدٍ...»؛ يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ نَفْسَهُ: ص ١٨.

وَقَالَ أَيْضاً: «وَمَا كَانَ فِيهِ عَنْ أَحَدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الْبَرْقِيِّ...»؛ ص ٢٦.

وَقَالَ أَيْضاً: «وَمَا كَانَ فِيهِ عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى...»؛ ص ١١٢.

وَقَالَ أَيْضاً: «وَمَا كَانَ فِيهِ عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُطَهَّرِ...»؛ ص ١١٩.

(١) وَقَدْ غَلَّقَ الْمَدْدِيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ: كَمَا أَنَّ الشَّيْخَ الصَّدُوقَ — قُلْتُ سِرُّهُ — رَوَى فِي الْفَقِيهِ عَنْ جَاعَةٍ كَثِيرَةٍ — يَبْلُغُ عَدْدُهُمْ ١٢٠ رَاوِيًا — لَمْ يَذْكُرْ طَرِيقَهُ إِلَيْهِمْ، فَتَصَبَّحَ تِلْكَ الرِّوَايَاتُ مُرْسَلَةً؛ وَلِلْوُقُوفِ عَلَى أَسْمَائِهِمْ يُنْظَرُ: الْمُسْتَدْرَكُ: ٧١٧/٣ — ٧١٨.

الحقل السادس

في: المفرد^(١)

وهو: قسمان

- [أ.] لَأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ [رَاوِيهِ] عَنْ جَمِيعِ الرُّوَاةِ؛ وَهُوَ الْإِنْفِرَادُ الْمُطْلَقُ^(٢)؛
وَالْحَقُّ بَعْضُهُم بِالشَّاذِّ، وَسَيَأْتِي أَنَّهُ يُخَالِفُهُ.
- [ب.] أَوْ يَنْفَرِدُ بِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جِهَةٍ: وَهُوَ النَّسْبِيُّ^(٣)؛ كَتَفَرَّدَ أَهْلُ بَلَدٍ مَعْيْنٍ، كَمَكَّةَ وَ
الْبَصْرَةَ وَالْكُوفَةَ؛ أَوْ تَفَرَّدَ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِهَا بِهِ.
- وَلَا يَضَعُفُ الْحَدِيثُ بِذَلِكَ: مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ إِفْرَادًا، إِلَّا أَنَّهُ يَلْحَقُ بِالشَّاذِّ، فَيُرَدُّ
لِذَلِكَ^(٤)؛

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٢١ لوحة ب سطر ١٢: «وسادسها: المفرد»، فقط؛ بدون:
الحقل السادس في المفرد.

قال الأستاذ صبحي السامرائي: صنف الإمام أبو الحسن الذارقطني: المتوفى سنة ٣٨٥ هـ، كتاباً حافلاً
في الأفراد، يوجد الجزء الثاني والثالث منه، في المكتبة الظاهرية؛ وقد رتبته على الأطراف، الحافظ أبو الفضل بن
طاهر المقدسي في مجلدين مخطوط، نسخة منه في دار الكتب المصرية، رقم ٦٩٧ حديث، وهو مهم جداً.
والأفراد لأبي حفص بن شاهين، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ، يوجد منه أجزاء في الظاهرية؛ ينظر: الخلاصة في
أصول الحديث: ص ٤٩ «الهامش».

(٢) من قبيل: «نحن معاشر الأنبياء، لا نُورَث ديناراً ولا درهماً، ما تركناه صدقة، حيث هذا الحديث لم
يرو إلا عن أبي بكر؛ وأنَّ ذيله: «ما تركناه صدقة»، هو ليس من الحديث؛ بل مضاف إليه.

ينظر: مكاتيب الرسول للشيخ الأحدي: ص ٥٩٢ وما بعدها؛ وفيه مناقشة جيده وعلميه.

(٣) وقد علّق المددّي هنا بقوله: مثاله: ما انفرد بنقله أحمد بن هلال العبرتاني، فإنَّ المشهور عدم العمل
بما ينفرد به من الروايات.

قال الشيخ في الاستبصار: ٢٨/٣ — ذيل الحديث ٩٠ — مانصه: «... لأنَّ راوِيه أحمد بن هلال، وهو
ضعيف فاسد المذهب، لا يلتفت إلى حديثه فيما يختص بنقله؛ وقاله أيضاً في ذيل الحديث ٨١٢. من الجزء التاسع
من التهذيب.

(٤) وقد علّق المددّي هنا بقوله: مثاله: ما ينفرد بنقله الفطحية؛ فهناك روايات كثيرة بهذا السند:

«أحمد بن الحسن، بن طه، بن فضال؛ عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار الساباطي؛ وهؤلاء
كلهم من الفطحية؛ ولذا اشتهر حديثهم بـ«حديث الفطحية».

(٥) ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٤٩.

الحقل السابع

في: المُدرَج

وَهُوَ: مَا أُدرِجَ فِيهِ كَلَامُ بَعْضِ الرَوَاةِ، فَيُظَنُّ لَذَاكَ أَنَّهُ مِنْهُ؛ أَيْ: مِنَ الْحَدِيثِ.
أَوْ يَكُونُ عِنْدَهُ مِثْلَانِ بِإِسْنَادَيْنِ، فَيُدْرَجُهُمَا فِي أَحَدِهِمَا^(١)— أَيْ: أَحَدِ إِسْنَادِي
الْحَدِيثَيْنِ— وَيَتْرُكُ الْآخَرَ.
أَوْ يُسَمَّعُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، مِنْ جَمَاعَةٍ مُخْتَلِفِينَ فِي سَنَدِهِ^(٢)؛ بَأَنَّهُ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِسَنَدِهِ، وَ
رَوَاهُ غَيْرُهُ بغيره.
أَوْ مُخْتَلِفِينَ فِي مَتْنِهِ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى سَنَدِهِ؛ فَيُدْرَجُ رَوَايَتُهُمْ جَمِيعاً، عَلَى الْإِتِّفَاقِ
فِي الْمَتْنِ أَوِ السَّنَدِ، وَلَا يَذْكُرُ الْإِخْتِلَافَ.
وَتَعَمَّدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ حَرَامٌ^(٣).

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٢٢ لوحة ٣: «وسابعا: المدرج» فقط؛ بدون: الحقل السابع في المدرج.

وقال الأستاذُ صبحي السامرائي: أفردَ المدرجُ بالتأليف الخطيبُ البغداديُّ في كتابه الجليل: الفصل للوصل المُدرج في النقل، مخطوط، نسخة منه في مكتبة أحمد الثالث، رقم ٦١٢؛ والسيوطي في كتابه: المُدرج إلى المُدرج، مخطوط، نسخة منه في دار الكتب المصرية، رقم ١٨٨٥ حديث؛ ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٥٠ «الهامش».

(٢) مثاله: رواية سعد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزُّهري، عن أنس: أنَّ رسولَ الله «ص» قال: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا»، الحديث.

فقوله: «لا تنافسوا»؛ أدرجه أبوُ أبي مريم، في متن حديث آخر؛ رواه مالك: عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ وفيه: «ولا تحسبوا، ولا تحسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا» ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ٢١٠، و«خطية الدكتور محفوظ: ص ٢٥»، والخلاصة في أصول الحديث: ص ٤٩، وصحيح البخاري: ٢٣/٨ كتاب الأدب.

(٣) أي: يروي الراوي حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده، فلا يذكر الاختلاف، بل يُدرج رَوَايَتَهُمْ عَلَى الْإِتِّفَاقِ.

مثاله: روايةُ عبد الرحمن بن مهدي، و محمد بن كثير العبدي؛ عن الثوري، عن منصور والأعمش واصل الأحدب، عن أبي وائل، عن عمرو بن شراحيل، عن ابن مسعود، قلت: يا رسول الله! أيُّ الذنوب أعظم؟ الحديث.

وواصل إنا رواه: عن أبي وائل، عن عبد الله؛ من غير ذكر عمرو بن شراحيل بينهما.

ينظر: مقدمة ابن الصلاح «٢٠٩ — ٢١٠»، و«خطية الدكتور محفوظ: ٢٥».

(٤) يُنظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٤٩ — ٥٠.

الحقل الثامن

في: المشهور^(١)

— ١ —

وَهُوَ مَا شَاعَ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْدِيثِ خَاصَّةً، دُونَ غَيْرِهِمْ، بِأَنَّهُ نَقَلَهُ مِنْهُمْ رِوَاةً كَثِيرُونَ^(٢)؛
وَلَا يَعْلَمُ هَذَا الْقِسْمَ، إِلَّا أَهْلُ الصَّنَاعَةِ.
أَوْ عِنْدَهُمْ وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ؛ كَحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ؛ وَآمَرُهُ وَاضِحٌ، وَهُوَ
بِهَذَا الْمَعْنَى أَعْمٌ مِنَ الصَّحِيحِ.
أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِمْ خَاصَّةً، وَلَا أَصْلَ لَهُ عِنْدَهُمْ، وَهُوَ كَثِيرٌ^(٣)».

— ٢ —

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَرْبَعَةُ أَحَادِيثٍ تَدَوَّرُ عَلَى الْأَلْسِنِ وَلَيْسَ لَهَا أَصْلٌ^(٤):

(١) الذي في النسخة المخططة المعتمدة ورقة ٢٢ لوحة ٩: «وثامنها: المشهور»، فقط؛ بدون:
«الحقل الثامن في المشهور».

قال الأستاذ صبحي السامرائي؛ وَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَشْتَهَرَةِ، عَلَى الْأَلْسِنَةِ، فَلْيَرَاجِعْ،
الْمَقَاصِدَ الْحَسَنَةَ لِلْخَاوِي، طبع؛ وَالتَّذَكُّرَةَ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَشْتَهَرَةِ، مَخْطُوطٌ؛ وَالبَدْرُ الْمُنِيرُ لِلْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ؛ وَ
كَشَفُ الْخُفَاءِ لِلْمَجْلُوفِيِّ، مَطْبُوعٌ؛ وَاسْتِئْثَارُ الْمَطَالِبِ لِلْبَيْرُونِيِّ، طبع؛ يُنْتَظَرُ: الْخِلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٥١
«الهامش»؛ وَيُنْتَظَرُ: الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ: ص ١٦٥ — ١٦٦ «الهامش».

(٢) الْخِلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٥٠.

(٣) وَقَدْ عُلِقَ الْمَدْدِيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ:

كَحَدِيثٍ: «إِقْرَارُ الْعُقَلَاءِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ جَانِزٌ»، الْمَشْهُورُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْفُقَهَاءِ؛ كَمَا فِي الْوَسَائِلِ: ١١١/١٦؛
بَلْ غَلَّهَ الْبَعْضُ مِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الْمُسْتَفِضِ أَوْ الْمُتَوَاتِرِ؛ كَمَا فِي جَوَاهِرِ الْكَلَامِ: ٣/٣٥. مَعَ أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ فِي كُتُبِ
الْحَدِيثِ، إِطْلَاقًا.

بَلْ، يَبْدُو مِنْ «السَّرَائِرِ»: أَنَّهُ مَعْقَدٌ إِجْمَاعِيٌّ.

وَكَذَا، حَدِيثٌ: «الصَّلَاةُ لَا تُتْرَكُ بِجَالٍ» فَإِنَّهُ مَعَ شَهْرَتِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْفُقَهَاءِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ؛ بَلْ، هُوَ
ذَيْلٌ لِصِحِيحَةِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ...؛ وَإِلَّا، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَصْنَعُ مِثْلَ التَّقْصَاءِ، ثُمَّ تُعْلَى وَلَا
تَدْعُ الصَّلَاةَ عَلَى حَالٍ.

فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الْآخِرَةُ حُرِّفَتْ وَأَصْبَحَتْ هَكَذَا: «الصَّلَاةُ لَا تُتْرَكُ بِجَالٍ».

(٤) وَقَدْ رَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: أَرْبَعَةُ أَحَادِيثٍ تَدَوَّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْأَسْوَاقِ، لَا أَصْلَ لَهَا؛ يُنْتَظَرُ:

مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ: ص ٣٨٩ — ٣٩٠، وَالبَاعِثُ الْحَثِيثُ: ص ١٦٦.

وَقَدْ صَرَّحَ السَّيْرِيُّ بِوَضْعِهَا فَقَالَ: وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ لَا أَصْلَ بِهَا؛ يُنْتَظَرُ: تَدْرِيبُ الرَّائِي: ص ١٨٩.

- [أ.] مَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجِ آذَارٍ بَشَّرْتُهُ بِالْجَنَّةِ^(١)؛
 [ب.] وَمَنْ آذَى ذِمِّيًّا فَأَنَا خَصْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٢)؛
 [ج.] وَيَوْمَ نَخْرُكُم يَوْمَ صَوْمِكُمْ^(٣)؛
 [د.] وَلِلْسَائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى قَرَسٍ^(٤).

- (١) قيل: هو شهر صفر؛ وقيل: هو اسم الأول من شهر الزبيع السرياني؛ نقلاً عن الخلاصة؛ ينظر: «خطبة الدكتور محفوظ: ص ٢٥» .
 وقال الأب لويس معلوف: آذَارُ وَآذَارُ: شهر بعد شباط . قيل نيسان؛ عدد أيامه: ٣١ ؛ وهو: الثالث من السنة الشمسية؛ يقال له أيضاً: مارس؛ وكلمة آذار: سريانية؛ ينظر: المنجد في اللغة: ص ٦.
 وقال المجمعون اللغويون: آذار: الشهر السادس من الشهور السريانية؛ يُقَابَلُهُ: مارس من الشهور الرومية (الميلادية): ١٦ ص ١.
 (٢) يُنظر: اللكنى المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: ٤٨٤/١ .
 (٣) قال الأستاذ أحمد محمد شاكر في: الباعث الحديث، شرح اختصار علوم الحديث: ص ١٦٦؛ قال: «هو بهذا اللفظ لا أصل له؛ كما قال الإمام أحمد؛ ولكن، ورد معناه بأسانيه لأبأس بها؛ أنظر الكلام عليه في كشف الخفاء: ج ٢ ص ٢١٨، برقم ٢٣٤١» .
 (٤) قال الأستاذ أحمد محمد شاكر في نفس المصدر السابق: «لَفْظُهُ المعروف: يَوْمَ صَوْمِكُمْ يَوْمَ نَخْرِكُمْ، و هو أصل له: أنظر: كشف الخفاء: ج ٢، ص ٣٩٨، برقم ٣٢٦٤» .
 (٥) قال الأستاذ أحمد في المصدر السابق نفسه: «هذا الحديث له أصل: فقد رواه أحمد في المسند: ج ١ ص ٢٠١، برقم ١٧٣٠، من حديث الحسين بن علي ورواه أبو داود من حديثه أيضاً؛ ومن حديث الحسن، عن أبيه علي بن أبي طالب.
 وانظر الكلام عليه في ذيل: القول المسند في: اللب عن المسند: ص ٦٨ — ٧٠.
 وفي تعليقات: الأستاذ العلامة الشيخ محمد حامد الفقي، على منتقى الأخبار: ج ٢، ص ١٤٤، برقم

الحقل التاسع

في: الغريب بقول مطلق^(١)

— ١ —

وهو: إقاريف إسناداً ومتناً معاً؛ وهو: ما تفرّد برواية متنه واحد.
أو غريب إسناداً خاصة لا متناً — كحديث يُعرف متنه عن: جماعة من الصحابة مثلاً، أو ما في حكمهم^(٢) — إذا انفرد واحد بروايته، عن آخر غيرهم^(٣)، ويُعبّر عنه: بأنّه غريب من هذا الوجه^(٤)؛ ومنه: غرائب المُخرّجين، في أسانيد المتون الصحيحة^(٥).
أو غريب متناً خاصة: بأنّ اشتهر الحديث المفرد، فرواه — عن تفرّد به — جماعة كثيرة؛ فإنّه حينئذ يصير غريباً مشهوراً.
أو غريب متناً لا إسناداً، بالنسبة الى أحد طرفي الإسناد، فإنّ اسناده مُتّصف بالغرابة في طرفه الأوّل، وبالشهرة في طرفه الآخر^(٦).

— ٢ —

وحديث: «إنّما الأعمال بالنيّات»، من هذا الباب.
فإنّه:

[أ.] غريب: في طرفه الأوّل؛ لأنّه ممّا تفرّد به من الصحابة عمراً^(٧)، وإنّ كان قد خُطبَ به على المنبر، فلم يُنكر عليه؛ فإنّ ذلك أعمّ من كونهم سمعوه من غيره [أم لم يسمّوه^(٨)].

(١) الذي في النسخة الخطيّة المعتمدة ورقة ٢٢ لوحة ب سطر ٤: «وتاسعها: الغريب بقول مطلق»، فقط؛ بدون: «الحقل التاسع في الغريب بقول مطلق».

(٢) من أصحاب الائمة عليهم السلام؛ «خطيّة الدكتور محفوظ: ص ٢٥».

(٣) يُنظر: مقدّمة ابن الصلاح: ٣٩٥.

(٤) وقد علّق المبدئي هنا بقوله: عبّر الترمذي بهذا التعبير، عن قيمة كثير من الأحاديث في سنّته.

(٥) قال محيي السنّة: ما ذكرت في المصاييح — في آخر الأحاديث —: غريب؛ وهو: ما تفرّد به واحد من الرواة، ولم يروه غيره، وهو مع ذلك صحيح، لكون كلّ واحد من نقليّ ثقة مأموناً؛ «خطيّة الدكتور محفوظ: ص ٢٥».

(٦) يُنظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٥١ — ٥٢.

(٧) يُنظر: مقدّمة ابن الصلاح: ص ١٧٤، ٣٨٩.

(٨) هذه الزيادة لم ترد في النسخة المعتمدة ورقة ٢٣ لوحة أ سطر ٢: وإنّها وردت في طبعة النعمان

المتداولة.

ثُمَّ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ، عِلْقَمَةُ^(١).

ثُمَّ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ عِلْقَمَةَ: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^(٢).

ثُمَّ تَفَرَّدَ بِهِ بِحَبِيْبِ بْنِ سَعِيدٍ^(٣): عَنْ مُحَمَّدٍ.

[ب.] [مَشْهُورٌ فِي طَرَفِهِ الْآخَرِ، لِيَتَعَدَّدَ رَوَاتُهُ بَعْدَ مَنْ ذَكَرْنَا، وَاشْتَهَارَ؛ حَتَّى قِيلَ:

أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ بِحَبِيْبِ بْنِ سَعِيدٍ^(٤)؛ أَكْثَرُ مِنْ مِثْلِي نَفْسٍ؛ وَحُكِيَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيِّ^(٥)؛ أَنَّهُ

كَتَبَهُ مِنْ سَبْعِمِائَةِ طَرِيقٍ، عَنْ بِحَبِيْبِ بْنِ سَعِيدٍ.

— ٣ —

وَمَا ذَكَرْنَاهُ: مِنْ تَفَرَّدِ الْأَرْبَعَةِ بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ هُوَ الْمَشْهُورُ بَيْنَ الْمُحَدِّثِينَ؛ وَلَكِنْ،

ادَّعَى بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ: أَنَّهُ رَوَى أَيْضاً عَنْ: عَلِيٍّ: «عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وَابِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ^(٦)،

وَأَنْسَى^(٧) — بَلْفِظْهُ —، وَمِنْ حَدِيثِ جَمْعِ مِنَ الصَّحَابَةِ: بِمَعْنَاهُ؛ وَعَلَى هَذَا، فَيُخْرَجُ عَنْ حَدِّ

الْغَرَابَةِ.

— ٤ —

وَنَظَائِرُهُ فِي الْأَحَادِيثِ، كَثِيرَةٌ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ، يَنْفَرِدُ بِهِ وَاحِدٌ، ثُمَّ تَتَعَدَّدُ

رَوَاتُهُ، خُصُوصاً بَعْدَ الْكُتُبِ الْمَصْنُوفَةِ، الَّتِي يُودَّعُ الْحَدِيثُ فِيهَا^(٨)، كَمَا لَا يَتَخَنَى.

— ٥ —

وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْغَرِيبِ: اسْمُ الشَّاذِّ.

وَالْمَشْهُورُ: الْمُنَافِئَةُ بَيْنَهُمَا، عَلَى مَا سَتَعْرِفُهُ فِي تَعْرِيفِ الشَّاذِّ.

(١) ابْنُ أَبِي وَقَاصٍ اللَّيْثِيُّ الْمَدَنِيُّ النَّبَيعِيُّ يُنْظَرُ: مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ: ص ١٧٤ «الهامش».

(٢) ابْنُ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ: تَابِعِيُّ صَفِيٍّ مَدَنِيٍّ. وَتَقَعُ الْجُمْهُورُ، مَاتَ سَنَةَ ١٢٠ هـ، ...؛ يَنْظَرُ: تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ: ج ١ ص ١٢٤.

(٣) مِنْ أَكْبَارِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، تَوَفَّى ١٤٣ هـ، ...؛ يَنْظَرُ: الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَانِيِّ: ١٨١/٩.

(٤) الَّذِي فِي النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ الْمَعْتَمَدَةِ وَرَقَةُ ٢٣ لَوْحَةُ أُسْطَرُج: «مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ»؛ وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ اشْتَبَاهَ فِي النُّسخِ؛ وَالصَّحِيحُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، إِعْتِمَاداً عَلَى مَا وَرَدَ أَعْلَاهُ.

(٥) وَقَدْ عَلَّقَ الْمَدَنِيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ: قَالَ ابْنُ حَجَرٍ — فِي فَتْحِ الْبَارِي: ٩/١ —: وَرَوَى أَبُو مُوسَى الْمَدَنِيُّ، عَنْ بَعْضِ مُشَافِيحِهِ: مَدَارَةً عَنْ الْحَافِظِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيِّ الْهَرَوِيِّ؛ قَالَ: كَتَبْتُهُ مِنْ حَدِيثِ سَبْعِمِائَةِ مِنْ أَصْحَابِ بِحَبِيْبِ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: قُلْتُ: وَأَنَا أَسْتَعِذُّ صِحَّةَ هَذَا، فَقَدْ تَبَيَّنَتْ طَرَقُهُ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْمَشْهُورَةِ، وَالْأَجْزَاءِ الْمُنْتَوَرَةِ، مِنْذُ طُلُبْتُ الْحَدِيثَ، إِلَى وَقْتِي هَذَا، فَاقْدَرْتُ عَلَى تَكْمِيلِ الْمِائَةِ.

(٦) سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سَنَانَ الْخُدْرِيِّ: ١٠ ق ٥ — ٥٧٤ هـ، ...؛ يَنْظَرُ: الْأَعْلَامُ: ١٣٨/٣.

(٧) ابْنُ مَالِكِ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ: ١٠ ق ٥ — ٥٩٣ هـ، ...؛ يَنْظَرُ: الْأَعْلَامُ: ٣٦٥/١ — ٣٦٦.

(٨) الَّذِي فِي النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ وَرَقَةُ ٢٣ لَوْحَةُ أُسْطَرُج: «الَّتِي يَرُوغُ الْحَدِيثُ فِيهَا»، بَدَلاً مِمَّا أَثْبَتْنَاهُ: الَّتِي يُودَّعُ الْحَدِيثُ فِيهَا.

الحقل العاشر

في: المصحف^(١)

وهذا؛ فنٌ جليلٌ، إنما ينهضُ بأعباءِ الخُداقِ من العلماء^(٢).
[والتصحيحُ بعدُ: نوعان.

أ. اللفظي

وهو ما يكونُ: في اللفظ، وقد وقعَ^(٣)؛

- ١ -

في: الراوي؛ كتصحيحِ مُراجِم، بالراءِ المُهمَلَةِ والجيم، ابوالعوام؛ بمُزاحِم
بالزاي^(٤) والحاء^(٥)؛

وتصحيحِ: حُرَيْرٍ، بِجُرَيْر.

وَبُرَيْدٍ، بِبُرَيْد.

ونحو ذالك.

وقد صحَّفَ العلامةُ في كتبِ الرِّجالي كثيرًا من الأسماء؛ مَنْ أَرَادَ الوقوفَ عليها،
فليُطالع «الخلاصة»^(٦) له، و«إيضاحُ الاشتباهِ في أسماءِ الرِّواة»^(٧)؛ وينظر ما بينهما من الاختلاف.

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ٢٣ لوحة أسطر ١٢: «وعاشرها المصحف»، فقط؛ بدون: «الحقل

العاشر في المصحف».

قال الأستاذُ صبحي السامرائي: ووقفتُ على كتابِ تصحيقاتِ المحدثينِ للمسكري، وهو مخطوط؛ في

دار الكتبِ المصرية، رقم ٢ مصطلح الحديث، وهو كتابٌ مُهمٌ؛ ينظر: الخلاصةُ في أصول الحديث: ص ٥٢

«الهامش»؛ وينظر: الباعث الحثيث: ص ١٧١ «الهامش».

(٢) يُنظر: الخلاصةُ في أصول الحديث: ص ٥٢.

(٣) الذي في الخطية المعتمدة ورقة ٢٣ لوحة أسطر ١٣: «والتصحيح يكون»، فقط.

(٤) سُمي هذا الحرف في الغالب: زاي، بياء متطرفة؛ وقيلَ أحياناً: زاءٌ بهجمة متطرفة؛ لغةً في زاي؛

ينظر: القاموس المحيط: ١٨/١.

(٥) يُنظر: مقدمه ابن الصلاح: ص ٤١٠، والباعث الحثيث: ص ١٧٢، والخلاصةُ في أصول الحديث:

ص ٥٢.

(٦) أي: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال للعلامة.

(٧) وهو: للعلامة أيضاً؛ حيث فيه - على سبيل المثال -: الحُصَيْن بن المخارق، بالصاد

المهملة؛ بينما هو نفسه جاء في الخلاصة، بالصاد المعجمة؛ يُنظر: إيضاح الاشتباه - المخطوطة المرعشة

سنة ١٠١٢ هـ -: ورقة ١١٨ لوحة أسطر ١٧، وخلاصة الأقوال: ص ٢١٩ رقم ٣، وفهرست الشيخ الطوسي:

ص ٨٢ رقم ٢٢٩، ورجاله: ص ١٤٥.

وقَدْ نَبَّهَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنِ دَاوُدَ "ع" عَلَى كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ "ع"

- ٢ -

وَفِي الْمَتْنِ؛ كَحَدِيثِ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ»، صَحَّفَهُ بَعْضُهُمْ:
بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ؛ وَرَوَاهُ كَذَلِكَ "ع"؟

- ٣ -

وَمُتَعَلِّقُهُ؛ أَيِ التَّصْحِيفِ: إِمَّا الْبَصَرَ، أَوِ السَّمْعَ.
وَالْأَوَّلُ: كَمَا ذُكِرَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، مَتْنًا وَإِسْنَادًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ التَّصْحِيفَ، إِنَّمَا يَعْزُضُ
لِلْبَصَرِ، لِتَقَارُبِ الْحُرُوفِ؛ لَا لِلسَّمْعِ، إِذْ لَا يَلْتَبِسُ عَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ.
وَالثَّانِي: تَصْحِيفٌ بَعْضُهُمْ: عَاصِمُ الْأَحْوَالِ "ع"، بِوَاوِلِ الْأَحْدَبِ "ع"؛ فَإِنَّ ذَلِكَ
لَا يُشَبِّهُ فِي الْكِتَابَةِ عَلَى الْبَصَرِ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ.

(١) مُصَنَّفُ كِتَابِ «الرُّجَالِ»، مَوْلَدُهُ خَامِسُ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَسِتَّمِائَةٍ...؛ يَنْظُرُ:
كِتَابُ الرُّجَالِ: ق ١ عُمُود ١١١ - ١١٣.

(٢) وَمَا يَجْدُرُ ذِكْرُهُ هُنَا: أَنَّ السَّيِّدَ مُصْطَفَى التَّفْرِيشِيِّ، ذَكَرَ ابْنَ دَاوُدَ، وَذَكَرَ اعْتِرَاضَاتِهِ عَلَى الْعَلَامَةِ
فَقَالَ - بَعْدَ أَنْ أَتَى عَلَيْهِ -: وَلَهُ فِي عِلْمِ الرُّجَالِ كِتَابٌ حَسَنُ التَّرْتِيبِ، أَلَّا أَلْ فِيهِ أَغْلَاطًا كَثِيرَةً؛ يُنْظَرُ: كِتَابُ
الرُّجَالِ - لِابْنِ دَاوُدَ -: ص ٣.
ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ الْحُجَّةُ الْمَامُنَانِي لِيَقُولَ: وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِمَا فِيهِ، فَإِنَّ تَعْرِيفَاتِهِ عَلَى الْعَلَامَةِ أَغْلَبُهَا مَتِينٌ، وَ
لَيْسَتْ بِأَغْلَاطٍ.

وَأِنَّمَا غُرْضُهُ مِنَ الْأَغْلَاطِ: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَاضِرِيُّ، مِنْ كَوْنِ كِتَابِهِ مُشْتَمَلًا عَلَى الْخَبْطِ وَعَدَمِ الْفُسْطِ؛
فَأَنَّكَ تَرَاهُ كَثِيرًا مَا يَقُولُ: «جَشْ»، وَالَّذِي يَنْبَغِي «كَشْ»؛ أَوْ يَقُولُ: «كَشْ»، وَهُوَ «جَشْ» أَوْ «جَجْ» أَوْ
يَقُولُ: «جَجْ»، وَلَيْسَ مِنْهُ فِيهِ أَثَرٌ.
وَرُبَّمَا يَسْتَنْبِطُ الْمَدَحَ، بَلِ الْوُثَاقَةَ، مِمَّا لَارِائِحَةٌ مِنْهُ فِيهِ.

وَرُبَّمَا يَسْتَنْبِطُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ، وَيَنْبِئُ إِلَيْهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.
وَلَعَلَّ خَطَّهُ «رِهَ»، كَانَ رَدِيًّا، وَكَانَ كُلُّ نَاسِخٍ يَكْتُبُ حَسْبَ يَفْهَمُهُ مِنْهُ، وَلَمْ تُعْرَضِ النُّسخَةُ عَلَيْهِ،
فَبَقِيَتْ سَقِيمَةً وَلَمْ تُصَحَّحْ.

وَأَمَّا اعْتِرَاضَاتُهُ وَتَعْرِيفَاتُهُ بِهِيَ فِي تَرَاجُمِ الْكَلِمَاتِ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ مُصِيبٌ فِي جُلِّهَا إِنْ لَمْ نُقَلِّ فِي كُلِّهَا، كَمَا
يُظْهَرُ مِنَ الْإِضْجَاعِ وَغَيْرِهِ، فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهَا، وَلَا هِيَ أَغْلَاطٌ، فَسَافَهُمْ، ...؛ يَنْظُرُ: تَنْقِيحُ الْمَقَالِ:
٢٩٣/١.

(٣) وَعَنْ الدَّارِ قُطَيْبِي أَيْضًا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّوْلِيَّ أَمْلَى فِي الْجَامِعِ حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَ
اتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ»، فَقَالَ فِيهِ: شَيْئًا، بِالشَّيْنِ وَالْيَاءِ؛ يَنْظُرُ: مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ: ٤١٢؛ وَيَنْظُرُ أَيْضًا: الْخُلَاصَةُ
فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٥٢؛ وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: ج ١ ص ٨٢٢.

(٤) عَاصِمُ بْنُ مِلْحَانَ الْأَحْوَلِ الْبَصْرِيُّ، تَوَفَّى ١٤٢ هـ، ...؛ يَنْظُرُ: الْأَعْلَامُ: ١٣/٤.

(٥) يُنْظَرُ: مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ: ٤١٣.

إب. المعنوي

وَهُوَ مَا يَكُونُ: [المعنى، كما حُكي عن أبي موسى، محمد بن المُثَنَّى العَنَزِيّ]؛ أَنَّهُ قَالَ: نَحْنُ قَوْمٌ لَنَا شَرَفٌ؛ نَحْنُ مِنْ عَنَزَةٍ، صَلَّى إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ». يُرِيدُ بِذَلِكَ مَا رَوَى: أَنَّهُ «ص» صَلَّى إِلَى عَنَزَةٍ؛ وَهِيَ: حَرْبَةٌ تُنْصَبُ بَيْنَ يَدَيْهِ، سُتْرَةٌ؛ فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»: صَلَّى إِلَى قَبِيلَتِهِمْ بَنِي عَنَزَةٍ؛ وَهُوَ: تَصْحِيفٌ مُعْنَوِيٌّ عَجِيبٌ.

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٢٣ لوحة ب سطر ١١: «والتصحيف أيضاً يكون في اللفظ كما ذكرنا في المعنى»، بدلاً مما أثبتناه، فيما تستدعيه ضرورة المنهجية والإخراج.
(٢) أبو موسى العَنَزِيّ: ١٦٧ هـ - ٢٥٢ هـ، ...؛ ينظر: الأعلام: ٧/٢٤٠.
(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ٤١٢، وتدريب الراوي: ص ١٦٧، والخلاصة في أصول الحديث: ص ٥٢ - ٥٣.
وفي الحديث: «كان رسول الله - صلى الله عليه وآله - يجعل العَنَزَةَ بين يديه إذا صلى، وكان ذلك ليستريحها عن المارة.
العَنَزَةُ - بالتحريك - : أطول من العصا، وأقصر من الرمح؛ والجمع: عُتْرَ وعَنَزَات؛ كقصبه وقصبات وقصب.
قال بعض شراح الحديث: «وإنما كانوا يحملون العَنَزَةَ معه - عليه السلام -؛ لأنه إذا أتى الخلاء أبعد حتى لا تراه عيون الناظرين.
فيَتَخَذُونَ له العَنَزَةَ: لِمُقَاتَلَةِ عَدُوِّ إِنْ حَضَرَ، أَوْ سَجٍ، أَوْ مَدَافِعَةٍ هَامَةٍ؛ ثُمَّ، لِيَنْبَشَّ الْأَرْضَ إِذَا كَانَتْ صَلْبَةً، لِئَلَّا يَرْتَدَّ إِلَيْهِ الْبَوْلُ». مجمع البحرين: ج ٤، ص ٢٨.
وأقول: المراد من الاستنابها فيما يبدو: هو جعلها علامة؛ فَمَتَى مَارَاهَا المَارَ، يعلم بوجود مُتَخَلِّي، فيبتعد عن هذا المكان ويتجنبه؛ هذا فضلاً عن توقع الاستفادة من مآربها الأخرى، كما مر.

الحقل الحادي عشر

في: العالي سندا^(١)

وهو: قليل الواسطة مع اتصاله^(٢).

وطلبه:

أي: طلب علو الإسناد، سُئِلَ عَنْهُ أَكْثَرُ السَّلَفِ؛ وقد كانوا يرحلون إلى المشايخ، في أقصى البلاد لاجل ذلك^(٣).

فبعلوه:

أي: السند، يُبْعَدُ الحديث عن الخَلَلِ، المتطرق إلى كُلِّ رَاوٍ [من الرواة]؛ إذ ما من رَاوٍ من رجال الإسناد، إِلَّا والخطأ جازر عليه^(٤).
فكُلُّهَا كَثُرَتِ الوسائط وطالَ السندُ كَثُرَتِ مظانُّ التجويز، و كُلُّهَا قَلَّتْ قَلَّتْ.

ولكن:

قد يتفق في النزولِ مزية ليست في العلو؛ كَأَن يَكُونَ رواؤه أوثقَ أو أحفظَ أو أخصبَ^(٥).

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٢٤ لوحة ٣: و حادي عشرها العالي سندا»، فقط؛ بدون: «الحقل الحادي عشر في العالي سندا».

(٢) وقال البهائي: «وقصير السلسلة عال»، كما في الوجيزة في الدراية: ص ٤ - ٥.
وقال الطيبي، من قبيل: ثلثيات البخاري، وهي الأحاديث التي يكون عدد روايتها إلى الصحابة ثلاثة رواة.

وقال الكفائي: و الثلاثيات للبخاري، هي اثنان وعشرون حديثاً، جمعها الحافظ ابن حجر وغيره، و شرحها غير واحد؛ «الرسالة المستطرفة: ص ٩٧».

وقال السامرائي أيضاً: ولم أقف على كتاب ابن حجر، ولكنني وقفتُ على ثلاثيات البخاري للصغار، مخطوطة، نسخة منه في المكتبة الظاهرية؛ ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٥٣: «الهامش».

و علق المديني هنا بقوله: من قبيل ثلاثيات الكليني؛ فإنه يروي روايات بهذا الإسناد: «علي بن ابراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام»؛ مع العلم، بأن الكليني توفي بعد إمام الصادق عليه السلام بمائة وثمانين عاماً.

ثم إن جماعة من أصحابنا، دونوا الأحاديث العالية؛ أشهرهم: الثقة الجليل، عبد الله بن جعفر الحميري، له كتاب «قرب الإسناد» وهو مطبوع.

(٣) ينظر: الباعث الحثيث: ص ١٦٠ - ١٦١.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ص ٣١٦. والخلاصة في أصول الحديث: ص ٥٣.

(٥) ينظر: تدريب الراوي: ص ١٨٠.

أو الاتصال فيه أظهر: للتصريح فيه باللقاء، واشتمال العالمي على ما يحتمله وعدمه؛
كَمَن فلان؛ فيكون النزول حينئذٍ أولى.
وَمِنْهُمْ، مَنْ رَجَّحَ النزولَ مُطْلَقاً؛ إستانداً إلى أَنَّ: كثرة البحث يقتضي المشقة،
فيعظم الأجر؛ وذلك، ترجيحاً بأمرٍ أجنبٍ، عمّا يتعلّق بالتصحيح والتضعيف.

والعلو: أقسام

— ١ —

أعلاه وأشرفه: قُرْبُ الإسنادِ من المعصوم، بالنسبة إلى سندٍ آخر، يُروى به ذاك
الحديث بعينه بعدد كثير؛ وهو: العلو المطلق.
فإن اتَّفَقَ مع ذلك: أَنَّ يكونَ سندهُ صحيحاً، ولم يَرُجَّحْ غيره عليه بما تقدّم؛ فهو:
الغاية القصوى.
والإ، فصوره العلوفيه موجودة، ما لم يكن موضوعاً، فيكون كالمعدوم.

— ٢ —

ثُمَّ بعد هذه المرتبة في العلو: قُرْبُ الإسنادِ المذكورِ من أحدِ أئمةِ الحديث (١) ك:
الشيخ، والصدوق، والكليني، والحسين بن سعيد (٢)، وأشكالهم.

— ٣ —

ثُمَّ بعده، يتقدّم زمانُ سماعِ أحدهما — أي: أحدِ الراويين في الإسنادين — على
زمانِ سماعِ الآخر؛ وإن اتَّفَقَا: في العددِ الواقع في الإسناد، أو في عدم الوساطة؛ بأن كانا: قد
رَوَيَا عن واحدٍ، في زمانين مختلفين؛ فأولُهما سماعاً: أعلى من الآخر، لقُرْبِ زمانه من المعصوم،
بالنسبة إلى الآخر.
والعلو، بهذين المعنيين: يُعبّرُ عنه بالعلو النسبي؛ وشَرَفٌ إعتباره: قليل، خصوصاً
الآخر؛ لكن قد اعتُبره جماعة من أئمة الحديث، فذكرناه لذلك.

(١) وقد علّق المددّي هنا بقوله: ويكثر ذلك في سلسلة إجازات العلماء، و طرفهم إلى مصنفات
الأصحاب و كتبهم؛ كما يظهر من مراجعة: «إجازات» البحار، و «مستدرک الوسائل».
(٢) من موالى علي بن الحسين عليه السلام: ثقّه، روى عن الرضا وأبي جعفر الثاني وأبي الحسن الثالث
عليهم السلام،...؛ ينظر: معجم رجال الحديث: ٢٤٨/٥ — ٢٧٠.

وزاد بعضهم للعلو معنى رابعاً: وهو تقدّم وفاة الراوي: فإنه أعلى من إسناد آخر، يُساويه في العدد، مع تأخر وفاة مَنْ هو في طبقته عنه^(١)؛
مثاله: ما نرويه بإسنادنا، إلى الشيخ الشهيد، عن السيد عميد الدين^(٢)، عن العلامة جمال الدين بن المطهر؛ فإنه أعلى مما نرويه، عن الشهيد؛ عن فخر الدين بن المطهر^(٣)، عن والد جمال الدين؛ وإن تساوى الإسنادان في العدد، يتقدّم وفاة السيد عميد الدين، على وفاة فخر الدين، بنحو خمس عشرة سنة^(٤).
والكلام في هذا العلو: كالذي قبله وأضعف.

(١) قال ابن الصلاح: مثاله: ما أرويه عن شيخ: أخبرني به: عن واحد، عن البيهقي الحافظ، عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ؛ أعلى من روايتي لذلك: عن شيخ أخبرني به عن واحد، عن أبي بكر عبد الله بن خلف، عن الحاكم؛ وإن تساوى الإسنادان في العدد، يتقدّم وفاة البيهقي على وفاة ابن خلف، بنحو تسع وعشرين سنة؛ مقلعة ابن الصلاح: ص ٢٣٥.

(٢) عبد المطلب بن محمد بن علي، الأعرج الحسيني عميد الدين، ابن أخت العلامة، قدس سرهما؛ له كتاب: منية اللبيب في شرح التهذيب... وفاته بعاشير شعبان سنة أربع وخمسين وسبعمائة... ينظر: تنقيح المقال: ٢/٢٢٧.

(٣) كما لقيته بهذا الك: والعلامة الجلي... ينظر: روضات الجنات: ٦/٣٣٠.

(٤) قال الشيخ المامقاني: «قلت: إنما يكون ما ذكره مثلاً، لولم يكن للسبق مدة معينة؛ كما عليه بعضهم.

وأما بناء على تحديده بمضي خمسين سنة، كما عن الحافظ أحمد بن عمير بن الجوصاء، أو ثلاثين سنة، كما عن ابن منده، فلا يتم المقال.

نعم، لا وجه للتحديد، كما لا وجه لاعتبار أصل هذا القسم من العلو؛ كما نبّه عليه في البداية بقوله: والكلام في هذا العلو، كالذي قبله وأضعف؛ «مقياس الهداية: ص ٤٥».

وأقول: هناك بحث مفصل في «الاتقان في علوم القرآن» — طبعة المكتبة الخفافية بيروت — ص ٧٣ — ٧٥، النوع الحادي والعشرون في معرفة المال والنازل من أسانيده.

الحقل الثاني عشر

في: الشاذ^(١)

وَهُوَ: مَارَوَاهُ الرَّاوي الثَّقَّةُ، مُخَالِفًا لِمَا رَوَاهُ الْجُمْهُورُ— آي: الْأَكْثَرُ^(٢)— سُمِّي شَاذًا: بِإِعْتِبَارِ مَا قَابَلَهُ، فَإِنَّهُ مَشْهُورٌ.
وَيَقَالُ لِلظَّرْفِ الرَّاجِحِ: الْمُحْفُوظُ.

— ١ —

ثُمَّ، إِنْ كَانَ الْمُخَالِفُ لَهُ الرَّاجِحُ، أَحْفَظَ أَوْ أَضْبَطَ أَوْ أَعْدَلَ، مِنْ رَاوِي الشَّاذِّ فَشَاذٌ مُرْدُودٌ؛ لِشُدُوزِهِ وَمَرْجُوحِيَّتِهِ، لِفَقْدِ أَحَدِ الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ.
وَإِنْ أَعْتَكَسَ، فَكَانَ الرَّاوي لِلشَّاذِّ أَحْفَظَ لِلْحَدِيثِ، أَوْ أَضْبَطَ لَهُ، أَوْ أَعْدَلَ مِنْ غَيْرِهِ، مِنْ رُؤَاةٍ مُقَابِلِهِ، فَلَا يُرَدُّ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مِنْهَا صِفَةً رَاجِحَةً، وَصِفَةً مَرْجُوحَةً، فَيَتِمَّ ارْتِضَانُ فَلَا تَرْجِيحَ.

وَكَذَا، إِنْ كَانَ الْمُخَالِفُ، أَوْ رَاوِي الشَّاذِّ مِثْلُهُ؛ آي مِثْلِ الْآخَرِ فِي: الْحَفِظِ وَالضَّبْطِ وَالْعَدَالَةِ، فَلَا يُرَدُّ؛ لِأَنَّ مَا مَتَّعَ مِنَ الثَّقَةِ، يُوجِبُ قَبُولَهُ، وَلَا رُجْحَانٌ لِلْآخَرِ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْجَهَةِ.

— ٢ —

وَمِنْهُمْ، مَنْ رَدَّهُ مُطْلَقًا: نَظَرًا إِلَى شُدُوزِهِ، وَقُوَّةِ الظَّنِّ بِصَحَّةِ جَانِبِ الْمَشْهُورِ.

— ٣ —

وَمِنْهُمْ، مَنْ قَبِلَهُ مُطْلَقًا: نَظَرًا إِلَى كَوْنِ رَاوِيهِ ثَقَّةً فِي الْجُمْلَةِ.
وَلَوْ كَانَ رَاوِي الشَّاذِّ الْمُخَالِفُ لغيره: غَيْرَ ثَقَّةٍ؛ فَحَدِيثُهُ مَنْكَرٌ مُرْدُودٌ؛ لِجَمْعِهِ بَيْنَ الشُّذُوزِ، وَعَدَمِ الثَّقَةِ.

(١) الَّذِي فِي النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ الْمَعْتَمَدَةِ وَرَقَةُ ٢٥ لَوْحَةُ ٦: «ثَانِي عَشْرَهَا الشَّاذُّ»، فَقَطْ؛ بِدُونِ: «الْحَقْلُ الثَّانِي عَشْرِي الشَّاذُّ».

(٢) يُنْظَرُ: ذِكْرَى الشَّيْخَةِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ: ص ٤، وَالْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٦٩.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْبَهَائِيُّ: «وَمُخَالَفَ الْمَشْهُورِ شَاذٌ»، كَمَا فِي الْوَجِيزَةِ: ص ٥.

وَقَدْ عَلَّقَ الْمَدَدِيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ: مِثَالُهُ: مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي التَّهْذِيبِ وَالِاسْتِبْصَارِ، بِأَسَانِيدٍ مُتَعَدِّدَةٍ — بَعْضُهَا صَحِيحٌ — عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ أَنَّهُ سَبَّلَ عَنْ رَجُلٍ، كَانَ فِي أَرْضٍ بَارِدَةٍ، فَتَخَوَّفَ أَنْ هُوَ اغْتَسَلَ أَنْ يُصِيبَهُ عَنَتٌ مِنَ الْفُضْلِ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: يَفْتَسِلُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ... إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ؛ كَمَا فِي جَامِعِ أَحَادِيثِ الشَّيْخَةِ:

٥١-٥٠/٣

فَإِنَّهُ مَعَ صِحَّةِ سَنَدِهِ. وَكَثَرَتْ طُرُقُهُ: أَعْرَضَ عَنْهُ الْجُمْهُورُ، وَلَمْ يَفْتَرُوا بِمُضْمُونِهِ.

ويُقَالُ لِمَقَابِلِهِ: المَعْرُوفُ.

— ٤ —

ومنهم، مَنْ جملها — أي: الشاذُّ، والمنكَّرُ —: مُتَرَادِفَيْنِ؛ بمعنى: الشاذُّ المذكور.

— ٥ —

وما ذكرناه من الفرقِ أضبطُ.^(١)

(١) يُنظر: الباعث الحثيث: ص ٥٨.

(٢) قال الدكتور نور الدين عتر: التحقيق: أنَّ المنكر غير الشاذِّ، حتَّى قال ابن حجر: «وقد غفل مَنْ

سَوَّى بينهما».

وقد ذرَج المتأخرون على تقييدها بالمخالفة، والتمييز بين مقابل الشاذِّ ومقابل المنكر، فينحصل هاهنا أربعة أنواع من علوم الحديث.

الشاذُّ: ما رواه الثقة، مخالفاً لمن هو أرجح منه؛ لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه

الترجيح.

المحفوظ: مقابل الشاذِّ؛ هو الأرجح على رواية الثقة، المخالف له.

المنكر: ما رواه الضعيف مخالفاً للثقات.

المعروف: مقابل المنكر؛ ما رواه الثقات، مخالفاً للراوي الضعيف.

ومثال المنكر: ما رواه ابن أبي حاتم، من طريق: «حبيب بن حبيب عن أبي اسحاق، عن القيزاريين

حزيب، عن ابن عباس، عن النبي «صلى الله عليه وسلم» قال: «من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحجَّ، وصام، وقرأ الضيف؛ دَخَلَ الجنة».

قال أبو حاتم: «هو منكراً؛ لأنَّ غيره من الثقات رواه عن أبي اسحاق موقوفاً وهو المعروف».

يُنظر: علوم الحديث: ص ٨٠ — ٨١ «الهامش»، ونخبة الفكر وشرح شرحها لعلّ القاري: ص ٨٥ —

٨٩، وتدريب الراوي: ص ١٥٢، ومقباس الهداية: ص ٤٦.

الحقل الثالث عشر

في: المُسلسل^(١)

- ١ -

وَهُوَ: ما تتابع فيه رجالُ الإسنادِ على: صفة^(٢)؛ كالتشبيك بالأصابع^(٣)؛ أو حالة^(٤)؛ كالقيام في الراوي للحديث^(٥).
سواء كانت تلك الصفة أو الحالة.

قولاً:

كقوله: سمعتُ فلاناً يقولُ: سمعتُ فلاناً يقولُ، إلى المنتهى - أي: منتهى الإسناد -
أو أخبرنا فلانٌ والله؛ قال: أخبرنا فلانٌ والله، إلى آخر الإسناد^(٦).
و كالمسلسل: بقراءة سورة الصف.

أو فعلاً:

كحديث التشبيك باليد^(٧).
و القيام حالة الرواية^(٨).
و الإيكاء حالته.

(١) الذي في النسخة الخطيّة المعتمدة ورقة ٢٥ لوحة ب سطر ٨: «ثالث عشرها المسلسل»، فقط؛ بدون: «الحقل الثالث عشر في المسلسل».

(٢) ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٥٤.

(٣) قال الحاكم النيسابوري: ... شبك بيدي أحمد بن الحسين المَقْرئ وقال: شبك بيدي أبو عمر عبدالعزيز بن عمر بن الحسن بن بكر الثرود الصنعاني وقال: شبك بيدي أبي وقال: ...؛ ينظر: معرفة علوم الحديث: ص ٣٣ - ٣٤ وتدريب الراوي: ص ٣٨٠.

(٤) ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٥٤.

(٥) قال النيسابوري: ... منه: ما حدثناه أبو بكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد حدثنا أبو عبد الله محمد بن المؤمل الضرير، حدثني إبراهيم بن راشد الادمي، حدثني محمد بن يحيى الواسطي خادم أبي منصور الشاذلي قال: قال لي أبو منصور: «لَمْ فُصِّبْ عَلَيَّ حَتَّى أُرِيكَ وَضُوءَ مَنْصُورٍ، فَإِنَّ مَنْصُوراً قَالَ لِي: قُمْ فَصِّبْ عَلَيَّ حَتَّى أُرِيكَ وَضُوءَ إِبْرَاهِيمَ، ...؛ يُنظر: معرفة علوم الحديث: ص ٣٠.

(٦) يُنظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٥٤.

(٧) ينظر: معرفة علوم الحديث: ص ٣٣ - ٣٤؛ كما مرّ سابقاً.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٠؛ كما مرّ سابقاً.

والعد باليد في حديث تعليم الصلاة على آل النبي (صلى الله عليه وآله)؟

أو بهما: أي بالقول والفعل

- ١ — كالمسلسل بالمصافحة؛ فإنه تضمن الوصف بالقول.
في قول كُـلُّ واحدٍ: صافَحَني بالكف التي صافَحْتُ بها فلاناً.
وقوله: فامْتَسَسْتُ خِزْراً ولا حريراً أَلَيْنَ مِنْ كَفِّهِ.
والفعل؛ وهو: نفس المصافحة، من كُـلِّ واحدٍ من رجال الإسناد.
- ٢ — والمسلسل بالتلقيم؛ فإنه تضمن الوصف بالقول؛ كقول كُـلِّ واحدٍ: لَقَمَني فلانٌ بِيَدِهِ لُقْمَةً لُقْمَةً.
والفعل؛ وهو: التلقيم.
- ٣ — ومثله: المُتَسَلِّلُ؛ بِقَرَّبِ إِلَيَّ جُنْباً وَجَوْزاً.
- ٤ — والمسلسل؛ أَطْعَمَنِي وَسَقَانِي.
- ٥ — والمسلسل؛ بالضيافة على الأسودين، التمر والماء.

أو حالة في الرواية:

كالحديث المُسَلَّسِلِ بِاتِّفَاقٍ: أَسْمَاءُ الرُّوَاةِ؛ كالمسلسل بالمُحَمَّدِيْنَ^(١)، والأحمديين وأسماء آبائهم.

(١) قال النيسابوري: من المُسَلَّسِلِ ما عُدَّ هُنَّ في يدي أبي بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، وقال لي، قتلته في يدي علي بن أحمد بن الحسين المجلي، وقال لي: عُدَّه في يدي حرب بن الحسن الطحان، وقال لي: عُدَّه في يدي يحيى بن المساور الخياط، وقال لي: عُدَّه في يدي عمرو بن خالد، وقال لي: عُدَّه في يدي زيد ابن علي بن الحسين، وقال لي: عُدَّه في يدي علي بن الحسين، وقال لي: عُدَّه في يدي أبي الحسين بن علي، وقال لي: عُدَّه في يدي علي بن أبي طالب.
وقال لي: عُدَّه في يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: عُدَّ هُنَّ في يدي جبريل. وقال جبريل: هكذا نزلت بهنَّ من عند رب العزة: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كما صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَيٌّ مُبِيتٌ...

ينظر: معرفة علوم الحديث: ٣٢ — ١٣٣ وينظر: تدريب الراوي: ص ٣٨٠.

(٢) من باب التغليب: كقوله: عن محمد، عن محمد، عن محمد، عن محمد، الخ؛ «خطبة الدكتور

محفوظ: ص ٢٩».

أَوْ كُنَاهُمْ؟

أَوْ أَنْسَابِهِمْ.

أَوْ بُلْدَانِهِمْ؟

وتسلسل هذه المذكورات، وقع في جميع الإسناد.

- ٢ -

وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد دون جميعه.

كالتسلسل بالأولوية، وهو: أَوَّلُ ما يسمعه كُلُّ واحدٍ منهم، من شيخه من الأحاديث؛ فَإِنَّ تسلسله بهذا الوصف، ينتهي إلى سُفيان بن عُيينة^(١)؛ فقط؛ وانقطع: في

(١) قَالَ الصدوق: — في: كتاب الخصال: ٢٩/١ —: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَسْوَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَيْسِ السَّجَزِيِّ الْمَذْكُورُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمَرَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيٍّ السَّرْحِيُّ بِمَرَّةٍ الرُّوذَقَالِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ الْبَغْدَادِيُّ.

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ الْحَسَنِ: أَنَّ أَحْسَنَ الْحَسَنِ الْخَلْقِ الْحَسَنُ.

فَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ الْأَوَّلُ: فَحَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّسْتَرِيِّ؛ وَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ الثَّانِي: فَعَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْبَصْرِيِّ التَّمَارِيُّ؛ وَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ الثَّلَاثُ: فَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاقِدِيُّ.

وَأَمَّا الْحَسَنُ الْأَوَّلُ: فَالْحَسَنُ بْنُ عُرْفَةَ الْعَبْدِيِّ؛ وَأَمَّا الْحَسَنُ الثَّانِي: فَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ؛ وَأَمَّا الْحَسَنُ الثَّلَاثُ: فَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهَا السَّلَامُ.

(٢) قَالَ مسلم — في صحيحه: ١٩٩٤/٤ —: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَهْرَامٍ الدَّارِمِيُّ» حَدَّثَنَا مَرْوَانَ (يعني: ابن محمد الدمشقي)، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي أَدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَا رَوَى عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ «قَالَ: يَا عِبَادِي! إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا. فَلَا تَظَالُمُوا، يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ؛ يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ جَانِعٌ إِلَّا مَنْ أَطَعْتَهُ، فَاسْتَطِعْمُونِي أُطِيعْكُمْ، يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسِبْكُمْ. يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذَّنُوبَ جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذَّنُوبَ جَمِيعًا. فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرْبِي فَتَضْرِبُونِي: وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْكُمْ وَبَيْنَكُمْ، كَانُوا عَلَى اتِّقِ قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَزَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا. يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْكُمْ وَبَيْنَكُمْ، كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ. مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْكُمْ وَبَيْنَكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنِّي عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْخَيْطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ، يَا عِبَادِي! إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ. ثُمَّ أَوْقَيْكُمْ إِنَّمَا هِيَ. فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمِدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ».

قال سعيد: كان أبو أدریس الخولاني، إذا حدث بهذا الحديث، جثا على ركبتيه.

قال أبو زكريا النواوي: .. فحديث أبي ذرٍّ: «...إيا عبادي كُلُّكُمْ...»، وقع لي مُتَسَلِّلاً بالبلد، كُلُّهُمْ

دمشقيون، وأنا دمشقي؛ وهذا نادراً في هذه الأزمان...؛ يُنظر: مُقَدِّمَةُ ابن الصلاح: ص ٤٠١ «الهامش».

(٣) مُبَدَّلُ الْحَرَمِ الْمَكِّي. ١٠٧ — ١٩٨ هـ، ...؛ يُنظر: الأعلام للزركلي: ١٥٩٣.

سَمَاعِهِ مِنْ عَمْرٍو^(١)، وَفِي سَمَاعِهِ مِنْ أَبِي قَابُوسَ^(٢)، وَفِي سَمَاعِهِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَفِي سَمَاعِهِ مِنْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ).
وَمَنْ رَوَاهُ مُتَّسِلًا إِلَى مُنْتَهَاهُ، فَقَدْ وَهَمَ.

— ٣ —

وهذا الوصف

وهو: التسلسل، ليس لَهُ مدخلٌ في قبول الحديث وعدمه، وإنما هو فَنٌّ من فنون الرواية، وضروب المحافظة عليها، والإهتمام بها. وفضيلته: إشتمالُهُ على مزيد الضبط^(٣)، والجِرصِ على أداء الحديث، بالحالة التي اتَّفَقَ بها من النبي — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ — وأفضله: مادك على اتِّصَالِ السَّمَاعِ^(٤)، لأنَّهُ أَعْلَى مراتب الرواية، على ما سيحيي^(٥). وقَلَمًا تسلمُ المُتَّسِلَاتُ، عن ضعفٍ في الوصفِ بالتسلسل، فقد طُعِنَ في وصفٍ كثيرٍ منها، إلا في أصل المتن.

— ٤ —

ومن الحديث المُتَّسِلُ:

ما ينقطعُ تسلسلُهُ في وَسْطِ إسناده، كالمُتَّسِلِ بالأُولَيَّةِ، على الصحيح عند الناقدين، وإنْ كَانَ المشهورُ بينهم خِلَافُهُ.

(١) ابن دينار الجمحي بالولاء، ٤٦ — ٥١٢٦ هـ، ١٠٠٠ ينظر: الأعلام: ٢٤٥/٥.

(٢) وقد عُلِقَ المددِي هنا بقوله:

رواه السيوطي — في: «بُغْيَةُ الوعاة: ٣٩٦/٢» —: حَدَّثَنَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ، نُحْوِيُّ الْعَصْرِ، تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الشَّيْخَانِي [مَنْ لَفْظِهِ] — وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ —؛ حَدَّثَنَا الشَّيْخُ الْفَقِيهُ النُّحْوِيُّ، نَاصِرُ الدِّينِ سَلِيمَانُ ابْنُ عَبْدِ النَّاصِرِ الْأَبْشَيْطِي — وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ — ١٠٠٠ إِلَى أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ — وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي قَابُوسَ — مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. إِرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ١٠٠٠ ثُمَّ عَقَّبَ عَلَيْهِ السَّيُوطِيُّ بِقَوْلِهِ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ، مُسَلَّلٌ بِالْأُولَيَّةِ.

(٣) يُنْظَرُ: الْخِلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٥٦.

(٤) يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ.

(٥) الَّذِي فِي النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ الْمَعْتَمَدَةِ وَرَقَةُ ٢٦ لَوْحَةُ ب سطر ٩: «وَمِنْهُ أَيْ مِنَ الْحَدِيثِ الْمُسَلَّلِ مَا يَنْقَطِعُ»؛ غَيْرَ أَنَّا حَذَفْنَا مِنَ الْمَتْنِ عِبَارَةَ: «وَمِنْهُ أَيْ» لِضَرُورَةِ الْعُنُونَةِ وَالتَّسْيِيقِ.

الحقل الرابع عشر

في: المزيد

بمعنى: المزيد^(١) أعلى غيره من الأحاديث المروية في معناه.

والزيادة تقع:

في المتن، بأن يروي فيه كلمة زائدة، تتضمن معنى لا يُستفاد من غيره^(٢).

وفي الإسناد^(٣) كأن يرويه بعضهم بإسناد، مشتمل على ثلاثة رجال معينين مثلاً؛ فيرويه المزيد بأربعة^(٤)؛ [يتخلل الرابع بين الثلاثة]^(٥).

والأول: وهو المزيد في المتن

— ١ —

مقبول: إذا وقعت الزيادة من الثقة؛ لأن ذلك لا يزيد على إيراد حديث مُستقل،

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٢٦ لوحة ب سطر ١١ — ١٢: «رابع عشرها المزيد على غيره»، فقط بدون: «الحقل الرابع عشر في المزيد بمعنى المزيد».

(٢) وقد علق المدي هنا بقوله: كحديث أم عطية الماشطة: فإن ابن أبي عمير رواه مُرسلاً عن أبي عبدالله وفي ذيله: «ولا تعيل الشعر بالشعر».

ورواه محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام، وليس فيه هذا الذيل؛ ينظر: وسائل الشيعة: ٩٢/١٢.

— ٩٤ —

(٣) وقد علق المدي هنا بقوله «مثاله: ما رواه الكليني في الكافي: ٣٠٦/٤: بإسناده عن أيوب، عن بريد العجلي؛ ورواه الشيخ في التهذيب: ٤١٦/٥: بإسناده عن أيوب، عن حريز، عن بريد العجلي... فزاد في السند حريزاً؛ وأمثال ذلك كثير في روايات حريز، وأبن أبي عمير، والبرقي، وغيرهم.

(٤) قال ابن الصلاح، روى بعضهم: عن عبدالله بن المبارك، عن سفيان، عن عبدالله بن يزيد بن جابر؛ حدثني بئر بن عبدالله سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأسقع، سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها.

ورواه آخرون عن ابن المبارك، فلم يذكروا «سفيان» وقال أبو حاتم الرازي، وهم ابن المبارك في إدخاله أبا إدريس في الإسناد، وهاتان زيادتان؛ ينظر: الباعث الحثيث: ص ١٧٦ — ١٧٧.

(٥) هذه الزيادة وردت في طبعة التعمان المتداولة، وليست هي موجودة في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٢٧ لوحة أ سطر ٢.

(٦) قال الخطيب: مذهب الجمهور من الفقهاء وأهل الحديث: أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا انفرد بها؛ كتاب الكفاية في علم الرواية ص ٤٢٤.

حيث لا يتعقُّ المزيّدُ مُنافياً، لِمَا رواه غيره من الثقات.

— ٢ —

ولو كانت المنافاة في العموم والخصوص؛ بأن يكون المروي بغير زيادة، عاقماً بدونها، فيصير بها خاصاً أو بالعكس؛ فيكون المزيّد حينئذٍ كالشاذِّ، وقد تقدّم حكمه.

— ٣ —

مثالُهُ: حديث: «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً، وَتُرَابُهَا طَهُوراً»؛ فهذه الزيادة: تفرّد بها بعض الرواة: ورواية الأكثر لفظها: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»^(١).
فأرواه الجماعة: عامٌّ؛ ليتناول له لأصناف الأرض، من الحجر والرمل والتراب.
ومارواه المتفرّد — بالزيادة — مخصوص بالتراب؛ وذلك، نوع من المخالفة، يختلف به الحكم^(٢).

والثاني: وهو المزيّد في الاستناد

— ١ —

كما إذا: أَسَنَدَهُ وَاَرْسَلُوهُ، أَوْ وَصَلَهُ وَقَطَعُوهُ، أَوْ رَفَعَهُ إِلَى الْمَعْصُومِ وَوَقَعُوهُ عَلَى مَنْ دُونَهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وهو: مقبولٌ كالأوّل — [وهو] غيرُ المُنافي — لعدمِ المنافاة، إذ يجوز إطلاقُ: المُسْنَدِ، والمُوصِلِ، والرافِعِ، على ما لم يطلّع عليه غيره، أو تحريره لِمَا لم يُحرّره؛ وبالجملة: فهو كالزيادة غير المنافية، فيُقبَلُ.

وقيل: الإرسال نوعٌ قدّح في الحديث بناءً على ردِّ المُرسَلِ؛ فيُرجّحُ على الموصول، كما يُقدّم الجرح على التعديل، عند تعارضهما.

(١) يُنظر: دعائم الإسلام: ص ١٤٦، ومستدرک الوسائل: ١/١٥٦ باب: «جُعِلَتْ لِي»، بدلاً من: «جُعِلَتْ لَنَا».

نعم، في لفظ الحديث اختلاف، يُلاحظ في ذلك جامع أحاديث الشيعة: ٣/٥٣ — ٥٦.
ورواه البخاري بلفظ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً» صحيح البخاري: ج ١ ص ٩٠، باب التيمم.

وروى مسلم: أصل الحديث وزيادته؛ صحيح مسلم: ج ١ ص ٣٧١، كتاب المساجد.

وينظر: كتاب الكفاية في علم الرواية: ص ٤٢٨.

(٢) يُنظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٥٦.

وفيه — أي: في هذا الدليل —: منع الملازمة بين تقديم الجرح على التعديل، و تقديم الإرسالي على الوصل، مع وجود الفارق بينهما.

فإن الجرح، إنما قُدِّمَ على التعديل، بسبب زيادة العلم من الجارح على المعدل؛ لأنه بنى على الظاهر، واطلع الجارح على ما لم يطلع عليه المعدل.

وهي — أي: زيادة العلم التي أوجبت تقديم الجارح — هنا —: أي: في صورة تعارض الإرسالي والوصلي — مع مَنْ وَصَلَ لَامَعَ مَنْ أَرْسَلَ^(١)

لأن مَنْ وَصَلَ، اُطْلَعَ على أَنَّ الراوي للحديث، فلان عن فلان، الخ.

وَمَنْ أَرْسَلَ، لم يطلع على ذلك كُلِّهِ، فترك بعض السند لجهله له.

وذلك، يقتضي ترجيح مَنْ وَصَلَ على مَنْ أَرْسَلَ، كما يُقَدِّمُ الجارح على المعدل بقلب الدليل.

(١) بمعنى: أن زيادة العلم التي أوجبت تقديم الجارح، في صورة تعارض الإرسالي والوصلي، هي مع مَنْ وَصَلَ لَامَعَ مَنْ أَرْسَلَ.

وقال الطيبي: — في: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٥٧ — قيل: الإرسال نوع قدح في حديث الواصل، فترجيحه وتقديمه، من قبيل تقديم الجرح على التعديل.

ويجاب عنه: بأن الجرح قُدِّمَ، لما فيه من زيادة العلم، والزيادة هنا مع مَنْ وَصَلَ.

الحقل الخامس عشر

في: المختلف^(١)

وَصْفُهُ

بالإختلاف؛ نظراً إلى صنفه، لا إلى شخصه، فإن الحديث الواحد نفسه ليس بمختلف، إنما هو مخالفٌ لغيره مما قد أدّى معناه.

كما يُنبّه عليه قوله: وهو أن يوجّه حديثان متضادّان في المعنى ظاهراً^(٢) قَيِّدْ بِهِ^(٣): لأنّ الإختلاف؛ قد يُمكن معه الجمعُ بينهما، فيكون الإختلافُ ظاهراً خاصّةً؛ وقد لا يُمكن، فيكون ظاهراً وباطناً؛ وعلى التقديرين؛ فالإختلاف — ظاهراً — مُتَحَقِّقٌ.

وحكمه

أي: حُكْمُ الحديث المختلف:

الجمعُ بينهما حيثُ يُمكنُ الجمعُ.

ولو بوجهٍ بعيدٍ يُوجب: تخصيص العام منها، أو تقييد مُطلقه، أو حمليه على خلافِ ظاهره^(٤).

[المثال الأول:]

كحديث: لا عدوى...^(٥)؛ وحديث: لا يُورِدُ — بكسر الزاء — مُفْرِصٌ — بإسكانِ

(١) الذي في النسخة الحفظية المعتمدة ورقة ٢٨ لوحة ٢ أسطر ٢: «و خامس عشرها المختلف» فقط؛ بدون: «الحقل الخامس عشر في المختلف».

(٢) يُنظر: تدريب الراوي: ص ١٩٧، والخلاصة في أصول الحديث: ص ٥٩.

(٣) مرجع الضمير فيما يبدو: كلمة «ظاهراً».

(٤) قال الأستاذ أحمد محمد شاكر: وقد كان الإمام أبو بكر بن خزيمة يقول: ليس ثمّ حديثان مُتعارضان من كلّ وجه: ومن وجّه شيئاً من ذلك، فليأتني لأؤلّفَ لهَ بينهما؛ الباعثُ الحديث: ص ١٧٥ «المامش». وقال الحسن الطليحي: قال ابنُ خزيمة: لا أعرفُ حديثين صحيحين متضادين، فن كان عندهُ فليأتني لأؤلّفَ بينهما؛ الخلاصة في أصول الحديث: ص ٥٩.

(٥) قال مُسلم: حدّثني أبو الطاهر وحرمةُ بن يحيى (واللفظ لأبي الطاهر) قال: أخبرنا ابنُ وهب، أخبرني يونس؛ قال ابنُ شهاب: فحدّثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، حين قال رسولُ الله «ص»: «لا عدوى ولا صفراً ولا هامة»: فقال أعرابي: يا رسولَ الله، فما بالُ الإبل تكون في الرَّمْلِ كأنّها الطّباء، فيسجى البعيرُ الآجرب فيدخلُ فيها فيجربها كلّها؟ قال: قَمَنَ أعدى الأول؟» صحيح مسلم: ١٧٤٣/٤ — ١١٧٤٣ و يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٧٣/٣ «الكامل» ٢٢٦٨.

الميم الثانية وكسر الراء — على مُصَحَّح — بكسر الصاد^(١).
ومفعول يُورِد: محذوف؛ أي: لا يُورِدُ إِلَيْهِ المِراضُ.
فالمُمرضُ: صاحبُ الإبلِ [المريضة]؛ من أَمِرضَ الرجلُ: إذا وَقَعَ في ماله المرضُ...
والمُصِحَّحُ: صاحبُ الإبلِ الصَّحاحِ.

[٢ —] فظاهرُ الخبرين: الاختلافُ: من حيثُ دلالةُ: الأولِ على نفي العدوى، و.
الثاني على إثباتها.

[٢ —] ووجه الجمع:

بحملِ الأولِ: على أَنَّ العدوى المنفِية، عدوى الطبع؛ بمعنى: كون المريض، يُعدي بطبعه، لا بفعلِ الله تعالى، وهو الذي يعتقده الجاهلُ؛ ولهذا قالَ النبيُّ «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»
فمن أَعَدَى الأولِ.

و الثاني: على الإعلام؛ بأنَّ الله تعالى، جعلَ ذاك سبباً لِذاك، وحذَر من الضَّررِ الذي يغلبُ وجودُهُ عندَ وجودِهِ، مع أَنَّ المؤثِّر هو الله تعالى^(٢).

[المثال الثاني]

ومثله قولُهُ (ص): فِرْ من المَجْذومِ فِرَارَكَ من الأسدِ؟ ونِهْهُ عن دخولِ بَلَدٍ يكونُ فيه

الوباء^(٣)

(١) قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ (وَتَقَارِبًا فِي اللَّفْظِ) قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ حَدَّثَنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ «ص» قَالَ: «لَا عَدْوَى»؛ وَيُحَدَّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحِّحٍ؛ صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ١٧٤٣/٤؛ وَيَنْظُرُ: ٨٩/٤.

(٢) يَنْظُرُ: الْخِلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٥٩ — ٦٠.

(٣) قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا النَّهَّاسُ عَنْ شَيْخٍ بِمَكَّةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: فِرْ مِنَ الْمَجْذومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ؛ مَسْنَدُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: ج ٢، ص ٤٤٣؛ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: ج ٧، ص ١٦٤، كِتَابُ الطَّبِّ؛ وَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: ج ٧، ص ١٨٠، وَرَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ: ج ٧، ص ١٨٠؛ وَيَنْظُرُ: سَفِينَةُ الْبَحَارِ: ١/١٤٧، وَمَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه: ٢/٢٥٨.

(٤) قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: وَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ «ص»: إِذَا كَانَ بِالْبَلَدِ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهُ.

وَقَالَ أَيْضًا: إِذَا كَانَ بِبَلَدٍ فَلَا تَدْخُلُوهُ.

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: لَا تَخْرُجُوا مِنَ الْبَلَدِ إِذَا كَانَ فِيهِ، كَأَنَّكُمْ تَنْظُنُّونَ أَنَّ الْفِرَارَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى يُنْجِيكُمْ مِنْ

اللَّهِ.

وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ: وَإِذَا كَانَ بِبَلَدٍ فَلَا تَدْخُلُوهُ؛ إِنَّ مَقَامَكُمْ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي لَا طَاعُونَ فِيهِ أَسْكُنْ لَأَنْفُسِكُمْ وَ

أَطِيبُ بَعِثِكُمْ؛ «كِتَابُ تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ: ص ٧٠ — ٧١».

ونحو ذلك.

والإِ يُمْكِنُ الجمعُ بينهما
فإنَّ عَلِمْنَا: أَنَّ أَحَدَهُمَا نَاسَخٌ، قَدَّمَناهُ؛ وَالْأُ: رُجِّعَ أَحَدَهُمَا بِمَرَجِّهِ الْمُقَرَّرِ فِي عِلْمِ
الْأُصُولِ؛ مِنْ: صِفَةِ الرَّائِي وَالزَّوَايَةِ، وَالكَثْرَةِ، وَغَيْرِهَا^(١).

وهو: أَهْمُ فَنُونِ عِلْمِ الْحَدِيثِ.

لِأَنَّهُ يَضْطَرُّ إِلَيْهِ جَمِيعُ طَوَائِفِ الْعُلَمَاءِ، خُصُوصاً الْفُقَهَاءُ.
وَلَا يُمْكِنُ الْقِيَامُ بِهِ: إِلَّا الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْبَصَائِرِ؛ الْفَوَاصِلُ عَلَى الْمَعَانِي وَالْبَيَانَ،
الْمُتَضَلِّعُونَ — أَيِ: الْمَكْتَبُونَ — بِقُوَّةٍ مِنَ الْفَقْهِ وَالْأُصُولِ الْفَقْهِيَّةِ^(٢).

وقد صُنِّفَ فِيهِ النَّاسُ كَثِيراً.

وَأَوَّلُهُمْ: الشَّافِعِيُّ^(٣)، ثُمَّ ابْنُ قُتَيْبَةَ^(٤).

وَمِنْ أَصْحَابِنَا: الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّوسِيُّ؛ فِي كِتَابِهِ: «الِاسْتِبْصَارُ فِيهَا اخْتَلَفَ مِنْ
الْأَخْبَارِ».

وَجَمْعُوا بَيْنَ الْإِحَادِيثِ: عَلَى حَسَبِ مَا فَهَمُوهُ مِنْهُ، وَقَلَّما يَتَّفِقُ فَهْمَانِ عَلَى جَمْعٍ وَاحِدٍ.
وَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى جَلِيَّةِ الْحَالِ، فَلْيُطَالِعِ الْمَسَائِلَ الْفَقْهِيَّةَ الْخِلَافِيَّةَ، الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا
أَخْبَارٌ مُخْتَلِفَةٌ لِيُظَلِّعَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^(٥).

(١) يُنْظَرُ: كِتَابُ الْكُفَايَةِ فِي عِلْمِ الدَّرَايَةِ: ص ٤٣٣ — ٤٣٧، وَالْبَاعِثُ الْحَدِيثُ: ص ١٧٥ — ١٧٦
«الْهَامِشُ»، وَالْخُلَاصَةُ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٦٠.

(٢) يُنْظَرُ: مَقْلَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ: ص ٤١٤، وَالْبَاعِثُ الْحَدِيثُ، ص ١٧٤، وَالْخُلَاصَةُ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ:
ص ٥٩.

(٣) قَالَ الْأُسْتَاذُ أَحَدُ مُحَمَّدٍ شَاكِرٍ: «إِنَّ الشَّافِعِيَّ كَتَبَ فِي الْأُمِّ كَثِيراً مِنْ أَبْحَاثِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ، وَ
أَلَّفَ فِيهِ كِتَاباً خَاصّاً بِهَذَا الْإِسْمِ؛ وَهُوَ مُطَبَّحٌ بِهَامِشِ الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ الْأُمِّ وَذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ النَّدِيمُ فِي
كِتَابِ «الْفَهْرَسْتِ»، ضَمَّنَ مُؤَلَّفَاتِ الشَّافِعِيِّ (ص ٢٩٥)، وَابْنُ النَّدِيمِ مِنْ أَقْدَمِ الْمُؤَرِّخِينَ الَّذِينَ ذَكَرُوا الْعُلُومَ وَ
الْمُؤَلِّفِينَ، فَإِنَّهُ أَلَّفَ كِتَابَ «الْفَهْرَسْتِ»، حَوْلَ سَنَةِ ٣٧٧ هـ وَقَدْ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ بْنُ حَجَرٍ فِي تَرْجُمَةِ الشَّافِعِيِّ، الَّتِي
سَمَّاها «تَوَالِي التَّأْسِيسِ بِعَمَالِي ابْنِ إِدْرِيسٍ»، ضَمَّنَ مُؤَلَّفَاتِهِ الَّتِي سَرَدَهَا نَقْلاً عَنِ الْبَيْهَقِيِّ (ص ٧٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ
أَعْلَمِ النَّاسِ بِالشَّافِعِيِّ وَكِتَبِهِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ أَيْضاً فِي شَرْحِ النُّجَّةِ؛ الْبَاعِثُ الْحَدِيثُ: ص ١٧٤.

(٤) كِتَابُ ابْنِ قُتَيْبَةَ طُبِعَ فِي مِصْرَ سَنَةِ ١١٣٢ هـ بِاسْمِ: تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ، وَتُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي مِثْلِ:
الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَانِيِّ: ٤/ ٢٨٠.

(٥) مِنْ قِبَلِ: الْخِلَافِ لِلشَّيْخِ الطُّوسِيِّ، وَتَذَكُّرَةِ الْفُقَهَاءِ لِلْعَلَامَةِ الْجَلِيِّ.

الحقل السادس عشر

في: الناسخ والمنسوخ^(١)

فإن من الأحاديث: ما ينسخ بعضها بعضاً، كالقرآن.

والأول: وهو الناسخ

ما - أي: حديث - دُلَّ على رفع حكم شرعي سابق.
فالحديث المدلول عليه ب: ما؛ بمنزلة الجنس، يشمل الناسخ وغيره؛ ومع ذلك،
خرج به ناسخ القرآن.
والحكم المرفوع: شامل للوجودي والعدمي.
وخرَجَ بالشرعي - الذي هو صفة الحكم - : الشرع المبتدأ بالحديث، فإنه يُرفع به
الإباحة الأصلية؛ لكن، لا يُسمى شرعياً.
وخرج بالسابق؛ الإستثناء، والصفة، والشرط، والغاية الواقعة في الحديث؛ فإنها قد
ترفع حكماً شرعياً، لكن ليس سابقاً.

والثاني: هو المنسوخ

ما رُفِعَ حكمه الشرعي، أبديلاً شرعياً متأخراً عنه^(٢).
وقيوده تُعَلَّمُ بالمقايضة على الأول.
وهذا فنٌ صعبٌ مهمٌ^(٣)؛ حتى أدخل بعض أهل الحديث فيه: ما ليس منه، لإخفاء
معناه^(٤).

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٢٩ لوحة أسطر ٦: «وسادس عشرها: الناسخ والمنسوخ»،
فقط بدون: «الحقل السادس عشر في الناسخ والمنسوخ».

(٢) ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٦٠.

(٣) قال الزهري: أعشى الفقهاء وأعجزهم، أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه؟ مقدمه ابن الصلاح:

ص ٤٠٥.

(٤) الخلاصة في أصول الحديث: ص ٦٠.

وينظر: البيان في تفسير القرآن للفقهاء الرجال الخوني - ط ٨ - ص ٢٧٧ - ٣٨١؛ بخصوص: المعنى
اللغوي والاصطلاحي للنسخ، وامكان وقوعه، ووقوعه في التوراة، ثم وقوعه في الشريعة الإسلامية... الخ.

وطريق معرفته:

[١] — النص من النبي «صلى الله عليه وآله» مثل: كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها...»^(١)

[٢] — أو نقل الصحابي؛ مثل: كان آخر الأمرين من رسول الله «صلى الله عليه وآله» ترك الوضوء مما مسّت النار^(٢)

[٣] — أو التأريخ؛ فإن التأخر منها، يكون ناسخاً للمتقدم^(٣)؛ لِمَا رَوَى عن الصحابي^(٤)؛ نعمل بالآحدث فالأحدث^(٥) —

[٤] — أو الإجماع؛ كحديث: قتل شارب الخمر في المرة الرابعة^(٦)؛ نسخه: الإجماع على خلافه، حيث لا يتخلل الحد؛ والإجماع لا ينسخ بنفسه، وإنما يدل على النسخ.

(١) أخرجه الإمام مالك ومسلم وأبو داود والترمذي.

يُنظر: تيسير الوصول: ١٨٤/٤، وناسخ الحديث ونسخه لابن شاهين: ص ٣٤، وشرح النخبة: ص ١٦، ومسنّد أحمد بن حنبل: ط ٢ ج ٢ ص ١٢٣٥، وصحيح مسلم: ٦٧٢/٢، ١٥٦٤/٣؛ ورواه ابن ماجة عن ابن مسعود: ج ١ ص ٥٠١، رقم الحديث ١٥٧١؛ وينظر: جامع أحاديث الشيعة: ٥٢٩/٣.

(٢) ينظر: مقدّمة ابن الصلاح: ص ٤٠٦؛ ورواه أبو داود: ج ١ ص ٨٨ كتاب الطهارة، ورواه النسائي: ج ١ ص ١٠٨، كلاهما عن جابر بن عبد الله.

(٣) قال الحافظ ابن كثير: «كما سلكه الشافعي في حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم»، وذلك قبل الفتح، في شأن جعفر بن أبي طالب، وقد قُتل بمؤنة، قبل الفتح بأشهر؛ وقول ابن عباس: «إحتجم وهو صائم مُخْرِم»، وإنما أسلم ابن عباس مع أبيه في الفتح»؛ يُنظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ص ١٧٠، ومقدّمة ابن الصلاح: ٤٠٧؛ ورواه الإمام أحمد في مسنده: ج ٥ ص ٢٧٦؛ وأبو داود: كتاب الصوم: ج ٢ ص ٤١٤، رقم الحديث ٢٣٦٧؛ وينظر: صحيح البخاري: ج ٣ ص ٤٣، كتاب الصيام.

(٤) في هامش النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٢٩ لوحة ب مقابل سطر ٦ عبارة: كأنه الصحابة كنا؛ وفي طبعة النعمان: «لا روي عن الصحابة كنا نعمل بالآحدث فالأحدث».

(٥) رواه الخطيب البغدادي عن الزهري، في الفقيه والمتفقه: ١٢٦/١.

ووقع نظيره في أحاديث أهل البيت عليهم السلام؛ ينظر: جامع أحاديث الشيعة: ٢٦٧/١ — ٢٦٨، المقدّمات، الباب ٦، ما يعلّق به تعارض الروايات.

(٦) رواه الإمام أحمد في المسند عن معاوية: ج ٤ ص ٩٣؛ ورواه الشافعي والدارمي وابن المنذر وابن حبان وأهل السنن عن معاوية؛ ينظر: نيل الأوطار: ج ٧ ص ٣٢٥.

(٧) يُنظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٦١.

الحقل السابع عشر

في: الغريب لفظاً^(١)

احترز به عن: الغريب المطلق، متناً أو إسناداً؛ وقد تقدم^(٢)
وهو: ما اشتمل مثله، على لفظ غامض، بعيد عن الفهم، لِقَلَّةِ استعماله، في الشائع من اللغة.

وهو: فنٌ مهمٌ من علوم الحديث، يجب أن يُثبت فيه أشدُّ تثبُّتاً^(٣) لانتشار اللغة، و كثرة معاني الألفاظ العربية؛ فربما ظهر معنى مناسب للمراد، والمقصود غيره مما لم يصل إليه.

وقد صنَّف فيه، جماعة من العلماء؛ قيل: أوَّلُ مَنْ صنَّف فيه: النَّصْرُبُنِّي شَمِيلٌ^(٤)؛ وقيل: أبو عبيدة معمر بن المثنى^(٥)؛ وبعدها: أبو عبيد القاسم بن سلام^(٦)، ثُمَّ ابن قُتَيْبَةَ، ثُمَّ الخطابي^(٧)؛ فهذه أمهاتُهم.

ثم تبعهم غيرهم: بزوائد وفوائد؛ كابن الأثير^(٨)؛ فإنه قد بلغ «بنيته» النهاية؛ ثم الزمخشري^(٩)، ففاق في «الفائق» كُلَّ غاية؛ والهروي^(١٠)؛ فزاد في «غريبه» غريب القرآن مع الحديث؛ وغير من ذكر من العلماء، شَكَرَ اللهُ سعيهم.

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٢٩ لوحة ب سطر ٨ — ٩: «وسابع عشرها: الغريب لفظاً»، فقط بدون: «الحقل السابع عشر في الغريب لفظاً».

(٢) في صفحة، الحقل التاسع، من النظر الأول، في القسم الثاني، أحد قسمي الباب الأول من الكتاب.

(٣) يُنظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٦٢.

(٤) أخذ الأعلام بمعرفة أيام العرب، ورواية الحديث، وفقه اللغة؛ ١٢٢ — ٨٢٠٣... يُنظر: الأعلام للزركلي: ٣٥٧/٨ — ٣٥٨.

(٥) من أئمة العلم بالأدب واللغة؛ ١١٠ — ٥٢٠٩، ... يُنظر: الأعلام: ١٩١/٨.

(٦) من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقهاء؛ ١٥٧ — ٥٢٢٤، ... يُنظر: الأعلام: ١٠/٦.

(٧) حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب؛ ٣١٩ — ٥٣٨٨، فقيه محدث. ... يُنظر: الأعلام للزركلي: ٣٠٤/٢.

(٨) يُنظر: الباعث الحديث: ص ١٦٧، والخلاصة في أصول الحديث: ص ٦٢، وكشف الظنون: ١٥٥/٢ — ١٥٥، والنهاية في غريب الحديث والآثر: ٤/١ — ٦، وفيه استعراض لأوَّل من ألَّف، وتدرُّج التأليف في غريب الحديث.

(٩) البارثي بن محمد بن محمد، المحدث اللغوي؛ الأصول: ٥٤٤ — ٦٠٦، ... يُنظر: الأعلام: ١٥٢/٦.

(١٠) محمود بن عمر الخوارزمي؛ ٤٦٧ — ٥٣٨... يُنظر: الأعلام: ٥٥/٨.

(١١) أحمد بن محمد بن عبد الرحمان؛ توفي سنة ٤٠١ هـ، ... يُنظر: الأعلام: ٢٠٣/١.

الحقل الثامن عشر

في: المقبول^(١)

— ١ —

وهو: ما — أي: الحديث الذي — تلقوه بالقبول، والعمل بالمضمون^(٢) — اللام: عَوَّضَ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ أي: مضمونه —، من غير التفات إلى صحته وعدمها. وبهذا الاعتبار، دَخَلَ هذا النوع، في القسم المشترك، بين الصحيح وغيره. ويمكن جعله: من أنواع الضعيف؛ لأنَّ الصحيح مقبولٌ مُطْلَقاً إِلَّا لِعَارِضٍ، بخلاف الضعيف، فَإِنَّ مِنْهُ الْمَقْبُولُ وغيره.

وَمِمَّا يُرْجَعُ دخوله في القسم الأول: أَنَّهُ يشملُ الحَسَنَ والمُوثَّقَ، عِنْدَ مَنْ لَا يَعْمَلُ بِهِمَا مُطْلَقاً؛ فَقَدْ يَعْمَلُ بِالْمَقْبُولِ مِنْهَا — حَيْثُ يَعْمَلُ بِالْمَقْبُولِ مِنَ الضَّعِيفِ — بِطَرِيقٍ أَوَّلَى، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مِنَ الْقِسْمِ الْعَامِّ، وَإِنْ لَمْ يَشْمَلِ الصَّحِيحَ، إِذْ لَيْسَ تَمَّ قِسْمُ ثَالِثٍ.

— ٢ —

والمقبول: كحديث عمر بن حنظلة^(٣) في حالِ الْمُتَخَاصِمِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَأَمْرِهِمَا بِالرَّجُوعِ إِلَى رَجُلٍ، قَدْ رَوَى حَدِيثَهُمْ، وَعَرَفَ أَحْكَامَهُمْ^(٤)؛ الخبر.

(١) يُنْظَرُ: ذِكْرَى الشَّيْخَةِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ: ص ٤.

(٢) الَّذِي فِي النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ الْمَعْتَمَدَةِ وَرَقَةُ ٣٠ لَوْحَةُ ٦: «وَأَمَّا عَشْرُهَا الْمَقْبُولُ»، فَقَطْ؛ بِدُونِ: «الحقل الثامن عشر في المقبول».

(٣) عَدَّةُ الشَّيْخِ تَارَةً مِنْ أَصْحَابِ الْبَاقِرِ (ع)، وَأُخْرَى فِي أَصْحَابِ الصَّادِقِ (ع)...؛ يُنْظَرُ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ: ٣١/١٣.

(٤) ... عُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع): عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا، بَيْنَهُمَا مَنَازَعَةٌ فِي دِينٍ أَوْ مِيرَاثٍ، فَتَحَاكَمَا إِلَى الْبُلْطَانِ وَإِلَى الْقَضَاءِ؛ أَيْحُلُ ذَلِكَ؟ قَالَ: مَنْ تَحَاكَمَ إِلَيْهِمْ فِي حَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ، فَإِنَّمَا تَحَاكَمُ إِلَى الطَّاغُوتِ؛ وَمَا يُحْكَمُ لَهُ فَإِنَّمَا يَأْخُذُ سَحْقًا، وَإِنْ كَانَ حَقًّا ثَابِتًا، لِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِحُكْمِ الطَّاغُوتِ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يَكْفَرُوا بِهِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ» (٦١/٤). قُلْتُ: فَكَيْفَ يَصْنَعَانِ؟ قَالَ: يَنْظُرَانِ إِلَى مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَمُنُّ قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا، وَتَنْظُرُ فِي حَلَالِنَا وَحَرَامِنَا، وَعَرَفَ أَحْكَامَنَا، فَلْيَرْضُوا بِهِ حَكْمًا، فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا، فَإِذَا حُكِمَ بِحُكْمِنَا فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، فَإِنَّمَا اسْتَغْنَى بِحُكْمِ اللَّهِ، وَعَلَيْنَا رَدُّهُ، وَالرَّادُّ عَلَيْنَا كَالرَّادِّ عَلَى اللَّهِ، وَهُوَ عَلَى حِدِّ الْمَشْرِكِ بِاللَّهِ. أَصُولُ الْكَافِي: ٦٨/١: ك ٢ — ب ٢١، ح ١١٠؛ وَيُنْظَرُ: وَسَائِلُ الشَّيْخَةِ إِلَى تَحْصِيلِ مَسَائِلِ الشَّرِيعَةِ: ٩٨/١٨.

وإنَّهَا وَسَمُوهُ، بالمقبول؛ لِأَنَّ فِي طَرِيقِهِ؛ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى^(١)، وَدَاوُدُ بْنُ الْحَصَنِ^(٢)؛ وَهُمَا: ضَعِيفَانِ.

وَعُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ: لَمْ يَنْصُرِ الْأَصْحَابُ فِيهِ، بِجَرَحٍ وَلَا تَعْدِيلٍ؛ لَكِنْ؛ أَمَرُهُ عِنْدِي سَهْلٌ، لِأَنِّي حَقَّقْتُ تَوْثِيقَهُ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَهْمَلُوهُ^(٣)؛
وَمَعَ مَا تَرَى فِي هَذَا الْإِسْنَادِ؛ قَدْ قَبِلُوا — الْأَصْحَابُ — مَتْنَهُ، وَعَمَلُوا بِمُضْمُونِهِ؛ بَلْ، جَعَلُوهُ عُمْدَةً التَّفَقُّهِ، وَاسْتَنْبَطُوا مِنْهُ شَرَائِظَهُ كُلَّهَا؛ وَسَمُوهُ: مَقْبُولًا؛ وَمِثْلُهُ فِي تَضَاعُفِ أَحَادِيثِ الْفَقْهِ: كَثِيرٌ.

(١) وَقَدْ عُلِقَ الْمَدْدِيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى الْبِقَطِينِي، ثَقَّةٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ، وَتَوَقَّعُ تَضْعِيفُهُ، مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْوَلِيدِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، يُرَاجَعُ الْمَعْجَمُ الرَّجَالِيَّةُ.
(٢) كُوفِي ثَقَّةٌ، رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ... يُنْتَظَرُ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ: ١٠١/٧.

وَقَدْ عُلِقَ الْمَدْدِيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ: هُوَ أَيْضًا ثَقَّةٌ، وَتَضْعِيفُهُ يَرْجِعُ إِلَى مَذْهَبِهِ، لِأَنَّهُ وَاقِفِيٌّ، عَلَيَّ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وَإِنْ قَبِلَ: لَمْ يَثْبُتْ وَقْفُهُ.

(٣) وَقَدْ عُلِقَ الْمَدْدِيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ: قَالَ ابْنُ الْمُؤَلَّفِ فِي مَنَاقِبِ الْجُمَانِ: ١٧/١ — ١٨: وَمِنْ عَجِيبِ مَا اتَّفَقَ لَوْلَا دِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ أَنَّهُ قَالَ فِي شَرْحِ بَدَايَةِ الدَّرَايَةِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ حَنْظَلَةَ، لَمْ يَنْصُرِ الْأَصْحَابَ عَلَيْهِ بِتَعْدِيلٍ وَلَا جَرَحٍ، وَلَكِنَّهُ حَقَّقَ تَوْثِيقَهُ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ؛ وَوَجَدْتُ بِمُخْطَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي بَعْضِ مَفْرَدَاتِ فَوَائِدِهِ، مَا صَوَّرْتُهُ: «عُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ غَيْرُ مَذْكُورٍ بِجَرَحٍ وَلَا تَعْدِيلٍ؛ وَلَكِنْ، الْأَقْوَى عِنْدِي أَنَّهُ ثَقَّةٌ، يَقُولُ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ الْوَقْتِ؛ إِذَا لَا يَكْذِبُ عَلَيْنَا».

وَالْحَالُ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ: ضَعِيفُ الطَّرِيقِ، فَتَعَلَّقَهُ بِهِ فِي هَذَا الْحُكْمِ — مَعَ مَا عَلِمَ مِنْ إِنْفِرَادِهِ بِهِ — ضَعِيفٌ؛ وَلَوْلَا الْوُقُوفُ عَلَى الْكَلَامِ الْآخِرِ، لَمْ يَخْتَلِجْ فِي الْخَاطِرِ، أَنَّ الْإِعْتِمَادَ فِي ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ الْحُجَّةِ... انْتَهَى.

أَقُولُ: حَدِيثُ الْوَقْتِ — الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ — ضَعِيفٌ بِيَزِيدِ بْنِ خَلِيفَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُوثَّقْ.

نَعَمْ، قِيلَ: بِتَوْثِيقِهِ، لِرِوَايَةِ صَفْوَانَ عَنْهُ.

وَيُنْتَظَرُ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ: ٣١/١٣ — ٣٢.

المسألة الثانية

في: أنواع الضعيف

إنَّ ما يختصُّ من الأوصاف بالحديث الضعيف يندرجُ في حقول:

الحقل الأول

في: الموقوف^(١)

- ١ -

وهو قسمان: مُطلقٌ، ومُقَيَّدٌ.

فإن أُخِذَ مُطلقاً: فهو ما رُوِيَ عن مُصاحِبِ المعصوم^(٢)، من نبيٍّ أو إمام؛ من قولٍ أو فعلٍ أو غيرهما؛ مُتصلاً كان مع ذاك سنه أم منقطعاً.

وقد يُطلقُ في غير المُصاحِبِ للمعصوم: مُقَيَّداً؛ وهذا هو القسمُ الثاني منه؛ مثل: وقفه فلانٌ على فلان، إذا كان الموقوفُ عليه غيرَ مُصاحِبٍ.

وقد يُطلقُ على الموقوف: الآخرُ، إن كان الموقوفُ عليه صحابياً للنبي^(ص)؛ ويُطلقُ على المرفوع: الخبرُ؛ والمفصلُ لذلِكَ^(٣)؛ بعضُ الفقهاء؛ وأمَّا أهلُ الحديث: فيطلقون الآخرَ عليها^(٤)؛ ويجعلون الآخرَ أعمَّ منه مُطلقاً، وقد تقدَّم.

- ٢ -

ومنه - أي: من الموقوف - تفسيرُ الصحابيِّ لآياتِ القرآن، عملاً بالأصل؛ و لجوازِ التفسير، للعالمِ بطريقه من نفسه، فلا يكونُ ذاك قادِحاً.

وقيلَ: هو^(٥) مرفوعٌ، عملاً بالظاهر، من كونه شَهِدَ الوحيَ والتنزيلَ؛ وفيه: أنَّه

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ٣٠ لوحة ب سطر ٩ - ١٠: «القسم الثاني ما يختصُّ من الأوصاف بالحديث الضعيف وهو أمور: الأول: الموقوف»، وما جئنا به أعلاه أملت الضرورةً النجاسة.

(٢) ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة؛ ص ٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) الذي في النسخة الخطية ورقة ٣١ لوحة أ سطر ٣: «والمفصل كذلِكَ»؛ ويبدو: أنَّه اشتباه في

النسخ.

(٥) أي: تفسير الصحابيِّ: «خطية الدكتور محفوظ: ص ٣٤». وينظر: الخلاصة في أصول الحديث:

ص ٦٥. والباعث الحثيث: ص ٤٧.

أَعْمُ، فلا يدلُّ على الخاصِّ.

وَقَصَلَ ثَالِثٌ: إِذْ قَيَّدَ قَوْلَ الرَّفْعِ مُطْلَقًا، بِتَفْسِيرٍ يَتَعَلَّقُ بِسَبَبِ نَزُولِ آيَةٍ، يُخْبِرُ بِهِ الصَّحَابِيُّ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ مَرْفُوعًا، وَإِلَّا فَلَا؛ كَقَوْلِ جَابِرٍ: «كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحُولًا»^(١) فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «نَسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ لَكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتَى شَتْمٌ»^(٢)؛ فَيَكُونُ مِثْلَ هَذَا مَرْفُوعًا. وما لا يشتملُ على إضافة شَيْءٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ص)، فَعَدُوذٌ فِي الْمَوْقُوفَاتِ^(٣).

— ٣ —

وَقَوْلُهُ — آي: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ —: كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا أَوْ نَقُولُ كَذَا وَنَحْوُهُ، إِنْ أَطْلَقَهُ فَلَمْ يُقَيَّدَ بِزَمَانٍ، أَوْ قِيَّةٍ وَلَكِنْ لَمْ يُضَفَّ إِلَى زَمَنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَمَوْقُوفٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ، لَا يَسْتَلْزِمُ إِطْلَاعَ النَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ — عَلَيْهِ، وَلَا أَمْرَهُ بِهِ؛ بَلْ، هُوَ أَعْمُ، فَلَا يَكُونُ مَرْفُوعًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِيهِ قَوْلٌ نَادِرٌ: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ.

— ٤ —

وَالْآ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ بَلْ، أَضَافَهُ إِلَى زَمَنِهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ —، فَإِنْ بَيَّنَّ إِطْلَاعُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ — عَلَيْهِ، وَلَمْ يُنْكَرْهُ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ إِجْمَاعًا^(٤).
وَالْآ، فُوجِهَانِ لِلْمَحْدَثِينَ وَالْأَصُولِيِّينَ؛ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الظَّاهِرَ، كَوْنُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَطْلَعَ عَلَيْهِ وَقَرَّرَهُ، فَيَكُونُ مَرْفُوعًا؛ بَلْ، ظَاهِرُهُ كَوْنُ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ كَانُوا يَفْعَلُونَ، لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا اللَّفْظَ، فِي مَعْرِضِ الْإِحْتِجَاجِ؛ وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ، إِذَا كَانَ فِعْلٌ جَمِيعِهِمْ، لِأَنَّ فِعْلَ الْبَعْضِ لَا يَكُونُ حُجَّةً.
وَهَذَا، هُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ لِلْأَصُولِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ.

(١) ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرَامٍ الْحِزْرَجِيُّ. صَحَابِيُّ مِنَ الْمُكْثَرِينَ فِي الرَّوَايَةِ عَنِ النَّبِيِّ (ص): ١٦.

ق ٥ — ٥٧٨، ... يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ: ١٢/٢.

(٢) يُنْظَرُ: مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ: ص ٢٠.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ ٢٢٤.

(٤) يُنْظَرُ: الْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٦٥.

(٥) يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُفَهُ.

- ٥ -

قيل عليه: لو كان فَعَلَ جميع الصحابة، لَمَاسَاغَ الخلافُ بالإجتِهادِ، لامتناعُ مخالفةِ الإجماع؛ لكنَّهُ، سَاغَ، فلا يكونُ فَعَلَ جميع الصحابة.
و أُجِيبُ: بأنَّ طريقَ ثبوتِ الإجماع ظَنِّي؛ لأنَّهُ منقولٌ بطريقِ الآحادِ، فيجوزُ مخالفتهُ.
وهذا مبنيٌّ على: جوازِ الإجماع في زمنه «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»؛ وفيه: خلافٌ، وإنْ كَانَ الْحَقُّ جَوَازَهُ.

- ٦ -

و كيف كَانَ الموقوفُ، فليسَ بِحُجَّةٍ، وإنْ صَحَّ سَنَدُهُ على الأصَحِّ؛ لأنَّ مرجعَهُ إلى قول مَنْ وَقَفَ عليه، وقولُهُ ليسَ بِحُجَّةٍ.
وقيلَ: هُوَ حُجَّةٌ مُطْلَقاً، وضعفه ظاهراً^(١).

(١) يُنظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٦٥.

وقال المامقاني: «لأعمية التفسير؛ من كونه بعنوان الرواية عنه «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».
وقيل بالتفصيل: بين التفسير المتعلق بسبب نزول الآية، يُخبر به الصحابي مثل قول جابر: «كانت اليهود تقول: مَنْ آتَى امرأةً من دبرها في قُبُلِهَا، جاء الولد أحول»؛ فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: «نَسَاؤُكُمْ حَرِّتُ لَكُمْ فَاتُوا حُرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ».

وبين غيره: ومما لا يشتمل على إضافة شيء إلى الرسول «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».
بكون الأول من المرفوع، والثاني من الموقوف؛ لعدم إمكان الأول، إلا بالأخذ عن النبي «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، باخباره بنزول الآية، بخلاف الثاني؛ مقياس الهداية: ص ٥٩.

الحقل الثاني

في: المقطوع^(١)

— ١ —

وهو: ماجاء عن التابعين؛ ومن في حُكْمِهِمْ،: وهوتايع مُصاحِبِ الإمام أيضاً، فَإِنَّهُ في معنى التابعيِّ لِصاحبِ النبيِّ «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» عِنْدَنَا؛ من أقوالهم — أي: أقوالِ التابعين — وأفعالهم، موقوفاً عليهم.
وَيُقَالُ لَهُ: الْمَقْطُوعُ أَيْضاً^(٢)؛

— ٢ —

وهو: مغايرٌ للموقوفِ بالمعنى الأول؛ لَأَنَّ ذَالِكَ يوقِفُ على مُصاحِبِ المعصوم؛ وهذا على التابعيِّ.
وَأَخْصُ من معنى الموقوفِ الْمُقَيَّدُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَشْمَلُ غَيْرَ التابعيِّ، والمقطوعُ يَخْتَصُّ به.

وقد يُطْلَقُ المَقْطُوعُ على الموقوفِ، بالمعنى السابقِ الْأَعْمَ، فيكونُ مرادفاً له؛ وكثيراً ما يطلقُهُ الفقهاء على ذالِك.

— ٣ —

وكيف كانَ معناه؛ فليسَ بِحُجَّةٍ، إِذْ حُجَّةٌ في قولِ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ، مِنْ حَيْثُ هُوَ قَوْلُهُ، كما لا يخفى^(٣)؛

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٣٢ لوحة أ سطر ه: «الثاني المقطوع»، فقط؛ بدون: «الحقل الثاني في المقطوع».

(٢) وقال الحافظ ابن كثير: وقد وقع في عبارة الشافعي والطبراني، إطلاق المقطوع، على منقطع الإسناد غير الموصول؛ الباعث الحديث: ص ٤٦.

(٣) أي، من حيث هو صحابي، أو تابعي، واحترز بالحشية عما لو كان أحدلها إماماً، كزين العابدين عليه السلام، فَإِنَّهُ يُعَدُّ من التابعين؛ وقوله حجة لا من حيث هو تابعي، كما لا يخفى؛ «خطبة الدكتور محفوظ: ص ٣٦».

الحقل الثالث

في: المرسل^(١)

-١-

ولهو: مارواه عن المعصوم: مَنْ لَمْ يُدْرِكْهُ^(٢).
و المراد بالإدراك هنا: التلاقي^(٣) في ذالك الحديث المُحَدِّث عنه، بأن رواه عنه
بواسطة، وإن أدركه؛ بمعنى: اجتماعه معه، ونحوه؛ وبهذا المعنى؛ يتحقق إرسال الصحابي عن
النبي «صلى الله عليه وآله»، بأن يروي الحديث عنه «صلى الله عليه وآله»، بواسطة
صحابي آخر^(٤).

سواء كان الراوي: تابعياً أم غيره، صغيراً أم كبيراً.
وسواء كان الساقط: واحداً أم أكثر.
وسواء رواه: بغير واسطة، بأن قال التابعي: قال رسول الله: «صلى الله عليه وآله»
مثلاً، أو بواسطة نسيها: بأن صرح بذلك، أو تركها مع علمه بها، أو أجهتها؛ كقوله: عن
رجل، أو عن بعض أصحابنا، ونحو ذالك.
هذا، هو المعنى العام للمرسل، المتعارف عند أصحابنا.
وقد يختص المرسل: بامناد التابعي إلى النبي «صلى الله عليه وآله»، من غير ذكر
الواسطة؛ كقول سعيد بن المسيب^(٥): قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: كذا؛ وهذا، هو
المعنى الأشهر له عند الجمهور^(٦).

(١) الذي في النسخة الخطية ورقة ٣٢ لوحة ١٣: «الثالث: المرسل» فقط؛ بدون: «الحقل الثالث: في المرسل».

(٢) قال الشهيد الأول: المرسل: ما رواه عن المعصوم، مَنْ يُدْرِكُهُ بغير واسطة، أو بواسطة، نسيها، أو تركها، «ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: ص ٤».

(٣) سيأتي بيان كيفية التلاقي في النهاية من هذا الحقل.

(٤) وقد علق المحدث هنا بقوله: كأحاديث ابن عباس، فإنه كان صغيراً عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله؛ فكل ما يروي عن رسول الله، فإنه يروي عن صحابي آخر، إلا أحاديث قليلة جداً؛ يقال هي: سبعة، أو أربعة، أو ثلاثة؛ سمعها من النبي صلى الله عليه وآله.

(٥) سيّد التابيعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة؛ ١٣ - ٨٩٤ هـ، ... يُنظر: الأعلام: ١٥٥/٣.

(٦) يُنظر: معرفة علوم الحديث: ٢٥، وكتاب الكفاية في علم الرواية: ص ٢١، والخلاصة في أصول

الحديث: ص ٦٥.

وَقِيْدَهُ بَعْضُهُمْ: بَمَا إِذَا كَانَ التَّابِعِيُّ الْمُرْسَلُ كَبِيرًا، "كَابِنِ الْمُسَيَّبِ؛ وَالْأَ، فَهَوَ
مَنْقَطَعٌ.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: مَعْنَاهُ الْعَامُّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛

— ٣ —

وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ — أَيْ: عَلَى الْمُرْسَلِ —:

[١] —. الْمَنْقَطَعُ وَالْمَقْطُوعُ أَيْضًا؛ بِاسْقَاطِ شَخْصٍ وَاحِدٍ، مِنْ إِسْنَادِهِ؛

[٢] — وَالْمُعْضَلُ — بَفَتْجِ الضَّادِ الْمَجْمُوعَةِ —؛ بِاسْقَاطِ أَكْثَرِ مَنْ وَاحِدٍ؛ قِيلَ: أَنَّهُ
مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ، أَمْرٌ عُضِلَ، أَيْ: مُسْتَغْلَقٌ شَدِيدٌ.

وَمِثْلُهُ: مَا يَرْوِيهِ تَابِعُ التَّابِعِيِّ، أَوْ مَنْ دُونَهُ؛ قَائِلًا فِيهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ «صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ».

— ٤ —

وَالْمُرْسَلُ، لَيْسَ بِمَجْعَةٍ مُطْلَقًا: سِوَاهُ أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ أَمْ غَيْرُهُ، وَسِوَاهُ أَسْقَطَ مِنْهُ
وَاحِدًا أَمْ أَكْثَرَ، وَسِوَاهُ كَانَ الْمُرْسَلُ جَلِيلًا أَمْ لَا؛ فِي الْأَصَحِّ مِنَ الْأَقْوَالِ لِلْأَصُولِيِّينَ وَ
الْمُحَدِّثِينَ؛ وَذَلِكَ، لِلْجَهْلِ بِحَالِ الْمَحْذُوفِ، فَيُحْتَمَلُ كَوْنُهُ ضَعِيفًا.

— ٥ —

وَيَزْدَادُ الْإِحْتِمَالُ: بِزِيَادَةِ السَّاقِطِ، فَيَقْوَى إِحْتِمَالُ الضَّعْفِ؛ وَمُجَرَّدُ رَوَايَتِهِ عَنْهُ،
لَيْسَتْ تَعْدِيلًا؛ بَلْ، أَعَمٌّ.

إِلَّا، أَنَّهُ يُعْلَمُ تَحَرُّزُ مَرْسِلِهِ، عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْ غَيْرِ الثَّقَةِ، كَابِنِ أَبِي عُمَيْرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا،

(١) أَيْ: عَالِمٌ وَفَاهِمٌ «خَطِيئَةُ الدَّكْتُورِ مَحْفُوظٌ: ٣٦».

(٢) قَالَ إِمَامُ الْحَرَمِينَ: وَالْمُرْسَلُ: مَا لَمْ يَتَّحِلْ إِسْنَادُهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ مَرَاتِبِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ — رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ —، فَلَيْسَ بِمَجْعَةٍ، إِلَّا مَرَاتِبُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، فَإِنَّهَا قُتِلَتْ فَوُجِدَتْ مَسَانِيدُ.

رِسَالَةُ الْإِسْلَامِ: السَّنَةُ الرَّابِعَةُ، الْعِدَدُ ٣، ٤، ص ٧٨؛ الْوُرُقَاتُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، لِإِمَامِ الْحَرَمِينَ ٤١٩ —
٤٧٨ هـ إِيْرَاجُ الدَّكْتُورِ حَسَنِ عَلِيٍّ مَحْفُوظٌ؛ وَيَنْظُرُ: كِتَابُ الْكِفَايَةِ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ: ص ٤٠٤.

(٣) يَنْظُرُ: ذِكْرُ الشَّيْخَةِ: ص ٤

(٤) يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ

(٥) يَنْظُرُ: كِتَابُ الْكِفَايَةِ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ: ص ٢١

(٦) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ سَقُوطِ الْإِحْتِجَاجِ بِالْمُرْسَلِ، وَالْحَكْمِ بِضَعْفِهِ، هُوَ الَّذِي اسْتَفَرَّ عَلَيْهِ
آرَاءُ جَمَاعَةِ حَفَظَاتِ الْحَدِيثِ، وَتَقَادُّ الْأَثَرِ، وَتَدَاوُلُوهُ فِي تَصَانِيفِهِمْ.

قَالَ: وَالْإِحْتِجَاجُ بِهِ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِيهَا فِي طَائِفَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ يَنْظُرُ: الْبَاعِثُ
الْحَفِِيثُ: ص ٤٨.

على ما ذكره كثير منهم^(١)؛ وسعيد بن المسيب، عند الشافعي، قَبِلَ مُرْسَلُهُ، وبصير في قوة المُسْنَدِ^(٢).

وفي تحقُّقِ هذا المعنى — وهو: العلمُ بكونِ المُرسَلِ، لا يروى إلا عن الثقة —: نَظَرُ^(٣)؛ لأنَّ مستندَ العلم: إنَّ كَانَ هو الاستقراء لِمَراسيلِهِ، بحيثُ يجدونَ المحذوفَ ثقةً؛ فهذا، في معنى الإسنادِ، ولا بحثَ فيه.

وإنَّ كَانَ يُحْسِنُ الظنَّ بِهِ؛ في أنَّه لا يُرسَلُ إلا عن ثقةٍ؛ فهو، غيرُ كافٍ شرعاً في الاعتمادِ عليه، ومع ذلك غيرُ مختَصَرٍ بِمعنَى مَحْضُونَةٍ. وإنَّ كَانَ استنادُهُ، الى إخباره بأنَّه لا يُرسَلُ إلا عن الثقة؛ فرجعه: إلى شهادته بعدالة الراوي المجهول، وسيأتي ما فيه؛ وعلى تقدير قبوله، فالإعتمادُ على التعديل.

— ٦ —

وظاهر كلام الأصحاب؛ في قبول مراسيل ابن أبي عمير؛ هو: المعنى الأول؛ ودون إثباته، خرط القتاد^(٤)؛ وقد نازعهم صاحبُ «البُشرى»^(٥) في ذلك، ومنَعَ تلكَ الدَّعْوَى. وأما الشافعيُّ؛ فاعتذروا عن مراسيلِ ابنِ المسيبِ، بأنَّهم وجدوها مسانيدَ من وجوهٍ أُخَرِ^(٦).

وأجابوا عمَّا أوردَ عليهم — من أنَّ الاعتمادَ حينئذٍ يَقَعُ على المُسْنَدِ دونَ المُرسَلِ، فيَقَعُ لغواً^(٧) —؛ بأنَّه بالمُسْنَدِ يَتَبَيَّنُ صِحَّةُ الإسنادِ، الذي فيه الإرسالُ، حتَّى يُحَكَّمَ لَهُ مع

(١) قال الشهيد الأول: «...؛ وهذا، قِيلَ لِأَصْحَابِ مَرَاوِسِلِ: ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن أبي نصر البرنظي؛ لأنَّهم لا يرسلون إلا عن ثقة»؛ ذكرى الشيعة: ص ٤.

(٢) قال الحافظ ابن كثير: «وأما الشافعي فَنَصَّ على أنَّ مرسلاتِ سعيد بن المسيب: حسان؛ قالوا: لِأنَّه تَبَعُهَا فوجدَها مُسْنَدَةً، والله أعلم»؛ الباعث الحثيث: ص ٤٨.

(٣) قال ابن الصلاح: وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمُرْسَلِ، والحكم بضعفه؛ هو الذي استقرَّ عليه آراءُ جماعةٍ: حُفَاظِ الحديثِ، ونُقَادِ الأثر؛ وتداولوه في تصانيفهم؛ مقدمة ابن الصلاح: ص ١٤٠. وقال الأستاذ أحمد محمد شاكر: لأنَّه خِذِفَ منه رَاوٍ غير معروف، وقد يكون غير ثقة؛ والعبرة في الرواية: بالثقة، واليقين، ولا حُجَّةَ في المجهول؛ الباعث الحثيث: ص ٤٨ «الهامش».

ويُنظَرُ كذا لك، ما ذكره السيد الخوئي في معجم رجال الحديث: ٧٥/١ — ص ٨٠.

(٤) يُنظَرُ: المستقصى في أمثال العرب: ج ٢ ص ٨٢.

(٥) للسيد الأجلِّ أحمد بن طاووس رحمه الله.

(٦) ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٦٦.

(٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ص ١٣٩.

إرساله بأنه: إسناده صحيح تقوم به الحجة^١؛
وتظهر الفائدة في صيرورتها دليلين، يُرجَّحُ بهما عند معارضة دليل واحد.

— ٧ —

ونبذة: بالأصح؛ على خلاف جماعة من الجمهور، حيث قبلوا المرسل مطلقاً، إذا كان مُرسِله ثقةً.
ونقله الرازي^٢ في «المحصل» عن الأكثرين؛ مُحْتَجِّجِينَ: بَأَنَّ الفِرْعَ لا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُخْبِرَ عن المعصوم «صلى الله عليه وآله»، إِلَّا وَلَهُ صِحَّةُ الإخبار عنه.
وإنما يكون كذلك: إذا ظنَّ العدالة؛ وبأنَّ عِلَّةَ التَّثْبُتِ هو الفسق، وهم، منتفية، فيجبُ القبول.
وبأنَّ المُسْنَدَ جاز أن يكون مُرسِلاً؛ فانه يُحْتَمَلُ أن يكون بين فلان وفلان، رواية لم تذكر، فلا يقبلُ إِلَّا أن يستفصل.
وأجيب^٣ بأنه ليس حملُ إخباره عنه «ص»، على أنه قال؛ أولى من حمله، على أنه سمعَ أنه قال.
وإذا احتُمِلَ الأمران: لم يظهر حملُهُ على أحدهما.
وانتفاعِلْ عِلَّةَ التَّثْبُتِ: موقوفٌ على ثبوتِ العدالة.
وقولُ الرازي عن فلان: يقتضي بظاهير الرواية عنه، بغير واسطة؛ وقد نُوزِعَ في ذلك، وأدعي أن مثله غيرُ متصِّلٍ؛ لكن، الظاهر خلافه.
وطريق ما يُعْلَمُ به الإرسالُ في الحديثِ أمران: جليٌّ، وخفيٌّ.
فالأوَّلُ: بعدم التلاقي من الراوي والمروي عنه.
أما لكونه لم يُدرِك عصره، أو أدركه لكن لم يجتمعا؛ وليست له منه إجازة، ولا وجادة^٤.

(١) يُنظر: مقدِّمة ابن الصلاح: ص ١٣٩.

(٢) الفخر الرازي: الإمام المفسر، أو حد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل: ٥٤٤ — ٥٦٠،

...؛ ينظر: الأعلام: ٢٠٣/٧.

(٣) عن الأوَّل، وهو قوله: بَأَنَّ الفِرْعَ لا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُخْبِرَ عن المعصوم «ع»؛ «خطبة الدكتور محفوظ:

ص ٣٧».

(٤) سيأتي تعريفها فيما بعد.

و مِنْ ثَمَّ، احتجَّ إلى التاريخ، لِتَضَمُّنِهِ تحريرَ مواليد الرواة و وفَّياتهم، وأوقات طلبهم، و ارتحالهم، و قد افتضح أقوامٌ: ادَّعوا الروايةَ عن شيخ، ظهر بالتاريخ كذبُ دعواهم^١

والثاني: أنَّ يُعَبَّرَ في الروايةِ عن المرويِّ عنه، بصيغةٍ يحتملُ اللُّغِيَّ؛ وعلتهُ مع علميهِ- أي عدمَ اللُّغِيَّ -؛ ك: عن فلان، وقال فلانٌ: كذا. فإنَّهما، وإنَّ استُعِيلا في حالةٍ، يكونُ قد حدثتْ احتملان كونَ حدثٍ غيرتْ. فإذا ظهرَ بالتنقيبِ^٢ كونهُ غيرَ راوٍ عنه، تبيَّنَ الإرسالُ؛ وهو ضربٌ من التدليس. و سيأتي.

(١) وقد علَّقَ الحجةُ المددِيُّ هنا بقوله:

منهم: عثمان بن خطاب: قال الذهبيُّ - في الميزان: ٣٣/٣ - : حدث بِقَلْبِهِ حياة بعدَ الثَّمانَةِ، عن علي بن أبي طالب، فافتضح بذلك، وكذَّبُهُ الثَّقَاد.

و منهم: إبراهيم بن هنية، أبو هذبة؛ قال الذهبيُّ - في الميزان: ٧١/١ - : حدث بِعَيْدِ الْمَأْتِينَ، عن أنسٍ بمجانِب.

الحقل الرابع

في: المُعلَّل^(١)

ومعرفة: من أجل علوم الحديث وأدقها.

— ١ —

وهو: ما فيه من أسباب خفية، غامضة قاذبة في نفس الأمر؛ وظاهرة: السلامة منها؛ بل، الصحة.

وإنما يتمكن من معرفة ذلك؛ أهل الخبرة بطريق الحديث، ومتونه^(٢)، ومراتب الرواة الضابطة لذلك؛ وأهل الفهم الثاقب في ذلك.

— ٢ —

ويستعان على إدراكها — أي: العلل المذكورة — بتفرد الراوي بذلك الطريق، أو المتن الذي يظهر عليه قرائن العلة، وبخالفه غيره له في ذلك؛ مع انضمام قرائن تُنبئ العارف على تلك العلة: من إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وإهم، أو غير ذلك من الأسباب المُعلِّلة للحديث؛ بحيث يغلب على الظن ذلك، ولا يبلغ اليقين، وإلا لحقَّ حكم ما يُتَقَن من إرسال أو غيره. فيحكم به، أو يتردّد في ثبوت تلك العلة، من غير ترجيح يُوجب الظن، فيتوقف.

— ٣ —

وهذه العلة عند الجمهور، مانعة من صحة الحديث، على تقدير كون ظاهره الصحة، لولا ذلك.

ومن ثم، شرطوا في تعريف الصحيح: سلامته من العلة؟

وأما أصحابنا: فلم يشترطوا السلامة منها؛ وحينئذٍ، فقد ينقسم الصحيح إلى: مُعلَّل وغيره، وإن رد المعلل كما يرد الصحيح الشاذ؛ وبعضهم وافقنا على هذا أيضاً، والإختلاف

(١) وقد ألف فيه من جهابذة الحديث جماعة؛ منهم: الإمام أحمد، و البخاري، و مسلم، و الترمذي ... ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ٧٣ — ٧٤. و الباعث الحثيث: ص ٦٤ — ٧٢ «جعاين المتن والهامش».

وفي النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٣٤ لوحة ب سطر ٣: «الرابع: المعلل، فقط؛ بدون: الحقل الرابع في المعلل».

(٢) قال الطيبي: ومثال العلة في المتن: ما انفرد مُطِمْ بإخراجه، في حديث أنس، من اللفظ المُصَرَّح،

وفي قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم»... الخلاصة في أصول الحديث: ص ٧٢.

(٣) ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٣٥، و الباعث الحثيث: ص ٢١.

في مُجرد الإصطلاح.

واعلم، أنَّ هذه العلة، توجد في كتاب التهذيب، متناً وإسناداً، بكثرة!!
والتعرض إلى تمثيلها، يخرج إلى التطويل، المُنافي لغرض الرسالة.

(١) وقد علق المدعي هنا بقوله:

باعتبار أنَّ الشيخ يروي في الكتاب المذكور أحاديث، عن الكتب المتقلعة عليه، كالكافي والبصائر والمحاسن وغيرها... إلاَّ أنَّه يوجد اختلافٌ كبير، سواءً في المتن أم الإسناد؛ حتى قال المحدثُ البحراني - في الحقائق: ٢٠٩/٤ -: والظاهر أنَّ هذه الزيادة، سقطت من قلم الشيخ، كما لا يخفى على مَنْ له أنسٌ بطريقته، سيما في التهذيب وما وقع له فيه من التحريف والتّصحيح، والزيادة والنقصان في الأسانيد والمتون، بحيثُ أنَّه قلما يخلو حديثٌ من ذلك، في متنه أو سنده!! كما هو ظاهرٌ للممارس.

وعلق أيضاً بقوله: هذا والذي يظهر لي بعد التأمل في أحاديث «التهذيب»، أنَّ الاختلاف المذكور - مع الاعتراض بقصور الإنسان وخطأه ما بلغ من الإتقان والتحقيق - يرجع إلى عوامل شتى.
فمن جهة؛ يرجع إلى اختلاف نُسَخ الكتاب، فهناك أحاديث فيها خللٌ - سنداً ومتناً - في نسخة منه، وفي نسخة أخرى غلطه؛ بل، يبدو للمحقق المعتج أنَّ نسخة التهذيب، التي وصلت إلى صاحب الوافي، وصاحب الوسائل، وغيرها، كانت مختلفة.

ومن جهة أخرى: يرجع إلى اختلاف نسخ المصادر التي اعتمدها الشيخ، فحينما نرى اختلافاً بين التهذيب والكافي - مع أنَّ الأول نقل عن الثاني -، ليس معناه حتماً أنَّ الشيخ سها عن ذلك؛ بل، لعلَّ نسخة الكافي التي وصلت إلى الشيخ، كانت تختلف عن النسخ التي بأيدينا، وهكذا، في سائر موارد الاختلاف.

ومن جهة ثالثة: يرجع إلى تعدد المصادر وتغايرها: فقد نرى الشيخ يروي روايةً وهي موجودة في الكافي بعينها، إلاَّ أنَّ بينها اختلافاً، سنداً أو متناً، زيادةً أو نقصاناً، وهذا لا يعود إلى خطأ الشيخ؛ بل، السُرْفية: أنَّ الشيخ يرويها بطريق يخالف طريق الكافي، فالشيخ يرويها مثلاً عن كتاب أحمد بن محمد بن عيسى، بينما الكليني يرويها عن الحسين بن سعيد؛ فالرواية وإن كانت واحدة، إلاَّ أنَّها من طريقين متغايرين.

ومن هذا القبيل أيضاً: أنَّه قد يروي الشيخ حديثاً في موضع من الكتاب، ويروي نفس الحديث في موضع آخر، مع الاختلاف سنداً ومتناً، والوجه ما ذكرنا؛ يعني: أنَّه يرويهِ في الموضع الأول عن مصدرٍ معيّن، وفي الموضع الثاني عن مصدرٍ آخر.

والذي نحقّق لي من مراجعة التهذيب: أنَّ الشيخ الثقة الجليل - رحمه الله -، كان يُراعي في نقل الحديث كمالَ الدقّة والإتقان، وهو يعملُ هذا يُرشدنا أيضاً إلى اختلاف نسخ تلك المصادر، واختلافها فيما بينها، واحتفظ بشدةً بنقل ما وقف عليه؛ ولذا ينبغي أنَّ يُمدَّ كتابه - والحق أقول - من أقلَّ الكتب الحديثية، تحريفاً وتصحيحاً، زيادةً ونقصاناً، وأصبتها، وأسلمها، وأتقنها، فللهِ درُّه وعليه أجره.

الحقل الخامس

في: المُدَلِّسُ

تعريفه:

المُدَلِّسُ — بفتح اللام —؛ واشتقاقه من: الدَّلَسِ بالتحريك؛ وهو: اختلاط الظلام.

سُمِّيَ بذلك: لإشترائيهما في الخفاء؛ حيثُ أَنَّ الراوي لم يُصَرِّح بِمَنْ حَدَّثَهُ، وَأَوْهَمَ سَمَاعَهُ لِلْحَدِيثِ مِمَّنْ لَمْ يُحَدِّثْهُ؛ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ^(١): «وَمَا أُخْفِيَ عَيْبَهُ».

أنواع وقوعه:

أما في الإسناد

وهو: أَنْ يروى عَنْ لَفِيهِ أَوْ عاصِرِهِ، مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، عَلَى وَجْهِ يُوهِمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ^(٢).

[أ.] وَمِنْ حَقِّهِ؛ أَي: حَقُّ المُدَلِّسِ وَشأنِهِ، بِحَيْثُ يَصِيرُ مُدَلِّسًا لَا كَذَابًا؛ أَنْ لَا يَقُولَ: حَدَّثَنَا أَوْ لَا: أَخْبَرَنَا^(٣)؛ وَمَا أَشَبَّهَهُمَا، لِأَنَّهُ كَذِبٌ؛ بَل، يَقُولُ: قَالَ فُلَانٌ، أَوْ عَنْ فُلَانٍ؛ وَنَحْوُهُ: كَحَدَّثَ فُلَانٌ، وَأَخْبَرَ، حَتَّى يُوهِمَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ^(٤)؛ وَالْعِبَارَةُ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا يَكُونُ كَاذِبًا.

(١) الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٣٥ لوحة أ سطر ٩: «الحامس المدلس بفتح اللام»، فقط؛ بدون: «الحقل الخامس في المدلس تعريفه المدلس بفتح اللام».

(٢) قال الأستاذ أحمد محمد شاكر: وقد آلف الحافظ برهان الدين سبط بن العمري المتوفى سنة ٨٤١ رسالة في التدليس والمُدَلِّسين، طبعت في حلب، وكذلك الحافظ بن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ آلف رسالة طبعت في مصر؛ «الباعث الحديث: ص ٥٥ الهامش».

(٣) يبدو: أَنْ مرجع الضمير: هو الطيب، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ التَّالِيَةَ مَنْقُولَةً مِنْ كِتَابِهِ.

(٤) الخلاصة في أصول الحديث: ص ٧٤.

(٥) قال الخطيب البغدادي: والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي...؛ كتاب الكفاية في علم الرواية: ص ٣٥٨.

وهذا العنوان: «أنواع وقوعه»، وضعناه للضرورة المنهجية.

(٦) ينظر: كتاب الكفاية في علم الرواية: ص ٢٢ والخلاصة في أصول الحديث: ص ١٧٤ والباعث الحديث: ص ٥٣.

(٧) هكذا في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٣٥ لوحة ب سطر ١٢ والصحيح هو: «أَنْ لَا يَقُولَ حَدَّثَنَا وَلَا أَخْبَرَنَا»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ هُنَا؛ التَّزْيِيدُ وَإِنَّمَا النِّهْيُ عَنْ شَيْئَيْنِ مُتَعَاظِفَيْنِ.

(٨) ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٧٤.

[ب.ب.] ورُبُّهَا لَمْ يُسَقِطِ الْمُدَّلسُ شَيْخَهُ الَّذِي أَخْبَرَهُ، وَلَا يُوقِعُ التَّدْلِيسَ فِي ابْتِدَاءِ السَّنَدِ؛ لَكِنْ، يُسَقِطُ مَنْ بَعْدَهُ، رَجُلًا ضَعِيفًا أَوْ صَغِيرَ السِّنِّ، لِيُحَسِّنَ الْحَدِيثَ بِذَلِكَ^(١)؛
وهذان النوعان، تدليس في الإسناد.

وَأَمَّا التَّدْلِيسُ فِي الشَّيْخِ

لَا فِي الْإِسْنَادِ؛

فَذَلِكَ، بَأَنَّ يَرْوِي عَنْ شَيْخٍ، حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْهُ، وَلَكِنْ لَا يُجِبُّ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ الشَّيْخِ، لِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ؛ فَيُسَمِّيهِ، أَوْ يَكْتَبِيهِ بِاسْمِ أَوْ كُنْيَةٍ غَيْرِ مَعْرُوفٍ بِهَا^(٢)، أَوْ يَنْسِبُهُ إِلَى بَلَدٍ أَوْ قَبِيلَةٍ غَيْرِ مَعْرُوفٍ بِهَا، أَوْ يَصِفُهُ بِمَا لَا يُعْرَفُ بِهِ كَيْ لَا يُعْرَفَ^(٣)؛
وَأَمْرُهُ — أَي: أَمْرُ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ التَّدْلِيسِ —: أَخْفُ ضَرَرًا مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الشَّيْخَ مَعَ الْإِغْرَابِ بِهِ: إِنَّمَا أَنْ يُعْرَفَ، فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَا يُلْزِمُهُ، مِنْ نَقْصٍ أَوْ ضَعْفٍ؛ أَوْ لَا يُعْرَفُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَجْهُولَ السَّنَدِ، فَيَرُدُّ.
لَكِنْ، فِيهِ تَضْيِيقٌ لِلْمَرْوِيِّ عَنْهُ، وَتَوْعِيرٌ لِبَطْرِيقِ مَعْرِفَةِ حَالِهِ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُحَدِّثِ فَعْلُ ذَلِكَ.

وَنُقِيلُ: أَنَّ الْحَامِلَ لِبَعْضِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، كَانَ مُنَافَرَةً بَيْنَهَا اقْتَضَتْهُ، وَلَمْ يَسَّغْ لَهُ تَرْكُ حَدِيثِهِ، صَوْنًا لِلَّذِينَ؛ وَهُوَ عَذْرٌ غَيْرُ وَاضِعٍ.

عُودٌ عَلَى بَدْيِ^(١)

وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ التَّدْلِيسِ: مَذْمُومٌ جَدًّا، لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامِ اتِّصَالِ السَّنَدِ، مَعَ كَوْنِهِ

(١) يُنْظَرُ: كِتَابُ الْكِفَايَةِ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ: ص ١٣٦٤، وَالْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ٧٤.

(٢) وَقَدْ عَلَّقَ الْمُدَّيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ: وَلَعَلَّ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: مَا يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شُعَاعَةَ — وَهُوَ مِنْ رُؤُوسِ الْوَاقِفَةِ — عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ يَرْوِي عَنْهُ كَثِيرًا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَذْكُرُهُ بِاسْمِ «ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ»، الَّذِي اشْتَهَرَهُ إِلَّا قَلِيلًا؛ وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَهُ بِعَنْوَانِ: «مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ»، أَوْ «مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ بْنِ عَمِيٍّ». وَلَعَلَّهُ — أَي: ابْنُ شُعَاعَةَ — كَانَ يَأْبَى أَنْ يُوْرِدَ اسْمَ أَحَدِ أَعْلَامِ الْإِمَامِيَّةِ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةِ، فِي كِتَابِهِ وَمَصَنَّفَاتِهِ، وَاللَّهُ الْعَالِمُ.

(٣) وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: «... فَهُوَ الْإِتْيَانُ بِاسْمِ الشَّيْخِ أَوْ كُنْيَتِهِ، عَلَى خِلَافِ الْمَشْهُورِ بِوَضْعِهِ تَعْمِيَةً لَامَرًا، وَتَوْعِيرًا لِلْوُقُوفِ عَلَى حَالِهِ، وَبِخْتَلَفِ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْمَقَاصِدِ؛ فَتَارَةً يَذْكُرُهُ، كَمَا إِذَا كَانَ أَصْغَرِيًّا مِنْهُ، أَوْ نَازِلًا الرِّوَايَةَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ وَتَارَةً يَتَعَرَّمُ، كَمَا إِذَا كَانَ غَيْرَ نَفَقَةٍ، فَدَلَّسَهُ لِئَلَّا يُعْرَفَ حَالُهُ، أَوْ أَوْهَمَ أَنَّهُ رَجُلٌ آخَرُ مِنَ الثَّقَاتِ عَلَى وَفْقِ اسْمِهِ أَوْ كُنْيَتِهِ»؛ الْبَاعِثُ الْحَدِيثِ: ص ٥٥.

وَيُنْظَرُ: كِتَابُ الْكِفَايَةِ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ: ص ٢٢، وَالْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٧٤.

(٤) هَذَا الْعَنْوَانُ: «عُودٌ عَلَى بَدْيِ»، وَضَعْنَاهُ لِلزَّرُورَةِ الْمُنْجِئَةِ.

مقطوعاً، فيترتب عليه أحكام غير صحيحة؛ حتى قال بعضهم: التدليس أخوالكذب^(١) و في جرح فاعله بذلك: قولان؛ بمعنى: أنه إذا عُرف بالتدليس، ثم روى «حدَّثنا» غير ما دلَّس به، ففي قبوله خلاف.

— ١ —

ف قيل: لا يُقبل مطلقاً، لما ذكرناه، من الضّرر المترتب على التدليس، الذي وقع منه؛ حيث أوجب وصل المقطوع، واتصال المرسل؛ ويترتب عليه أحكام شرعية، كانت منتفية لولاه، وذلك جرح واضح.

وقيل: لا يُجرح بذلك؛ بل، ما عُلم فيه التدليس يُردُّ، ومالا فلا، لأنَّ المفروض كونه يُقَدَّر بدونه؛ والتدليس: ليس كذباً؛ بل، تموهاً.

— ٢ —

والأجود: التفصيل؛ وهو القول لحدِيثِهِ، إنَّ صَرَّحَ بما يقتضي الاتصال، كحدَّثنا وأخبرنا؛ دون المحتمل للأمرين ك: «عن»، «قال»؛ بل، حكمه حكم المرسل^(٢) و مرجع هذا التفصيل: إلى أنَّ التدليس، غير قادح في العدالة؛ ولكن، تحصل الريبة في إسناده، لأجل الوصف؛ فلا يُحكم باتصال سنده، إلا مع إثباته بلفظ لا يحتل التدليس، بخلاف غيره فأنه يُحكم على سنده بالاتصال، عملاً بالظاهر، حيث لا معارض له.

— ٣ —

واعلم، أنَّ عدم اللقي الموجب للتدليس يُعلم: بأخباره عن نفسه بذلك، وبجزم عالم مُطَّلِع عليه^(٣) ولا يكفي أنَّ يقع في بعض الطرق، زيادةً راوٍ بينها، لإحتمال أنَّ يكون من المزيد ولا يُحكم في هذه الصورة بحكم كلي، لتعارض الإتصال والإنقطاع.

(١) والقائل: هو شعبة بن الحجاج؛ ينظر: كتاب الكفاية في علم الرواية: ص ٣٥٥؛ والباعث الحثيث: ص ٥٨؛ والخلاصة في أصول الحديث: ص ٧٤؛ ومقدمة ابن الصلاح: ص ١٦٩.

(٢) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح: ص ١٧١، والخلاصة في أصول الحديث: ص ٧٥، والباعث الحثيث: ص ٥٤.

(٣) وقد علق المددي هنا بقوله:

كما حكى النجاشي عن يونس بن عبد الرحمن: أنَّ حُرَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لم يروِ عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إلا حديثين،

نعم، ناقش السيد الأستاذ — دام ظلّه — في ذلك؛ ينظر: معجم رجال الحديث: ٢٥٥/٤ — ٢٥٨.

الحقل السادس

في: المضطرب من الحديث

وهو: ما اختلف راويه — المراد به: الجنس؛ فيشمل: الراوي الواحد والآزید —، فيه — أي: في الحديث —، مثناً أو اسناداً؛ فيروى مرةً على وجه، وأخرى على وجه آخر، مخالف له، وهكذا...

— ١ —

وإنما يتحقق الوصف بالاضطراب: مع تساوي الروايتين، المختلفتين في الصحة وغيرهما، بحيث لم يترجح إحداها على الأخرى، ببعض المرجحات. أما لو ترجحت إحداها على الأخرى، بوجه من وجوهه؛ كأن يكون رواها: أحفظ، أو أضعف، أو أكثر صحةً للمروي عنه، ونحو ذلك من وجوه الترجيح؛ فالحكم للراجح من الأمرين أو الأمور، فلا يكون مضطرباً!

(١) قال الأستاذ السمراني: أفرد الحافظ ابن حجر العسقلاني للمضطرب كتاباً: سناه: المقرب من بيان المضطرب: ذكره المستشرق هالورد في فهرست مكتبة برلين رقم ١١٤١؛ ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٧٦. «الهامش»

وأقول: الذي في النسخة الخطية المعتمدة ورقة ٣٦ لوحة ب سطر ٩: «السادس المضطرب»، فقط؛ بدون: «الحقل السادس في المضطرب من الحديث»:
(٢) وقد علق المدي هنا بقوله:

مثالُهُ: روى الشيخ — في التهذيب: ٢٣٣/٣ —: باسناده عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان بن عثمان، عن عمر بن يزيد؛ قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: وقت المغرب في السفر إلى ربيع الليل.

وهكذا رواه الكليني في الكافي: ٢٨١/٣ (باب وقت المغرب والعشاء الآخرة) ١ عن محمد بن يحيى، عن سلمة بن الخطاب، عن محمد بن الوليد، عن أبان بن عثمان، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ قال: قال وقت المغرب في السفر إلى ربيع الليل.

ولكن رواه أيضاً في الكافي: ٤٣١/٣، (باب وقت الصلاة في السفر والجمع بين الصلاتين)؛ عن الحسين بن محمد، عن عبد الله بن عامر، عن علي بن مهزيار، عن فضالة بن أيوب، عن أبان، عن عمر بن يزيد؛ قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: وقت المغرب في السفر إلى ثلث الليل؛ وروي أيضاً إلى نصف الليل.

قال ابن الشهيد الثاني في منتقى الجمان: ٣٠٤/١: وربما يُظن أنه من قبيل الاضطراب في المتن، فينافي الصحة وليس كذلك؛ لا اشتراط الاضطراب بتساوي الروايتين المختلفتين كما مر، ولا مساواة هنا بين الطريقتين، كما هو واضح.

ومرادُه — رحمه الله —: أنَّ سند رواية الشيخ، أصح من طريق الكليني الثاني؛ ويُؤيده الطريق الأول للكليني.

- ٢ -

ويقع الإضطراب في السند: بأن يروي الراوي، تارة عن أبيه عن جده، مثلاً، وتارة عن جده بلا واسطة، وثالثة عن ثالث غيرها^(١) كما اتفق ذلك في رواية: أمر النبي «صلى الله عليه وآله» بالخط للمصلي، مسترة، حيث لا يجد القصة^(٢)!

- ٣ -

ويقع الاضطراب في المتن دون السند، كخبر اعتبار الدم عند اشتباهه بالقرحة،

أقول: الظاهر أنها رواية واحدة؛ رواها أبان، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ إلا أنه اختلف الرواة عن أبان: فرواها الحسين بن سعيد (كما في التهذيب)، ومحمد بن الوليد (كما في طريق الكليني الأول) هكذا: «إلى ربيع الليل»؛ ولكن رواها علي بن مهزيار (وهو الطريق الثاني للكليني) هكذا: «إلى ثلث الليل».

ثم إن كتب علي بن مهزيار، وإن كانت من الكتب المشهورة، المتداولة بين الأصحاب، المول عليها؛ كما يظهر: من النجاشي، والشيخ، والصدوق، والكشي، وغيرهم؛ إلا أن كتب الحسين بن سعيد، كانت أشهر؛ ولذا، شبهوا كتب علي بن مهزيار بكتب الحسين بن سعيد؛ فيمكن ترجيح رواية الحسين بن سعيد، مضافاً إلى تأيدها برواية محمد بن الوليد.

(١) ينظر: تدريب الراوي.

(٢) وقد علق المحدث هنا بقوله:

رواه أبو داود: «...» عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إذا صلى أحدكم فليجمل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فليصب عصاً، فإن لم يكن معه عصاً، فليخط خطاً ثم لا يضره مائراً مائة؛ كما في سنن أبي داود: ١٨٣/١ - ١٨٤، كتاب الصلاة، باب الخط إذا لم يجد عصاً. ولا في داود كلام حول الحديث؛ ينظر أيضاً: نصب الراية: ٨٠/١ - ٨١.

وقال صاحب العالم - نجل الشهيد الثاني مؤلف الكتاب - في شرح العبارة المذكورة أعلاه في المتن: و صورة الاضطراب الواقع في سند الحديث المذكور - على ما حكاه بعض محقق أهل الدراية من العامة - أن أحد رواة رواة تارة: عن أبي عمرو ومحمد بن حريث، عن جده حريث بساير الإسناد. وتارة: عن أبي عمرو بن حريث، بالإسناد.

وثالثة: عن أبي عمرو ومحمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث بن سليم، بالإسناد.

ورابعة: عن أبي عمرو بن حريث، عن جده حريث.

وخامسة: عن حريث بن عمار، بالإسناد.

وسادسة: عن أبي عمرو بن محمد، عن جده حريث بن سليمان.

وسابعة: عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث رجل من بني عذرة.

ينظر: منتقى الجمان: ٩/١ - ١٠، والنسخة المطبوعة لا تخلو من إضطراب أيضاً.

بخروجه من الجانب الأيمن، فيكونُ حيضاً، أو بالعكس؛ فرواه في الكافي: بالأول^(١).
وكذا في التهذيب: في كثير من النسخ^(٢).
وفي بعضها: بالثاني^(٣)!

و اختلفت الفتوى بسبب ذلك، حتى من الفقيه الواحد، مع أن الإضطراب يمنع من العمل بمضمون الحديث، مطلقاً.
ورُسمًا قيل: بترجيح الثاني^(٤)؛ ودفع الإضطراب؛ من حيث عمل الشيخ في النهاية بمضمونه^(٥)؛ فيترجّح على الرواية الأخرى بذلك؛ وبأن الشيخ أضبط من الكليني، وأعرف بوجوه الحديث.

(١) «عن محمد بن يحيى، رفعه، عن أبان؛ قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فتاة مثا بها فرحة في فرجها و الدم سائل، لا تدري من دم الحيض، أو من دم الفرح؟ فقال: مرها، فلتستقي على ظهرها، ثم ترفع رجلها، ثم تستدخل أصبعها الوسطى.
فإن خرج الدم من الجانب الأيمن، فهو من الحيض؛ وإن خرج من الجانب الأيسر، فهو من الفرح؛ كما في الكافي: ٩٤/٣ - ٩٥.

(٢) وقد علّق المددّي هنا بقوله: قال الشهيد الأول - في الذكرى ص ٢٨ - : ذكره الكليني، وأقوى به ابن الجنيد، وفي كثير من نسخ التهذيب الرواية بلفظها بعينها.
قال الصدوق والشيخ في النهاية: الحيض من الأيسر؛ وقال ابن طاووس: هو في بعض نسخ التهذيب الجديدو كذلك، وقطع بأنه تدليس.

(٣) روى الشيخ في التهذيب: ٣٨٥/١ - ٣٨٦ باسنادو عن محمد بن يحيى، رفعه عن أبان؛ نفس الحديث السابق؛ إلا أن في ذيله:

فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الأيمن فهو من الفرح. وعلّق المددّي هنا بقوله:

وللاحظ أن الشيخ ذكر في مشيخة التهذيب: ٣٣/١٠ - ٣٤؛ طريقين إلى محمد بن يحيى؛ أحدهما: بطريق الكليني؛ والثاني: برواية ابنه عنه.

ولعل السّر في اختلاف التهذيب والكافي، هو التعدّد في الطريق، كما يُحتمل أنه - أي: الاختلاف - نشأ من اختلاف نسخ التهذيب، كما في المتن؛ وسند كره عن ابن طاووس.

(٤) وقد علّق المددّي هنا بقوله:

قال المحقق الثاني - في جامع المقاصد: ٣٦/١ - : و اختلف قول شيخنا الشهيد في بعض كُتبهِ قال بالأول: [اليسر: حيض]، وفي بعضها: بالثاني.

(٥) والقائل: هو المحقق الثاني؛ كما في جامع المقاصد: ٣٦/١.

(٦) يُنظر: النهاية: ٢٤.

وهكذا قال في البسوط: ٤٣/١.

وفيها معاً نظريَّين^١، يعرفهُ مَنْ يَقِفْ على أحوالِ الشيخ، وطرقِ فتواه؛ وأمّا تسميةُ صاحبِ البُشرى، مثل ذاك، تدليساً؛ فهو: سهوٌ، أو اصطلاحٌ غيرُ ما يعرفهُ المحدثون.

— ٤ —

و يكونُ الإضطرابُ من راوٍ واحدٍ، كهذه الرواية؛ فإنها مرفوعةٌ إلى أبان، في الجهتين.

ومن رِوَاةٍ أَزِيد من الواحد، فيرويه كُلُّ واحدٍ بوجهٍ، يُخَالِفُ ما رواه الآخر.

(١) وقد علّق المددِيُّ هنا بقوله:

أي: في أنَّ عملَ الشيخ مُرتَّبٌ، وأنَّه أَصْبَط من الكلِّين.

أما الأوَّل: فلأنَّنا نجد الشيخ لا يعمل برواية — مثلاً: مرسله —، بينما يعملُ بِثَلَاثٍ في مكانٍ آخر؛ كما ناقش في التهذيب: ٢٥٧/٨، ذيل الحديث ٩٣٢، بأنَّه مرسلٌ؛ وما هذا سبيلُهُ، لا يمارِضُ به الأخبارُ المسندة.

بينما قال هو في المُلَّة: وإذا كان أحدُ الراويين مُسَيِّداً، والآخرُ مرسلًا: نُظَر في حالِ المُرسِل، فإن كانَ يَمُنُّ بعلمِ أنَّه لا يرسلُ إلَّا عن ثقةٍ موثوقٍ به، فلا ترجيحَ غيره على خبره؛ ولأجل ذلك سَوَتْ الطائفةُ بين ما يرويه محمد بن أبي عُتَيْبٍ وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن نصر؛ وغيرهم، من الثقات الذين عرفوا، بأنَّهم لا يجهلون ولا يرسلون، إلَّا عَمَّن يوثقُ به، وبين ما أسندَهُ قُتَيْبٌ لهم...

وأما الثاني: فلأنَّنا قد قم — في قسم العلول: من أنَّ التحريفَ والتصحيحَ والزيادةَ والنقصانَ، يوجد في التهذيب بكثرة، كما تقدَّم مناقشنا لذلِكَ في التعليق.

الحقل السابع

في: المقلوب^(١)

وهو: حديث ورد بطريق، فيروى بغيره؛ إمّا بجموع الطريق، أو ببعض رجاله؛ بأن يُقلَّب بعض رجاله خاصّة، بحيث يكون أجود منه، ليُرغَب فيه.

— ١ —

وقد يقع سهواً؛ كحديث يرويه محمد بن أحمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وكثيراً ما يتفق ذلك في إسناده التهذيب.
ومثله: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبيه أحمد بن محمد بن يحيى، عن محمد بن يحيى؛ فيقلبُ الاسمُ، ونحوه من الأغراض الموجبة للقلب.

— ٢ —

وقد يقع ذلك القلب من العلماء، بعضهم لبعض، للإمتحان؛ أي: إمتحان، حفظهم وضبطهم، كما اتفق ذلك لبعض العلماء، ببغداد^(٢)؛

(١) الذي في النسخة الخطيّة المعتمدة ورقة ٣٧ لوحة ب سطر ٦: السابع المقلوب، فقط؛ بدون: «الحقل السابع في المقلوب».

(٢) قال الخطيب البغدادي — عن علماء بغداد حين قَدِمَ عليهم البخاري — ... فإنهم اجتمعوا وعمدوا إلى متعة حديث، فقلبو متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا لإسناد آخر، وإسناد هذا لمتن آخر؛ ودفعوها إلى عشرة أنفس، إلى كلّ رجلٍ عشرة؛ وأمرهم إذا حضروا المجلس، يلقون ذلك على البخاري، وأخذوا الوعد للمجلس.

فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من القُرباء: من أهل خراسان، وغيرهم من البغداديين.
فلما اطمأن المجلس بأهليه، انتدب إليه رجلٌ من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث؟ فقال البخاري: لا أعرفه؛ فسأله عن آخر؟ فقال: لا أعرفه؛ فما زال يُلقِي عليه واحداً بعد واحد، حتى فرغ من عشرته، و البخاري يقول: لا أعرفه؛ فكان الفُهاء — ممن حضر المجلس — يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: فهم الرجل، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري: بالعجز، والتقصير، وقلة الفهم.
ثم انتدب إليه رجلٌ آخر من العشرة؛ فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة؟ قال البخاري: لا أعرفه؛ فلم يزل يُلقِي عليه واحداً بعد واحد، حتى فرغ من عشرته، و البخاري يقول: لا أعرفه.
ثم انتدب إليه: الثالث والرابع، إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلّهم من الأحاديث المقلوبة، و البخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه.

فلما علم البخاري: أنهم قد فرغوا؛ انتفض إلى الأول منهم فقال: أمّا حديثك الأول فهو كذا، و حديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء؛ حتى أتى على تمام العشرة، فردّ كلّ من إلى إسناده، و

وقد يقَعُ القلبُ في المتن؛ كحديثِ السبعة الذين يُظِلُّهم الله في عرشِهِ، ففيهِ: «وَرَجُلٌ تصدَّقَ بصدقةٍ فأخفاها، حتَّى لا تعلمَ يميئُهُ ما تُنفِقُ شمالُهُ...»
فهذا، ممَّا انقلبَ على بعضِ الرواة؛ وإنَّما هو: حتَّى لا تعلمَ شمالُهُ ما تُنفِقُ يميئُهُ: كما وردَ في الأصولِ المُعتَبَرة. (١)

كلُّ إسنادٍ إلى متنهِ.

وَقَعَلَ بالآخرين مثل ذالك، وردَّتْ متنونَ الأحاديث كُلُّها إلى آسانيدها، وآسانيدها إلى متنونها؛ فأقرَّ لَهُ الناسُ بالحفظ، وأذعنوا بالفضل، الخ.
وقال الأستاذ أحمد محمد شاكر رحمه الله — في هامشِ الباعث الحثيث: ص ٩٠ —: وهذا العملُ مُحَرَّمٌ أنْ يقصده العالمُ به، إلَّا أنْ كان يُريدُ به الإختبارَ؛ وشرطَ الجواز — كما قاله الحافظُ ابن حجر —: أنْ لا يُستمرَّ عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة.

وهذه القصة وردت بصورة مطوَّلة وكاملة في: تاريخ بغداد: ٢/٢٠٢؛ ويُنظر أيضاً: تدريب الراوي: ص ١٠٦ — ١٠٧، وتوضيح المتن: ٢/١٠٤؛ وآلِفة السيوطي: ص ١٢٢ «الهامش».

(١) عبارة الحديث هي هذه: «سبعة يُظِلُّهم الله في ظلِّهِ يومَ لا ظلَّ إلَّا ظلُّه: الإمامُ العادل، وشابٌّ نشأ في عبادَةِ ربِّهِ، ورجلٌ قلبه مُعلَّقٌ بالمساجِدِ، ورجلان تحابَّا في الله اجتمعا عليه وتفرَّقا عليه، ورجلٌ طلبتُهُ امرأةٌ ذاتُ منصبٍ وجمالٍ فقالَ إني أخافُ الله عزَّ وجلَّ، ورجلٌ تصلَّقُ بصدقةٍ أخفاها حتَّى لا تعلمَ شمالُهُ ما ذا تُنفِقُ يميئُهُ، ورجلٌ ذكرَ الله خالياً ففاضت عيناهُ.

يُنظر: صحيح مسلم: ٢/١٧١٥ حديث ١١٠٣١ وشرح النخبة: ص ١٢٢ وتوضيح المُنتبه: ٢/١٠٦، و الباعث الحثيث: ص ٨٨ «الهامش».

الحقل الثامن

في: الموضوع^(١)

وهو: المَكْذُوبُ الْمُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ؛ بمعنى: أَنَّ واضعَهُ اختَلَقَهُ؛ لا مُطْلَقَ حديث الكَذُوبِ، فَإِنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ.

البحث الأول

في: معرفته

وهو: "شَرُّ أَقْسَامِ الضَّعِيفِ، ولا تَعْلُ رِوَايَتُهُ لِلْعَالِمِ، إِلَّا مُبِيناً لِحَالِهِ، من كونه موضوعاً، بخلاف غيره من الضَّعِيفِ الْمُحْتَمَلِ لِلصَّدَقِ، حيثُ جَوَّزُوا رِوَايَتَهُ في التَّارِغِيبِ وَالتَّارِهِيْبِ، كما سيأتي.

- ١ -

وَيُعْرَفُ الموضوعُ: باقْرارِ واضعِهِ بوضعيهِ؛ فَيُحَكَّمُ عَلَيْهِ حينئِذٍ، بما يُحَكَّمُ على الموضوع في نفس الأمر؛ لا بمعنى القطع بكونه موضوعاً، لجوازِ كذبه في إقراره، وإنَّما يَقْطَعُ بِحُكْمِهِ، لِأَنَّ الحُكْمَ يَتَّبِعُ الظَّنَّ الغالبَ، وهو هنا كَذالكِ. ولولاهُ؛ لَمَّا سَأَغَ قَتْلُ المُقَرَّرِ بِالْقَتْلِ، ولا رَجُمُ المُعْتَرِفِ بِالزَّنا؛ لِاحْتِمَالِهِ أَنْ يَكُونَا كاذِبَيْنِ فيما اعترفا بِهِ.

- ٢ -

وقد يُعْرَفُ أيضاً: بِرِكاكَةِ أَلْفاظِهِ، ونحوها. ولأهل العلم بالحديث مَلَكَةٌ قَوِيَّةٌ، يُمَيِّزُونَ بِها ذالكِ؛ وإنَّما يَقُومُ بِهِ مِنْهُمْ: مَنْ يَكُونُ أَطْلَاعُهُ تَأَمُّناً، وَذِهْنُهُ تَأَقُّباً، وَفَهْمُهُ قَبْلاً، وَمَعْرِفَتُهُ بِالْقَرائِنِ الدَّالَّةِ على ذالكِ مَتَمَكِّنَةً.

- ٣ -

وَبِالْوُقُوفِ على غَلَطِهِ؛ وَوَضْعِهِ من غيرِ تَعَمُّدٍ، كما وَقَعَ لِثابِتِ بْنِ مُوسَى الزَّاهِدِ^(٢) في

(١) الذي في المخطوطة ورقة ٣٨ لوحة ١ سطره: الموضوع فقط؛ بدون: «الحقل الثامن في».

(٢) الذي في المخطوطة ورقة ٣٨ لوحة ١ سطر ٧: وهو الموضوع شرّاً؛ بدون: «البحث الأول في معرفته وهو

شر».

(٣) الكوفي؛ قال عنه يحيى، كَسَدًا ب: كما في ميزان الاعتدال: ٣٦٧/١؛ وقال ابن حبان؛ إذا انفرد لا يجوز الاحتجاج به، كما في الجروحين؛ ورقة ٥١؛ وقال ابن عدي: انفرد عن هريك، بخبرين مُتَكَرِّرَيْنِ، أَخْلَها من كَثُرَتْ صلاتُهُ؛ كما في الكامل: المجلد الأول، ورقة ١٩٩؛ وقال الثَّقَلِي: حديث باطل وليس له أصل، كما في الضعفاء: لوحة ٦٤ - أ؛ الجميع نقلاً عن: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٧٩.

حديث: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»^(١).
فقيل: كان شيخ يحدث في جماعة، فدخل رجل حسن الوجه؛ فقال الشيخ في أثناء حديثه: «من كثرت صلاته بالليل...» الخ؛ فوقع لثابت بن موسى: أنه من الحديث ف رواه.

(١) يُنظر: سنن ابن ماجه: ٤٢٢/١، رقم الحديث ١١٣٣٣، واللاكني المصنوعة: ٣٢/٢.

(٢) الخلاصة في أصول الحديث: ص ٧٩.

وقد علق المدي هنا بقوله:

أقول: وردت أحاديث كثيرة بهذا المتن، أو بهذا المضمون؛ عن أنمة أهل البيت عليهم السلام، مُرسلةً و مسندة، وبعضها معتبر سنداً؛ يُنظر: جامع أحاديث الشيعة: ١٠٩/٧ - ١١٠.
إذن، فالقول: بأن الحديث موضوع، في غير محله مضافاً إلى أن بعض العامة أيضاً، حكموا بأن حديث ثابت بن موسى الضرير الزاهد معتبر؛ ينظر: سنن ابن ماجه: ٤٢٣/١، ذيل الحديث: ١٣٣٣.

البحث الثاني في: أصناف الوضاع

والواضعون: أصناف.

- ١ -

منهم: مَنْ قَصَدَ التَّقَرُّبَ بِهِ، إِلَى الْمُلُوكِ وَأَبْنَاءِ الدُّنْيَا؛ مِثْلُ: غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.
دَخَلَ عَلَى الْمَهْدِيِّ بْنِ الْمَنْصُورِ، وَكَانَ يُعْجِبُهُ الْحَمَامُ الطَّيَّارَةُ الْوَارِدَةُ مِنَ الْأَمَاكِنِ
الْبَعِيدَةِ.

فَرَوَى حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - قَالَ: لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ
حَافِرٍ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ جَنَاحٍ.
فَأَمَرَهُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ.

فَلَمَّا خَرَجَ، قَالَ الْمَهْدِيُّ: أَشْهَدُ أَنَّ قِفَاءً كَذَّابٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
آلِهِ»؛ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ «ص»: جَنَاحٌ؛ وَلَكِنَّ هَذَا، أَرَادَ أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَيْنَا؛ وَأَمَرَ بِذَبْحِهَا؛

(١) الذي في المخطوطة ورقة ٣٨ لوحة ب سطر ٨: الواضعون أصناف فقط؛ بدون: «البحث الثاني في
أصناف الوضاع».

(٢) قال أحمد: تَرَكَّ النَّاسُ حَدِيثَهُ: وَقَالَ يَحْيَى: لَيْسَ بِثَقَّةٍ؛ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: تَرَكُوهُ؛ وَقَالَ الْجَوَازِجَانِيُّ: يَضَعُ
الْحَدِيثُ؛ يَنْظُرُ: مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ: ٣/٣٣٧؛ وَالْأَعْلَامُ: ٧/٩١.
وَقَدْ عَلَّقَ الْمَدْدِيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ:

وَلْيُعْلَمَ: أَنَّ غِيَاثَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ وَرَدَّ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنْ أَحَادِيثِنَا؛ وَقَدْ اخْتَلَفَتْ كَلِمَاتُ الْأَصْحَابِ فِي
حَقِّهِ؛ وَالمَشْهُورُ عَلَى تَوْثِيقِهِ؛ إِسْتِنَادًا إِلَى قَوْلِ النِّجَاشِيِّ فِيهِ: حَيْثُ قَالَ: «غِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التِّيمِيُّ الْأَسَدِيُّ:
بَصْرِيٌّ، سَكَنَ الْكُوفَةَ، ثَقَّةٌ؛ رَوَى عَنْ: أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ...»

وَرَبَّمَا يَظْهَرُ التَّنَاقُ بَيْنَ وَثَاقَتِهِ، وَبَيْنَ هَذِهِ الْقِصَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ كَذَّابًا وَضَاعًا؛ وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ:
أَوَّلًا: نُيِّبَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ كَذَّالِكِ، إِلَى أَبِي الْبُخْتَرِيِّ وَهَبِ بْنِ وَهَبٍ - وَكَانَ كَذَّابًا - ... كَمَا ذَكَرَهُ
الْقُرْطُبِيُّ فِي التَّفْسِيرِ: ١/٧٩ - ٨٠، وَالتَّسْتَرِيُّ فِي قَامُوسِ الرِّجَالِ: ٩/٢٧١.

وَنَاقِيًا: يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِالْتَّمَعْدَةِ؛ فَإِنَّ غِيَاثَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ - الَّذِي تُنْسَبُ إِلَيْهِ الْقِصَّةُ - نَحْمِيٌّ؛ كَمَا فِي مِيزَانِ
الْإِعْتِدَالِ وَغَيْرِهِ؛ وَغِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - الَّذِي وَرَدَتْ فِي كَلَامِ النِّجَاشِيِّ - تَمِيمِيٌّ؛ أَسَدِيٌّ؛ بَصْرِيٌّ.
وَلِلتَّفَصِيلِ يَنْظُرُ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ: ١٣/٢٥٢ - ٢٥٥ وَقَامُوسُ الرِّجَالِ: ٧/٢٩٠ وَمُسْتَدْرَكُ

الْوَسَائِلِ: ٣/٦٤٢ - ٦٤٣.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَنْصُورُ: ثَالِثُ الْخُلَفَاءِ الْعَبَّاسِيِّينَ، وَلَدَ سَنَةَ ١٢٧ هـ / ٧٤٤ م، أَنْشَأَ الطَّرِيقَ الْعَامَّةَ، وَ
حَسَّنَ جِهَازَ الْبَرِيدِ، فَازْدَهَرَتْ التِّجَارَةُ فِي عَهْدِهِ؛ تَعَقَّبَ الْخَوَارِجَ فِي خُرَاسَانَ، وَلَا حَقَّ الزُّنَادِقَةُ؛ حَارَبَ
الْبِيزَنْطِيِّينَ، فَتَوَعَّلَتْ جَيُوشُهُ حَتَّى أَنْقَرَتْ وَالبُوسُفُورُ حَكَمَ مِنْ ١٥٨ - ١٥٦٩ يَنْظُرُ: الْمَنَجِدُ فِي الْأَعْلَامِ:
ص ٦٩٠.

قال: أنا حملته على ذلك^(١)؛

— ٢ —

وَمِنْهُمْ: قَوْمٌ مِنَ السَّوَالِ، يَضَعُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَحَادِيثَ،
يَرْتَضُونَهَا؛ كَمَا اتَّفَقَ لِقَاصُ بِمَحْضَرٍ مِنْ^(٢): أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مُعِينٍ، فِي مَسْجِدِ
الرَّصَافَةِ^(٣)

(١) ينظر: جامع الأصول لابن الأثير: ١/١٣٧ وشرح النخبة: ص ١٢٠ وتدريب الراوي: ص ١١٠٣
والتوضيح: ٧٦/٢.

والحديث أصل في: السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ؛ «إِلَّا أَنْ أَصْحَابَهَا، لَمْ يَذْكُرُوا لَفْظَ: الْجَنَاح»؛ ينظر: لقط الدرر:
ص ٨٢.

(٢) الذي في المخطوطة ورقة ٣٩ لوحة أسطر ٣: كَمَا اتَّفَقَ لِأَحَدٍ؛ بدون: «قَاصٌ بِمَحْضَرٍ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ
حَنْبَلٍ».

(٣) روى ابن الجوزي بإسنادِهِ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَالِسِيِّ قَالَ: «صَلَّى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ
مُعِينٍ، فِي مَسْجِدِ الرَّصَافَةِ؛ فَقَامَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ قَاصٌّ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مُعِينٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ «ص»: مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَلَقَ اللَّهُ مِنْ
كُلِّ كَلِمَةٍ طَيْرًا، مَنَاقِرُهُ مِنْ ذَهَبٍ، وَرِيشُهُ مِنْ مَرْجَانٍ؛ وَأَخَذَ فِي قِصَّتِهِ نَحْوَ عَشْرِينَ وَرَقَةً.
فَجَعَلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَنْظُرُ إِلَى يَحْيَى بْنِ مُعِينٍ، وَجَعَلَ يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ يَنْظُرُ إِلَى أَحْمَدَ؛ فَقَالَ لَهُ: حَدَّثْتَهُ
بِهَذَا ١٩ فَيَقُولُ: مَا سَمِعْتُ هَذَا إِلَّا السَّاعَةَ.

فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ قِصَصِهِ، وَأَخَذَ الْحُلِيِّاتِ، ثُمَّ قَعَدَ يَنْتَظِرُ بِقِيَّتِهَا؛ قَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ بِيَدِهِ: تَعَالَ، فَجَاءَ
مَتَوَكِّمًا لِتَوَالٍ؛ فَقَالَ لَهُ يَحْيَى: مَنْ حَدَّثَكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مُعِينٍ.
فَقَالَ: أَنَا يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ، وَهَذَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ؛ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا قَطُّ؛ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ «ص». فقال:
قَالَ: لَمْ أَزَلْ أَسْمَعُهُ أَنَّ يَحْيَى بْنَ مُعِينٍ أَحَقُّ، مَا تَحَقَّقْتُ هَذَا إِلَّا السَّاعَةَ؛ كَأَنَّ لَيْسَ فِيهَا يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ،
وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، غَيْرَ كَمَا؛ وَقَدْ كُتِبَتْ عَنْ سَبْعَةِ عَشَرَ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مُعِينٍ.
فَوَضَعَ أَحْمَدُ كُمَهُ عَلَى وَجْهِهِ، وَقَالَ: دَعْنِي يَقْرَأُ؛ فَقَامَ كَالْمُسْتَهْزِئِ بِهَا.
يُنظر: شرح ألفية السيوطي في المصطلح: ص ٨٧ — ٨٨؛ والباعث الحديث: ص ٨٦ «الهامش» ١ و
التوضيح: ٧٦/٢ — ٧٧، والخلاصة في أصول الحديث: ص ٨٠ — ٨١.

البحث الثالث

في: أعظمهم ضرراً^(١)

وَأَعْظَمُهُمْ ضَرَرًا: مَنْ انْتَسَبَ إِلَى الزُّهْدِ وَالصَّلَاحِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَاحْتَسَبَ بَوْضِيهِ — أَي: زَعَمَ أَنَّهُ وَضَعَهُ — حُسْبَةً لِلَّهِ وَتَقَرُّبًا إِلَيْهِ؛ لِيَجْذِبَ بِهَا قُلُوبَ النَّاسِ، إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ.

فَقَبِلَ النَّاسُ مَوْضُوعَاتِهِمْ، ثِقَةً بِهِمْ، وَرَكُونُوا إِلَيْهِمْ، إِظَاهِرَ حَالِهِمْ بِالصَّلَاحِ وَالزُّهْدِ. وَيُظْهَرُ لَكَ ذَلِكَ: مِنْ أَحْوَالِ الْأَخْبَارِ، الَّتِي وَضَعَهَا هَؤُلَاءِ فِي الْوَعِظِ وَالزُّهْدِ، وَضَمَّنُوهَا أَخْبَاراً عَنْهُمْ، وَنَسَبُوا إِلَيْهِمْ أَعْمَالاً وَأَحْوَالاً، خَارِقَةً لِلْعَادَةِ، وَكِرَامَاتٍ لَمْ يَتَّفِقْ مِثْلُهَا لِأَوَّلِي الْقَرْنِ مِنَ الرُّسُلِ؛ بِحَيْثُ، يَقْطَعُ الْعَقْلُ بِكُونِهَا مَوْضُوعَةً، وَإِنْ كَانَتْ كِرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ، مُمَكِّنَةً فِي نَفْسِهَا.

— ١ —

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي عُصْمَةَ، نَوْحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْمُرُوزِيِّ^(٢)، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ لَكَ؟ عَنْ عِكْرَمَةَ^(٣)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤)، فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ؛ سُورَةُ سُورَةٍ وَلَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِ عِكْرَمَةَ هَذَا. فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الْقُرْآنِ، وَاشْتَغَلُوا بِفَقْهِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَغَازِي مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ^(٥)؛ فَوَضَعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ حُسْبَةً^(٦)؛

(١) الَّذِي فِي الْمَخْطُوطَةِ وَرَقَةٌ ٣٩ لَوْحَةٌ ١ سَطْرًا؛ وَأَعْظَمُهُمْ ضَرَرًا لَقَطَطًا؛ بِدُونِ: «البحث الثالث في أعظمهم ضرراً».

(٢) قَالَ الْبُخَارِيُّ: مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ؛ وَقَالَ الْحَاكِمُ: وَضَعَ حَدِيثَ فَصَائِلِ الْقُرْآنِ الطَّوِيلِ؛ يُنْتَظَرُ: مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ: ٢٧٩/٤.

(٣) عِكْرَمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرِبَرِيُّ الْمَدَنِيُّ، ٢٥ — ١٠٥ هـ، ٦٤٥ — ٧٢٣ م، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، كَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالْتَفْسِيرِ وَالْمَغَازِي ١٢... يُنْتَظَرُ: الْأَعْلَامُ: ٤٣/٥ — ٤٤.

(٤) عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، ٣٣ هـ — ٦٨ هـ، ٦١٩ — ٦٨٧ م، حَبْرُ الْأُمَّةِ، الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ ١... يُنْتَظَرُ: الْأَعْلَامُ: ٢٢٨/٤ — ٢٢٩.

(٥) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارَ الشَّطَّلِيُّ بِالْوَلَاءِ، الْمَدَنِيُّ، تَوَفَّى سَنَةَ ١١٥١ م، مِنْ أَقْدَمِ مَوْزَعِي الْقَرَبِ ١... وَبِإِنْ حِفَاطِ الْحَدِيثِ ١... يُنْتَظَرُ: الْأَعْلَامُ: ٢٥٢/٦.

(٦) يُنْتَظَرُ: تَدْرِيبُ الرَّائِي: ص ١٠٢، وَالْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ٧٩.

وكان يُقال لأبي عُصمة: هذا الجامع فقال أبو حاتم بن حبان: "جمع كُلُّ شيءٍ إلا الصدق."

— ٢ —

وروى ابن حبان عن ابن مهدي^(١) قال: قلتَ لِمِيسرةَ بن عبد ربّه: من أين جئتَ بهذا الأحاديث؟ من قرأ كذا قلّه كذا؟ فقال: وضعتها أرغبُ الناس فيها!

— ٣ —

وهكذا قيل: في حديث أبي الطويل^(٢)، في فضائل سور القرآن، سورة سورة. فروى عن المؤمل بن اسماعيل^(٣) قال: حدّثني شيخٌ به. فقلتُ للشيخ: من حدّثك؟ فقال: حدّثني رجلٌ بالمدائن وهو حبي، فصيرتُ إليه. فقلتُ: من حدّثك؟ فقال: حدّثني شيخٌ بواسطة وهو حبي، فصيرتُ إليه. فقال: حدّثني شيخٌ بالبصرة، فصيرتُ إليه.

(١) إنَّها لُقِّبَ بالجامع؛ لأنَّه أخذ العلمَ عن: أبي حنيفة، وابن أبي ليلى؛ والحديث عن: حُجَّاج بن أرمطة؛ والتفسير عن: الكلبي، ومقاتل، والمغازي عن: أبي إسحاق؛ فكأنَّه جمع الكلمات. قال فيه أبو حاتم: جمع فيه كُلُّ شيءٍ إلا الصدق. هذا، وقد ولي نوح الجامع: قضاء مروفي خلافة المنصور؛ يُنظر: التوضيح: ٨١/٢. (٢) عملاً بن حبان بن أحمد بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي؛ ويُقال لهُ: ابن حبان؛ مؤرخ علامة، جُغرافي، مُحَدِّث... يُنظر: الأعلام: ٣٠٦/٦. (٣) عبد الرحمان بن مهدي: من شيوخ البخاري، وأحد صياقة الحديث الأربعة، وأحد كبار الحفاظ وأئمة الحديث، توفي سنة ١٩٨ هـ؛ يُنظر: تذكرة الحفاظ: ٣٢٩/١. (٤) يُنظر: الموضوعات: ٢٤١/١.

وقد علّق المددني هنا بقوله: رواه الذهبي في ميزان الاعتدال: ٢٣٠/٤: عن محمد بن عيسى الطباع؛ قلتَ لِمِيسرة بن عبدربه... وقالَ في نفس المصدر: ص ٢٣١: قال أبو زرعة: وضع [ميسرة بن عبدربه] في فضل قزوين أربعين حديثاً، وكان يقول: إنِّي احتسبُ في ذلك!!

(٥) وأبي: هو أبي بن كعب الصحابي المشهور؛ والطويل: صفة للحديث؛ أي: الحديث الطويل، الذي رواه أبي بن كعب، في فضائل القرآن؛ يُنظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ص ٩١. (٦) مؤمل بن اسماعيل المدوني، مولى آل الخطّاب، أبو عبد الرحمان؛ من رجال الحديث، من أهل البصرة، سكن مكة، ودقّن كتبه، فعُدّ من حفظه، فوقع الخطأ في بعض ما رواه، توفي سنة ٣٠٦ هـ سنة ٨٢٢ م؛ يُنظر: الأعلام للزركلي: ٢٩٠/٨ — ٢٩١.

فَقَالَ حَدَّثَنِي شَيْخٌ بَعَادَان، فَصِرْتُ إِلَيْهِ؛ فَأَخَذَ بِيَدِي، فَأَدْخَلَنِي بَيْتًا، فَإِذَا فِيهِ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ، وَمَعَهُمْ شَيْخٌ، فَقَالَ: هَذَا الشَّيْخُ حَدَّثَنِي.
فَقُلْتُ: يَا شَيْخُ، مَنْ حَدَّثَكَ؟ فَقَالَ: لَمْ يُحَدِّثْنِي أَحَدٌ، وَلَكِنَّا رَأَيْنَا النَّاسَ قَدْ رَغَبُوا عَنِ الْقُرْآنِ، فَوَضَعْنَا لَهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ، لِيَصْرِفُوا قُلُوبَهُمْ إِلَى الْقُرْآنِ.^(١)

— ٤ —

وَكُلُّ مَنْ أَوْدَعَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ تَفْسِيرُهُ: كَالوَاحِدِيِّ^(٢)، وَالتَّعَلُّبِيِّ^(٣)، وَالزَّمْخَشَرِيِّ، فَقَدْ أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ^(٤).
وَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَظْلِعُوا عَلَى وَضْعِهِ؛ مَعَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ، قَدْ نَبَّهُوا عَلَيْهِ.
وَخَطَبُ مَنْ ذَكَرَهُ مُسْتَدًّا كَالوَاحِدِيِّ: أَسهل.

(١) ينظر: الموضوعات: ٢٤١/١، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص ٩١، وتفسير القرطبي: ٧٩/١.
(٢) علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، الإمام، أبو الحسن، المفسر، النيسابوري، المتوفى بها سنة ٤٦٨ هـ من تأليفه: أسباب النزول في تبليغ الرسول، البسيط في تفسير القرآن... ينظر: هدية العارفين: ٦٩٢/١.
(٣) أحمد بن محمد بن إبراهيم التعلبي، أبو اسحاق؛ مفسر، من أهل نيسابور له اشتغال بالتأريخ من كتبه: الكشف والبيان في تفسير القرآن... توفي سنة ٤٢٧ هـ؛ ينظر: الأعلام: ٢٠٥/١ - ٢٠٩.
(٤) من قبيل أسطورة «الفرانيق»، التي نقلها المفسرون، مع أنَّ أحاديثها مفتعلة مدسوسة؛ ولعلَّ خير من كشف عوارضا من المُحَدِّثِينَ، الحجة البخاته السيد مرتضى العسكري، في بحثه: «أسطورة الفرانيق»، في حلقات مُتَابَعَة.
يُنَظَرُ الإرشاد — مجلَّة تصدر في مشهد، إيران —: السنة الأولى، ١٤٠٠ هـ، ص ٧-١٩؛ والعدد الثاني: ص ١٦-٢٦؛ والعدد الأول، السنة الثانية ١٤٠١ هـ، ص ٧-١٤؛ والعدد الثاني، السنة الثانية، ١٤٠١ هـ، ص ٩-١٣.

قال سماحته في العدد الثاني السنة الأول: ص ٢٢ - ٢٤ مابلي:

لست أدري كيف دَوَّنَ جَمْعٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَمْثَالَ الطَّبْرِيِّ (ت ٣١٠ هـ)، وَالوَاحِدِيِّ (ت ٤٦٨ هـ)، وَالزَّمْخَشَرِيِّ (ت ٥٣٨ هـ)، وَالْبَيْضَاوِيِّ (ت ٧٩١ هـ)، وَالسَّيُوطِيِّ (ت ٩١١ هـ)، وَالتَّنَوُّيِّ (ت ١٣١٢ هـ)، إِلَى غَيْرِهِمْ؛ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي تَقَاسِيرِهِمْ، عَلَى أَسَاسِ أَنَّهَا أَخْبَارُ تَكْشِفُ عَنِ الْوَقْعِ.

البحث الرابع في: فِرَقَ الواضِعِينَ^(١)

— ١ —

ووضعت الزنادقة^(٢) كعبيد الكرم بن أبي العوجاء^(٣) الذي أَمَرَ بضرب عنقه، محمد
ابن سليمان بن علي العباسي^(٤)، وبُنان^(٥) الذي قَتَلَهُ خالد القسري^(٦)، وخرقه بالنار

(١) الذي في المخطوطة ورقة ٤٠ لوحة ١ سطر ٤ — ٥: ووضعت الزنادقة فقط؛ بدون «البحث الرابع في: فِرَقَ الواضِعِينَ».

(٢) للتعريف على تاريخ مناسب مدروس عن: الزندقة، ووجه التسمية فيها، وأبرز رجالها، وأهم
الأحداث التي رافقتها، أو تلك التي خلقتها؛ يُنظر من يثل: كتاب خمسون ومائة صحابي مُخْتَلَق، الجزء الأول،
بحوث تمهيدية — ٢، ص ٢٥ — ٥١ تأليف الحجة البعثة السيد مرتضى العسكري.

(٣) وهو: خالد مَعْنَى بن زائدة الشيباني، الأمير المعروف؛ كان في البصرة، من المشهورين بالزندقة، و
التهاون بأمر الدين؛ ورة ذكر مناظراته في الدين، في كثير من كُتُب التاريخ والحديث؛ ولَقِّلَ من أخطرها تلك
التي جرت بينه، وبين الإمام أبو عبد الله الصادق عليه السلام، وكانت النتيجة فيها أن أُهْجِمَ وأُسْكِتَ... وفي
أواخر أيامه، في خلافة المهدي، قَتَلَهُ على الزندقة محمد بن سليمان، والي الكوفة؛ ولَمَّا أُبْقِنَ أَنَّهُ مَقْتُولٌ قال قولته
الشهيرة: «أما والله، لئن قتلتموني، لَقَدْ وضعت أربعة آلاف حديث، أَحْرَمُ فيه الحلال، وأَجَلُ فيه الحرام؛ والله،
لقد فطرْتُكم يومَ صومكم، وصومْتُكم في يومِ فطركم... ينظر: الآلاء المصنوعة: ٢/٢٤٨؛ وميزان الاعتدال:
٢/١٦٤٢؛ ولسان الميزان: ٣/١٧٣، ٤/٥٢؛ وتاريخ الطبري — طبعة أوربا — ٣/١٣٧٦؛ وتاريخ ابن الأثير:
٦/١٣؛ وتاريخ ابن كثير: ١٠/١١٣، ١١/١٤، ١٢/١٤٠، ١٣/١٩٩، ١٤/١٨، ١٥/٥٢، ١٤١.

(٤) محمد بن سليمان بن علي العباسي، ١٢٢ هـ — ١٧٣ هـ أمير البصرة، وَلِيَهَا أيامَ المهدي، ١٠٠٠
ينظر: الأعلام: ١٩/٧.

(٥) بُنان بن سحمان الندي، من بني تميم، ظهرَ بالعراق بعد المائة، وادَّعى إلهية أمير المؤمنين
عليه السلام؛ ثُمَّ ادَّعى: أَنَّهُ قد انتقلَ إليه الجزء الإلهي بنوع من التناسخ؛ بل، إِنَّهُ كتبَ إلى الإمام محمد الباقر
عليه السلام، ودَّعاه إلى نفسه؛ وفي كتابه: أَشْلَمَ تَشْلَمَ، وترتقي إلى سُلْم؛ فأقر الباقر أن يأكلَ الرسولَ الكتابَ
الذي جاء به فأكله فات في الحال، وكان اسمه عمر بن عفيف؛ ينظر: البطل واليحل: ١/١٠٣؛ والخطط
للمقرئ: ٤/١٧٦، والباعث الحثيث: ص ٨٤ «الهامش».

وأقول: ستأتي إشارة أخرى إلى بُنان، في موضوع: المؤلف والمختلف، «في الفصل الثاني من الباب
الرابع، لهذا الكتاب» وأن صحيحة: بيتان.

(٦) خالد بن عبدالله بن يزيد بن اسد القسري، من بُحَيْلَة، أمير العراقين؛ ولد سنة ٥٦٦ هـ؛ وولي مكة
سنة ٥٨٩ هـ للوليد بن عبد الملك، وولي الكوفة والبصرة سنة ١٠٥ هـ ليُشَام بن عبد الملك، وتوفي سنة ١٢٦ هـ؛
ينظر: الأعلام: ٣٣٨/٢.

و [وضع] الغلاة من فرقو الشيعة، كآبي الخطاب^(١)، ويونس بن ظبيان^(٢)، ويزيد الصائغ^(٣)، وأضرابهم^(٤)؛ جملة من الحديث؛ ليُفسدوا به الإسلام، وينصروا به مذهبهم.
 روى العُقَيْلي^(٥)، عن حماد بن زيد^(٦)، قال: وضعت الزنادقة على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أربعة عشر ألف حديث^(٧).
 وروى عن عبد الله بن زيد المقرئ، أنَّ رجلاً من الخوارج رجَّع عن يدعته، فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عَمَّن تأخذونه، فإنَّا كُنَّا إِذَا رَأَيْنَا رَأْيَا جعلنا لَهُ حديثاً^(٨)؛

-
- (١) محمد بن أبي زينب يقلص الأجلع الأسدي؛ عَزَا نفسه إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق، فلما وقف الصادق على غُلُوِّ الباطل في حقِّه، تبرَّأ منه ولَعَنَهُ وأخبر أصحابه بالبراءة منه، وشدَّ القول في ذلك، وبالغ في التبرُّي منه واللُّعن عليه؛ فلما اعتزَلَ عنه الصادق، ادَّعى الأمرَ لنفسه... يُنظر: تاريخ أبي الفداء: ٢/٣؛ وتاريخ الطبري: ١١٧٣/٩؛ والخُطَّ للمقريزي: ١١٧٤/٤؛ واليمل والنحل: ١٠٣/١.
 (٢) قال أبو عمرو الكشي: قال الفضل بن شاذان في بعض كتبه: الكذَّابون المشهورون: أبو الخطاب، ويونس بن ظبيان، ويزيد الصائغ، ومحمد بن سنان، وأبوسينة أشهرهم.
 وقال النجاشي: أنَّه مولى ضعيف جداً، لا يُثَقَّتْ إلى مارواه، كُلُّ كُتْبِهِ تخليط.
 وقال ابن الغضائري: يونس بن ظبيان، كوفي، غال كذاب، وصاح للحديث؛ روى عن أبي عبد الله عليه السلام، لا يُثَقَّتْ إلى حديثه.
 وقال العلامة في القسم الثاني من خلاصته: يونس بن ظبيان — بالطاء المُعجَّمة المفتوحة، والباء المنقطعة تحتها قبل الياء، والنون أخيراً... — فأنَّا لا أَعْتَمِدُ على روايته، لقول هؤلاء المشايخ العظام فيه.
 (٣) يُنظر: التعليقة رقم (٢) السابقة.
 (٤) كالكامليَّة، والفرايتيَّة، والمُفِيرِيَّة، والمنصوريَّة، والعلياتيَّة،... يُنظر: اليمل والنحل: ١٠١/١ — ١٠٣، والخُطَّ: ١٧٥/٤، وغيرهما...
 (٥) محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيْلي المكي، توفي ٨٣٢٢ هـ — ٩٣٤ هـ؛ أبو جعفر: من حُفَّاظ الحديث؛ قال ابنُ ناصر الدين: له مصنفات خطيرة؛ منها كتابه في: «الضعفاء — خ»... يُنظر: الأعلام: ٢١٠/٧.
 (٦) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهمي، مولا هم، البصري، (٩٨ — ١٧٩ هـ)؛ أبو اسماعيل: شيخ العراق في عصره؛ من حُفَّاظ الحديث الجُوديين، يُعرَف بالأزرق، أصله من سبي سبستان، ومولده ووفاته في البصرة؛ وكان ضريباً علزاً عليه التمس، يحفظ أربعة آلاف حديث، خرَّج حديثه الأئمة الستة؛ يُنظر: الأعلام: ٣٠١/٢.
 (٧) يُنظر: تدريب الراوي: ص ١٠٣.
 (٨) يُنظر: المصدر نفسه.

ثُمَّ نَهَضَ جِهَابُهُ النُّقَادَ — جَمَعَ جَهْدُهُ؛ وَهُوَ: النَّاقِذُ الْبَصِيرُ^(١) — بِكَشْفِ عَوَارِهَا^(٢) —
بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا، وَالْفَتْحُ أَشْهُرُ، وَهُوَ: الْعَيْبُ —، وَمَعْوَارُهَا، فَدَلَّهِ الْحَمْدُ.
حَقٌّ قَالَ بَعْضُ الْمَلَاءِ: «مَا سَتَرَهُ اللَّهُ أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ»^(٣)

(١) الْجَهْدُ — بِالْكَسْرِ — النَّقَادُ الْخَبِيرُ يُنْظَرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: ٣٥٢/١.

(٢) الْعَوَارُ — مَثَلَةٌ —: الْعَيْبُ يُنْظَرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: ٩٧/٢.

(٣) قَالَ ابْنُ الْمَجَرِيِّ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ بَكْرَانَ الشَّامِي، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو الْحَسَنِ
الْعَتِيقِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا يُوسُفُ بْنُ الْأَخِيلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الثَّقَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ،
قَالَ: حَدَّثَنَا جَمْعٌ مِنْهُمْ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَارِثِ الزُّبَيْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَفِيَانَ يَقُولُ: مَا سَتَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ يُنْظَرُ: الْمَوْضُوعَاتُ: ٤٨/١.

البحث الخامس

في: شرعية الوضع^(١)

وقد ذهب الكرامية — بكسر الكاف وتخفيف الراء، أو بفتح الكاف وتشديد الراء، أو بفتح الكاف وتخفيف الراء، على اختلاف نقل الضابطين لذلک —؛ ولهم: الطائفة المنتسبون بمذهبهم إلى محمد بن كرام^(٢)؛
و[ذلک ذهب] بعض المبتدعة من المتصوفة:

— ١ —

إلى جواز وضع الحديث للترغيب والترهيب، ترغيباً للناس في الطاعة، وزجراً لهم عن المعصية.^(٣)
واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً — يُضِلُّ بِهِ النَّاسَ — فَلَيْتَهُ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ»^(٤).
وهذه الزيادة: قد أبطلها نقل الحديث.
وحمل بعضهم: «حديث مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ»، على مَنْ قَالَ: أَنَّهُ سَاجِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ^(٥)؛
حتى قَالَ بعض المخدولين: إِنَّمَا قَالَ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ، وَنَحْنُ نَكْذِبُ لَهُ وَنَقْوِي
شرعهُ^(٦).

(١) والذي في النسخة الخطية ورقة ٤٠ لوحة ب سطر ٣: «وقد ذهب الكرامية» فقط بدون: «البحث الخامس في شرعية الوضع».

(٢) محمد بن كرام بن عراق بن حنابلة، أبو عبد الله، البجلي؛ إمام الكرامية، من فِرَق الإبتداع في الإسلام؛ كان يقول: بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُسْتَقِرٌّ عَلَى الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ جَوْهَرٌ؛ وَلِذَا ابْنُ كَرَامٍ فِي سَجْتَانِ، وَجَاوَزَ بَكَّةَ خَمْسَ سَنِينَ، وَرَدَّ نِيسَابُورَ، فَحَبَسَهُ طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الشَّامِ، وَعَادَ إِلَى نِيسَابُورَ، فَحَبَسَهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ، وَخَرَجَ مِنْهَا سَنَةَ ٢٥١ هـ إِلَى الْقُدْسِ، فَمَاتَ فِيهَا سَنَةَ ٢٥٥ هـ؛ يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ: ٢٣٦/٧.

(٣) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَنْصُورِ السَّمَاعِيُّ: ذَهَبَ بِمَعْضِ الْكِرَامِيَّةِ إِلَى جَوَازِ وَضْعِ الْأَحَادِيثِ عَلَى النَّبِيِّ «ص»، فَمَا لَا يَتَمَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، تَرْغِيباً لِلنَّاسِ فِي الطَّاعَةِ، وَزَجْراً لَهُمْ عَنِ الْمَعْصِيَةِ... يُنْظَرُ: الْمَوْضُوعَاتُ: ٩٦/١.

وللتعرف على بعض آرائهم ومقالاتهم؟ يُنْظَرُ كِتَابُ: التَّبَصُّرُ فِي الدِّينِ: ص ٩٩.

(٤) يُنْظَرُ: الْمَوْضُوعَاتُ: ٩٦/١ — ٩٧.

(٥) يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ: ٩٤/١.

(٦) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِنَّ بَعْضَ الْمَخْذُولِينَ، مِنَ الْوَاضِعِينَ أَحَادِيثَ التَّرْغِيبِ قَالَ: إِنَّمَا هَذَا الْوَعْدُ لِتَنْ كَذَبَ عَلَيْهِ، وَنَحْنُ نَكْذِبُ لَهُ وَنَقْوِي شَرْعَهُ، وَلَا نَقْوِي مَا يُخَالِفُ الْحَقَّ؛ فَإِذَا جُنَا بِمَا يُؤَافِقُ الْحَقَّ، فَكَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَهُ؛ يُنْظَرُ: الْمَوْضُوعَاتُ: ٩٨/١.

نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ مِنَ الْخُذْلَانِ .

- ٢ -

وَحَكَى الْقُرْطُبِيُّ^(١) فِي «الْمُفْهَمِ» عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الرَّأْيِ: أَنَّ مَا وَافَقَ الْقِيَاسَ الْجَلِّيَّ، جَازَ أَنْ يُغْزَى إِلَى النَّبِيِّ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»^(٢) .
ثُمَّ الْمَرْوِيُّ: تَارَةً يَخْتَرَعُ الْوَاضِعُ، وَتَارَةً يَأْخُذُ كَلَامَ غَيْرِهِ، كَبَعْضِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، أَوْ قُدَمَاءِ الْحُكَمَاءِ أَوْ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، أَوْ يَأْخُذُ حَدِيثًا ضَعِيفَ الْإِسْنَادِ، فَيَرْكِبُ لَهُ إِسْنَادًا صَحِيحًا لِيَرْوِجَ^(٣) .

(١) أَحَدُ بَنِ عَمْرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو الْمُبَاسِ الْأَنْصَارِيِّ الْقُرْطُبِيُّ؛ تَقِيَّةُ مَالِكِي، مِنْ رِجَالِ الْحَدِيثِ، كَانَ مُدْرِسًا بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَتُوُفِّيَ بِهَا سَنَةَ ٨٦٥ هـ. وَمَوْلَاهُ: بِقُرْطُبَةَ سَنَةَ ٨٥٧ هـ. مِنْ كَتَبِهِ: «الْمُفْهَمُ»، فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي الْحَدِيثِ، ١٠٠٠ يَنْظُرُ: الْأَعْلَامُ: ١٧٩/١ .
(٢) عِبَارَتُهُ هُنَا عَنْ فَهْمِ الرَّأْيِ: نَقَلَهَا عَنْ السَّخَاوِيِّ، فِي شَرْحِهِ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ، فِي مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ: ص ١١١ .

(٣) وَقَدْ عَلَّقَ الْمُدِّدِيُّ هُنَا بِقَوْلِهِ:
وَيُعْتَبَرُ عَنْهُ بِ: «تَرْكِيبِ الْأَسَانِيدِ»؛ وَمَعْرِفَتُهُ مِنْ أَجْلِ مَبَاحِثِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضِيهَا: وَلَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ، إِلَّا الْعَارِفُ الْخَبِيرُ الَّذِي لَهُ إِطْلَاعٌ عَمِيقٌ عَلَى مَتُونِ الْأَحَادِيثِ وَأَسَانِيدِهَا، وَالْمَأْمُورُ بِطَبِيقَاتِ الرِّوَاةِ وَأَحْوَالِهِمْ .
فَقُلْنَا: إِذَا كَانَ لِأَحَدِ الْمُحَدِّثِينَ طَرِيقٌ صَحِيحٌ إِلَى «كِتَابِ» حُرَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - الَّذِي يُعْتَبَرُ مِنَ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ الْمُحَرَّرِ عَلَيْهَا -، ثُمَّ وَجَدَ رِوَايَةً عَنْ حُرَيْرِ بْنِ سِنْدٍ ضَعِيفٍ؛ فَعِنْدَ ذَلِكَ يَحْذِفُ السَّنَدَ، وَيَذْكُرُ الرِّوَايَةَ مَعَ طَرِيقِهِ إِلَى حُرَيْرِ بْنِ سِنْدٍ، وَيَذْكُرُ أَنَّ الرِّوَايَةَ صَحِيحَةٌ السَّنَدُ!!
ثُمَّ إِنَّهُ يُوجَدُ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ فِي كُتُبِ الْمَشَائِخِ الْعِظَامِ، وَمِمَّا ظَاهِرُهَا أَنَّهَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ - أَي: مُرَكَّبَةٌ الْأَسَانِيدِ - فَيُتَرَكُهَا أَنَّهَا مُوضُوعَةٌ!

وَلَكِنْ الْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَعَلَّ الْوَاقِعَ كَانَ كَذَلِكَ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ الرِّوَايَةَ كَانَتْ لَهَا طَرِيقٌ عَدِيدَةٌ بِبَعْضِهَا ضَعِيفٌ وَبَعْضُهَا صَحِيحٌ؛ فَذَكَرَ الضَّعِيفَ فِي بَعْضِ الْمَوَاقِعِ، وَالصَّحِيحَ فِي بَعْضِهَا الْآخَرَ؛ وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الصَّحِيحَ مُوضُوعٌ.

عِلْمًا، بِأَنَّ الرَّاوِيَّ لِلطَّرِيقِ الصَّحِيحِ إِنْ كَانَ ثَقَّةً؛ فَوَثَاقَتُهُ أَقْوَى شَاهِدٍ عَلَى ذَلِكَ .
نَعَمْ، لِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ يَجْدُرُ بِنَا التَّثَبُّتُ وَالتَّحْقِيقُ فِي «الْمَوْضُوعِ»، وَأَنْ لَا نَحْكُمَ بِشَيْءٍ مُسَلِّمٍ الْمَرَاجِعَةِ وَالتَّأَمُّلِ.

البحث السادس

في: أشهر مصنفيه

وقد صُنِّفَ جماعة من العلماء كُتُباً في بيان الموضوعات.

- ١ -

وللصَّغاني^(١): الفاضل الحسن بن محمد، في ذلك؛ كتاب: الدرُّ المُلْتَقَطُ في تبيين الغَلَط، جيّد في هذا الباب.

- ٢ -

ولغيره: كآبي الفرج ابن الجوزي^(٢)؛ دَوْنُهُ في الجودِة. لأنَّ كتاب ابن الجوزي، ذَكَرَ فِيهِ كَثِيراً مِنَ الْأَحَادِيثِ، الَّتِي ادَّعَى وَضْعَهَا، لِأَدِلِّيلٍ عَلَى كَوْنِهَا مَوْضُوعَةً؛ وَإِلْحَاقَهَا بِالضَّعِيفِ أَوَّلَى؛ وَبَعْضُهَا قَدْ يُلْحَقُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ عِنْدَ أَهْلِ النُّقْدِ؛ بِخِلَافِ كِتَابِ الصَّغَانِيِّ، فَإِنَّهُ تَامٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى، مُشْتَمِلٌ عَلَى إِنْصَافٍ كَثِيرٍ.

تَمَّتْ

لهذا القسم من الضعيف، لا يفرّد الموضوع، تشتمل على مباحث كثيرة، من أحكام الضعيف.

- ١ -

وإذا وجدت حديثاً باسناد ضعيف؛ فلك أن تقول: هذا الحديث ضعيف بقول مُطْلَقٍ؛ وتعني به: ضعيف الإسناد؛ أو تُصَرِّحَ بِأَنَّهُ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ. لا، أَنَّ تَعْنِي بِالْإِطْلَاقِ — أَوْ تُصَرِّحَ — بِأَنَّهُ ضَعِيفُ الْمَنْ؛ فَقَدْ يُرَوَّى بِصَحِيحٍ، يَثْبُتُ بِمِثْلِهِ الْحَدِيثُ.

(١) والذي في النسخة المخطّية ورقة ٤١ لوحة ٣: «وقد صُنِّفَ جماعة»، فقط؛ بدون: «البحث السادس في أشهر مصنفيه».

(٢) الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ حَيْدَرِ الْعَدَوِيِّ الْقُرَشِيِّ الصَّغَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَعْلَمُ أَهْلَ عَصْرِهِ فِي اللَّغَةِ، وَكَانَ فَقِيْهًا عَدْلًا... له: شرح صحيح البخاري ٥٧٧ — ١١٨١ ١٨٦٥٠ — ١١٨١ ١٨٦٥٠؛ ينظر: الأعلام: ٢٣٢/٢.

(٣) عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ٥٠٨ — ٥٩٧ هـ، القرشي البغدادي، علامة عصره في الحديث والتاريخ؛ ينظر: الأعلام: ٨٩/٤.

— ٢ —

وإنما يُضَعَّف — أي: يُطْلَقُ عليه الضعيف — مُطْلَقاً، بِحُكْمِ إِمَامٍ مِنْ أَمَّةِ الْحَدِيثِ، مُطْلَعٍ عَلَى الْأَخْبَارِ وَطُرُقِهَا، مُضْطَلَعٍ بِهَا؛ وَأَنَّهُ — أَي: ذَلِكَ الْحَدِيثُ الْمَوْجُودُ بِطَرِيقٍ ضَعِيفٍ — لَمْ يُزَوَّ بِأَسَانِدٍ يُثَبِّتُ بِهِ، مُصَرَّحاً بِهَذَا الْمَعْنَى.
فَإِنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ الْمُطْلَعُ ضَعْفَهُ وَلَمْ يُفَسِّرْهُ؛ فَنِي جَوَازِهِ لِغَيْرِهِ كَذَلِكَ: وَجِهَانِ، مَرْتَبَانِ عَلَى أَنَّ الْجَرْحَ هَلْ يَثْبُتُ مُجْمَعاً؟ أَمْ يَفْتَقِرُ إِلَى التَّفْسِيرِ؟ وَسَيَأْتِي إِنْشَاءُ اللَّهِ تَعَالَى.

— ٣ —

وَقَدْ تَقَدَّمَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ رَوَايَةُ الْمَوْضِعِ، بِغَيْرِ بَيَانِ حَالِهِ مُطْلَقاً.
وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنْ أَفْرَادِ الضَّعِيفِ، فَتَعَوُّوا رَوَايَتَهُ أَيْضاً فِي الْأَحْكَامِ وَالْعَقَائِدِ، لِأَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِ فِي الْأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ، فُرُوعاً وَأَصُولاً.

— ٤ —

وَتَسَاهَلُوا فِي رَوَايَةِ بَيَانِ، فِي غَيْرِ الصِّفَاتِ الْإِلَاهِيَّةِ، وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، مِنَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ، وَالْقَصَصِ وَفَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَنَحْوِهَا، عَلَى الْمَشْهُورِينَ الْعُلَمَاءِ.
وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ لَهُ: بِحَدِيثٍ: «مَنْ بَلَغَهُ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ، فَقِيلَ بِهِ أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ عَلَى مَا بَلَغَهُ»؛ وَنَحْوِهِ مِنْ عِبَارَاتِهِ.
وَمِنْهُمْ: مَنْ مَنَعَ الْعَمَلَ بِهِ مُطْلَقاً.

— ٥ —

وَمُرِيدُ رَوَايَةِ حَدِيثٍ ضَعِيفٍ، أَوْ مُشْكُوكٍ فِي صِحَّتِهِ، بِغَيْرِ إِسْنَادٍ؛ يَقُولُ: رُوِيَ أَوْ بَلَغْنَا، أَوْ وَرَدَ، وَجَاءَ وَنَحْوَهُ مِنْ صِيغِ التَّمْرِيطِ.
وَلَا يَذْكُرُهُ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ؛ كَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» وَفَعَلَ، وَنَحْوِهَا مِنْ الْأَلْفَاظِ الْجَازِمَةِ؛ إِذْ لَيْسَ ثَمَّ مَا يُوجِبُ الْجَزْمَ؛
وَلَوْ أَتَى بِالْإِسْنَادِ مَعَ التَّنْيِ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ بَيَانُ الْحَالِ، لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْإِعْتِبَارِ وَالْجَاهِلِ بِالْحَالِ، غَيْرُ مَعْدُورٍ بِتَقْلِيدِ ظَاهِرِهِ؛ فَالْتَقْصِيرُ مِنْهُ.
وَلَوْ بَيَّنَّ الْحَالَ أَيْضاً كَانَ أَوْلَى.

(١) الظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِمَّا نُقِلَ بِالْمَعْنَى؛ وَلِلتَّمَرُّفِ عَلَى مَصَادِرِهِ، بِالْفَاظِ آخَرِ، يُلَاحَظُ: جَامِعُ أَحَادِيثِ الشُّعْبَةِ: ٩٣/١، بَابُ التَّقَاتِمَاتِ.
(٢) يُنْتَظَرُ: الْبَاهِثُ الْحَدِيثُ: ص ٩١.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدي الباب الثاني^(١)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وآله وصحبه المنتجبين أجمعين.

وبعد؛...

فله اليمنة تعالى؛ أن الباب الأول من الكتاب، قد خرج من حيز الطبع إلى عالم القراءة والدرس والتدريس، بإقبال عليه كما كان متوقفاً له.

وله اليمنة جلّ وعلا؛ أن نال الكتاب من التداول درجة، ضاعفت عيون الرعاية على الرعاية؛ فقامت هناك ملاحظات، ما كانت لتكون أثيرة؛ لولا أن يبرز الكتاب، على هذا المستوى؛ من: التحقيق، والإخراج، والتخريج.

وحيث أن الكمال لله وحده.

وحيث أن المضيي في طلب الحقيقة، يتطلب حلقات متواصلة من الاستدراكات؛ تلك التي تعمل جهود النقد، على نضجها وديمومة شعلتها؛ وأنا لننتظر المزيد...

لذا؛ فإني أورد هنا؛ ثباتاً بجملة الإيرادات والمستجدات، التي أعقبت نشر الباب الأول؛ كي نستفيد منها، في تنمّة الأبواب المتبقية، مع ما يجد من أمور مستقبلة؛ يؤمل من الجميع، أن تساهم في خدمة الحقيقة؛ في أن تُثير من خلال رعايتنا، سبل دراية الحديث؛ وتسهّل مهمة البحث للدارسين والمدرّسين.

أجل، أوردوها على الوجه التالي:

(١) من هذه الصفحة وحتى صفحة ١٧٥، لم يكن أصلاً من الكتاب المحقق؛ وإنما نحن نصدينا له، بناءً على نقد وجهه إلى الباب الأول في طبعه المستقلة؛ فأجبنا القول فيه. علماً؛ بأن البابين الأول والثاني المحققين، سبق وأن طبعا مستقلين مرة واحدة قبل هذه الطبعة.

١. مخطوطة رَضَوِيَّة

وهي النسخة: المحفوظة، في مكتبة الامام الرضا عليه السلام — كتابخانه آستانه قدس —؛ كما جاء في فهرستها: مُجلَّد ٦ ص ٦١٢: ...

غير أنَّ هذه النسخة — مع الأسف —، قد لعبت بها عوادي الزمان؛ فهي قد فُقد منها: صفحات ليست بالقليلة، في أماكن مُختلفة منها.

إلا أنَّ مِمَّا يُهَوِّنُ الخطب؛ أنَّ هذه الرضوية، قد أُكملت من قبل نُسخ؛ هم غالباً فيمایدو: كانوا دقيقين في كتابتهم، عارفين بقيمة درايتهم، آتين على ما يلزم من تصحيح في قراءتهم.

نعم، هذه النسخة تقع في: ٥٨ ورقة — ١١٦ صفحة —؛ بضمنها: ورقة المكتبة المُعرَّفة لَهَا؛ غير أنَّ الورقة المصوَّرة، التي تحمل الرقم ٨ مُكرَّرة؛ وبذلك صارت الارقام بعدها، يفرقوا واحد زيادة لكل رقم، حتى الأخير.

أما الاسطر في تلكم الصفحات؛ فهي تتراوح: بين ١٩، كالتي عليها الورقة ٢ الى ٩؛ وبين ٢١، كالتي عليها الورقة ١٠ الى ١٢؛ وبين ٢٣ كالتي عليها الورقة ١١ الى ١٣، ...

وأما المَقاسُ فهو غالباً؛ للاسطر المكتوبة: بين ١٢.٥ سم طولاً، و ٧ سم عرضاً؛ وللصفحة كاملة مع بياضها: بين ١٩ سم طولاً، و ١٣ سم عرضاً.

ثم؛ هي بعدُ: مكتوبة بخط واضح مقروء، أشبه ما يكون بخط النسخ؛ ومُعلَّمة العناوين: بالخط الأحمر؛ وبخطوط أفقية سوداء، أسفل كلمات «البداية»؛ تمييزاً لها عن الجمل والمفردات التي هي شرح لها.

ناهيك عن كونها: مُزدانة بكثير من البلاغات؛ بنص: «بلغ قراءة وفقه الله تعالى»؛ وكونها: مُهَيَّأة بالتصحیحات، التي لا تكاد تخلو منها صفحة، إن لم تنكُر في أكثر الصفحات؛ يند آتي مع ذلك، لم اعترفها على إجازة، أو تنصيص بقراءة على شخص مُعين؛ المُهم، إلا عبارة: «الفقيه عبدالقادر بن مسعود الحسيني»؛ وبالتالي، فلا تتضح موقعه هذا الرجل من الكتاب، إن كونه قارئاً أو مقروءاً عليه، أو غير ذلك؛ وربما كان هناك أيضاً يكشف المطلوب، قد ضاع مع تلكم الصفحات المفقودة، التي دُوِّنت فيها بعدُ من لَدُن نُسخ آخرین.

أعوذ فأقول: هي كذلك، لا تخلو من استعمال بعض الرموز؛ من قبيل: «ح»؛ التي تعني: اختصار «حينئذ»؛ والتي يُمكن مشاهدتها في: ورقة ٢٧ لوحة ب سطر ١٩؛ وهي بذلك مسرَّبها مسرَّب النسخة المرعشية: ورقة ٤٥ لوحة ب سطر ١٠.

أما بخصوص مستوى التعليقات؛ فهي غنيّة من هذه الجهة؛ علماً، بأنّ البعض منها، هو مكتوب باللغة الفارسية.

هذا، وقد جاء في آخر الرضوية: «فرغ من نسخه لنفسه، العبد الفقير، المذنب الجاني، محمود بن حسين الخطيب الرازي؛ في ١٤ شهر ذي حجة الحرام، سنة ٩٧٣؛ اللهم اغفر لصاحبه ولكاتبه ولقاربه، ولجميع المؤمنين والمؤمنات، برحمتك يا أرحم الراحمين». وفي أولها كُتِبَت صورةٌ وُفِّيَتْ باسم: «أمير الأمراء العظام، علي مردان خان الحسيني، وبتاريخ ١٥ من شعبان المُعظَّم، سنة ١٣٣٦ هـ».

بقي أن أقول: أتني صيرتُ الى الاستفادة، من هذه النسخة الرضوية أيضاً، في تحقيق الأبواب المتبقيّة من شرح البداية، حيث هي على ما هي عليه، لا تخلو من فائدة، عند المقابلة. إلا أنّ النسخة المرعشية، وبناءً على ما ذكرناه لها من بُمُرَات، في بداية الكتاب، فإنها سبق هي الخطية المُعتمَلة الأساسية؛ ذالك أنّ الرضوية، مع كونها زُمنياً هي الأقدم؛ بيد أنها بلحاظ آخر: ناقصة مُلَفَّقة، ولا تخلو من سقط، فيما أُكِيل لها من صفحات، مِنّا سُشيرُ إليه في مكانه.

ب. مستدركاتٌ ومُؤاخذات

وهي كما يلي:

أولاً—

فيما يخص اسم الكتاب؛ وانه على وجه الدقّة: «الرعاية في علم الدراية»؛ كما لوَحَ بذلك نفسُ الشهيد^(١)؛ وصرّح به وللهُ ولذا الشهيد^(٢)؛ ثمّ، ليس من شكّ في أنّ: صاحب البيت أدري بالذي فيه؛ بيد أنّي أرجأتُ الرعاية هنا، حتّى يكمل الكتاب، ويُعاد طبعه ثانية؛ إن شاء الله؛ كي لا يحصل تشويش بين ما نحن فيه وما سبق؛ ولأنّه ليس هناك من فرق في المضمون، بين شكلي العنوانين.

ثانياً—

فيما يخص ما كتبتُه: «ثمّ وضع خطوط أفقيّة حيال ألفاظه في الشرح^(٣) حيث لم

(١) يُنظر: شرح البداية في علم الدراية: ص ٤٥.

(٢) يُنظر: معالم الدين — طبعة ١٣٩١ هـ — ص ٤٠٨.

(٣) يُنظر: شرح البداية في علم الدراية: ب ١ ص ٢٢ سطر ٢٣ — ٢٤.

أعمل به عند التطبيق؛ وأقول: المؤاخذه هنا حجة واردة.

بيد أنني، قد انصرفت عن هذا الالتزام— وإن فاتني أن الغية أو أشير إليه—؛ وذلك، لنفس الأسباب التي ذكرتها، وهي أن: المتن والشرح كلاهما لِمَازَج واحد، وتلافياً للتشويش الحاصل جرّاء كثرة الخطوط والآقواس؛ علماً، بأنني عوّضتُ عن هذه، بطبع نسخة ثمينية من أصل المتن، محفوظة ضرورتها في المجمع العلمي الاسلامي، تجرّيش—طهران.

ثالثاً—

فما يخصّ التعليقة على قول الشهيد: «الآثرُ ما جاء عن الصحابي، والحديث ما جاء عن النبي، والخبرُ أعمُّ منهما»^(١)؛

التعليقة القائلة: «يبدولي— بعد مراجعة المصادر الموثوق بها في هذا العلم— أن هذه الاحتمالات والآقوال، إنما حدثت عند المتأخرين؛ خصوصاً بعد شُيُوع المنطق الأرسطي، في الأوساط العلمية الدينية؛ وأما كُتُب المتقدمين، فهي خالية من هذه الاحتمالات والآقوال، إن صَحَّ التعبيرُ عنها بأنّها آقوال»^(٢)؛

نعم، قد أوردَ على هذه التعليقة: بأنّ المسألة ليست لها علاقة بشُيُوع المنطق الأرسطي، وإنما الامرُ فيها مرّةً الى الاصطلاح؛ ثم انه لا مَشَاخَة في الاصطلاح كما يقولون؛ ناهيك عن أنّ التفرقة قد ذكرت في كُتُب المتقدمين؛ من قبيل: «تدريب الراوي». علماً، بأنّ البعض من الفضلاء ذكر لي شفاهاً: بأنّ مثل هذه التفرقة، قد وردت في أحاديث لنا؛ غير أنني لم أعثر بعد على مصدر يؤكّد صدورها.

رابعاً—

أ. فيما يخصّ شروط السامعين؛ فقد أوردَ عليها: بأنّه كان الأجدرُ أن تُرَقِّم، فتصير هكذا: [أولاً:] انتفاؤه، [ثانياً:] وأن لا يسبق شُبْهة...، [ثالثاً:] واستناد الخبرين إلى إحساس.

ب. ثم، أشكّل هنا أيضاً: بأنّ الشرط الثالث، هو من شروط السامع، كما تفضّل الشهيد؛ وليس من شروط المُخْبِر، كما— في الهامش— حرّره ولّد الشهيد.

(١) ينظر: شرح المفصلة في علم التبريد ص ٥١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

وأقول: يبدو: أَنَّ الامرَ مرجعُهُ إلى الزاوية المنظور منها الى المسألة؛ ومبعثُهُ اللَّحَاطُ الذي أُخِذَ بِهِ؛ وإن كَانَ اليُعْتَقَدُ: بِأَنَّهَا إلى المُخْبِر، هي شرطُ الصُّقِّ وأقرب وأظهر.
جـ. كذلك، ينبغي مِنَّا الإشارة: إلى أَنَّ الرقمَ الوسطي — ٢ —، قد سقط أثناء الطباعة سهواً؛ وهو ما يجب أن يوضع، نتيجةَ توزيع النصِّ وإخراجه، بين السطر ١٢ و ١٣.

خامساً —

فما يخصُّ لفظة «واسطة»؛ التي وَرَدَتْ في: ص ١٦٠، سطر ١١، من الباب الأول السابق.
وأقول: هي هكذا وردت بتاءٍ مربوطة — مُدَوَّرَه —؛ في النسخة الخطية المعتمدة: ورقة ٣٩، لوحة ب، سطر ٩؛ بل، كذلك وجدناها هكذا في الرضوية: ورقة ٢٤، لوحة ب، سطر ٣.

غير أنه فاتنا التنبيه على صحيحها في حينه؛ حيثُ بعدَ الرجوع إلى مثل كتاب الموضوعات ١٥/٢٤١، وتدريب الراوي: ١/٢٨٨، ومعجم البلدان: مادة «واسط»؛ تَأَكَّدَ أَنَّ الصحيح فيها بلا تاء؛ ضِفَ إلى كُلِّ هذا، فَإِنَّهَا باسم «محافظة واسط»، تُمَثِّلُ اليوم إحدى محافظات العراق الوسطى؛ بعد أن كانت تُعرَفُ بمحافظة «الكوت».

سادساً —

فما يخصُّ الأمثلة لموضوع «المُختلف»؛ الوارد في ص ١٢٧ — ١٢٩، من الباب الأول.
فلا بأس أن يُنْتَظَر: تدريب الراوي: ١/١٩٨، والإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحافظ أبي بكر الحازمي: ص ٨ — ٢٢، وشرح العراقي على مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٤٥ — ٢٥٠.

سابعاً —

فما يخصُّ سنة وفاة الشهيد الثاني «قدس»؛ فقد سُئِلَتْ في المجمع الإسلامي، نهار الخميس ٩ ذي القعدة ١٤٠٣ هـ؟
بأنَّ سنة الوفاة هي: ٩٦٦ هـ، بفارق سنةٍ واحدةٍ؛ بدليل مافي: الكُنَى والألقاب، ومَصَفَى المقال في مُصَنَّفِي علم الرجال؟!
وهذا أمرٌ لا ينبغي أن يقع، حِفَاطاً على ماجريَّات التاريخ؛ في وجوب التأكد، من

زَمَنِيَّةٌ وَقَعَ أَحْدَاثُهُ.

ولدى التحقيق؛ تَبَيَّنَ أَنَّ كُلاًّ من المراجع: الكُنَى والألقاب: ٣٨٤/٢، وسفينة البحار: ٧٢٣/١، ومصنّى المقال في مصنّفي علم الرجال: ص ١٨٣، ومعجم رجال الحديث: ٣٧٤/٧؛ وربما هناك أخرى غيرها؛ يذهب أصحابها إلى أَنَّ سَنَةَ وفاة الشهيد هي: ٩٦٦ هـ. ويبدو أَنَّ مدرّك الجميع — فيما ذهبوا إليه — هو: كتاب «أمل الآمل: ق ١، ص ٨١»؛ كما صُرِّحَ في بعضها بذلك.

وبعد مراجعة الآمل تَبَيَّنَ: أَنَّ صاحبه نقلَ بدوره عن التفريشي، من كتابه «نقد الرجال» — كما في طبعة طهران: ص ١٤٥ —؛ الذي قال فيه: «قِيلَ لِأَجْلِ التَّشْيِعِ فِي قَسْطَنْطِينِيَّةِ سَنَةَ ٩٦٦ هـ».

ولكن؛ مع ذالك، فَإِنَّ سَنَةَ الوفاة هي ٩٦٥ هـ، كما ثبتناها؛ وكما هي مُثَبِّتَةٌ أيضاً في صفحة العنوان، من كتاب «الروضة البهية في شرح اللّعة الدمشقية طبعة ١٣٨٦ هـ، النجف الأشرف».

ذالك؛ أننا لو رجعنا مثلاً إلى كتاب شهداء الفضيلة: ص ١٣٢؛ لوجدنا الوفاة هي كما أرّخنا.

والى أعيان الشيعة: ٢٩٢/٣٣ — ٢٩٣؛ نجدُ أَنَّ الأمين يقول:

أ — وعن حسن بك روملو، في «أحسن التواريخ»؛ أَنَّهُ قال: في سنة ٩٦٥، في أواسط سلطنة الشاه طهماسب الصفوي، استشهد... الشيخ زين الدين العاملي.

ب — وعن خط السيد علي الصانع — تلميذ الشهيد الثاني: — أَنَّهُ رحمه الله أُسِيرَ وهو طائفٌ حولَ الكعبة، واستشهد يوم الجمعة، في رجب...

ج — وفي لؤلؤة البحرين: وجدتُ في بعضِ الكُتُبِ المعتمدة، في حكاية قتله رحمه الله؛ ما صورته: قُبِضَ شَيْخُنَا الشهيد الثاني طاب ثراهُ بِمَكَّةِ الْمُشْرِقَةِ، بِأَمْرِ السُّلْطَانِ سَلِيم... ملك الروم، خامس شهر ربيع الأول سنة ٩٦٥ هـ؛ وكان القبض عليه بالمسجد الحرام، بعد فراغه من صلاة العصر، وأُخرجوه إلى بعض دور مكّة، وبقي محبوساً هناك شهراً وعشرة أيام، ثُمَّ ساروا به على طريق البحر إلى قسطنطينية، وقتلوه بها في تلك السنة...

والى روضات الجنّات: ٣٨١/٣؛ لوجدنا ساكنها يقول:

المنقول عن خط الشيخ حسن المُحقِّق — ولدهُ: — أَنَّهُ استشهد في سَنَةِ جنس وستين وتسعمائة.

والى رياض العلماء وحياض الفضلاء: ٣٧٦/٢؛ لقَرَأنا: «وقد رأيتُ بخط الشيخ علي سبطه، نقلاً عن خط جده الشيخ حسن؛ أنَّ مولده يوم الثلاثاء، ثالث عشر شهر شوال، سنة إحدى عشرة وتسعمائة؛ واستشهد في سنة خمس وستين وتسعمائة؛ ورأيتُ أيضاً نقلاً عن خط السيد علي الصائغ — تلميذه — أنَّه أَمِير «قده»، وهو طائفٌ حول البيت، واستشهد يوم الجمعة، في رجب، تالياً للقرآن على محبة أهل البيت.»

والى الآتم؛ إلى الدر المنثور من المأثور وغير المأثور: ١٨٩/٢؛ حيثُ فيه: ورأيتُ بخط جدِّي المبرور الشيخ حسن «قدس الله روحه» ماصورته: مولد الوالد قدس الله نفسه، في يوم الثلاثاء، ثالث عشر شهر شوال، سنة إحدى عشرة وتسعمائة؛ واستشهد في سنة خمس وستين وتسعمائة.

وللشيخ بهاء الدين «قدس الله روحه» تاريخ وفاته؛ وهو قوله:

تاريخ وفاة ذاك الآواهِ الجنتُ مستقرهُ واللّه.

وفي صفحة ٢٠٠ من نفس الجزء جاء:

أ. استشهد واللّه «قدس سرّه»، في سنة خمس وستين وتسعمائة؛ كما تقدّم نقله.
ب. وقد تقدّم عن السيد علي الصائغ رحمه الله: أنَّ وفاة والده كانت في شهر رجب عليه؛ وحيث أنَّ الولد على سرِّ أبيه، وليس كالحسن أحسن وأطلع؛ وبناءً على ما نقله الشيخ يوسف البحراني: أنَّه قُتِلَ في نفس السنة؛ وثبته قبله السيّد الصائغ صديق العائلة، ومن أوثق المقرّبين إلى الشهيد، وأستاذ ولده؛ بقوله: في جمعة من رجب؛

فأنّه يترجّح لَدَيَّ إن لم أكن أعتقدُه جازماً: بأنَّ الشهيد، سافرَ سفرَ حجٍّ عُمره، وليس حجّ تَمَتُّع، مخصوصة في ذي الحجة.

وبالتالي؛ فأغلب الظنّ، أنَّ منشأ الاشتباه في نقل الناقل، بأنّه «قدس» تُوفي سنة ٩٦٦هـ؛ هو الاعتقاد: بأنّه سافرَ سفرَ حجٍّ التمتع؛ بمعنى في: ذي الحجة؛ وحيثُ أنّه حُبِسَ مُلّة شهرٍ وعشرة أيام، بعد إلقاء القبض عليه؛ فبذلك — وليس كذلك — وقع قتله بعد ذي الحجة؛ وعلى أحسن التقادير، في نهاية المحرم؛ ومعلوم أنَّ المحرم بداية سنة جديدة، وهنا يقع في عام ٩٦٦هـ.

نعم، ذافها أعتقدُ منشأ الخلط والاشتباه...

الباب الثاني

في: مَنْ تُقْبَلُ روايته وَمَنْ تُرَدُّ

[وفيه : قسطن]

الفصل الأول

في: جواز البحث ورجاله ؛ وفيه: مسائل ست

المسألة الأولى

في: مشروعية البحث

ومعرفة ذلك^(١): من أهم أنواع علوم الحديث.
وبه — أي: بما ذكر من العلم بحال الفريقين^(٢) —: يحصل التمييز بين صحيح الرواية وضعيفها.
وجوّز ذلك البحث؛ وإن اشتمل على القدح — في المسلم — المستور، واستلزم إشاعة الفاحشة — في الذين آمنوا^(٣)؛ صيانة للشريعة^(٤) المطهرة، من إدخال ما ليس منها فيها، ونفيًا للخطأ والكذب عنها.

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٤٢، لوحة ٨؛ سطر ٨: «ومعرفة ذلك» فقط؛ وكذا الرضوية؛ وماعده، فقد أضيفته للضرورة المنهجية.

(٢) أي: فريق من تقبل روايته، وفريق من تردّد.

(٣) هنا تضمين للآية الكريمة: «إِنَّ الَّذِينَ يُجِيبُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»؛

«سورة النور، آية ١٩».

(٤) قال الطيبي: وجوّز الجرح والتعديل، صيانة للشريعة؛ ويجب على المتكلم التثبت فيه؛ فقد أخطأ غير

واحد، بجرهم بما لا يجرح؛ «ينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ٨٨».

المسألة الثانية -

في: مَرَوَّيَتَيْنِ بِالمُنَاسِبَةِ^(١)

- ١ -

وقد رُوي: أَنَّهُ قِيلَ لِبَعْضِ العُلَمَاءِ: أَمَا تَحْشَرُ^(٢) أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ - الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ - خُصَمَاءَكَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟
فَقَالَ: لَيْتَ يَكُونُوا خُصَمَائِي، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَصَمِي؛ وَيَقُولُ لِي^(٣): لِمَ لَمْ تَذُبْ الْكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي^(٤)؟

- ٢ -

وَرُوي: أَنَّ بَعْضَهُمْ سَمِعَ مِنْ بَعْضِ العُلَمَاءِ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ؛ فَقَالَ لَهُ: يَا شَيْخُ، لَا تَغْتَابِ العُلَمَاءَ.
فَقَالَ لَهُ: وَيَحْكُ هَذِهِ نَصِيحَةٌ، لَيْسَ هَذَا غِيبةً^(٥)!

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٢، لوحة أ، سطر ١٣؛ ولا الرضوية؛ بل، نحن أضفناه.

(٢) والذي في الرضوية: ورقة ٢٦، لوحة أ، سطر ٧: «تَحْشَى»؛ وهو الصحيح.

(٣) والذي في الرضوية: ورقة ٢٦، لوحة أ، سطر ٩: «يقول لي»، بحذف الواو.

(٤) وقد قيلَ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ: أَمَا تَحْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ خُصَمَاءَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: لِأَن يَكُونَ هَؤُلَاءِ خُصَمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَصَمِي يَوْمَئِذٍ؛ يَقُولُ لِي: لِمَ لَمْ تَذُبْ الْكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي؟ «الباعث الحثيث: ص ٢٤٣»؛ والزيادة عن ابن الصلاح، في مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح: ص ٢٩٠.

(٥) وقد سمع أبو تراب التَّخَشُّبِيُّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَهُوَ يَتَكَلَّمُ فِي بَعْضِ الرِّوَاةِ؛ فَقَالَ لَهُ: أَتَغْتَابِ العُلَمَاءَ؟ فَقَالَ لَهُ: وَيَحْكُ! هَذَا نَصِيحَةٌ لَيْسَ هَذَا غِيبةً؛ «الباعث الحثيث: ص ٢٤٣».

المسألة الثالثة

في: وجوب معرفة الرواة^(١)

وهذا أمر واضح، لا مِرَّة فيه.

بل، هو من فروض الكفايات، كأصل المعرفة بالحديث^(٢):

نعم، يجب على المتكلم في ذلك، التثبت في نظره وجرحه؛ لِئَلَّا يَقْدَحَ في بريء، غير مجروح، بما ظنَّه جرحاً؛ فَيَجْرَحُ سَلِيماً، وَيَسِمُ بريئاً بسمِ سوء، تُبْقَى عليه الدهر عازِهاً. فقد أخطأ في ذلك غير واحد، فطعنوا في أكابر من الرواة، إِسْتِنَاداً إلى طعن وردَّ فهم له مُحْتَمَلٌ، أَوْ لَا يَثْبُتُ عنهم بطريق صحيح.

ومَنْ أراد الوقوف على حقيقة الحال، فَلْيُطَالِعْ كتاب الكَشْفِ «رحمه الله»^(٣)، في الرجال.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٢، لوحة ب، سطر ١٥ ولا الرضوية.

(٢) قال العلامة: «أما بعد؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِحَالِ الرِّوَاةِ، مِنْ أَسَاسِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَعَلَيْهِ تُبْنَى الْقَوَاعِدُ السَّمْعِيَّةُ؛ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُجْتَهِدٍ مَعْرِفَتُهُ وَعِلْمُهُ، وَلَا يَسُوغُ لَهُ تَرْكُهُ وَجَهْلُهُ؛ إِذْ أَكْثَرُ الْأَحْكَامِ تُسْتَفَادُ مِنَ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ، وَالرِّوَايَاتِ مِنَ الْأُفَّةِ الْمَهْدِيَّةِ، عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَكْرَمُ التَّحِيَّاتِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الطَّرِيقِ إِلَيْهِمْ...» يُنْظَرُ: «مُخْلَصَةُ الْأَقْوَالِ: ص ٨٢.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكَشْفِيُّ، أَبُو عَمْرٍو، وَكَانَ ثَقَّةً، عِيناً؛ وَرَوَى عَنْ الصُّحَفَاءِ كَثِيراً، وَصَحَّبَ النِّجَاشِيَّ وَأَخْطَأَهُ، وَتَخَرَّجَ عَلَيْهِ، فِي دَارِهِ الَّتِي كَانَتْ مَرْتَبَةً لِلشَّيْخَةِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَهُ كِتَابُ «الرِّجَالِ»: كَثِيرُ الْعِلْمِ، وَفِيهِ أَغْلَاطٌ كَثِيرَةٌ؛ «رِجَالُ النِّجَاشِيِّ: ٢٦٣».

المسألة الرابعة

في: مُصَنِّي علم الرِّجال^(١)

وقد كفانا السلف الصالح، من العلماء بهذا الشأن، موونة الجرح والتعديل غالباً^(٢)؛
في كتبهم التي صَنَفوها:
في الضعفاء؛ كابن الغضائري^(٣).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٢، لوحة ب، سطر ١١؛ ولا الرضوية.
يُنظر: مقدمة كتاب «تكملة الرجال» — تحقيق السيد صادق بحر العلوم «قدس» —: ٤٢/١ — ٤٣؛
وفيه: أنَّ ابا محمد عبدالله بن جبلة بن حنان بن أبيجر الكتاني، المتوفى سنة ٢١٩ هـ، هو أسبق من محمد بن سعد
كاتب الواقدي؛ بل، أنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي رَافِعٍ، كاتب أمير المؤمنين «ع»، هو الآخر أقدم منها «بتصرف».
وأقول: الحق؛ أن لكل فضل وسبقه؛ وعليه، فلنن تقدّم أحدهم في جانب. فثانيهم تقدّم في جانب آخر؛
هكذا دواليك، ومن دون أن نُقلّ في الوقت نفسه، من أهمية مقولة «الفضل لمن سبق».
هذا وإن كنت اتوقع أن الكتابة والتصنيف بهذا الخصوص، ولد وحصل في زمن الرسول «صلى الله عليه
 وآله»...

(٢) المُتعارف اليوم أن تُكتب «الموونة»: مؤونة، بما هو مهموز؛ وكلاهما صحيح؛ حيث أنَّ كثيراً ما
تُسَهّل الهمزة إلى واو؛ على أنَّ الَّذِي في النسخة الرضوية: ورقة ٢٦، لوحة أ؛ سطر ١٩: «مؤونة»، مهموزة.
(٣) أحمد بن الحسين بن عبدالله الغضائري، من المشايخ الأجلّة، والثقات الذين لا يحتاجون إلى التنصيص
بالوثاقة؛ ويذكر المشايخ قوله في الرجال، ويمدّون قوله في جملة الأقوال، ويأتون به في مقابلة أقوال أعظم
الرجال؛ يُنظر: روضات الجنّات: ٤٧/١ — ٥٩».
وتوجد نسخة خطية من كتاب «الضعفاء»، في المكتبة المركزية لجامعة طهران، في ٣٦ ورقة، تحت رقم
عام هو ١٠٧١.

ويُنظر: قواعد الحديث: ص ١٩٨ — ٢١٢.

أو فيها معاً؟ كالتجاشي^(١)؛ والشيخ أبي جعفر الطوسي^(٢)، والسيد جمال الدين أحمد بن طاووس^(٣)، والعلامة جمال الدين بن المظفر^(٤)، والشيخ تقي الدين بن داود^(٥) وغيرهم.

(١) مرجع الضمير فيها يبدو: من فحوى موضوع الباب، ومن عبارة الطيبي: «منها ما أفرّد في الضعفاء...، وما أفرّد في الثقات، ومنها اشترك»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٨٨»؛ الطيبي الذي باراه الشهيد في كتابه كنزاً أسلفنا.

أجل: مرجع الضمير فيما يبدو: الضعفاء وغير الضعفاء، الضعفاء والثقات.

(٢) أحمد بن العباس التجاشي الأسدي...؛ له: كتاب الجمعة وماورّد فيها من الأعمال، وكتاب الكوفة وما فيها من الآثار والفضائل، وكتاب انساب بني نصر بن قُنين وأيامهم وأشعارهم، وكتاب مختصر الأنواء ومواضع النجوم التي سمتها العرب؛ «رجال التجاشي: ٧٤».

(٣) كما في كتابه: الرجال، والفهرست؛ المطبوعين.

(٤) في كتابه المسمى «حَلّ الإشكال في معرفة الرجال»؛ والذي أحياه فيما بعد الشيخ حسن صاحب المعالم، ثمّ وجده قد شارف على التلف، فأضاف إليه في المتن والهامش فوائد كثيرة؛ وأسماء؛ «التحرير الطاووسي».

هذا وتوجد نسخة من التحرير، في مكتبة آية الله المرعشي، تحمل رقم ١٤٥٧، ضمن مجموعة كُتبت سنة ١٠١٠ هـ، كما في «فهرست نسخه هاي خطي» — فهرست النسخ الخطية —: ج ٤ ص ٢٤٦؛ ونسخة أخرى كُتبت سنة ١٠٦٠ هـ، كما في فهرست المكتبة نفسها: ج ٨ ص ٣٤٠، ضمن مجموعة تحمل الرقم ٣١١١. أمّا ما جاء في رياض العلماء للأفندي: ج ١ ص ٢٣٣: «ثمّ اعلم أنّ التحرير الطاووسي، هو تحرير كتاب اختيار الكشي، تأليف السيد جمال الدين أحمد بن طاووس الحسني...»؛ ففيه اشتباه.

ذاك؛ لأنّ «التحرير»، هو تحرير كتاب «حَلّ الإشكال في معرفة الرجال»؛ واختيار الكشي، إمّا هو اختيار رجال الكشي، وصاحب الاختيار هو الشيخ الطوسي؛ ثمّ إن «الاختيار» هذا هو أحد كتب خمسة اعتمدها السيد ابن طاووس في كتابه «حَلّ الإشكال»

يُنظر: رياض العلماء: ج ١ ص ٧٤، ج ٢ ص ١٣٢ — ١٣٤، وقواعد الحديث: ص ١٩٨، ٢٠٨ — ٢٠٩، والذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٣ ص ٣٨٥ — ٣٨٦، ج ٤ ص ٢٨٨.

(٥) كما في كتابه: خلاصة الأقوال؛ والمتداول اليوم باسم: رجال العلامة.

(٦) كما في كتابه المشتهر باسم: رجال ابن داود.

المسألة الخامسة

في: إعادة النظر مُجَدِّداً^(١)

ولكن، ينبغي للماهر في هذه الصناعة، ومَن وهبهُ الله تعالى أحسن بضاعة؛ تدبُّر ما ذكره، ومراعاة ما قرَّروه^(٢)؛ فلعلَّه يظفرُ بكثيرٍ ممَّا أهملوه، ويطلِّع على نوجبه^(٣) — في المدح والقدح — قد أغفلوه^(٤)؛ كما اطلَّعنا عليه كثيراً، ونَبَّهنا عليه في مواضع كثيرة، وضعناها على كُتُب القوم^(٥)؛ خصوصاً مع تعارض الأخبار، في الجرح والقدح^(٦)؛ فإنه وقع لكثير من أكابر الزوارة؛ وقد أودعه الكشيُّ في كتابه من غير ترجيح؛ وتكلَّم من بعده في ذلك، واختلفوا — في ترجيح أيها على الآخر^(٧) — اختلافاً كثيراً.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٣، لوحة أ، سطر ٢؛ ولا الرضوية.

(٢) وفي الرضوية: ورقة ٢٦، لوحة ب؛ سطر ٢: «مراعات»، بتاءً أطويلة.

(٣) يُنظر: خلاصة الأقوال: ق ٢ ص ٢١٥؛ بخصوص: ناصرالحق، الذي حكم عليه العلامة بالضعف؛ نتيجة قول النجاشي عنه: كان يعتقد الإمامة.

ثم يُنظر: رياض العلماء: ٢٩١/١ — ٢٩٣؛ وتوجيه الأفندي لهذه العبارة، هذا بالإضافة إلى ما نقله من توجيه الشيخ البهائي بهذا الصدد.

(٤) يُنظر: تكملة الرجال: ٨٨/١، بشأن إبراهيم بن عبد الحميد، وموقف الشهيد الثاني من قول العلامة في خلاصته: «فتركت روايته لذلك».

ثم ١١٨/١، بشأن أحمد بن إسماعيل بن عبدالله؛ و ٢٨٦/١، بشأن الحسن بن حمزة بن علي؛ و ٢٩٣/١، بشأن الحسن بن صدقه المدائني، و ٣٠٦/١، بشأن الحسن بن علي بن فضال؛ و ٣٦٦/١، بشأن حمزة بن بزيع، والمناقشة هنا لولد الشهيد؛ ثم ٤٥١/٢، بشأن محمد بن عيسى بن عبدالله، و ٥٣٥/٢، بشأن حجر بن زائدة، و ٥٣٦/٢، بشأن عبدالسلام بن صالح أبي الصلت الهروي.

(٥) للتوسم يُنظر: قواعد الحديث: ص ٥٥ — ٥٨، و ١٨٩ — ١٩٤.

(٦) مرجع الضمير في «أيهما» فيما يبدو: القول بأن الراوي الفلاني ضعيف؛ والقول بأن الراوي الفلاني نفسه — عند رجالنا — آخر — ثقة؛ أو مَن ينخرط في قائمة مَن تُقبل روايتهم. و يُنظر بهذا الشأن على سبيل المثال: قاموس الرجال للشيخ التستري، حيث أورد الكثير من الاعتراضات على الكشي.

كذلك يُنظر: تكملة الرجال للكاظمي: ٣٧١/١ — الهامش.

و ٣٧٦/١، بشأن حنان بن سدير، وما وقع فيه الكشي بخصوصه والرواشح السماوية: ص ٦١ — ٦٣.

و خلاصة الأقوال للصِّمَّة: ص ١٠، ١٨، ٢١ — ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٢، ٣٨، ٤٩؛ وغيرها.

المسألة السادسة

في: مراعاة الاجتهاد^(١)

فلا ينبغي لِمَنْ قَدِرَ على البحث تقليدهم في ذلك،...
بل، يُنْفِق مِمَّا آتَاهُ الله، فلكُلِّ مجتهد نصيب^(٢)!
فإنَّ طريق الجمع بينها^(٣) يلتبس على كثير، حسب اختلاف طرقه وأصوله؛ في العمل
بالآخبار الصحيحة والحسنة والموثقة، وطرحها أو بعضها.
فربَّما لم يكن في أحدِ الجانبين حديث صحيح، فلا يحتاج الى البحث عن الجمع بينها؛
بل، يُعمل بالصحيح خاصَّة؛ حيث يكون ذلك من أصول الباحث^(٤)!
ورُبَّما: يكون بعضها صحيحاً، ونقيضه حسناً أو موثقاً؛ ويكون مَن أصله العملُ
بالجميع، فيجمع بينها بما لا يُوافق أصلَ الباحث الآخر؛ ونحو ذلك.
وكثيراً ما يتفق لهم التعديل، بما لا يصلح تعديلاً؛ كما يعرفه مَن يُطالع كتبهم، سيَّما
«خُلاصة الأقوال» التي هي الخُلاصة في علم الرجال^(٥)!

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٣، لوحة أ، سطر ٩؛ ولا الرضوية.

(٢) وقال الحارثي: فلا ينبغي لِمَنْ قدر على التمييز التقليد؛ «وصول الاختيار: ص ١٦٢».

(٣) مرجع الضمير: القولان اللذان مرَّا في هامش الصفحة السابقة.

(٤) [١] لأمر المؤمنين علي «رضي الله عنه»: كلام في تمييز الاحاديث الصحيحة، نقلاً عن النهج؛ «يُنظر:

ينابيع المودة: ١٧٦/٣».

(٥) للتوسُّع يُنظر مثل كتاب: قواعد الحديث: ص ١٢٨ — ١٣١ و ص ٢٠٢ — ٢٠٣، وموقف العلامة

من ابن الغضائري.

الفِئْتِينِ الثَّانِي

في: شروط القبول والردّ؛ وفيه: مسائلُ ثمانية

المسألة الأولى

في: أوصاف الراوي

وفيها: أنظار

الأوّل

في: ما يشرط فيه

وحديثه حديثٌ عن:

أولاً: مُجمل الشروط

إتفق: أئمة الحديث^(١)، والاضول الفقهية؛ على اشتراط^(٢):

[أ.] إسلام الراوي

حال روايته، وإن لم يكن مسلماً حال تحمّله.

فلا تُقبل رواية الكافر، وإنْ عَلِمَ مِنْ دينه التحرّز عن الكذب؛ لوجوب التثبت عند

خبر الفاسو^(٣)

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٤٣، لوحة ب؛ سطر ٤ — ٥: «وفي هذا الباب مسائل ثمانية؛ الأولى: إتفق أئمة الحديث»، فقط؛ وكذا الرضوية.

وفي الرضوية: ورقة ٢٦، لوحة ب؛ سطر ١٦: «ثمان»، بدلاً من «ثمانية»؛ و«اتفقوا»، بدلاً من «اتفق».

(٢) يُنظر: تقريب النواوي: ص ١٩٧، والباعث الحثيث: ص ٩٢، والخلاصة في أصول الحديث: ص ٨٩، والكفاية: ٧٨، ومعالم الدين — طبعة ١٣٩١ هـ —: ص ٤٢٦ — ٤٢٧، ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح: ٢١٨.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: «يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين»؛ «سورة الحجرات، آية ٦».

فيلزم: عدمُ اعتبار خبر الكافر، بطريقِ أولى؛ إذ يشمل الفاسقُ الكافر^(١)؛
وقبولُ شهادته في الوصية^(٢)؛ مع أنَّ الرواية أضعف من الشهادة^(٣)؛ [فذلك، لأنَّ
إسلامية الراوي إنما اشترطت]، بنصٍ خاص، فيبقى العام مُعتَبَراً في الباقي.
ويُمكن القائلُ هنا: اعتبارُ القياس أو تعديته، بالتنبية بالآدنى على الأعلى.
وقريبٌ منه: القول بقبول أبي حنيفة، شهادة الكفار بعضهم على بعض^(٤)؛ فيلزم مثله
في الرواية كذلك. فإنَّه لا يقبل روايتهم مطلقاً.
وقيل: شهادتهم للضرورة، صيانةً ثابتةً للحقوق^(٥)؛ إذ أكثر معاملاتهم لا يحضرها
مسلمان.

[ب.] وبلوغه

عند أدائها كذلك.

-
- (١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٤٣، لوحة ب، سطر ٩: «أو يشمل...» وكذا في الرضوية: ورقة ٢٦ لوحة ب سطر ٢٠ غير أنَّه في هامش السطر ٢٠: «إذ يشمل...»
- (٢) أي: شهادة الكافر في الوصية، إذا لم يوجد من عدول المسلمين من يشهد بها؛ ينظر؛ مستدرک الوسائل — كتاب الشهادات —: ب ٣٤، ح ١، ص ٢١٣، والمحرَّر في الفقه — لأبي البركات من الخبائلة —: ٢/٢٧٢ والمُحَلَّى — لابن حزم الظاهري —: ٦ ص ٤٩٥ والوسائل: ١٨/٢٨٧، ب ٤٠، ح ١ — ٤.
- (٣) وقد كتب العلامة القرافي: فصلاً بديعاً، للفروق بين الشهادة والرواية؛ يُنظر: «الفروق: ج ١ ص ٢٢ — طبعة تونس» و«تدريب الراوي: ١/٣٣١ — ٣٣٤ والخلاصة في أصول الحديث: ص ١٩٦ ومقلِّمة ابن الصلاح: ص ٢٣١ — ٢٣٣ ودراية الحديث لسانجي: ص ١٢٥ — ١٢٧».
- والفرق بين الرواية والشهادة؛ تأليف: الشيخ محمد هادي بن عبد الرحيم الجليلي الكرمانشاهي (١٣٧٧)؛ رسالة استدلالية في عشرة أوراق، يذهب المؤلف فيها إلى أنَّها شيان وليس بشئٍ واحد، كما ظنَّ البعض؛ نمت ليلة الاثنين ١١ جمادى الأولى ١٣٢٠؛ توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة السيد النجومي في كرمانشاه؛ كما في دليل المخطوطات: ج ١ ص ٢٨١.
- نعم، حيثُ الرواية تُخالف الشهادة في شرط: الحرية، والذكورة، وتعدُّ الراوي؛ وغيرها،...
- (٤) وقد ذهب إلى هذا القول كثيرٌ من كبار الفقهاء؛ منهم: محمد بن أبي ليلى من الأحناف؛ كما في المبسوط للترخسي: ١٦/١٣٤، ١٧/٤٩ — ٥٠.
- وأبو البركات من الخبائلة؛ كما في المُحرَّر في الفقه: ٢/٢٧١ — ٢٨٣.
- والشيخ الطوسي من الإمامية؛ كما في الخلاف: ٣/٣٣٣؛ والشَّهيد الثاني في المسالك: ص ٣٣٦.
- (٥) وفي الرضوية: ورقة ٢٧، لوحة أ؛ سطر ٤: «صيانةً للحقوق» بحذف لفظه «ثابتة».

[ج-] وعقله

فلا تُقبل رواية: الصبيّ والمجنون مطلقاً؛ لارتفاع القلم عنها^(١) الموجب لعدم المواخذة، المقتضي لعدم التحقّظ من ارتكاب الكذب، على تقدير تمييزه؛ ومع عدمه، لاعبرة بقوله.

ثانياً: شرط العدالة^(٢)

وجُمهورهم على اشتراط: عدالته.

- ١ -

لماتقدّم، من الأمر بالتبثت عند خبر الفاسق، فصار عدمُ الفسق شرطاً لقبول الرواية.

ومع الجهل بالشرط^(٣)، يتحقّق الجهلُ بالمشروط، فيجب الحكمُ بنفيه^(٤)، حتى يُعلم وجود انتفاء التبثت.

كذا؛ استدلّوا عليه.

- ٢ -

وفيه: نظر.

لأن مقتضى الآية: كونُ الفسق مانعاً من قبول الرواية، فاذا جهل حال الراوي، لا يضحّ الحكم عليه بالفسق؛ فلا يجب التبثت عند خبره، بمقتضى مفهوم الشرط.

(١) عن أبي ظبيان قال: أتني عمر بامرأة مجنونة، قد فجرت، فأمر برجمها؛ ففروا بها على علي بن أبي طالب «عليه السلام» فقالتما هذه؟ قللوا: مجنونة فجرت، فأمر بها عُمر أن تُرجم؛ قال: لا تعجلوا؛ فأق عمر فقال له: أما علمت أنّ القلم رُفِعَ عن ثلاثة؟ عن الصبيّ حتى يحتلّم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ.

يُنظر: الجامع الصغير: ٢٤/٢، وكشف الخفاء: ٤٣٤/١، وتذكرة الخواص: ص ٨٧، وكنز العمال: ٩٥/٣، ومستدرک الحاكم: ٥٩/٢، ٣٨٩/٤، وتلخيص المستدرک للذهبي: ٤٨٩/٤، ومسنّد أحمد بن حنبل: ١٤٠/١، ١٥٤، ١٥٨، وفرائد السمطين: ج ١ ب ٦٦، ومناقب الخطيب الموقّق ابن أحمد الحنفي: ص ٤٨، والاستيعاب: ٤٧٤/٣، ونبايع المودة: ص ٧٥. وصحيح البخاري: باب لا يُرجم المجنون والمجنونة، وإرشاد الساري: ٩/١٠، وفيض الغدير: ٣٥٧/٤، وتيسير الوصول للبيهي: ٢٦٤/٧، وسُنن ابن ماجة: ٢٢٧/٢، ومناقب ابن شهر آشوب: ٤٩٧/١. وبحار الأنوار: ٤٨٣/٩ - ٤٨٩.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٤، لوحة أ، سطر ٥؛ ولا الرضوية.

(٣) وفي الرضوية: وره ٢٧، لوحة أ؛ سطر ١٠: «مع الجهل بالشروط»، بحذف واو العطف؛ ويبدو: أنّه

اشتباه.

(٤) وفي الرضوية: ورقة ٢٧، لوحة أ؛ سطر ١٠ «فيجب العلم بنفيه».

ولأنَّ السُّلَمَ: أن الشرط عدمُ الفسق؛ بل، المانع ظهوره^(١)، فلا يجب العلم بانتفائه حيث يُجهل.

والأصل: عدمُ الفسق في المسلم، وصحة قوله.

— ٣ —

وهذا، بعضُ آراء شيخنا أبي جعفر الطوسي؛ فإنه كثيراً ما يغفل خبرَ غير العدل، ولا يُبيِّن سببَ ذلك^(٢).

ومذهبُ أبي حنيفة: قبولُ رواية المجهول الحال، مُحْتَجّاً بنحو ذلك؛ وبقبول قوله: في تذكية اللحم، وطهارة الماء، ورقّ الجارية.

والفرقُ—بين ما ذكره بين الرواية—واضح.

ثالثاً: في معنى العدالة^(٣).

وليس المراد من العدالة: كونه تاركاً لجميع المعاصي؛ بل، بمعنى كونه:

(١) أي: الشرط المانع هو: ظهور الفسق لا عدمه؛ حيثُ التعاملُ شرعاً؛ إنَّها يقوم، ويتمُّ بناءً على الظاهر ليس إلا.

(٢) قال الشيخ الطوسي عن عقارب موسى الساباطي كما في التذيب: «وقد ضَعُفَ جماعة من أهل النقل، وذكروا أنَّ ما ينفرد بنقله لا يُعملُ به، لِأنَّه كان فطحياً؛ غير أنَّنا لا نطعن عليه بهذه الطريقة، لِأنَّه وإن كان كذلك، فهو ثقة في النقل، ولا يُطعن عليه»؛ يُنظر: «نقد الرجال» ص ٢٤٧.

(٣) هذا العنوان: ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٤، لوحة ب، سطر ٤؛ ولا الرضوية.

وفي صحيفة الرضا «عليه السلام» — ص ٩٧ رقم ٣١ — تحقيق مدرسة الإمام المهدي «ع»: «... وبإسناده قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: من عامل الناس فلم يظلمهم، وحَدَّثهم فلم يكذبهم، ووَعَدَهم فلم يخلفهم؛ فهو مؤمنٌ: كَمَلَتْ مَرْوَتُهُ، وَظَهَرَتْ عَدَالَتُهُ، وَوَجِبَتْ أُخُوَّتُهُ، وَحُرِّمَتْ غَيْبَتُهُ»؛ هذا وفي هامش الصحيفة. جملة مهمة من المصادر لهذا الحديث، وطرق عديدة... كما ورد كذلك في الكفاية للخطيب: ص ٧٨.

وللتوسع يُنظر: رسائل الشيخ الأنصاري — رسالة العدالة —، وجواهر الكلام: ٢٧٥/١٣ — ٣٠٨، و ١٠٢/٣٢ — ١١٥، ورجال بحر العلوم: ٤٦٠/١، والكفاية للخطيب: ص ٨١ — ١٠١، ومناهج الصالحين للفقهاء الخوئي — ط ٥ — ص: ٩، ١٠، ١٣، وعلوم الحديث لصبيح الصالح: ١٣٠ — ١٣٣، ورسائل ثلاث — العدالة، النوبة، قاعدة لا ضرر — من تقارير الحاج سيد تقي الطباطبائي القمي.

ويُنظر: تحفة الرجال: ١/٣٥؛ وفيه: وَقَعَ الخلاف بينهم في العدالة من جهات؛ مثل: أنَّ العدالة هل هي الملكة؟ أو حسن الظاهر؟ أو ظهور الاسلام مع عدم ظهور الفسق؟

[أ.] سليماً من أسباب الفسق

التي هي: فعل الكبائر، أو الإصرار على الصغائر؛

[ب.] وخوارم المروءة

وهي: الاتصاف بما يُستحسن التحلي به عادةً، بحسب زمانه ومكانه وشأنه، فعلاً وتركاً، على وجه يصيرُ ذاك له ملكة.

وانّما لم يُصرّح باعتبارها، لأنّ السلامة من الاسباب المذكورة، لا يتحقّق إلا بالملكة، فأغنى عن اعتبارها.

[ج.] وضبطه لِمَا يرويه

بمعنى: كونه حافظاً له متيقّظاً، غير مُغفّلٍ إن حَدَّث من حفظه؛ ضابطاً لكتابه، حافظاً له من الغلط والتصحيف والتحريف، إن حَدَّث منه، عارفاً بما يختلّ به المعنى^(١)، إن روى به —

(١) قال الذهبي: «ثمّ البدعة كُبرى وصغرى؛ روى عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، حتّى وقعت الفتنة؛ فلما وقعت، نظروا من كان من أهل السنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدعة تركوا حديثه؛ وروى هشام عن الحسن قال: لا نقاتلوا أهل الأهواء، ولا نسمعوا منهم...» «ميزان الاعتدال: ٣/١».

وأقول: هل صحيح أنّ الإسناد لم يكن يُسأل عنه قبل الفتنة؟ ومن هم أهل السنة على وجه التحقيق؟ ومن هم أهل البدعة على وجه الدقة؟ وهل الحكم يصدرُ بحقّ هذا أو ذاك بمجرد جرة قلم؟ أم أن الباب مفتوح، بميزان التقوى والاعتدال، لإدراية الدرس والتحصيل؛ فيُعتمد من كان مع القرآن، وسنة رسول الأنام؛ ويُترك من كان مخالفاً للكتاب، ويُحدّث بغير مقياس ولا حساب.

وبخصوص مصاديق الصغائر والكبائر، وما قيل فيها وعنها من حيث ثبوتها وعدديتها، وبالنسبة للإصرار وحقيقته؛ يُنظر: رسائل ثلاث: ص ٢٨ — ٣٥، شرائع الإسلام: ١/١٥١، ١٩٨، ٣٠٧، ٤/١١٥ — ١١٧، منهاج الصالحين — ط ٥: ص ٨، ٩، ١١، الباعث الحثيث: ١٠١، تكملة الرجال: ١/٢٠١، ٣٥١، علوم الحديث و مصطلحه: ص ١٣٥، النور المبين في قصص الأنبياء والمرسلين: ص ٢٥.

ويُنظر: شرائع الإسلام: ٤/١١٧؛ وفيه: الحسد معصية؛ وكذا بغضة المؤمن؛ والتظاهر بذلك قادح في العدالة.

وفي المصدر نفسه: ٤/١١٦؛ قال المحقق «قدس»: ولا يقدح في العدالة ترك المندوبات، ولو أصرَّ مُضرباً عن الجميع؛ ما لم يبلغ حدّاً يؤذّن بالتهاون بالسنن.

(٢) وفي الرضوية: ورقة ٢٧، لوحة ب؛ سطر ٥: «وعارفاً بما يحتمل المعنى»؛ غير أنّه ذكر في الهامش: كلمة «يختلّ»، وفوقها الرمز «ل»، إشارة إلى أنّها نسخة بدل.

أي: بالمعنى، حيث نُجَوِّزُهُ—.

وفي الحقيقة: اعتبار العدالة يُغني عن هذا؛ لِأَنَّ العدلَ لَا يُجَازِفُ بروايةٍ مالم يس بمضبوط، على الوجهِ الْمُعْتَبَرِ^(١)؛ وتخصيصُهُ تأكيدٌ^(٢)؛ أوجري على العادة.

السَّانِي

في: مَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ

وحديثُهُ حديثٌ عن:

أَوَّلًا: مَا لَا يُشْتَرَطُ^(٣)

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الرَّاوي:

[أ.] الذِّكْرُ

لِإِصَالَةِ عَدَمِ اشْتِرَاطِهَا، وَاطْبَاقِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، عَلَى الرَّوَايَةِ عَنِ الْمَرْأَةِ^(٤)!

[ب.] وَلَا الْحُرِّيَّةَ

فَتُقْبَلُ رَوَايَةُ الْعَبْدِ.

وَلِقَبُولِ شَهَادَتِهَا^(٥)— فِي الْجُمْلَةِ— بِالرَّوَايَةِ أَوَّلًا^(٦).

[ج.] وَلَا الْعِلْمُ بِفَقْهِ وَعَرَبِيَّةِ

لِأَنَّ الْمَغْرَضَ مِنْهُ الرَّوَايَةُ لَا الدَّرَايَةُ؛ وَهِيَ تَتَحَقَّقُ بِدُونِهَا.

(١) وفي الرضوية: ورقة ٢٧، لوحة ب؛ سطر ٧: «لَا يُجَازِفُ بِرَوَايَتِهَا لَيْسَ بِمَضْبُوطٍ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعِينِ».

(٢) أي: تخصيصه بالضبط تأكيد.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٥، لوحة أ، سطر ١؛ وَلَا الرضوية.

(٤) حيثُ رُوِيَ مَثَلًا عَنْ: فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ «عليه السلام»، وَحُبَابَةَ الْوَالِيَّةِ «(ره)» يُنْظَرُ: الْأَصُولُ

الستة عشر—أصل عاصم بن حيد الحنات—: ص ٣٥، ٤٠.

وَيُنْظَرُ: الْكُفَايَةُ: ص ٩٨، وَتَدْرِيبُ الرَّاوي فِي شَرْحِ تَقْرِيبِ النَّوَاوي: ٣٢١/١.

(٥) وفي شرائع الإسلام: ١/٩٦؛ قَالَ الْحَقُّ «قَدَسَ»: وَأَفْضَلُ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَهَاجِرٍ، عَنْ أَنَّهُ أُمُّ سَلَمَةَ...

(٦) مرجع الضمير: الْمَرْأَةُ، وَالْعَبْدُ.

(٧) وفي الرضوية: ورقة ٢٧، لوحة ب؛ سطر ١٠: «فَالرَّوَايَةُ أَوَّلًا»؛ وَيَبْدُو: أَنَّ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

ولعموم قوله صلى الله عليه وآله: «نَصِّرَ اللَّهُ امرءًا سَمِعَ مقالتي فوعاها، وأذاها كما سَمِعَها قَرَّبْتُ حَامِلٍ فَقِيرٍ لَيْسَ بِفَقِيرٍ»^(١)؛
ولكن، ينبغي موكِّدًا: «معرفةُ بالعربية، حذرًا من اللحن والتصحيف.
وقد رُوِيَ عنهم عليهم السَّلام أنَّهم قالوا: «أعربوا كلامنا فَإِنَّا قومُ فَصَحَاء»^(٢)؛
وهو يشمل إعراب القلم واللسان.
وقال بعضُ العلماء: جاءت هذه الأحاديث عن الأصل مُعرَّبة.
وعن آخر: أخوف ما أخاف على طالب الحديث، إذا لم يعرف النحو؛ أن يَدْخُلَ في
جُمْلَةِ قول النبي صلى الله عليه وآله: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ».
لأنَّه لم يكن يُلْحِنُ^(٣)؛ فَمَهْمَا رَوَى عَنْهُ حَدِيثًا، وَلَحِنَ فِيهِ، فَقَدْ كُذِّبَ عَلَيْهِ^(٤)؛
والمُعْتَبَرُ حِينَئِذٍ: أن يعلم قدرَ أَيْسَلَمَ معه من اللَّحْنِ والتحريف.
ثانيًا: مَا لَا يُعْتَبَرُ^(٥)
وكذا لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ:

[أ. البصر]

فَنَصَحُ رَوَايَةَ الْأَعْمَى؛ وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ فِي السَّلَفِ وَالْخَلْفِ.

(١) يُنْظَرُ: مُتَنَ أَبِي دَاوُدَ: ٢٨٩/٢، ٤٣٨/٣، وَجَامِعُ التِّرْمِذِيِّ: ٣٤/٥، وَتُخَفُّ الْعُقُولُ — طَبِيعُ بَيْرُوتَ: ص ٣٦، وَكُشِفَ الْخُفَاءُ لِلْعَجْلُونِ: ٣١٩/٢، وَتَدْرِبُ الرَّاوِي: ص ١٩٠، وَقَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ: ص ١٤٦، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ السَّيُوطِيِّ: ص ٤٨، وَالْأَصُولُ السَّتَّةُ عَشَرَ — مُخْتَصَرُ أَصْلِ عِلَّاءِ بْنِ رَزِينَ: ص ١٥٣، وَجَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ: ٣٨/١، وَشَرَفُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: ص ٧١ — أ، وَمُتَنُ ابْنِ مَاجَةَ: ٢٣٠/١ — ٢٣١، وَالمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ: ص ١٤.

(٢) وَالْمَشْهُورُ الْيَوْمَ أَنْ يُقَالَ: «مُوكَّدًا»، بِالْهَمْزِ؛ غَيْرَ أَنَّ مَاجَةَ بِالْوَاوِ، صَحِيحٌ أَيْضًا، بِنَاءً عَلَى قَاعِدَةِ التَّسْهِيلِ.

(٣) يُنْظَرُ: الْكَافِي: ٥٢/١؛ كِتَابُ الْعِلْمِ، ب ١٧، ح ١٣.

غَيْرَ أَنَّ الَّذِي فِي الْأَسَاسِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٤٥، لَوْحَةٌ أ؛ سَطْرٌ ٩: «فَصَحًا»، بِالْقَصْرِ؛ وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا.

(٤) فِي الرِّضْوِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٢٧، لَوْحَةٌ ب؛ سَطْرٌ ١٨: «لَآئِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ يُلْحِنُ».

(٥) قَالَ الطَّبِيعِيُّ: «فَائِدَةٌ: عَنْ الْأَصْمَعِيِّ يَقُولُ: إِنْ أَخَوْفَ مَا أَخَافَ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ، إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ؛ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمْ يَكُنْ يُلْحِنُ، فَهِيَ رَوِيَتْ عَنْهُ، وَلَحِنَتْ فِيهِ، كَذَبَتْ عَلَيْهِ»؛ «الْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ١٢١».

(٦) هَذَا الْعِنَاوَانُ: لَيْسَ مِنَ النُّسخَةِ الْأَسَاسِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٤٥، لَوْحَةٌ ب، سَطْرٌ ١.

[ب.] ولا العدد

بناءً أعلى اعتبار خبر الواحد.
وعلى عدم اعتباره، لا يُعتبر في القبول منه، عدد خاص؛ بل، ما يحصل به العلم.
فالعدد؛ غير مُعتبر في الجملة مُطلقاً.

الثالث

في: بقية الاعتبار^(١)

وهل يُعتبر مع ذلك امرٌ آخر؟ ومذهبٌ خاص؟
أم لا يُعتبر؟ فتقبل رواية جميع فرق المسلمين، وإن كانوا أهل بدعة.
أقول:

أحدها: أنه لا يُقبل رواية المبتدع مُطلقاً لفسقه، وإن كان يتأول؛ كما استوى — في
الكفر — المتأول وغيره.

والثاني: إن لم يستحل الكذب لئصرة مذهبه، فُبل^(٢)؛ وإن استحلّه كالخطابية، من
عُلاة الشيعة، لم يُقبل^(٣)؛

والثالث: إن كان داعيةً لمذهبه لم يُقبل؛ لأنه مظنةُ التهمة بترويح مذهبه^(٤)؛ والآ،
فُبل؛ وعليه أكثر الجمهور.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٥، لوحة ب، سطر ١٥ ولا الرضوية.

(٢) قال الحافظ الذهبي في الميزان: ج ١ ص ٤ — في ترجمة أبيان بن تغلب الكوفي: «شيعي جليل،
لكنه صدوق؛ فلنا صدقه، وعليه بدعته».

(٣) قال الشافعي: «أقبل شهادة أهل الآهواء؛ إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور
لواقفهم».

وعقّب ابن كثير على ذلك بقوله: «فلم يُفرّق الشافعي في هذا النص، بين الداعية وغيره؛ ثم ما الفرق
في المعنى بينهما؟ وهذا البخاري، قد خرّج ليعمران بن حطان الخارجي، ماح عبد الرحمن بن ملجم — قاتل علي —
وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة، والله أعلم»؛ «يُنظر: الباعث الحثيث: ص ٩٩ — ١٠٠».

ويُنظر — بخصوص الخطابية — بالإضافة إلى ما ذكر في هامش الباب الأول: ص ١٦٣ ينظر: اختيار
معرفة الرجال — المعروف برجال الكشي —: ص ٢٩٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٤٧٨ — ٤٨٢.

(٤) قال الشيخ المفيد: فروى الواقدي: عن هاشم بن عاصم، عن المنذر بن الجهم؛ قال:
سألت عبد الله بن تغلب: كيف كانت بيعة علي «عليه السلام»؟ قال: رأيت بيعة رأسها الأشتر يقول:
من لم يُبايع ضربت عنقه...

والرابع - وهو المشهور بين أصحابنا: اشتراط إيمانه، مع ذلك المذكور من الشروط؛ بمعنى: كونه امامياً؛ قطعوا به في كُتُب الأصول الفقهية؛ وغيرها؛ لأن من عدها عندهم فايق، وإن تأوّل كما تقدّم؛ فيتناوله الدليل.

الرابع

في: انجبار الضعيف^(١)

هذا؛ مع عملهم بأخبار ضعيفة، بسبب فساد عقيدة الراوي؛ أو موثقة، مع فساد عقيدته أيضاً، في كثير من أبواب الفقه.

مُعتذرين عن ذلك العمل^(٢)؛ المخالف لما أفتوا به - في أصولهم -: من عدم قبول رواية المخالف؛ بانجبار الضعف الحاصل للراوي^(٣)، بفساد عقيدته ونحوه؛...

[أولاً:] بالشهرة

أي: شهرة الخبر، والعمل بمضمونه بين الأصحاب؛ فيمكن اثبات المذهب به، وإن ضَعُف طريقه؛ كما ثبت مذهب أهل الخلاف، بالطريق الضعيف من أصحابهم^(٤).

[ثانياً:] ونحوها

أي: الشهرة؛ من الأسباب الباعثة لهم، على قبول رواية المخالف، في بعض الابواب.

فأما الواقدي؛ فعضائي المذهب، بالميل عن علي أمير المؤمنين «ع»، والذي رَوَاهُ مارواه من اكراه الناس على البيعة لأمر المؤمنين «ع» والتخرّص عليه باضافة الأباطيل إليه.

وقد ثبت: أنّ شهادة المشاجر مردودة بالاجماع، وحديث الخصم فيما قدّح به عدالة خصمه مطروح بالانفاق، وقول التهم الظنين غير مقبول باختلاف؛ فلا حجة في الحديث المذكور عن ابن ثعلبه؛ «الجملة: ص ٥٣ - ٥٤».

وأقول: يبدو الصحيح: عبدالله بن ثعلبه، وابن ثعلبه؛ بالثاء.

كما أقول: كون الواقدي عثمانياً مسألة فيها نظر، وهناك قول آخر يكونه شيعياً؛ يُنظر: مقدمة كتاب «الغازي» - تحقيق الدكتور مارسدن جونز - ج ١ ص ١٦ - ١٨.

نعم، هو رواية على طريقة أهل الأخبار في نقوله؛ وقدماً قالوا: ناقل الكفر ليس بكافر.

(١) يُنظر: روضة الواعظين: ٤٣/١؛ وفيه: سئل أمير المؤمنين «عليه السلام» عن الإيمان؟ فقال: الإيمان

على أربعة دعائم:...

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الاساسية ورقة ٤٦، لوحة أ، سطر ٢؛ ولا الرضوية.

(٣) وفي الرضوية: ورقة ٢٨، لوحة أ؛ سطر ٣: «مُعتذرين من ذلك العمل».

(٤) وفي الرضوية: ورقة ٢٨، لوحة أ؛ سطر ٤: «بانجبار الضعيف الحاصل للراوي».

(٥) للتوسع يُنظر مثل: قواعد الحديث: ص ١٠٧ - ١٥٤.

كقبول مادلت القرائن على صِحته مع ذالك، على ماذهب اليه المحقق في «المُعْتَبَر».

وقد تقدّم الكلام على هذا الدليل، في أول الرسالة.
وكيف كان؛ فاطلاق اشتراط الايمان، مع استثناء ذكر^(١)؛ ليس بجيد.

الخامس

في: النتيجة^(٢)

وحينئذٍ، فاللّا زِمُ — على ماقرّرناه عنهم — اشتراط أحد الأمرين، من الإيمان والعدالة، والانجبار بمبرّجج؛ لا إطلاقاً اشتراطها — أي: الايمان، والعدالة —، المقتضي لعدم قبول رواية غير المؤمن مُطلقاً؛ ولا يقولون به.

— ١ —

واقصّد قومٌ ميتاً، فاعتبروا سلامة السند من ذالك كله، واقتصروا على الصحيح؛ ولا ريب أنه أعدل.

ولا يقدح فيه قولُ المحقق في ردّه: من أن الكاذب قد يصدّق، والفاسق قد يصدّق^(٣)؛ وأنّ في ذالك طعنًا في علمائنا، وقدحاً في المذهب.

إذ لا مُصنّف، إلّا وقد يعمل بخبر المجروح، كما يعمل بخبر المعدّل؛ وظاهر، أن هذا غير قايح.

— ٢ —

ومجرّد احتمالي صدق الكاذب، غير كافٍ في جواز العمل بقوله، مع النهي عنه.

(١) والمشهور اليوم أن يُقال: «استثناء»، بالمد؛ غير أن مقصوره صحيح أيضاً.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٦، لوحة ١٢، سطر ١٢؛ ولا الرضوية.

(٣) والذي في الأساسية: ورقة ٤٦، لوحة ب، سطر ٤ — ٥: «إنّ الكاذب والفاسق قد يصدّق»؛ غير أنه وضعت علامة على الباء، من كلمة «الكاذب»؛ وجعل مقابلها «قد يصدق»، ثم هُشئت بلفظة «صحيح»؛ بل، ذكر في الهامش الجانبي: عبارة «يصدق في المُعْتَبَر»، وجعل فوقها رمز «ظ»؛ و ذالك يعني فيما يبدو: الظاهر يصدق كما في المُعْتَبَر.

على أنّ الشَّيْءَ ذاته وقع في الرضوية: ورقة ٢٨، لوحة ب، سطر ١٥؛ حيث شُطِبَ في المتن على لفظ «يصدق»، وجُعل مكانها في الهامش «يصدق»، مُنْبِغَةً بالرمز «ظ».

وعلى هذا، فالذي اُبتُناه في المتن؛ هو الذي يتفق والصحيح من جهة، وسلامة السياق من جهة ثانية.

أما ما في المُعْتَبَر — صفحة: ٦ — فهو: بأنّ الفاسق والكاذب قد يصدقان.

والقدحُ في المذهب غيرُ ظاهر؛ فإنَّ مَنْ لا يعمل بخبر الواحد من أصحابنا — كالسيد المرتضى وكثير من المتقدمين^(١)، مصنفاتهم خالية عن خبر الثقة، على وجه التقليد، فضلاً عن المجروح، إلى أن يبلغ حدَّ التواتر. والمصنّفات المشتملة على أخبار المجروحين، مبنية على مذهب المُفتي بمضمونها.

— ٣ —

وإن كان ولا بُدَّ من تجاوز ذلك؛ فالعملُ على خبر المخالف الثقة، ليسلم من ظاهر النهي، عن قبول خبر الفاسق ظاهراً، ومنع اطلاقه على المخالف مُطلقاً، وقد تقدّمت الإشارةُ إليه^(٢).

أما المنصوص على ضعفه، فلا عُذرَ في قبول قوله، كما يتفق ذلك للشيخ «رحمه الله»، في موارد كثيرة. والله تعالى أعلم بحقائق أحكامه.

(١) قال السيد المرتضى: «اعلم: أن الصحيح: أن خبر الواحد لا يُوجبُ علماً، وإنما يقتضي غلبة الظن بصدقه إذا كان عدلاً...»؛ ينظر: «الذريعة إلى أصول الشريعة»: ق ٢، ص ٥١٧.

وينظر: مقمّة كتاب «السرائر»، لابن ادريس الجلي.

(٢) كمافي: «الحقل الثالث: في الوثوق»؛ يُنظر: «شرح البداية: الباب الأول —: ص ٨٦ — ٨٧».

المسألة الثانية

في: تشخيص عدالته

وفيها: أنظار

النَّظَرُ الْأَوَّلُ

في: العدالة المعتبرة

تُعرف العدالة المُعتبرة في الرَّاوي^(١):

بتنصيب عدلين:

عليها^(٢)؛

أوبالاستفاضة.

بأن تشتهر عدالته، بين أهل النقل، أو غيرهم من أهل العلم؛ كمشايخنا السالفين، من عهد الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، وما بعده، إلى زماننا هذا^(٣).

النَّظَرُ الثَّانِي

في: التزكية^(٤)

لا يحتاج أحد من هؤلاء المشايخ المشهورين؛ إلى تنصيب على تزكية، ولا بيعة على

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٤٧، لوحة أ؛ سطر ٣ - ٤: «الثانية: تُعرف العدالة المُعتبرة في

الرَّاوي»، فقط؛ وكذا الرضوية.

(٢) قال الطيبي: «تعرف العدالة بتنصيب عدلين عليها، أوبالاستفاضة؛ فَمَن اشتهرت عدالته بين أهل

النقل، أو غيرهم من العلماء، اوشاع الثناء عليه بها، كَقِي؛ كمالك، والسفيانيين، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وأشباههم»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٨٩».

وكما في: معارج الأصول: ص ١٥٠، ومنتقى الجمان: ١٤/١.

(٣) قال المامقاني: «ثبت عدالة الراوي بشي من أمور:

أحدها: الملازمة والصحة المؤكدة، والعاشرة الثابتة المظلمة على سريره...

ثانيا: الاستفاضة والشهرة؛ فَمَن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، من أهل الحديث أو غيرهم، وشاع

الثناء عليه بها؛ كَقِي في عدالته، ولا يحتاج مع ذلك إلى معال ينص عليها...؛ مقباس الهداية: ص ٨٧.

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٧، لوحة أ، سطر ١٧؛ ولا الرضوية.

وهناك رسالة في «تزكية الراوي»، للشيخ محمد بن أبي منصور جمال الدين الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني؛ يُنظن: تكلمة الرجال: ٣٧/١ - الهامش.

عدالة؛ لما اشتهر في كل عصر، من ثقتهم وضبطهم وورعهم، زيادة على العدالة^(١).
وإنما يتوقف على التزكية، غير هؤلاء من الرواة، الذين لم يشتهروا بذلك ككثير ممن
سبق على هؤلاء، وهم طرق الأحاديث المدونة في الكتب غالباً.
وفي الاكتفاء بتزكية الواحد العدل في الرواية: قول مشهور لنا ولمخالفينا؛ كما يُكتفى
به — أي: بالواحد — في أصل الرواية.

وهذه التزكية فرع الرواية؛ فكما لا يُعتبر العدد في الأصل، فكذا في الفرع^(٢).
وذهب بعضهم: إلى اعتبار اثنين؛ كما في الجرح والتعديل، في الشهادات.
فهذا، طريق معرفة عدالة الراوي السابق على زماننا؛ والمعاصر: يثبت بذلك،
وبالمعاينة الباطنة المطلعة على حاله، واتصافه بالملكة المذكورة.

النظر الثالث

في الضبط والإتقان^(٣)

ويُعرف ضبطه^(٤): بأن يُعتبر روايته برواية الثقات، المعروفين بالضبط والإتقان.
فإن وافقهم في رواياته غالباً، ولو من حيث المعنى؛ بحيث لا يُخالِفها، أو تكون المخالفة
نادرة؛ عُرف حينئذ كونه ضابطاً ثباتاً.
وإن وجدناه — بعد اعتبار رواياته برواياتهم — كثير المخالفة لهم؛ عُرف اختلاله —
أي: اختلال ضبطه، أو اختلال حاله في الضبط —، ولم يُحتج بحديثه^(٥).
وهذا الشرط، إنما يُنتَقَرُ إليه؛ في مَنْ يروي الأحاديث من حفظه، أو يُخرجها بغير
الطرق المذكورة في المصنّفات. وأما رواية الأصول المشهورة^(٦)؛ فلا يُعتبر فيها ذلك؛ وهو واضح.

وفي شرائع الإسلام: ٦٩/٤؛ قال المحقق «قدس»: وينبغي أن يكون السؤال عن التزكية سراً، فإنه أبعد
من التهمة...

(١) يُنظر: مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٩.

(٢) يُنظر: قواعد الحديث: ص ٥٩ — ٦٣، ١٧٠ — ١٧٢.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية، ورقة ٤٧، لوحة ب، سطر ٤؛ ولا الرضوية.

(٤) مرجع الضمير: الراوي المعاصر؛ كما يُستفاد من النظر السابق.

(٥) قال الطيبي: «ويُعرف ضبطه: بأن يُعتبر روايته بروايات الثقات، المعروفين بالضبط والإتقان؛ فإن
وافقهم غالباً، وكانت مخالفته نادرة، عرفنا كونه ضابطاً ثباتاً؛ وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه،
ولم يُحتج بحديثه»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٨٩».

(٦) كالكتب الحديثية المتداولة المشهورة الأربعة: الكافي، ومَنْ لا يحضره الفقيه، والتهذيب،
والاستبصار؛ ويُنظر: قواعد الحديث: ص ١٤١ — ١٥٤.

المسألة الثالثة

في: الجرح والتعديل

وفيها: أنظار

الأول

في: ذكر السبب مع أيها

- ١ -

التعديل^(١)؛ مقبول، من غير ذكر سببه، على المذهب المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة، يصعب ذكرها؛ فإن ذلك يُخرج المثل إلى أن يقول: لم يفعل كذا؟ لم يرتكب كذا؟ فعل كذا أو كذا؛ وذلك شاق جداً.

- ٢ -

وأما الجرح، فلا يُقبل إلا مُفسراً، مبيناً السبب الموجب له^(٢)، لاختلاف الناس فيما يوجب^(٣) فإن بعضهم، يجعل الكبيرة القادحة، ما تُؤخذ عليها في القرآن بالنار؛ وبعضهم، يُعم التوعد؛ وآخرون، يُعمون التوعد فيه بالكتاب والسنة؛ وبعضهم يجعلون جميع الذنوب كبائر، وصغر الذنوب وكبره عندهم اضافي^(٤)؛ إلى غير ذلك من الاختلاف^(٥).

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٤٧، لوحة ب؛ سطر ١١: «الثالثة: التعديل»، فقط؛ وكذا الرضوية.

(٢) وفي الرضوية: ورقة ٢٩، لوحة أ؛ سطر ١٧: «مبين السبب الموجب له».

(٣) قال ابن كثير: «والتعديل مقبول، ذكر السبب أولم يذكر، لأن تعداده بطول، فقبل إطلاقه». بخلاف الجرح، فإنه لا يُقبل إلا مُفسراً؛ لاختلاف الناس في الأسباب المُفسقة؛ فقد يعتقد الجراح شيئاً مفسقاً، فيُضيقه، ولا يكون كذلك في نفس الأمر، أو عند غيره؛ فلهذا، اشترط بيان السبب في الجرح؛ «الباعث الحديث: ص ٩١».

(٤) وفي الرضوية: ورقة ٢٩، لوحة أ؛ سطر ٢١: «وصغير الذنب وكبيره»؛ ويبدو أن النص أعلاه؛ لو قيل فيه: «صغر الذنوب وكبرها»، لكان هو الصحيح المناسب.

(٥) يُنظر: الكفاية: ص ١٠٢ - ١٠٥: باب الكلام في الجرح وأحكامه.

الثاني

في: السبب الجارح^(١)

— ١ —

فربما أطلق بعضهم: القدرَ بشي، بناءً على أمر اعتقده جرحاً، وليس بجرح في نفس الأمر، أو في اعتقاد الآخر؛ فلا بدَّ من بيان سببه، لِيُنظَر فيه، أهو جرح أم لا؟ وقد اتفق لكثير من العلماء^(٢)؛ جرح بعض؛ فلما استُفسر، ذكروا لا يصلح جارحاً.

— ٢ —

قيل لبعضهم: لِمَ تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على بردون. وسئل آخر عن رجلٍ من الرواة؟ فقال: ما أصنع بحديثه؛ ذكر يوماً عند حماد، فامتخط حماد^(٣).

الثالث

في: أسباب التعديل^(١)

ويشكّل: بأنّ ذلك آت في باب التعديل؛ لأنّ الجرح كما تختلف أسبابه؛ كذلك، فالتعديل يتبعه في ذلك؛ لأنّ العدالة تتوقّف على اجتناب الكبائر مثلاً. فربّما، لم يعلّد المعدّل بعض الذنوب كبائر، ولم يقدح عنده فعلها في العدالة، فزكّى مرتكبه بالعدالة، وهو فاسق عند الآخر، بناءً على كونه مُرتكباً لكبيرة عنده.

الرابع

في: اعتبار التفصيل^(١)

ومِن ثَمَّ، ذهب بعضهم إلى اعتبار التفصيل فيها. ومَن نظر إلى صعوبة التفصيل ونحوه، اكتفى بالاطلاق فيها.

-
- (١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٨، لوحة أ، سطر ٦؛ ولا الرضوية.
(٢) والمشهور اليوم أن يُقال: العلماء، بالمد؛ غير أن مقصوره صحيح أيضاً.
(٣) للتوسع يُنظر: المجروحين: ٣٠/١، الكفاية: ص ١١١ — ١١٤، مُقتلة ابن الصلاح: ص ٢٢١ — ٢٢٢، والباعث الحثيث: ص ٩٤ «الهامش».
(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٨، لوحة أ، سطر ١١؛ ولا الرضوية.
(٥) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٨، لوحة ب، سطر ٣؛ ولا الرضوية.

أما التفصيل، باختلاف الجرح والتعديل في ذالك؛ فليس بذالك الوجه.
نعم، لو عُلم اتفاقُ مذهب الجراح والمُعتبر — بكسر الباء —؛ وهو: طالب الجرح
والتعديل؛ ليعمل بالحديث أويتركه، في الأسباب الموجبة للجرح؛ بأن يكون اجتهداهما، فيما به
يحصل الجرح والتعديل، واحداً؛ أو أحدهما مُقلداً للآخر؛ أو كلاهما مُقلداً لمجتهد واحد؛ أتجه
الاكتفاء بالإطلاق في الجرح كالعَدالة.
وهذا التفصيل، هو الأقوى فيها.

الخامس

في: مشكلة بيان السبب^(١)

واعلم، أنه يرد على المذهب المشهور — من اعتبار التفسير في الجرح —: إشكالٌ
مشهور.
من حيثُ: أنَّ اعتماد الناس اليوم، في الجرح والتعديل، [إنما هو] "على الكتب
المصنفة فيها؛ وقَلَّ ما يتعرضون فيها لبيان السبب؛ بل، يقتصرون على قولهم: فلانٌ ضعيف،
ونحوه.

فاشترط بيان السبب، يُفضي إلى تعطيل ذالك، وسد باب الجرح في الأغلب^(٢).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٨، لوحة ب، سطر ١٠؛ ولا الرضوية.

(٢) هذه الجملة؛ ليست من النسخة الأساسية: ورقة ٤٨، لوحة ب، سطر ١٢؛ وإنما أرى ضرورة إضافتها،
كي يستقيم الخلل، الذي حدث بفعل التوزيع.

(٣) يُنظر: الباعث الحديث: ص ٩٤ — ٩٥، وتدريب الراوي: ص ١٢٢، والخلاصة في أصول
الحديث: ص ٩٠، ومقلعة ابن الصلاح: ص ٢٢٢.

السادس

في: حلّ المُشكّل^(١)

وأُجيب: بأنّ ما أطلقه الجارحون في كُتُبهم، من غير بيان سببه، وإن لم يقتضِ الجرح، على مذهب مَنْ يُعتبر التفسير.

لكن، يوجب الرّيبة القويّة في المجروح كذا لك^(٢)، المُفْضِيّة الى ترك الحديث الذي يرويه، فيُتَوَقَّف عن قبول حديثه، إلى أن تثبت العدالة، أو يُتَبَيَّن زوال موجب الجرح.

ومن انزاحت عنه تلك الرّيبة، بحثنا عن حاله بحثاً، أوجب الثّقّة بعدالته؛ فقبلنا روايته — ولم نتوقّف — أو عديمها^(٣)!

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسيّة: ورقة ٤٩، لوحة أ، سطر ٢، ولا الرضويّة.

(٢) وفي الرضويّة: ورقة ٣٠، لوحة أ، سطر ٣: «في المجروح لذلّك».

(٣) يُنظر: الباعث الحثيث: ص ٩٤ — ٩٥، وتدريب الراوي: ص ١٢٢، والخلاصة في أصول

الحديث: ص ٩٠.

قال ابن الصّلاح: «ثم، من انزاحت عنه الرّيبة منهم، يبحث عن حاله أوجب الثّقّة بعدالته؛ قبلنا حديثه ولم نتوقّف...»؛ «مقدمة ابن الصّلاح: ص ٢٢٢».

المسألة الرابعة

في: المعيار والتقديم

وفيها: أنظار

النَّظَرُ الْأَوَّلُ

في: شرط العدد^(١)

يثبت الجرح في الرواة، بقول واحد كتعديله؛ أي: كما يثبت تعديله في باب الرواية بالواحد أيضاً، وقد تقدّم على المذهب الأشهر.

وذلك، لأنّ العدد لم يُشترَط في قبول الخبر، كما سَلَفَ؛ فلم يُشترَط في وصفه، من جرح وتعديل؛ لأنّه فرعُهُ، والفرع لا يزيد على أصله؛ بل، قديتقص كما في تعديل شهود الزنا، فإنّه يكتفى فيه باثنين دون أصل الزنا.

وأما ما خرج عن ذلك، وأوجب زيادة الفرع — أعني: الجرح والتعديل —، على أصله؛ كالإكتفاء في الدعوى بالشاهد واليمين دون التعديل.

ومذهبُ بعضهم في الإكتفاء — بشاهد واحد، رؤية هلال رمضان؛ وشهادة الواحدة في: ربيع الوصية^(٢)، وربع ميراث المستهل^(٣)؛ فبدليل خارج، ونصّ خاص^(٤)

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٤٩، لوحة ٨؛ سطر ٨: «الرابعة: يثبت الجرح...»، فقط؛ وكذا الرضوية.

(٢) وفي الوسائل: ٢٦١/١٨: «... قضى أمير المؤمنين «عليه السلام»: في وصية لم تشهدا إلا امرأة، فقضى أنّ تجاز شهادة المرأة في ربيع الوصية»؛ باب ٢٤ حديث ١٦.

(٣) للصوت الحاصل عند ولادته، يمين حضر عادة، كتصويت من رأى الهلال؛ فاشتق منه؛ يُنظر: «الروضة البهية في شرح اللمعة المشقية: ١٤٤/٣»، وشرائع الإسلام: ١٢٦/٤.

(٤) وفي الوسائل: ٢٥٩/١٨: «... سألت أبا عبدالله «عليه السلام» عن رجل مات، وترك امرأته وهي حامل؛ فوضعت بعد موته غلاماً، ثم مات الغلام بعد ما وقع إلى الأرض؛ فشهدت المرأة التي قبلتها أنّه استهلّ وصاح حين وقع إلى الأرض، ثم مات؟

قال: على الامام أن يُجيز شهادتها في ربيع ميراث الغلام»؛ باب ٢٤ حديث ٦.

النَّظَرُ الثَّانِي

في: تقديم الجرح^(١)

ولو اجتمع في واحدٍ جرحٌ وتعديل، فالجرحُ مُقدَّمٌ على التعديل؛ وإن تعدَّدَ المعدِّل، وزادَ على عدد الجارح؛ على القول الأصحَّ.

لأنَّ المعدِّلَ مُخَيَّرٌ عَمَّا ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ؛ والجارح، يشتمل على زيادة الإطلاع؛ لِأَنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ بَاطِنٍ خَفِيَ عَلَى الْمَعْدِّلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ مَلَاظِمَتُهُ، فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ؛ فَلَعَلَّهُ ارْتَكَبَ الْمَوْجِبَ لِلْجَرَحِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، الَّتِي فَارَقَهُ فِيهَا؛ هَذَا إِذَا أَمَكُنَ الْجَمْعُ، بَيْنَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، كَمَا ذَكَرُوا.

النَّظَرُ الثَّلَاثُ

في: ما لا يُمكن معه الجمع^(٢)

— ١ —

وَالْأَيُّمُكُنَ الْجَمْعُ، كَمَا إِذَا شَهِدَ الْجَارِحُ: بِقَتْلِ إِنْسَانٍ فِي وَقْتٍ؛ فَقَالَ الْمَعْدِّلُ: رَأَيْتَهُ بَعْدَهُ حَيًّا.

أَوْ يَقْذِفُهُ فِيهِ؛ فَقَالَ الْمَعْدِّلُ: إِنَّهُ كَانَ ذَاكَ الْوَقْتَ نَائِمًا أَوْ سَاكِنًا؛ وَنَحْوَ ذَلِكَ. تَعَارُضًا^(٣)؛ وَلَمْ يُمكنَ التَّقْدِيمُ، وَلَمْ يَتِمَّ التَّعْلِيلُ الَّذِي قَدَّمَ بِهِ الْجَارِحُ.

— ٢ —

ثُمَّ، وَظَلَبَ التَّرْجِيحُ: إِنْ حَصَلَ الْمَرْجُحُ، بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَضْبَطُ، أَوْ أَوْعَى، أَوْ أَكْثَرُ عَدَدًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ فَيُعْمَلُ بِالرَّاجِحِ وَيُتْرَكُ الْمَرْجُوحُ. فَإِنْ لَمْ يَتَّفَقِ التَّرْجِيحُ؛ وَجِبَ التَّوَقُّفُ لِلتَّعَارُضِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ التَّرْجِيحِ؛ مِنْ غَيْرِ مَرْجُحٍ.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٩، لوحة ب، سطر ١٤؛ ولا الرضوية.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٩، لوحة ب، سطر ١٠؛ ولا الرضوية.

(٣) هذه اللفظة هي جواب الشرط لـ: «إِلَّا يُمكنَ الْجَمْعُ».

المسألة الخامسة

في: حدود التزكية

وفيها أنظار

النَّظَرُ الْأَوَّلُ

في: تزكية الواحد

إذا قال الثقة: ^(١) حدثني ثقة، ولم يُبينه؛ لم يكفِ ذلك الإطلاق والتوثيق، في العمل بروايته؛ وإن اكتفينا بتزكية الواحد.

— ١ —

إذ لا بُدَّ، على تقدير الاكتفاء بتزكيته، من تعيينه وتسميته؛ لِيُنظر في أمره: هل أطلق القوم عليه التعديل؟ أو تعارض كلامهم فيه؟ أو لم يذكره؟
ليجواز كونه ثقةً عنده؛ وغيره قد اطلع على جرحه، بما هو جارج عنده — أي: عند هذا الشاهد بثقته —؛ وأنا وثقه بنقله على ظاهر حاله؛ ولو علم به، لَمَّا وثقه.

— ٢ —

وأصالة عدم الجارج، مع ظهور تزكيته، غير كافٍ في هذا المقام؛ إذ لا بُدَّ من البحث عن حال الرواة، على وجه يظهر به أحد الأمور الثلاثة، من الجرح أو التعديل أو تعارضهما، حيث يُمكن؛ بل، اضربه عن تسميته، مُريب في القلوب.

— ٣ —

نعم، يكون ذلك القول منه، تزكيةً، للمروي عنه؛ حيث يقصدها؛ بقوله: حدثني الثقة، إذ قد يقصد به مُجرد الإخبار من غير تعديل؛ فإنه قد يُتجوَّر في مثل هذه الألفاظ، في غير مجلس الشهادة.

— ٤ —

وهل يُنزل الإطلاق على التزكية؟ أم لا بُدَّ من استعماله؟ وجهان؛ أجودهما: تنزيله على ظاهره، من عدم مُجازفة الثقة، في مثل ذلك.

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٠، لوحة أ، سطر ٣: «الخامسة: إذا قال الثقة»، فقط؛ وكذا

الرضوية.

وعلى تقدير تصريحه بقصد التزكية، أو حمل الإطلاق عليها؛ ينفع قوله مع ظهور عدم التعارض، وإنما يتحقق ظهوره، مع تعيينه بعد ذلك، والبحث عن حاله؛ والآ، فلاحتمال قائم كما مر.

النَّظَرُ الثَّانِي

في: كفاية قوله الثقة^(١)

وذهب بعضهم إلى: الإكتفاء بذلك، ما لم يظهر المعارض أو الخلاف؛ وقد ظهر ضعفه.

ومثله: «مالو قال: كُلُّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ فَهُوَ ثِقَةٌ، وَإِنْ لَمْ أَسْمَهُ؛ ثُمَّ رَوَى عَنْ مَنْ لَمْ يُسَمِّهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَزْكَيًا لَهُ؛ غَيْرَ أَنَّا لَا نَعْمَلُ بِتَزْكِيَتِهِ هَذِهِ»^(٢)؛ كما قررناه^(٣).

النَّظَرُ الثَّالِثُ

في: صحة العالم^(٤)

وقول العالم: هذه الرواية صحيحة، في قوة الشهادة بتعديل رواتها؛ فأولى بعدم الإكتفاء بذلك.

ولوروى العدل عن رجلٍ سمّاه؛ لم تُجعل روايته عنه تعديلاً له، على القول الأصح، بطريقٍ أولى؛ لآفته يجوزُ أَنْ يروي عن غير عدلٍ؛ وقد وقع من أكثر الأكابر، من الرّواة والمُصنّفين ذلك؛ خلافاً لِشذوذِ من المُحدّثين، ذهبوا إلى اقتضاء ذلك التعديل. وكذا عملُ العالم، المُجتهد في الأحكام؛ وقتياه لغيره، بفتوى على وفق حديث؛ ليس حُكماً منه بصحته؛ ولا مخالفته له قدحاً فيه، ولا في روايه^(٥)؛

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٠، لوحة ب، سطر ٦؛ ولا الرضوية.

(٢) قال الخطيب: «وهكذا إذا قال العالم: كُلُّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ فَهُوَ ثِقَةٌ؛ وَإِنْ لَمْ أَسْمَهُ...، غَيْرَ أَنَّا لَا نَعْمَلُ

عَلَى تَزْكِيَتِهِ»؛ «الكنزاية: ص ٩٢»؛ ويُنظر: «مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٢٤».

(٣) وفي الرضوية: ورقة ٣١، لوحة أ؛ سطر ٣: «لَمَّا قَرَرْنَاهُ».

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٠، لوحة ب، سطر ١٨؛ ولا الرضوية.

(٥) وفي الرضوية: ورقة ٣١، لوحة أ؛ سطر ٩: «ولا في رواية».

لِآتِهِ — أي: كل واحد من العمل والمخالفة —: أعمُّ من كونه مُستنداً إليه، أو قدحاً فيه؛ فيجوزُ في العمل: الاستناد إلى دليل آخر، من حديث صحيح أو غيره؛ وفي المخالفة: كونها لِشذوذه، أو معارضته لما هو أرجح منه، أو غيرها.
والعامُّ لا يدلُّ على الخاصِّ.
وقد تقدَّم الخلاف: في اشتراط عدالة الراوي مُطلقاً؛ فلعله قيل رواية غير العدل، لِأمرٍ عارض^(١).

(١) قال المامقاني «قدس»: «... الثالث: إنَّ عمل المجتهد العدل في الأحكام، وفتياه لغيره بفتوى على طبق حديث، ليس حكماً منه بصحته؛ ولا مخالفته له قدحاً فيه، ولا في روايته؛ كما صرَّح بذلك جماعة، منهم ثاني الشهيدين «رهما» في البداية؛ خلافاً لِما حُكي عن: التهذيب، والأحكام، والمحصل، والمنهاج، والمختصر، وغيرها؛ بل عن الأحكام دعوى الاتفاق عليه، وإن كان ظاهر الفساد. حُجَّةُ الأوَّل: أنَّ كُلَّ واحدٍ من العمل والمخالفة؛ أعمُّ من كونه مستنداً إليه، أو قدحاً فيه، لِإمكان كون الاستناد في القمَل، إلى دليل آخر، من حديث صحيح أو غيره؛ أو إلى أنجبار بشهرة أو قرينة أخرى، تُوجب ظنَّ الصدق، وإمكان كون المخالفة، لِشذوذه أو معارضته بما هو أرجح منه، أو غيرها، والعامُّ لا يدلُّ على الخاصِّ.

وحجَّةُ الثاني: ما تمسَّك به جمعٌ من أهل هذا القول، من أنَّ الراوي الذي عمل العدل بروايته، لو لم يكن عدلاً؛ [ل] لزَمَ عمل العدل بخبر غير العدل، وهو فسق؛ والتالي باطل، لأنَّ المفروض عدالة العامل، فبطلَ المقدَّم.

وفيه؛ منع كون عمله بخبر غير العدل فسقاً مطلقاً، لما عرفت من إمكان استناد العمل، إلى قيام قرينة من شهرة جابرة ونحوها بصدقه، مع فسق راويه؛ فالقول الأوَّل أظهر نعم، لو عُلِمَ...» «مقاسم الهداية: ص ١٠٣ — ١٠٤».

المسألة السادسة

في بيان: الألفاظ المُستعملة

في الجرح والتعديل

بين أهل هذا الشأن^(١)

لَمَّا كان المُعتَبَر عندنا في الراوي: العدالة المُستفادة من المَلَكَة المذكورة؛ ولم نكتف بظاهر حال المسلم ولا الراوي؛ فَلابُدَّ في التعديل، من لفظٍ صريح يدلُّ على هذا المعنى. وقد استعمل المحدثون وعُلماء الرجال، ألفاظاً كثيرةً في التزكية، بعضها دالٌّ على المطلوب، وبعضها أعمّ منه؛ فنحن نذكرها مفصلةً، ونُبيِّن ما يدلُّ منها عندنا عليه، وما لا يدلُّ؛ فنقول:

النَّظَرُ الْأَوَّلُ

في: ألفاظ التعديل

وفيه: حَقُولٌ

الحقل الأول

في: الصريحة الدلالة

إنَّ اللفاظ التعديل الدالة عليه صريحاً هي:

[أ. قول المعدل^(٢): "هو عدلٌ، أو هو ثقة"^(٣)

وهذه اللفظة، وإنَّ كانت مستعملةً في أبواب الفقه، أعمّ من العدالة؛ لكنَّها هنا لم تُستعمل إلَّا بمعنى العدل؛ بل، الأغلب استعمالها خاصةً.

(١) الذي في النسخة الأساسية ورقة ٥١، لوحة أ؛ سطر ٨: «السادسة»، فقط؛ وكذا الرضوية.

وبخصوص مراتب الجرح والتعديل؛ يُنظر: خطبة تقريب التهذيب لابن حجر، والباحث الحديث: ١٠٥ - ١٠٦، وتوضيح الأفكار: ٢٦١/٢ - ٢٧١، ومقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وعلوم الحديث ومصطلحه: ص ١٣٩، ودراية الحديث لثانجي: ص ١١٢-١١٤، والرواشح السماوية: ص ٦٠، وتوضيح المقال للشيخ كني: ص ٣٦، وتدريب الراوي: ص ٢٣٢، والخلاصة في أصول الحديث: ص ٩١-٩٢، وتكلمة الرجال للكاظمي: ٤٣/١ - ٥٣.

(٢) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥١، لوحة ب؛ سطر ١: «ألفاظ التعديل الدالة عليه صريحاً قول المعدل»، فقط؛ وكذا الرضوية.

(٣) كما في ترجمة: إبراهيم بن سليمان؛ «يُنظر: رجال النجاشي: ص ١١».

وقد يتفق في بعض الرواة، أن يُكرَّر في تركيبتهم لفظة الثقة^(١)؛ وهو يدلُّ على زيادة المدح.

[ب.] وكذا قوله: هو حجة؛ أي: ما يُحتجُّ بحديثه؛ وفي إطلاق اسم المصدر عليه، مبالغة ظاهرة في الثناء عليه بالثقة.

والإحتجاج بالحديث، وإن كان أعم من الصحيح، كما يتفق بالحسن والموثق؛ بل، بالضعيف على ماسبق تفصيله؛ لكن، الاستعمال العربي لأهل هذا الشأن، لهذه اللفظة، يدلُّ على ما هو أخص من ذلك؛ وهو التعديل وزيادة.

نعم، لوقيل: يُحتجُّ بحديثه ونحوه لم يدلُّ على التعديل، لما ذكرناه؛ بخلاف إطلاق هذه اللفظة على نفس الراوي، بدلالة العُرف الخاص.

[ج.] وكذا قوله: هو صحيح الحديث^(٢)؛ فإنه يقتضي كونه ثقةً ضابطاً، ففيه زيادة تركية.

وما أذى معناه: من الألفاظ الدالة على التعديل.

الحقل الثاني

في: غير الصريحة^(٣)

أما قوله^(٤):

[أ.] مُتَيْنٌ، ثَبَّتَ^(٥)؛ حافظٌ، ضابطٌ، يُحتجُّ بحديثه، صدوق — مبالغة في صادق —،

(١) كما في ترجمة: إبراهيم بن مهزم الأسدي: «يُنظر: رجال النجاشي: ص ١٦».

(٢) كما في ترجمة: إبراهيم بن نصر: «يُنظر: رجال النجاشي: ص ١٥».

وقال أبو علي: «صحيح الحديث عند القدماء: هو ما وثقوا بكونه من المعصوم، أعم من أن يكون الراوي ثقة أم لا»؛ يُنظر: «منتهى المقال».

هذا؛ وقد قال الشيخ عبد النبي الكاظمي «قدس»: «أعلم أنَّ الصحة في لسان القدماء، يعملونها صفةً لِمَن الحديث، على خلاف اصطلاح التأخرين، حيث يعملونها صفةً للسند، ويُريدون به ما جمع شرائط العمل...؛ وذهب الشهيد في الدراية إلى أنَّ ذلك تعديل؛ وهو فاسد لعدم [وجود] دلالة من اللفظ، ولا من التوقيف؛ بل، هو دالٌّ على ما قلناه...»؛ «تكلمة الرجال: ج ١ ص ٥٠».

ويُنظر كذلك: مقدمة الاستبصار: ص ٣ — ٤ = طبعة ١٣٧٥ هـ، ومشرق الشمسين ص ٣، طبع، إيران سنة ١٣١٩ هـ.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥١، لوحة ب، سطر ١٣، ولا الرضوية.

(٤) مرجع الضمير: المعلن.

(٥) وفي الرضوية: ورقة ٣١، لوحة ب، سطر ١١: «وثبت».

عله الصدق— بالخبرية أو الإضافة على التوسع—، يُكْتَب حديثه، يُنظر فيه— أي: في حديثه؛ بمعنى: أنه لا يُطرح؛ بل، يُنظر فيه ويُختبر حتى يُعرف فلعله يُقبل—، لا بأس به— بمعنى أنه ليس بظاهر الضعف^(١).

وقد اتفق هذا الوصف لجماعة؛ منهم؛ أحمد بن أبي عوف البخاري^(٢)؛ وابنه محمد^(٣)؛ وذكرهما العلامة في قسم من يعتمد على روايته.

[ب.] شيع جليل، صالح الحديث مشكور، خير فاضل.

[وقد] اتفق هذا الوصف لجماعة؛ ك: إبراهيم ابن أبي الكرام^(٤)؛ والياس الصيرفي^(٥)؛ وبيان الجزري^(٦)؛ وعلي بن قتيبة القتيبي^(٧)؛ وعبد الرحمن بن عبد ربه^(٨)؛ وعنبة العابد^(٩)؛ والقاسم بن هشام^(١٠)؛ وقيس بن عمار^(١١)؛

[ج.] ومنهم من جُمع له بن اللفظين: خاص، ك: حيدر بن شعيب الطالقاني^(١٢)؛ ممدوح، ك: محمد بن قيس الأسدي^(١٣)؛ زاهد عالم، ك: إبراهيم بن علي الكوفي^(١٤).

وقال الفريسي: «...؛ والاسم ثبت بفتحين؛ ومنه قبل للحجة: ثبت؛ ورجل ثبت — بفتحين أيضاً — إذا كان عدلاً ضابطاً؛ والجمع: أثبات؛ مثل: سبب، وأسباب»؛ «المصباح المنير: ٩٩/١».

(١) للتوسع؛ يُراجع: منتهى المقال: ص ١٣، توضيح المقال: ص ٣٦، الرواشع السماوية: ص ٦٠، مقباس الهداية: ١٠٦ — ١٣١، ميزان الاعتدال: ٣/٨، علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١١٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي: ٥/١ — ٧، تدريب الراوي: ص ٢٣٢.

(٢) قال العلامة «ره»: «يكنى: أبا عوف، من أهل بخارى، لا بأس به؛ «خلاصة الأقوال: ص ١٨».

(٣) يُنظر: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص ١٤٨.

(٤) قال العلامة: «...؛ كان خيراً، روى عن الرضا عليه السلام»؛ «خلاصة الأقوال: ص ٦».

(٥) قال العلامة: «...؛ خيراً، من أصحاب الرضا عليه السلام»؛ «خلاصة الأقوال: ص ٢٣».

(٦) قال العلامة: «...؛ كان خيراً فاضلاً»؛ «خلاصة الأقوال: ص ٢٨».

(٧) قال العلامة: «علي بن محمد بن قتيبة؛ ويُعرف به: القتيبي...؛ فاضل»؛ «خلاصة الأقوال: ٩٤».

(٨) قال العلامة: «...؛ إنه خير فاضل...»؛ «خلاصة الأقوال: ص ١١٣».

(٩) قال العلامة: «...؛ كان خيراً فاضلاً...»؛ «خلاصة الأقوال: ص ١٢٩».

(١٠) قال العلامة: «...؛ فاضلاً خيراً...»؛ «خلاصة الأقوال: ص ١٣٤».

(١١) قال العلامة: «قيس بن عمار بن حبان قريب الأمر»؛ «خلاصة الأقوال: ص ١٣٥».

وعليه فجعله من حملة أوصاف الفرع «ب»، اشتباه.

(١٢) قال العلامة: «حيدر بن شعيب الطالقاني خاصي»؛ «خلاصة الأقوال: ص ٥٨».

(١٣) قال النجاشي: «وكان خصيصاً به: عمر بن عبدالعزيز، ثم يزيد بن عبد الملك...؛ وكان خصيصاً

ممدوحاً...»؛ «رجال النجاشي: ص ٢٢٦».

(١٤) قال العلامة: «...؛ زاهد عالم...»؛ «خلاصة الأقوال: ص ٧».

[د.] وأولى بالحكم ما لو انفرد أحدهما:

صالح؛ ك: إبراهيم بن محمد الخُتلي^(١)؛ وأحمد بن عاين^(٢)؛ وشهاب بن عبد ربّه، وأخويه عبد الخالق ووهب^(٣).

قريب الأمر؛ ك: الربيع بن سليمان^(٤)؛ ومصبّح بن الملقام^(٥)؛ وهيثم ابن أبي مسروق النهدي^(٦).

مسكون إلى روايته؛ ك: محمد بن بدران^(٧).

الحقل الثالث

في: علة نقصان الدلالة^(٨)

فالأقوى في جميع هذه الأوصاف: عدم الاكتفاء بها في التعديل، وإن كان بعضها أقرب إليه من بعض؛ لأنها أعمّ من المطلوب، فلا تدلّ عليه.
[أ.] أمّا الأربعة الأولى، فظاهر؛ لأنّ كل واحد منها قد يُجامع الضعف، وإن كان من صفات الكمال.

[ب.] وأمّا الاحتجاج بحديثه؛ فقد عرفت أنّه قد يتفق بالضعيف، فضلاً عن الحسن وماقاربه.

(١) قال العلامة: «...؛ وكان رجلاً صالحاً»؛ «تُخلاصة الأقوال: ص ٧».

(٢) وفي الرضوية: ورقة ٣١، لوحة ب؛ سطر ٢١: «عابد»؛ وهو اشتباه بالتأكيد؛ قال الكشي: «...؛ صالح»؛ «اختيار معرفة الرجال: ص ٣٦٢».

(٣) قال الكشي: «شهاب وعبد الرحمن وعبد الخالق ووهب؛ ولد عبد ربّه؛ من موالى بني أسد، من صلحاء الموالى»؛ «اختيار معرفة الرجال: ص ٤١٣».

(٤) قال العلامة: «...؛ وهو قريب الأمر في الحديث»؛ «تُخلاصة الأقوال: ص ٧١».

(٥) قال العلامة: «...؛ قريب الأمر»؛ «تُخلاصة الأقوال: ص ١٧٣».

(٦) وفي الرضوية: ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ٢: «الهندي»؛ وهو اشتباه بالتأكيد.

وقال العلامة عن النهدي: «...؛ قريب الأمر»؛ «تُخلاصة الأقوال: ص ١٧٩».

(٧) قال العلامة: «يسكن إلى روايته»؛ «تُخلاصة الأقوال: ص ١٦٣».

وهناك أمثلة أخرى؛ ففي منتهى المقال: ص ٢٤٨ — ٢٤٩: لوط بن يحيى بن سعيد بن مخنف بن سليم الأزدي الغامدي؛ شيخ من أصحاب الأخبار بالكوفة وجههم؛ وكان يسكن إلى ما يرويه.

وفي فهرست الشيخ الطوسي: ص ٣٢: أحمد بن محمد بن جعفر، أبو علي الصولي، بصري...؛ وكان ثقة في حديثه، مسكوناً إلى روايته؛ وينظر: رياض العلماء: ٦٠/١، حيث نقل الشّيْخ ذاته.

(٨) هذا العنوان: ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٢، لوحة ب؛ سطر ٢؛ ولا الرضوية.

[ج.] وأما الوصف بالصدق بلفظية^(١)؛ فقد يُجامع عدم العدالة أيضاً؛ إذ شرطها الصدق مع شيء آخر.

[د.] وأما كتبه حديثه والنظر فيه^(٢)؛ فظاهر أنه أعم من المطلوب؛ بل، ظاهر في عدم التوثيق.

[هـ.] وأما نفي البأس عنه؛ فقريب من الخير؛ لكن، لا يدلُّ على الثقة؛ بل، من المشهور: أنَّ نفي البأس يُوهم البأس^(٣).

وأما ما نُقل عن بعض المُحدِّثين، من أنه إذا عبَّر به، فمراده الثقة؛ فذاكَ أمرٌ مخصوصٌ باصطلاحه لا يتعداه، عملاً ببدلوا، اللفظ^(٤).

[و.] وأما شيخ؛ فإنه وإن أُريدَ به: التقدُّم في العلم^(٥)، ورياسة الحديث؛ لكن، لا يدلُّ على التوثيق، فقد تقدَّم فيه من ليس بثقة^(٦).

[ز.] ومثله: جليل.

[ح.] وأما صالح الحديث؛ فإنَّ الصلاح أمرٌ إضافيٌّ؛ فالموثَّق بالنسبة إلى الضعيف صالح، وإن يكن صالحاً بالنسبة إلى الحسن والصحيح؛ وكذا الحسن بالاضافة إلى ما فوقه ومادونه.

[ط.] وأما المشكور، فقديكون الشكران على صفات، لا تبلغ حدَّ العدالة ولا تدخل فيها.

[ي.] وكذا خيرٌ، مع احتمال دلالة هاتين^(٧) على المطلوب.

[ك.] وأما الفاضل؛ فظاهرٌ عمومُهُ؛ لأنَّ مرجع الفضل إلى العلم؛ وهو يُجامع الضعف بكثرة.

(١) وفي الرضوية: ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ٧: «والوصف بالصدق بلفظية».

(٢) وفي الرضوية: ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ٨: «وما كتبت حديثه»، بالتاء الطويلة.

(٣) وفي الرضوية: ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ٩: «وأما نفي البأس يُوهم البأس»؛ وليس من شك في أنَّ هناك سقط، يبدأ من لفظة «عنه»، ويستمر إلى البأس الثانية.

(٤) قال ابنُ معين: إذا قلتُ: «ليس به بأس» فهو: ثقة.

وقال ابنُ أبي حاتم: «إذا قيل: صدوق، أو محله الصدق. أو لا بأس به؛ فهو: ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه» كما في: «البايع الحثيث: ص ١٠٦».

(٥) وفي الرضوية: ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ١٢: «التقدم في العلم».

(٦) وفي الرضوية: ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ١٢: «فقد تقدَّم فيه من ليس بثقة».

(٧) هاتين: إشارة إلى صفتي المشكور والخير؛ غير أنني بُغِيَ التوضيح أكثر، فُصلتُ بينهما أبعدياً

[ل.] وأما الخاص؛ فمُرجع وصفه إلى الدخول مع إمام مُعَيَّن، أو في مذهب مُعَيَّن؛ وشدة التزامه به أعمُّ من كونه ثقة في نفسه، كما يدلُّ عليه العُرف.

وظاهرُ كون المدح أعمُّ؛ بل، هو إلى وصف الحسن أقرب.

وكذا، الوصف بالزهد والعلم والصلاح^(١)؛ مع احتمال دلالة الصلاح على العدالة وزيادة؛ لكنَّ فيه، أنَّ الشرط مع التعديل الضبط، الذي من جلته عدم غلبة النسيان؛ والصلاح يُجامعه أكثرياً.

[م.] وأما قريب الأمر؛ فليس بواصل إلى حدِّ المطلوب^(٢)؛ وآلاً، لما كان قريباً منه؛ بل، ربَّما كان قريباً إلى المذهب، من غير دخول فيه رأساً.

[ن.] والمسكون إلى روايته، قريبٌ من صالح الحديث.

الحقل الرابع

في: خلاصة التعديل^(٣)

فقد ظهر أنَّ شيئاً من هذه الأوصاف، ليس بصريح في التعديل، وإنَّ كان بعضها قريباً منه.

نعم، كُلُّ واحدٍ منها يُفيد المدح، فيلحق حديثه — أي: حديث المُتَّصف بها — بالحسن، لِمَا عرفت من أنَّ رواية المدح من أصحابنا، مدحاً لا يبلغ حدَّ التعديل؛ هذا، إذا عَلِمَ كون الموصوف بذلك من أصحابنا.

أما مع عدم العلم؛ فيشكل بأنَّه قد يُجامع الاتِّصاف ببعض المذاهب الخارجة عنا؛ خصوصاً من يدخل في حديثنا، كالواقفي والفتحي.

الحقل الخامس

في: منحى الجمهور^(٤)

وأما الجمهور؛ فَمَن لا يعتبر منهم في العدالة تحقُّقها ظاهراً؛ بل، يكتفي — في المُسلم — بها، حيث لا يظهر خلافها، فيكتفي بكثير من هذه الألفاظ في التعديل؛ خصوصاً مثل: العالم، والمُتَّقِن، والصابِغ، والصالِح، والفاضل، والصدوق، والثَّبت. هذا ما يتعلَّق بألفاظ التعديل.

(١) وفي الرضوية: ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ٢١: «بالزهد أو بالعلم والصلاح»

(٢) وفي الرضوية: ورقة ٣٢، لوحة ب؛ سطر ٣: «المط...»، وهو رمز اختصار للفظ «المطلوب».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٣، لوحة ب، سطر ١٢ ولا الرضوية.

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٣، لوحة ب، سطر ٨؛ ولا الرضوية.

النَّظَرُ الثَّانِي

في: ألفاظ الجرح^(١)

وألفاظ الجرح مثل: ضعيف؛ كذاب؛ وضاع للحديث من قبل نفسه — أي: يختلفه ويكذبه —؛ غال^(٢)؛ مضطرب الحديث؛ مُنْكَرًا^(٣) لَيْثَه — أي: يتساهل في روايته عن غير الثقة —؛ متروك في نفسه أو متروك الحديث؛ مرتفع القول — أي: لا يُعْتَبَرُ قوله ولا يُعْتَمَدُ عليه —؛ متهم بالكذب أو الغلو، أو نحوهما من الأوصاف القادحة؛ ساقط في نفسه أو حديثه؛ واه: اسمُ فعلٍ من وهى — أي: ضَعُفَ في الغاية؛ تقول: وهى الحائط: إذا ضَعُفَ وهَمَّ بالسقوط؛ وهو كناية عن شدة ضعفه، وسقوط اعتبار حديثه —؛ لاشي: — مبالغة في نفي اعتباره —، أو لاشي معتد به؛ ليس بذلك الثقة، أو العدل، أو الوصف المُعْتَبَرُ في ذلك، ونحو ذلك^(٤).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٣، لوحة ب، سطر ١٢؛ ولا الرضوية.

(٢) وفي الرضوية: ورقة ٣٢، لوحة ب؛ سطر ١٤: «يختلفه كذاباً، غالي».

(٣) نقل ابن القطان: أَنَّ البخاري قال: «كُلُّ مَنْ قُلْتُ فِيهِ: مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ، فَلَا تَحْمِلْ الرِّوَايَةَ عَنْهُ»؛ كما في «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ: ٥/١».

(٤) يُنْظَرُ: الرواشح السماوية: ص ٦٠، وتدريب الراوي: ص ٢٣٣، والخُلاصة في أصول الحديث: ص ٩٢، ومقدمة ابن الصلاح: ص ٢٣٩.

المسألة السابعة

في: مَنْ اختلط وخلط^(١)

— ١ —

مَنْ خلط بعد استقامته:

بـخُرقٍ— بضم الخاء فسكون الرّاء— وهو الحق وضعف العقل^(٢).
وفسقى، كالواقفة بعد استقامتهم^(٣)، في زمن الكاظم عليه السلام؛ والقطحية^(٤)
كذلك، في زمن الصادق عليه السلام.
ومحمد بن عبدالله أبي الفضل؛ ومحمد بن علي الشلمغاني^(٥)؛ وأشباههم.
وغيرهما من القوادح.

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٤، لوحة أ؛ سطر ٧: «السابعة»، فقط؛ ولا الرضوية.
(٢) قال الأستاذ ضحى السامرائي: ألّف العلماء في تراجم مَنْ اختلط من الرواة؛ كبرهان الدين سبط
ابن العجمي؛ وكتابه: «الاغباط بمن رُمي بالاختلاط»، طبع حلب.
وكتاب: «الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة الثقات»، مخطوط؛ نسخة منه في المكتبة القادرية،
في بغداد، بخط المصنّف؛ يُنظر هامش: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٩٣».
(٣) مثل: سماعة بن مهران، وعلي بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى؛ يُنظر: بحوث في علم الرجال: ص
١٥٩.

(٤) مثل: عبدالله بن بكير، وغيره؛ يُنظر: بحوث في علم الرجال: ص ١٥٦.
(٥) في الروضة البهية: ١٣٩/٣ — ١٤٠: «ومَنْ نقل عن الشيعة جواز الشهادة بقول المدعي إذا كان أخاً
في الله معهود الصدق، فقد أخطأ في نقله؛ لإجماعهم على عدم جواز الشهادة بذلك.
نعم، هو مذهب محمد بن علي الشلمغاني المزاقري — نسبة إلى أبي المزاقر بالعين المُهملَة والزاي والقاف
والرّاء أخيراً — من الغلاة لعنه الله.

ووجه الشبهة على مَنْ نسب ذلك إلى الشيعة: أنّ هذا الرجل الملعون، كان منهم أولاً، وصنّف كتاباً
سمّاه كتاب «التكليف»، وذكر فيه هذه المسألة، ثم غلا؛ وظهرت منه مقالات مُنكرة، فتبرأت الشيعة منه،
وخرج فيه توقيعات كثيرة من الناحية المقدسة، على يد أبي القاسم بن روح وكيل الناحية؛ فأخذه السلطان وقتله؛
فمن رأى هذا الكتاب — وهو على أساليب الشيعة وأصولهم — توهم أنه منهم، وهم بريئون منه؛ وذكر الشيخ المفيد
— رحمه الله — أنّه ليس في الكتاب ما يخالف، سوى هذه المسألة».

وبالنسبة: فهناك كتاب «فصل القضايا الكتاب المشتهر بفق الرضا»، تأليف أبي محمد الحسن بن
الهادي صدر الدين الكاظمي (١٣٥٤).

يُقبَلُ ما روي عنه قبل الاختلاط، لاجتماع الشرائط، وارتفاع الموانع.
ويُرَدُّ: ما روي عنه بعده، وما شك فيه هل وقع قبله أو بعده، للشك في الشرط،
وهو العدالة عند الشك في التقدم والتأخر.
وانما يُعَلَمُ ذالك: بالتأريخ؛ أو بقول الراوي عنه: حدّثني قبل اختلاطه؛ ونحو
ذالك.
ومع الاطلاق وعدم التأريخ، يقع الشك، فيُرَدُّ الحديث.

يُثبت فيه أنّ الكتاب المشتهر بـ«فقه الرضا»، هو كتاب «التكليف» للشمفاني، يَمُتُّ في ١٩ ربيع الاول
سنة ١٣٢٣ هـ؛ توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة السيد النجومي في كرمانشاه؛ كما في دليل المخطوطات: ج ١ ص
٢٤٢-٢٤٣.

ولعله من المناسب - حول لائحة اتهام الشمفاني - مراجعة: معجم الأدباء: ١/٢٣٨-٢٥٣.
ويُنظر كذا لك: تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ٣٩١، والكامل لابن الاثير: ٨/١٠٠، وفهرست ابن
النديم - طبعة تجدد: ص ١٦٤، ٢٢٥، ٤١٩، ٤٢٥، وكتاب الغيبة للشيخ الطوسي - طبعة النجف
١٣٨٥ هـ: ص ٢٣٩، وتكلمة الرجال: ١/١٢٥، وبحوث في علم الرجال: ص ١٥٦.

المسألة الثامنة

في: قواعد القبول

وفيها: أنظار

النَّظَرُ الْأَوَّلُ

في: مُنْكَرِ الرواية^(١)

إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً، ورجع المروي عنه في ذلك الحديث، فنفاه وأنكر روايته؛ فإن كان جازماً بنفيه؛ بأن قال: مارويته — على وجه القطع — أو كُذِبَ عليّ، ونحوه؛ تعارض الجزمان، والجاحد هو الاصل.

فحينئذٍ، وجب ردّ الحديث، ثم لا يكون ذلك جرحاً للفرع، ولا يقدح في باقي رواياته عنه، ولا عن غيره.

وإن كان مُكْذَباً لِشَيْخِهِ في ذلك؛ اذ ليس قبولُ جرح شيخه له، بأولى من قبول جرحه لِشَيْخِهِ، فتساقط.

النَّظَرُ الثَّانِي

في: غير المنكر^(٢)

وإن لم يُنْكَرِ الرواية؛ ولكن قال: لا أعرفه، أو لا أذكره^(٣)، ونحوه؛ لم يُقَدِّح في رواية الفرع على الأصح؛ إذ لا يدلّ ذلك عليه بوجه؛ لاحتمال السهو والنسيان من الأصل، والحال أنّ الفرع ثقة جازم، فلا يُردّ بالاحتمال.

بل، كما لا تبطل رواية الفرع، ويجوز لغيره أن يروي عنه بعد ذلك، يجوز للمروي عنه أولاً — الذي لا يذكر الحديث — رويته، عَمَّن ادّعى أنّه سمعه منه؛ فيقول — هذا الاصل الذي قد صار فرعاً، إذا أراد التحديث بهذا الحديث —: حَدَّثَنِي فلانٌ عني: أنّي حدثته عن فلان، بكذا وكذا.

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٤، لوحة ب، سطر ٣: «الثامنة»، فقط؛ ولا الرضوية.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من لنسخة المعتمدة: ورقة ٥٤، لوحة ب، سطر ٩؛ ولا الرضوية.

(٣) والذي في الرضوية: ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ١٢: «ولا أذكره».

النَّظَرُ الثَّالِثُ

في: الاحاديث المنسية^(١)

— ١ —

وقد وقع من ذالك جملة أحاديث، لا كابر نسوها بعد ما حدثوا بها.
منها حديث: ربيعة عن سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه؛ رفعه إلى النبي «صلى الله عليه وآله»: «أنه قضا بشاهدين وعين»^(٢)
قال عبدالعزيز بن محمد: «لقيت سهيلاً فسألته عنه، فلم يعرفه»؛ وكان يقول بعد ذالك: حدّثني ربيعة عني عن أبي، ويسوق الحديث^(٣)؛

— ٢ —

وقد جمعها — أي تلك الأحاديث، التي نسبها راويها^(٤)، ورواها عن رواها عنه — بعضهم؛ وهو الخطيب البغدادي، في كتاب مفرد^(٥)؛

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة ١٣، سطر ١٣ ولا الرضوية.
(٢) المشهور اليوم أن يكتب: «قضى»، بالالف المقصورة؛ غير أن الامتثال، لقاعدة وجوب مطابقة المکتوب، لما هو منطوق، لا يمنع من ذالك.
(٣) قال الحافظ ابن كثير: «...؛ وكحديث ربيعة عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قضى بالشاهد واليمين؛ ثم تبي سهيل، لإفة حصلت له؛ فكان يقول: حدّثني ربيعة عني»؛ «الباعث الحديث: ص ١٠٣؛ وينظر: صحيح مسلم: ٧١٣/٢؛ ورواه أيضاً عن ابن عباس كما في: ١٣٣٧/٣؛ وينظر: سنن أبي داود: ٤١٩/٣؛ ومقدمة ابن الصلاح: ص ٢٣٤.
وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «ربيعة؛ يعني: ابن أبي عبد الرحمن، الملقّب بالرأي»؛ «الباعث الحديث: ص ١٠٣ — الهامش رقم ٣».
(٤) وفي الرضوية: ورقة ٣٣، لوحة ١، سطر ١: «رواتها»؛ وقد ذكر في الهامش لفظ «راوها»؛ وكتب فوقها: «ل»، إشارة إلى نسخة بدل.
(٥) قال الأستاذ صبحي السامرائي: «لم أقف على كتاب الخطيب؛ بل، وقفت على كتاب «تذكرة المؤتسفي، فيمن حدّث ونسي»، للسيوطي، مخطوط في الظاهرية؛ وقد ذكر السيوطي: أنه لخصه من كتاب الخطيب»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٩٦ — الهامش رقم ١٣٨».

وبالجُملة، فالمانع مفقود، والمقتضي للقبول موجود، وصيرورة الأصل فرعاً غير قاصر
بوجه؛ والله تعالى أعلم^(١)؛

(١) قال الطيبي: «إذا روى ثقة حديثاً، ورجع المروي عنه ففناه، فإن كان جازماً بنفيه بأن قال: مارويته، أو كُذِبَ عليّ، أو نحوه، وجب ردّ ذلك الحديث، ولا يقدح ذلك في باقي روايته. فإن قال: لأعرفه، ولا أذكره، أو نحوه؛ لم يقدح ذلك في هذا الحديث أيضاً على المختار. ومن روى حديثاً، ثم نسيه؛ لم يسقط العمل به عند جمهور المحدثين، والفقهاء، والمتكلمين. وقال بعض أصحاب أبي حنيفة: يجب إسقاطه؛ وبنوا عليه ردّهم حديث: «إذا نُكِحت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها باطل»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٩٦». غير أنّ الأستاذ السامرائي علّق على الحديث بقوله: «رواه ابوداود: ج ٢ ص ٣٠٩، والترمذي: تحفة الأحوذى: ج ٤ ص ٢٢٨ وقال: حديث حسن».

البشارة بالشهادتين

في: تَعْمَلُ الحديث

وطرق نقله

[و كيفية روايته] (١)

وفيه: فصول

(١) وهذا العنوان؛ مما أضيفت للضرورة المنهجية، ودواعي توزيع النص.

الفصل الاوّل

في: أهلية التحمل

وفيها: مسألتان^(١)

المسألة الاولى

في: ما يشترط

وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الاوّل

في: شرط أهلية التحمل^(٢)

وشرطه: التمين، إن تحمل بالسمع^(٣)؛ وما في معناه، ليتحقق فيه معناه^(٤).

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة أ، سطر ١٢: «الاول في أهلية التحمل»، فقط؛ وكذا، في الرضوية.

وأقول: التحمل: مصدر تحمّل، في مادة حمل جبر، ويُراد به هنا: القيام بمهمة نقل الحديث من راوي، باحدى طرق التحمل المعهودة، إلى من هو طالب له؛ مع المبالغة في الحفاظ على تنفيذ المهمة، بما تستوجب من أُمٍّ يجدر توفرها في الحامل والمتحمل.

حيث أنّ التعبير: «التحمل»، يَضُمُّ بين طَيَّاتِهِ، المبالغة في الحمل، بما يستدعيه من جهد وبذل،...؛ هذا، والمبالغة شرط أساسي، في مصاديق صيغة «فَعَلَ وَفَعَّلَ».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة أ، سطر ١٢، ولا، الرضوية.

(٣) قال الدكتور صبحي: «هو أن يسمع المتحمل، من لفظ شيخه، سواءً أخلّقه الشيخ من كتاب يقرؤه، أم من محفوظاته؛ وسواءً أأمل عليه، أم لم يعل عليه»؛ «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٨٦»؛ ويُعْظَر: «تدريب الراوي: ص ١٢٩».

(٤) وما في معنى السماع: القراءة على الشيخ؛ ليتحقّق فيه: معنى التحمل.

الحقل الثاني

في: المراد بالتمييز^(١)

— ١ —

والمراد بالتمييز هنا: أن يُفَرَّق بين الحديث — الذي هو بصدد روايته — وغيره^(٢)؛ إن سمعته في أصل مُصَحَّح. والّا، اعتُبرَ مع ذلك: ضبطه^(٣).

— ٢ —

وقُسرَ بعضهم: بفرقه بين البقرة والدابة والحمار^(٤)، وأشباؤه ذلك^(٥)؛ بحيث يُميزُ:

-
- (١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة ٤١٣، سطر ٥٥، ولا، الرضوية.
- (٢) وقال الدكتور صبحي: «وشرط العقل يرادف عند المحدثين: مقدرة الراوي على التمييز؛ فيندرج تحته: البالغ تحملاً وأداءً، والصبي المبرّر تحملاً لا أداءً.
- فقد لوحظ في شرط العقل: البلوغ ضمناً؛ لأنّ في وسع الصبي أن يتحمّل الرواية، ولكنه لا يؤذيها إلا بعد بلوغه»؛ «علوم الحديث ومصطلحه: ص ١٢٧»؛ ويُنظر: الكفاية: ص ١٥٤ وكذلك: ص ٥٦، و٧٦.
- (٣) مُزَيَّان المرادب: «الضبط»، عن الشهيد الثاني نفسه «قدس»؛ في الباب الثاني: ص ٣٦، ٥٠.
- ويقول الدكتور عتر: «... هذه الصفة؛ تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه.
- ومراد المحدثين بـ: «الضبط»؛ أن يكون الراوي: «متيقّضاً غير مغفل، حافظاً إن حدثت من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه؛ وإن كان يحدث بالمعنى: اشترط فيه مع ذلك، أن يكون عالماً بما يحيل المعاني».
- ويُعرف كون الراوي ضابطاً؛ بقياس: قرّره العلماء، واختبروا به ضبط الرواة.
- وهو كما تخصّه ابن الصلاح: «أن نعتير — أي: نوازن — رواياته بروايات الثقات، المعروفين بالضبط والإتقان.
- فإن وجدنا رواياته موافقة — ولومن حيث المعنى — لرواياتهم؛ أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة؛ عرّفنا حينئذٍ: كونه ضابطاً.
- وإن وجدناه كثير المخالفة لهم؛ عرّفنا: اختلال ضبطه، ولم نحتاج بمحيث: «منهج النقد في علوم الحديث: ص ٨٠.
- ويُنظر: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٨٩»، و«الباعث الحثيث ص ٩٢»، و«وصول الأخيار: ص ١٨٧»، و«الفروق للقرافي: ٢٢/١ — طبعة تونس —»، و«تدريب الراوي: ص ١١٠.
- (٤) استمات الشهيد الثاني «قدس»: كلمة «فرقه» هنا؛ هومن باب استعمال مصدر المجرّد «فَقَلَ»، بمعنى مصدره المزيد «تفعيل»؛ أي: تفریق، من فرق.
- قال ابن كثير: «وقال بعضهم»: «أن يُفَرَّق بين الدابة والحمار...»؛ «الباعث الحثيث: ص ١٠٨.
- (٥) كما نُقِلَ عن ابن الربيع: أنه يذكر متجّهات معجها رسول الله في وجهه، كما سيأتي.

أدنى تمييز^(١). والاول^(٢): أصح^(٣).

الحقل الثالث

في: قيد السماع^(٤)

واحترز^(٥): «تحمّله بالسماع»^(٦)؛ عمّا لو كان بنحو الإجازة؛ فلا يُعتَبر فيه: ذالك، كما سيأتي^(٧).

الحقل الرابع

في: ما في معنى السماع^(٨)

والمراد بما في معنى السماع^(٩): [١-] القراءة على الشيخ^(١٠)؛ [٢-] ونحوها.

-
- (١) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٣٣، لوحة ب، سطر ٩: «تمييز»، على وزن «تَقْلُ». (٢) وفي نفس اللوحة، سطر ٩: «الاول»، على وزن «فعل»، والظاهر، اشتباه في النسخ. (٣) قال النووي وابن الصلاح: «والصواب: اعتبار التمييز؛ فإن فهم الخطاب ورّد الجواب، كان مميّزاً صحيح السماع، وإن لم يبلغ خساً ولا، فلا». وهذا ظاهر، ولا حاجة فيها احتجابه، من رواية محمود بن الربيع؛ لأن الناس يختلفون في قوة الذاكرة؛ ولعل غير محمود بن الربيع، لا يذكر ما حصل له وهو ابن عشرين. وأيضاً؛ فإن ذكره مجعّة، وهو ابن خمس، لا يدل على أنه يذكّر كل ما رأى أو سمع. والحق؛ أن العبرة في هذا، بأن يميّز الصبي ما يراه ويسمعه، وأن يفهم الخطاب ويرد الجواب. وعمل هذا، يُحتَمَل ما روي عن موسى بن هارون الحنّال؛ فإنه سُئل: «مَن يسمَع الصبي الحديث؟ فقال: إذا فَرَّق بين البقرة والحمار». وكذا؛ ما روي عن أحمد بن حنبل؛ فإنه سُئل عن ذالك؟ فقال: «إذا عقل وضبط»؛ قد كثر له عن رجل أنه قال: «لا يجوز ساعه حتى يكون له خمس عشرة سنة»؟ فانكّر قوله هذا وقال: «بش القول؛ فكيف يُصنَع بشيان وكيع ونحوهما؟»؛ «الباعث الحديث: ص ١٠٨ — ١٠٩ الهامش»؛ ويُنتظر: «علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١١٥ ب ١١٦»؛ وترجمة الحنّال في: «تذكرة الحفاظ: ٤٧٩/٢».
- (٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة ب، سطر ٤.
- (٥) حيث قال «قدس»: «وشروطه التمييز، إن تحمّله بالسماع».
- (٦) وقال الشيخ عبد الله المامقاني «قدس»: «وما ذكره موجّه»؛ «مقاس الهداية: ص ١٥٩».
- (٧) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة ب، سطر ٤، ولا، الرضوية.
- (٨) وأقول: قد مرّت الإشارة إليه، في هامش الحقل الأول.
- (٩) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة ب، سطر ٥: «القرآء»، خلافاً لما هو متداول اليوم؛ حيث يُكتب: «القراءة». ولكن، يُمكن توجيه الأمر بتفسير: أن الملفّح يُمثّل: ألفاً ساكنة، متبوعة بهمزة متطرّفة.

المسألة الثانية

في: ما لا يُشترط
وتفصيل البحث في حقلين:

الحقل الأول

في: تحمّل الراوي

فلا يُشترط فيه:

الإسلام؛

فلو تحمّل كافراً، وأداه مسلماً؛ قيلَ

وقد اتفق ذلك للصحابه؛ كـ:

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة ٥؛ سطره: «... ونحوها، لا الإسلام...»، فقط؛ وكذا، في الرضوية: ورقة ٣٣، لوحة ٥، سطر ١٠ - ١١ وما زاد، فقد أضفته بناءً على الضرورة المنهجية، ودواعي توزيع النص.

(٢) قال الدكتور صبحي: «والآداء: هورواية الحديث للتلميذ؛ والمؤذي إلى من دونه كان محتماً حديث من هو فوقه.

فالشخص الواحد، يكون في الوقت نفسه، محتماً ومؤذياً؛ باعتبار الشيخ مرةً، والتلميذ مرةً أخرى...»؛ «علوم الحديث ومصطلحه»: ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٣) قال الشيخ المامقاني «قدس»: «لا يُشترط في صحّة تحمّل الحديث بأقسامه: الإسلام، ولا الإيمان، ولا البلوغ، ولا العدالة.

فلو تحمّل: كافراً، أو منافقاً، أو صغيراً، أو فاسقاً؛ وأداه في حاله استجماعه: للإسلام، والإيمان، والبلوغ، والعدالة؛ قيلَ، كما صرح بذلك جمع؛ بل، لاختلاف في ذلك يُنقل، ولا إشكال يُحتمل...»؛ «مقباس الهداية: ص ١٥٩.

وقال الدكتور عمر: «ويتفرّع على هذا: صحّة سماع الكافر والفاسق؛ بحيث يُقبل منه بعد الإسلام والتوبة النصوح، ما كان قد تحمّله حال الكفر أو الفسق.

وهذه كتب السنة والسيرة؛ فيها كثير من: سماعات الصحابة، لإقوال النبي صلى الله عليه وسلم، ومشاهداتهم؛ بحواله قبل أن يُسلموا.

أمّا الكمال والدرجة العليا للسمع؛ فدأؤه على التأهل للضبط الفقهي، والانتفاع بالعلم؛ وذلك يحتاج ليين كبير، يشغله بتحصيل القرآن ومبادئ العلوم؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢١١ - ٢١٢».

[١.] رواية جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ^(١)، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِ: «الطُّور»^(٢).

وكان قد جاء في فداء أسارى «بدن»^(٣)؛ فتحملته كافراً، ثُمَّ رواه بعد إسلامه^(٤)؛
[٢.] وكذلك رؤيته له «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»^(٥)؛ واقفاً بـ «عَرَقَة»، قبل الهجرة^(٦)؛

(١) يُنظر ترجمته في: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٢/١٥، ومعجم رجال الحديث: ٣٦/٤، والاصابة: ٢٢٥/١-٢٢٦، والاستيعاب: ٢٣٠/١.
(٢) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة ب، سطر ٧: «يقرأ»، في مكان «يقرأ»؛ وهو صحيح، على لغة من يُعِلُّ ماحقه المميز.
(٣) الذي في النسخة الأساسية: سطر ٧ من نفس الصفحة: «جاء»، في مكان «جاء»؛ والقول هنا، كالتوجيه في «القرآن» السابقة.
وكذا؛ سطر ٨ من نفس الصفحة: «فداء»، في مكان «فداء»؛ وهو صحيح، على لغة من يقتصر ما حقه الله.

(٤) وقال الدكتور صبحي: «... على أن الإسلام يُشترط عند أداء الرواية، لا عند تحملها.
فقد قِيلَتْ رواية جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ: «أنه سمع النبي «ص» يقرأ في المغرب بسورة: «الطور» مع أنه كان قد جاء في فداء أسرى بدن ولم يكن قد أسلم بعد.
وقال: عن نفسه — كما في صحيح البخاري —: «وذلك، أوّل ما قرأ الإيمان في قلبي»؛ «علوم الحديث و مصطلحه: ص ١٤٠» ويُنظر: «الكفاية: ص ٧٦».
و يُنظر: شرح التبصرة والتذكرة: ١٤/٢ — ١٥، والاقتراح في بيان الاصطلاح: ٢٣٩
و يُنظر: الحديث في:
صحيح البخاري في ٦٤ كتاب المغازي — ١٢، باب شهود الملائكة بديراً — رقم ٤٠٢٣/فتح الباري: ٣٧ ص ٣٢٣.

وصحيح مسلم في ٤ كتاب الصلاة — ٣٥ باب القراءة في الصبح — رقم ٤٦٣ — ح ١ ص ٣٣٨.
والأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام: ص ١٦٤، والشفاء للقاضي عياض: ح ١ ص ٢٧٤.
(٥) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة ب، سطر ٨: «روية»، في مكان «رؤية»؛ وهي صحيحة، على لغة من يُسَوِّلُ، ما عادته المميز.
(٦) يُنظر: كتاب المغازي للواقدي: ١١٠٢/٣ وفيه: وقال جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف بقرعة قبل النبوة، وكانت قريش كلها تقف يجمع، إلا شيبه بن ربيعة.

[٣.] ورواية أبي سُفيان^(١) في حديثه مع «هِرَقْل»^(٢).

[٤.] وغيرها .

ولا البلوغ:

فَيَصُحُّ تَحْمُلُ مَنْ دُونَهُ، عَلَى الْأَصَحِّ^(٣).

(١) يُكْنَى: اباحتظة، بابه الذي قتله علي يوم بدر؛ وكان أيضاً من سادات قريش في الجاهلية، وعده محمد بن حبيب من زنادقة قريش الثانية، وكان رأساً من رؤوس الأحزاب على رسول الله «صلى الله عليه وآله» في حياته... هذا، وقد دخل أبو سفيان في الاسلام عام الفتح... يُنظر: أحاديث ام المؤمنين عائشة للمسكري: ص ٢٢٨—٢١٣

(٢) وذلك؛ حين بعث رسول الله «صلى الله عليه وآله» حذيفة بن خليفة الكلبي، بكتابه، إلى هِرَقْل ملك الروم؛ يدعو فيه الى: الله تعالى، ودين الإسلام.

فلما وصل حذيفة إلى هِرَقْل وأخذ هذا منه الكتاب؛ ووجد عليه عنوان كتاب نبي الإسلام؛ هنا قال

لا تباعه:

أن هذا الكتاب لم أره بعد «سليمان بسم الله الرحمن الرحيم»...

ثم دعا الترجمان الذي يقرأ بالعربية، وبعدها قال: انظروا لنا من قومه أحداً نسأله عنه...

قال أبو سفيان — وكان كافراً —: فدعيت في نفر من قريش...

يُنظر: صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٦٣، والكامل في التاريخ: ٨٠/٢٠، وتاريخ الطبري: ٢٩٠/٢، والسنن الكبرى للبيهقي: ١٧٧/٩ — ١٧٨، ومسند أحمد بن حنبل: ٢٦٢/١، وتهذيب تاريخ ابن عساکر: ١٣٩/١، والسيرة الحلبية: ٢٧٣/٣، والطبقات الكبرى: ٢٥٩/١، وسيرة زبني دحلان — على هامش الحلبية: ١٥٨/١، وتاريخ أبي الفداء: ١٤٨/١، والأموال لأبي عبيد: ص ٢٢ — ٢٤، وبحار الأنوار — طبعة كمباني: ٥٠٧/٩ و ٥٧١، ومكاتيب الرسول — طبعة ١٣٧٩ هـ: ١٠٥/١ — ١١٣.

(٣) نعم، المسألة ليست مسألة سنٍّ، بقدر ما هي إرادة ودعم ومنحة الالهية، وبقدر ما هي ثمرة أسرة وتربية ودين؛ وإن كان السن هو المقياس في الغالب؛ وإن كان عقلُ مجته، هو النموذجُ مقبُولٌ، على درب الفطنة؛ وإن كان حفظ القرآن غيباً — كالبناء مثلاً —، هو النموذجُ حتى آخر، على قوة الحافظة:

نعم، هي الأسرة المسلمة؛ وفي طليعتها النبوة الرسالية، بما لها من جذور ضاربة، في الاصلاّب الشائعة والأرحام المطهرة؛ وما لها من تربية واحدة موحدة، في خطب النّبيّ القويّة، والقداوات الصالحة.

تلك كلّها؛ تُعَدُّ بحق: المقومات الأساسية، في صياغة القيادات. أعني: عند الأنبياء «عليهم السلام»؛ كما هو الحال عند عيسى بن مريم «عليه السلام»؛ حيث أورد القرآن الكريم المعجز في قصّته على الوجه التالي: «فأشارت إليه؛ قالوا: كيف نكلّم من كان في المهيد صبيّاً؟» (٢٩) قال: إني عبد الله أتّني الكتاب وجعلني نبياً (٣٠) وجعلني مباركاً أين ما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حياً (٣١) وبرّاً بوالدي ولم يجعلني جباراً شقياً (٣٢) والسلام عليّ يوم ولدْتُ ويوم أموتُ ويوم أُبعثُ حياً (٢٣) ذاك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون»؛ فهل هناك أعظم قدراً من هذه المهام؟ وهل السن له اعتبار في مثل هذه الصورة لولا الإرادة الإلهية؛ فلننتدبر: إني عبد الله، أتاني الكتاب، جعلني نبياً... الخ.

أ- أمثلة المُثبتين:

- ١ -

وقد اتفق الناس على: رواية جماعة من الصحابة، عن النبي «صلى الله عليه وآله»؛ قبل البلوغ ك:

وأعي: عند الأئمة من أهل البيت، عليهم السلام؛ والتي تتجلى آثارها لديهم: ثقی وعلماً وخلقاً وخلقاً، في جميع جوانب الشخصية، وعلى طول الخط، وفي مختلف الظروف؛ جيلة لا تكلفاً، طبعاً لا تطبعاً. أجل، يتجلى فيهم عليهم السلام؛ منذ نعومة أظفارهم، وبأكورة بيتي حياتهم... بل، نجد أن شرط السن عند غيرهم، ليس بشرط عند أحدهم «صلوات الله عليهم» وهو ما كشفت عنه الاتهام السود بفسادها السياسية، وتجلت التاريخ رغم التعنيم الإعلامي، ورغم السعي المتواصل لخلق كيانات هزيلة بديلة... فدرج على تسمينهم النصفون من الأعلام، على مر الزمان وتتابع الحدثان. وهاهو المأمون - الخليفة العباسي - يتحدث عن الجواد؛ فيقول: «ويحكم، أن أهل هذا البيت خُصوا من الخلق بامتياز من الفضل، وأن صغير السن فيهم لا يمنعهم من الكمال. أنا علمت أن رسول الله «صلى الله عليه وآله»: افتتح دعوته بدعاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»؛ وهوابن عشرين؛ وقبل منه الإسلام، وحكم له به، ولم يدع أحداً في سنه غيره. وبايع الحسن والحسين «ع»؛ وهما ابنا دون ست سنين، ولم يبايع صبيّاً غيرهما...» «الإرشاد في معرفة حُجج الله على العباد: ص ٣٣٣»؛ ويُنظر: الصواعق المحرقة: ص ٢٠٤، وكتاب الطبقات الكبير: ح ١٦ ق ٢ ص ٣٣.

وهاهو عبد الرحمن بن محمد الحنفى البسطامي؛ يتحدث عن الصادق فيقول: «ازدحمت على بابي العلماء، واقتبس من مشكاة أنواره الأصفياء؛ وكان يتكلم بفواضل الأسرار، وعلوم الحقيقة، وهوابن سبع سنين...»؛ «مناهج التوسل: ص ١٠٦».

ويُنظر فيما يخص أبا الأئمة علي بن أبي طالب «ع»: «الإرشاد: ص ١٦١ - في ذكر بعض خوارق عاداته»؛ وأنه أول من أسلم، وهوابن تسع سنين، كما في سنن الترمذي: ٥٠١/٢، وتاريخ الطبري: ٥٧/٢. ويُنظر نفس الإرشاد فيما يخص بقية أهل البيت الإمام الحجة المنتظر «ع»: ص ٣٤٦ - في ذكر سيرة عند وفاة أبيه «ع»؛ و«اثبات الهداة بالنصوص والمعجزات: ٥٠٨/٣ - بخصوص جوابه إلى كامل بن إبراهيم، وهو من أبناء أربع سنين أو مثلها».

أجل، أليس هؤلاء هم الأئمة ١٢؟ وهم جميعهم: الشموع المنيرة في المدرسة الإسلامية ١١؟ المدرسة الخالدة؛ التي بذرها وسقاها وتعهدها رسول الإنسانية؛ الخاتم الكريم، الذي بعثه الرحمن، وخلقه القرآن، وتناقلت معجزاته الركبان، منذ ولادته وهو يسبق الزمان، وإلى آخر الزمان؛ و ينظر على سبيل المثال: «كتاب الطبقات الكبير: ح ١٦ ق ١ ص ٧٣، ٧٥، ٩٩، ١٠٠، ١١١ - طبعة ليدن سنة ١٣٣٣ هـ».

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٥٥، لوحة ب مسطر ١١٠، ولا، الرضوية.

[١]. الحسين «عليه السلام»^(١).

فقد كان بين الحسن «عليه السلام»^(٢)، عند موت النبي «صلى الله عليه وآله»؛
نحو: الثمان سنين^(٣).

والْحُسَيْن «عليه السلام»؛ نحو: السبع^(٤).

[ب.] وعبد الله بن عباس^(٥).

[ح.] وعبد الله بن الزبير^(٦).

[د.] والنعمان بن بشير^(٧).

[هـ.] والسائب بن يزيد^(٨).

[و.] واليسورين مخزومة^(٩).

(١) والذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة ب ١٨ سطر ١١: «عليها السلام»؛ باختزال الف السلام. وفي الرضوية: ورقة ٣٣، لوحة ب ١٧ سطر ١٧: «عليهم السلام» ب: «عليهم»، بدلاً من «عليه».
(٢) والذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٥، لوحة ب ١٨ سطر ١١: «عليه السلام»؛ باختزال الف السلام؛ وهكذا الحال عند كل تسليم يرد مستقبلاً.

(٣) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٣٣، لوحة ب ١٨ سطر ١٨: «الثاني»، بدلاً من «الثمان».

(٤) والذي في الرضوية: نفس السطر: «والْحُسَيْن «ع»؛ نحو: السبع سنين».

(٥) مَرَّت الإشارة إلى ترجمته في الباب الأول: ص ١٥٦.

هذا وقد ذُكر: أَنَّ النَّبِيَّ «عليه السلام» تُوُفِّيَ وَبَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا تَزِيدُ عَنْ ثَلَاثَ عَشْرَةِ سَنَةٍ؛ يُنْظَرُ:

«توضيح الأفكار لمعان تنقيح الأنظار» ج ١ ص ٢٩١.

(٦) أَبُو شَيْبَةَ: الْقُرَشِيُّ الْأَسَدِيُّ؛ أَنَّهُ أَسَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ... كَانَ الْإِمَامُ عَلِيٌّ يَقُولُ: مَا زَالَ الزَّبِيرُ مَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، حَتَّى نَشَأَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ... رَوَى عَنْهُ أَصْحَابُ الصَّحَاحِ: ٣٣ حديثاً؛ يُنْظَرُ: جوامع السيرة: ٢٨١.

(٧) في النسخة الأساسية: ورقة ٥٦، لوحة أ ١٨ سطر ١١: «النعمان»، باختزال الالف بعد الميم، على

الطريقة القديمة؛ وكذا، في الرضوية: ورقة ٣٣، لوحة ب ١٩ سطر ١٩.

وهو خَزَرْجِيٌّ أَنْصَارِيٌّ؛ وَقَدْ ذَكَرَ الْمَاقِنِي عَنْهُ: «أَنَّهُ مِنَ الْمُحَرِّفِينَ عَنْ عَلِيٍّ، الْمُحَارِبِينَ لَهُ»؛ «تنقيح

المقال: ج ٣ ص ٢٧٢، تحت رقم ١٢٤٩؛ وكذلك تحت «رقم ١٢٥٠٩» وينظر: «وقعة صفين: ص ٤٤٥

— ٤٤٩»؛ و«شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١/٢١٣»؛ و«تكلمة الرجال للكاظمي: ٢/٥٦٠ — ٥٦٢»،

وأسد الغابة: ٥/٢٢ — ٢٣، والاصابة: ٣/٥٢٩ الرقم ٨٧٣٠.

(٨) وهو من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وله رواية عنه؛ ينظر: رجال الشيخ رقم ١٠،

ومعجم رجال الحديث: ٨/٣٢، والمنازل النيف: ص ٩٠.

(٩) عله الشيخ تارة: في أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ وأخرى: في أصحاب علي

«عليه السلام» قاتلاً للمسورين مخزومة الزهري، كان رسولُهُ «عليه السلام» إلى معاوية؛ ينظر: معجم رجال

الحديث: ١٨/١٦١، وكنز العمال: ٦/٢١٨، وأسَدُ الْغَابَةِ: ٤/٣٦٥؛ وله ترجمة أيضاً في: طبقات ابن سعد،

والاستيعاب، والاصابة.

[ز.] وغيرهم^(١).

— ٢ —

وقبلوا روايتهم؛ من غير فرق بين ما تحملوه: قبل البلوغ، وبعده.
ولم يزل الناس يسمعون الصبيان، ويحضر ونهم مجالس التحديث؛ ويعتدون بروايتهم
— لذلـك —، بعد البلوغ^(٢).

٢ — المخالفون قلة^(٣)

وخالفت في ذالك: شذوذ.

فشرطوافيه: البلوغ^(٤).

٣ — العبرة في التمييز^(٥)

نعم، تحديد قوم سنهم، المسوخ للإسماع؛ بـ: عشر سنين، أو خمس سنين، أو أربع،
ونحوه؛ خطأ.

(١) قال الخطيب: «ومن كثرت الرواية عنه من الصحابة — وكان سماعه في الصغر —: أنس بن
مالك، وعبد الله بن عباس، وأبوسعيد الخدري.

وكان محمود بن الربيع يذكر أنه عقل مجة مجها رسول الله «ص»، في وجهه، من دلو كان معلقاً في
دارهم، وتوفي رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، وله خمس سنين؛ «الكفاية: ص ٥٦؛ يُنظر: ص ٧٦، و
«دراية الحديث لإشانه جي: ص ١٣٩».

وقال ابن حجر عن محمود بن الربيع الأنصاري: «يُعَدُّ من صفار الصحابة؛ توفي رسول الله، وعمره ٤
سنوات؛ وروي عنه: أنه عقل مجة مجها رسول الله في فيه»؛ يُنظر: الإصابة: ٣/٣٦٦.
وقال ابن كثير: «... واستأنسوا في ذالك، بمحدث محمود بن الربيع؛ أنه عقل مجة...، وهوابنُ خمس
سنين؛ رواه البخاري...».

وفي رواية: وهوابنُ أربع سنين؛ «الباعث الحثيث: ص ١٠٨».

(٢) ونقل الشئ ذاته الشيخ المامقاني في: «مقباس الهداية: ص ١٦١».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٦، لوحة ٤، سطر ٤؛ ولا، الرضوية.

(٤) قال الشيخ المامقاني: و نُقِلَ في «البداية» عن شاذ: اشتراط البلوغ في أهلية التحمل؛ وهو
مردود؛ بعدم الدليل عليه؛ وأصالة عدم الاشتراط تدفعه؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٠».

(٥) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٦، لوحة ٤، سطر ٥؛ ولا، الرضوية.

وقال ابن الصلاح: «التحديث بخمس، هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين؛ فيكتبون لابن
خمس فصاعداً: «سبع»؛ ولعن لم يبلغ خساً: «خضر»، أو «أحضر».

وقال القاضي عياض: «ولعلمهم، إنما رأوا هذا السن؛ أقل ما يحصل به: الضبط، وعقل ما يسمع، وحفظه
والأ، فرجوع ذالك للعادة؛ ورُبَّ بليد الطبع، غيبي الفطرة، لا يضبط شيئاً فوق هذا السن؛ ونبيل الجيلة، ذكي
الفرجة، يعقل دون هذا السن».

لاختلاف الناس في مراتب الفهم والتمييز.
فَمَنْ فِهْمَ الْخَطَابِ، وَمَيَّزَ مَا يَسْمَعُهُ؛ صَحَّ سَمَاعُهُ، وَإِنْ كَانَ دُونَ خَمْسٍ
وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَمْ يَصَحَّ، وَإِنْ كَانَ ابْنُ خَمْسِينَ^(١)؛

٤ - زيادة في الامثلة المثبتة^(٢)

[١.] وقد ذَكَرَ الشيخ الفاضل - تقي الدين الحسن بن داود - أنَّ صاحبه ورفيقه
السيد غياث الدين ابن طاووس، استقلَّ بالكتابة، واستغنى عن المُعَلِّم، وُعْمَرُهُ أَرْبَعُ
سِنِينَ^(٣).

[ب.] وعن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال: «رَأَيْتُ صَبِيًّا ابْنَ أَرْبَعِ سِنِينَ؛ قَدْ حِيلَ
إِلَى الْمَأْمُونِ؛ وَقَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، وَنَظَرَ فِي الرَّأْيِ؛ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا جَاعَ بَكَى^(٤)».

وقال الدكتور عتر: وهذا يُفْهَمُك؛ معنى ما تجده على الكتب الخطية، في تسجيل سماعاتها على العلماء،
وبيان أساء السامعين؛ فيقولون: سمع هذا الكتاب فلانٌ وفلانٌ، وحضر فلانٌ؛ «منهج النقد في علوم الحديث:
ص ٢١٠ - ٢١١»؛ ويُنظر: «الإلماع في أصول الرواية والسماع» ص ٦٢.

(١) قال الطيبي: «وقيل: الصواب أن يُعْتَبَرُ كُلُّ صَغِيرٍ بِجَالِهِ.
فمن كان فهماً للخطاب ورزَّ الجواب، صحَّحنا سماعه، وإن كان له دون خمس؛ ونُقِلَ نحو ذلك عن:
أحمد بن حنبل، وأبوموسى الحمال.
وإن لم يكن كذا لك، لم يصحَّ سماعه، وإن كان ابنُ خمسين سنة؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص
٩١».

وقال الشيخ المامقاني: «وكما لاحَظَّ في الابتداء؛ فكذا لاحَظَّ في الانتهاء؛ فيصحُّ تحمُّل الحديث ونقله لِمَنْ
ظُنِيَ فِي السَّنِّ؛ غَايَتُهُ: مَا دَامَتْ قَوَاهُ مُسْتَقِيمَةً.

نعم، ينبغي الإمساك عن التحديث، لِمَنْ خَشِيَ التَّخْلِيطَ لَهُمْ أَوْ خَوْفَ أَوْعَمَى؛ حَذَرًا مِنْ الْوُقُوعِ فِيهَا
لَا يَجُوزُ...»؛ «مقياس الهداية: ص ١٦٠»؛ ويُنظر: الكفاية: ص ٥٤، ٥٥؛ والجامع لاختلاق الراوي وآداب
السامع: ٧١/٤، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص ١١٥ - ١١٦؛ والخلاصة في أصول الحديث: ص ٩٩،
والباعث الحثيث: ص ١٠٨، وعلوم الحديث ومصطلحه: ١٢٦ - ١٢٨، ومنهج النقد في علوم الحديث: ٢١١ -
٢١٢؛ وغيرها

نعم، من هذه المصادر جميعاً؛ يُتَعَرَّفُ عَلَى: الْحَدِّ الْأَدْنَى وَالْأَعْلَى لِبَيِّنِ الرَّوَايَةِ؛ وَعَلَى الْفَرْقِ بَيْنِ اعْتِبَارِ
تَحْدِيدِ السَّنِّ، وَاعْتِبَارِ الْحَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ؛ وَبِاصْطِلَاحِ عُلَمَاءِ النَّفْسِ: الْفَرْقِ بَيْنَ الْعُمُرِ الزَّمَنِيِّ، وَالْعُمُرِ الْعَقْلِيِّ...

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٦، لوحة ٨، سطر ١٨، ولا، الرضوية.

(٣) كتاب الرجال لابن داود طبعه ١٣٩٢ هـ - ص ١٣٠ وفيه: «... استقلَّ بالكتابة واستغنى عن
المُعَلِّم، فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا؛ وَعُمَرُهُ إِذَا ذَاكَ أَرْبَعُ سِنِينَ».

(٤) يُنظر: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٩٩»، و «الباعث الحثيث: ص ١٠٨»، والكفاية
للخطيب: ص ٦٤، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٣١ - تحقيق عتر - غير أنَّ العراقي في شرح الالفيه: ج ٢

[حـ] وقال أبو محمد عبد الله بن محمد الأصفهاني^(١):

«حفظت القرآن، ولي خمس سنين؛ وحملت إلى ابن المقرئ لآسمع منه، ولي أربع

سنين.

ص ٤٦؛ قال: «والذي يغلب على الظن، عدم صحة هذه الحكاية... وفي سندها أحد بن كامل القاضي، وكان يعتمد على حفظه فيهم؛ قال الدارقطني: كان متساهلاً».

هذا، وفي النسخة الأساسية: ورقة ٥٦، لوحة أ؛ سطر ١٢: «... وقد قرأ القرآن، ونظر في الرأي»؛ وكذا، في الرضوية: ورقة ٣٤، لوحة أ، سطر ٩؛ من غير همز؛ بينا المشهور المتداول اليوم، على ألسنة الكتاب والمتقنين هكذا: «قرأ»، و«الرأي».

وأقول: هذا، وقد يُظن: أنّ الإستعمال من غير همز، استعمالٌ عامي؛ خاصة إذا نحن وجدناه متداولاً بكثرة، بين العوام في منطقة الفرات الأوسط، من العراق الحبيب؛ وفي لغة الناس الشعبية الدارجة، وفي النجف الأشرف بالذات.

وها هو الشيخ عبد الأمير الفتلاوي في: «سلوة الذاكرين: ص ١٤٥»؛ يقول:...

| | |
|----------------------------------------------------|---------------------------------------------|
| ابكِلْ جِهْدَه، أَوَلَا يَكْدِرُنَا أَلْبَيْتَه | غالوا: إحين انتخيتَه أَلْدَفَيْتَه |
| الْقَايِمَه تَحْتَ الذَّوَارِي أَبْدَانَهَا | لا آمواراته، أَوَلَا مِن صَجْبَتَه |
| ابنوعِ مستعبر دَمِيع، تَجْرِي أَلْعْيُون | غال: إيجفروا هِنَاهُ، وَالذَّفْنَه تَبْهُون |
| بَلْجِي، بِرَوِّهِ أَقْمِنَ الْفَيْلَ عَطْشَانَهَا | غالوا: بِبَلَايَةِ غَيْلٍ يَذْفِين شَلُون؟ |
| نَاشِدُونِي هَايَ عَنَاهُ، الشَّرْكَ هَايَ | غال: هَذَا الرَّاي حُجْ، لَاجِنَ الرَّاي |
| وَيَسْ شُو كَافُورَهَا وَأَجْفَانُهَا؟ | لوفرَضْنَا، إِيْحَمِيلَ لِلتَّخْمِيلِ مَاي |

وأقول: لكن، ليس بمستبعد، أن يكون العكس هو الصحيح.

والأ، فنحن نجد الكثير من المعاجم، مأخُص فيه على صحة المهموز وغيره، ومما هو في حروفه واحدة.

قال الجوهري: «... ابن السكيت؛ قالت امرأة من العرب: «رثأتُ زوجي بأبيات، وهزمت.

قال الفراء: رُثِمَا خَرَجْتَ بِهِمْ فَصَاحَتِهِمْ: إلى أن يهزوا مالميس بهموزاً قالوا: رثأتُ الميتَ -وَلَبَّأْتُ بِالْحَيِّ- وَحَلَلْتُ السَّوِيْقَ نَحْلَةً، وإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْحَلَاوَةِ: إذا كانت تنوحُ نياحة.

وامرأة رثاءة ورقاية؛ فَمَنْ لَمْ يَهْزَمْ، أَخْرَجَهُ عَلَى أَصْلِهِ؛ وَمَنْ هَمَزَ، فَلَأَنَّ الْيَاءَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْاَلِفِ

السَّاكِنَةِ، لَهِيَزَتْ؛ وَكَذَا الْقَوْلُ فِي: سَقَاةٍ وَسَقَايَةٍ، وَمَا أَشْبَهَهَا»؛ «الصحاح: ٢٣٥٢/٦»

ويُنظر: الصحاح نفسه: ٢٢٧٨/٦، ٢٢٩٧، ٢٣٠٢، ٢٣٠٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٨،

٢٤١٧، ٢٣٣٥.

هذا، ما اقتضاه المقام، وبه نستغني عن الإشارة مشتقلاً، إلى ما ينقصه من تنبيه وكلام.

(١) عبد الله بن محمد بن حبان، المتوفى سنة ٣٦٩ هـ، صاحب كتاب «طبقات المحدثين بأصبهان،

مخطوط في الظاهرية، وغيرها من كتب الحديث؛ «الاعلام للزركلي: ٢٦٤/٤».

وأقول: الأصفهاني والأصبهاني، نسبة واحدة، إلى مدينة واحدة؛ هي واحدة من مدن إيران المهمة.

غير أن التي بالفاء، استعمالها استعمال فارسي؛ والتي بالباء، استعمالها استعمال عربي.

فقال بعضُ الحاضرين: لا تُسمِّعوا له فيما قُرِي، فإنه صغير^(١).
فقال لي ابنُ المقرئ: اقرأ سورة «الكافرين»^(٢)؛ فقرأتها.
فقال: اقرأ سورة «التكوير»؛ فقرأتها.
فقال لي غيره: اقرأ سورة «المرسلات»؛ فقرأتها، ولم أغلط فيها.
فقال ابنُ المقرئ: «سمِّعوا له، والمُهَذَّة علي»^(٣).

الحقل الثاني

في: تحمّل المروي عنه^(٤)

— ١ —

ولا يُشترط في المروي عنه:
أن يكون أكبر من الراوي سنّاً.
ولا رُبّةً وقدراً وعِلماً؛^(٥)

(١) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٣٤، لوحة ١، سطر ١٠: «فإنه صبي صغير».
(٢) وفي نفس اللوحة؛ مقابل سطر ١١ — في الهامش: «الكافرون»، وعليها إشارة نسخة بدل.
(٣) الكفاية: ص ٦٤ — ٦٥، وعلوم الحديث لابن الصلاح — تحقيق عتر: ص ١٣١.
وقال المامقاني: «ولا يخفى عليك: أن الأخير ذلك على عدم اعتبار البلوغ في الأداء أيضاً، فضلاً عن التحقّل، ولا نقول به»؛ «مقياس الهداية: ص ١٦٠»
أقول: وهو يُشير بذلك قدس سيرة إلى عبارة: «سمِّعوا له والمُهَذَّة علي».
نعم، نحن وإناهم، يمكن أن نتفق على عدم اعتبار البلوغ في الأداء؛ بخصوص الأئمة من أهل البيت «عليهم السلام».

أما نحن؛ فلأننا نعتقدهم بالعليل: معصومين.
وأناهم؛ فلأنهم يعتبرونهم رواية؛ ورُبّاً عند بعضهم: كونهم من الطراز الأوّل.
وقال الدكتور عتر معقّباً على نصّ القاضي الاصبهاني:
«وهذا من أطرف ما يُسمع في حفظ الصغير ونبوغته، في كُلِّ الأُمم؛ وإنّه لدليل قاطع يُثبت ما كانت عليه تلك المجتمعات الإسلامية، من التنافس في تحصيل العلم، سيّما علوم الشريعة، وعمل رأسها القرآن والحديث؛ حتّى إنّ ذاك، ليعتبر عندهم من الضرورة، بالمنزلة التي تفوق كُلِّ شيء»؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢١٣».

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٦، لوحة ب، سطر ١٥، ولا، الرصوّة.
(٥) كما هو الحال عند الامام الباقر «ع»؛ حين يروي عن الصحابي الجليل، جابر بن عبد الله الأنصاري؛ على رأي:

من يرى أنّه تلميذ؛ كما هو الحال عند غير الإمامية؛ ينظر: «علوم الحديث ومصطلحه: ص ١٦».
ومن يرى أنّه يأتي على الكرامة؛ كما هو الحال عند الإمامية.

بل، يجوز أن يروي الكبير عن الصغير، بعد اتّصافه بصفات الراوي^١؛
وقد اتفق ذلك كثيراً للصحابة «رضي الله عنهم»، فَمَن دونهم من التابعين
والفقهاء^٢؛

قال القطب في الخرائج والجرائح: «إنّ أبا عبد الله - عليه السلام - قال: إنّ جابر بن عبد الله، كان آخر
من بقي من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وكان منقطعاً إلينا أهل البيت؛ وكان يقعد في
مسجد رسول الله «ص»، مُتَجَرِّماً بعمامة؛ وكان يقول: يا باقر...؛ إلى أن قال: فلم يلبث أن مضى علي بن
الحسين - عليه السلام -؛ فكان محمد بن علي - عليه السلام - يأتيه على الكرامة، ليصحبته لرسول الله - صلى
الله عليه وآله وسلم -.

غير أنّ السيد محمد صادق بحر العلوم «ره» قال: «لا يوجد هذا الحديث في الخرائج والجرائح المطبوع؛ ولعله
في المخطوط الذي يختلف مع المطبوع؛ فقد ذكر شيخنا الحجة الطهراني في: «الذريعة: ١٤٦/٧»؛ مانقه:
رأيت نسخة بعنوان: «الخرائج»، في مكتبة «سلطان العلماء» - أي: بابران -؛ لكنّها، تُخالف
المطبوع؛ وذكر كاتبها أنّه كتبتها عن نسخة خط السيد مهتّابن سنان بن عبد الوهاب الحسيني، الذي فرغ من كتابة
نسخته سنة ٧٤٨ هـ...؛ تكلّة الرجال: ص ٢٤٠ - ٢٤١ هامش».

ويُنظر: رجال الكشي - اختيار رجال الكشي - ص ٤٣، وفي طبعة أخرى: ص ٢٧؛ حيث دُكر هذا
الحديث بطوله؛ والكافي: ٤٦٩/١، في باب مولد أبي جعفر محمد بن علي «عليه السلام»؛ وبحار الأنوار: ١٦٤/١١
والاختصاص: ٦٣.

ونقل الحرّ العاملي: «...» عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر «عليه السلام» قال: حدّثني جابر عن رسول
الله «صلى الله عليه وآله وسلم» - ولم يكن يكذب جابر - أنّ ابن الأخ يُقاسم الجدة...؛ «الوسائل، كتاب
الميراث، ...؛ باب: أنّ أولاد الاخوة، يقومون مقام آبائهم عند عدمهم، ويُقاسمون الجدة وإن قرّبت، ويَتَدَوُّوا، ويُنَعَّ
الأقرب منهم الأبعد...»

(١) كما هو الحال عند الصحابي الجليل، جابر بن عبد الله الانصاري؛ الذي يروي عن الأئمة «ع»
فهو يروي عن: الرسول «صلى الله عليه وآله»؛ والأئمة «عليهم السلام»؛ أمير المؤمنين، والحسن،
والحسين، وعلي بن الحسين، وعبد الباقر؛ ومات سنة ثمانٍ وسبعين للهجرة.

يُنظر: رجال ابن داود: ص ٦٠ - ٦١، وتنقيح المقال: ١٩٩/١ - ٢٠١، وأسد الغابة: ٢٥٦/١ -
٢٥٧، وتقريب التهذيب: ١٢٢/١، وجوامع السيرة: ص ٢٧٦، والاستيعاب: ٤٦٤/٢، والرياض النضرة:
٢٨٤/٢، وتاريخ الذهبي: ١٩٨/٢، ومجمع الزوائد: ١٣٣/٩؛ وروى عنه أصحاب الصحاح: ١٥٤٠ حديثاً،
وتذكرة الحفاظ: ٤٣/١، وطبقات ابن سعد: ٣٤٤/٥، وخلاصة الأقوال - رجال العلامة - ص ٣٥.
وقال الشيخ المامقاني: «كما صُرِّح بذلك: جمع؛ بل، لأشبهه فيه ولأريب، لإصالة عدم الاشتراط»؛
«معاس الهداية: ص ١٦٠».

(٢) وفي النسخة الأساسية: ورقة: ٥٦، لوحة؛ سطر ٩: «الفقهاء»، من دون هزئة مُتَطَرِّفة؛ وكذا، في
الرضوية: ورقة ٣٤، لوحة؛ سطر ١٦؛ ويبدو أنّ علامة المدّ فوق الالف، تقوم مقام الالف والهزئة المتطرّفة.
وقال الطيبي: «تجوز رواية الأكابر عن الأصاغر؛ فلا يَتَوَكَّم كون المروي عنه: أكبر وأفضل، لإتّه
الأغلب؛ وهو على أقسام:

والفرض من هذا النوع: أن لا يُقنَّ بناءً على الغالب: كون المروي عنه، اكبر بأحد الأمور دائماً؛ فيُجهل بذلك منزلتها^(١)؛
وقد قال النبي «صلى الله عليه وآله»: «أمرنا أن نُتزلَّ الناس منازلهم»^(٢)؛

الآول: أن يكون الراوي اكبرُ شيئاً، وأقدم طبقة؛ كالزُّهري عن مالك.
والثاني: أن يكون اكبر قدراً من المروي عنه؛ بأن يكون حافظاً عالماً، والراوي عنه شيخاً راوياً؛ ك:
مالك، عن عبدالله بن دينار.

والثالث: أن يروي العالم الشيخ، عن صاحبه أو تلميذه؛ ك: عبدالغني عن الصوري، وكالبُرْقاني عن الخطيب؛ ومنه: رواية الصحابة عن التابعين، كالعبادلة وغيرهم عن كعب الأحبار؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٩٩ — ١٠٠».

ويُنظر: صحيح مسلم: ٢٠٨/١؛ وتوضيح الأفكار: ٤٧٤/٢؛ وتهذيب ابن عساكر: ٢٠٢/٥ — ترجمة ابن دينار؛ ونذكرة الحفاظ: ١٠٤٩/٣ — ترجمة عبدالغني؛ والمصدر نفسه: ١٠٧٥/٣ — ترجمة الصوري؛ والمصدر نفسه كذلك: ١٠٧٥/٣ — ترجمة البُرْقاني؛ والباعث الحديث: ص ١٩٥ — ١٩٦؛ ومنهج النقد في علوم الحديث: ص ١٥٦؛ وتهذيب التهذيب: ج ٩ ص ٣٥٤ — ترجمة محمد بن الحنفية؛ حيث يقول ابن حجر: «... وروى عنه... وحفيد أخيه، الإمام محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب — عليه السلام...».

(١) مرجع الضمير فيها يبدو: التابعون، والفقهاء.

(٢) قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «جزم ابن الصلاح بصحته، تبعاً للحاكم في علوم الحديث، في النوع

السادس عشر منه.

وفيه: نظراً؛ فقد ذكره مُسلم في مُقدمة صحيحه، بغير اسناد بصيغة التبريض؛ فقال: «وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم...»، فذكره.

ورواه أبو داود في سننه في أفرادِهِ، من رواية ميمون بن أبي شبيب، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنزلوا الناس منازلهم»؛ ثُمَّ قال أبو داود بعد إخرجه: «ميمون بن أبي شبيب، لم يُدرَك عائشة»، فأعلَّه بالإنقطاع.

وقال البزار في مسنده بعد أن أخرجه عن طريق ميمون هذا عن عائشة: لا يُعلم عن النبي «صلى الله عليه وسلم»، إلا من هذا الوجه؛ وتُعقَّب البزار بما لا ينهض اهـ، مُلخَّصاً من كلام العراقي في شرحه لعلوم الحديث؛ «الباعث الحديث: ص ١٩٦ — ١٩٧ الهامش».

وقال الدكتور نور الدين عتر: «أخرجه أبو داود في الأدب: ٢٦١/٤، وأعلَّه بالإنقطاع؛ وتساهل الحاكم، فحكم بصحة الحديث، في المعرفة؛ وتابعه على ذلك: ابن الصلاح، وابن كثير.

وتبَّه الحافظ العراقي على ضعف الحديث في نكتته: ص ٤٢٥ — طبع حلب»؛ منهج النقد في علوم الحديث: ص ١٥٥ — الهامش».

وأقول: روى الكليني — رحمه الله — في أصول الكافي: ٥٠/١، في كتاب فضل العلم — باب نادر: «عن محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن ابن سنان، عن محمد بن مروان العجلي، عن علي بن حنظلة؛ قال:

الفصل الثاني

في طرق التحمل للحديث

وفيه: مسائل سبع^(١).

سمعتُ أبا عبد الله «عليه السلام» يقول: «اعرفوا منازل الرجال على قدر روايتهم عنا». ويُنظر: اختيار رجال الكشي: ص ٩ - طبع النجف الأشرف، وجمع البحرين: «مادة: نزل». والأصول الستة عشر - أصل زيد الزوائد - ص ٤ (١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٦، لوحة ب؛ سطر ١١ - ١٢: «الفصل الثاني في طرق التحمل للحديث وهي سبعة»؛ وكذا، الرضوية. وأقول: إن طرق تحمل الحديث:

١. سبعة عند بعض، كما عند الطيبي في: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٠ - ١١٤ غير أنه جاء في المتن - في صفحة ١٠٠ سطر ١٠ - وهي ثمانية؛ ويدوان في الأمر اشتباه، حيث المذكور تفصيلاً سبعة. وكذا، هي سبعة، عند الشهيد الثاني؛ كما هو واضح، مما يأتي. والأمر كذلك، عند العسكري، في مقدمة مرآة العقول: ٤٠٧/٢ - ٤٠٨؛ ولكن، مع تقديم بينها وتأخير.

وقال المامقاني: وهي سبعة عند جمع، وثمانية عند آخرين؛ من دون نزاع معنوي؛ فإن من غلّاها سبعة، أدرج الوصية في الإعلام، وذيلها بها؛ ومن غلّاها ثمانية، غلّا الوصية قسماً مستقلاً؛ «مقباس الهداية: ص ١٦١». ب. وثمانية عند بعض ثان؛ كما عند ابن كثير في: الباعث الحثيث: ص ١٠٩ - ١٣١، جاعلاً «الوصية» القسم السابع منها؛ وكذا الحارثي في: وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١٣١ - ١٤٥؛ وكذا السيوطي في: تدريب الراوي: ص ١٢٩؛ وصبحي في: علوم الحديث ومصطلحه: ص ٨٦ - ١٠٤، وشانه چي في: دراية الحديث: ص ١٣٢ - ١٣٩؛ وعتر في: منبج النقد في علوم الحديث: ص ٢١٤؛ وينظر: مقباس الهداية: ص ١٦١.

وبالمناسبة؛ فقد قال الشيخ النوري «قدس»: «أنه قد شاع بين أهل العلم، ويُذكر في بعض الإجازات، وصّح به جماعة أولهم فيما أعلم الشهيد الثاني؛ أن اتصال السلسلة إلى الآئمة المعصومين عليهم السلام، وتحمل الروايات بأحدى الطرق الثمانية، التي أسهلها وأكثرها الإجازة...»؛ مستدرك الوسائل: ج ٣ ص ٣٧٣.

ولكن، هاهو الشهيد الثاني في درايته يقول: وهي سبعة.

ج. وتسعة عند بعض ثالث؛ كما أشار إلى ذلك، الدكتور شانه چي، في دراية الحديث: ص ١٣٢.

المسألة الاولى

في: السماع من لفظ الشيخ

سواء أكان إملاءً من حفظه، أم كان تحديته من كتابه.
وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الاول

في: موقعية السماع^(١)

— ١ —

وهو — أي: السماع من الشيخ —: أرفع الطرق الواقعة في التحمل، عند جمهور المحدثين^(٢)

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٥٦، لوحة ١٢ — ١٣: «أولها السماع، من لفظ الشيخ؛ سواء كان إملاءً من حفظه، أم كان تحديته من كتابه؛ وكذا، في الرضوية؛ هذا وقد كتبت: «سواء»، و«إملاء»، بدون همزة متطرفة.

(٢) وقال الدكتور نور الدين عتر: «السماع: وهو الوسيلة التي تلقى الحديث بواسطتها رعي المحدثين الأوائل، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ ثم رَوَوْه بها للناس أيضاً. فلا غرو أن يُعْتَبَر أعلى مراتب التلقي للحديث، و«أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين»، من المحدثين وغيرهم.

والعملة في هذا القسم على سماع لفظ الشيخ؛ وذلك قديكون بمجرد سرده للحديث، وقديكون إملاءً؛ سواء كان من حفظه، أو بالقراءة من كتابه؛ فكل ذلك سماع عند المحدثين؛ «منهج النقدي علوم الحديث: ص ٢١٤» وما بين قوسين منقول من: «الإلحاح في أصول الرواية والسماع: ص ٦٩»؛ ونحوه قاله ابن الصلاح في علوم الحديث: ص ١٢٢، وغيره.

وأقول: هناك أمثلة من أمالي رسول الله «صلى الله عليه وآله...:

«... عن سليم بن قيس، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ قال:

كنتُ: إذا سألتُ رسولَ الله «صلى الله عليه وآله» أجابني، وإن قُيِّت مسألتي ابتدأني؛ فأنزلت عليه آية: في ليلٍ ولا نهار، ولا سماءٍ ولا أرض، ولا دنيا ولا آخرة، ولا جنة ولا نار، ولا سهل ولا جبل، ولا ضياء ولا ظلمة؛ إلا، أقرأنيها، وأملاها عليّ، وكتبها بيدي؛ وعلمني تأويلها وتفسيرها وشمكاتها ومتشابهها، وخاصها وعامتها، وكيف نزلت وأين نزلت وفيمن نزلت، إلى يوم القيامة؛ دعا الله لي أن يعطيني فهماً وحفظاً، فما نسبتُ آية من كتاب الله، ولا على من أنزلت...»؛ «بصائر الدرجات: ص ١٩٨، حديث ٣؛ ويُنظر: «طبقات ابن سعد — ترجمة علي بن أبي طالب: ١٠١/٢ طبع أوروبا»؛ ويُنظر كذلك: الكافي: ٢٣٩/١، حديث ١، علماء، بأن كتاب «بصائر الدرجات»، ثريٌّ بالأمثلة من هذا النوع.

لَأنَّ الشَّيْخَ أَعْرَفَ بَوُجُوهِ ضَبْطِ الْحَدِيثِ وَتَأْدِيتِهِ.
 وَلَأنَّهُ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، وَسَفِيرُهُ إِلَى أُمَّتِهِ؛ وَالْأَخْذُ مِنْهُ
 كَالْأَخْذِ مِنْهُ."^١
 وَلَأنَّ النَّبِيَّ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»: أَخْبَرَ النَّاسَ أَوَّلًا، وَأَسْمَعَهُمْ مَا جَاءَ بِهِ؛ وَالتَّقْرِيرُ
 عَلَى مَا جَرَى بِمُحَضَّرَتِهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» أَوَّلَى.
 وَلَأنَّ السَّامِعَ أَرْبَطَ جَأْشًا، وَأَوْعَى قَلْبًا؛ وَشَغْلُ الْقَلْبِ، وَتَوَزُّعُ الْفِكْرِ، إِلَى الْقَارِئِ
 أَسْرَعُ.

— ٢ —

وَفِي صَحِيحَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ؛ قَالَ:
 قُلْتُ لِإِبْنِ عَبْدِ اللَّهِ «عَلَيْهِ السَّلَامُ»: يَجِئُنِي الْقَوْمُ فَيَسْمَعُونَ مِنِّي حَدِيثَكُمْ؛ فَأُضْجِرُ
 وَلَا أَقْوَى؟
 قَالَ: فَأَقْرَأْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ حَدِيثًا، وَمِنْ وَسْطِهِ حَدِيثًا، وَمِنْ آخِرِهِ حَدِيثًا."^٢

(١) قَالَ الطَّبِيعِيُّ: «... الشَّيْخُ حِينَئِذٍ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ، وَسَفِيرُهُ إِلَى أُمَّتِهِ؛ وَالْأَخْذُ مِنْهُ كَالْأَخْذِ مِنْهُ
 صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ»؛ «الْخِلَافَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ١٠٣».
 وَالشَّيْخُ ذَاتَهُ قَالَهُ الشَّيْخُ الْحَارِثِيُّ — مَعَ تَصَرُّفٍ يَسِيرُ — فِي: وَصُولِ الْإِخْيَارِ: ص ١٣١.
 وَالشَّيْخُ الْمَافِقَانِيُّ؛ نَقَلَ عِبْرَةَ الْبَدَايَةِ؛ كَمَا فِي: «مُقْبَّاسُ الْهُدَايَةِ: ص ١٦١».
 (٢) الْكَافِيُّ — الْأَصُولُ: ٥٢/١؛ كِتَابُ الْعِلْمِ، ب ١٧، ج ١٥؛ ٤١/١.
 وَقَالَ الْعَالِمُ الْجَلِيلُ الْأَمِيرُ زَا رَفِيعُ النَّافِثِي فِي شَرْحِ الْكَافِيِّ: «أَيُّ: يَجِئُنِي الْقَوْمُ، لِسَمَاعِ حَدِيثِكُمْ مِنِّي،
 فَأَقُومُ بِقَضَاءِ حَاجَتِهِمْ، وَيَسْتَمْعُونَ مِنِّي حَدِيثَكُمْ، وَلَا أَقْوَى عَلَى مَا يَرِيدُونَ مِنْ سَمَاعِ كُلِّ مَا رَوَيْتَهُ مِنْ حَدِيثِكُمْ
 مِنِّي، وَأُضْجِرُ لِعَدَمِ الْإِتْيَانِ بِمُرَادِهِمْ.
 فَقَالَ «ع» فِي جَوَابِهِ: فَأَقْرَأْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ — أَيُّ: مِنْ أَوَّلِ كِتَابِ الْحَدِيثِ — حَدِيثًا، وَمِنْ وَسْطِهِ حَدِيثًا
 وَمِنْ آخِرِهِ حَدِيثًا».

وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَقَوَّ عَلَى الْقِيَامِ بِمُرَادِهِمْ — وَهُوَ السَّمَاعُ عَلَى الْوَجْهِ الْكَامِلِ —، فَانْكَفَ؛ لِأَيِّ يَحْصِلُ لَهُمْ فَضْلُ
 السَّمَاعِ فِي الْجُمْلَةِ؛ وَلِتَجْنِبُوا بِمَا بِهِ يَمُوزُ الْعَمَلُ وَالتَّقَلُّبُ، مِنَ الْإِجَازَةِ وَإِعْطَاءِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ؛ كَمَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ
 وَالْأَحَادِيثِ.

وَبِذَلِكَ صَرَّحَ أَيْضًا الْحُجَّةُ الْمُحَقِّقُ الشَّيْخُ عَلِيُّ سَبْطُ الشَّهِيدِ الثَّانِي فِي شَرْحِهِ؛ وَكَذَا الْمَوْلَى مُحَمَّدُ صَالِحُ
 الطَّبْرِسِيِّ فِي شَرْحِهِ؛ يُنْتَظَرُ: الْمُسْتَدْرَكُ — الْخَاتَمَةُ: الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ — بِاخْتِصَارٍ.

فعدوله«ع» إلى قراءة هذه الأحاديث مع العجز، يدلُّ على أولويته^(١)، على قراءة الراوي؛ والآ، لآمرها^(٢).

الحقل الثاني

في: عبارات التأدية

الاولى: «سمعتُ»^(٣).

فيقول الراوي بالسماع من الشيخ — في حالة كونه راوياً — غير ذلك المسموع: «سمعتُ فلاناً... الخ».

(١) يبدو؛ أن مرجع الضمير هنا هو: السماع.
(٢) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٣٤، لوحة ب؛ سطر ٨: «والآمرها»؛ بدلاً من: «والآ، لآمرها». وقال الشيخ المامقاني: «وأقول: في دلالة الأخير تأمل لا يخفى»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦١» وأقول: المقصود في عبارة: «دلالة الأخير»؛ هو قول الشهيد الثاني: «يدلُّ على أولويته». ثم قال الشيخ المامقاني: «أن هذا القسم على وجوه: أحدها: أن يقرأها الشيخ من كتاب مصحح، على خصوص الراوي عنه؛ بأن يكون هو المخاطب الملقى إليه الكلام.

وثانيها: قراءته منه، مع كون الراوي أحد المخاطبين.
وثالثها: قراءته منه، مع كون الخطاب إلى غير الراوي عنه؛ فيكون الراوي عنه مستمعاً، أو سامعاً مبرفاً.
والرابع والخامس والسادس: ما ذكره، مع كون قراءته من حفظه.
وقيل: إن أعلى هذه الوجوه: الاول، ثم الثاني؛ وهكذا على ترتيب الذكر...»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦١».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٧، لوحة أ، سطر ١١؛ ولا، لرضوية. قال الدكتور عتر: «استعمال لفظ من ألفاظ الأداء، ينبغي أن يكون على مطابقة اللفظ، للصفة التي تحمّل بها الراوي حديثه الذي يرويه. وقد ذكروا لكل طريقة من طرق التحمل، صيغاً خاصة بها في الأداء، تُعبّر عنها وتُنبئ بها»؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢٢٣».

وقال أيضاً: «ونود أن نُنبئ إلى أن قضية هذه الإصطلاحات، ليست مجرد ألفاظ تُشرح، وقد مضى زمانها كما يتوهم؛ حتى إن بعض الناس، قديفها ويتركها في زاوية الإهمال؛ بل، إن لهذه الإصطلاحات، صلة قوية بالمهدف الأساسي لهذا العلم؛ أي: معرفة المقبول والمردود؛ ومن أوجه ذلك:

١ — أنها تُعرفنا الطريقة التي حمّل بها الراوي حديثه الذي نبهت؛ فنعلم هل هي صحيحة، أو فاسدة؛ وإذا كانت فاسدة، فقد احتل أحد شروط القبول في الحديث.

٢ — أن الراوي إذا حمّل الحديث بطريقة دُنيا من طرق التحمل، ثم استعمل فيه عبارة أعلى؛ كأن يستعمل فيها تحمله بالإجازة: حدّثنا أو أخبرنا، كان مدلساً؛ ورُبّما اتهمه بعض العلماء بالكذب بسبب ذلك.

وهي — أي: هذه العبارة —: أعلاها؛ أي أعلى العبارات في تأدية المسموع؛ لدلالته
نصاً على السماع، الذي هو أعلى الطرق^(١)؛
الثانية: «حَدَّثَنِي وَحَدَّثَنَا»^(٢)،
ثُمَّ بعدها في المرتبة؛ أن يقول: «حَدَّثَنِي»، أو «حَدَّثَنَا»^(٣)؛ لدلالاتها أيضاً على قراءة
الشيخ عليه.

لكنهما؛ يحتملان الإجازة؛ لِمَاسِيَّاتِي: من أن بعضهم أجازَ هذه العبارة في الإجازة
والمكاتبة. بخلاف: «سمعتُ»؛ فإنه لا يكادُ أحدٌ يقول: «سمعتُ»، في أحاديث الإجازة
والمكاتبة، ولا في تدليس مالم يسمعه^(٤).

مثال: أحمد بن محمد بن إبراهيم السمرقندي؛ أثم في أحاديثه الكثيرة، عن محمد بن نصر المروزي، وإنما
هو تدليس؛ حصل على إجازة منه، وصار يستعمل صيغة حَدَّثَنَا ونحوها؛ وهذا تدليس.
وكذا إسحاق بن راشد الجزري؛ كان يطلق حَدَّثَنَا في الوجادة، فسلوه في عداد المدلسين؛ «منهج النقد
في علوم الحديث: ص ٢٢٦»؛ ويُنظر: تعريف أهل التدليس: ص ٤، والاملاع في أصول الرواية والسماع: ١١٩
(١) قال الطيبي: «أرفعُ العبارات في ذالك: «سمعتُ»؛ ثُمَّ حَدَّثَنَا»، و «حَدَّثَنِي»؛ «الخلاصة في
أصول الحديث: ص ١٠٠»؛ ويُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٠٩، وعلوم الحديث ومصطلحه: ص ٨٩.
وقال المامقاني: «وقد وقع الخلاف في تعيين أعلى العبارات في تأدية المسموع على قولين:
أحدهما: ما عن الأكثر؛ من أن أعلاها هو قول: «سمعتُ فلاناً يقول، أو يُحدِّث، أو يروي، أو يُخبر»؛
لدلالته نصاً على السماع، الذي هو أعلى الطرق...

ثانيهما: ما أرسله في: «البداية» قولاً؛ من أن «حَدَّثَنِي»، و «حَدَّثَنَا»، أعلى من «سمعتُ فلاناً يقول»؛
لأنه ليس في «سمعتُ» دلالة على أن الشيخ روى الحديث، وخاطبته به... «مقياس الهداية: ص ١٦٢».
وقال عثر: «... العبارة عن التحمل بالسماع؛ يسوغ فيه كُلُّ ألفاظ الأداء؛ مثل: حَدَّثَنَا، وأخبرنا،
وخبرنا، وأنبأنا، وعن، وقال، وحكى، وإن فلاناً قال؛ فإنها تُطلق على إفادة السماع من المحدث؛ كما صرح
بذالك القاضي عياض، وغيره.

وقد دَرَجَ على هذا الإطلاق: أكثرُ رواة الحديث المتقدمين؛ ثُمَّ وَجَدَ الثَّقَاةُ بعد انتشار التدوين والتلقي
بالإجازة ونحوها؛ وجدوافيه توسعاً يؤدي إلى اشتباه السماع بغيره؛ لِذالك رَجَّحُوا الأداء بلفظ يدلُّ على السماع في
استعمال المحدثين.

وأرفعُ الالفاظ: «سمعتُ»؛ ثُمَّ «حَدَّثَنَا وَحَدَّثَنِي»، كما ذكر الخطيب في الكفاية؛ «منهج النقد: ص
٢٢٤»؛ يُنظر: الإملاع في أصول الرواية والسماع: ص ١٣٥، والكفاية: ص ٢٨٤، وعلوم الحديث لابن الصلاح:
ص ١١٩ — ١٢١.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٧، لوحة ب، سطر ٢؛ ولا، الرضوية.

(٣) في النسخة الرضوية: ورقة ٣٤، لوحة ب، سطر ١: «حَدَّثَنِي» و «حَدَّثَنَا»؛ بتقديم وتأخير.

(٤) قال الدكتور صبحي: «والأكثر على تقديم لفظ: «سمعتُ». على الالفاظ الباقية؛ إذ لا يكادُ
أحدٌ يقولها في أحاديث الإجازة والمكاتبة، ولا في تدليس مالم يسمعه؛ فكانت لِذالك أرفع من سواها»؛ «علوم
الحديث ومصطلحه: ص ٨٩».

وروي عن بعض المحدثين: أنه كان يقول: «حدثنا فلان»؛ ويتأول: أنه حدث أهل المدينة — وكان الراوي حينئذٍ بها — إلا أنه لم يسمع منه شيئاً، مُدلساً بذلك^(١)؛
 وكون «سمعتُ»، في هذه الطريق^(٢)، أعلى منها؛ مذهب الاكثر، إما ذكرناه.
 وقيل: هما أعلى منها؛ لأنه ليس في «سمعتُ»، دلالة على أن الشيخ روى له الحديث وخاطبته به؛ وفي «حدثنا» و «أخبرنا»، دلالة على أنه خاطبه، ورواه له^(٣)؛
 وفيه، أن هذو وإن كانت مزية، إلا أن الخطب فيها أسهل، من احتمال الإجازة والتدليس ونحوهما؛ فيكون تحصيل ما ينفي ذلك، أولى من تخصيصه باللفظ، أو كونه من جملة المقصودين به، إذ لا يفترق الحال في صحة الرواية، بهذه المرتبة، بين قصده وعدمه.
 الثالثة: «أخبرنا»^(٤)؛
 ثم، بعد «حدثني»، و «حدثنا» في المرتبة؛ قوله في هذه الحالة: «أخبرنا»؛ يظهر الإخبار في القول.

ولكنه، يستعمل في الإجازة والمكاتبة كثيراً، فلذلك كان أدون^(٥)؛

الرابعة: «أنبأنا»، و «نبأنا»^(٦)؛

ثم، «أنبأنا»، و «نبأنا»؛ لأن هذا اللفظ غالب في الإجازة.

وهو قليل الاستعمال هنا، قبل ظهور الإجازة، فكيف بعدها؟!

(١) قال الطيبي: «وروي عن الحسن أنه كان يقول: «حدثنا أبو لهريرة» روي تأوله: أنه حدث أهل المدينة — وكان الحسن إذ ذاك بها — إلا أنه لم يسمع منه شيئاً»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠١»؛ ويُنظر: الكفاية: ص ٢٨٤

(٢) في النسخة الأساسية: ورقة ٥٧، لوحة ب؛ سطر ٨: «في هذه الطريق»؛ وكذا، في الرضوية: ورقة ٣٤، لوحة ب؛ سطر ١٦؛ غير أن المعارف استعماله اليوم: «في هذا الطريق»، أو «في هذه الطريق».
 (٣) قال ابن الصلاح: «حدثنا»، و «أخبرنا»، أرفع من «سمعتُ»، من جهة أخرى.

وهي أنه ليس في «سمعتُ» دلالة على أن الشيخ روى الحديث، أو خاطبه به.
 وفي «حدثنا»، و «أخبرنا»؛ دلالة على أنه خاطبه به، ورواه له؛ «علوم الحديث: ص ١٢٠»؛ ويُنظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠١، والباعث الحثيث: ص ١١٠.

وأقول: في نقل الشهيد الثاني: «دلالة على أنه خاطبه»؛ يبدو كلمة «به» ساقطة.
 (٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٨، لوحة أ؛ سطر ٢؛ ولا الرضوية: ورقة ٣٥، لوحة ب؛ سطر ١.

(٥) قال الدكتور صبحي: «ثم «أخبرنا وأخبرني»؛ مع ضرورة التمييز بين حالتي الأفراد والجمع»؛ «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٨٩».

(٦) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٨، لوحة أ؛ سطر ٥؛ ولا الرضوية: ورقة ٣٥، لوحة أ؛ سطر ٣.

الخامسة: «قال لنا»، و«ذكر لنا»^(١)

وأما قول الراوي: «قال لنا»، و«ذكر لنا»؛ فهو من قبيل: «حدثنا»؛ فيكون أولى من: «أثبتنا»، و«نبأنا»؛ لدلالته على القول — أيضاً — صريحاً.
لكنه، ينقص عن «حدثنا»؛ بأنه: بما سُمِعَ في المذاكرة في المجالس، والمناظرة بين الخصمين، أشبه وأليق من «حدثنا».

لدلالتهما؛ على أن المقام لم يكن مقام التحديث، وإنما اقتضاه المقام^(٢).
السادسة: في أدنى العبارات^(٣).

— ١ —

وآدناها — أي: أدنى العبارات الواقعة في هذه الطريق —:
قول الراوي بالسمع: «قال فلان»؛ ولم يقل: «لي»، أو «لنا»^(٤).
لأنه بحسب مفهوم اللفظ: أعم من كونه سمعه منه؛ أو بواسطة، أو بوسائط^(٥).
وهو مع ذلك، محمول على السماع منه عرفاً، إذا تحقق لقاءه للمروي عنه؛ لاسيما
يؤمن عرفاً: أنه لا يقول ذلك إلا فيما سمعه^(٦).

— ٢ —

وشرط بعضهم في حملهِ على السماع^(٧): أن يقع يمين عرف من عاداته، أنه لا يقول
ذلك، إلا فيما سمعه منه، حذراً من التدليس. وهو أولى؛ وإن كان عدم اشتراطه أشهر^(٨).

-
- (١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٨، لوحة أ، سطر ٦؛ ولا الرضوية.
(٢) وقد نقل الشنقي ذاته الشيخ المامقاني بقوله — مع تصرف فيه —: «وأما قول الراوي: قال لنا أولي، أو
ذكر لنا أولي، فهو كـ: «حدثنا»...»؛ «مقياس الهداية: ص ١٦٢»؛ ويُنظر: تدريب الراوي: ص ١٣٠.
(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٨، لوحة أ، سطر ١٢؛ ولا الرضوية.
(٤) يُنظر: الكفاية: ص ٢٩٠.
(٥) أي: «أو وصل إليه بواسطة، أو بوسائط»؛ «مقياس الهداية: ص ١٦٢».
(٦) في النسخة الرضوية: ورقة: ٣٥، لوحة أ؛ في الهامش الآمين — مقابل السطرين: ١٢، ١٣ —: «أن
يقول ذلك»؛ والظاهر: أن الساقط «لا» النافية، التي لا بُدَّ من وجودها، حتى يتحقق هنا الاستثناء؛ في جملة:
«الإفيا سمعه». وقال المامقاني: «لاسيما إذا كان الراوي يمين عرف من حاله، أنه لا يقول ذلك، إلا فيما
سمعه»؛ «مقياس الهداية: ص ١٦٢».
(٧) قال الطيبي: «وخصَّص الخطيب حمل ذلك على السماع...» «الخلاصة في أصول الحديث: ص
١٠٢»؛ ويُنظر: «مقياس الهداية: ص ١٦٢».
(٨) قال الطيبي: «والمحفوظ المعروف: أنه ليس بشرط، والله أعلم»؛ «الخلاصة: ص ١٠٢».

وقال المامقاني: «قلت: أولوية الاشتراط واضحة؛ ولكن، المعروف بينهم عدم الاشتراط.

المسألة الثانية

في: القراءة على الشيخ
وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الأول

في: قديم التسمية^(١)

ويُسَمَّى عنداكثر قدماء المُحَدِّثِينَ: العَرَضُ^(٢).

وقد أفرط ابن مندة فقال: «حيث قال البخاري: «قال لنا»، فهو إجازة؛ وحيث قال: «قال فلان»، فهو تدليس. ورد العلماء عليه ذلك، ولم يقبلوه»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٢».

(١) وفي النسخة الأساسية: ورقة ٥٨، لوحة ب؛ سطره: «وثانها القراءة على الشيخ»، فقط؛ وكذا، الرضوية: ورقة ٣٥، لوحة أ، سطر ١٣.

(٢) قال الدكتور صبحي: «لا حاجة بنا إلى تعريف القراءة؛ فمن الواضح: أنَّ حقيقتها المستمدة من لفظها، هي قراءة التلميز على الشيخ، حفظاً من قلبه أو من كتاب ينظر فيه»؛ «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٢»؛ ويُنظر: تدريب الراوي: ص ١٣٠ — ١٣١.

وقال الدكتور عتر: «سلك المحدثون هذا الطريق، بعد أن انتشر التدوين، وأصبحت كتابة الحديث أمراً شائعاً؛ ومعنى العرض عندهم: القراءة على الشيخ من حفظ القارئ، أو من كتاب بين يديه»؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢١٤». وقال الفتيوي: «عَرَضْتُ الكتاب عرضاً: قرأته عن ظهر قلب»؛ «المصباح المنير: ٥٩/٢» وقال المامقاني: «لأنَّ القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه، كما يعرض القرآن على المقرئ.

وقيل: أنَّ القراءة أعمّ مطلقاً من العرض؛ لأنَّ الطالب إذا قرأ، كان أعمّ من العرض وغيره.

ولا يصدق العرض إلا بالقراءة؛ لأنَّ العرض عبارة: عما يعرض به الطالب أصل شيخه، معه أو مع غيره بحضرتيه؛ فهو أخصُّ من القراءة.

قلتُ: إن ثبت لهم اصطلاحٌ خاصُّ في المقام؛ والأى، أمكن دعوى أنَّ بينها عموماً من وجه، إذ كما يُمكن القراءة من غير عرض، فكذا يُمكن العرض من غير قراءة، كما لا يخفى»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٤»؛ ويُنظر: التقيية في اللغة: ٥٠٢، والصاحح: ١٠٨٧/٣، ولسان العرب — طبعة صادر: ٤٦/٩، وتاج العروس: ٥٠/٥، وديوان الشماخ: ق ٢/٥ ص ١٢٩، والمختص: ٥/١٣، وجمهرة اللغة: ٩٤٧/٣.

وأقول: وجدتُ في الكافي: ٣٥٢/١ — ٣٥٣ كتاب الحجّة، ب ٨٩، ح ٨؛ وجدتُ فيه: ما يدلُّ على قديم استعمال العرض عند أهل البيت (ع): «... قال: جُعِلَت فداك: وما المعرفة؟ قال: اذهب فتفقه وأطلب الحديث؛ قال: عَن؟ قال: عن فقهاء أهل المدينة، ثم اعرض عليَّ الحديث...»؛ ويُنظر: تكملة الرجال: ٢٩٥/١ — ٢٩٦ — ترجمة الحسن بن عبد الله، وتنقيح المقال: ٢٨٨/١.

وكذلك: وجدتُ في رياض العلماء: ٣٦٠/٥، ترجمة يحيى بن زيد بن علي بن الحسين — عليها السلام؛ — حيث جاء فيه: «... قرأتُ صحيفتي التي دفعها إليَّ، إلى غلام كان معه؛ وقال: اكتب هذا الدعاء بخطِّ يمين حسن، واعرضه عليَّ، لعلِّي أحفظه؛ فإني كنتُ أطلبه من جعفر حفظه الله فيمنعني...»

لأنَّ القارئ يعرضه على الشيخ.
سواء كانت القراءة من حفظ الراوي أو من كتاب.
وسواء كان المقروء لِمَا يحفظه الشيخ؛ أو كان الراوي يقرأ، والأصل الذي يُعارض به؛
بيده — أي: يد الشيخ من غير أن يحفظه —، أو يد ثقة غيره^(١).
أما غير الثقة؛ فلا يُعتدُّ بِإِمساكيه؛ لاحتمالي الغلط والتصحيح في مقروء الراوي،
وعدم رَدِّ غير الثقة^(٢).

واحتمال سهو الثقة نادر؛ فلا يقدح، كما لا يقدح السهول قرأ الشيخ أيضاً.

الحقل الثاني

في: طريقة العرض ومستنده^(٣)

وهي — أي: هذه الطريقة —: رواية صحيحة.

(١) قال الطيبي: «وُسِّمَها أكثر قدماء المحدثين: عرضاً؛ لأنَّ القارئ يعرضه على الشيخ؛ سواء قرأ هو أم غيره وهو يسمع، وسواء قرأ من كتاب أم حفظ، وسواء كان الشيخ يحفظه أم لا — إذا كان يسك أصله هو أو ثقة غيره —؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٢».

وقال الدكتور صبحي: «والقراءة من الكتاب أفضل؛ لأنَّ العرض به أوثق من الحفظ وآمن؛ ولذلك يقول الحافظ ابن حجر: «ينبغي: ترجيح الإمساك، في الصور كلها، على الحفظ؛ لأنَّه خَوَان»؛ «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٢» وينظر: تدريب الراوي: ص ١٣١.

(٢) وقال الشيخ الحارثي: «ومتى كان الأصل بيد غير موثوق به، لم يَصُحَّ السَّماع، إن لم يحفظه الشيخ»؛ «وصول الأخبار: ص ١٣٣».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٨، لوحة ب، سطر ١٢؛ ولا، الرضوية.
وقال ابن كثير: «ومستند العلماء: حديث ضمام بن ثعلبة، وهو في الصحيح»؛ «الباعث الخيث: ص ١١٠».

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر — في هامش الباعث الخيث: ص ١١١ —: «واستدلَّ الحُمَيْدِي — ثم قال البخاري على ذلك —: بحديث ضمام بن ثعلبة؛ لَمَّا أتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال له: إني سألُكَ فَمَسَّلَكَ عَلَيْكَ؛ ثُمَّ قال: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ: أَلَلَّهُ ارسلَكَ؟ الحديث، في سؤاله عن شرائع الدين، فلَمَّا قرَّع قال: آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ، وَأَنَا رَسُولُكَ مِنْ وَرَائِي.

فلما رجع إلى قومه، اجتمعوا إليه، فأبلغهم فأجازوه — أي: قبلوا منه — وأسلموا.
وأسند البيهقي في المدخل عن البخاري قال: «قال أبو سعيد الخدَّاد: عندي خبر عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القراءة على العالم؛ فقيل له؟ قال: قصة ضمام: أَلَلَّهُ أَمْرَكَ بهذا؟ قال: نعم.

وقد عقد البخاري لذلك باباً في صحيحه في كتاب العلم؛ وهو: «باب القراءة والعرض على المحدث».
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح — ج ١ ص ١٣٧ — ١٣٨ طبعة بولاق —: «وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزي؛ وأنها كان يقوله بعضُ المتشددين من أهل العراق».

اتِّفَاقاً مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: "وَأِنْ خَالَفَ فِيهِ مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ" (١)

الحقل الثالث

في: موقعية العرض (٢)

- ١ -

ولكن، اختلفوا: في أَنَّ القراءة على الشيخ، مثل السماع من لفظه؛ في: المرتبة،
أَوْفَوْهُ، أَوْدُونَهُ؟

فَالْأَشْهُرُ مَا تَقَدَّمَ؛ مِنْ أَنَّ السَّمَاعَ أَعْلَى؛ وَقَدْ عَرَفْتَ وَجْهَهُ .

(١) قال الطيبي: «وهي رواية صحيحة باتِّفاق، خلافاً لبعض مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ»؛ الخلاصة في أصول
الحديث: ص ١٠٢.

وقال ابنُ كثير: «والرواية بها سائغة عند العلماء»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٠».

وقال الشيخ الحارثي: «وهي رواية صحيحة بلا خلاف»؛ «وصول الأخبار: ص ١٣٢».

وقال السيوطي: «ومن الأئمة - يعني: القائلين بالصحة -: ابن جريج، والثوري، وابن أبي ذئب،
وشعبة، والأئمة الأربعة، وابن مهدي، وشريك، والليث، وأبو عبيد، والبخاري؛ في خلقٍ لَا يَخْصُونَ كَثْرَةً.

وروى الخطيب عن إبراهيم بن سعد أنه قال: لَا تَدْعُونَ تَنْطَعَكُمْ يَا أَهْلَ الرِّقَاعِ؛ الرِّقَاعُ يَنْطَلُ السَّمَاعُ»؛
«تدريب الراوي: ص ١٣١».

وقال الدكتور عمر: «وهو طريقٌ صحيحة في تلقِّي الحديث، والرواية به سائغة بالإجماع»؛ «منهج النقد في
علوم الحديث: ص ٢١٤».

(٢) قال السيوطي: «... إِنْ ثَبِتَ عَنْهُ، وَهُوَ ابْنُ عَصَمٍ النَّبِيلِ؛ رَوَاهُ الرَّاهُورِيُّ عَنْهُ.

وروى الخطيب عن وكيع قال: «مَا أَخَذْتُ حَدِيثاً قَطُّ عَرْضاً.

وعن محمد بن سلام: أَنَّهُ ادْرَكَ مَالِكاً وَالنَّاسَ يَقْرَأُونَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ لَذَلِكَ؛ وَكَذَلِكَ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ، لَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ؛ فَقَالَ مَالِكٌ: أَخْرَجُوهُ عَنِّي»؛ «تدريب الراوي: ص ١٣١»

وقال الشيخ المامقاني معقباً: «وهُوَ كَمَا تَرَى لِأَدْلِيلٍ عَلَيْهِ»؛ «مقياس الهداية: ص ١٦٥».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٩، لوحة ١، سطر ١؛ ولا، الرضوية.

(٤) هنا نفس ما جاء به الطيبي في: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٣؛ عدا إضافة كلمة

«لكن»، فقط.

وقال الشيخ الحارثي: «نعم، اختلفوا في مساواتها السماع، من لفظ الشيخ؛ فبعضهم رَجَّحَهَا، وبعضهم
رَجَّحَهُ، وبعضهم سَاوَى بَيْنَهُمَا»؛ «وصول الأخبار: ص ١٣٢».

وقال الشيخ المامقاني: «اتَّهَمَ اختلفوا في مساواة هذا الطريق، للسماع من لفظ الشيخ؛ أَوْ رُجِّحَانِ
أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ؛ عَلَى أَقْوَالٍ...»؛ «مقياس الهداية: ص ١٦٥».

وقال الدكتور عمر: «لكن اختلفوا؛ هل هو مثل السماع في المرتبة؟ أَوْدُونَهُ؟ أَوْفَوْهُ؟

وَيُمْكِنُ أَنْ نَوْفِّقَ فَنَقُولَ: بِرُجِّحَانِ الْعَرْضِ فِي إِذَا كَانَ الطَّالِبُ، يُمْكِنُ يَسْتَطِيعُ إِدْرَاكَ الْخَطَأِ فِيهَا يَقْرَأُ،
وَالشَّيْخُ حَافِظُ غَايَةِ الْحِفْظِ؛ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَالْسَّمَاعُ أَرْجَحُ.

وقيل: هو— أي: العرض—، كتحديثه— أي: تحديث الشيخ بلفظه سواء—. وهو المنقول عن علماء الحجاز والكوفة؛ لتحقق القراءة في الحالتين، مع سماع الآخر؛ وقيام سماع الشيخ مقام قراءته، في مراعاة الضبط. وورد به حديث عن ابن عباس؛ أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال: «قراءتك على العالم وقراءة العالم عليك سواء»^(١).

وقد وجدنا— بعد تقريرنا لذاك— الحافظ ابن عبد البر، اخرج عن مالك أنه سُئل: «أفيعرض عليك الرجل أحب إليك أوتعدّه؟» قال: «بل، يعرض إذا كان يتثبت في قراءته، فربما غلط الذي يحدث أويئس»؛ وهذا يُفيد أنه إذا لم يبلغ هذه المرتبة، لا يفضل على السماع؛ منهج النقد: ص ٢١٤— ٢١٥؛ ويُنظر: جامع بيان العلم وفضله: ١٧٨/٢— وفيه: «أن تعدّه»، وهو تصحيف مطبعي—؛ ويُنظر تفصيل كلمة مالك هذه في: الإلماع في أصول الرواية والسماع: ص ٧٤، والمحدث الفاصل: ص ٤٢٠، والكفاية: ص ٢٧٤ وما بعد. وقال الطيبي: «والصحيح؛ ترجيح السماع من لفظ الشيخ، وهو مذهب الجمهور من أهل المشرق»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٣»؛ ويُنظر: الباعث الحثيث: ص ١١٠، وتدريب الراوي: ص ١٣٢، ومقاييس الهداية: ١٦٥.

وقال الدكتور صبحي: «والرأي المختار: أن القراءة دون السماع؛ فهي تليها، في الدرجة الثانية»؛ «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٣».

(١) قال الطيبي: «ويروى عن مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة: أنها سواء؛ وهو مذهب معظم علماء الحجاز، والكوفة، والبخاري»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٣». وقال ابن كثير: «وقيل: هما سواء؛ ويُعزى ذلك: إلى أهل الحجاز والكوفة، وإلى مالك أيضاً وأشياخه من أهل المدينة، وإلى اختبار البخاري»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٠».

وقال السيوطي: «وهو رأي الإمام مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة، ومعظم علماء الحجاز والكوفة، وهو كذلك رأي الإمام البخاري»؛ «التدريب: ص ١٣٢».

وذكر المامقاني نفس عبارة الشهيد الثاني؛ في: مقاييس الهداية: ص ١٦٥؛ عدا جملة «القراءة في الحالين»، بدلاً من «في الحالتين»؛ ثم عقب «قدس» قائلًا: «والجواب: أمّا عن التساوي في الضبط، فأمّر؛ مضافاً إلى وضوح كون قراءة العالم، أقوى في الضبط من القراءة عليه؛ لكون قراءته أبعد عن السهو من سماعه، كما هو الظاهر.

وأما النبوي «ص» فقد قيل: أن المراد به المساواة في صحة الأخذ بالقراءة على العالم، ردّاً على من أنكروا؛ لاني اتحاد الرتبة»؛ «مقاييس الهداية: ص ١٦٥».

وقال الدكتور صبحي: «لكن بعضهم يذهب إلى مساواتها السماع؛ وهؤلاء لا يرون بأساً أن يقول التلميذ الذي قرأ على الشيخ عند ما يريد أن يؤذي إلى غيره الرواية عنه: سمعتُ (مطلقاً)؛ من غير تقييدها بقوله: «قراءة على الشيخ»؛ «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٣».

وقيل: العرض أعلى من السماع من لفظ الشيخ^(١).
وما وقفت هؤلاء على دليل مُقنع^(٢)؛ إلا ملاحظة الأدب مع الشيخ؛ في عدم تكليفه
القراءة، التي هي بصورة أن يكون تلميذاً لا شيخاً^(٣)

(١) قال الطيبي: «نقل عن أبي حنيفة ومالك وغيرهما: ترجيح القراءة على الشيخ»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٣».

وقال ابن كثير: «وعن مالك وأبي حنيفة وابن أبي ذئب: أنها أقوى»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٠».
وقال السيوطي: «قد حكي هذا القول عن كثير من العلماء؛ منهم: أبوحنيفة، وابن أبي ذئب،
وروى البيهقي في «المدخل»؛ عن مكّي بن إبراهيم قال: كان ابن جريج، وعثمان بن الأسود،
وحنظلة ابن أبي سفيان، وطلحة بن عمرو، ومالك، ومحمد بن اسحاق، وسفيان الثوري، وأبوحنيفة، وابن أبي ذئب،
وسعيد بن أبي عروبة، والمثنى بن الصباح؛ يقولون: «قراءة تك على العالم خير من قراءة العالم عليك»؛ «تدريب
الراوي: ١/١٣٢».

وقال المامقاني: «حكى القول به عن: أبي حنيفة، وابن أبي ذئب، والليث بن سعد، وشعبة، وابن لهيعة،
ويحيى بن سعيد، ويحيى بن عبد الله بن بكير، والعبّاس بن الوليد بن مزيد، وأبي الوليد، وموسى بن داود الضبي،
وابي عبيد، وابن جريج، والحسن بن عمار، وغيرهم؛ من محدثي العامة»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٥».
وقال الدكتور صبحي: «وبالغ بعضُ المحدثين في شأن القراءة، فيقدّمها على السماع»؛ «علوم الحديث و
مصطلحه: ص ٩٣».

(٢) قال المامقاني: واحتجوا بأن الشيخ لو غلط، لم يثبتاً للطالب الرد عليه.
وفيه: أن غلط الشيخ في القراءة، أبعد من سهوه في صورة السماع من الراوي»؛ «مقباس الهداية: ص
١٦٥».

(٣) قال المامقاني: «قلت: لا أظن أن أحداً من هؤلاء نظروا إلى ذلك، في اختيار القول الثالث.
ضرورة: أن كون من يقرأ ممنوع، مع أن الأدب غير عالم رتبة التحمل، كما لا يخفى.
ثم أنه حكى عن صاحب «البدیع» — بعد اختياره التوبة — أن محل الخلاف، ما إذا قرأ الشيخ في
كتابه، لأنه قد يسهو، فلا فرق بينه وبين القراءة عليه.
أما إذا قرأ الشيخ من حفظه، فهو أعلى بالاتفاق.

وعن بعضهم: أن هل ترجيح السماع، ما إذا استوى الشيخ والطالب، أو كان الطالب أعلم، لأنه أوعى
لما يسمع؛ فإن كان مفضولاً، فقراءته أولى، لأنها أضبط له؛ ولهذا كان السماع من لفظه في الإملاء أرفع
الدرجات، لما يلزم منه من تحرير الشيخ والطالب»؛ «المقباس: ص ١٦٥».

الحقل الثالث

في: عبارات العرض

وهي على مراتب:

المرتبة الأولى^(١):

— ١ —

والعبارة عن هذه الطريق — أن يقول الراوي إذا أراد رواية ذلك —:

أ. «قرأتُ على فلان»

ب. أو «قُرئ عليه وأنا أسمع فأقرَّ الشيخُ به»^(٢)؛ أي: لم يكتف بالقراءة عليه، ولا بعدم إنكاره، ولا بإشارته؛ بل، تلفظ بما يقتضي الإقرار بكونه مرويَّة.

— ٢ —

وهذان، أعلى عبارات هذه الطريق؛ لدلالاتها على الواقع صريحاً، وعدم احتمالها غير المطلوب^(٣).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٩، لوحة ١، سطر ١١٠ ولا، الرضويَّة وقال الدكتور عتر: «أسلم العبارات في ذلك أن يقول: «قرأتُ على فلان، أو قُرئ على فلان وأنا أسمع»، ثم أن يقول «حدَّثنا فلان قراءةً عليه»، ونحو ذلك. أما إطلاق «حدَّثنا» و«أخبرنا» هذا، فقد ذهب إلى جواز استعمالها في العرض؛ الإمام البخاري، والزهرى؛ ومعظم الحجازيين، والكوفيين. وذهب: الشافعي، والإمام مسلم، وأهل المشرق؛ إلى التمييز بينها؛ والمنع من إطلاق «حدَّثنا»؛ واختيار «أخبرنا».

وكُلٌّ من «حدَّثنا» و«أخبرنا»، من حيث لسان العرب بمعنى واحد؛ إنها اصطلاح المحدثون على التمييز بينهما في الاستعمال، ثم صار التفريق بينهما هو الشائع، الغالب على أهل الحديث؛ «منهج النقد: ص ٢٢٤.

(٢) قال الطيبي: «العبارة في الرواية بهذا الطريق على مراتب: أحوطها أن يقول: «قرأتُ على فلان»، أو «قُرئ عليه وأنا أسمع فأقرَّ الشيخُ به»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٣»؛ ويُنتظر: «الباعث الحثيث: ص ١١١»، و«وصول الأخبار: ص ١٣٢»، و«مقباس الهداية: ص ١٦٥».

وقال الدكتور صبحي: «وعلى الرأي الصحيح المختار: أن للتلميذ عند أداء روايته؛ أن يقول إن قرأ بنفسه: «قرأتُ على الشيخ وهو يسمع» وإن كان القارئ سواه: قُرئ على الشيخ وهو يسمع وأنا كذلك أسمع»؛ «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٣».

(١) ونقل المامقاني نفس عبارة الشهيد الثاني هذه؛ في «مقباس الهداية» ص ١٦٥؛ عدا كلمة «اعتبارات»، بدلاً من «عبارات»؛ ولعل الاختلاف منشأه خطأ مطبعي.

الرتبة الثانية: وفيها: لحاظان

الأول: التقييد^(١)

ثُمَّ، بعدهما في المرتبة؛ أَنْ يقول: «حدثنا»، و«أخبرنا»، مقيدين بقوله: «قراءةً عليه»، ونحوه من الالفاظ الدالة عليه^(٢).

الثاني: الإطلاق^(٣)

— ١ —

أومطلقين عن قوله: «قراءةً عليه»، على قول بعض المحدثين.
لِأَنَّ إقراره به، قائم مقام التحديث والإخبار؛ ومن ثَمَّ جازا مقتربين بالقراءة عليه^(٤).

— ٢ —

وقيل: لا يسوغ هنا الإطلاق؛ لِأَنَّ الشيخ لم يُحدِّث ولم يُخبر، وإن أقر؛ وإنما سمع الحديث.

(١) هذا العنوان: «الرتبة... التقييد»؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٩، لوحة ب، سطر ٢؛ ولا، الرضوية.

(٢) قال الطيبي: «ويتلوه قول «حدثنا»، أو «أخبرنا»؛ مُقَيِّدًا بقيد «قراءةً عليه»، ونحو ذلك»؛ الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٢.

وابن كثير أدمج ولم يُفصل؛ حيث قال: «فلذا حدَّث بها يقول: «قرأت»، أو «قُرئ على فلان وأنا أسمع فأقرُّ به»، أو «أخبرنا»، أو «حدثنا قراءةً عليه»، وهذا واضح»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١١». وقال المامقاني: «ثُمَّ، يلي ذلك: عبارات السماع مقيَّدة بالقراءة، لامطلة؛ كـ: «حدثنا بقراءة في— أو قراءته عليه— وأنا أسمع»، أو «أخبرنا بقراءة في— أو بقراءته عليه— وأنا أسمع»، أو «أنبأنا»، أو «نبأنا»، أو «قال لنا كذلك قراءةً»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٥».

وقال الدكتور صبحي: «وجوِّز كثير من أهل الحديث أن يقول التلميذ عند الأداء: «حدثنا الشيخ قراءةً عليه»، أو «أخبرنا قراءةً عليه»، أو سمعت من الشيخ قراءةً عليه»؛ بذكر هذا القيد الأخير إلزاماً، لِأَنَّ عدم ذكره يُوهِم حصول السماع، الذي هو أعلى صور التحتمل على التحقيق»؛ «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٣ — ٩٤»؛ ويُنظر: تدريب الراوي: ص ١٣٢.

(٣) هذا العنوان، ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٥٩، لوحة ب، سطر ٣؛ ولا، الرضوية.

(٤) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٣٥، لوحة ب، سطر ١٣: «جاز»، «بدلاً من «جازا»».

وقال المامقاني: «وهو المحكي عن جميع من المحدثين؛ منهم: الزهري، ومالك بن أنس، وسفيان بن عُيينة، ويحيى بن سعيد القطان، والبخاري.

بل، قيل: أنَّ عليه معظم المجازيين والكوفيين؛ لِأَنَّ إقرار الشيخ به، قائم...»؛ «مقباس الهداية: ص

١٦٦».

ولا يلزم من جوازها مقترنين، جوازها مُطلقين؛ لِأَنَّ الألفاظ المستعملة على وجه المجاز، تقتزن بغيرها من القرائن الدالة عليها؛ ولا تُطلق كذا لك مُقيّدة لِمعناها^(١)؛

— ٣ —

وفي قول ثالث^(٢)! تجويزُ إطلاق الثاني؛ وهو «أخبرنا»، دون الأول — وهو حدّثنا —. لِقوّة اشعاره بالنطق والمشافهة؛ دون «أخبرنا»، فَإِنَّهُ يُتَجَوَّزُ بِهَا فِي غَيْرِ النُّطْقِ كَثِيرًا. وَأَوَّلَ الْفَرْقِ قَدْ شَاعَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ؛ وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا لُغَةً، فَقَدْ تَكَلَّفَ عَنَادًا^(٣). والقول بالفرق؛ هو الأظهر في الآقوال، والآشهر في الاستعمال^(٤)؛

- (١) وهو المحكي عن: عبدالله بن المبارك، ويحيى بن يحيى التميمي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. بل، قيل: أَنَّهُ مَذْهَبُ خَلْقٍ كَثِيرٍ، مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ. وَعَلَّلُوا ذَلِكَ؛ بِأَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يُحَدِّثْ وَلَمْ يُخْبِرْ...»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٦».
- (٢) قال الطيبي: «واختلفوا في جواز استعمال: «حدّثنا»، و«أخبرنا»؛ مُطلقين. فنع: ابنُ المبارك، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وغيرهم. وجوزها: الأزهري، ومالك، وسفيان بن عُيينة، وغيرهم؛ وهو مذهب البخاري. والمذهب الثالث: أَنَّهُ يَجُوزُ إِطْلَاقُ أَخْبَرْنَا، وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ حَدَّثْنَا؛ وهو مذهب: الشافعي وأصحابه، ومسلم وجهور أهل الشرق؛ وهو الشائع الغالب الآن، لِأَنَّ فِيهِ إِشْعَارًا بِالنُّطْقِ وَالْمَشَافَهَةِ، بِخِلَافِ أَخْبَرْنَا؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٣».
- وقال الحجة المامقاني: «وأقرط السيد المرتضى «ره» فيما حكى عنه؛ حيث منع من الإستعمال: مقتدين بـ «قراءة عليه» أيضاً؛ محتجاً: بِأَنَّهُ مُنَاقِضَةٌ لِأَنَّ مَعْنَى الْإِخْبَارِ وَالتَّحْدِيثِ: هُوَ السَّمْعُ مِنْهُ؛ وَقَوْلُهُ: «قِرَاءَةٌ عَلَيْهِ»، يُكْذِبُهُ.
- وفيه: أَنَّ جَمِيعَ الْمَجَازَاتِ، وَكَثِيرًا مِنَ الْمُشْتَرَكَاتِ — الْمَعْنَوِيَّةِ وَاللُّغْظِيَّةِ —، كَذَاكَ؛ حَيْثُ إِنَّ مَعَانِيَهَا مَعَ فَقْدِ الْقَرِينَةِ، تُغَايِرُهَا مَعَهَا؛ وَحَيْثُ إِنَّ الْكَلَامَ يَتِمُّ بِآخِرِهِ، لَا يَكُونُ قَوْلُهُ «قِرَاءَةٌ عَلَيْهِ»، مُكْذِبًا لِقَوْلِهِ «حَدَّثْنَا»، و«أخبرنا»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٦».
- وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «يعني القول الثالث في الرواية: بالقراءة على الشيخ، وبماذا يُعْبَرُ الرَّوَايَةُ عَنْهَا، عِنْدَ الرَّوَايَةِ»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٢ — الهامش».
- (٣) قال ابن كثير: «وقد قيل: أَنَّ أَوَّلَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا: ابْنُ وَهْبٍ.
- قال الشيخ أبو عمرو: «وقد سبقه إلى ذاك ابنُ جُرَيْجٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٢».
- (٤) قال ابن الصلاح: «الفرق بينهما صار هو الشائع الغالب، على أهل الحديث؛ والاحتجاج لِدَالِكَ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ عَنَاءٌ وَتَكَلُّفٌ.
- وخيرُ مَا يُقَالُ فِيهِ: أَنَّهُ اصْطِلَاحٌ مِنْهُمْ، أَرَادُوا بِهِ التَّمْيِيزَ بَيْنَ التَّوَعِينِ؛ ثُمَّ خُصَّصَ النَّوعُ الْأَوَّلُ بِقَوْلِ «حَدَّثْنَا»، لِقوّة اشعاره بالنطق والمشافهة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
- ومن أحسن ما يحكى عَنْ يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبُ: مَا حَكَاهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبُرْقَانِي، عَنْ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدِ بْنِ

الحقل الرابع

في إقرار الشيخ نطقاً^(١)

وإذا قال الراوي له — أي للمروي عنه —: «أخبرك فلان بكذا»؛ وهو ساكت مصغٍ إليه، فاهمَّ لِدالك، فلم يُنكر ذالك:

— ١ —

[أ.] صحَّ الإخبارُ والتحديثُ عنه، وإن لم يتكلَّم بما يقتضي الإقرارَ به، على قولنا لاكثر^(٢)

لِدلالة القرائن المتضافرة، على أنه مُقرِّبه.

ولأنَّ عدالته تمنع من السكوت عن إنكار ما يُنسب إليه بغير صحَّة^(٣)

يقوب المروي — أحد رؤساء أهل الحديث بخراسان —: أنه قرأ على بعض الشيخ، عن الفريزي، صحيح البخاري؛ وكان يقولُ له في كُلِّ حديثٍ: «حدِّثكم الفريزي»؛ فلما قرَّع من الكتاب، سمع الشيخ يذكر أنه سمع الكتاب من الفريزي، قراءةً عليه.

فأعاد أبوحاتم قراءة الكتاب كُلِّه؛ وقال له في جميعه: «أخبركم الفريزي»، والله أعلم؛ علوم الحديث لابن الصلاح — تحقيق الدكتور عائشة —: ص ١٤٣-١٤٤؛ وفي تحقيق الدكتور عتر: ص ١٤٠؛ ويُنظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٤، ومقباس الهداية: ص ١٦٦، وعلوم الحديث ومصطلحه: ص ٨٧-٨٩.

وفي «الباعث الحثيث: ص ١١٢-الهامش»: «وهذا تكلف شديد من أبي حاتم المروي رحمه الله». (١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٠، لوحة أ، سطر ١؛ ولا، الرضوية.

(٢) قال الطيبي: «إذا قرأت على الشيخ؛ وقلت: «أخبرك فلان»، أو قلت: «أخبرنا فلان»، وهو مصغٍ إليه فاهم، غير منكراً؛ صحَّ السماع، وجازت الرواية به، وإن لم ينطق الشيخ على الصحيح؛ يُنظر: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٤». وعلوم الحديث — تحقيق عتر: ص ١٤١.

وقال ابن كثير: «ولا يشترط أن يُقرَّ الشيخ بما قرئ عليه نطقاً؛ بل، يكفي سكوتُه وإقراره عليه، عند الجمهور»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٢».

وقال الشيخ حسين: «وإذا قرئ على الشيخ قائلًا: «أخبرك فلان»، أو نحوه؛ والشيخ مصغٍ فاهم غير منكراً، صحَّ السماعُ وجازت الرواية؛ «وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١٣٢».

وأقول: الصحيح: «إذا قرأ على الشيخ قائلًا...»، بالبناء للمعلوم، كما هو الحال عند الشيخ المامقاني.

وقال المامقاني: «أنه إذا قرأ على الشيخ؛ وقال له: «أخبرك فلان بكذا، [هو] مصغٍ إليه، فاهم له، غير منكراً؛ ولكن لم يكن يتكلَّم بما يقتضي الإقرار به؛ ففي صحَّة السماع، وجواز الرواية به، وجهان:

أولهما: خيرة الأكثر، كما في «البداية»، وبه قطع جماهير أصحاب فنون الحديث والفقه والأصول...،

وثانيهما: خيرة بعض الشافعيين؛ كأبي إسحاق الشيرازي، وابن الصبَّاح، وسليم الرازي؛ وبعض الظاهريين، والمقلِّدين لداود الظاهري»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٦».

وأقول: يبدو أن كلمة [هو]، قد سقطت طبعاً...

(٣) وقال الشيخ المامقاني الشَّي ذاته في: «مقباس الهداية: ص ١٦٦».

[ب.] وشرط بعضهم: نُطقه^(١)!

ليتحقق التحديث والإخبار.

ولأنَّ السكوت أعمُّ من الإقرار؛ ولهذا يُقال: «لا يُنسب إلى الساكِتِ مذهب»^(٢)!

— ٢ —

فعلَى الأوَّل؛ يجوز للراوي أن يقول كالآوَل: «حدثنا»، و«أخبرنا»؛ تنزيلاً لسكوتِهِ
— مع قيام القرائن على إقراره — منزلة إخباره.

— ٣ —

وقيل: إنَّها يقول: «قُرئ عليه وهو يسمع»، ونحوه.

ولا يجوزُ أن يقول: «حدثني»، لِأنَّه كَذِبٌ؛ وحينئذٍ فله أن يعمل به، ويرويهِ
كذلك^(٣)!

(١) قال الطيبي: وشرط بعضُ الشافعية؛ ك: سليم، وإبي إسحاق الشيرازي، وابن الصبَّاغ؛ وبعضُ
الظاهرية، نُطقه.

وشرط بعضُ الظاهرية: إقراره به عند تمام السَّماع؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٤». وقال ابن كثير: «وقال آخرون من الظاهرية وغيرهم: «لا بُدَّ من إستنطاقه بذلك؛ وبه قطع الشيخُ أبو إسحاق الشيرازي، وابن الصَّبَّاغ، وسليم الرازي.

قال ابن الصَّبَّاغ: إنَّ يتلفظ لم تُجزِ الرواية، ويجوز العملُ بما سمع عليه»؛ «الباعث الخبيث: ص ١١٢». (٢) قال الشيخ المامقاني: «وفيه منع الأعمية مطلقاً، حتَّى مع القرائن المُشار إليها»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٦».

(٣) قال الطيبي: «قال ابن الصَّبَّاغ: وله أن يعمل به وأن يرويهِ قائلاً: «قُرئ عليه وهو يسمع»؛ وليس له أن يقول: «حدثني»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٤».

وقال الشيخ حسين: «ولا يُشترط نُطقُ الشيخ على الأصحَّ عند الجمهور؛ وقال بعضهم: ليس له أن يقول: «حدثني»، لِأنَّه كَذِبٌ؛ وله أن يعمل به وأن يرويهِ قائلاً «قُرئ عليه وهو يسمع»؛ والحق: الأوَّل، وإنَّه يجوز «أخبرنا» لِأنَّ القراءة عليه، والسكوت في معرض النقل عنه، كالنطق»؛ «وصول الأخبار: ص ١٣٣». وقال الشيخ المامقاني: ثمَّ على الأوَّل؛ فلا شبهة في أنَّ للراوي أن يعمل به؛ وأن يرويهِ بقوله: «قرأتُ عليه»، أو «قُرئ عليه وهو يسمع»، ولم ينكر.

وهل إنَّه يجوز له في مقام التحديث أن يقول: «حدثنا»، أو «أخبرنا»؛ تنزيلاً لسكوته مع قيام القرائن على إقراره، منزلة إقراره أم لا؛ لِأنَّه كَذِبٌ؛ فإنَّ السكوت مع القرائن تصحيح وامضاء، لا تصريح وإخبار؟ وجهان؛ بل، قولان:

أولهما: خيرة أكثر الفقهاء والمحدثين.

وثانيهما: وهو الأظهر: وفقاً لبعض أهل الفن، فتدبر! «مقباس الهداية: ص ١٦٦ — ١٦٧».

الحقل الخامس^(١) في: الأفراد والجمع شكاً وقيناً

- ١ -

وماسمعه الراوي من الشيخ وحده؛ أو شكاً: هل سمعه وحده أو مع غيره؟ قال عند روايته لغيره: «حدثني»، و«أخبرني»، بصيغة المتكلم وحده؛ ليكون مطابقاً للواقع مع تحقق الوحدة؛ ولأنه المتيقن مع الشك، لإصالة عدم سماع غيره معه. وماسمعه مع غيره يقول: «حدثنا»، و«أخبرنا»، بصيغة الجمع، للمطابقة أيضاً^(٢)؟

- ٢ -

وقيل: أنه يقول مع الشك: «حدثنا»، لا «حدثني»؛ لأنها اكمل مرتبة من «حدثنا»؛ حيث أنه يُحتمل عدم قصده؛ بل، التدليس بتحديث أهل بلده؛ كما مر. فليقتصر إذا شك على الناقص وصفاً؛ لأن عدم الزائد هو الأصل. وهذا التفصيل؛ بملاحظة أصل الأفراد والجمع؛ هو أولى^(٣).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٠، لوحة ١٩ سطر ١٩، ولا، الرضوية.
(٢) قال الحاكم: «الذي اختاره في الرواية، وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري؛ أن يقول في الذي يأخذه:

من المحدث لفظاً وليس معه أحد: «حدثني فلان».

وما يأخذه من المحدث لفظاً ومعه غيره، «حدثنا فلان».

وما قرأ على المحدث بنفسه: «أخبرني فلان».

وما قرأ على المحدث وهو حاضر: «أخبرنا فلان».

وقال ابن الصلاح: «وقد رويناه نحو ما ذكره، عن عبد الله بن وهب صاحب مالک رضي الله عنها، وهو حسن رائق»؛ «علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٤٥ — ١٤٦»؛ وينظر: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٤»، و«الباعث الحثيث: ص ١١٣ — ١١٤»، و«علوم الحديث ومصطلحه: ص ٨٩ — ٩٠»؛ و«مقباس الهداية: ص ١٦٧»؛ و«تذكرة الحفاظ: ١/ ٣٠٤ — ترجمة أبو محمد عبد الله بن وهب».
وقال الخطيب البغدادي: «وهذا الذي قاله ابن وهب مستحب، لاستحقاقه عند أهل العلم كافة»؛ «الكفاية: ص ٢٩٤».

(٣) قال ابن الصلاح نقلاً عن الحاكم: «فإن شك في شيء عنده أنه من قبيل: «حدثنا»، أو «أخبرنا» أو من قبيل: «حدثني»، أو «أخبرني»؛ لتردده: أنه كان عند التحمل والسماع، وحده أو مع غيره. فيحتمل أن نقول: ليقول: «حدثني»، أو «أخبرني»؛ لأن عدم غيره هو الأصل. ولكن، ذكر علي بن عبد الله المديني الإمام، عن شيخه يحيى بن سعيد القطان الإمام — فيما إذا شك أن الشيخ قال: «حدثني فلان»، أو قال: «حدثنا فلان» — أنه يقول: «حدثنا»

— ٣ —

ولوعكس الأمر فيها؛ فقال في حالة الوحدة والشك: «حدثنا»، بقصد التعظيم.
وفي حالة الاجتماع: «حدثني»، نظراً إلى دخوله في العموم، وعدم إدخال من معه في لفظه.
جَازَ لِصِحَّتِهِ، لُغَةً وَعَرَفًا^(١)؛

الحقل السادس

في: نقل ما في الكتب المصنفة

— ١ —

ومنع — أي: منع العلماء —؛ في الكلمات الواقعة في المصنفات — بلفظ: «أخبرنا»، أو «حدثنا» —، من إبدال أحدهما بالآخرى؛ لاحتمالي أن يكون من قال ذلك، لا يرى التسوية بينهما، وقد عُبِّرَ بما يُطابِقُ مذهبه.
وكذا، ليس له إبدال: «سمعتُ»، بأحدهما؛ ولا عكسه.
وعلى تقدير أن يكون المصنف، ممن يرى التسوية بينهما؛ فيُبنى على الخلاف المشهور، في نقل الحديث بالمعنى؛ فإن جَوَزناه، جاز الإبدال؛ والآ، فلا^(٢)؛

وهذا يقتضي فيما إذا شك في سماع نفسه في مثل ذلك أن يقول: «حدثنا».
وهو عندى يَتَوَجَّه: بِأَنَّ «حدثني»، أكمل مرتبة؛ و «حدثنا»، أنقص مرتبة؛ فليقتصر إذا شك على الناقص، لِأَنَّ عدم الزائد هو الأصل، وهذا لطيف؛ «علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٤٦»، و ينظر: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٤»، و «الباعث الحثيث: ص ١١٣ — ١١٤»، و «مقباس الهداية: ص ١٦٧».

(١) وقال ابن الصلاح: «... فجائز؛ إذا سمع وحده أن يقول: «حدثنا»، أو نحوه؛ لجواز ذلك الواحد، في كلام العرب.
وجائز؛ إذا سمع في جماعة أن يقول: «حدثني»، لِأَنَّ المحدث حدثه وحدث غيره؛ «علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٤٦».
وقال الشيخ المامقاني: «قلت: فدنقل بعضهم اتفاق العلماء على أولوية ما ذكر من التفصيل في التعبير، وعدم تعينه، وهو ظاهر؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٧».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٠، لوحق بـ ١٨، ولا، الرضوية.
(٣) قال الطيبي^(١) لا يجوز في الكتب المؤلفة إذا رويت إبدالاً: «حدثنا» بـ «أخبرنا»، ولا عكسه؛ ولا «سمعتُ» بأحدهما، ولا عكسه؛ لاحتمال أن يكون من قال ذلك، ممن لا يرى التسوية بينهما.
وان كان يرى ذلك؛ فالإبدال عند التسوية، مبني على الخلاف المشهور في رواية الحديث؛ هل يجب أداء ألفاظه أو يجوز نقل معناه؟ فَمَنْ جَوَزَ أداء المعنى من غير نقل اللفظ، يُجَوِّزُ إبدال «حدثنا» بـ «أخبرنا»،

وأما المسموع منها، من غير أن يُذكر في مصنف؛ فيُبنى جوازُ تغييره بالآخر، على جواز الرواية بالمعنى وعدمه.

فإن قلنا به، جاز التغيير.

والآ، فلا؛ سواء قلنا بتساويها في المعنى، أم لا؛ لأنه حينئذ يكونُ مختاراً لعبارة، مؤدبة لمعنى الأخرى، وإن كانت أعلى رتبة أو أدنى^(١)!

الحقل السابع

في: جملة موانع الصحة^(٢)

ولا تصح الرواية؛ والحال: أن السامع أو المستمع ممنوع منه؛ أي: من السماع بنسخ^(٣)، ونحوه من الموانع؛ ك:

وعكسه؛ ومن لم يجز الإبدال، وعلى هذا التفصيل ما سمعه من لفظ الشيخ؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٥»؛ وينظر: «مقباس الهداية: ص ١٦٧».

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «كتب المتقدمين لا يصح لمن يروونها؛ أن يُغيّر فيها ما يجده — من ألفاظ المؤلف أو شيوخه، في قولهم «حدثنا» أو «أخبرنا» أو نحو ذلك: بغيره.

وإن كان الراوي يرى التسوية بين هذه الألفاظ؛ لاحتمال أن يكون المؤلف أو شيوخه، ممن يرون التفرقة بينها؛ ولأن التغيير في ذاته، يُنافي الأمانة في النقل؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٤ — الهامش».

(١) قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «وأما إذا روى الراوي حديثاً عن أحد الشيوخ — وهذا في غير الكتب المؤلفة —:

فإن كان الشيخ؛ ممن يرى التفرقة بين الإخبار والتحديث؛ فإنه لا يجوز للراوي إبدال أحدهما من الآخر. وإن كان الشيخ؛ ممن يرى التسوية بينها، جاز للراوي ذلك؛ لأنه يكون من باب الرواية بالمعنى.

هكذا قال بعضهم.

وقال آخرون؛ بمنع مطلقاً؛ وهو الحق، لأن هذا العمل يناقض الدقة في الرواية؛ ولذا قال أحد بن حنبل — فيما نقله ابن الصلاح: ص ١٤٦ —: «اتبع لفظ الشيخ في قوله: «حدثنا»، و«حدثني»، و«سمعت»، و«أخبرنا»؛ ولا تعداه»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٤ — الهامش».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة: ٦١، لوحة أ، سطر ٥؛ ولا، الرضوية.

(٣) قال ابن كثير: «اختلفوا في صحة سماع من ينسخ أو يسمعه؛ فنع من ذلك: إبراهيم الحربي، وابن عدي، وأبو إسحاق الإسفرائيني»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٥».

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «قوله: «ينسخ»؛ يعني: وقت القراءة؛ كما يقده بذلك: ابن الصلاح»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٥ — الهامش».

- [١-] الحديث والقراءة؛ المفرطة في: الإسراع، والخفية؛ بحيث يخفى بعض الكلام.
 [٢-] والبعد عن القارئ.
 [٣-] ونحو ذلك^(١).

— ٢ —

والضابط: كونه بحيث لا يفهم المقروء؛ لقدم تحقق معنى الإخبار والتحديث معه.
 فلو اتفق؛ قال: «حضرْتُ»؛ لا «حدثنا»، و«أخبرنا»^(٢).

— ٣ —

وقيل: يجوز، ويُعفى عن السير من النسخ، ونحوه؛ على وجه لا يمنع أصل السماع، وإن منع وقوعه على الوجه الأكمل^(٣).
 ويختلف ذلك؛ باختلاف أحوال الناس: في حسن الفهم وعدمه، واندفاعه بالشواغل؛ فإن فهم: من لا يمنع النسخ ونحوه مطلقاً، ومنهم من يمنعه أدنى عائق.

— ٤ —

وقد روي عن الحافظ أبي الحسن — الدارقطني^(٤) —: أنه حضر في حديثه مجلس الصغار^(٥)؛ فجلس ينسخ جزءاً كان معه، والصغار يُعلى فقال له بعض الحاضرين: لا تصنع سماعك وأنت تنسخ

(١) قال ابن كثير: «هذا هو الواقع في زماننا اليوم: أن يحضر مجلس السماع من يفهم ومن لا يفهم، والبعد من القارئ، والتعاضد، والصبيان الذين لا ينضبط أمرهم — بل، يلعبون غالباً، ولا يشتغلون بمجرد السماع؛ وكلُّ هؤلاء، قد كان يكتب لهم السماع بحضرة شيخنا الحافظ أبي الهجاج اليزي رحمه الله؛ «الباعث الحديث: ص ١١٦».

(٢) وكان أبو بكر أحمد بن إسحاق الصبغي يقول: «حضرْتُ»؛ ولا يقول: «حدثنا»، ولا «أخبرنا»؛ «الباعث الحديث: ص ١١٥».

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «وأبو بكر الصبغي: أحد أئمة الشافعيين بخراسان؛ وهو: بكر الصاد المهمل، وسكون الباء الموحدة، وبالعين المعجمة، ثم ياء النسبة في آخره»؛ «الباعث الحديث: ص ١١٥ — الهامش».

(٣) وقال ابن كثير: «وجوزّه موسى بن هارون الحافظ وكان ابن المبارك ينسخ وهو يقرأ عليه»؛ «الباعث الحديث: ص ١١٥، ١١٦».

(٤) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي؛ أبو الحسن المشهور بـ «الدارقطني»، نسبة إلى دارالقطن ببغداد، أمير المؤمنين في الحديث، صاحب السنن؛ توفي سنة ٣٨٥؛ «الرسالة المستطرفة: ١٩».

(٥) يُنظر: علوم الحديث لابن الصلاح — تحقيق عتر —: ص ١٤٥ — ١٤٦، والاحلام للزركلي — ط ٣ — ٣٢١/١؛ والصغار ههنا هو: اسماعيل بن محمد بن اسماعيل، البغدادي، العالم بالنحو وغريب اللغة...

فقال: فهمي للإملاء بخلاف فهمك.
ثم قال: تحفظ كم أملا الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال: لا.
فقال الدارقطني: أملاً ثمانية عشر حديثاً.
فعدت الأحاديث فوجدت كما قال.
ثم قال أبو الحسن: الحديث الأول منها عن فلان، ومتنه كذا؛ والحديث الثاني عن فلان، عن فلان، ومتنه كذا.
ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها، على ترتيبها في الإملاء، حتى أتى على آخرها.
فتعجب الناس منه^(١).

الحقل الثامن

في: استحباب إجازة المسموع أجمع^(٢)
وليُجز الشيخ للسامعين: روايته - أي: رواية المسموع - أجمع، أو الكتاب بعد الفراغ منه؛ وإن جرى على كُله اسم السماع.
وإنما كان الجمع أولى؛ لاحتمال غلط القارئ، وغفلة الشيخ؛ أو غفلة السامع عن بعضه؛ فيجبر ذلك بالإجازة لِمافاته.
وإذا كتب لأحدهم خطه؛ حينئذ كتب: «سَمِعَهُ مِنِّي وَأَجَزْتُ لَهُ رَوَايَةَ عَنِّي»؛

(١) هكذا في النسخة الأساسية: ورقة ٦١، لوحة أ، سطر ٤ و ٥؛ وكذا، في الرضوية: ورقة ٣٦، لوحة ب، سطر ١٦؛ ولكن المتداول اليوم، أن تكتب «أمل»، بالف مقصورة لاممدودة؛ بناءً على قاعدة: إذا كان الفعل المعتل الآخر، فوق الثلاثي بقاء الففتك كتب مقصورة دائماً؛ من قبيل: أبل، وأسرى، وأهدى.
ولكن، هناك رأي آخر، يلتزم مطابقة المکتوب للملفوظ؛ فتكتب الالف ممدودة لامقصورة، وإن كان ذاك الرأي اليوم رواه نادرون؛ والرأي ذاك، يُمكن التعرف عليه، في مثل أدب الكاتب لابن قتيبة.
ولكن، ما أخرجنا إلى مراعاة المطابقة، تخلصاً من واحدة من صور الازدواجية، وما أكثرها زماناً هذا، والتي يعيشها الغالبية من أناس هذا اليوم.

(٢) قال ابن كثير بعد ما نقل نسخ الدارقطني: «وكان شيخنا الحافظ أبو الحجاج اليزي، تقدمه الله برحمة يكتب في مجلس السماع، وينص في بعض الأحيان، ويرد على القارئ رفقاً جيداً بيتاً واضحاً؛ بحيث يتعجب القارئ من نفسه؛ أنه يغلط فيما في يده وهو مستيقظ، والشيخ ناعس وهو أنبأ منه؛ ذاك فضل الله يؤتيه من يشاء». «الباعث الحثيث: ص ١١٦».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦١، لوحة ب، سطر ٩؛ ولا، الرضوية.

جماً بين الأمرين^(١).

الحقل التاسع

في: رواية سامع المستملي عن المملي^(٢)

واذا عَظَّمَ مجلس المحدث، وَكَثُرَ قِيَمُ الخلق، ولم يُمكن إسماعه للجميع؛ فَيَلْغ عنه مستملي في جواز رواية سامعِهِ: قولان.

الأول: الجواز

وهو: ما إذا^(٣) روى سامعُ المستملي، عن المملي، عند بعض المحدثين.

لقيام القرائن الكثيرة بصدقه، فيما يَلْغ في مجلس الشيخ عنه.

ولجریان السِّلَف عليه. — ١ —

فقد كان كثيرٌ من الأكابر، يعظّمُ الجمعُ في مجالسهم جدّاً، حتى يَلْغ ألوفاً مؤلفَةً؛ ويَلْغ عنهم المستملون، فيكتبون عنهم بواسطة تبليغهم.

وأجازَ غيرُ واحدٍ روايةَ ذلك عن المملي^(٤).

(١) قال الطيبي: «يُسْتَحَبُّ للشيخ أن يُجيزَ للسامعين، روايةَ جميع الكتاب الذي سمعوه؛ وإن كَثَبَ لِأَحَدِهِمْ خَطَهُ كَتَبَ: «سمعه مني وأجزتُ له روايته عني»، كما كان بعضُ الشيوخ يفعل»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٥».

وقال المامقاني: «صُرِّحَ بجمعُ: بأنه يترجَّح للشيخ، أن يُجيزَ السامعين روايةَ المسموع أجمع، أو الكتاب بعد الفراغ منه؛ وإن جرى على كَلْمِهِ اسمُ السامع.

وإنما كان الجمعُ بين السَّماع والإجازة، لاحتمال غلط القارئ وغفلة الشيخ، أو غفلة السامع عن بعضِهِ؛ فينتجِبُ ذلك بالإجازة لما فاتهُ.

وإذا أَرَادَ الشيخُ أن يكتبَ لِأَحَدِهِم الإجازة؛ فليكتب: سَمِعُهُ مِنِّي وأجزتُ له روايته عني، جماً بين الأمرين»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٣».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦١، لوحة ب، سطر ٤٩ ولا، الرضوية.

(٣) جملة «ففي جواز... ما إذا»؛ ليست من النسختين الخطيتين، وإنما أضيفت على الضرورة المنهجية.

(٤) قال ابن كثير: «وقد كانت المجالس تُعقد ببغداد، وبغيرها من البلاد، فيجتمع فيها من الناس؛ بل، الألوفا المؤلفة؛ ويصعد المستملي على الأماكن المرتفعة، ويَلْعون عن المشايخ ما يُبلون، فيحدث الناس عنهم بذلك، مع ما يقع في مثل هذه المجالس من اللفظ والكلام»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٧».

وقال الطيبي: «وإذا عَظَّمَ مجلس المحدث، فَيَلْغ عنه المستملي؛ فهل يجوزُ لِمَنْ سَمِعَ المبلِّغ دون المملي، أن يروي ذلك عن المملي؟

ذهب جماعةٌ من المتقدمين وغيرهم إلى: جواز ذلك.

ومنع ذلك: المحققون، وهذا هو الصواب»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٥».

وقال الحارثي: «وهو حقٌّ، إذا كان المبلِّغ ثقةً، وأُمِنَ التغير بقرائن الحال»؛ «وصول الأعيان: ١٣٤».

الثاني: المنع^(١)

وقيل: لا يجوز لِمَنْ أَخَذَ عن المستملي، أن يروي عن المُستَملي، بغير واسطة. لمستملي وهو: الأظهر؛ لِأَنَّهُ خلافُ الواقع^(٢).

الحقلُ العاشرُ

في: شرط الترائي

ولا يشترط في صحّة الرواية — بالسَّماع والقراءة —: الترائي — بأن يرى الراوي المروي عنه —.

بل، يجوز ولو من وراء حجاب: إذا عرفَ الصوت، إن حَدَثَ بلفظه؛ أو عرفَ حضوره، إن قرئَ عليه؛ أو أخبره ثقةٌ، أَنَّهُ هُوَ فلانُ المرويُّ عنه^(٣).

ومن ثَمَّ، صَحَّتْ روايةُ الأعمى، كابن أُم مكتوم .

وقد كان السَّلَفُ يسمعون من أزواج النبي «صلى الله عليه وآله»، وغيرهم من النساء، من وراء حجاب؛ ويروونه عَنْهُنَّ، إعتِداداً على الصوت^(٤).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٢، لوحة ب، سطر ٦.

(٢) قال الشيخ المامقاني: «ثانيتها: أَنَّهُ لا يجوز لِمَنْ أَخَذَ من المستملي... بل، قيل: أَنَّهُ عليه المحققون. والأولى: أَن يُبَيَّنَّ حالةُ الأداء، أَن سَماعه لِذالك، لبعض الألفاظ من المستملي»؛ «مقاس الهداية: ص ١٦٣ — ١٦٤».

وبيدولي: أَنَّ في المطبوع سقط؛ والصحيح هكذا: «... أَن سَماعه لِذالك جميعه، أو لبعض الألفاظ من المستملي»؛ علماً، بِأَنَّ الركن الأيسر من صفحة ١٦٣، يضمُّ في نهايته كلمة «أو»، وهي غير مُبتدأ بها في صفحة ١٦٣.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٢، لوحة ب، سطر ٧؛ ولا، الرضوية.

(٤) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٣٧، لوحة أ، سطر ٩: «إذا عرف الصوت لها حَدَثَ بلفظه»؛ وهو اشتباه من الناسخ فيما يبدو، لِأَنَّهُ لا يتفق وسلامة السياق.

(٥) قال الطيبي: «يصحُّ يَمْنُ هو وراء حجاب: لَعَلَّ عرفَ صوته إن حَدَثَ بلفظه، أو عرف حضوره إن قرئَ عليه.

ويكني في تعريفه ذالك: خبر ثقة.

هذا هو الصواب؛ وقد كانوا يسمعون من: عائشة «رضي الله عنها»، وغيرها من أزواج رسول الله «صلى الله عليه وسلم»؛ من وراء حجاب، ويروونه عَنْهُنَّ، إعتِداداً على الصوت.

واحتجوا بقوله «صلى الله عليه وسلم»: أَنَّهُ لا يُنادي بليل، فكلوا واشربوا حتَّى يُنادي ابن أُم مكتوم»، «الخلاصة في أصول الحديث»؛ وينظر: «الباعث الحثيث: ص ١١٨».

وقال المامقاني: «وفيه تأمل»؛ إذ لا دليل على حجّية خبر الثقة، إلّا إذا أفاد العلم؛ أو انضمَّ إليه خبرٌ مثله، لِتَمَّتْ البيّنة»؛ «مقاس الهداية: ص ١٦٧».

واستدلوا عليه أيضاً بقوله «صلى الله عليه وآله»: انّ بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا، حتى تسمعا أذان ابن أم مكتوم^(١).

— ٢ —

وقيل: بل، يُشترط الرؤية، لإمكان المماثلة في الصوت.
وقد كان بعض السلف يقول^(٢): إذا حدثك المحدث، فلم تَرَوْجْهُ، فلا تروعه؛ فلعله شيطانٌ قد تصوّر في صورته؛ يقول: «حدثنا»، و«أخبرنا»^(٣).

— ٣ —

والحق؛ إنّ العلم بالصوت يدفع ذلك؛ واحتمال تصوّر الشيطان، مشترك بين المشافهة ووراء الحجاب.

(١) وفي صحيح البخاري: ج ٣ ص ٣٧؛ كتاب الصيام...
انّ بلالاً يُنادي بليل، فكلوا واشربوا، حتى يُنادي ابن أم مكتوم.
(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٣٧، لوحة ب؛ سطر ٣: «وقد كان السلف يقول»، من غير كلمة «بعض»؛ وهو اشتباهٌ من الناسخ فيما يبدو.
(٣) قال ابن كثير: «وقال بعضهم عن شعبة: إذا حدثك من لا ترى شخصه، فلا تروعه، فلعله شيطانٌ قد تصوّر في صورته؛ يقول «حدثنا»، «أخبرنا»؛ وهذا عجيبٌ وغريبٌ جداً»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٨».

وقال الشيخ المامقاني: «ورُدَّ؛ بأنّ العلم بالصوت يدفع ذلك؛ واحتمال تصوّر مشترك بين المشافهة ووراء الحجاب.

مضافاً إلى أنّ الرواية لو كانت شرطاً، لم تصح رواية الأعمى، كابن أم مكتوم؛ والتالي بين الفساد، فكذا المقدم؛ وأيضاً: قد كان السلف يسمعون من أزواج النبي «ص» وغيرهن من النساء من وراء الحجاب، وترويه عنهن اعتماداً على الصوت.

واستدلوا على عدم الاشتراط أيضاً: بأنّ النبي «ص» أمر بالاعتماد على سماع صوت ابن أم مكتوم المؤذن؛ في حديث: انّ بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى تسمعا أذان ابن أم مكتوم — الحديث —؛ مع غيبة شخصه عن سماعه؛ وأنت خير: بأنّ هذا الوجه أجنبى عن المطلوب، فإنّ الأذان غير الرواية المبحوث عنها، كما لا يخفى؛ «مقياس الهداية: ص ١٦٨».

وأقول: كلمة «ترويه» خطأ؛ والصحيح «يروونه»؛ ولعله اشتباه مطبعي.
وان كلمة «الحديث»، بين أم مكتوم، و«مع غيبة شخصه» زائدة لا ضرورة لها، وقد تكون موهمة؛ علماً بأنّ «في حديث» تصدرت قول الرسول «ص».

الحقل الحادي عشر

في: علم المحدث بالسامعين^(١)

— ١ —

وكذا؛ لا يُشترط علمه — أي: علم المحدث بالسامعين —.
فلو استمع من لم يعلمه؛ بوجه من الوجوه المانعة من العلم، جاز للسامع أن يروي عنه؛
ليتحقق معنى السماع المعتبر.

— ٢ —

ولو قال المحدث: «أخبركم ولا أُجيزُ فلاناً».
أو حصَّ قوماً بالسماع، فسمع غيرهم.
أوقال بعد السماع: «لا ترو عني» — والحال أنه غيرُ ذاكرٍ خطأ للراوي، أوجب الرجوع
عن الرواية —
رَوَى السامعُ عنه في الجميع؛ ليحقق إخبار الجميع، وإن لم يقصد بعضهم^(٢).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة: الأساسية: ورقة ٦٣، لوحة ٦، سطر ٦؛ ولا، الرضوية.
(٢) قال الطيبي: «إذا قال الشيخ بعد السماع: «لا ترو عني»؛ أو «رجعت عن إخبارك به»، أو نحو
ذلك؛ ولم يُسندهُ إلى: خطأ، أو شك، أو نحوه؛ بل، منعه من روايته عنه، مع جزمه بأنه حديثه وروايته؛ فذلك
غيرُ مُبطلٍ لسماعه ولا مانعٍ له من روايته عنه.
وعن النسائي: ما يؤذن بالتجوز منه.
ولو قال الشيخ: «أخبركم ولا أُجيزُ فلاناً»، لم يضره، وجاز له روايته؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص
١١٠٦ وفي النسخة: «لا تروي عني»، و«أخبركم ولا أُخبرنا فلاناً»، وهو تصحيف مطبعي.
وقال ابن كثير: «إذا حدثه بمحدث؛ ثم قال: «لا ترو عني»، أو «رجعت عن إسماعك»، ونحو
ذلك؛ ولم يُبدِ مستنداً سوى المنع اليابس.
أو استمع قوماً فخصَّ بعضهم وقال: «لا أُجيزُ فلاناً أن يروي عني شيئاً».
فإنه لا يمنع من صحة الرواية عنه، ولا التفات إلى قوله.
وقد حدث النسائي عن الحارث بن مسكين، والحالة هذه، وأفتى الشيخ أبو إسحاق الإسفراييني
بذلك؛ «الباعث الحديث: ص ١١٨».
وأقول: يبدو أن الجملة «لا ترو عني»، اشتباه من ناسخي المخطوطتين؛ والصحيح: «لا ترو عني».

— ٣ —

حتى لو حلف: لا يُخبرُ فلاناً بكذا، فأخبرَ جماعةً هو فيهم واستثناه، حثَّ .
بخلاف؛ ما لو حلف لا يُكلِّمه واستثناه.

— ٤ —

وكذلك؛ نبيه عن الرواية، لا يُزيلُها بعد تحقُّقها؛ لأنَّه قد حدَّثه، وهو شيء لا يُرجعُ فيه.
وفي معناه؛ ما لوقال: «رجعتُ عن إخباري إياك به»، أو «لا آذنُ لك في روايتي»؛ ونحو ذلك.
نعم، لو كان رجوعه، لتذكُّره خطأ في الرواية؛ تعيَّن الرجوعُ؛ ويُقبلُ قوله فيه^(١).

(١) الذي في النسخة الرضوية: ورقة ٣٧، لوحة ب؛ سطر ١٤: «لا آذن في روايتي»، حيث كلمة «لك» ساقطة.

(٢) وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «وكذلك، إذا رجع الشيخ عن حديثه؛ بأن قالَ له: «رجعتُ عن إخبارك»، أو «رجعتُ عن اعتمادِي إياك فلا تروِه عني».

لأنَّ العبرة في الرواية بصدق الراوي، في حكاية ما سمعه من الشيخ، وصحة نقله عنه؛ فلا يؤثر في ذلك: تخصيص الشيخ بعض الرواة دون بعض، أو نبيه عن روايته عنه؛ لأنَّه لا يملك أن يرقع الواقع: من أنه حدَّث الراوي، وأنَّ الراوي سمع منه.

وظاهر؛ أنَّ رجوع الشيخ لا يمنع من الرواية، إذا كان مع إقراره بصحة روايته.

وأما إذا كان هذا؛ على معنى شكِّه فيما حدَّث، وعلى معنى أنه أخطأ فيما روى؛ فهذا يؤثر في روايته؛ ويجب على الراوي، أن يستمتع من رواية ما رتبع عنه شيخه، أو يذكر الرواية ورجوع الشيخ عنها، ليظهر للناظر ما فيها من العلة القادحة؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٨ — الهامش».

المسألة الثالثة

في: الإجازة^(١)

وفيها حقول:

الحقل الأول

في: صرفها ولغتها^(٢)

— ١ —

وهي في الأصل: مصدر أجازَ
وأصلها: اجوازَةٌ؛ تَحَرَّكَتِ الواو، فَتَوَّكَمَ انفتاحُ ما قبلها، فانقلبت الفاء، وبقيت
الالف الزائدة التي بعدها؛ فحُذِفَتْ لالتقاء الساكنين؛ فصارت: إجازة.
وفي المحذوف من الالفين^(٣) — الزائدة أو الأصلية —: قولان مشهوران.
الأول: قول سيويه.
والثاني: قول الأخفش.

(١) هناك بحوثٌ ممتعة، مفصلةٌ ودقيقة، في بحار الأنوار، للمجلسي الثاني، في الأجزاء الخاصة بمتون الإجازات.

من قبيل: إجازة العلامة لبني زهرة، في ج ١٠٧ ص ٦٠؛ والشهيد الثاني للشيخ الحارثي، في ج ١٠٨ ص ١٤٦، والمحقق الكركي لابن اخته المحقق الداماد، في ج ١٠٩ ص ٨٦؛ والشيخ عبدالله التستري لولده في ج ١١٠ ص ٢٠ — ٢١؛ وغيرها الكثير الكثير المهم.
وينظر كذلك: مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل — الخاتمة —: ج ٣ ص ٣٧٣ — ٥٣١، والمناقب لابن شهر آشوب: ٦/١، و ١١ — ١٢.

وبالنسبة؛ فإنَّ المجلسي الأول (١٠٠٣ — ١٠٧٠ هـ) يقول: «واعلم، أنَّ طرق الإجازة التي اعتبرها العلماء: أعلاها قراءةُ الشيخ على السامع؛ وبعدها: العكس؛ وبعدها: السماع حين القراءة على الشيخ؛ وبعدها — أو بعد الاحتمال على الاحتمال —: قراءة الشيخ على الراوي حديثاً من أول الكتاب، وحديثاً من وسطه، وحديثاً من آخره...؛ وبعدها: المناولة؛ ثُمَّ الإجازة؛ ثُمَّ الوجداء»؛ «روضة المتقين: ٢٦/١».

واقول: كيف يتمُّ التوفيق؛ بين ما يُستكشف من قوله هذا، في ذهابه إلى أنَّ الإجازة هي الأول في طرق تحمّل الحديث؛ بل، كونها يقسم؛ وبين قوله هذا نفسه، حيث يعدُّ الإجازة، ثُمَّ الوجداء من أقسامها؟ أم أنَّ التفريق هنا وهناك؛ مبنًى على اعتبار هنا بلحاظ، واعتبار هناك بلحاظ آخر.

(٢) وفي النسخة الأساسية: ورقة ٦٣، لوحة ب؛ سطر ٤: «وثالثها: الإجازة»؛ وكذا، الرضوية.

(٣) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٣٧، لوحة ب؛ سطر ١٨: «في المحذوف»، حيث «و» ساقطة.

— ٢ —

وهي مأخوذة من: جواز الماء، الذي يُستقاه المالك من الماشية والحراث.
ومنه قولهم: استجزته فأجازني: إذا سقاك ماءً، لِمَاشِيَتِكَ أو أَرْضِكَ^(١).

— ٣ —

فالطالب للحديث، يستجيزُ العالمَ عِلْمَهُ
أي: يطلب إعطاءه له، على وجه يحصلُ به الإصلاحُ لِنَفْسِهِ، كما يحصل للأرض
والماشية: الإصلاحُ بالماء، فيُجيزُهُ له.

— ٤ —

وكثيراً ما يُطلق على العلم: اسمُ الماء؛ وعلى النفس: اسمُ الأرض
وعليه بعضُ المفسرين؛ لقوله تعالى: «وترى الأرضَ هامدةً فإذا أنزلنا عليها الماء
اهتزَّت ورَبَّتْ»^(٢).

— ٥ —

وحينئذٍ أي: حين إذا كان أخذها من^(٣): الإجازة — التي هي الإسقاء —؛ فيتعدى
إلى المفعول، بغيرِ حرفِ جرٍّ، ولا ذكرِ رواية.
فتقول: أجزته مسموعاتي — مثلاً —؛ كما تقول: أجزته مائي^(٤).

— ٦ —

وقيل: هي — أي: الإجازة — إذن وتسونيغ، وهو المعروف.

(١) ينظر: معجمه مقاييس اللغة: ج ١ ص ٤٦، والخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٦، ومقباس
الهداية: ص ١٦٨.

(٢) سورة الحج: آية ٥.

وينظر: مجمع البحرين: ج ٣ ص ١٦٨.

(٣) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٣٨، لوحة ١ سطر ٤: «أي: حين إذا كان أخذها من».

(٤) قال الطيبي: «فعل هذا: يجوز أن يُعدى الفعل، بغيرِ حرفِ جرٍّ، ولا ذكرِ رواية؛ فيقول: أجزت
فلاناً مسموعاتي»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٦».

وقال الشيخ المامقاني: «وحكي عن القسطلاني في «المنهج»: أن الإجازة مشتقة من التجوز: وهو
التعدي؛ فكانت عدى روايته حتى أوصلها إلى الراوي عنه»؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٨».

وأقول: التجوز: مصدر تجوز؛ وهو من قبيل: تأول؛ من تأوّل؛ وتجوّل من تجوّل؛ وتحوّل من تحوّل،...؛
باعتبار: أن صيغة تفعل من تفعل؛ وهذه بدورها تمثل: الفعل المزيد المطاوع من فَعَّل.

وعليه، فهما مفترقان اشتقاقاً، وإن اتحدا في جذرهما الواحد؛ هو: جاز.

نعم، قد تستعمل صيغة ما، مكان صيغة أخرى، من حيث معناها: فذلك مسألة ثانية؛ شأنها شأن: عدك
في عادل، وخيرة في اختيار — كما يستعملها الشيخ المامقاني في المقباس —....

وعلى هذا فتقول: أجزتُ له رواية كذا؛ كما تقول: آذنتُ له وسوّغتُ له.
وقد يُحذف المُضاف — الذي هو متعلّق الإذن؛ — فتقول: أجزتُ له مسموعاتي
— مثلاً، — من غير ذكر الرواية، على وجه المجاز بالحذف^(١).

الحقل الثاني

في: العمل بالإجازة^(٢)

— ١ —

وإذا تقرر ذلك؛ فاعلم:
أنّ المشهور بين العلماء — من المحدثين والأصوليين —: أنّه يجوزُ العملُ بها؛ بل، ادّعى
جماعةُ الإجماع عليه؛ نظراً إلى شذوذ المخالف^(٣).

(١) قال الطيبي: «وقيل: الإجازة: إذنٌ؛ فقلّي هذا يقول: أجزتُ له رواية مسموعاتي»
وإذا قال: «أجزتُ له مسموعاتي»؛ فهو على حذف المضاف؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص
١٠٦».

وقال الدكتور عتر: «والإجازة هي إذنٌ المحدث للطالب، أن يروي عنه حديثاً أو شيئاً أو كتاباً، من غير أن
يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه.
كأن يقول له: أجزتك؛ أو أجزتُ لك أن تروي عني صحيح البخاري، أو كتاب الإيمان من صحيح
مسلم؛ فيروي عنه بموجب ذلك، من غير أن يسمعه منه، أو يقرأه عليه»؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص
٢١٥».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٦٤، لوحة ٩، سطر ٩، ولا، الرضوية.
(٣) قال ابن كثير: «والرواية بها جائزة عند الجمهور».
وادّعى القاضي أبو الوليد الباجي: الإجماع على ذلك؛ ونقضه ابن الصلاح؛ بما رواه الربيع عن
الشافعي: أنّه منع من الرواية بها؛ «الباعث الحديث: ص ١١٩» ويُنظر: الاعلام للزركلي: ١٨٦/٣ — ترجمة
سليمان الباجي —.

وأقول: يُمْنُ أجازَ الإجازة من المتقدمين: الحسن البصري، ونافع مولى ابن عمر، والزُّهري، وربيعة بن أبي
عبد الرحمن، ويحيى بن سعيد الأنصاري؛ وغيرهم؛ ينظر: الكفاية: ص ٣١٣، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص
١٥٢، وتدريب الراوي: ص ١٤١.

وقال الدكتور عتر: وقد أجاز الرواية بها جمهور العلماء من أهل الحديث وغيرهم
وقد وجد المصنفون في هذا الفن غموضاً في الاستدلال لجواز الإجازة؛ لكننا نوضّحُ لك فنقول:
إنّ العلماء اعتمدوا على الإجازة، بعد ما ذوّنَ الحديث، وكُتِبَ في الصحف، وجمع في التصانيف، ونُقِلَت
تلك التصانيف والصحف عن أصحابها، بالسند الموثوق الذي ينتهي بقراءة النسخة على المؤلف، أو مقابلتها
بُسخته؛ فأصبح من العسير على العالم، كلّما أتاه طالبٌ من طلاب الحديث، أن يقرأ عليه الكتاب؛ فلجأوا إلى
الإجازة.

فالإجازة؛ فيها إخبارٌ على سبيل الإجمال بهذا الكتاب أو الكتب أنّه من روايته؛ فتنزّل منزلة إخباره بكل

— ٢ —

وقيل: وهو يُعزى الى: الشافعي في أحد قوله؛ وجماعة من اصحابه منهم: القاضيان — حسين، والماوردي: — لاجتزأ الرواية بها^(١)؛
استناداً إلى أن قول المحدث: «أجزت لك أن تروي عني»؛ في معنى: «أجزت^(٢) لك ما لا يجوز في الشرع»؛ لأنه لا يبيح رواية ما لم يسمع؛ فكأنه في قوة: «أجزت لك أن تكذب علي»^(٣).

— ٣ —

وأجيب: بأن الإجازة عُرفاً، في قوة الإخبار بمروياته جُملةً؛ فهو، كما لو أخبره تفصيلاً، والإخبار غير متوقف على التصريح نُطقاً، كما في القراءة على الشيخ.
والغرض: حصول الإفهام؛ وهو يتحقق بالإجازة.
وبأن الإجازة، والرواية بالإجازة؛ مشروطان بتصحيح الخبر لمن المُخبر؛ بحيث يوجب في أصل صحيح، مع بقية ما يُعتَبَر فيها.

الكتاب، نظراً لوجود النسخ؛ فإن دولة الوراقين، قد قامت بنشر الكتب، بمثل ما فعله المطابع الآن.
ولهذا، لا يجوز، لمن حمل بالإجازة، أن يروي بها؛ إلا بعد أن يُصَحَّح نُسخته على نسخة المؤلف، أو على نسخة صحيحة مقابلة على نسخة المؤلف، أو نحو ذلك مما تُسَيِّغُ وَصُحِّحَ على النسخة المقابلة المصححة؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢١٥-٢١٦»؛ ويُنتظر: الامتاع في ماصح من الرواية والسماع: ص ٨٩، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٣٥-١٣٦.

(١) قال الطيبي: «... منعه جماعة من أهل الحديث والفقه والأصول؛ وهو إحدى الروايتين عن الشافعي؛ وقطع به من أصحابه القاضيان: حسين، والماوردي؛ ومن المحدثين: ابراهيم الحارثي، وأبو الشيخ الاصبهاني»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٧»، والكفاية: ص ٣١٤-٣١٧، ومقباس الهداية: ص ١٦٨، وفتح المغيث للعراقي: ٧٨/٢.

(٢) جملة: «بها استناداً إلى... أجزت»؛ مكررة في النسخة الرضوية: ورقة ٣٨، لوحة، بين سطري ١٣ و ١٤.

(٣) يُنتظر: تدريب الراوي: ص ١٣١، ومقباس الهداية: ص ١٦٨، والباعث الحثيث: ص ١٢١ — الهامش.

وقيل عن ابن حزم قوله: «انها بدعة، غير جائزة»؛ يُنتظر: علوم الحديث يُقَطَّب: ص ٢٦.
وقال المامقاني: «وفصل بعض الظاهرية ومتابعوهم؛ فأجازوا التحديث بها، ومنعوا من العمل بها، كالمرسل.

وعن الازاعي: عكس ذلك؛ فَيُجَوِّزُ العمل بها، دون التحديث؛ «مقباس الهداية: ص ١٦٨-١٦٩»؛ وفي النسخة: «وعكس»، بزيادة «و»، وهو تصحيف مطبعي.

لا، الرواية عنه مُطلقاً؛ سواء عَرَفَ أم لا، فلا يتحقَّق الكذب^(١)؛

الحقل الثالث

في: الراجع الإجازة أم السماع^(٢)؟

— ١ —

ثم، اختلفَ المجوزون في ترجيح: السماع عليها، أو العكس؛ على أقوال^(٣)؛

— ٢ —

ثالثها^(٤)؛ الفرق؛ بين عصر السلف — قبل جمع الكتب المعتبرة التي يُعَوَّل عليها ويُرجَع إليها — وبين عصر المتأخرين.

— ٣ —

ففي الأول^(٥)؛ السماع أرجح؛ لِأَنَّ السلف كانوا يجمعون الحديث من: صُحُفِ الناس، وصدور الرجال؛ فدعت الحاجةُ إلى السماع، خوفاً من التدليس والتلبيس.

(١) قال الشيخ المامقاني:

أ. حجة المشهور: أنَّ الإجازة عُرفاً في قوَّة الاخبار...؛ وهو يتحقَّق بالإجازة المفهومة، وليس في الإجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها، وفي الثقة به، فيجري عليها حكم السماع من الشيخ.
ب. وحجة المانع: أنَّ قول المُحدث: «أجزتُ لك أن تروي عني...» تكذب علي؛ ورُدُّ: بأنَّ الإجازة والرواية بالإجازة، مشروطتان بتصحيح الخبر من الخبر...

ج. وحجة الظاهري: أنَّما على جواز التحديث، فحجة المشهور؛ وأما على المنع من العمل، فكونه كالمرسل؛ وضعفه ظاهر؛ بل، هو تناقض، لا تحاد ملاك التحديث والعمل.
د. وحجة الاوزاعي: «أما على جواز العمل، فالوثوق بالصدور.

وأما على المنع من التحديث؛ فحجة المانع وهو كسابقه...» «مقياس الهداية: ص ١٦٩ — باختصار»؛
ويُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٢١ — ١٢٢ الهامش.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٤، لوحة ب، سطر ٧؛ ولا، الرضوية.

(٣) قال المامقاني: «ففي ترجيح السماع عليها أو العكس أقوال:

أ. أفالآشهر؛ ترجحه عليها مطلقاً؛ لكون السماع أبعد عن الإشباه، من الإجازة.

ب. لوجع بعض المتقدمين: تفضيل الإجازة على السماع مطلقاً.

ج. وعن أحمد بن مسرة المالكي: أنَّ الإجازة على وجهها خيرٌ من السماع الرَّذِي.

و. وعن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد — وأبيه وجده —: أنَّها على حدِّ سواء.

د. وعن الطوفي: التفصيل بين عصر السلف، قبل جمع الكتب المعتبرة، التي يُعَوَّل عليها ويُرجَع إليها؛

وبين عصر المتأخرين...» «مقياس الهداية: ص ١٦٩».

(٤) مرجع الضمير: الأقوال

(٥) أي: عصر السلف.

بخلاف؛ ما بعد تدوينها؛ لأنَّ فائدة الرواية حينئذٍ، إنما هي اتِّصالُ سلسلة الأسناد بالنبي «صلى الله عليه وآله»، تبرُّكاً وتيمُّناً^(١)؛

(١) هناك اتِّجاهات ثلاثة في تحديد الفائدة من الإجازة:
الأوَّل: لِمُجَرَّد التبرُّك والتيمُّن؛ ويقول الشيخ النوري: فيما أعلم، إنَّ الشهيد الثاني، هو أوَّل من صرَّح بذلك؛ ينظر: مستدرك الوسائل: ٣/٣٧٣.
والقول بالتيمُّن والتبرُّك كذلك: هو مُبْتَنًى ولد الشهيد الثاني؛ كما في: «معالم الدين وملاذ المجتهدين» — الطبعة الحروفية الثانية — ص ٣٦٣.

الثاني: أنَّها تُقسم إلى قسمين — كما يقول العالم الجليل السيد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامة: — قسمٌ، للمحافظة على التيمُّن والبركة، والفوز بفضيلة الشركة، في النظم في سلسلة أهل بيت العصمة، وخُزَّان العلم والحكمة... وهذا هو المعروف المألوف في هذه الأزمان لا غير.

وقسمٌ، للمحافظة على الضبط، وقوَّة الاعتماد، والأمن من التحريف والتصحيف، والسقط في المتن والاسناد؛ وهذا القسم يجري مجرى القراءة على الشيخ، والسماع من فُلُق فيه؛ وهذا أمرٌ معروفٌ أيضاً، بين الأقدمين، لا شكَّ فيه؛ ولذا، ترى المُجَازِينَ يقولون — حيث يستجيزون الكتاب الذي نظره المُجَازِ عَرَفَ صِحَّتَهُ، وشهد بالاعتماد عليه: — حدَّثني وأخبرني؛ من دون أن يقول: إجازة...؛ المستدرك: ٣/٣٧٨.

الثالث: أنَّها طريقةٌ عملية؛ وهذا الرأي اعتمدته كثيرٌ من العلماء؛ وتجهَّد في إثباته الشيخ النوري، بكلام طويل، احتلَّ ثماني صفحاتٍ طوال، من خاتمة مستدركه: ٣/٣٧٣ — ٣٨٢؛ ومن جملة أوليِّه:
أ. إنَّ التيمُّن الذي ذكروه؛ هو دون المستحبِّ الشرعي...؛ المستدرك: ٣/٣٧٤.

ب. وبالجملة؛ فلولا اعتقاد الحاجة أو الاحتياط، ولولا أمر تعبُّدي وصلَّ إليهم؛ لما كان لاجازاتهم في هذا الصنف من الكتب، محلٌّ صحيح، يليقُ نسبته إلى مثل آية الله العلَّامة وأضرابه...؛ المستدرك: ٣/٣٧٧.

ج. كما أنَّ المتأخِّرين جرت عاداتهم؛ بأنَّ يقولوا: «قرأ عليَّ المبسوط مثلاً قراءةً مهذَّبة، وأجزتُ له أن يروي عني»؛ بمعنى: اني ضَمِنْتُ له صحَّة الكتاب، الذي قرأه عليَّ، وأبَحْتُ له روايته...؛ المستدرك: ٣/٣٧٨.

د. وأخبرنا به أيضاً: أحمد بن عبدون... عن أبي جعفر، عمدين يعقوب الكليني، جميع مصنفاته وأحاديثه، سماعاً وإجازة، ببغداد...؛ المستدرك: ٣/٣٨٠.

وهذا النصُّ منقولٌ كذلك؛ في «بحوث في علم الرجال» — الطبعة الثانية: — ص ٢٤٨؛ وفي الهامش إشارة إلى وجوده في: الفهرست — للشيخ الطوسي: — ص ١٦٢؛ ولكن لدى مراجعة المطبوع — الكثير الخطأ والسقط —، لم أجد عبارة «سماعاً وإجازة».

هـ. ومما يُؤَيِّد ما ذكرناه؛ قصَّة ابن عيسى مع الوشَّاء...؛ فسألته: أن يخرج لي كتاب...؛ فقلتُ: أحبُّ أن تُجيزه لي؛ فقال لي: يارحك الله، وما عجلتك، اذهب فاكتبها واسمع من بعد؛ فقلتُ: لا آمن الحدثن...؛ المستدرك: ٣/٣٨١؛ وينظر: رجال النجاشي: ص ٢٨.

و. وأخيراً، أنهى كلامه بجملة: وفي جميع ما ذكرناه، لله كفاية لِمَنْ آمَنَ فيه النظر؛ لعدم الحكم الجزميَّ بعدم الفائدة للإجازة، وانحصارها في التبرُّك؛ وأنَّ الاحتياط الشديد في أخذها...؛ المستدرك: ٣/٣٨٢.

والآ، فالحة تقوم بما في الكتب؛ ويُعرف القوي منها والضعيف، من كتب الجرح والتعديل؛ وهذا قوي متين^(١)؛

الحقل الرابع

في: عبارات الإجازة وأنواعها^(٢)

ثم، الإجازة تتنوع أنواعاً أربعة^(٣)؛ لأنها:

(١) قلت: والأقوى عندي: هو القول الأول؛ ضرورة بعد السماع عن الشيخ، ثم القراءة عليه، عن الاشتباه بما لا يوجد مثله في غير المقرؤ والمسموع منه، كما هو ظاهر؛ «مقاس الهداية: ص ١٦٩».

وأقول: ويقصد الشيخ المامقاني بالقول الأول: ترجيحه عليها؛ أي: ترجيح السماع على الإجازة.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٥، لوحة ٤٥ سطر ٢؛ ولا، الرضوية.

وقال الدكتور عتر: اصطلاح المتأخرون على اطلاق: «أنيابنا»، في الإجازة؛ وكان هذا اللفظ عند المتقدمين، بمنزلة «أخبرنا»؛ فإن قال: «أنيابنا إجازة أو مناولة»، فهو أحسن؛ ومثلاً غريباً كثير من الرواة المتقدمين والمتأخرين قولهم: «أخبرنا فلاناً إجازة، أو فلاناً إجازة»؛ وفيها أطلاق لي الحديث به عنه، أو فيها إجازة؛ وهي عبارات حسنة تفصيل الإجازة والمناولة، عن السماع والعرض.

وكان الأوزاعي يُخصّص الإجازة بقوله: «أخبرنا» بالتحديد؛ «منهج النقد: ص ٢٢٥»؛ ويُنظر: الإلماع في أصول الرواية والسماع: ص ١٢٨ — ١٣٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٥٠ — ١٥٢؛ والباعث الحديث: ص ١٢٤.

ويُنظر: رأي علم الهدى، ومناقشة العلامة الحلي، وولد الشهيد الثاني؛ في: معالم الدين وملاد المجتهدين: ص ٣٦١ — ٣٦٢.

(٣) وأقول: تعددت الأقوال في أنواع الإجازة؛ فبينهم من يراها:

أ. ثلاثة؛ كالوليد بن بكر بن مخلد الأندلسي؛ في كتابه «الإجازة في صحة القول بالإجازة»؛ حيث نقل ذلك: الدكتور أحمد شلبي، في تاريخ التربية في الإسلام، ص ٢٦٧ — ٢٦٨؛ عن نسخة مخطوطة، في مكتبة المحامي عباس العزاوي، ببغداد.

ب. أربعة؛ كابن كثير، في: «الباعث الحديث: ص ١١٩ — ١٢٠»؛ والدكتور صبحي، في: «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٥».

ج. خمسة؛ كالخطيب، في: «الكفاية: ص ٤٦٦ — ٤٩٣»؛ والطبيبي في: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٦ — ١٠٩»؛ وهو الظاهر من ابن حجر، في: «نخب الفكر: ص ٢١٨ — ٢٢٠».

د. ستة؛ كالقاضي عياض، في: «الإلماع: ص ٨٧ — ١٧٠»؛ ويُنظر: «منهج النقد: ص ٢١٦».

هـ. سبعة؛ كابن الصلاح، في: «علوم الحديث: ص ١٣٤ — ١٤٤»؛ والحارثي، في: «وصول الاختيار: ص ١٣٥ — ١٣٨»؛ وشانهجي، في: «دراسة الحديث: ص ١٣٤ — ١٣٦»؛ والمجلسي الأول، في: «روضة المتقين: ٢٦/١».

و. تسعة؛ كالسيوطي، في: «تدريب الراوي: ص ٢٥٥».

إِذَا أَنْ تَتَعَلَّقَ بِأَمْرٍ مُعَيَّنٍ، لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ؛ أَوْ عَكْسِهِ.
أَوْ بِأَمْرٍ مُعَيَّنٍ، لِغَيْرِهِ؛ أَوْ عَكْسِهِ.

النوع الأول^(١):

وأعلاها: الأول؛ وهو الإجازة لِمُعَيَّنٍ، به — أي: بِمُعَيَّنٍ —^(٢).
ك: «أَجَزْتُكَ الْكِتَابَ الْفُلَانِي»، أو «مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ فَهْرَسْتِي هَذَا».
وإنما كانت أعلى؛ لَانضَابِطِهَا بِالتَّعْيِينِ؛ حَتَّى زَعَمَ بَعْضُهُمْ: أَنَّهُ لِاخْتِلَافٍ فِي
جَوَازِهَا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي غَيْرِ هَذَا النَّوعِ^(٣)؛

ز. بل، قد وصل بها — صُوراً — المامقاني إلى خمسمائة؛ حيث قال:
«إِنَّ الْإِجَازَةَ تُصَوِّرُ عَلَى أَقْسَامٍ كَثِيرَةٍ؛ لِأَنَّهَا نَارَةٌ بِالْقَوْلِ الصَّرِيحِ؛ كَقَوْلِهِ: «أَجَزْتُ لَكَ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ
الْفُلَانِي عَنِّي».
وأخرى: بِالْقَوْلِ الظَّاهِرِ؛ كَقَوْلِهِ: «لَا أَمْنَعُ مِنْ رِوَايَتِكَ الْحَدِيثَ الْفُلَانِي».
وثالثة: بِالْقَوْلِ الْمُقَدَّرِ؛ كَقَوْلِهِ: «نَعَمْ، عِنْدَ السُّؤَالِ عَنْهُ — بِقَوْلِهِ: أَجَزْتَنِي وَأَجَزْتُ فُلَاناً، أَوْ أَجَزَنِي، أَوْ
أَجَزَهُ»؛ وَمِثْلُهَا.

ورابعة: بِالْإِشَارَةِ.

وخامسة: بِالكِتَابَةِ.

وعلى التقادير الخمسة؛ فَإِذَا أَنْ يَكُونَ الْمَجَازُ حَاضِراً، أَوْ غَائِباً.
وعلى التقادير العشرة؛ فَإِذَا أَنْ يَكُونَ الْمَجَازُ مُعَيَّنًا، أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ؛ فَهَذِهِ عَشْرُونَ قِسْماً.
وعلى العشرة المتأخرة؛ فَإِذَا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمُعَيَّنِ عَاماً — كَقَوْلِهِ: أَجَزْتُ لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرُوي عَنِّي —؛ أَوْ
دَاخِلاً تَحْتَ عُنْوَانٍ خَاصٍّ صِفْئاً — كَعَلَمَاءِ الْعَرَبِ —؛ أَوْ قَيْداً فِي الْعِلْمِ — كَعَلَمَاءِ الْفَقْهِ —؛ أَوْ مَكَاناً — كَعَلَمَاءِ بَلَدٍ
كَذَا —؛ فَهَذِهِ أَرْبَعُونَ صُورَةً؛ وَهِيَ مَعَ الْعَشْرَةِ الْأُولَى خَمْسُونَ.
وعلى التقادير؛ فَإِذَا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقُ الرِّوَايَةِ...؛ فَتَبْلُغُ الصُّورُ: خَمْسَمِائَةً.
وقد تَعَارَفَ بَيْنَ أَهْلِ الدِّرَايَةِ تَقْسِيمُهَا إِلَى: أَرْبَعَةٍ أَصْرَبَ، أَوْ سَبْعَةٍ، أَوْ تِسْعَةٍ...؛ وَنَحْنُ نَتَعَرَّضُ لِلتَّسْعَةِ
فَنَقُولُ: «...»؛ «مُقَبَّاسُ الْمَهْدَايَةِ: ص ١٦٩ — ١٧٠».

(١) هَذَا الْعُنْوَانُ؛ لَيْسَ مِنَ النُّسخَةِ الْأَسَاسِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٦٥، لَوْحَةٌ ٤، سَطْرٌ ٤؛ وَلَا، الرُّضْوِيَّةُ.

(٢) جُمْلَةٌ: «بِهِ أَيُّ مُعَيَّنٍ...»، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي غَيْرِ هَذَا النَّوعِ أَوْ الْإِجَازَةِ لِمُعَيَّنٍ؛ «مُفَكَّرَةٌ فِي النُّسخَةِ

الرُّضْوِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٣٨، لَوْحَةٌ ٣، بَيْنَ أَسْطُرَ: ١١ وَ ١٣.

(٣) قَالَ الْمَامْقَانِيُّ: «وَادَّعَى أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي وَعِيَاضُ: الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ الرِّوَايَةِ وَالْعَمَلُ بِهَا؛ وَإِنْ كَانَ
فِيهِ تَعْمِيمٌ بَعْضُ الْمُخَالَفِينَ؛ لَمَنْعِ لِهَذَا الضَّرْبِ أَيْضاً، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ رَاجَعَ كَلِمَاتِهِمْ»؛ «مُقَبَّاسُ الْمَهْدَايَةِ: ١٧٠».
وَقَالَ الدَّكُورُ عَمْرٌ: «وَقَدْ ذَكَرُوا لِلْإِجَازَةِ أَنْوَاعاً كَثِيرَةً؛ اعْتَنَى لِقَاضِي عِيَاضُ بِهَا، فِي «الْإِلْمَاعِ»؛
وَنَقَصَهَا بِمَا لَمْ يُسَبِّحْ إِلَيْهِ، وَذَكَرَ لَهَا سِتَّةَ أَنْوَاعٍ؛ ثُمَّ جَاءَ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَلَخَّصَ كَلَامَهُ، وَزَادَ عَلَيْهَا نَوْعاً وَاحِداً، فَبُلِغَتْ
سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ. وَأَعْلَاهَا: أَنْ يُجِيزَ الشَّيْخُ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، كِتَاباً مُعَيَّنًا أَوْ كُتُباً مُعَيَّنَةً حَالُ كَوْنِهَا عَالِمِينَ بِهَذَا الْكِتَابِ؛
وَهَذَا النَّوعُ، يَتَحَقَّقُ فِيهِ مَعْنَى الْإِنْخَابِ...»؛ «مَنْهَجُ النُّقْدِ: ص ٢١٦»؛ وَيُنْظَرُ: «الْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ:
ص ١٠٦ — ١٠٧»، وَ «الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ: ص ١١٩».

النوع الثاني^(١):

أو الإجازة لِمُعَيَّنٍ، بغيره—أي: بغير معيَّن—؛ كقولك: «أجزتُك مسموعاتي أو مَرَوِيَّاتي»، وما أشبهه.

وهذا أيضاً جائزٌ، على الأشهر.

ولكن، الخلاف فيه أكثر، من حيثُ عدم انضباط المجاز، فيبعد عن الإذن الإجمالي المسوّغ له.

ولو قيّدَتْ بوصفٍ خاصٍّ؛ كمسموعاتي من فلان — أوفي بلد كذا — إذا كانت مُتميِّزة؛ فأولُ بالجواز^(٢)؟

النوع الثالث^(٣):

ثمّ، بعدهما في المرتبة؛ الإجازة، لغيره—أي: غير معيَّن—؛ ك: جميع المسلمين، أو كُلُّ أحد، أو مَنْ أدرك زماني، وما أشبه ذلك^(٤)؛ سواءً كان:

بمعين، كالكتاب الفلاني.

أو بغير معيَّن؛ كما يجوزُلي روايته ونحوه.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٥، لوحة أ، سطر ٧؛ ولا، الرضوية.

(٢) قال الطيبي: «الثاني: إجازة معيَّن في غير معيَّن؛ كقول الشيخ: «أجزتُك مسموعاتي أو مَرَوِيَّاتي»؛ والجمهور على جواز الرواية بها، وجوب العمل بها»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٧».

وقال ابن كثير: «٢—إجازة لمعيَّن في غير معيَّن؛ مثل أن يقول: «أجزتُ لك أن تروي عني ما أرويه»، أو «ما صحَّ عندك، من مسموعاتي ومصنفاي»؛ وهذا ممَّا يجوزُه الجمهور أيضاً: رواية، وعللاً؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٩».

وقال الحارثي: «والخلاف فيه: أقوى من الأول؛ ولكن، الجمهور أوجبوا العمل بها، وجوّزوا الرواية لكلِّ ماثبت عنده أنه سمعه»؛ «وصول الأخبار: ص ١٣٥».

وقال المامقاني: «والجمهور من الطوائف: جوّزوا الرواية بها، وأوجبوا العمل بما روي بها بشرطه»؛ «مقباس الهداية: ص ١٧٠».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٥، لوحة أ، سطر ١٢؛ ولا، الرضوية.

(٤) قال الطيبي: «الثالث: إجازة العموم؛ كقوله: «أجزتُ للمسلمين»، أو «ليتن أدرك زماني»، و«ما أشبهه»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٧—١٠٨».

وقال ابن كثير: «٣—الإجازة لغير معيَّن؛ مثل أن يقول: «أجزتُ للمسلمين»، أو «للموجودين»، أو «ليتن قال لا إله إلا الله»، وتُسَمَّى: «الإجازة العامة»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٩».

وقال الحارثي: «الثالث: أن يميز معيَّناً لغير معيَّن؛ بل، بوصف العموم؛ ك: «أجزتُ هذا الحديث»، أو «كتاب الكافي»؛ لكلِّ أحد، أو لآهل زماني، أو ليتن أدرك جزءاً من حياتي»؛ «وصول الأخبار: ص ١٣٦».

- ١ -

وفيه أيضاً: خلاف، مُرتَّب في القوة بحسب المرتبتين؛ فجورّه على التقديرين، جماعة من الفقهاء والمحدثين^(١)؛

- ٢ -

وممن وقفت على اختياره لذلك - من متأخري أصحابنا -: شيخنا الشهيد^(٢). وقد طلب من شيخه السيد تاج الدين بن معية: الإجازة له؛ ولأولاده؛ ولجميع المسلمين - ممن أدرك جزء من حياته: جميع مروياته؛ فأجازهم ذلك بخطه.

- ٣ -

ويُقرُّبه إلى الجواز؛ تقييده بوصف خاص، كأهل بلد معين؛ فإن جورنا العام، جاز هنا بطريق أولى؛ والّا، احتمل الجواز هنا، للحصر.

(١) وقال الطبري: «واختلفوا في هذه؛ فجورّها الخطيب مطلقاً؛ فإن قيّدت بوصف خاص، فأول بالجواز؛ وجورّها القاضي أبو الطيب: لجميع المسلمين الموجودين عند الإجازة»؛ «الخلاصة: ص ١٠٨». وقال ابن كثير: «وقد اعتبرها طائفة من الحفاظ والعلماء؛ فممن جورّها: الخطيب البغدادي، ونقلها عن شيخه القاضي أبي الطيب الطبري؛ ونقلها أبو بكر الحازمي عن شيخه أبي العلاء الهمداني الحافظ، وغيرهم من محدثي المغاربة رحمهم الله»؛ «الباعث الحثيث: ص ١١٩ - ١٢٠»؛ ويُنظر: «تدريب الراوي: ص ١٤١»، و«علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٥٢». وقال الحارثي: «وفيه: خلاف؛ والأقوى: أنه كالأولين. وقد استعمله أكابر علمائنا»؛ وصول الاختيار: ص ١٣٦.

وقال المامقاني: «كالقاضي أبي الطيب الطبري، والخطيب البغدادي، وإبي عبد الله بن منقعه. وابن عتاب، وأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الحمداني من العامة. والشهيد «ره»، من أصحابنا... ومنه: آخرون.

ثم، أن بعض المالقيين جورّ ذلك، فيما إذا قيّده بوصف خاص؛ كمن أجزت طلبة العلم ببلد كذا، ومن قرأ عليّ قبل هذا. بل، حسن القاضي عياض أنه قال: ما أظنهم اختلفوا في جواز ذلك، ولا رأيت منعه لأحد، لأنّه محصورٌ موصوف؛ كقوله: لأولاد فلان، وأخوة فلان، انتهى»؛ «مقباس الهداية: ص ١٧٠». وأقول: الصحيح أن تكتب «أبي عبد الله»؛ هكذا: «أبي عبد الله»؛ لأنّ تلك من الأمالي الفارسية؛ والمقباس عربي.

كما يبدو لي: «أنّ الصحيح: «المالقيين»، على صورة الجمع، حيث مفردّها: «مالقي»؛ وهو ما يسمّى اليوم: «مالطي» عربياً، نسبةً إلى «ملقة»؛ وهي تقع على البحر الأبيض المتوسط؛ يُنظر: المنجد في العلوم: ص ٦٨٣.

(٢) محمد بن مكي العاملي؛ راند «اللمعة الدمشقية»، وغيرها من أتهات المراجع الإمامية؛ يُنظر؛ رياض العلماء: ١٨٥/٥ - ١٩١، ونقد الرجال: ص ٣٣٤، وتنقيح المقال: ١٩١/٣ - ١٩٢.

النوع الرابع^(١)

— ١ —

وتَبْطُلُ الإجازة: بمرويٍّ مجهول، أوله — أي: لِشخصٍ مجهول^(٢) —.

— ٢ —

فالأول؛ ك: «كتاب كذا»، وَلَهُ — أي: للمجيز — مروياتٌ كثيرةٌ بذلك الاسم. والثاني؛ كقوله: «أَجَزْتُ لمحمد بن فلان»؛ وله موافقون فيه — أي: في ذلك الاسم والتَّسب —، ولا يُعَيَّن المجاز له منهم.

— ٣ —

وليس من هذا القبيل^(٣)؛ إجازته لجماعةٍ مُسمَّين، مُعَيَّنِينَ بأنسابهم، والمُجيزُ لا يعرف أعيانهم.

فإنَّه غيرُ قادح، كما سماعهم؛ أي: كما لا يقدحُ عدمُ معرفته بهم^(٤)؛ إذا حضروا في السماع منه، كما تقدَّم؛ لِخُصُولِ العلم في الجملة، وتُميِّزُهم في التسمية هنا^(٥).

الحقل الخامس

في: الإجازة المعلقة^(٦)

وتعليقُ الإجازة على الشرط؛ كقوله: أَجَزْتُ.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٥، لوحة ب، سطر ٨؛ ولا، الرضوية.

(٢) قال الشيخ المامقاني: «وقد صرَّح بِبُطْلان هذا الضرب جماعة، للجهالة»؛ «مقباس الهداية: ص

١٧٠».

(٣) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٣٩، لوحة أ؛ سطر ٧: «وليس من هذا القبيل».

(٤) وفي النسخة ذاتها: ورقة ٣٩، لوحة أ؛ سطر ٩: «كما يقدح عدم معرفتهم».

(٥) قال ابن كثير: «الإجازة للمجهول بالمجهول: فائدة».

وليس منها: ما يقع من الاستدعاء لجماعةٍ مُسمَّين؛ لا يعرفهم المُجيز، أولاً؛ يَتَصَفَّحُ أنسابهم، ولا يَدْعِيهم. فإنَّ هذا شأنُ شائع، كما لا يستحضر المُسمَّع أنساب مَنْ يحضر مجلسه ولا يدْعِيهم، واللَّهُ أعلم»؛ «الباعث

الحديث: ص ١٢٠».

(٦) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٦، لوحة أ؛ سطر ١٢؛ ولا، الرضوية.

[١-] «لَمَنْ شَاءَ فَلَانٌ»؛ باطلٌ لا يُعْتَدُّ بها عند جماعة، للجهالة والتعليق؛ كقوله: «أَجَزْتُ لِبَعْضِ النَّاسِ»^(١)؛

وقيل: لا؛ لارتفاع الجهالة، عند وجود المشية^(٢)؛ بخلاف، الجهالة الواقعة، في الإجازة ليعض الناس^(٣).

[٢-] و«لَمَنْ شَاءَ الإجازة»، أو «الرواية»، أو «لِفُلَانٍ إِنْ شَاءَ»، أو «لَكَ إِنْ شِئْتَ»؛ تَصَحُّ.

لِأَنَّهَا، وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً؛ إِلَّا، أَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْمُطْلَقَةِ.

لِأَنَّ مُقْتَضَى كُلِّ إِجَازَةٍ: تَفْوِيضُ الرِّوَايَةِ بِهَا، إِلَى مَشِيَةِ الْمُجَازِلِ.

فَكَانَ هَذَا — مَعَ كَوْنِهِ بِصِغَةِ التَّعْلِيقِ —: فِي قُوَّةِ مَا يَمْتَنِضِيهِ الْإِطْلَاقُ، وَحِكَايَةُ لِلْحَالِ؛ لَا تَعْلِيقاً حَقِيقَةً.

حَتَّى أَجَازَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: «بَعَثَكَ إِنْ شِئْتَ»؛ فَقَالَ: «قَبِلْتُ»^(٤)؛

(١) أَي: إِنْ قَوْلُ الْقَائِلِ: «أَجَزْتُ لِمَنْ شَاءَ فَلَانٌ»؛ كَقَوْلِهِ: «أَجَزْتُ لِبَعْضِ النَّاسِ».

(٢) هَكَذَا فِي الْخَطِّينِ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ؛ غَيْرَ أَنَّ الْمُدَاوِلَ الْيَوْمَ أَنْ يُقَالَ: «الْمَشِيَّةُ».

(٣) قَالَ الشَّيْخُ الْمَاقِنَانِيُّ: «وَفِي بَطْلَانِهَا قَوْلَانِ:

فَقَطَعَ بِالْبَطْلَانِ: الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الشَّافِعِيُّ، لِلْجَهَالَةِ وَالتَّعْلِيقِ؛ قِيَاساً عَلَى الْوَكَاةِ؛ كَقَوْلِهِ: «أَجَزْتُ لِبَعْضِ النَّاسِ».

وَصَحَّحَهَا: أَبُو يَعْلَى بْنُ الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيُّ، وَأَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍوس الْمَالِكِيُّ؛ لَارْتِفَاعِ الْجَهَالَةِ عِنْدَ وَجُودِ الْمَشِيَّةِ، وَيَتَعَيَّنُ الْمُجَازُ لَهُ عِنْدَهَا؛ بِخِلَافِ الْجَهَالَةِ الْوَاقِعَةِ، فِي الْإِجَازَةِ لِبَعْضِ النَّاسِ؛ مِثْلَ مَا قِيلَ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ «ص» — لَمَّا أَمَرَ زَيْدًا عَلَى غَزْوَةِ مَوْتِهِ —: فَإِنْ قُتِلَ زَيْدٌ فَجَعْفَرُ، وَإِنْ قُتِلَ جَعْفَرُ فابْنُ زَوْاحَةٍ؛ حَيْثُ عَلِقَ «ص» التَّأْمِيرُ.

وَالْقِيَاسُ عَلَى الْوَكَاةِ: فَاسِدٌ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا: بِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْعَزِلُ بَعْدَ الْمُوَكَّلِ لَهُ، بِخِلَافِ الْمُجَازِلِ؛ «مَقْيَاسُ الْمَهْدَاةِ: ص ١٧١».

وَقَالَ الْحَارِثِيُّ: «وَبِالْجُمْلَةِ: التَّعْلِيقُ مُبْطَلٌ عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ أَهْلُ الصَّنَاعَةِ»؛ «وَصُولُ الْأَخْيَارِ: ص ١٣٦».

(٤) قَالَ الْمَاقِنَانِيُّ: الشَّيْءُ ذَاتُهُ؛ غَيْرَ أَنَّ هُنَاكَ سَقَطَ وَتَبَدَّلَ، وَقَعَ فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ الْمَقْيَاسِ: ص ١٧١.

حَيْثُ جَاءَ فِيهِ: «فَكَانَ مَعَ كَوْنِهِ بِصِغَةِ التَّعْلِيقِ»؛ وَالصَّحِيحُ: «فَكَانَ هَذَا...».

و«بَعَثَكَ إِنْ شِئْتَ، إِذَا حَقَّقَهُ الْقَبُولُ»؛ مَكَانَ: «بَعَثَكَ إِنْ شِئْتَ» فَقَالَ: قَبِلْتُ».

الحقل السادس

في: الإجازة للمعدوم^(١)

— ١ —

ولا تصحُّ الإجازةُ للمعدوم؛ كقوله: «أَجَزْتُ لِمَنْ يُولَدُ لِفُلَانٍ»؛ كما لا يصحُّ الوقفُ عليه، ابتداءً.

— ٢ —

وقيل: بل، تصحُّ الإجازةُ للمعدوم، إن عُطِفَ المعدومُ على موجود؛ ك: «أَجَزْتُ لِفُلَانٍ وَمَنْ يُولَدُ لَهُ»^(٢) كالموقف^(٣)

— ٣ —

ومِنْهُمْ؛ مَنْ أَجَازَهَا للمعدوم، مطلقاً؛ بناءً على أَنَّهَا إِذْنٌ لَا عَادَتَةٌ. وَرُدُّ: بِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الْإِخْبَارِ، بِطَرِيقِ الْجُمْلَةِ، كَمَا سَلَفَ؛ وَهُوَ لَا يُعْقَلُ للمعدوم، ابْتِدَاءً وَلَوْ سَلَّمَ: كَوْنُهَا إِذْنًا؛ فَهِيَ لَا تَصَحُّ للمعدوم كَذَاكَ، كَمَا لَا تَصَحُّ الْوَكَاةُ للمعدوم^(٤).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٦، لوحة أ، سطر ١٢؛ ولا، الرضوية.
(٢) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٣٩، لوحة أ، سطر ٢٠: «كَأَجَزْتُ لِفُلَانٍ وَعَقِبَهُ وَمَنْ يُولَدُ لَهُ».
ويبدو أنَّ: كلمة «وعقبه»، مقحمة زائدة؛ والآ، فعبارة «ومَنْ يُولَدُ لَهُ»، إن لم تكف، فينبغي أن تقدّم على عبارة «وعقبه».

(٣) قال الطيبي: «إجازة المعدوم؛ كقوله: «أَجَزْتُ لِمَنْ يُولَدُ لِفُلَانٍ».
فأجازة: الخطيب؛ وحكاة عن: ابن الفراء الحنبلي، وابن عمرو المالكى؛ لِأَنَّهَا إِذْنٌ. وَأَبْطَلَهَا: القاضي أبو الطيّب، وابن الصبّاغ؛ وهو الصحيح، لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْإِخْبَارِ، وَلَا يَصَحُّ إِنْخِبَارُ معدوم»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٨».

وقال ابن كثير: «...؛ وحكاة ابن الصبّاغ عن طائفة.
ثُمَّ، ضَعَّفَ ذَلِكَ وقال: هذا يُبَيِّنُ عَلَى أَنَّ الْإِجَازَةَ إِذْنٌ أَوْ عَادَتَةٌ.
وكَذَاكَ، ضَعَّفَهَا أَبُو الصَّلَاح»؛ «الباعث الحثيث: ص ١٢٠».
وقال الحارثي: «والجمهور— مِنَّا وَمِنْهُمْ — لم يقبلوها»؛ «ووصل الأختار: ص ١٣٦ — ١٣٧».
وقال المامقاني: «فَإِنَّ جَمْعًا: ضَحَّحُوهَا؛ لِلأَصْلِ، وَلَآئِهَا إِذْنٌ لَا عَادَتَةٌ، فَتَشْمَلُ الْمَعْدُومَ. وَآخَرُونَ: أَبْطَلُوهَا، قِيَاسًا عَلَى الْوَقْفِ عَلَى الْمَعْدُومِ ابْتِدَاءً...»؛ «مقباس الهداية: ص ١٧١».
(٤) قال الطيبي: «وقولهم: إِنِّهَا إِذْنٌ، وَإِنْ سَلَّمْنَاهُ؛ فَلَا يَصَحُّ أَيْضًا، كَمَا لَا تَصَحُّ الْوَكَاةُ للمعدوم.
أَمَّا لَوْ عَطَفَهُ عَلَى الْمَوْجُودِ فَقَالَ: «أَجَزْتُ لِفُلَانٍ وَلِمَنْ يُولَدُ لَهُ»، أَوْ «أَجَزْتُ لَكَ وَلِعَلِّيكَ وَنَسَلِكَ»؛ فَقَدْ جَوَّزَهُ ابْنُ أَبِي دَاوُودَ، وَهُوَ أَوْلَى بِالْجَوَازِ مِنَ الْمَعْدُومِ الْمُجَرَّدِ، عِنْدَ مَنْ أَجَازَهُ.

الحقل السابع

في: غير المميّز^(١)

وتصحّ؛ لغير مُميّز من: المجانين، والأطفال بعد انفصالهم؛ بغير خلاف يُنقل في ذلك، من المجانين^(٢).

—١—

وقد رأيتُ خطوط جماعة من فضلائنا، بالإجازة لأبنائهم عند ولادتهم، مع تاريخ ولادتهم.

منهم؛ السيد جمال الدين بن طاووس^(٣)، لولده غياث الدين.
وشيخنا الشهيد؛ استجاز من أكثر مشايخه بالعراق، لإولاده الذين ولدوا بالشام، قريباً من ولادتهم.
وعندي الآن؛ خطوطهم له^(٤)، بالإجازة.

وأجاز أبوحنيفة ومالك في الوقف: القسمين.

وأجاز الشافعي: «الثاني دون الأول»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٨».
وقال المامقاني: «فالأوّل: الاستدلال للبطلان، بما في «البداية»؛ من أنها لا تخرج عن الأخبار...»؛ «مقباس الهداية: ص ١٧١».
وأقول: في نسخة المقباس: «عن الأخبار»؛ هو تصحيف مطبعي؛ حيث المراد أعلاه: المصدر، وليس الجمع.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأصلية: ورقة: ٦٦، لوحة ب، سطر ٤؛ ولا، الرضوية.
(٢) قال الخطيب: «وعليه، عهدنا شيخنا، يُجيزون الأطفال الغيب، ولا يسلون عن أسنانهم وتميّزهم ولأنّها إياحة للرواية؛ والإباحة تصحّ؛ للعاقل، ولغير العاقل»؛ «الكفاية: ص ٣٢٥».
وقال الطيّب: «والإجازة للطفل، الذي لا يُميّز، صحيحة؛ قطع به القاضي أبو الطيّب»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٨».
وقال المامقاني: «الإجازة لوجود فاقِدٍ لإحدى شروط الرواية؛ كمن: الطفل، والمجنون، والكافر، والفاسق، والبتدع؛ وغيرهم.

أما الطفل المميّز؛ فلا خلاف في صحّة الإجازة له؛ وكذا: المجنون، والطفل الغير المميّز، على ما صرّح به جمع؛ منهم: ثاني الشهيدين في البداية...»؛ «مقباس الهداية: ص ١٧١».
(٣) الغالب، أن تكتب «طاوس» بواو واحدة، والصحيح: بواوين؛ لأنّها، على وزن فاعول؛ وصيغة فاعول خماسية.

(٤) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٣٩، لوحة ب، سطر ٧: «لهم».

— ٢ —

وذكر الشيخ جمال الدين احمد بن صالح السبيي «قُدس سِرُّه»: انَّ السَّيِّدَ فُخَّارَ المَوْسَوِيِّ، اجْتَازَ بِوالِدِهِ مُسَافِرًا إِلَى الْحَجِّ؛ قَالَ: فَأَوْقَفَنِي وَالِدِي بَيْنَ يَدَيِ السَّيِّدِ؛ فَحَفِظْتُ مِنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِي:
يَا وَلَدِي، أَجَزْتُ لَكَ مَا يَجُوزُ لِي رَوَايَتُهُ.
ثُمَّ، قَالَ: وَسَتَعَلِّمُ فِيمَا بَعْدَ، حَلَاوَةً مَا خَصَصْتُكَ بِهِ.

— ٣ —

وعلى هذا؛ جرى السَّلفُ والخَلْفُ^(١)، وكأنَّهم رَأَوْا الطِّفْلَ أَهْلًا لِتَحْمُلِ هَذَا النُّوعِ، مِنْ أَنْوَاعِ حَمْلِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ.
ليُؤَدِّي بِهِ، بَعْدَ حَصُولِ أَهْلِيَّتِهِ؛ حِرْصًا عَلَى تَوْسِعِ السَّبِيلِ، إِلَى بَقَاءِ الْإِسْنَادِ، الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ، وَتَقْرِيْبِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، بِعَلْوِ الْإِسْنَادِ^(٢).

الحقل الثامن

في: الحَمَلِ^(٣)

وفيه؛ أي: في الإجازة للحَمَلِ — قبل وضعه —: وجهان؛ بل، قولان:
بالصَّحَّة؛ نظرًا إِلَى وجوده. وعدمه؛ نظرًا إِلَى عَدَمِ تَمَيُّزِهِ.
وقد تقدَّم؛ أَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ فَيَتَجَهَّ الجَوَازُ^(٤).

(١) الَّذِي فِي النُّسخَةِ الرُّسُوِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٣٩، لَوْحَةٌ ب؛ سَطْرٌ ١١: «أَجَزَى» بَدَلًا مِنْ «جَرَى».

(٢) يُنْظَرُ: «وَصُولُ الْآخِيَارِ: ص ١٣٧»؛ فَقَدْ نَقَلَ الشَّيْخُ إِذَانَهُ، مَعَ تَصْرِيفِ يَسِيرٍ وَسَقَطٍ.

وَكَذَلِكَ؛ يَنْظَرُ: «الْمُسْتَدْرَكُ: ٣/٣٧٥»؛ وَلَكِنْ، بِتَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ.

وَيُنْظَرُ أَيْضًا: «مُقْبَاسُ الْهَدَايَةِ: ص ١٧٢».

وَأَقُولُ: هُنَاكَ بَحْثٌ مُتَّعٍ، بِمَنْوَالِ: «الْإِسْنَادُ مِنْ خُصُوصِيَّةِ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ»؛ بِقَلَمِ: الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ مَبَارَكِ السَّيِّدِ، فِي مَجْلَدٍ: «التَّضَامُنُ الْإِسْلَامِي»؛ مَجْلَدٌ سِيَاسِيَّةٌ، تُصَدِّرُهَا وَزَارَةُ الْحَجِّ وَالْأَوْقَافِ بِمَكَّةِ الْمُكَرَّمَةِ، السَّنَةِ الْبَاسِطَةِ وَالثَّلَاثُونَ، الْجُزْءُ الْخَامِسُ، ذُو الْقَعْلَةِ، ١٠٤١ هـ - سِبْتَمْبَرُ ١٩٨١ هـ، ص ٦٢ - ٦٧.

وَلَكِنَّهُ، مَعَ ذَلِكَ، لَا يَخْلُو مِنْ مُنَاقَشَةٍ، فِي الْبَعْضِ مِنْ صَحَائِفِهِ.

أَنَا مُصَادِرُهُ فِيهِ — كَمَا فِي هَامِشِ صَفْحَةِ ٦٧ —: مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ: ٢١٥، ٢٥٧، وَتَدْرِيبُ الرَّاوِي لِلْسُّيُوطِيِّ: ٢/١٤٠، ١٤٢، ١٤٤، ١٦٠، وَفَتْحُ الْمَغِيثِ لِلشَّخَاوِيِّ: ٤/٣، وَالْبَايَعَاتُ الْحَقِيقِيَّةُ: ١٨٩ — ١٩٠، وَقَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ لِلْقَاسِمِيِّ: ص ٢٠١، وَالسَّنَةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ لِلْسَّبَاعِيِّ: ص ١٠٦، وَمُقَدِّمَةُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ: ٨٤/١، وَالْآيَةُ رَقْمُ ٣٦ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ.

(٣) هَذَا الْعَنْوَانُ؛ لَيْسَ مِنَ النُّسخَةِ الْآسَاسِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٦٧، لَوْحَةٌ أ، سَطْرٌ ٦.

(٤) يُنْظَرُ: «وَصُولُ الْآخِيَارِ: ص ١٣٧»، مَعَ تَصْرِيفِ يَسِيرٍ.

الحقل التاسع

في: إجازة غير المرغوب بهم^(١)

— ١ —

وتصح: للكافر، كما يصحُّ سماعه للأصل.

وتظهر الفائدة: إذا أسلم؛ وقد وقع ذلك، في قريب من عصرنا، وحصل بها النفع.

— ٢ —

وللفاسق والمبتدع، بطريق أولى؛ فرجاء زوال فسق المسلم أقرب.

— ٣ —

ورواية المبتدع؛ تُقبل على بعض الوجوه، وقد تقدّم.

الحقل العاشر

في: ما لم يتحمّله المُجير^(٢)

ولا تجوز الإجازة بما لم يتحمّله المجير من الحديث، ليروي عنه إذا تحمّله المجير بعد ذلك؛ لِمَا عَرَفَتْ مِنْ أَنَّهَا: فِي حُكْمِ الْإِخْبَارِ بِالْمُجَازِجَلَّةِ، أَوْ إِذْنُ.

ولا يُعْقَلُ، أَنْ يُخْبَرَ بِمَا لَمْ يُخْبَرْ بِهِ^(٣)؛ وَلَا، أَنْ يَأْذَنَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ؛ كَمَا لَوْ كُنَّ فِي بَيْعِ الْعَبْدِ، الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ^(٤)

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٧، لوحة أ، سطر ٨.

(٢) قال الشيخ المامقاني: «لكن، قد يُخالِجُني الإشكالُ في صِحَّةِ الإجازة لهما وللکافر؛ بأنّه قد تؤدّي الإجازة لهم، إلى الإغراء بالجهل، لأنّه، إذا كان مجازاً من الشيخ، أوجب ذلك قبول غير العالم بحقيقة حالهم لروايتهم، وذلك فسادٌ عظيم؛ فينبغي المنع من الإجازة لهم، سداً لهذا الباب.

وأيضاً، فالإجازة لهم ركوبُ إليهم؛ ولا شبهة في كونهم من الظالمين؛ وقد نهى الله تعالى عن الركوب إلى الذين ظلموا.

والتحمل غير الإجازة.

فالمنع في نظري القاصر، من الإجازة لهم، أظهر.

ولا يوجبُني الإنفراد؛ إذا ساعد مقالتي الدليل والاعتبار.

وعليك، بإمعان النظر، لعلك توافقنا فيما قلناه؛ «مقياس الهداية: ص ١٧٢».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٧، لوحة أ، سطر ١١؛ ولا، الرضوية.

(٤) وقال الشيخ المامقاني: «الآول: بصيغة المعلوم؛ والثاني: بصيغة المجهول — منه مذهب»؛ «مقياس

الهداية: ص ١٧٢».

(٥) وقال الحارثي: «إجازة ما لم يتحمّله...؛ وهي باطلة قطعاً»؛ «وصول الأخبار: ص ١٧٢».

وذهب بعضهم إلى جوازهِ، بناءً على جواز الإذن كذا لك، حتى في الوكالة؛ وحينئذٍ،
فيتعين الإجازة بجميع مسموعاته—مثلاً في الرواية^(١)؛ ما يتحمّله منها قبلها، ليرويه^(٢)؛

—٢—

لكن، لو قالَ أجزتُ لك ماصحاً، ويصحُّ عندك من مسموعاتي—مثلاً؛—؛ يصحُّ
أن يروي بذلك عنه، ما صحَّ عنده بعد الإجازة، أنه سمعه قبل الإجازة^(٣)؛

—٣—

وأجاز بعضهم إجازةً، ماتتجدد من روايته^(٤)، مما لم يتحمّله، ليرويه المُجازُ له، إذا
تحمله المجيزُ بعد ذلك.
وقد فعله جماعةٌ من الأفاضل^(٥).

الحقل الحادي عشر

في: إجازة المُجاز لغيره^(٦)

—١—

وتصحُّ للمُجاز له: إجازة المُجاز لغيره.
فيقول: «أجزتُ لك مجازاتي»، أو «رواية ما أجزلي روايته».
لأنَّ روايته إذا صحَّت لنفسه، جاز له أن يرويها لغيره^(٧).

(١) جملة: «فيتعين من يُريدُ الإجازة بجميع مسموعاته مثلاً في الرواية تحقيق ما تحمله منها قبلها
ليرويه»؛ مُكرّرة في النسخة الرضوية: ورقة ٤٠، لوحة أ، سطر ٣.
وعلى كلمة: «فيتعين»، إشارة تصويب؛ وفي الهامش مقابلها: «فيعتبر».
(٢) قال المامقاني: «... فيتعين على من أراد أن يروي عن شيخ، أجاز له جميع مسموعاته؛ أن يبحث،
حتى يعلم أن هذا مِمَّا تحملهُ شيخه، قبل الإجازة له، ليرويه»؛ «مقياس الهداية: ص ١٧٢».
(٣) قال الحارثي: «وأنا قولهم»: «أجزتُ لك ما صحَّ أو يصحُّ عندك من مسموعاتي»، فضحيح،
يجوزُ الرواية به، لما صحَّ عنده شماغه له قبل الإجازة، لابعدها.
فعل هذا؛ يجب عليه البحث، ليعلم أنه مِمَّا كان قد تحمَّله قبل الإجازة؛ والآ، لم يجزله روايته؛
«وصول الأخبار: ص ١٣٨».

(٤) في النسخة الرضوية: ورقة ٤، لوحة أ، سطر ٦: «ماتتجدد روايته»، باسقاط كلمة «من».

(٥) وقاله الشّي ذاته الشيخ المامقاني؛ في «مقياس الهداية: ص ١٧٢».

(٦) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٧، لوحة ب، سطر ٩.

(٧) قال الطهري: «والصحيح الذي عليه العمل: جواز؛ وبه قُطع الحُفاظ الأعلام.

وكان أبو الفتح يروي بالإجازة؛ وربما وإلى بين إجازات ثلاث»؛ «الخلاصة في أصول الحديث:
ص ١٠٩».

وقال ابنُ كثير: «ولو قال:» «أجزتُ لك أن تروي ماصحاً عندك مِمَّا سمعته وما سَمِعته»؛
فالأول؛ جيّد؛ والثاني؛ فاسدٌ.

- ٢ -

وقيل: لا يجوز إجازتها. وأما يجوز للمُحَاز العملُ بها، لنفسه خاصة. وهو متروكٌ.

الحقل الثاني عشر

في: تأقل الرواية بالإجازة^(٣)

- ١ -

وينبغي لِمَن يروي بالإجازة: أن يتأقلها؛ أي: إجازة شيخه، التي أجازها له شيخه؛ ليروي المُجاز الثاني: مادَّخَلَ تحتها، ولا يتجاوزها^(٤).

وقد حاولَ ابنُ الصلاح تخريجه: على أنَّ الإجازة إذن، كالوكالة، وفيها لوقال: «وكتلتك في بيع ماسأملكه»، خلاف^(٥)؛ «الباعث الحديث: ص ١٢١».

(١) قال المامقاني: «وعن عبد الوهاب بن المبارك الأنطاقي: المنع من ذلك. وأنه إنما يجوزُ له العملُ بها لنفسه خاصة، وهو متروكٌ؛ حتى أنَّ بعضهم يُقدمُ الاعتناء بخلافه، ادعى الاتفاق على الجواز»؛ «مقياس الهداية: ص ١٧٢».

وبالمناسبة أقول: أنَّ الأنطاقي هذا: هو أبو البركات عدلت بغداد؛ وهو أخذ حَقَاقَ الخناقلة، ولد سنة ٤٦٢ هـ، وقرأ على ابن الطبري جميع ما عنده... وهو راوي كتاب: «وقعة صفين»، لينصرين مُزاحم البنصري، المتوفى سنة ٢١٢ هـ؛ تُنظر ترجمته في مقدِّمة: «وقعة صفين: ص ١ — الهامش».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقه ٦٧، لوحة أ، سطر ١٣؛ ولا، الرضوية.

(٣) تقريره: أنه إذا كان مثلاً صورة إجازة شيخ شيخه لإشيخه: «أجزتُ له ما صَحَّ عنده من مسموعاتي». فرأى المُجاز له الثاني: شيئاً من مسموعات شيخ شيخه؛ فليس له، أن يروي ذلك، عن شيخه عنه؛ حتى يتبيَّن: أنه ممَّا كان قد صَحَّ عند شيخه، كونه من مسموعات شيخه.

ولا يكتفي بعلمه هو بذلك، من دون أن يكون قد علِّمَ به شيخه؛ لأنَّ الشرط الواقع في إجازة شيخ شيخه، كونه معلوماً لإشيخه المُجاز له، لا يغيره — منه رحمه الله —؛ «النسخة الأساسية: ورقة ٦٨، لوحة أ مقابل سطر ١ — ٦».

وقال الطيبي: «وينبغي لِمَن يروي، أن يتأقل كيفية إجازة شيخ شيخه: إشلا يروي ما لم يندرج تحتها. فإذا كان صورة إجازة شيخ شيخه: «أجزتُ له ما صَحَّ عنده من سماعي»، فرأى سماع شيخ شيخه، فليس له أن يرويه عن شيخه عنه، حتى يستبين أنه ممَّا كان قد صَحَّ عند شيخه، كونه من مسموعات شيخه الذي تلك إجازته؛ وهذه دقيقة حسنة، والله أعلم»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٩».

وقال ابنُ كثير: «وأما الإجازة بما يرويه إجازة؛ فالذي عليه الجمهور: الرواية بالإجازة على الإجازة، وإن تعددت. وممَّن نَصَّ على ذلك: الدارقطني، وشيخه أبو العباس ابن عقدة، والحافظ أبو نعيم الأصبهاني، والخطيب، وغير واحدٍ من العلماء.

قال ابنُ الصلاح: ومنع من ذلك: بعض من يُعتمدُ به من المتأخرين.

والصحيح الذي عليه العملُ: جوازه، وشبهوا ذلك بتوكيل الوكيل»؛ «الباعث الحديث: ص ١٢١»؛ ويُنظر: «تدريب الراوي: ص ١٤١».

فإن أُجيزَ شيخُهُ، بما صَحَّ سَماعُهُ عنده مِن مسموعاتِ شيخه؛ لم يرو هذا المجاز الثاني عن شيخه — وهو الأوسط —؛ إلا ما يتحقَّق عند الراوي الآخر: أنه صَحَّ عند شيخه — وهو الأوسط —: أنه سَماعُ شيخه الأوَّل. ولا يكتفي بمجردُ صِحَّةِ ذلك عنده الآن، مِن غير أن يكونَ قد صَحَّ سماعه عند شيخه؛ عملاً بمقتضى لفظه وتقييده.

فينبغي التنبيه لِذلك وأشابهه^(١)؛

الحقل الثالث عشر

في: علم المُجيز بما آجازه^(٢)

وإنما تُستحسن الإجازة؛ مع علم المجيز بما آجازه، وكون المجاز لهُ عالماً أيضاً. لِأنَّها توسع وترخيص^(٣)؛ يتأهَّل لهُ أهلُ العلم، لِتمسيس حاجتهم إليها^(٤)؛

(١) قال المامقاني: «ينبغي لِمن يروي بالإجازة عن الإجازة، أن يتأمل ويفهم كَيْفِيَّةَ إجازة شيخه، التي آجازه بها شيخه، ليروي المُجاز الثاني، ما دَخَلَ تحتها، ولا يتجاوزها. فربَّما قيدها بعضهم: بما صَحَّ عند المجاز له، أو بما سمعه المجيز، ونحو ذلك. فإن كانت إجازة شيخ شيخه: «أجزتْ له ما صَحَّ عنده من سماعي، فرأى سَماع شيخه، فليس له روايته عن شيخه عن؛ حتى يعرف أنه صَحَّ عند شيخه، كونه من مسموعات شيخه. وكذا، إن قيدها بما سمعه، لم يتعدَّ إلى مجازاته.

ولو اختير شيخه، بما صَحَّ سماعه عنده من مسموعات شيخه، لم يرو هذا المجاز الثاني عن شيخه — وهو الأوسط —؛ إلا، ما تحقَّق عند الراوي الآخر: أنه صَحَّ عند شيخه — وهو الأوسط —: أنه سماع شيخه الأوَّل...
فينبغي التنبيه لِذلك وأشابهه؛ فقد زكَّ في ذلك أقدام أقوام»؛ «مقباس الهداية: ص ١٧٣»
وأقول: في نسخة المقباس: «لم يتعدَّ إلى مجازاته»؛ وهو تصحيف مطبوعي فيما يبدو؛ حيث الصحيح ينبغي أن يقال: «لم يتعدَّ إلى مجاوزته».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٨، لوحة ١؛ سطر ٧؛ ولا، الرضوية.

(٣) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٤٠، لوحة ١؛ سطر ١٦: «توسيع»، بدلاً من «توسع».

(٤) قال الطيبي: «يُستحسن الإجازة، إذا كان المُجيز عالماً بما يُجيزه، والمجاز لهُ من أهل العلم؛ لِأنَّها توسع يحتاجُ إليه أهلُ العلم؛ وشرَّطه بعضهم، وحكي ذلك عن مالك»؛ «الخلاصة: ص ١٠٩».
وقال ابن الصلاح: «إنَّها تُستحسن الإجازة؛ إذا كان الحيز عالماً بما يُجيز، والمُجاز له من أهل العلم؛ لِأنَّه توسع وترخيص، يتأهَّل له أهلُ العلم، لِتمسيس حاجتهم إليها»؛ «علوم الحديث: ص ١٤٥».

وعقب الدكتور عتر بقوله: «وهذا آقره المصنفون كافة»؛ منهج النقد: ص ٢١٦ — الهامش.

كما قال أيضاً: وقد قرى ذلك ابن عبد البر فقال في: «جامع بيان العلم وفضله: ١٨٠/٢».

«تلخيصُ هذا الباب: أنَّ الإجازة لا تجوز، إلا لِماهرٍ بالصناعة حاذقٍ بها، يعرف كيف يتناولها، ويكون

—٢—

وقيل: يُشترط العلمُ فيها.
والأشهر؛ عدمه^(١).

—٣—

وإذا كَتَبَ المجزُءُها — أي: بالإجازة — وقَصَّدها؛ صَحَّت الإجازةُ بغيرِ تلفُّظٍ بها،
كما صَحَّت الروايةُ بالقراءة على الشيخ، مع أنه لم يتلفَّظ بما قُرئ عليه.

—٤—

وبه — أي باللفظ مع الكتابة —، أَوَّلَى منها بدون اللفظ؛ ليتحقَّق الإخبار الذي
متعلِّقه اللفظ أو الإذن^(٢).

—٥—

والمقتصر على الكتابة، ينظر إلى تحقُّق الإذن والإخبار بالكتابة مع القصد، كما
تتحقَّق الوكالة بالكتابة مع قصدها، عند بعضهم.
حيث أن^(٣): الغرض مجرد الإباحة، وهي تتحقَّق بغير اللفظ، كتقديم الطعام إلى
الضعيف، ودفع الثوب إلى العريان ليلبسه، ونحو ذلك.
والأخبار يُتوسَّع بها، في غير اللفظ عُرفاً.

في شيءٍ معيَّن معروف لا يشكُّل اسناده، فهذا هو الصحيح من القول في ذلك»؛ وينظر: «منهج النقد: ص ٢١٧»؛ و«مقياس الهداية: ص ١٧٣»، و«الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٠٩».

وقال المامقاني: «وقال عيسى بن مسكين: الإجازة رأس مال كبير»؛ «مقياس الهداية: ص ١٧٣».

(١) وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: قال ابن عبد البر: «أنها لا تجوز إلا من كُلِّ الأقوال»؛ «الباعث
الحديث: ص ١٢٣ — الهامش».

(٢) قال المامقاني: «صَرَّحَ جمعٌ به: أنه ينبغي للمجيز بالكتابة، أن يتلفَّظ بالإجازة أيضاً، ليتحقَّق
الإخبار والإذن، اللذين حقيقتهما التلفُّظ».

فإن اقتصر على الكتابة ولم يتلفَّظ مع قصد الإجازة؛ صَحَّت بغير لفظ، كما صَحَّت الرواية بالقراءة على
الشيخ، مع أنه لم يتلفَّظ بما قُرئ عليه.

وأيضاً؛ فهي إنا إذنٌ، وهو يتحقَّق بغير اللفظ، كتقديم الطعام إلى الضعيف، ودفع الثوب إلى العريان
ليلبسه، ونحو ذلك.

أو إخبارٌ وهو يُتوسَّع به في غير اللفظ عُرفاً؛ غايته، أنَّ الكتابة مع القصد من غير اللفظ، دون الملفوظ في
الرُّتبة.

وأما لولم يقصد الكتابة بالإجازة، فالظاهر عدم الصحة»؛ «مقياس الهداية: ص ١٧٣».

(٣) أقول: من كلمة «حيث»، فما بعد؛ تبدل الخط في النسخة الرضوية: ورقة ٤٠، لوجه ب؛ حيث

الخط عَشْرَين بومعد الأسطر في الصفحة الواحدة: ١٧ سطراً، بينما في الصفحات الآتية قبلها: ٢٢ سطراً.

المسألة الرابعة

في: المناولة

وتفصيلُ البحث في حقلين:

الحقلُ الأولُ

في: المناولة المقرونة بالإجازة

وهي مانأتي عليها من خلال:

أولاً: درجتها^(١):

— ١ —

وهي أعلى أنواعها — أي: أنواع الإجازة —، على الإطلاق

حتى انكز بعضهم أفرادها عنها؛ لرجوعها إليها.

— ٢ —

وإنما يفترقان؛ في أنَّ المناولة تفتقرُ إلى: مشافهة المُجيز للمُجازله، وحضوره؛ دون

الإجازة.

(١) في النسخة الأساسية: ورقة ٦٨، لوحة؛ سطر ٥-٦: «رابمها: المناولة، وهي نوعان احدهما المناولة المقرونة بالإجازة»، فقط؛ وكذا، الرضوية.

وقال العسكري في هامش مقدمة مرآة العقول: ٤٠٧/٢ — ٤٠٨: «لقد جعلها الشهيدان رابعاً، وجعلنا الإجازة ثالثاً؛ غير أنَّ ما ذكرنا في المناولة المقرونة بالإجازة: بأنها أهل أنواع الإجازة على الإطلاق،... جعلني اعتبرها: ثالثة.

وجعلتُ الإجازة بالكتابة: رابعة؛ لقولها فيها: هي في الصحة والقوة، كالمناولة المقرونة.

وذكرتُ الإجازة بعد هذه وجعلتها: خامسة في الترتيب...».

وقال الدكتور صبحي: «يريدون بالمناولة: أن يُعطي الشيخُ تلميذَه: كتاباً، أو حديثاً مكتوباً؛ ليقوم بأدائه وروايته عنه.

وهي على صُور متعددة؛ تتفاوت قوة وضعفاً.

فاعلى صورها وأقواها: أن يُناولَ الشيخُ تلميذَه: الكتاب، أو الحديث المكتوب؛ ويقول له: «قدملككُ إياه، وأجزتك بروايته؛ فخذه متي، وارو عني»؛ «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٦»؛ ويُنظر: الباعث الحديث: ص ١٢٣ ومنهج النقد: ص ٢١٧.

وقيل: إنها أَخَصَّ من الإجازة؛ لِأَنَّهَا إجازةٌ مَخْصُوصَةٌ، في كتابٍ بعينه^(١)؛ بخلاف الإجازة.

ثانياً: مراتبها

حيث للمناولة المقرونة بالإجازة مرتبتان
الأولى: مع التمكن من النسخة^(٢)؛

— ١ —

منها؛ أَنْ يُعْطِيَهُ تَمْلِيكاً أَوْ عَارِيَةً؛ لِلشَّيْخِ أَصْلُهُ — أَي: أَصْلُ سُمَاعِ الشَّيْخِ —، وَنَحْوِهِ. وَيَقُولُ لَهُ: «هَذَا سُمَاعِي مِنْ فُلَانٍ»، أَوْ «رَوَيْتِي عَنْهُ»؛ فَذ: «ارَوْهُ عَنِّي»، أَوْ «أَجَزْتُ لَكَ رَوَايَتَهُ عَنِّي».

ثُمَّ يُمْلِكُهُ إِيَّاهُ؛ أَوْ يَقُولُ: «خُذْهُ، وَانْسخْهُ، وَقَابِلْ بِهِ»؛ ثُمَّ رُدُّهُ إِلَيْهِ؛ وَنَحْوُ هَذَا.

— ٢ —

وَيُسَمَّى هَذَا: عَرْضُ الْمَنَاوِلَةِ؛ إِذُ الْقِرَاءَةُ عَرْضٌ يُقَالُ لَهَا: عَرْضُ الْقِرَاءَةِ^(٣)؛ —

— ٣ —

وهي — أَي: الْمَنَاوِلَةُ الْمُقْتَرَنَةُ بِالْإِجَازَةِ —: دُونَ السَّمَاعِ فِي الْمَرْتَبَةِ، عَلَى الْأَصَحِّ. لِاشْتِمَالِ الْقِرَاءَةِ عَلَى ضَبْطِ الرِّوَايَةِ وَتَفْصِيلِهَا، بِمَالِئَتِيقٍ بِالْمَنَاوِلَةِ.

(١) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٠، لوحة ب؛ سطر ٨: «لِقَمِيَّتِي» وهو اشتباه من الناسخ فيما

يبدو.

(٢) هذا العنوان — ثانياً... من النسخة —؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٨، لوحة ب، سطر ١١

— ١٢؛ ولا، الرضوية.

كُلِّ الذي موجود فيها: «ثُمَّ لَهَا مَرَاتِبٌ».

وأقول أيضاً: قد جعل الدكتور عَمَرُ الْمَنَاوِلَةِ أنواعاً ثلاثة؛ بيد أنني رَوَّعْتُهَا — جرياً مع مسيرة الشهيد الثاني — إلى نوعين؛ غير أنَّ الأَوَّلَ منها في قسمين؛ لاعتقادي: أنَّ ذَٰلِكَ أَوْقَعَ فِي دِقَّةِ التَّقْسِيمِ؛ وَيُنْظَرُ: «مَنْهَجُ النِّقْدِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ»: ص ٢١٧ — ٢١٨.

(٣) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٠، لوحة ب، سطر ١١: «وقابل»؛ بدون كلمة: «به».

(٤) قال الطَّبِيبِيُّ: «وَسَمَّى غَيْرَ وَاحِدٍ — مِنْ أُنْمَةِ الْحَدِيثِ — هَذَا: عَرْضاً.

وقد تقدَّم؛ أنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ تُسَمَّى: عَرْضاً — أَيْضاً —.

فَلْيُسَمَّ: هَذَا عَرْضُ مَنَاوِلَةٍ، وَذَٰلِكَ عَرْضُ الْقِرَاءَةِ»؛ «الْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ»: ص ١١٠.

وأقول: توجيه التسمية هذه: ذهب إليها ذاتها، الشَّيْخُ حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ الْحَارِثِيِّ؛ فِي: «وَصُولُ

الْأَخْيَارِ»: ص ١٣٩.

وقيل: إنَّ المناولة مع الإجازة: مثله؛ أي: مثل السماع^(١).
 من حيث: تتحقَّق أصل الضبط من الشيخ^(٢)؛ ولم يحصل منه — مع سماعه من الراوي —
 إخبارٌ مُفَصَّلٌ^(٣) بل، إجماليٌّ.
 فتكوِّنُ المناولة بمنزلة.

الثانية: من غير تمكين من النسخة^(٤)

— ١ —

ثمَّ، دون هذه في المنزلة: أن يُناولَه سماعه، ويُجزِّئه له، ويمسكه الشيخ عنده^(٥)،
 ولا يُمكنه منه.
 فيرويه عنه؛ إذا وجده وظفَّره، أو بما قبله به، على وجوه يثقُ معه، بموافقة إِمَاتَانِوَلَتُهُ
 الإجازة، على ما هو مُعتَبَرٌ في الإجازات، المجرَّدة عن المناولة^(٦).

-
- (١) وقد قال الحاكم: إنَّ هذا إسماع، عند كثير من المتقدمين.
 وحكوه عن: مالك نفسه، والزُّهري، وربيعة، ويحيى بن سعيد الأنصاري؛ من أهل المدينة.
 ومجاهد، وأبي الزبير، وسفيان بن عُيينة؛ من المكيين.
 وعلقمة، وإبراهيم، والشمسي؛ من أهل الكوفة.
 وقتادة، وأبي العالية، وأبي التوكل الناجي؛ من البصرة.
 وابن وهب، وابن القاسم، وأشهب؛ من أهل مصر.
 وغيرهم؛ من أهل الشام والعراق،...؛ ونقله عن جماعة من مشايخه.
 قال ابن الصلاح: وقد خلط في كلامه: عرض المناولة، بعرض القراءة.
 ثمَّ قال الحاكم؛ والذي عليه جمهور فقهاء الإسلام، الذين أفتوا في الحرام والحلال؛ أنهم لم يروه سماعاً؛
 وبه قال: الشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، والثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، ويحيى بن يحيى،
 والبخاري، والترمذي؛ وعليه عهدنا أنفتنا، وإليه ذهبوا، وإليه ذهب، والله أعلم؛ «معرفة علوم الحديث: ص ٢٦٠».
 ويُنظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٠، والباعث الحديث: ص ١٢٣.
 (٢) ونقل الشَّيْخُ ذاته الشيخ الحارثي؛ في: «وصول الأخبار: ص ١٣٩»؛ ولكن، بتصرف يسير.
 (٣) والذي في النسخة الأساسية: ورقة ٦٩، لوحة ١ سطر ٧: «مفصل»؛ نُكِّيت هكذا: «مفطل».
 (٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٩، لوحة ١ سطر ١٨، ولا، الرضوية.
 (٥) قال الدكتور صبحي: وغني عن البيان: أنه يُريدُ بالإمساك هنا: إمساك الأصل المكتوب؛
 «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٣».
 (٦) وقال الشيخ الحارثي: «ومنها: أن يُناولَ الشيخُ الطالبَ سماعه، ويُجزِّئه له، ثمَّ يمسكه الشيخ؛
 وهذا دون ما سبق.

وبحوز روايته إذا وجد الكتاب، أو آخر مُقابلاً به، موثقاً بموافقة ما تناولته الإجازة.
 ولا يظهر في هذه المناولة كثيرُ مزنة، على الإجازة المجرَّدة في معيَّن.
 ولكن، شيخ الحديث يرون لها مزنة؛ «وصول الأخبار: ص ١٣٩ — ١٤٠».

— ٢ —

وهذه المرتبة، تتقاعَد عَمَّا سَبَقَ؛ لِعَدَمِ احتواء الطالب على ما تَحْمَلُهُ، وَغُنْيَتِهِ عَنْهُ.

— ٣ —

فلهذا؛ لا يَكَادُ يظهرُ لها مزية، على الإجازة الواقعة في معيَّن كذا لك، من غير مناولة.
إِلَّا، أَنَّ المشهور: أَنَّ لها مزية على الإجازة المجردة، في الجملة؛ باعتبار تحقق أصل المناولة.

وقيل: لا مزية لها أصلاً، وهو قريب^(١)؛

ثالثاً: أحكامها^(٢)

— ١ —

فإن أتاه — أي: أتى الطالب الشيخ — بكتاب؛ فقال الطالب للشيخ: هذا روايتك، فناولنيه وأجزلي روايته؛ ففعل من غير نظير في الكتاب، وتحقيق لكونه رواه جميعه أم لا؟

فباطل، إن لم يثبت بمعرفة الطالب؛ بحيث يكون ثقةً متيقِّضاً.

— ٢ —

والأصح؛ الاعتمادُ عليه، وكانت إجازة جائزة، كما جاز في القراءة على الشيخ، الاعتمادُ على الطالب، حتَّى يكون هو القارئ من الأصل، إذا كان موثقاً به معرفةً وديناً.

— ٣ —

وكذا؛ يجوز مطلقاً؛ إن قال الشيخ: «حدث عني بما فيه، إن كان حديثي؛ مع براءتي من الغلط والوهم».
لزوال المانع السابق، مع احتمال بقاء المنع، للشك عند الإجازة، وتعليقها على الشرط^(٣).

(١) قال الطيبي: «... ولا يظهر في هذو، كثير مزية على الإجازة المجردة في معيَّن؛ صرَّح بذلك جماعة، من أهل الفقه والأصول.

وأما شيخ الحديث، قديماً وحديثاً؛ فيرون لها مزية مُعْتَبَرَةً»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٠».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٩، لوحة ب، سطر ٣؛ ولا، الرضوية.

(٣) قال الطيبي: «ومنها: أن يأتيه الطالبُ بِنُسخةٍ ويقول: هذو روايتك فناولنيه، وأجزلي روايته؛ فحبَّب إليه، من غير نظير وتحقيق لروايته؛ فهذا باطل».

فإن وثق بغير الطالب ومعرفة؛ اعتمدته وصحَّت الإجازة؛ كما يعتد قراءته.

ولو قال له: حدث عني بما فيه، إن كان روايتي، مع براءتي من الغلط، كان جائزاً؛ «الخلاصة في أصول

الحديث: ص ١١٠ — ١١١».

الحقل الثاني

في: المناولة المجردة عن الإجازة

وهي مانأقي عليها من خلال:

أولاً: صورتها^(١)

بأن يناوله كتاباً ويقول: «هذا سماعي»، أو «روايتي»؛ مقتصراً عليه.
أي: من غير أن يقول: «اروه عتي»، أو «أجرتُ لك روايته عتي»، ونحو ذلك.
وهذه، مناولة مختلة^(٢).

ثانياً: حكمها^(٣)

فالصحيح؛ أنه لا يجوز له الرواية بها^(٤)؛
وجوزها — أي: الرواية بذلك —: بعضُ المحدثين؛ لحصول العلم بكونه مرويّاً له،
مع إشعارها بالإذن له في الرواية^(٥).

وقد نقلَ الشَّيْخُ ذاته الشَّيْخُ الحارثي؛ بعد أن أجرى تعديلاً على عبارة: «ومعرفته، اعتمده...»، بصيغة: «إلا، أن وثق بخبر الطالب وصدقه ودبانتة»؛ كما في: «وصول الأخيار: ص ١٤٠».
وببدولي: الصحيح أن يقال: «إلا أن يثق...»، بدل «وثق»، حتى يستقيم النص؛ ولعلَّ منشأ
الاشتباه: خطأ مطبعي.

(١) وفي النسخة الأساسية: ورقة ٦٩، لوحة ب؛ سطر ١٣: «وثانيها المناولة المجردة عن الإجازة»، فقط؛
وكذا، الرضوية.

(٢) قال الدكتور عتر: وقد ذهب بعضُ أئمة الأصول، واختاره ابنُ الصلاح؛ إلى أنه: لا يجوزُ الروايةُ
بذلك؛ لأنَّه يجوزُ أن يكونَ فيه خللٌ يمتنعُ روايتهُ عنه؛ ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٥٦، والإلماع في
أصول الرواية والسماع: ص ١١٠، ومنهج النقد: ص ٢١٩.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٦٩، لوحة ب؛ سطر ١٣؛ ولا، الرضوية.

(٤) قال الطيبي: «وهو أن يناوله كتاباً ويقول: «هذا سماع»، مقتصراً عليه.

فالصحيح؛ أنه لا يجوزُ له الرواية بها؛ وبه قال: الفقهاء، وأهل الأصول؛ وعابوا من جوزه من المحدثين؛
«الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١١».

(٥) ومن أبي نعم الآصهاني والمرزباني وغيرهما: جوازُ في الإجازة المجردة عن المناولة؛ «الخلاصة في
أصول الحديث: ص ١١١».

وحكى الخطيب عن بعضهم: جوازها؛ ينظر: الكفاية: ٣٤٨، والإلماع: ص ١١٠، وتدريب الراوي: ص
٢٧٩ — ٢٨٠، والباعث الحثيث: ص ١٢٤.

وقال الشيخ الحارثي: «وقيل: بجوازها، وهو غير بعيد؛ لحصول العلم بكونه مرويّاً له، مع إشعارها بالإذن
له في الرواية»؛ «وصول الأخيار: ص ١٤٠».

ثالثاً: المدرك^(١)

— ١ —

واستدرك لها من الحديث: بماورده عن ابن عباس: «ان النبي صلى الله عليه وآله»
بعث بكتابه إلى كسرى، مع عبدالله بن خذافة.
وأمره: أن يدفعه إلى عظيم البحرين، ويدفعه عظيم البحرين إلى كسرى»^(٢)؛

— ٢ —

وفي أخبارنا: روي في الكافي: «... باسناده إلى أحمد بن عمر الحلال^(٣) قال:

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٠، لوحة أ، سطر ١٥، ولا، الرضوية.
(٢) قال البلقيني: وأحسن ما يستدل به عليها؛ ما استدرك به الحاكم من حديث ابن عباس: «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعث بكتابه إلى كسرى، مع عبدالله بن خذافة...»؛ «الباعث الحثيث: ص ١٢٤ — الهامش».

ويشير بقوله — «وأحسن...» — إلى ما نقله السيوطي في التدريب: ص ١٤٣ — وفي طبعة ص ٢٦٨ —
والأصل فيها: ما علّقه البخاري في كتاب العلم: «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم»، كتب لإمير
السرية كتاباً؛ وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا.
فلما بلغ ذلك المكان؛ قرأه على الناس، وأخبرهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم».

[و] وصله البيهقي والقطراني بسند حسن.
قال السهيلي: احتج به البخاري، على صحة المناولة.
فكذلك العالم، إذا ناول تلميذه كتاباً؛ جازله أن يروي عنه ما فيه.
قال: «وهو فقه صحيح»؛ يُنظر: صحيح البخاري: ج ١ ص ١٩، والإلماع في أصول الرواية والسماع:
ص ٨١، والروض الأتف: ج ٢ ص ٥٩، وارشاد الساري: ٢١٧/١، والباعث الحثيث: ص ١٢٣ — ١٢٤ —
الهامش، ودراية الحديث لإشانه جي: ص ١٣٧، ومنهج النقد: ص ٢١٧.
(٣) بالحاء غير المعجمة، واللام المشددة؛ أي: يبيع الحل؛ وهو: الشيرج.
وضبطه ابن داود: بالحاء المعجمة؛ أي: يبيع الخل.
وقال الشيخ عبد النبي الكاظمي: وهو خلاف المعروف من كتب الرجال.
وقد نصّ الشيخ على توثيقه، مع عدم ما يصلح للمعارضة.
ينظر: الفهرست للشيخ الطوسي: ص ٦٠؛ برقم ١١٠٣؛ وكتاب الرجال له: ص ٣٦٨، برقم ١٩ — باب
أصحاب الرضا عليه السلام —؛ ص ٤٤٧، برقم ٥١ — باب من لم يرو عنهم عليهم السلام —.
ورجال ابن داود: ص ٣٥، برقم ١٠٤ — طبع طهران —.
وشرح أصول الكافي للمازندراني: ٢/٢٦٢؛ كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث؛ و ٨٨/٧،
كتاب الحجّة، باب فيه نكت من التنزيل في الولاية.
وتكلمة الرجال: ١/١٤١ — ١٤٢.

قلتُ لابي الحسن الرضا «ع»: الرجل من أصحابنا يُعطيني الكتاب؛ ولا يقول: اروه عني؛ يجوز لي أن اروه عنه؟ فقال عليه السلام: إذا علمت أن الكتاب له، فاروه عنه»^(١).

— ٣ —

رابعاً: الحكم مجدداً^(٢)
وسأني: أن منهم من أجاز الرواية؛ بمجرد إعلام الشيخ الطالب: أن هذا الكتاب سُمع من فلان^(٣)
وهذا يزيد على ذلك ويرجع، بما فيه من المناولة؛ فإنها لا تخلو من إشعار بالإذن.
خامساً: عبارات المناولة^(٤)

— ١ —

وإذا روى بها — أي: بالمناولة — بأي معنى فُرض؛ قال: «حدثنا فلانٌ مناولةً»، و«أخبرنا مناولةً».
غير مُقتصر على: «حدثنا»، و«أخبرنا»؛ لإيماهِ السماع أو القراءة.

— ٢ —

وقيل: يجوز أن يُطلق؛ خصوصاً، في المناولة المقتربة بالإجازة.
لِمَا عرفت: مِن أنها في معنى السماع^(٥).

-
- (١) الكافي: ٥٢/١؛ كتاب العلم، ب، ١٧، ح ٦.
وعقب الشيخ الحسين بن عبد الصمد العاملي بقوله: ولو صحت هذه الرواية، لم يبقَ في المسألة إشكال؛ و«وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١٤٠».
- (٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٠، لوحة أ، سطر ١٢، ولا، الرضوية.
- (٣) قال ابن الصلاح: «ومن الناس من جَوَّز الرواية؛ بمجرد إعلام الشيخ الطالب: أن هذا سُمع، والله أعلم؛ كما نقله ابن كثير في: «الباعث الحثيث: ص ١٢٤».
- (٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٠، لوحة ب، سطر ٢، ولا، الرضوية.
- (٥) جَوَّز الزُّهري ومالك: إطلاق «حدثنا»، و«أخبرنا»؛ في المناولة.
وهو لائقٌ بمذهب من جعل عرض المناولة المقرونة بالإجازة سُمعاً؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١١».
- وقال ابن كثير: «... وقد تقدَّم النقلُ عن جماعة: أنهم جعلوا عرض المناولة، المقرونة بالإجازة؛ بمنزلة السماع.
فهؤلاء يقولون: «حدثنا»، و«أخبرنا»، بلا إشكال؛ «الباعث الحثيث: ص ١٢٤».

— ٣ —

وَجَوَّره — أي: اطلاق «حَدَّثنا»، و«أَخْبَرنا» — بعضهم: في الإجازة المجردة عنها — أي: عن المناولة —.

— ٤ —

والآشهر؛ اعتبار ضمنية: القيد بالمناولة، أو الإجازة، أو الإذن، ونحوها^(١)؛
سادساً: عبارات الإجازة^(٢)

— ١ —

وكان قد خصَّصَ قومُ الإجازةَ بعبارات، لم يسلموا فيها من التدليس.
كقولهم في الإجازة: «أَخْبَرنا»، أو «حَدَّثنا»؛ مشافهةً، إذا كان قد شافهه بالإجازة لفظاً.
وكعبارة من يقول: «أَخْبَرنا فلانُ كتابَةً»، أو «فينا كَتَبَ إِلَيَّ»؛ إذا كان قد أجازَه بخطه.

— ٢ —

وهذا ونحوه، لا يخلو عن^(٣) التدليس.
لما فيه من: الإشتراك، والإشتباه، بما هو أعلى منه؛ كما إذا كَتَبَ إليه ذاك الحديث نفسه.

(١) قال الطيبي: «والصحيح؛ الذي عليه الجمهور وأهل التحري: المنع من ذلك، وتخصيص ذلك بعبارة تُشعرُ بالإجازة.
كحَدَّثنا: «إجازة»، أو «مناولة»، أو «إذناً»، أو «ناولني»، أو «شبه ذلك»؛ «الخلاصة في أصول الحديث» ص ١١١.
وقال ابنُ كثير: «والذي عليه جمهور المحدثين — قديماً وحديثاً: أنه لا يجوزُ اطلاق «حَدَّثنا»، ولا «أَخْبَرنا»؛ بل، مقيداً.
وكان الأوزاعي يُخصِّصُ الإجازة بقوله: «خَبَرنا»، بالتحديد»؛ «الباعث الحثيث: ١٢٤». وقال الحارثي: «جَوَّزَ جماعةُ اطلاق «حَدَّثنا»، وأَخْبَرنا، في الرواية بالمناولة؛ وهو مقتضى قول من جعلها سماعاً.

وحكي عن بعض جوازها في الإجازة المجردة أيضاً.
والصحيح: المنع فيها منها، وتخصيصها بعبارة تُشعرُ بها؛ ك: «حَدَّثنا إجازةً»، أو «إذناً»، أو «فينا أطلق لي روايته»؛ «وصول الأخبار: ص ١٤٠».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٠، لوحة ب، سطر ٨؛ ولا، الرضوية.

(٣) هكذا في النسخة المتمددة: ورقة ٧٠ لوحة ب سطر ١٢؛ وكذا في الرضوية: ورقة ٤٢ لوحة ١

سطر ٨.

— ٣ —

ولأجل السلامة من ذلك:
خَصَّ بعضهم الإجازة شفاهاً بـ: «أنبأني».
وما كَتَبَ إليه المحدث من بليد كتابةً — ولم يُشافِهه بالإجازة — بـ: «كَتَبَ إِلَيَّ فلانٌ كذا»^(١)!

— ٤ —

وبعضهم اسْتَعْمَلَ في الإجازة، الواقعة في رواية من فوق الشيخ المُسْتَمِع، بكلمة:
«عن».
فيقول أحدهم — إذا سمع على شيخ باجازه عن شيخه —: «قرأتُ على فلان عن فلان».
ليُتمَيِّز عن السَّماع الصريح؛ وإن كان «عن»، مشتركاً بين السَّماع والإجازة.

— ٥ —

واعلم؛ أنه لا يزول المنع من إطلاق: «أخبرنا»، و«حدَّثنا»؛ في الإجازة؛ بإباحة المُجيز لذالك، كما اعتاده قومٌ من المشايخ.
من قولهم في إجازاتهم — لِمَن يميزون لهم —: إن شاء قال: «حدَّثنا»، وإن شاء قال: «أخبرنا».
لِأَنَّ الإجازة، إذا لم تدلَّ على ذالك، لم يُفدَّه إِذْنُ المجيز.

غير أنَّ الاستعمال القرآني للفعل «خلا»؛ انه عُذِّي بحروف الجز: الي، في، له، من؛ دون الحرف «عن»؛ يُنظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ص ٢٤٥.
بل، انه كذا لك عُذِّي بالحرف «من»، عند المؤلف نفسه، قبل أسطر قليلة.
(١) قال الشيخ الحارثي: «وبعض المتأخرين: اصطلح على إطلاق «أنبأنا»؛ في الإجازة. وبعضهم يقول: «أنبأنا إجازة»، وهو الآجود.
وقال بعض المحدثين من العامة: الموهو بين الشيخ أن يقول — فيما عُرض على الشيخ، فأجازته شفاهاً —: «أنبأني»؛ «وصول الأخبار: ص ١٤٠ — ١٤١».
وبيدرني: الصحيح أن يكون التعبير هكذا: «الموهو بين الشيخ أن يُقال»، بدل «... أن يقول»، حتى يستقيم النص.
ولعلَّ منشأ الاشتباه: خطأ طباعي.

المسألة الخامسة

في: الكتابة^(١)

وهي: أن يكتب الشيخ مرويّه، لغائبٍ أوحاضرٍ، بخطه.
أو يأذن لثقةٍ، يعرف خطّه، يكتبه له.
أو مجهول، ويكتب الشيخ بعده، ما يدلُّ على أمره بكتابته.^(٢)
وتفصيلُ البحث في حقلين:^(٣)

الحقل الأول

في: الكتابة المقرّنة بالإجازة^(٤)

بأن يكتب إليه ويقول: «أجزتُ لك ما كتبتهُ لك»، أو «كتبْتُ بهِ إليك»؛ ونحو ذلك من عبارات الإجازة^(٥).
وهي — أي: المكتابة بهذه الصفة —: في الصحّة والقوّة؛ كالمناولة المقرّنة بها — أي: بالإجازة^(٦) —.

(١) والذي في النسخة الأساسية: ورقة ٧١، لوحة ١؛ سطر ١٠: «و خامسها الكتابة»؛ وكذا، الرضوية.

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٢، لوحة ب؛ سطر ٤؛ «بما»، بدلاً من «ما».
وقال الدكتور صبحي: «المكتابة: هي أن يكتب الشيخ بخطه، أو يكلف غيره؛ بأن يكتب عنه بعض حديثه، لشخص حاضر بين يديه، يتلقّى العلم عليه؛ أو لشخص غائب عنه، تُرسلُ الكتابةُ إليه.
وقوّة الثقة بها، لا يتطرّق إليها شكٌّ بالنسبة إلى الحاضر المكتوب له؛ لأنّه يرى بنفسه خطَّ الشيخ، أو خطَّ كاتبه بمضور الشيخ وإقراره.
وأما بالنسبة إلى الغائب المكتوب له؛ فإنّ الثقة بالمكتابة لا تضعف، خلافاً لما يتبادر إلى الذهن لأوّل وهلة.

لأنّ أمانة الرسول، كافية في إقناع المُرسَل إليه؛ بأنّ المكتوب من خطِّ الشيخ، أو خطِّ الكاتب عن الشيخ.

وفي هذه الحال، يُشترط أن يكونَ الكاتبُ والرسولُ، ثقتينِ عدلينِ»؛ «علوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٧»؛ ويُنظر: «توضيح الأفكار: ٣٣٨/٢»، و«تدريب الراوي: ص ١٤٦».

(٣) هذه العبارة؛ ليست من النسخة الأساسية: ورقة ٧١؛ لوحة ١؛ سطر ١٣؛ ولا، الرضوية.
(٤) والذي في النسخة الأساسية: ورقة ٧١، لوحة ١؛ سطر ١٣؛ «وهي أيضاً ضربان أحدهما أن تقع مقرّنة بإجازة»، فقط؛ وكذا، الرضوية.

(٥) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٢، لوحة ب؛ سطر ٧؛ «عبارة»، بآلة المدوّرة.

(٦) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٢، لوحة ب؛ سطر ٩: «أي: الإجازة»، بحذف الباء.

الحقل الثاني

في: الكتابة المجردة عن الإجازة

وهي مانأتي عليها من خلال:
أولاً: حكمها^(١)

— ١ —

وقد اختلف المحدثون والأصوليون، في جواز الرواية بها^(٢)؛
فنعما قوم؛ من حيث:

- [١—] أن الكتابة لا تقتضي الإجازة؛ لما تقدّم من أنها إخبار أو إذن؛ وكلاهما لفظي
- [٢—] ولأنّ الخطوط تُشَبَّه^(٣)؛ فلا يجوز الاعتماد عليها.

— ٢ —

والأشهر بينهم؛ جواز الرواية بها؛ لتضمينها الإجازة معنى، وإن لم تقترن بها لفظاً^(٤)؛
لأنّ الكتابة للشخص المعين، وإرساله إليه، أو تسليمه إياه؛ قرينة قوية وإشارة
واضحة، تُشعر بالإجازة للمكتوب؛ وقد تقدّم: أن الإخبار لا ينحصر في اللفظ.

(١) والذي في النسخة الأساسية: ورقة ٧١، لوحة ب؛ سطر ٤: «والثاني أن تقع مجردة عنها»، فقط؛
وكذا، الرضوية.

(٢) يَمُنُّ مَنَمَها: القاضي أبو الحسن الماوردي الشافعي، والآمدي، وابن القطان؛ ومِمَّنْ أجازها: أيوب
البيخيتاني، ومنصور بن المُعْتَمِر، والليث بن سعد؛ يُنظر: الكفاية: ص ٣٣٦، وفتح المغيث: ١٠/٣، وتدريب
الراوي: ص ٢٧٧.

(٣) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٢، لوحة ب؛ سطر ١٢: «نسبية».

(٤) قال أحمد محمد شاكر: «ولا يُشترط في الكتابة أن تكون مقرونة بالإجازة...»؛ «الباعث الخفيث:
ص ١٢٥ — الهامش»؛ ويُنظر: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٢»؛ والإلماع: ص ٨٦، والكفاية:
ص ٣٤٥.

وقال الحارثي: «وقد وَقَعَ للأئمة عليهم السلام من ذلك، الكثير الذي لا يُنكر؛ مثل: «كتبْتُ إليه
فكتبَ إلي»، و«قرأتُ خطه وأنا أعرفه»؛ ولم يُنكر أحدٌ متناً جواز العمل به؛ ولولا ذلك، كانت مُكتاباتهم و
كتاباتهم غُتِبَتْ»؛ «وصول الأخبار: ص ١٤١».

وقال الدكتور صُبحي: «وقد تشدّد بعضهم، فاشتَرَطَ في «المكتابة»، أن تكون مقرونة بـ«الإجازة»؛
وهو تشدّد لا يُبرَّرُ له، لأنّ اكابر الرواة أخذوا بالمكتابة وحدها غير مقرونة...»؛ «علوم الحديث ومصطلحه:
ص ٩٧ — ٩٨»؛ ويُنظر: «توضيح الأفكار: ٣٣٩/٢ — الهامش»، و«تدريب الراوي: ص ١٤٧»، و«الباعث
الخفيث: ص ١٢٥».

كما يُكتفى في الفتوى الشرعية، بالكتابة من المُفتي^(١)؛ مع أنَّ الأمر في الفتوى أخطر، والإحتياط فيها أقوى.

- ٣ -

نعم، يُعتبر معرفة الخط - أي: خط الكاتب للحديث^(٢) -؛ بحيث يأمن المكتوب إليه التزوير.

وشرط بعضهم: البيئنة على الخط، ولم يكتفِ بالعلم بكونه خطه؛ حذراً من المشابهة^(٣) إذ العلم في مثل ذلك عادي لا عقلي.

والأول: أصح، وإن كان هذا آحوط^(٤).
ثانياً: درجتها^(٥)

- ١ -

ثُمَّ، على تقدير حجية المكاتبة.
فهي: أنزل من السماع، حتى يُرجَّح ما روي بالسماع على ما روي بها، مع تساويها في الصحة وغيرها من المُرجَّحات.
والآ، فقد تُرجَّح المكاتبة بوجوه أخر^(٦)؛

(١) في النسخة الرضوية: ورقة ٤٢، لوحة ب ١ سطر ١٧: «بالكتابة عن المفتي».

(٢) في النسخة الرضوية: ورقة ٤٣، لوحة أ ١ سطر ١-٢: «يُعتبر معرفة الخط الكاتب للحديث»؛ ويبدو

أن في النسخ اشتباه.

(٣) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٣، لوحة آ ١ سطر ٤: «حذراً من المشابهة».

(٤) قال الشيخ الحارثي: «وشرط بعضهم البيئنة، وهو ضعيف، إذ هو معروف، والاعتماد في ذلك

على الظن الغالب؛ وهو حاصل مع معرفة الخط وأمن التزوير»؛ «وصول الأخبار: ص ١٤٢».

وقال الدكتور صبحي: «ومن الدقة في تعبيره أن يقول: «حدثني فلان؛ أو أخبرني كتابة بخطه أو بخط

فلان، الذي حله إليّ رسولهُ أو رسول فلان، في مجلسه أو في مجلس سواه، بكذا وكذا»؛ «علوم الحديث و

مصطلحه: ص ٩٨»؛ ويُنظر: «توضيح الأفكار: ٣٤١/٢»، و«اختصار علوم الحديث: ص ١٣٩».

(٥) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٢، لوحة أ ١ سطر ٤؛ ولا، الرضوية.

(٦) قال الحارثي: «وإذا صحت المكاتبة، فهي أنزل من السماع، فيرجح ما روي به عليها، مع تساويها

في الصحة»؛ «وصول الأخبار: ص ١٤٢».

وقال الأستاذ أحمد محمد شاكر: «والمكاتبة مع الإجازة أرجح من المناولة مع الإجازة.

بل، أرى أنها أرجح من السماع وأوثق، وإن المكاتبة بدون إجازة أرجح من المناولة بالإجازة، أو

بدونها»؛ «الباعث الحثيث: ص ١٢٥ - الهامش».

وكذا قال الدكتور صبحي: «ولارب؛ أنَّ المكاتبة مع الإجازة، أقوى من المكاتبة وحدها.

بل، يذهب بعضهم إلى ترجيح المكاتبة المقرونة بالإجازة، حتى على السماع نفسه»؛ «علوم الحديث و

مصطلحه: ص ٩٨».

وقد وَقَّعَ في مثل ذالك؛ مناظرة بين الشافعي، واسحاق بن راهويه؛ في جلود الميتة إذا دُبِغَتْ؛ هل تطهر أم لا؟ يُناسب ذكرها هنا، لِفَوَائِدَ كثيرة.

قال الشافعي: «دباغها ظهورها».

فقال اسحاق: ما الدليل؟

فقال: حديث ابن عباس؛ عن ميمونة: هَلَا انتفعتم بجلدها؟ يعني: الشاة الميتة.

فقال اسحاق: «حديث ابن حكيم»؛ كَتَبَ إلينا النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»

قبل موته بشهر—.

«لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب»؛ أَشْبَهَ أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا لِحَدِيثِ مِيمُونَةَ،

لِأَنَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ.

فقال الشافعي: هذا كتاب، وذاك سُمَاعٌ.

فقال اسحاق: إِنَّ النَّبِيَّ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»؛ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ، وَكَانَ

حُجَّةً عَلَيْهِمْ. فَسَكَتَ الشَّافِعِيُّ^(١).

(١) هكذا، في النسخة الأساسية: ورقة ٧٢، لوحة ٤١١، وكذا، الرضوية: ورقة ٤٣، لوحة ٤، سطر

١٢؛ والصحيح كما يبدو مما يأتي: ابن عُكَيْمٍ.

(٢) وأقول: قد أوردَ الشيخ السيوطي «رحمه الله» هذه الرواية؛ ضمن بحثٍ بعنوان: «نُحْفَةُ الانحِبَابِ

بِمَسْأَلَةِ السَّنَابِ»؛ في كتابه: الحاوي للفتاوي: ١٣/١-٣٤.

وكان مِنَّا قَالَهُ: «... وَأَنَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، فَأَجَابَ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُخَفَّاطِ: بِأَنَّهُ

مُرْسَلٌ، وَابْنُ عُكَيْمٍ لَيْسَ بِصَحَابِيٍّ؛ وَكَذَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: رُوِيَ أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوِيَةَ، نَاطَرَ الشَّافِعِيَّ وَاحِدَ بْنَ حَنْبَلٍ، فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا

دُبِغَتْ؛ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: دَبَاغُهَا طَهْرُهَا؛ فَقَالَ لَهُ إِسْحَاقُ: مَا الدَّلِيلُ؟ فَقَالَ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مِيمُونَةَ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «هَلَا انتفعتم بإهابها؟»؛ فَقَالَ لَهُ

إِسْحَاقُ: حَدِيثُ ابْنِ عُكَيْمٍ: «كَتَبَ إلينا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ: أَنْ لَا تَنْتَفَعُوا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَيْتَةِ

بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»؛ فَهَذَا يَشِبُّهُ أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا لِحَدِيثِ مِيمُونَةَ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ؛ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ: هَذَا كِتَابٌ، وَذَاكَ سُمَاعٌ؛ فَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَتَبَ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ،

فَكَانَتْ حُجَّةً عَلَيْهِمْ عِنْدَ اللَّهِ، فَسَكَتَ الشَّافِعِيُّ: فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ أَحْمَدُ، ذَهَبَ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ، وَأَقْبَى بِهِ؛ وَ

رَتَّبَعَ إِسْحَاقُ إِلَى حَدِيثِ الشَّافِعِيِّ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: كَانَ وَالِدِي يَحْكِي عَنْ شَيْخِهِ الْحَافِظِ أَبِي الْحَسَنِ الْمُقَدَّسِيِّ — وَكَانَ مِنْ أُنَاسَةِ

الْمَالِكِيَّةِ — أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ حُجَّةَ الشَّافِعِيِّ بَاقِيَةٌ؛ يُرِيدُ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي التَّرْجِيحِ بِالسَّمَاعِ وَالْكِتَابِ، لَا فِي إِطْلَالِ

الِاسْتِدْلَالِ بِالْكِتَابِ...؛ الْحَاوِي لِلْفَتَاوِي: ١٩-١٢٠ وَيَنْتَظِرُ: صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٢٧٧/١. وَسَنُتِ التَّرْمِذِيَّ:

ثالثاً: عباراتها^(١)

— ١ —

وحيث يروي المکتوب إليه، مارواه بالكتابة؛ يقول فيها:
«كَتَبَ إِلَيَّ فُلَانٌ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ».
أو «أَخْبَرَنَا مَكَاتِبَةٌ»؛ لا «حَدَّثَنَا»، ولا «أَخْبَرَنَا»؛ مجرداً؛ لِيَتَمَيَّزَ عَنِ السَّمَاعِ،
وما في معناه.

— ٢ —

وقيل: بل، يجوزُ إطلاقُ لفظها^(٢)؛
حيث أنها^(٣)؛ إخبارٌ في المعنى؛ وقد أُطْلِقَ الإخبارُ لُفَةً، على ما هو أعمُّ من اللفظ
كما قيل:
وَتُخْبِرُنِي الْعَيْنَانُ مَا الْقَلْبُ كَاتِمٌ^(٤).

-
- (١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٢، لوحة ب، سطر ٢؛ ولا، الرضوية.
(٢) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٤٣، لوحة ب؛ سطر ١: «أو أَخْبَرَنَا المَكَاتِبَةَ».
(٣) قال ابنُ كثير: «وَجَوَّزَ اللَّيْثُ وَنَصَّ فِي الْمَكَاتِبَةِ أَنْ يَقُولَ: «أَخْبَرَنَا»، وَ «حَدَّثَنَا» مَطْلَقاً،
وَالْأَحْسَنُ الْأَلِيْقُ: تَقْيِيدُهُ بِالْمَكَاتِبَةِ»؛ «الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ: ص ١٢٥».
وَعَقَّبَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ شَاكِرٌ عَلَى قَيْدِ الْمَكَاتِبَةِ: «أَنْ يَكْتُبَ الشَّيْخُ بَعْضَ حَدِيثِهِ؛ لَمَنْ حَضَرَ عِنْدَهُ، أَوْ
لَمَنْ غَابَ عَنْهُ — وَبَرَسَلُهُ إِلَيْهِ —؛ وَسِوَاهُ كَتَبَهُ بِنَفْسِهِ، أَمْ أَمَرَ غَيْرَهُ أَنْ يَكْتُبَهُ».
ويكنى أن يعرف المکتوب له خطَّ الشَّيْخِ، أَوْ خَطَّ الْكَاتِبِ عَنِ الشَّيْخِ.
وَيُشْتَرَطُ فِي هَذَا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْكَاتِبَ ثِقَةً»؛ «الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ: ص ١٢٥ — الْهَامِشُ».
(٤) في النسخة الرضوية: ورقة ٤٣، لوحة ب؛ سطر ٢-٣: «إِطْلَاقُ لَفْظِهَا حَيْثُ أَتَاهَا»؛ وَالصَّحِيحُ
فِي مَا يَبْدُو: «بَلْ، يَجُوزُ إِطْلَاقُ لَفْظِهَا حَيْثُ أَتَاهَا».
(٥) وقال الشَّيْخُ الْحَارِثِيُّ: «وَكَيْفَ كَانَ؛ فَذ: «أَخْبَرَنَا» هُنَا، أَقْرَبُ مِنْ «حَدَّثَنَا»؛ وَلِأَنَّهَا إِخْبَارٌ فِي
الْمَعْنَى؛ وَقَدْ أُطْلِقَ الْإِخْبَارُ... كَاتِمٌ»؛ «وَصُولُ الْآخِيَارِ: ص ١٤٢».
وفي النسخة الرضوية: ورقة ٤٣، لوحة ب؛ سطر ٤: «تُخْبِرُنِي الْعَيْنَانُ...»، بدون واو المطف.

المسألة السادسة

في: الإعلام^(١)

وهو أن يُعَلِّمَ الشَّيْخُ الطَّالِبَ: أنَّ هذا الكتاب أو هذا الحديث: روايته، أو سماعه من فلان؟

مقتصراً عليه؛ من غير أن يقول: اروه عني، أو أذنتُ لك في روايته؛ ونحوه؟
وتفصيلُ البحث في حقلين:

الحقل الأول

في: الإعلام

وفي جواز الرواية به أقوال:

أحدها: الجواز^(٢).

تنزيلاً له منزلة القراءة على الشيخ.

فإنه إذا قرأ عليه شيئاً من حديثه، وأقرَّ بآنه روايته عن فلان؛ جازله أن يرويَه عنه؛ وإن لم يسمعه من لفظه؛ ولم يقل له: «اروه عني»، أو «أذنتُ لك في روايته عني».

(١) والذي في النسخة الأساسية: ورقة ٧٢، لوحة ب: سطر ٧: «وسادسها: الإعلام»؛ وكذا، الرضوية.

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٣، لوحة ب: سطر ٥: «عن فلان».

(٣) قال الطَّبِّي: «وهو أن يُعَلِّمَ الشَّيْخُ الطَّالِبَ: أنَّ هذا الكتاب روايته، أو سماعه، مقتصراً عليه»؛ «المُخْلَصَةُ في أصول الحديث: ص ١١٢».

وقال ابن كثير: إعلام الشيخ: أنَّ هذا الكتاب سماعه من فلان، من غير أن يأذن له في روايتها عنه؛ «الباعث الحديث: ص ١٢٦».

وقال السيوطي: «يُراد بالإعلام: اكتفاء الشيخ بإخبار تلميذه: بأنَّ هذا الكتاب أو هذا الحديث، من مروياته، أو من سماعه من فلان»؛ «تدريب الراوي: ص ١٤٨».

أما المامقاني؛ فقد جعلها ضرباً ثانياً، من ضربَي المناولة: المقرونة، والمجرَّدة.

وهذه هي المجرَّدة عن الإجازة؛ يُنظر: «مقياس الهداية: ص ١٧٥».

وقال الدكتور عزن: وهو إعلام الراوي الطالب: أنَّ هذا الحديث، أو هذا الكتاب، سماعه من فلان. من غير أن يأذن له في روايته عنه؛ أي: من غير أن يقول: «اروه عني»، أو أذنتُ لك في روايته»، أو نحو

ذلك.

(٤) في النسخة الأساسية: ورقة ٧٢، لوحة ب: سطر ١: «وفي جواز الرواية به قولان أحدهما الجواز»؛ قطعاً وكذا، الرضوية. بيد أنني أبدلتُ «القولان» إلى «أقوال»؛ لأنَّها هي التي تتفق والسرْد، الذي أتى عليه الشهيد الثاني «قدس».

وَتَنْزِيلاً لِهَذَا الْإِعْلَامِ مَنْزِلَةً مَنْ سَمِعَ غَيْرَهُ يُقَرِّبُ بَشِيٍّ؛ فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ؛ بَلْ، وَإِنْ نَاهُ.
وَكَذَا؛ لَوْ سَمِعَ شَاهِداً شَهِدَ بَشِيٍّ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ شَاهِداً فَرَعٌ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَشْهِدْ؛ وَلَئِنَّهُ يُشْعِرُ بِاجْزَائِهِ لَهُ، كَمَا مَرَّ فِي الْكِتَابَةِ، وَإِنْ كَانَ أَوْعَفُ؟
وَالثَّانِي: الْمَنْعُ؟
لَئِنَّهُ لَمْ يُجْزَعْ، فَكَانَتْ رَوَايَتُهُ عَنْهُ كَاذِبَةً.
وَرُبَّمَا قِيسٌ أَيْضاً عَلَى الشَّاهِدِ، إِذَا ذَكَرَ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ شَهَادَتَهُ بِشِيٍّ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ، إِذَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ، وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى شَهَادَتِهِ.
وَالْأَصْلُ؛ مَنُوعٌ.

وقال الطيبي: «فجوز الرواية به: كثير من أهل الفقه والحديث والأصول، وأهل الظاهر منهم:—
ابن جريج، وابن الصباغ.
حتى زاد بعض الظاهرية فقال: لوقال له الشيخ: هذا رواية لا تؤدّها عنّي، جاز له روايتها عنه؛ كما تقدّم في السماع»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٢»؛ ويُنظر: «الباعث الخبيث: ص ١٢٦».
وقال المامقاني: وهو المحكي عن بعض المحدثين، كالزّازي؛ استناداً إلى حصول العلم بكونه مروياً له، مع إشعارها بالأذن له في الرواية؛ وإلى ما روي عن ابن عباس: أنّ النبي «ص» بعث بكتابه إلى كسرى، مع عبدالله بن خذافة...؛
وفي أخبارنا: «روى في الكافي؛ باسناده إلى أحمد بن عمر الحلال قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: الرجل من أصحابنا يُعطني الكتاب، ولا يقول: «ارو عني»، فيجوز لي أن أرويه عنه؟ قال: فقال: إذا علمت أنّ الكتاب له، فاروه عنه».
وأيضاً، سيأتي: أنّ منهم من أجاز الرواية؛ بمجرد إعلام الشيخ الطالب: أنّ هذا الكتاب سماعه من فلان.

وهذا يزيد على ذلك ويرجح، بما فيه من المناوأة؛ فإنّها لا تخلو من إشعار بالأذن؛ «مقاييس الهداية: ص ١٧٥».

ويُنظر: الكافي: ١/٥٢، و٧/٢٦٠، ووصول الآخيار: ص ١٤٣، وعلوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٩، ومعجم رجال الحديث: ٢/٤٥٠—٤٥٢، ومعرفة الحديث: ص ١٠٤—١٠٥، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ١٥٦، والإلماع في أصول الرواية والسماع: ص ١١٠، والكفاية: ٣٤٨، وتدريب الراوي: ٢٧٩—٢٨٠، ومنهج النقد في علوم الحديث: ص ٢١٩—٢٢٠.

(١) وقال الحارثي: «وقد أوجب الكلُّ القتل به إذا صحَّ سئلُهُ.

وجوز الرواية به: كثير من علماء الحديث...»؛ «وصول الآخيار: ص ١٤٢».

(٢) قال الطيبي: «والصحيح: أنّه لا يجوز الرواية يُعْجَرُ الإِعْلَامُ؛ وبه قُطِعَ بعضُ الشافعية، واختاره المحققون؛ لأنّه قد يكون الكتابُ سَمَاعَهُ، ولا يَأْذَنُ في روايته، لِخَلَلِ مَعْرِفَةٍ؛ لَكِنْ، يَصِحُّ الْقَتْلُ بِهِ، إِذَا صَحَّ سَمْعُهُ عَنْهُ»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٢».

والثالث: الرواية مع النهي^(١).

وفي قول ثالث: له أن يرويه عنه، بالإعلام المذكور، وإن نَهَا.
كما لو سمع منه حديثاً؛ ثُمَّ قَالَ: لا ترووه عني، ولا أُجيزُهُ لك؛ فإنه لا يضرُهُ ذلك.
والرابع: وهو الأقوى^(٢).

والأقوى: عدمه مطلقاً.

لعدم وجود ما يحصل به الإذن، ومنع الإشعار به.
بخلاف الكتابة إليه.

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «استدك المانعون من الرواية بذلك، بقياسه على «الشهادة على الشهادة»؛ فإنها لا تصح، إلا إذا أذن الشاهد الأول للثاني، بأن يشهد على شهادته.
وأجاب القاضي: بأن «هذا غير صحيح، لأن الشهادة لا تصح إلا مع الإذن في كُلِّ حال، والحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه إلى إذن باتفاق.
وأيضاً؛ فالشهادة تفتقر عن الرواية في أكثر الوجوه»؛ «الباعث الحديث: ص ١٢٦»؛ ويُنظر: «تدريب الراوي: ص ١٤٨»، و«علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٥٦»، و«الإلماع في أصول الرواية والسماع: ص ١١٠»، و«علوم الحديث ومصطلحه: ص ٩٩»، و«منهج النقد: ص ٢١٩».
وقال الحارثي: «ومنعها بعضهم؛ لِقَدَم وجود ما يحصل به الإذن، ومنع الإشعار به، بخلاف الكتابة إليه»؛ «وصول الأخبار: ص ١٤٣».
وقال المامقاني: «ولم أقف لهذا القول على مستند صالح؛ فالأظهر، ما في خبر أحمد المذكور من جواز الرواية بها، إذا علم أن الكتاب للشيخ، دون ما إذا لم يعلم.
ولقد أجاب بعض الأجلة؛ حيث قال: لا يُعقل — للمنع من رواية ما تحمّل المناولة المجردة — وجه. وأني مدخل لإذن الشيخ بعد إذن الإمام عليه السلام.
بل، [هو] أقرُّه وأمر الله تعالى، برواية الأحاديث؛ بل، ضبطها ونشرها بين الشيعة، وفي المجالس. ومنه يظهر: أنه لا يُلتفت إلى منعه، لو منع أيضاً، ما لم يكن منشأ خللاً في نقله أو ضبطه.
والعجب من الشهيد الثاني «ره» في الدراية؛ حيث أنه مع مصيره إلى المنع، من غير ذكر وجه؛ روى خبر أحمد بن عمر المذكور الدال على الجواز، ولم يردّه»؛ «مقاس الهداية: ص ١٧٥»؛ وينظر كذلك: ص ١٧٨ وأقول: صحيح أن الشهيد الثاني، روى خبر أحمد بن عمر المذكور؛ ولكن، في قسم المناولة، لا في قسم الإعلام.

وهو يفتقر عن المامقاني في: جملة المناولة مقرونة ومجردة، وجعله الإعلام قسماً برأسه.

نعم، يفتقر عنه؛ في جعله الإعلام، قسماً برأسه، وليس مناولة مُجَرَّدَة، كما فُتِل المامقاني.

هذا، وإن المامقاني: أقرَّ ثانية قسماً خاصاً بالإعلام؛ بعد ما جمعه ضرباً ثانياً، من ضربي المناولة...

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٣، لوحة أ، سطر ٨؛ ولا، الرضوية.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٣، لوحة أ، سطر ١١؛ ولا، الرضوية.

الحقل الثاني

في: مافي معناه

وهو مانأتي عليه من خلال:

الاول: الوصية

وفي معناه — أي: معنى الإعلام^(١) —:

مالم أوصى له — عند موته، أو سفره —: بكتاب يرويه^(٢)؟

الثاني: الحكم^(٣)

وفيه: القولان^(٤):

ولكن الصحيح هنا: المنع؛ يُعَدُّ هذا القِسم جدّاً عن الإذن.

حتى قيل: إنّ القول بالجواز:

إما زلّة عالم^(٥):

أومتأول؛ بارادة الرواية، على سبيل الوجدادة، التي تأتي.

وهو غلط؛ فإنّ القائل بهذا النوع، دون الوجدادة متحقّق^(٦)

(١) والذي في النسخة الأساسية: ورقة ٧٣، لوحة ١؛ سطر ١٢: «وفي معناه أي معنى الإعلام»، فقط؛ و

كذا، الرضوية.

(٢) وقال الشيخ المامقاني: «الوصية؛ وهي أنّ يُوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه

ذلك الشيخ»؛ «مقياس الهداية: ص ١٧٨»

وقال عثر: الوصية وسيلة ضعيفة من طرق التحمل.

وهي أنّ يوصي المحدث لشخص أن تُرْفَع له كُتُبُه عند موته أو سفره؛ «منهج النقد: ص ٢٢٠».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٣، لوحة ١؛ سطر ١٣؛ ولا، الرضوية.

(٤) أي: القول بالجواز، والقول بالمنع.

وقال الشيخ المامقاني: وقد جوّز بعض السلف، كمحمد بن سيرين وأبي قلابة، للموصي له؛ روايته

عنه، بتلك الوصية، لأنّ في دفعه له نوعاً من الإذن، وشبّها من العرض والمناولة؛ وأنها قريبة من الإعلام؛ وأنها ارفع رتبة من الوجدادة بلاخلاف؛ وهي معمول بها عند جمع؛ فهذا أولى.

و منتهى الاكتر؛ يُعَدُّ هذا الضرب جدّاً، عن الإذن؛ وتشبيهه بالقرض والمناولة، اشتباه؛ «مقياس الهداية:

ص ١٧٨».

وأقول: في نسخة المقياس: «أبوقلابة»، وهو تصحيف مطبعي.

(٥) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٤، لوحة ١؛ سطر ٥: «إما زلّة»، بدون كلمة «عالم»

(٦) أي: أنّ القائل بأنّ الوصية، هي دون الوجدادة رتبة ودرجة ومنزلة؛ فذلك حقّ.

نعم، الشهيد الثاني، لايجز قول من يقول: بأنها أرفع من الوجدادة، وقارب بينها وبين الإعلام؛ كما نستفيده من قوله «قدس».

ووجهوه؛ بأن في دفعه الكتاب إليه: نوعاً من الإذن، وشبهها من العرض والمناولة^(١)
الثالث: الأمثلة^(٢)

وروى حماد بن يزيد، عن أيوب السخيتاني قال:
قلتُ لمحمد بن سيرين: أن فلاناً أوصى لي بكتبه؛ أفأحدث عنه؟
قال: نعم^(٣)؛
قال حماد: وكان أبو قلابة يقول^(٤):
ادفعوا كُتبي إلى أيوب، إن كان حياً؛ وإلا، فاحرقوها^(٥)

(١) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٤٤، لوحة ١؛ سطر ٧: «دفع الكتاب إليه».

(٢) قال الشيخ المامقاني: «كما قيل:

من أن القول بالجواز: إما زلة عالم، أو متأول بارادة الرواية على سبيل الوجادة التي تأتي ميلاً لوجه له.

لأن القائل بهذا النوع دون الوجادة موجود؛ ولما عرفت من عدم الخلاف في كونها أرفع من الوجادة،
فلاوجه للتأويل، بارادة الرواية على سبيل الوجادة»؛ «مقباس الهداية: ص ١٧٨».

وقال الدكتور عتر: «وقد رخص بعض العلماء من السلف للموصى له، أن يرويه عن الموصي؛ بموجب
تلك الوصية؛ لأن في دفعها له نوعاً من الإذن، وشبهاً من العرض والمناولة؛ وهو قريب من الاعلام.

لكن خالت في ذلك: ابن الصلاح؛ وابعده جداً بين الوصية وبين الاعلام، وانكر ذلك على من قاله؛ و
قال: «هذا بعيد؛ وهو: إما زلة عالم، أو متأول على أنه أراد الرواية، على سبيل الوجادة التي يأتي شرحها».

وهو — فيمانري — قول سديد قوي؛ فإن الوصية، إنما تُفيد تملك النسخة؛ فهي كالبيع؛ وذلك أمر
آخر غير الاخبار بمضمونها؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢٢٠».

وينظر: الإلماع في أصول الرواية والسماع: ص ١١٥، وفتح المغيث للعراقي: ص ٢٣٢، وعلوم الحديث
لابن الصلاح: ص ١٥٧.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٣، لوحة ١؛ سطر ٥؛ ولا، الرضوية.

(٤) وقال الخطيب البغدادي: «يقال: أن أيوب كان قد سمع تلك الكتب، غير أنه لم يحفظها.

فلذلك، استفتى محمد بن سيرين عن التحديث منها»؛ الكفاية: ص ٣٥٢.

وينظر: المحدث الفاضل: فقرة ٥٤٦، ومعجم البلدان: ١/ ٤١٤ — ترجمة السخيتاني —.

(٥) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٤٤، لوحة ١؛ سطر ٩: «أبو قلابة يقول»؛ وهو اشتباه في النسخ.

وأقول: وأبو قلابة: هو عبدالله بن يزيد الجرمي البصري.

(٦) يُنظر: المحدث الفاضل: فقرة ٤٧٥.

وأقول: هناك أمثلة كثيرة بخصوص الرواية بالوصية من قبيل:

أ. علي بن النعمان؛ الذي أوصى بكتبه إلى: محمد بن اسماعيل بن بَرِيع؛ كما في: اختيار رجال الكشي

— طبع جامعة مشهد —: ص ٦٤.

ب. ودلوود بن النعمان؛ الذي أوصى بكتبه إلى: محمد بن اسماعيل بن بَرِيع؛ كما في: اختيار رجال

الكشي — طبع جامعة مشهد —: ص ٦١٢.

المسألة السابعة

في: الوجادة

وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الأول

في: توليدها

— ١ —

الوجادة — بكسر الواو^(١)؛ وهي: مصدرٌ وجليجٌ؛ مولّدٌ من غيرِ العرب، غيرُ مسموعٍ من العرب الموثوق بعريتهم.

— ٢ —

وإنّما ولّدَهُ العُلَمَاءُ بلفظ الوجادة: لِمَا أُخِذَ من العلم من صحيفةٍ؛ من غيرِ شعاعٍ، ولا إجازةٍ، ولا مناولَةٍ^(٢)؛

— ٣ —

حيث وجدوا العرب؛ قد فرّقوا بين مصادر «وجد»، للتمييز بين المعاني المختلفة. فإنّهم قالوا: وَجَدْضَالَتُهُ وَجْدَانًا — بكسر الواو —، وَاجْدَانًا — بالهمزة المكسورة — وَوَجَدَ مطلوبه وَجُودًا.

وفي الغضب: «مَوْجِدَةٌ»، و«جِدَّةٌ».

وفي الغنى: وَجِدَ — مثَلْتُ الواو — وَوَجِدَةٌ؛ وَفُرِيَ بالثلاثة في قوله تعالى: «اسْكُنْهُمْ» من حيث سكنتُم من وجدكم^(٣).

ح. ويحيى بن زيد؛ الذي أوصى بالصحيفة إلى: محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي — عليهما السلام —؛ كما في رياض العلماء: ٣٦٣/٥

د. وأقول، قد يكون الدافع للوصية، إلى شخصٍ مخصوص، أو ذي مواصفاتٍ خاصّة؛ نتيجة ظروفٍ سياسيّةٍ معيّنة؛ كما هو الحال، في تسليم سليم بن قيس كتابه إلى أبان بن أبي عتّاش؛ وتسليم ابن أبي عتّاش، الكتاب نفسه، إلى عمر بن أفيّة؛ يُنظر: تكلّة الرجال: ٤٥٢/١ — ٤٦٨.

(١) الذي في النسخة الأساسيّة: ورقة ٧٣، لوحة ب؛ سطر ٨: «و سابعها: الوجادة»، فقط؛ وكذا، الرضويّة.

(٢) وقال الدكتور عتر: «الوجادة؛ هي: أن يجد المرء حديثاً أو كتاباً، بخط شخصٍ باسناده. فله أن يروي عنه على سبيل الحكاية فيقول: «وجدتُ بخط فلان حديثاً فلان...»؛ وله أن يقول: «قال فلان»، إذا لم يكن فيه تدليسٌ يُوهّم اللئى»؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢٢٠».

(٣) سورة الطلاق؛ آية ٦

وفي الحب: وجدأ.

— ٤ —

فلما رأى المؤلفون: مصادر هذا الفعل مختلفة، بسبب اختلاف المعاني؛ ولدوا لهذا المعنى: الوجداء، للتمييز^(١).

الحقل الثاني

في: عباراتها^(٢)

— ١ —

وهو — أي: هذا النوع من أخذ الحديث ونقله —: أن يجد إنسان كتاباً أو حديثاً، مروياً إنسان بخطه، معاصراً له أو غير معاصراً؛ ولم يسمعه منه هذا الواحد^(٣)، ولاله إجازة منه، ولا نحوها. فيقول: «وجدت».

أو «قرأت بخط فلان».

أو «في كتاب فلان بخطه: حدثنا فلان»؛ ويسوق باقي الإسناد والمتن.

أو يقول: «وجدت بخط فلان عن فلان»... الخ^(٤).

(١) قال ابن الصلاح: «روينا عن الثماني بن زكريا النهرواني: أن المؤلفين فرعوا قولهم: «وجداء»؛ فمأخوذ من العلم من صحيفة، من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة؛ من تفريق العرب بين مصادر «وجد»؛ للتمييز بين المعاني المختلفة. يعني قولهم: «وجدت ضالته وجداناً»؛ ومطلوبه: «وجوداً»؛ وفي الغضب: «مروجة»؛ وفي النجى: «وجدأ»؛ وفي الحب: «وجدأ»؛ «علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٦٧؛ ويُنظر: «تدريب الراوي: ص ١٤٧»، وقال الشيخ المامقاني الشيء ذاته؛ في: «مقياس الهداية: ص ١٧٨—١٧٩».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٤، لوحة ١، سطره؛ ولا، الرضوية. وقال الدكتور عتر: يجوز لِمَن تحمّل بالوجداء، أن يرويه على سبيل الحكاية فيقول: «وجدت بخط فلان: حدثنا فلان».

ويقع هذا في مسند الإمام أحمد؛ يقول ابنه عبدالله: «وجدت بخط أبي حدثنا فلان»؛ وله أن يقول: «قال فلان»؛ وكذا: «ذكر فلان»، و«بلغني عن فلان»؛ «منهج النقد: ص ٢٢٥—٢٢٦».

(٣) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٤٤، لوحة ٣، سطر ٣: «ولم يسمعه...»؛ ويبدو أنه اشتباه في النسخ. (٤) قال الطيبي: «ومثالها: أن تقف على كتاب، بخط شخص فيه أحاديث يروها، ولم يسمعه منه هذا الواحد، ولا له منه إجازة؛ ولا نحوها؛ فله أن يقول: «وجدت»، أو «قرأت بخط فلان»، أو «في كتاب فلان بخطه: حدثنا فلان»؛ ويسوق باقي الإسناد والمتن.

أو يقول: «وجدت»، أو «قرأت بخط فلان»، ويذكر الباقيين؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٣» وفي النسخة: «لله منه إجازة»، بدون واو العطف؛ وهو تصحيف مطبعي؛ وكذلك في النسخة: «ويسوق في الإسناد والمتن»، وهو تصحيف مطبعي أيضاً.

ويُنظر: «وصول الآخيار: ص ١٤٣»، و«مقياس الهداية: ص ١٧٩».

— ٢ —

هذا، الذي استقرَّ عليه العمل، قديماً وحديثاً.
وهو: منقطعٌ مُرسَل.
ولكن، فيه شوبٌ اتِّصال؛ بقوله: «وجدتُ بخطِ فلان».
و رُبَّما دَلَّسَ بعضُهم؛ فذكر الذي وجد بخطه وقال فيه: «عن فلان»، أو «قال فلان»؛ وذلك تدليسٌ قبيح، إن أَوْهَمَ سَماعَهُ منه.
وجازَفَ بعضُهم؛ فأطلقَ في هذا: «حدَّثنا»^(١)، و «أخبرنا»؛ وهو غَلَطٌ منكِر.
هذا كله؛ إذا وثقَ بأنَّه: خطُ المذكور، أو كتابه^(٢)؛

— ٣ —

فإن لم يتحقَّق الواجدُ: الخطُّ؛ قال: «بلغني عن فلان».
أو «وجدتُ في كتاب: أَخْبَرَنِي فلانٌ: أَنَّهُ بخطِ فلان»، إن كان أَخْبَرَهُ بِهِ أَحَدٌ.
أو «في كتاب ظننتُ أَنَّهُ بخطِ فلان».
أو «في كتاب ذَكَرَ كاتبُهُ أَنَّهُ فلان».

(١) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٤، لوحق بمسطر ١٠: «حديثاً»؛ ويبدو أنه اشتباهٌ في النسخ.
(٢) قال الطيبي: «هذا الذي استمرَّ عليه العمل، قديماً وحديثاً؛ وهو من باب المرسَل، غير أَنَّهُ أَخَذَ شوباً من الاتصال؛ بقوله: «وجدتُ بخطِ فلان».
و رُبَّما دَلَّسَ بعضُهم، فذكر الذي وَجَدَ بخطه؛ وقال فيه: «عن فلان»، أو «قال: فلان».
وذلك تدليسٌ قبيح، إن أَوْهَمَ سَماعَهُ منه.
وجازَفَ بعضُهم؛ فأطلقَ في هذا: «حدَّثنا»، و «أخبرنا»؛ وأنكرَ هذا على فاعله؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٣»؛ وفي النسخة المطبوعة: «فقوله»، وهو تصحيفٌ مطبعي؛ وكذلك في النسخة: «و أجازَ بعضُهم»، وهو تصحيفٌ مطبعي أيضاً.
ويُنظر: «وصول الأخبار: ص ١٤٣»، و «مقباس الهداية: ص ١٧٩»، و «علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٦٨»، و «الباعث الحثيث: ص ١٢٩ — ١٣٠ الهامش».
وقال الدكتور عتر: «أما روايته بـ «حدَّثنا» أو «أخبرنا»، أو نحو ذلك؛ ميّزاً يدلُّ على إتِّصال السند، فلا يجوز إطلاقاً.
ولا يُعلم عن أحدٍ — يُقْتَدَى به من أهل العلم — فعلٌ ذاك؛ ولا من يُعَلِّمه مَقَدَّ المسند؛ أي: المُصَنِّع الإسناد»؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢٢٠ — ٢٢١».
و أقول: هناك أمثلةٌ كثيرةٌ على تطبيقات الوجادة؛ كماني: رياض العلماء: ١٨٩/٥، و رجال النجاشي: ص ٨٥.

أو «قيل أنه بخط فلان».
ونحو ذلك^(١)؛

— ٤ —

وإذا نقل من نسخة، موثوق بها في الصحة^(٢)؛ بأن قابلها هو أو ثقة، على وجه وثق بها، لمصنف من العلماء^(٣) قال فيه — أي: في نقله من تلك النسخة —
«قال: فلان»؛ يعني: ذالك المصنف^(٤)؛
والآتيق بالنسخة قال: «بلغني عن فلان أنه ذكر كذا وكذا»؛ أو «وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني»، وما أشبه ذالك من العبارات^(٥)؛
وقد تسامح أكثر الناس في هذا الزمان، باطلاق اللفظ الجازم في ذالك، من غير تحريز وثبت.
فيطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معين، وينقل منه عنه؛ من غير أن يثق بصحة النسخة؛ قائلاً: «قال فلان كذا»؛ و«ذكر فلان كذا».
وليس بجيد؛ بل، الصواب ما فصلناه.

(١) قال الطيبي: «إذا وجد حديثاً في تأليف شخص، وليس بخطه؛ فله أن يقول: «ذكر فلان»، أو «قال فلان»؛ أخبرنا فلان»؛ وهذا منقطع، لم يأخذ شوباً من الاتصال؛ هذا كله، إذا وثق بأنه خط المذكور، أو كتابه.

فإن لم يكن كذا لك فليقل: «بلغني عن فلان»؛ أو «وجدت عن فلان»، ونحوه؛ أو «قرأت في كتاب: أخبرني فلان: أنه بخط فلان»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٣».
وقال الحارثي: «... وإلا، قال: «بلغني عن نقل عنه»، أو «وجدت في كتاب أخبرني فلان: أنه خط فلان»، أو «روايته»، أو «اظهر أنه خطه»، أو «روايته»؛ لوجود آثار روايته له بالبلاغ ونحوه»؛ «وصول الأخبار: ص ١٤٣-١٤٤»؛ ويُنظر: «مقباس الهداية: ص ١٧٩».

(٢) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٤٤، لوحق ١٤ سطر ١٤: «موثوق فيها من الصحة».

(٣) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٤٤، لوحق ١٥ سطر ١٥: «المصنف من العلماء».

(٤) قال الطيبي: «وإذا اراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف، فلا يقل: «قال فلان كذا»؛ إلا إذا وثق بصحة النسخة: بأن قابلها هو، أو ثقة؛ بأصول متعددة»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٣».
ونقل الشيخ المامقاني قول الشهيد الثاني نفسه؛ عدا: «على وجه موثق بها»، مكان «وثق بها»؛ و«قال في نقله من تلك النسخة»، بدل «قال فيه — أي...»؛ و«سمى ذالك المصنف»، بدل «يعني ذالك المصنف»؛ «مقباس الهداية: ص ١٧٩».

(٥) قال الطيبي: «فإن لم يوجد ذالك ولا نحوه، فليقل: «بلغني عن فلان كذا»، و«وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني»، ونحوه»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٣»؛ ويُنظر: «مقباس الهداية: ص ١٧٩».

إلا، أن يكون الناقل، ممن يعرف الساقط من الكتاب، والمغير منه المصحف؛ فإنه إذا تأمل ووثق بالعبرة، يرجى له جواز إطلاق اللفظ الجازم، فيما يحكيه من ذلك. والظاهر؛ أنه إلى هذا استروح كثير من المصنفين، فيما نقلوه من ذلك، والله أعلم^(١).

الحقل الثالث

في: حكم نوعيها

وهو مانأني عليه من خلال:

أولاً: الوجادة المطلقة^(٢)

- ١ -

وفي جواز العمل بالوجادة الموثوق بها: قولان؛ للمحدثين، والاصوليين. فنقل عن الشافعي وجماعة من نظار أصحابه: جواز العمل بها. وجهه: بأنه لو توقفت العمل فيها على الرواية، لانسد باب العمل بالمنقول؛ ليتقدر شرط الرواية فيها^(٣).

(١) قال الطيبي: «وقد تسامح أكثر الناس في هذه الأعصار باطلاق اللفظ الجازم في ذلك، من غير تحرر وثبت؛ فيطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف، وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلاً: «قال فلان كذا»؛ فإن كان العالم عالماً فليأخذ، لا يفتق عليه في الغالب الساقط والمحول من جهته؛ رجونا أن يجوز له إطلاق اللفظ الجازم في هذا؛ وإلى هذا استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٣ - ١١٤»؛ هذا، وهناك اختلافات طفيفة بين الخلاصة والدرية والمقباس. (٢) هذا العنوان - الحقل ... المطلق -؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٥، لوحة ١٨، ولا، الرضوية.

(٣) قال الطيبي: العمل اعتماداً على الوجادة. فنقل عن معظم المحدثين والفقهاء المالكيين وغيرهم: أنه لا يجوز. وعن الشافعي وطائفة من نظار أصحابه: جوازه. وقطع بعض المحققين من الشافعيين: بوجوب العمل بها، عند حصول الثقة. وهذا هو الصحيح؛ الذي لا يتجه غيره، في هذه الأزمان، على الرواية، لانسد بابه، ليتقدر شروط الرواية؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٤»؛ واضح، أن في هذا النص الطبع سقط وخطأ، يمكن التأكد منه، كما في نص ابن الصلاح الآتي. قال ابن الصلاح: وهذا هو الذي لا يتجه غيره، في الأعصار المتأخرة؛ ليتقدر شروط الرواية في هذا الزمان؛ يعني: فلم يبق إلا مجرد وجادات

قلت: وقد ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: أي الخلق أعجب إليكم إيماناً؟ قالوا: الملائكة؛ قال: وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكروا الأنبياء؛ فقال: وكيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم؟ قالوا: فنحن؟ قال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟

- ٢ -

وَحُجَّةُ الْمَانِعِ؛ وَاضِحَةٌ
حَيْثُ: لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ لَفْظًا، وَلَا مَعْنَى.

- ٣ -

وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ؛ فِي مَنَعِ الرَّوَايَةِ بِهَا.

قالوا: قَتَنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَأْتُونَ مِن بَعْدِكُمْ، يَجِدُونَ صُحُفًا يُؤْمِنُونَ بِمَا فِيهَا»
وقال ابن كثير: وقد ذكرنا الحديثَ باسنادِهِ ولفظه في شرح البخاري، والله الحمد.
فَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَدْحٌ مِّنْ عَمَلٍ بِالْكِتَابِ الْمُتَقَدِّمَةِ، بِجَرِّهِ الْوِجَادَةَ لَهَا؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ «الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ:
ص ١٢٨ - ١٢٩ يُنظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٦٩، وتدريب الراوي: ١٤٩ - ١٥٠، وتوضيح
الآفكار: ٣٤٩/٢، وتفسير ابن كثير - طبعة المنار -: ٧٤/١ - ٧٥، وعلوم الحديث و مصطلحه:
ص ١٠٣ - ١٠٤.

وأقول: للشيخ المامقاني «قدس»: بحث طويلٌ بهذا الخصوص، وهو على طوله شَيْقٌ ومفيد؛ ينظر:
«مقاييس الهداية: ص ١٧٩ - ١٨٠» ثم ذكر بعد ذلك صفتين، فيها المهم، يَمَّا يَصْلُحُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي طَرُقِ تَحْمِلِ
الحديث؛ كُلُّهُ فِي الْقِسْمِ الْمُخَصَّصِ لَهُ، فَتَكُونُ الْفَائِدَةُ أَجْلَى وَأَظْهَرُ وَأَوْقَعُ....
وقال الدكتور عزت: ثم اختلفت ائمة الحديث والفقه والأصول؛ بما وجد من الحديث بالحفظ المحقق لإمام، أو
أصلٍ من أصولٍ ثقة؛ مع اتفاقهم على منع النقل والرواية، بِحَدَّثِنَا أَوْ أَخْبَرْنَا أَوْ نَحْمُوها.
فَعَظُمَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ: لَا يَرَوْنَ الْقَعْلَ بِهِ.

وحكي عن الشافعي: جَوَّازُ الْعَمَلِ بِهِ؛ وَقَالَتْ بِهِ: طَائِفَةٌ مِنْ نُظَرَاءِ أَصْحَابِهِ وَمِنْ أَرَبَابِ التَّحْقِيقِ.
وهذا هو الراجح الذي يدلُّ عليه الدليل؛ لِأَنَّنَا مَكَلَّفُونَ شَرْعًا، أَنْ نَعْمَلَ بِمَا يَشِيتُ لَدُنَّا صِحَّتُهُ؛ وَإِذَا ثَبِتَ
صِحَّةُ الْكِتَابِ الَّذِي وَجَدْنَاهُ، وَجَبَ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِأَسْبَابٍ، وَقَدْ أَصْبَحَتْ الْفُرُوقُ تُحْتَمُّ ذَالِكُ، «فِي الْأَعْصَارِ
الْمُتَأَخِّرَةِ؛ فَإِنَّهُ لَوُتَوَّفَّقَ الْعَمَلُ فِيهَا عَلَى الرَّوَايَةِ، لَانْتَبَهَ بَابُ الْعَمَلِ بِالْمَقُولِ، لِيَتَعَدَّرَ شَرْطُ الرَّوَايَةِ فِيهَا»؛ «مَنْهَجُ
النَّقْدِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ: ص ٢٢١؛ وَيُنظر: الْإِلْمَاعُ فِي أَصُولِ الرَّوَايَةِ وَالسَّمَاعِ: ص ١١٧، وَفَتْحُ الْمَفْهِمِ:
ص ٢٣٥، وَتَوْضِيحُ الْآفْكَارِ: ٣٤٨/٢، وَغَيْرُهَا.

لماذا ذكرناه: من عدم الإخبار^(١).

ثانياً: الوجدادة المقتزنة^(٢)

ولواقترنت الوجدادة بالإجازة.

بأن يكون الموجود خطئاً: حياً وأجازه، أو أجازه غيره عنه — ولو بوسائط — فلا إشكال في جواز الرواية والعمل؛ حيث يجوز العمل بالإجازة.

(١) ويؤمن لا يرى طريقتيها: الشيخ عبد النبي الكاظمي؛ حيث يقول: «...والوجدادة ليست طريقاً إلى تحمّل الرواية»؛ «تكملة الرجال: ١/١٣٢».

وقال الدكتور عتر: وفي هذه المسألة طرافة يجب التنبيه إليها؛ وهي الفرق بين صحة الرواية، وبين وجوب العمل.

فلا تصح الرواية بالوجدادة للكتاب؛ أي: لا يصح أن يقول: أخبرني فلان، أو حدثني، أو غير ذلك؛ لعدم وجود طريقة التحمّل التي تسمح بذلك.

لكن، يجب العمل بمضمونه عند حصول الثقة بنسبة الكتاب إلى صاحبه؛ لأنّ ذلك هو الذي يوجب العمل....

وقد قال بمثل ذلك؛ من متّع الرواية بالإعلام.

ومن هنا فأننا نستطيع القول، بأنّ الدكتور الفاضل صبحي الصالح، قد تسامح حيث قال في كتاب علوم الحديث ومصطلحه: ص ٨٧:

«بل، لقد أمسى المتأخرون لا يجدون حاجة للرحلة، ولا لتحمل مشاقها؛ مذ أصبح حقاً لهم ولغيرهم، أن يرووا كُتُباً ما يجدون من الكتب والمخطوطات، سواء ألقوا أصحابها، أم لم يلقوهم.»

فهذا القول باطله، لم يحرر حكم الوجدادة؛ لأنّ الرواية بها كما علمت، لا تُعتبر صحيحة متصلة السند إلى أصحابها.

لكن، يجب العمل بمضمونها، إذا حصلت الثقة به؛ وذلك بملاحظة توفر الشروط المقررة، في تحقيق المخطوطات؛ «منهج النقد: ص ٢٢١ — ٢٢٢».

وأقول: ما يُقابل كلمة «طرافة» حوزوياً: هي كلمة «نكته».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٥، لوحة ١٣، سطر ١٣، ولا، الرضوية.

الفصل الثالث

في: كيفية رواية الحديث
وفيه: مسائل^(١)

المسألة الأولى

في: الرواية الحجة^(٢)

اعلم؛ أن العلماء بهذا الشأن، قد اختلفوا فيما يجوز به رواية الحديث؛ فافترط قوم فيه، وفترط آخرون. وقد تقدّم — في باب الوجادة والإعلام والوصية — النقل، عمن فترط واجتزى بروايته، بمثل ذلك.

الحقل الأول

في: من افترط^(٣)

وأما من افترط وشكّد:

— ١ —

فمنهم؛ من قال: لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره؛ وهذا المذهب مروى عن: مالك، وأبي حنيفة، وبعض الشافعية.

(١) والذي في النسخة الأساسية: ورقة ٧٥، لوحة ب؛ سطر ٤ «الفصل الثالث في كيفية رواية الحديث»، فقط.

والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٥، لوحة أ؛ سطر ١: «الباب الثالث...»؛ وهو — الباب —؛ إشتباه في النسخ.

وقال المامقاني: «المقام الرابع؛ في كيفية رواية الحديث؛ فترط فيه قوم وتساهلوا وجوزوا الرواية بكل من الوجادة والإعلام والوصية كما مرّ.

وأفترط فيه آخرون، وبالفرا في التشديد وقالوا أنه لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره؛ حكى ذلك عن مالك وأبي حنيفة وبعض الشافعية؛ وقد سئل مالك: أيؤخذ العلم ممن لا يحفظ حديثه وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه...»؛ «مقباس الهداية: ص ١٨٩».

(٢) «هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٥، لوحة ب؛ سطر ٤؛ ولا، الرضوية.

(٣) «هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٥، لوحة ب؛ سطر ٧؛ ولا، الرضوية.

— ٢ —

ومنهم؛ مَنْ أجازَ الاعتمادَ على الكتاب، بشرط بقائه في يده؛ فلو أخرجه عنها، ولو بإعارة ثقة، لم تجز الرواية منه؛ لِغَيْبَتِهِ عَنْهُ الْمَجُوزَةُ لِلتَّغْيِيرِ، وهو دليلٌ مَنْ يَمْنَعُ الاعتمادَ على الكتاب^(١)!

— ٣ —

والحق؛ المذهب الوَسَطُ

وهو: جوازُ الروايةِ بهما^(٢)!

ولكن؛ اكتملها ما اتَّفَقَ مِنْ حِفْظِهِ، لِأَمْنِ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ^(٣)

ويجوزُ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ يَدِهِ، مَعَ أَمْنِ التَّغْيِيرِ^(٤)، عَلَى الْأَصَحِّ.

(١) قال الطيبي: «... فقال بعضُ المشدِّين: لاحِجَّة، إلَّا فَيَا رِوَاةً مِنْ حِفْظِهِ؛ رَوَى ذَالِكُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالصَّيْلَةَ لَانِي.

وقال بعضهم: يَجُوزُ إِلَّا إِذَا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٥»

وقال الحارثي: «... وقالوا: لاحِجَّة، إلَّا فَيَا يُرَوَّى مِنْ الْحِفْظِ.

وهو عَنَّتْ بَيْنَ، بِغَيْرِ نَفْعٍ ظَاهِرٍ؛ بَلْ، رُبَّمَا كَانَ أَضَرَّ وَأَقْبَحُ؛ لِأَنَّ الْحِفْظَ لِيَصْمُوتَ وَغُسْرُهُ، يُلْزِمُ مِنْهُ الْحَرَجَ وَتَضْيِيقَ الرِّوَايَةِ وَتَقْلِيلُهَا، مَعَ أَنَّهُ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ النِّسْيَانُ وَالشَّكُّ وَالْوَهْمُ.

وَذَالِكُ، لَا يَتِمُّ فِي الْكِتَابَةِ وَالْمَكَاتِبَةِ، وَإِنْ تَطَرَّقَ إِلَيْهَا التَّزْوِيرُ، لَكِنَّهُ شَيْءٌ نَادِرٌ الْوُقُوعُ»؛ «وصول الآخيار: ص ١٤٨»؛ وَيُنْظَرُ: الْبَاعِثُ الْحَيْثُ: ص ١٣٩، وَمُقْبَاسُ الْمَدَايِ: ص ١٨٩.

(٢) قال الحارثي: «والذي يعمدُ علماءنا ومحدثونا — وَاكْثَرُ عُلَمَاءِ الْعَامَةِ —: جَوَازُ كِتَابَتِهَا، وَالرِّوَايَةِ مِنْهَا، إِذَا قَامَ الرَّائِي فِي الْأَخْذِ وَالتَّحْمُلِ، بِمَا تَقَلَّمُ مِنَ الشُّرُوطِ.

فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ: الرِّوَايَةُ مِنْ أَصْلِهِ، إِذَا كَانَ مُصَحِّحاً مَأْمُوناً التَّزْوِيرِ، وَإِنْ أَعَارَهُ أَوْ غَابَ عَنْ يَدِهِ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ نَادِراً الْوُقُوعُ، وَلَا يَكْادُ يَحْقُقُ.

وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ مِنْ أَمْنَيْنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ بِكِتَابَةِ الْعُلُومِ كُلِّهَا، وَالْجَرِيسِ عَلَيْهَا؛ وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ الْأَحَادِيثَ مِنْ أَجْلِهَا وَأَهْمُهَا.

فَقَدْ رَوَيْنَا بِطَرَفَيْنَا؛ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُثَيْمٍ، عَنْ حُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «الْقَلْبُ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْكِتَابَةِ».

وَعَنْهُ...؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «اكْتُبُوا، فَإِنَّكُمْ لَا تَحْفَظُونَ حَتَّى تَكْتُبُوا».

وَعَنْهُ...؛ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «احْفَظُوا بِكُتُبِكُمْ، فَإِنَّكُمْ سَوْفَ تَحْتَاجُونَ إِلَيْهَا».

وَعَنْهُ...؛ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اكْتُبْ وَبِثْ عِلْمَكَ فِي إِخْوَانِكَ، فَإِنْ مِثَّ فَأَوْرَثَ كُتُبَكَ بَنِيكَ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ هَرَجَ وَفَرَجَ، لَا يَأْتِسُونَ فِيهِ إِلَّا بِكُتُبِهِمْ»؛ وَلَا شُبْهَةَ، إِنَّ كِتَابَتَهَا فِي زَمَانِنَا هَذَا

وَاجِبَةٌ، كَمَا تَقَلَّمُ بَيَانُهُ؛ «وصول الآخيار: ١٤٩ — ١٥٠؛ وَالْكَافِي: ٢/١ — مَكْرُوراً أَرْبَعَ مَرَّاتٍ —.

(٣) وَالَّذِي فِي النُّسخَةِ الرُّضْوِيَّةِ: وَرَقَةٌ ١، لَوْحَةٌ ٦؛ «التَّغْيِيرُ»، بِدَلِّ «التَّغْيِيرِ».

(٤) وَالَّذِي فِي النُّسخَةِ الرُّضْوِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٤، لَوْحَةٌ ٧؛ «التَّغْيِيرُ»، بِدَلِّ «التَّغْيِيرِ».

لِأَنَّ الْإِعْتِمَادَ فِي الرَّوَايَةِ عَلَى غَالِبِ الظَّنِّ، فَإِذَا حَصَلَ أَجْزَأُ.
وَقَدْ عَرَفْتُ: أَنَّهُ قَدْ أَفْرَطَ قَوْمٌ، فَأَبْطَلُوهَا مِنَ الْكِتَابِ مُطْلَقاً أَوْ بِالْقَيْدِ^(١).

الحقل الثاني

في: مَنْ فَرَطَ^(٢)

وَفَرَطَ آخَرُونَ؛ فَرُوهَا مِنْ كِتَابٍ غَيْرِ مُقَابِلٍ؛ فَجَرَحُوا بِذَلِكَ، وَكُتِبُوا فِي طَبَقَاتِ
الْمَجْرُوحِينَ^(٣)؟

وَمِنْ طَرِيفٍ مَائِقِلٍ عَنْ بَعْضِ الْمَتَسَاهِلِينَ — وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيعةٍ الْمَصْرِيِّ —:
أَنَّ يَحْيَى بْنَ حَسَّانَ^(٤)؛ رَأَى قَوْمًا مَعَهُمْ جُزْءٌ، سَمِعُوهُ مِنْ ابْنِ لَهِيعةٍ؛ فَنَظَرْتَنِيهِ، فَإِذَا
لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيعةٍ؛ فَجَاءَ إِلَيْهِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ.
فَقَالَ: مَا أَصْنَعُ؟ يَجِئُونِي بِكِتَابٍ، فَيَقُولُونَ هَذَا مِنْ حَدِيثِكَ، فَأَحَدُثُهُمْ بِهِ.
وَهَذَا؛ خَطَأٌ عَظِيمٌ^(٥)، وَغَفْلَةٌ فَاحِشَةٌ.

(١) وَقَالَ الْمَاقِنَانِيُّ: «وَرَابِعٌ؛ وَهُوَ جَوَازُ الْإِعْتِمَادِ فِي رَوَايَةِ مَا سَمِعَهُ — وَلَمْ يَحْفَظْهُ — عَلَى الْكِتَابِ، وَإِنْ
خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ، مَعَ أَمْنِ التَّضْيِيقِ وَالتَّجْلِيلِ وَالذَّمِّ؛ وَغَلَمَ جَوَازُ الْإِعْتِمَادِ، مَعَ عَدَمِ أَمْنِ ذَلِكَ.
وَهَذَا، هُوَ الْقَوْلُ الْفَصْلُ، الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ الْأَكْثَرِ وَسَاعَدَهُ الدَّلِيلُ؛ فَإِنَّ الْأَطْمَنَانَ مَرَجِعُ كَافَّةِ
الْعُقَلَاءِ، فِي جَمِيعِ أُمُورِ مَعَايِشِهِمْ وَمَعَادِيهِمْ.

وَرَوَايَةُ الْحَدِيثِ مِنْ جَلَّتِهَا؛ فَيَجُوزُ بِنَاوُهُ عَلَى مَا يُطْمَأَنُّ، بِكَوْنِهِ مَعَاسِيغَةً مِنْ شَيْخِيهِ؛ وَالتَّزَامُ أَزِيدُ مِنْ
ذَلِكَ، يُؤَدِّي إِلَى الْمُسْرِ وَالْحَرَجِ، وَتَعْطِيلِ الْأَحْكَامِ؛ كَمَا أَنَّ تَجْوِيزَ الرَّوَايَةِ بِدُونِ ذَلِكَ، يُؤَدِّي إِلَى تَضْيِيقِ
الْأَحْكَامِ»؛ «مَقْبَاسُ الْمُهَادِيَةِ: ص ١٨٩»؛ وَفِي النُّسخَةِ: «بِنَاوُهَا عَلَى مَا يُطْمَأَنُّ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مُطْبَعِيٌّ.
(٢) هَذَا الْعِنَوَانُ؛ لَيْسَ مِنَ النُّسخَةِ الْأَسَاسِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٧٦، لَوْحَةٌ ٤٤، سَطْرٌ ٤؛ وَلَا، الرُّضْوِيَّةُ.

(٣) قَالَ الْعَطِيبِيُّ: «وَقَالَ بَعْضُ الْمَتَسَاهِلِينَ: تَجْوِيزُ الرَّوَايَةِ مِنْ نُسْخٍ، غَيْرِ مُقَابَلَةٍ بِأَصُولِهِمْ؛ فَجَعَلُهُمُ الْحَاكِمَ:
مَجْرُوحِينَ»؛ «الْمَخْلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: ص ١١٥»؛ وَيَنْظُرُ: «الْبَاعِثُ الْحَشِيَّةُ: ص ١٣٩».

وَيَقُولُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: «ذَلِكَ؛ بِأَنَّ ابْنَ لَهِيعةٍ كَانَ يَسَاهِلُ فِي الْإِخْذِ؛ وَأَتَى كِتَابَ جَاوُوهَ بِهِ
حَدَّثَ مِنْهُ، فَمِنْ هُنَا كَثُرَتِ الْمُنَاكِيرُ فِي حَدِيثِهِ»؛ «الْكُفَايَةُ: ص ١٥٢».

قَالَ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: «جَاءَ قَوْمٌ وَمَعَهُمْ جُزْءٌ فَقَالُوا: سَمِعْنَا مِنْ ابْنِ لَهِيعةٍ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ
وَاحِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيعةٍ؛ فَجِئْتُ إِلَى ابْنِ لَهِيعةٍ فَقُلْتُ: هَذَا الَّذِي حَدَّثْتَ بِهِ، لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ مِنْ حَدِيثِكَ،
وَلَا سَمِعْتَهَا أَنْتَ نَقَطَ؟ فَقَالَ: مَا أَصْنَعُ؟ يَجِئُونِي بِكِتَابٍ؛ وَيَقُولُونَ: هَذَا مِنْ حَدِيثِكَ، فَأَحَدُثُهُمْ بِهِ»؛ «الْكُفَايَةُ:
ص ١٥٢».

وَيَنْظُرُ: «مَقْبَاسُ الْمُهَادِيَةِ: ١٨٩»، وَ«عِلْمُ الْحَدِيثِ وَمُصْطَلَحُهُ: ص ٥٤ — ٥٥».

(٤) وَالَّذِي فِي النُّسخَةِ الرُّضْوِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٤٤، لَوْحَةٌ ١١ سَطْرٌ ١١؛ «نَحْوُ حَسَّانَ»؛ وَهُوَ اشْتِبَاهٌ فِي النُّسخِ.

(٥) وَالَّذِي فِي النُّسخَةِ الرُّضْوِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٤٤، لَوْحَةٌ ١٥ سَطْرٌ ١٥؛ «خَطَأٌ عَظِيمٌ».

المسألة الثانية

في: رواية من لا يقرأ

وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الأول

في: رواية الضرير^(١)

والضرير، إذا لم يحفظ مسموعه من قم من حدّته؛ يستعين بثقة في ضبط كتابه، الذي سمعه وحفظه.

ويحتاط إذا قرئ عليه على حسب حاله، حتى يغلب على ظنه عدم التغيير. فتصح حينئذ روايته^(٢)؛ وهو أولى بالمنع، من الرواية بالكتاب من مثله؛ أي: المنع الواقع في البصير عند بعضهم.

الحقل الثاني

في: رواية الأُمّي^(٣)

وكذا القول؛ في الأُمّي، الذي لا يقرأ الخط، ولم يحفظ مارواه.

— ١ —

وإذا سمع كتاباً، ثم أراد روايته من غير حفظه^(٤)؛ فعليه أن يروي من نسخة فيها سماعه، وهذا هو الأولى؛ أو من نسخة قوبلت بها — أي: بنسخة سماعه^(٥) — مقابلةً

(١) هذا العنوان — المسألة ... الضرير — ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٦، لوحة ١؛ سطر ١١٠

ولا، الرضوية.

(٢) قال الطيبي: «الضرير إذا لم يحفظ ماسمعه، فاستعان بثقة في ضبطه، وحفظ كتابه، واحتاط عند القراءة عليه؛ بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير، صحت روايته»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٠»؛ ونقل الشّيْخ ذاته الشيخ الحارثي في: «وصول الأخبار: ص ١٥٠».

وقال الشيخ المامقاني: «...؛ فيجوز للضرير: الذي عرضه عدم البصر، والذي تولّد غير بصير؛ رواية الحديث الذي تحمّله وحفظه.

ولولم يحفظ الأعمى ماسمعه من قم محدّثه، لم يجز له الرواية، إلّا أن يستعين بثقة؛ في ضبط سماعه، وحفظ كتابه، عن التغيير؛ ويحتاط عند القراءة عليه، على حسب حاله، حتى يغلب على ظنه سلامته من التغيير؛ فإنّه تصح حينئذ روايته»؛ «مقاس الهداية: ص ١٨٩ — ١٩٠».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٦، لوحة ب، سطر ١؛ ولا، الرضوية.

(٤) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٦، لوحة ١؛ سطر ٤: «حفظ»، بدون هاء الضمير.

(٥) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٦، لوحة أ، سطر ٥: «و من نسخة قوبلت بها، أي نسخة

سماعه»؛ بجعل «و» بدل «أو»؛ و «نسخة» بدل «بنسخة».

موثوقاً بها؛ أو من نُسخة سُمِعت على شيخه؛ أو فيها سُمع شيخه؛ أو كُتبت عنه؛ إذا وثق بكونها ليست مُغايرة لِنسخة سُماعه، وسكَّنت نفسه إليها؛ أو كان له من شيخه إجازة عامة لِمروياته.

والأ؛ فلا يجوزُ له الرواية، من نُسخة ليس فيها سُماعه مطلقاً؛ لإمكان مخالفتها لِنسخة سُماعه، وإن كانت مسموعةً على شيخه ونحوه، أو كونها غير مصحَّحة. وكذا القول؛ فيما إذا كانت النسخة مسموعة على شيخ شيخه، أو مرويةً عنه؛ فالمجوزُ لِرَوَايَتِهِ منها، أن يكونَ له إجازة شاملة من شيخه لهذه النسخة، ولشيخه إجازة شاملة من شيخه لها^(١)، على الوجه السابق؛ فتدبره^(٢)!

— ٢ —

وإذا خالف كتابه حفظه منه — أي: حفظ المستند إلى ذلك الكتاب —، رجع إليه — أي: إلى الكتاب —؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْخَطَأَ مِنْ قَبْلِ الْحِفْظِ. وإن كان حفظه من شيخه، لا من كتابه، اعتمده — أي: اعتمد حفظه —؛ دون ما في كتابه إذا لم يتشكَّك. وإن قال في روايته حينئذٍ: «حفظي كذا، وفي كتابي كذا»، مُنبِّهاً على الاختلاف بينهما، فَحَسَنٌ. لاحتمال الخطأ على كُلِّ منهما، فينبغي التخلص بذلك.

(١) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٦، لوحة ١٢، سطر ١٢: «من نسخة لها».

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٦، لوحة ١٣، سطر ١٣: «فتدبر»، بدون هاء الضمير.

وقال الشيخ المامقاني: «إذا سمع الثقة كتاباً، ولم يحفظه، وأراد روايته؛ فإن روى من النسخة التي سمعها وقابلها وضبطها، فلا كلام؛ وكذا، إن روى عن نسخة قولت بنسخة سُماعه، مقابلةً موثقاً بها. وإن أراد الرواية من نُسخة لم يسمعها بعينها، ولم تُقابل بنسخة سُماعه أيضاً؛ لكتبتها سمعت على شيخه الذي سمع هو عليه؛ أو فيها سُمع شيخه على الشيخ الأعلى؛ أو كُتبت عن شيخه، وسكَّنت نفسه إليها. فإن كانت له من شيخه إجازة عامة لِمروياته، فلا ينبغي التأمل أيضاً في صحَّة روايته لها؛ إذ ليس فيها حينئذٍ أكثر من رواية الزيادة على مسموعاته، إن كانت بالإجازة.

وإن لم تكن له إجازة عامة؛ فإن وثق هو بعدم مغايرتها لِنسخة سُماعه، جازت له روايتها أيضاً، لعدم المانع؛ وإن لم يثق بذلك، فالمُعزَّى إلى عامة المحدثين، المنع من روايتها لها، لاحتمال أن تكون فيها رواية ليست في نسخة سُماعه؛ ومُتَّرد كونها مسموعة عن شيخه، أو شيخ شيخه، لا ينفع بعد عدم إجازة عامة، تشمل روايته لِمثلها، حتى تُسَوَّغ له الرواية لها، فتدبر جيداً»؛ «مقباس الهداية: ص ١٩٠»؛ ويُنظر: «وصول الأخيار: ص ١١٥»؛ و«الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٥».

وكذا، إن خولفت ما يحفظه من بعض الحفاظ أو المحدثين^(١) من كتاب. قال في روايته على الأفضل: «حفظي كذا، وغيري — أو فلان — يقول كذا»، وشبه هذا من الكلام؛ ليتخلص من تبعته.

ولو أطلق، وروى ما عنده، جاز؛ لكن الأول هو الورع^(٢)؟

— ٣ —

وإذا وجد خطه، أو خط ثقة؛ بسماع له، أو رواية بأحد وجوها؛ وهو لا يذكره؛ رواه على الأقوى، كما يعتمد على كتابه في ضبط ما سمعه. فإن ضبط أصل السماع كضبط المسموع، فإذا جازَ اعتماده، وإن لم يذكره حديثاً حديثاً؛ فكذا هنا، إذا كان الكتاب مصوناً، بحيث يغلب على الظن سلامته، من تطرق التزوير والتغيير، بحيث تسكن إليه نفسه، كما مر.

وقيل: لا يجوز له روايته، مع عدم الذكر؛ وقد تقدم أنه قول أبي حنيفة، وبعض

الشافعية^(٣)

(١) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٦، لوحته ١٨٨: «بعض الحفاظ والمحدثين». (٢) قال الطيبي: «لو وجد في كتابه خلاف حفظه؛ فإن حفظ منه رجع إليه؛ وإن حفظاً من فم الشيخ، اعتمد على حفظه؛ إن لم يتشكك؛ وحسن أن يذكرهما معاً فيقول: «حفظي كذا»، و«في كتابي كذا». وإن خالفه فيه غيره قال: «حفظي كذا»، و«قال فلان كذا»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٠-١١٦».

وقال الشيخ المامقاني: «إذا وجد الحافظ للحديث في كتابه، خلاف ما في حفظه. فإن كان مستند حفظه ذلك الكتاب، رجع إليه، لأنه الأصل، وتبين أن الخطأ من قبل الحفظ. وإن كان حفظه من فم شيخه، اعتمد حفظه، إن لم يشك؛ والأحسن، أن يجمع حوledge بينهما في روايته؛ بأن يقول: «حفظي كذا، وفي كتابي كذا»، مُبْتَلِئاً على الاختلاف؛ لاحتمال الخطأ على كليهما؛ فينبغي أن يتخلص بذلك.

وكذا، إن خالفت ما يحفظه، لما يحفظه غيره من الحفاظ المضبوطين؛ فالأولى أن يقول في روايته: «حفظي كذا، وغيري — أو فلان — يقول كذا»، ليتخلص من تبعته.

ولو أطلق، وروى ما عنده، جاز؛ لكن، الأول هو الورع^(٢)؛ «مقاس الهداية: ص ١٩٠».

(٣) قال الطيبي: «لو وجد سماعه في كتاب، ولم يذكره، فمن أبي حنيفة وبعض الشافعية: لا يجوز له روايته؛ ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي يوسف ومحمد: جوازها؛ وهو الصحيح، بشرط أن يكون السماع بخطه، أو بخط من يوثق به، والكتاب مصون يغلب على الظن سلامته من التغيير بحيث تسكن إليه نفسه، والله أعلم»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ١١٦»؛ وينظر: «الباعث الحديث: ص ١٤٠-١٤١».

وقال الشيخ المامقاني: «وإذا وجد الكتاب بخطه أو خط ثقة، بسماع له أو رواية بأحد وجوها، وهو لا يذكر سماع الحديث الذي في الكتاب.

فمن منع من الرواية لما لا يحفظه مطلقاً، كأبي حنيفة وغيره ممن مرَّ فلا كلام في منعه من الرواية.

المسألة الثالثة

في: الرواية بالمعنى
والتفصيل يتم في بحوث:

البحث الأول
في: غير المصنّفات

وفيه: حقول

الحقل الأول

في: من يحق له الرواية

وهو ما تأتي عيه من خلال:

أولاً: من لا يعلم^(١)

ومن لا يعلم مقاصد الألفاظ، وما يُحيل معانيها^(٢)، ومقادير التفاوت بينها؛ لم يميزه
أن يروي الحديث بالمعنى.

بل، يقتصر على رواية ما سمعه^(٣)؛ باللفظ الذي سمعه، بغير خلاف^(٤).

ومن جود رواية ما لا يحفظه مع الأطمينان، وهم الأكثر؛ فالأقوى عنده: جواز أن يروي ما في الكتاب؛
إذ كما يعتمد على كتاب في ضبط ما سمعه، فكذا يُعتمد عليه في ضبط أصل السماع؛ فإن ضبط أصل السماع
كضبط المسموع؛ فإذا جاء اعتماداً عليه، وإن لم يذكره حديثاً حديثاً، فكذا هنا؛ غاية أنه يُشترط كون الكتاب
بخطه أو بخط من يثق به، وكونه مصوناً بحيث يغلب على الظن سلامته من تطرق التزوير، وتسكن إليه نفسه،
وإن لم يذكر أحاديثه حديثاً حديثاً.

نعم، إن شك فيه، لم يُجزر الاعتماد عليه؛ وكذا إذا لم يكن الكتاب بخط ثقة بلا خلاف.

وقد قال بعضهم: إن المعتمد عند العلماء قديماً وحديثاً، العمل بما يوجد من السماع والإجازة، مكتوباً في
الطباق، يغلب على الظن صحته، وإن لم يتذكر السماع ولا الإجازة، ولم تكن الطبقة محفوظة عنده^(٥)؛ «مقباس
الهداية: ص ١٩١».

(١) هذا العنوان — المسألة... من لا يعلم —؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٧، لوحة ١ سطر ٢؛

لا، الرضوية.

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٦، لوحة ١ سطر ١١: «يُختل»، بدل «يُحيل».

(٣) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٦، لوحة ١ سطر ١٣: «روايته».

(٤) قال الحارثي: «وإذا لم يكن الحديث عالماً بمقتضى الألفاظ ومجازاتها، ومنطوقها ومفهومها و

مقاصدها، خبيراً بما يُحيل معانيها؛ لم يميزه الرواية بالمعنى، بغير خلاف؛ بل، يتعين اللفظ الذي سمعه إذا تحقق؛

والأ، لم يميزه الرواية... وصول الأختيار: ص ١١٥١؛ وفي النسخة: «بما يختل معانيها»، وهو تصحيف مطبعي؛ و

ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٩٠—١٩١، والباعث الحديث: ص ١٤١، ومقباس الهداية: ص ١٩١،

ومنج النقد: ص ٢٢٧.

ثانياً: مَنْ عِلِمَ^(١)

فأما إن عِلِمَ بذلك؛ جازلة الرواية بالمعنى، على أصح القولين.

[١-] لِأَنَّ ذالِكَ، «هو الذي تشهد به أحوال الصحابة، والسلف الأولين؛ وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً، في أمرٍ واحدٍ، بألفاظٍ مختلفة؛ وما ذاك، إلا لِأَنَّ معلوم^(٢)»، كان على المعنى دون اللفظ».

[٢-] وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّغْيِيرُ^(٣) بِالْعَجَمِيَّةِ لِلْعَجَمِيِّ؛ فَبِالْعَرَبِيِّ أَوَّلَى^(٤)؛

الحقل الثاني

في: جملة المدارك^(٥)

- ١ -

وفي صحيحة محمد بن مسلم قال:

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٧، لوحة ب سطر ١٤؛ ولا، الرضوية.

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٦، لوحة ب؛ سطر ١٧: «معلوم».

(٣) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٧، لوحة أ؛ سطر ١؛ «التعبير».

(٤) وقال الدكتور عتر: «ثم اختلفت السلف وأرباب الحديث والفقه والأصول، في تسويغ الرواية بالمعنى؛ لأهل العلم بمعاني الألفاظ، ومواقع الخطاب: فشكك كثير من السلف وأهل التحري، من المحدثين والفقهاء، فنعموا الرواية بالمعنى، ولم يميزوا لأحد إلا تيان بالحديث، إلا على لفظه نفسه».

وذهب جمهور العلماء، ومنهم الأئمة الأربعة، إلى جواز الرواية بالمعنى، من مشتغل بالعلم، ناقل يوجوه: تصرف الألفاظ؛ إذا انضم لا تصافى بذلك أمران: أن لا يكون الحديث متعبداً بلفظه، ولا يكون من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم.

وهذا هو الصحيح المعتمد؛ لِأَنَّ الحديث إذا كان بهذا المثابة، كانت الثمّة فيه على المعنى لا اللفظ؛ فإذا رواه العالم على المعنى، فقد أذى المطلوب المقصود منه.

يدل على ذلك اتفاق الأمة؛ على أنه يجوز للعالم بخبر النبي صلى الله عليه وسلم، أن ينقل معنى خبره بغير لفظه، وغير اللغة العربية.

وأيضاً؛ فإن ذالكَ كما هو ظاهر: «هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، كثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً... دون اللفظ»؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢٢٧-٢٢٨».

وللتوسّع يُنظر: الإلحاح في أصول الرواية والسماع: ص ١٧٤-١٧٨، وكشف الأسرار: ٧٧٤-٧٧٩، وشرح التوضيح: ١٣/٢، وفوائد الرّحموت: ١٦٧/٢، وشرح التحرير لابن أمير حاج: ٢٨٨/٢-٢٨٩، وشرح المضد على مختصر ابن الحاجب: ٧٠/٢-٧١، وشرح جُمع الجوامع: ١٠٦/٢-١٠٧.

و يُنظر كذلك: الكفاية للخطيب: ١٩٨-٢٠٣؛ وتوجيه النظر للعلامة الشيخ طاهر الجزائري: ٢٩٨-٣١٢، فقد استوفى الأقوال وأدلتها، وناقش الموضوع مناقشة جيّدة؛ وقواعد التحديث للقاسمي:

ص ٢٢٢-٢٢٣ هذه المصادر كلها منقولة بواسطة منهج النقد: ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٥) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٧، لوحة ب سطر ١١؛ ولا، الرضوية.

قلتُ لأبي عبدالله «عليه السلام»: «اسمِعْ الحديث منك، فأزيد وأُنقص؟
قال: إن كنت تُريدُ معانيه، فلا بأس .

- ٢ -

وعن داود بن فرقد قال:
قلتُ لأبي عبدالله «عليه السلام»: «إني اسمِعُ الكلامَ منك، فأريدُ أن أرويَه
كما سمعته منك، فلا يجيبي؟
قال: فَتَتَعَمَّدُ ذَالِك؟
قلتُ: لا.
فقال: تُريدُ المعاني؟ قلتُ: نعم.
قال: «فلا بأس»^(١)!

- ٣ -

وفي خبر آخر، عنه عليه السلام، حين سُئِلَ: «أسمِعْ الحديث منك، فلعلِّي لا
أرويَه كما سمعته؟
فقال: إذا حفظت الصُّلب منه، فلا بأس؛ إنما هو بمنزلة: تعالَ، هلمَّ؛ واقعدَ،
واجلس»^(٢).

الحقل الثالث

في: حدود الجواز^(٣)

وقيل: إنما تجوز الرواية بالمعنى، في غير الحديث النبوي^(٤).

(١) الكافي: ١/٥١، كتاب العلم، ب، ١٧، ح ١٢ وينظر: «مقباس الهداية: ١٩٢».

(٢) المصدر نفسه: ب، ١٧، ج ١٣ وينظر: «مقباس الهداية: ١٩٣».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٨، لوحة أ؛ سطر ٤؛ ولا، الرضوية.

(٤) قال الطيبي: «وقال قومٌ: لا يجوزُ في حديث النبي «صلى الله عليه وسلم»، ويجوزُ في غيره».

وقال أيضاً: «أقولُ: من ذهب إلى التفصيل هو الصحيح؛ لأنه صلواتُ الله عليه، أفصحُ من نطقٍ
بالضاد، لولم يراعِ ذالك...؛ إذ، لوضع كُلِّ موضعٍ في الآخر، لفاث المعنى الذي يُصيده»؛ «الخلاصة في أصول
الحديث: ص ١١٦، و ١١٧».

وأقولُ: في الخلاصة المطبوعة: «صلواتُ الله عليه»، مكان «صلى الله عليه وآله» عند الشهيد الثاني؛ و
كذلك، زيادة «ذالك»، بعد «لولم يراعِ»؛ و «اذ لوضع... وسلم»، مكان «إذا وضع... وآله».
أقول أيضاً: يبدو الصحيح: «إذ لو وضع كُلُّ موضعٍ الآخر، لفاث المعنى»، مكان ما هو مذكورُ في
النصين.

- ١ -

لأنه صلى الله عليه وآله: أفصح من نطق بالضاد.
وفي تراكيبه؛ أسرار ودقائق، لا يؤقف عليها إلا بها، كما هي.
فإن لكل تركيب من التراكيب معنى؛ بحسب الفصل والوصل، والتقديم والتأخير؛
لوم يُراع، لذهب مقاصدها.
بل، لكل كلمة مع صابيتها خاصية مستقلة؛ كال تخصيص والإهتمام، وغيرها.
وكذا، الالفاظ التي تُرى: مشتركة، او مترادفة؛ إذا وُضِعَ كُلُّ موضع الآخر،
فات المعنى الذي فُصِّلَ به^(١)

- ٢ -

ومن ثم قال «صلى الله عليه وآله»: «نُصِّرَ الله عبداً سمع مقالتي^(٢)، فحفظها، ووعاها، وأداها كما سمعها.
فَرُبَّ حامل فقه غير فقيه.
«وَرُبَّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه»^(٣)»

-
- (١) يُنظر: وصول الأخبار: ص ١٥١، ومقياس الهداية: ص ١٩٤.
(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٧، لوحة ١٤ «نُصِّرَ الله...»
(٣) يُنظر: سُتْن ابن ماجة: ٨٤/١-٨٦، و ١٠١٥/٢، و سنن الترمذي: ٣٤/٥، و سنن أبي داود:
٣٢٢/٣، ٤٣٨/٣، وكشف الخفاء: ٣١٩/٢، وتُحَف القول: ٤١-٤٢، والكفاية للخطيب: ص ١٧٣.
غير أن الشيخ المامقاني قال: ورُدَّ:
أولاً: بمنع صحة السند.
وثانياً: بأنها مضطربة المتن؛ ففي «البداية» كما نقلناه؛ وفي نسخة: نُصِّرَ، بالضاد المعجمة؛ وفي ثالثة:
بالصاد المهملة؛ وفي رابعة: رحم الله، بدل «نُصِّرَ الله»؛ ثم، إن جملة من النسخ، اقتصرَت على الفقرة الأخيرة؛ و
أخرى على التي قبلها، بتلك العبارة، أو بتغييرها إلى قوله «ص»: «فَرُبَّ حامل فقهٍ إلى من لا فقه له.
وثالثاً: بأنها قد تُفَسِّحُ دعاءً، ولا دلالة في ذلك على الوجوب.
ورابعاً: بمنع الدلالة على وجوب التأدية بلفظه؛ لصدق التأدية كما سمعه عرفاً، بمجرد أداء المعنى كما هو،
من غير تفاوت.
وخامساً: بأنها مُقَارَضَةٌ بما مرَّ، مما هو أقوى منها سَدّاً ودلالة؛ وقضية الجميع تنزيلها على تأدية المعنى كما
سُمِعَ، أو على الاستحباب؛ «مقياس الهداية: ص ١٩٣-١٩٤» وينظر: تدريب الراوي: ص ٣٧٤.
وينظر البحث المَوْضِع في الحديث المتواتر، وتعليقات الشيخ العلامة محي الدين عبد الحميد «رحمه الله»
في توضيح الأفكار شرح تنقيح الانظار - للصنماني - : ٤٠١/٢-٤١٢.

ولاريب؛ انه أولى^(١).
وان كان الأصح: الأول، عملاً بتلك النصوص^(٢).
وهذه المذورات؛ تندفع بمشروطها^(٣).
وان بقي مزايا، لا يفوت معها الغرض الذاتي من الحديث.

وهذا كله في غير المصنفات^(٤).

(١) قال الحارثي: «نعم، لا مريّة أن روايته بلفظه، أولى على كلّ حال؛ ولهذا قدّم الفقهاء المروي بلفظه، على المروي بمعناه»؛ «وصول الأخبار: ص ١٥٢».

(٢) وقال المامقاني: «...فَقَلَّحَصَّ من ذالك كله: أن القول المعروف بين الأصحاب، هو الحقّ المألوف في هذا الباب»؛ «مقياس الهداية: ص ١٩٥».

(٣) ينظر: «مقياس الهداية: ص ١٩٥-١٩٧».

وقال الحارثي «قدس»: «والحقّ، أن كلّ ذالك خارج عن موضوع البحث؛ لأننا، إننا جَوَزنا لَيَنْ: يفهم الالفاظ، ويعرف خواصّها ومقاصدها، ويعلم عدم اختلال المراد بها فيما آذاه.

وقد ذهب جمهور السلف والخلف، من الطوائف كلّها، إلى جواز الرواية بالمعنى، إذا قطع بأداء المعنى بعينه.

لأنه من المعلوم: أن الصحابة، وأصحاب الأئمة عليهم السلام؛ ما كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها. ويبعد؛ بل، يستحيل عادة حفظهم جميع الالفاظ على ما هي عليه، وقد سمعوها مرة واحدة؛ خصوصاً في الأحاديث الطويلة، مع تطاول الأزمنة.

ولهذا، كثيراً ما يروى عنهم المعنى الواحد، بالفاظ مختلفة، كما لا يُنكر»؛ «وصول الأخبار: ص ١٥٢».

(٤) وقال الدكتور هن: «ثمّة أمر هامّ يجدر التنبيه إليه، والنتيقت له؛ وهو أن هذا الخلاف في الرواية بالمعنى، إنّما كان في عصر الرواية قبل تدوين الحديث، أمّا بعد تدوين الحديث في المصنّفات والكتب، فقد زال الخلاف، ووجب اتباع اللفظ؛ لإزالة الحاجة إلى قبول الرواية على المعنى، «وقد استقرّ القول في المصوّر الأخيرة، على منع الرواية بالمعنى عملاً، وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظراً»؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢٢٨»؛ وينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٩١، وشرح الالفيه: ٥٠/٢، والباعث الحديث: ص ١٤٣، وغيرها.

وأقول: أمّا التاريخ الإمامي، فهو لم يعرف في تدوين الحديث، عصر ماقبل وما بعد؛ وإنّما سار بمسار الرسالة واستمرارها.

وقال سيادته أيضاً: «فلا يسوغ لأحد الآن، رواية الحديث بالمعنى، إلّا على سبيل التذكير بمعانيه في المجالس، للوعظ ونحوه؛ فأما إيرادها على سبيل الاحتجاج أو الرواية في المؤلفات، فلا يجوز إلّا باللفظ.

وقد غفل عن هذا بعض من تصدّر للحديث، من العصرين؛ حيث عزا أحاديث كثيرة إلى مصادرها بغير لفظها، زاعماً أنّها «ليست قرآناً تُتَّبَعُ بلفظه...!»؛ «منهج النقد: ص ٢٢٨-٢٢٩».

وأقول: والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٧، لوحق بمسطرا: «هكذا في غير المصنّفات»، بدون حرف العطف «و».

البحث الثاني

في: المصنّفات^(١)

والمصنّفات؛ لا تُغيّرُ أصلاً، وإن كان بمعناه
لأنّه يخرج بالتغيير^(٢)، عن وضعه ومقصود مصنّفه
ولأنّ الرواية بالمعنى رُخص فيها؛ لِماني الجمود على الألفاظ من الحرج^(٣)؛ وذلك
غيرُ موجودٍ في المصنّفات المدوّنة في الأوراق^(٤)؛

البحث الثالث

في: احتياطات الرواية بالمعنى

وفيه: حقلان

الحقل الأوّل

في: جملة عبارات الاحتياط^(٥)

وينبغي أن يقول عقيب الحديث — المرويّ بالمعنى؛ والمشكوك فيه: هل وقع
باللفظ أو المعنى —؛ «أو كما قال»^(٦)؛ ونحوه، من الألفاظ الدالّة على المقصود^(٧).
لِمافيه من التحرز من الزلل؛ من حيث اشتمال الرواية بالمعنى، على الخطر^(٨).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٨، لوحق بـ ٣ سطر؛ ولا، الرضوية.

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٧، لوحق بـ ٢ سطر؛ «بالتغيير».

(٣) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٧، لوحق بـ ٣ سطر؛ «الجرح».

(٤) وقال الشيخ المامقاني: «...؛ لأنّ النقل بالمعنى، إنّما رُخص فيه، لِماني الجمود على الألفاظ من
الحرج؛ وذلك غير موجودٍ في المصنّفات، المدوّنة في الأوراق.

ولأنّه، إن ملك تغيير اللفظ، فليس يملك تغيير تصنيف غيره، كما هو ظاهر.

نعم، لو دُعي إلى النقل بالمعنى شيء؛ ونُبّه على كونه نقله بالمعنى، جاز؛ «مقباس الهداية»
ص ١٩٧؛ وينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٧، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٨٩.

(٥) هذا العنوان — البحث ... الاحتياط —؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٨، لوحق بـ ٦ سطر؛

ولا، الرضوية.

(٦) الذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٧، لوحق بـ ١ سطر؛ «أن يتبعه بقوله: أو كما قال».

(٧) الذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٧، لوحق بـ ٦ سطر؛ «نحوه... المقصد».

(٨) وقال الدكتور عتر: «ينبغي لِمَن يروي حديثاً بالمعنى، أن يُراعي جانب الاحتياط؛ وذلك، بأن

يُتبعه بعبارة: «أو كما قال»، أو «نحو هذا»، وما أشبه ذلك من الألفاظ.

فقلّ ذلك: ابن مسعود، وأنس، وأبو الدرداء؛ وغيرهم «رضي الله عنهم»؛ «منهج النقد في علوم
الحديث: ص ٢٢٩»؛ وينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٩١.

الحقل الثاني في الأمثلة التطبيقية^(١)

وقد رُوي فعلُ ذالك من الصحابة؛ عن: ابن مسعود، وأبي الدرداء، وأنس؛
«رضي الله عنهم»^(٢)؛

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٨، لوحق بسطر ١١٠ ولا، الرضوية.

(٢) قال الدكتور:

عن عبدالله بن مسعود «رضي الله عنه»؛ أنه حدث حديثاً فقال: «سمعتُ رسول الله صلى الله عليه و
سَلَّمَ»؛ ثم أرعد وأرعدت ثيابه فقال: «أوشبهه ذاء، أو نحو ذا».

وعن أبي الدرداء أنه كان إذا حدث الحديث عن رسول الله صلى الله عليه و سَلَّمَ؛ ثم قرَّع منه قال:
«اللهم، إن لا هكذا، فكشكك!».

وكان أنس إذا قرَّع من الحديث قال: «أو كما قال رسول الله صلى الله عليه و سَلَّمَ»؛ «منج النقد:

ص ٢٢٩».

وفي الهامش: انظر الروايات عن الصحابة وغيرهم؛ في كتاب الكفاية: ٢٠٥-٢٠٦.

كما أنَّ سيادته تحدث بما يُقارب الصفحتين؛ عن «شبهة حول الرواية بالمعنى»، وما يُثيره المستفربون
وأما تذهُّم المستشرقين بهذا الخصوص، من مزاعم مُفترضة.

وقد أجاد في الرد، وفقه الله لِمراضيه؛ يُنظر: «منج النقد: ص ٢٢٩-٢٣٠».

المسألة الرابعة

في: تجزئة الحديث وتوزيعه
وتفصيل البحث في حقلين:

الحقل الأول

في: أحكام التجزئة

وهو مانأتي عليه من خلال:

أولاً: المجزؤون بشرط^(١)

ولم يجزّ مانعو الرواية للحديث بالمعنى — وبعض مجزّيها أيضاً —: تقطيع الحديث، بحيث يُروى بعضه دون بعض؛ إن لم يكن هذا المقطع^(٢)، قد رواه في محلّ آخر، أو رواه غيره تماماً^(٣)؛ ليرجع إلى تمامه، من ذالك المحلّ^(٤)؛

ثانياً: المانعون مطلقاً^(٥)

ومنهم؛ من متعه: مُطلقاً.

لتحقّق: التغير^(٦)؛ وعدم أدائه^(٧)، كما سمعه

(١) هذا العنوان — المسألة... بشرط —؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٨، لوحة ب، سطر ١١٢ ولا،

الرضوية.

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٧، لوحة ب، سطر ١٠: «القطع».

(٣) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٧، لوحة ب؛ سطر ١٠: «أو رواه غيره»، بدون «تماماً».

(٤) قال المامقاني: «أنّه قد وقّع الخلاف بين العلماء، في تقطيع الحديث واختصاره؛ برواية بعض الحديث الواحد، دون بعض؛ على أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً؛ اختاره المانعون من رواية الحديث بالمعنى، لتحقّق التغير، وعدم أدائه كما سمعه؛ و به قال بعض مجزّي رواية الحديث بالمعنى أيضاً

ثانيها: المنع، إذا لم يكن هذا المقطع، قد رواه في محلّ آخر، أو رواه غيره تماماً؛ ليرجع إلى تمامه من ذالك المحلّ؛ أرسله غير واحد قولاً.

ثالثها: الجواز مطلقاً؛ اختاره بعضهم»؛ «مقياس الهداية: ص ١٩٨»؛ وينظر؛ الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٩، ووصول الأخير: ص ١٥٤، ومنهج التقدي في علوم الحديث: ص ٢٣١.

(٥) هذا العنوان ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٩، لوحة أ؛ سطر ١١، ولا، الرضوية.

(٦) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٧، لوحة ب؛ سطر ١١: «التغير».

(٧) والذي في النسخة الأساسية: ورقة ٧٩، لوحة أ؛ سطر ٢: «أدائه»؛ وكذا، الرضوية.

ثالثاً: المجتزؤون مطلقاً^(١)

وجزؤه: آخرون، مطلقاً.

سواء كان قد رواه وغيره^(٢)؛ على التمام، أم لا^(٣)؟

رابعاً: الرأي المختار^(٤)

وهذا القول: هو الأصح^(٥)؛ إن وقع ذالك، لمن عَرَفَ عدم تعلق المتروك منه،

بالمروي.

بحيث؛ لا يحتلّ البيان؛ ولا تختلف الدلالة فيما نقله، بترك متركه.

فيجوز حينئذ؛ وإن لم تجز الرواية بالمعنى.

لأن المروي حينئذ، بمنزلة خبرين منفصلين.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٩، لوحة أ؛ سطر ٢؛ ولا، الرضوية.

(٢) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٧٩، لوحة أ؛ سطر ٣: «أم غيره»؛ هكذا يبدو لي عند قراءتها؛ غير أنها غير واضحة الكتابة.

والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٧، لوحة ب؛ سطر ١٢: «وغيره»؛ وهذا هو الذي يتفق مع السياق فيما يبدو.

(٣) وقال الشيخ المامقاني «قدس»: «وينبغي تقييد هذا القول، بما إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمأتى به، تعلقاً يُجِلُّ بالمعنى حذفه، كالاشتباه والشرط والغاية، ونحو ذالك.

والأ؛ فالظاهر، عدم الخلاف في المنع منه؛ وادّعى بعضهم الاتفاق عليه.

ومن هنا؛ يتّضح هذا القول مع الرابع؛ وهو: التفصيل بالجواز؛ إن وقع ذالك ميّن يعرف تميز متركه...»؛ «مقاس الهداية: ص ١٩٨».

و أقول: «كالاشتباه والشرط...»؛ صحيحه: «كالاستثناء والشرط»؛ حيث قال ابن الحاجب في مختصره: «حذف بعض الخبر جائز عند الاكث؛ إلا في الغاية والاستثناء ونحوه»؛ يُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٤٤.

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٩، لوحة أ؛ سطر ٣؛ ولا، الرضوية.

(٥) قال الطيبي «والصحيح: التفصيل؛ وأنه يجوز ذالك من العالم العارف، إذا كان متركه غير متعلق بباروئه؛ بحيث لا يحتلّ البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك متركه؛ فيجوز هذا، وإن لم تجز الرواية بالمعنى؛ لأن المروي والمتروك، لخبرين مُتَّصِلَيْن؛ ولا فرق بين أن يكون قد رواه قبل التمام، أو لم يروه؛ هذا، إذا كان رفيع المنزلة، بحيث لا يثبتهم بزيادة أولاً؛ كإبراهيم ثانياً؛ لِقَلَّةِ ضبطه وغفله؛ فلا يجوز له نقصان والله أعلم»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٩».

و أقول: أن الحق الأستاذ السامرائي، قد اشتباه في توزيع النص؛ حيث أوردته هكذا: «...هذا، إذا كان رفيع المنزلة بحيث لا يثبتهم بزيادة أولاً؛ كإبراهيم ثانياً؛ لِقَلَّةِ ضبطه وغفله؛ فلا يجوز له نقصان والله أعلم».

الحقل الثاني

في: تجزئة المصنّف^(١)

وأما تقطيع المصنّف الحديث: فيه - أي: في مصنّفه المدلول عليه بالاسم -
بحيث: فرقة على الأبواب اللائقة به، للاحتجاج المناسب؛ مع مراعاة ما سبق من
تمامية معنى المقطوع^(٢)

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٩، لوحة ١٤ سطر ٧؛ ولا، الرضوية.
وقال الطيبي «وأما تقطيع المصنّف الحديث في الأبواب، للاحتجاج؛ فهو، إلى الجواز أقرب.
قد فعله: مالك، والبخاري، ومن لا يخصص من الأئمة.
قال ابن الصلاح: ولا يخلو من كراهة.
قال الشيخ محي الدين: وما أظنّه يوافق عليه.
أقول: أي، لا يوافق أحد في هذه الكراهة؛ لأنه قد استمر في جميع الاحتجاجات في العلوم، إيراد بعض
الحديث احتجاجاً واستشهاداً؛ سواء كان مستقلاً، أو لا؛ كاستشهاد النحويين وغيرهم»؛ «الحلاصة في أصول
الحديث: ص ١١٩-١٢٠».
وقال الحارثي «قدس»: «أما تقطيع المصنفين الحديث في الأبواب، بحسب المواضع المناسبة، فأول
الجواز؛ وقد استعملوه كثيراً، وما أظنّ له مانعاً»؛ «وصول الأخبار: ص ١٥٥».
وقال الشيخ المافقاني: «أنه صرح جمع بجواز تقطيع المصنّف الحديث الواحد في مصنّفه؛ بأن يفرقه على
الأبواب اللائقة به، للاحتجاج المناسب في كلّ مسألة، مع مراعاة ما سبق، من تمامية معنى المقطوع...»؛ «مقباس
اهدابة: ص ١٩٨»؛ وفي النسخة: مراعات، وهو تصحيف مطبعي.
وقال الدكتور شانه جي مامعناه: «و على أيّ حال؛ فإنّ تقطيع الحديث، من وجهة نظر الشرع،
لا إشكال فيه.

ومن جهة تسهيل عمل المصنّفين، فهو أمر لازم»؛ دراية الحديث: ص ١٣٠.
ويُنظر: الكفاية للخطيب: ص ١٩٠، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٩٤، والباعث الحديث:
ص ١٤٤، وتدريب الراوي: ص ٣١٦، و علم الحديث لإشانه جي: ص ٩٤، وعلوم الحديث ومصطلحه:
ص ٨٣.
(٢) وأقول: قد ضرب السيد رضا ضيائي، مثلاً من الوسائل، كالمؤدج على الإشباه في تقطيع الحديث؛ كما
في نص: «البيعان بالخيار مالم يفترقا وصاحب الحيوان ثلاثة أيام»، في فصل خيار المجلس.
ثم، «صاحب الحيوان...»، بدون واو العطف، في فصل خيار الحيوان.
الأمراً الذي يترتب عليه، اختلاف في الفتوى، كما يقول فضيلته؛ يُنظر: «اختلاف فتوى أزجست:
ص ٤٣-٤٤ فارسي عربي».

ولكن، لدى مراجعة الوسائل؛ وجدت:

(١) - باب ثبوت خيار المجلس للبايع والمشتري مالم يفترقا...؛ قال رسول الله «صلى الله عليه وآله و
سلم»؛ البيعان بالخيار حتى يفترقا، وصاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام»؛ ج ٦ ص ٣٤٥، حديث ١، الباب
الخامس؛ ويُنظر: الكافي - الفروع - ٣٧٦/١.

فهو: أقربُ إلى الجوانِ لِاجلِ الغرضِ المذكورِ.

ثمَّ، «٣- باب ثبوت الخيار في الحيوان كله، من الرقيق وغيره ثلاثة أيام للمشتري خاصة، وإن لم يشترط...» علي بن موسى الرضا عليه السلام: صاحب الحيوان المشتري بالخيار بثلاثة أيام؛ ج ٦ ص ٣٤٩، حديث ٢، الباب الثالث؛ ويُنظر: تهذيب الأحكام: ١٣٦/٢.

ووجدتُ التقطيع فيه سليماً لأغبارٍ عليه؛ وإنَّ الواو فيه استثنائية؛ وإنَّ ملاك الخيار في الأول: عدمُ الإفراق؛ وإنَّه في الثاني؛ مضي ثلاثة أيام.

بل، إنَّ الحرَّ «قدس»؛ قد أبقي في المورد الأول، من الحديث جزءً، يُشارُ به ضمناً؛ إلى ما سوف يأتي في المورد الثاني؛ وإلى أنَّها أساساً من حديث واحدٍ؛ يمتَّا حدث به الرضا عليه السلام، ومصدره الأول هو الرسول صلى الله عليه وآله.

وهذا، إنَّ ذاك على شيء؛ فإنَّها يدلُّ على مدى قدرِ العالمِ هنا، وحُسن تنبيهه، وعِظَم دِقَّة في فنية التجزئة - التقطيع - والتوزيع والتبويب.

علماً؛ بأنَّ الحديث، وإن سبق في باب خيار المجلس، وهو مُشتمُّ حُكْمَيْنِ مختلفَيْنِ؛ لكن، يجمع بينهما في الوقتِ نفسه؛ أنَّها - كما أسلفت - من حديث واحدٍ؛ وأنَّها آتِيَانِي موضوع واحدٍ هو الخيار. هذا فضلاً، عن أنَّ متن الحكم الثاني؛ يشبه أن يكون عضو ارتباط - حلقة وصل -، بين باب خيار المجلس، وباب ما بعده.

ويُنظر بخصوص حديث: «البيعان...»: صحيح البخاري - كتاب البيوع - : ٨٣، ٧٦/٣، وصحيح مسلم: ١١٦٤/٣، ومسند أحمد: ٤٠٢/٣، والموطأ بشرح السيوطي: ٧٩/٢، والمنتقى - شرح الموطأ - للباهي: ٥٥/٥ - ٥٦.

وهناك مثلاً آخر على التقطيع، مع مراعاة ما سبقَ من تمامية معنى المقطوع؛ وفي الوسائل نفسه؛ كمايلي:

أ. «محمد بن يعقوب، عن علة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله «عليه السلام» قال: أتى رجلٌ أمير المؤمنين «عليه السلام» برجلٍ فقال: هذا قُلْتُني، ولم تكنْ لهُ بيِّنة؛ فقال: يا أمير المؤمنين، استخلفه. فقال: لا يمين في حِلِّه، ولا قصاص في عِظَم.

محمد بن الحسن؛ باسناده عن: أحمد بن محمد، عن محمد بن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله «عليه السلام» مثله.

الوسائل: ٣٣٥/١٨ كتاب الحدود و التزيرات، باب ٢٤ - باب أنه لا يمين في حِلِّه وأنَّ الحدود تدبرُ بالشبهات -، من أبواب مقدمات الحدود وأحكامها العامة، حديث ١

ب. «محمد بن يعقوب، عن علة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله «عليه السلام»؛ في حديث أنَّ أمير المؤمنين «عليه السلام» قال: لا يمين في حِلِّه، ولا قصاص في عِظَم. ورواه الشيخ باسناده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله «عليه السلام». الوسائل: ١٠٢/١٨ - ١٠٣؛ كتاب القصاص، باب ٧٠ - باب أنه لا قصاص في عِظَم -، من أبواب دعوى القتل وما يثبت به، حديث ١. وبالنسبة، فإنَّ ما قاله فضيلة الشيخ القوجاني -

وقد قُتِلَ غيرُ واحدٍ من المُحدِّثين، مِنَّا^(١) ومن الجُمهور^(٢).

عقق جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام — في ذيل صفحة ٢٥٨ من المجلد الأربعين: «لم أعر عليه في الوسائل مع التبع التام. نعم أشار إلى ذيله في الوسائل، في الباب ٧٠، من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٤١ أقول: في الأمر اشتباة، وأنا هو موجود بتمامه سنداً ومتناً، في نفس الوسائل: ٣٣٥/١٨...
وينظر: الكافي — الفروع: ج ٧ ص ٢٥٥ حديث ١، وتهذيب الأحكام: ج ١٠ ص ٧٩ حديث ٧٥.
(١) وقال الدكتور شانه جي ما معناه: «وجواز تقطيع الحديث منوط بشرطين:
أولاً: أن يكون مترصداً لأحكام مختلفة، أو شاملاً لمواضيع متنوعة.
ثانياً: أن يكون يمتن له الصلاحية العلمية في فعل ذلك.
وضربت سيادته مثلاً على ذلك: بحديث الأربعمائة، الذي نقله الصدوق «قدس» في كتابه: «الخصال» كما في طبعة مكتبة الصدوق: ص ١٦١ وهو الحديث الذي علّمه أمير المؤمنين «ع» لأصحابه في مجلس واحد؛ «دراية الحديث: ص ١٢٩ — ١٣٠».
وينظر: الكفاية للخطيب: ص ١٩٣، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٩٣، والباعث الحديث: ص ١٤٤، وعلوم الحديث ومصطلحه: ص ٨٣ — ٨٤، ومنهج النقد: ص ٢٣١، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: ص ١٠٢.
(٢) ينظر: حديث من قاتل في سبيل الله فَوَاقِ نَاقَةَ... الخ في: سنن الترمذي في: ٢٣ كتاب فضائل الجهاد — ٢١ باب ماجاء فيمن يكلم في سبيل الله — رقم ١٦٥٧ — ج ٢ ص ٣٧١...
وبعضه في سنن الترمذي أيضاً في: ٢٣ كتاب فضائل الجهاد — ١٩ باب ماجاء فيمن سأل الشهادة — رقم ١٦٥٤ — ج ٢ ص ٣٦٩...

المسألة الخامسة

في: مراعاة القواعد العربية
وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الأول

في: وجوب تولي المُتَقِن^(١)

— ١ —

ولا يُروى الحديث بقراءة: لَحَان، ولا مُصَحَّف
بل، لا يتولاه إلا مُتَقِنٌ لِللُّغَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ.

ليكون، مطابقاً لما وَقَعَ من النبي والآئمة «صلواتُ الله عليهم»^(٢)؛ ويتحقق أدأؤه
كما سمعه؛ امتثالاً، لِأَمْرِ الرُّسُولِ «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»^(٣)؛

— ٢ —

وفي صحيحة جميل بن درّاج قال:

قال أبو عبد الله «عليه السلام»: «أعربوا حديثنا فَإِنَّا قَوْمٌ فَصَحَاءُ»^(٤)

— ٣ —

ويتقلم مَنْ يُريدُ قراءةَ الحديث، قبل الشروع فيه؛ من العربية واللغة؛ ما يسلّم به

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٩، لوحة ١١١ سطر ١١، ولا، الرضوية.
(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٨، لوحة ١١ سطر ٣-٤: «... من النبي صلى الله عليه وآله والآئمة صلواتُ الله عليهم أجمعين».

(٣) قال الطيبي: «لا يُروى بقراءة لَحَان أو مُصَحَّف»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢٠». وقال المامقاني: «أنه صرّح جمع: بأنه ينبغي للشيخ، أن لا يروي الحديث بقراءة لَحَان، ولا مُصَحَّف. بل، لا يتولاه إلا مُتَقِنٌ لِللُّغَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ...»؛ «مقياس الهداية: ص ١٩٨»؛ ويُنتظر: «وصول الأخبار: ص ١٥٥».

(٤) أصول الكافي: ١٥٢/١ كتاب العلم ص ١٧، ح ١٣.
وفي سفينة البحار: ١٧٢/٢: «أعربوا كلامنا فَإِنَّا قَوْمٌ فَصَحَاءُ».
وفي رياض العلماء — نقلاً عن الكافي —: ٢٣٠/١: «أعربوا أحاديثنا فَإِنَّا فَصَحَاءُ».
ونقل الخطيب البغدادي عن الأوزاعي قوله: «أعربوا الحديث، فَإِنَّ القَوْمَ كانوا عرباً»؛ «الكفاية: ص ١٩٤». وفي تاريخ أبي زرعة اللمشتي: ٢٦٥/١ رقم ٣٧٦: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا وليد بن عتبة، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: سمعتُ الأوزاعي يقول: «أعربوا الحديث فَإِنَّ القَوْمَ كانوا عرباً».
ونُقِلَ عن الباقر «ع» قوله: «لا بأس بالحديث إذا كَانَ فيه اللحن أن يُتَبرَه»؛ يُنظر: الكفاية: ص ١٩٤، ودراية الحديث لإشانه جي: ص ١٥١، والجامع لأخلاق الراوي: ١٠٣/٦ وجه أ.

من اللحن^(١).

الحقل الثاني

في: ملازمة أفواه العارفين^(٢)

— ١ —

ولا يُسَلَّم من التصحيف؛ بذلك^(٣)
بل، بالأخذ من أفواه الرجال؛ العارفين به: أحوال الرواة: وضبط أسمائهم^(٤).

— ٢ —

وما وَقَّع في روايته؛ من لحن وتصحيف؛ وتحقَّقه رواية — أي: في الرواية —، رواه
هو صواباً؛ وقال: «روايتنا كذا».

— ٣ —

أو يقدِّمها — أي: الرواية الملحونة أو المصحَّفة^(٥)؛ ويقولُ بعد ذلك: «وصوابه
كذا»^(٦).

(١) وقال الدكتور عتر: «فالعجب بعد هذا من أناس، لا يعلم أحدهم من العربية والنحو إلا الاسم.

بل، إنه لا يُقيم الكلام المضبوط بالشكل على الصواب.

ثم، يتسودون أصعب المراقي، فيدعي أحدهم الاجتهاد في الحديث، والاجتهاد في الفقه؛ ويُقابل كلَّ
غفائب لأهوائه بالشتم والسباب؛ ينصُرُ بذلك، السَّخَّةَ واللِّدْنَ، في زعمه الفاسد وغياله الغريب»؛ «منهج النقد:
ص ٢٣١ — ٢٣٢»؛ وينظر: مقياس الهداية: ص ١٩٨.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٩، لوحة ب، سطر ٤٤؛ ولا، الرضوية.

(٣) إشارة إلى ما قبله: «ويتعلَّم من يُريد... ما يسَلَّم به من اللحن».

(٤) قال الطيبي: «وطريق السلامة: الأخذ من أفواه ذوي المعرفة والتحقيق»؛ «الخلاصة:

ص ١٢٠».

وقال الحارثي: «وطريق السلامة من التصحيف والتحريف: الأخذ من أفواه الرجال»؛ «وصول

الآخيار: ص ١٥٦»..

وأضاف المامقاني بعد جملة: «وضبط أسمائهم»: جملة «وبالروايات وضبط كلماتها»؛ «مقياس

الهداية: ص ١٩٨».

(٥) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٨، لوحة أ، سطر ١١: «أو تقلِّمها أي الرواية الملحن به

أو المصحَّفة».

(٦) قال الطيبي: «والصواب: تقريره في الأصل على حاله، مع التضييب عليه؛ وبيان صوابه في

الحاشية، إذا كان التحريف في الكتاب.

وأما في السماع؛ فالأولى: أن يقرأ على الصواب؛ ثم يقول: «وفي روايتنا، أوعند شيخنا، أو في طريق

فلان كذا».

وله؛ أن يقرأ ما في الأصل، ثم يذكر الصواب»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢٠».

وقيل — والقائل: ابن سيرين وجماعة — يرويه كما سمعه، باللحن أو التصحيف^(١)، فقط.

وهو غلو في اتباع اللفظ، والمنع من الرواية بالمعنى^(٢).

وقال أيضاً: «التصحیح والتريض والتضبيب، من شأن المُنْتَقِينَ... والتضبيب — وقد يُسَمَّى: التريض — أن يُبَيَّرَ خطأ، أوله كراس الضاد، على ثابت نقلاً فاسد لفظاً أو معنى، أو على ضعيف أو ناقص؛ ومن الناقص: موضع الإرسال أو الإقطاع. وربما اقتصر بعضهم؛ على الصاد المجردة، في علامة التصحيح، فأشبهت الضبة...»؛ «الخلاصة: ص ١٤٩ — ١٥٠».

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «ومن شأن المُنْتَقِينَ في النسخ والكتابة، أن يضعوا علامات، توضح ما يُخشى إيهامه؛ فإذا وجد كلاماً صحيحاً، معنى ورواية، وهو غرضه للشك في صحته أو الخلاف فيه، كتب فوقه (ص)».

وإذا وجد ما صحَّ نقله، وكان معناه خطأ؛ وضع فوقه علامة التضبيب؛ وتُسَمَّى أيضاً: «التريض»؛ وهي صاد ممدودة هكذا «ص»؛ ولكن، لا يُلصِقُها بالكلام، لئلا يُظنَّ أنه إلغاء له وضرب عليه...؛ كما قال أيضاً «ره»: «وفي عصورنا هذه، نضع الأرقام للحواشي، كما ترى في هذا الكتاب»؛ الباعث الحديث: ص ١٣٨ — الهامش؛ ويُنتظر كذلك: ص ١٤٥، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٨١، و«وصول الأخيار: ص ١٥٦»، وكذلك: ص ١٩٧ — ١٩٨، ومقياس الهداية: ص ١٩٨.

(١) والذي في النسخة الرضوية: «ورقة ٤٨، لوحة أ؛ سطر ١٢: «باللحن أو التصحيف».

(٢) قال ابن كثير: «وحكي عن: محمد بن سيرين، وأبي مقمر عبدالله بن سخيرة؛ أنها قالت: يرويه كما سمعه من الشيخ ملحوناً»؛ «الباعث الحديث: ص ١٤٥»؛ ويُنتظر: «الكفاية: ص ١٧٨، و ١٨٦».

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في ضبط سَخِيرَة: «بفتح السين المهملة، وإشكان الحاء المعجمة، وفتح الباء الموحدة»؛ «الباعث الحديث: ص ١٤٥ — الهامش».

وقال ابن الصلاح: «وهذا غلو في مذهب أتباع اللفظ»؛ «الباعث الحديث: ص ١٤٥».

وقال المامقاني: «وعن: ابن سيرين، وعبدالله بن سخيـره، وأبي معمر، وأبي عبيد القاسم بن سلام؛ أنه يرويه كما سمعه باللحن والتصحيف الذي سمعته.

ورَدَّ ابن الصلاح وغيره؛ بأنه غلو في اتباع اللفظ، والمنع من الرواية بالمعنى.

وهناك قول ثالث — يُحكي عن عبدالسلام — وهو: ترك الخطأ والصواب، جميعاً.

أما الصواب؛ فلأنه لم يُسمع كذلك.

وأما الخطأ؛ فلأن النبي «ص» لم يقله كذلك.

وأقول: فالأولى: أن يروى كما سمعه؛ وينبّه على: كونه خطأ، وكون الصواب كذا وكذا، حتى يُلَمَّ من شُبَّهت أخفاء الحكم الشرعي، ورواية ما لم يسمعه»؛ «مقياس الهداية: ص ١٩٨ — ١٩٩».

وأقول: «أبي مقمر»؛ صحيحه: «أبي مقمر»، إجماع عَقْفَة بعد العين الغير المعجمة.

و«عبدالله بن سخيـره»؛ صحيحه: «عبدالله بن سخيـره»، بياء — قبل الراء — موحدة.

والأجود؛ التنبيه عليه، كما سبق

الحقل الثالث

في: شرعية الإصلاح^(١)

وجوّزَ بعضهم: إصلاحه في الكتاب؛ وهو يُناسب مجوّز الرواية بالمعنى^(٢).
وتركّه في الأصل على حاله، وتصويبه حاشية - أي: بيان صوابه في الحاشية -؛
أولى من إبقائه بغير تنبيه على حاله، وأجمع للمصلحة، وأنقى للمفسدة^(٣).

و «عبدالله بن سخيرة وأبي معمر»؛ صحيحه: «أبي معمر عبدالله بن سخيرة»؛ حيث هو علم واحد
بشقين: كنية، واسم؛ كما ضبطه مُحقق الباعث الحثيث؛ وعادة: صاحب البيت أدرى بالذي فيه، كما يقولون.
و «خطأ» التي تكررت ثلاث مرّات؛ صحيحها: «خطأ»، بنهاية ألف مهموزة لاهزمة متطرقة بعد
الف ساكنة؛ علماً، بأنّ مثل هذه الكلمات، كثير ما يقع في الإشتباه بكتابتها، المتأثرون باللغة الفارسية.
وأقول: «وهو غلو في إتباع اللفظ»، اشتباه؛ صحيحة: «وهو غلو في مذهب أتباع اللفظ»، كما يبدو.
وعليه؛ فهناك سقط في نصّ الشهيد الثاني، ومن نقل عنه؛ يتمثل في كلمة: «مذهب». .
كذلك، هناك تصحيف في كلمة «أتباع»، بتشديد التاء؛ والصحيح: «أتباع»، بألف مفتوحة وتاء
مُخَفَّفَة. ذاك؛ لأنّ: «أتباع»، مصدر «أتبع» - على صيغة افعل -، من «تبع» الثلاثي: شأنها شأن
«اتجار»: مصدر «اتجر»، من «تجر» الثلاثي.
أما «أتباع»؛ فهي: جمع «تابع»، من «تبع»؛ شأنها شأن «أنصار»، جمع «ناصر»، في «نصر»؛
كذلك، فإنّها هي الأنسب مجيئها مع «مذهب».

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٧٩، لوحة ١١١؛ سطر ١١؛ ولا، الرضوية.
(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٨، لوحة ١٤؛ سطر ١٤؛ «وهو تناسب الرواية بالمعنى».
(٣) قال الشيخ أحمد: «إذا وجد الراوي في الأصل حديثاً، فيه لحن أو تحريف؛ فالأولى: أن يتركه على
حاله، ولا يحوه؛ وأنّ يُضَيَّب عليه، ويكتب الصواب في الهامش؛ وعند الرواية: يروي الصواب من غير خطأ؛
ثم يُبيِّن ما في أصل كتابه.
وأنّ رجحوا إبقاء الأصل، لأنّه قد يكون صواباً، ولّه وجه لم يُدرِكه الراوي، ففهم أنّه خطأ، لاسيّما فيما
يعلونه خطأ من جهة العربية، لكثرة لغات العربية وتشتُّبها»؛ «الباعث الحثيث: ص ١٤٦ - الهامش».
وقال الحارثي: «والصواب إصلاحه في كتابه أيضاً، إذا تحقّق المقصود، ولم يكن فيه احتمال؛ والأولى تركه
على حاله مع التضييب عليه، وبيان الصواب على الحاشية، ثمّ يقرأه عند الرواية على الصواب؛ ولو قال: «وفي
روايي كذا»، لم يكن به بأس»؛ «وصول الأخبار: ص ١٥٦».

وقال المامقاني: «وأما إصلاح التحريف والتصحيف في الكتاب، وتغيير ما وقع فيه؛ فجوّزَ بعضهم.
والأولى: ما ذكره جمع؛ من ترك التحريف والتصحيف في الأصل، على حاله، والتضييب عليه، وبيان
صوابه في الحاشية؛ فإنّ ذلك أجمع للمصلحة وأنقى للمفسدة، وقد يأتي من يظهر له وجه صحّته؛ ولو فتح باب
التغيير، لجسّرت عليه من ليس بأهل»؛ «مقباس الهداية: ص ١٩٩».

— ٢ —

وقد رُوي: أَنَّ بعض أصحاب الحديث؛ رُوي في المنام: وكأنَّه قد ذَهَبَ شيءٌ من لسانه أو شَفَتِهِ.

فُسِّيلَ عن سبِّهِ؟ فقال: لفظاً من حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» غَيَّرْتُهَا برأبي، ففُعِلَ بي هذا^(١)؟

وكثيراً ما نرى: ما يتوهمه كثيرٌ من أهل العلم خطأ، وهو صوابٌ، وذو وجهٍ صحيحٍ خفيٌّ.

— ٣ —

هذا، إذا كان التحريف في الكتاب.

وأما في السماع؛ فالأولى: أن يقرأه على الصواب^(٢)؛ ثم يقول: «وفي روايتنا»، أو «عند شيخنا»، أو «في طريق فلان كذا».

وله، أن يقرأ ما في الأصل^(٣)؛ ثم يذكر الصواب كما مرَّ.

— ٤ —

وأحسنه — أي: أحسنُ الإصلاح —: إصلاحه^(٤)؛ بما جاء صحيحاً؛ بروايةٍ أخرى، إن اتَّفَقَ^(٥)؛

(١) قال ابنُ الصلاح: «وقد روينَا: أن بعض أصحاب الحديث، رأى في المنام، وكأنَّه قد مرَّ من شَفَتِهِ أو لسانه شيءٌ؛ فقيل له في ذلك؟ فقال: لفظاً من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، غَيَّرْتُهَا برأبي، ففُعِلَ بي هذا»؛ «علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٩٦؛ ويُنتظر: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١١٨»، و«مقباس الهداية: ص ١٩٩».

وأقول: واضح، أن هناك فروقاً بين النقول أعلاه، ونصَّ الشهيد الثاني؛ في: «صلى الله عليه وآله وسلم» و«ذهب»، و«رُوي».

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٨، لوحق بمسطره: «أن يقرأ على الصواب».

(٣) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٨، لوحق بمسطره: «يقراء».

(٤) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٨، لوحق بمسطره: «وأحسنه الإصلاح إصلاحه».

(٥) قال الطيبي: «وأحسنُ الإصلاح: إصلاحه بما جاء في روايةٍ أخرى، أو حديثٍ آخر»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢٠».

وقال الحارثي: «ولو رآه صواباً في حديثٍ آخر، أو نُسخةٍ أخرى، وإن لم تكن مرويةً له؛ وَجِبَ الإصلاح على كُلِّ حال.

يتأكَّد القرينة في العلم بذلك، خصوصاً إذا غلبَ على ظنِّه أنه من نفسه، أو من الناسخ لامن الشيخ»؛ «وصول الأخبار: ص ١٥٦».

وقال المامقاني: «قالوا: وأحسنُ الإصلاح: أن يكون بما جاء في روايةٍ أخرى أو حديثٍ آخر، فإن ذاكره آمين من النقول المذكورة»؛ «مقباس الهداية: ص ١٩٩».

ولوراءه في كتاب، وغلب على ظنه أنه من الكتاب لامن الشيخ؛ أتجه إصلاحه في كتابه وروايته^(١).

ويستثبت ما شك فيه^(٢)؛ لاندرايس ونحوه، في الإسناد أو المتن؛ ويصلحه من كتاب غيره أو من حفظه، إذا وثق بهما^(٣).

وعلى كُلِّ حال

فالآولى: سد باب الإصلاح ما أمكن؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا^(٤)؛ مع تبين الحال^(٥).

وقال ابن الصلاح: «وأصلح ما يُعتمد عليه في الإصلاح: أن يكون ما يُصلح به الفاسد، قد وَرَدَ في أحاديث أخرى، فإن ذكره آئِنٌ من أن يكون متفولاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل»؛ «علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٩٢».

وأقول: أظن الآن؛ أن الفرق واضح بين: نص ابن الصلاح، ونص المامقاني؛ وأيهما الأصل، وأيهما الصحيح.

(١) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٨، لوحة ب سطر ٩: «في كتاب وروايته».

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٨، لوحة ب سطر ٩: يستثبت...»، بدون واو العطف.

(٣) قال الطيبي: «فإن رآه في كتابه، وغلب على ظنه أنه من كتابه لامن شيخه، أتجه إصلاحه في كتابه وروايته؛ كما لو اندرس من كتابه بعض الإسناد أو المتن، فإنه يجوز إصلاحه من كتاب غيره، إذا عرِفَ صحته ووثق به؛ وهذا الحكم، في استنبات الحافظ ما شك فيه، من كتاب غيره أو حفظه»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢١».

وقال المامقاني: «وأما لوراءه في كتاب نفسه، وغلب على ظنه أن السقط من كتابه لامن شيخه؛ فجه حينئذ إصلاحه في كتابه، وفي روايته عند محدثيه؛ كما إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن، يتقطع أو يثلي ونحوه؛ فإنه يجوز له استدراكه من كتاب غيره، إذا عرِفَ صحته، ووثق به بأن يكون آخذاً عن شيخه وهو ثقة، وسكنت نفسه إلى أن ذالك هو الساقط».

ومنع بعضهم من ذالك، لوجه له.

نعم، بيان - حال الرواية وكتابه - أن الإصلاح من نسخة موثوقة بها، أولى.

وكذا الكلام، في استنبات الحافظ ما شك فيه؛ من كتاب ثقة غيره، أو حفظه؛ «مقباس الهداية:

ص ١٩٩».

(٤) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٨، لوحة ب؛ سطر ١٢ - ١٣: «لئلا يحسن...»، وهم

يُحسنون...».

(٥) قال ابن الصلاح: «والآولى: سد باب التغير والإصلاح؛ لئلا يجسر على ذالك من لا يحسن، وهو

أسلم مع التبيين»؛ «علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٩٢».

المسألة السادسة

في: دمج الأسانيد

وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الأول

في: حالة اتفاق الرواية^(١)

ومارواه الراوي من الحديث، عن اثنين فصاعداً، واتفقا في الرواية معنى لا لفظاً؛
جمعهما اسناداً؛ وساق لفظ أحدهما مبيّناً؛^(٢)

فيقول: «أخبرنا فلان وفلان، واللفظ لفلان»
أو: «وهذا لفظ فلان قال»^(٣)؛

أو قالاً: «أخبرنا فلان»

وما أشبه ذلك من العبارات.

الحقل الثاني

في: حالة تقارب اللفظ^(٤)

فإن تقارباً في اللفظ، مع اتفاق المعنى؛ فقال في روايته: «قالا كذا»؛ جاز أيضاً،
على القول بجواز الرواية بالمعنى؛ والآ، فلا^(٥)؛

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨، لوحة ١٢ سطر ١٢ ولا، الرضوية.

(٢) قال الطيبي: «إذا كان الحديث عنده، عن اثنين أو أكثر، وبين روايتها تفاوت في اللفظ، والمعنى واحد، فله جمعها في الاسناد، ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما؛ ويقول: «أخبرنا فلان واللفظ لفلان»، أو «هذا لفظ فلان»، أو «قال»، أو «قالا: أخبرنا فلان»، وما أشبه من العبارات»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢١».

وقال المامقاني: «أنه إذا كان الحديث عنده، عن اثنين أو أكثر من الشيخ، واتفقا في المعنى دون اللفظ؛ فله جمعها أو جمعهم في الاسناد بأسمائهم، ثم يسوق الحديث على لفظ رواية أحدهما أو أحدهم مبيّناً؛ فيقول: «أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان»، أو «هذا لفظ فلان»؛ أو يقول: «أخبرنا فلان»، وما أشبه ذلك من العبارات»؛ «مقباس الهداية: ص ١٩٩».

وأقول: «إن كان»؛ صحيحها: «إن كان»؛ حيث تلك طريقة فارسية في الكتابة؛ كما وقع في المقباس.
(٣) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٨، لوحة ١٦ سطر ١٦: «هذا لفظ فلان قال»، بدون واو المطف.

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٠، لوحة ٨ سطر ٦ ولا، الرضوية.

(٥) قال الطيبي: «... وأما إذا لم يختص، بل خلط اللفظين؛ فقال: «أخبرنا فلان وفلان»، وتقارباً في اللفظ قالاً: «أخبرنا فلان»، فهو جائز، على تجويز الرواية بالمعنى»؛ «الخلاصة: ص ١٢١ - ١٢٢».

ولكن قوله: «تقارباً في اللفظ»^(١)، ونحوه؛ مما يدل على الاختلاف اليسير^(٢)، أولى من إطلاق نسبته إليها.

الحقل الثالث

في: مقابل على أصل دون أصل^(٣)

ومصنف سُمع من جماعة؛ إذا رواه عنهم من نسخة قوبلت بأصل بعضهم دون بعض؛ وأراد أن يذكر جميعهم في الإسناد، وذكره — أي: المقابل — بنسخته وحده؛ بأن يقول: «واللفظ لفلان»^(٤)، كما سبق.

فهذا فيه: وجهان.

الجواز كالآول؛ لأن ما أورده قد سمعه ممن ذكر أنه بلفظه.

وعدمه؛ لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين، حتى يُخبر عنها؛ بخلاف ماسبق، فإنه اطلع على رواية غير من نُسب اللفظ إليه، وعلى موافقتها معنى، فأخبر بذلك^(٥).

وقال المامقاني: «ولم يخص أحدهما بنسبة اللفظ إليه؛ بل، أتى ببعض لفظ هذا، وبعض لفظ الآخر؛ فقال: «أخبرنا فلان وفلان»، وتقارباً في اللفظ، أو والمعنى واحد؛ قالاً: حدثنا فلان، جازباً على جواز الرواية بالمعنى، ولم يميز بناءً على عدم جوازها. ولولم يقل: تقارباً ونحوه، فلا بأس به أيضاً، بناءً على جواز الرواية بالمعنى؛ وإن كان الإتيان بقوله تقارباً في اللفظ، أو ما يؤدّي ذلك، أولى»؛ «مقباس الهداية: ص ١٩٩ — ٢٠٠».

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٨٠، لوحة ١؛ سطر ٨: «قول مقارباً في اللفظ».

والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٩، لوحة ١؛ سطر ١: «قوله تقارباً في اللفظ»؛ ويبدو أنه هو الأصح.

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٩، لوحة ١؛ سطر ٢: «اليس»؛ وهو اشتباه بالتأكيد.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٠، لوحة ١؛ سطر ٩؛ ولا، الرضوية.

(٤) ومن القدماء؛ وجدت ابن دقيق العيد، يستعمل هذا الأسلوب؛ في كتابه: «الافتراح في بيان

الاصطلاح».

ومن المُحدثين؛ وجدت السيد العسكري، يستعمل هذا الأسلوب؛ في كتابه: «خسرون ومائة صحابي

مختلف». طبعاً، ما ذكرته على سبيل المثال، لا الحصر.

(٥) قال المامقاني: «وإذا سمع من جماعة كتاباً مصنفًا، فقابل نسخته بأصل بعضهم دون الباقي، ثم رواه

عنهم كلهم، وقال: اللفظ لفلان المقابل بأصله؛ ففي جوازه وجهان:

من أن ما أورده قد سمعه ممن ذكره أنه بلفظه.

ومن أنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين، حتى يُخبر عنها؛ بخلاف ماسبق، فإنه اطلع على رواية غير

من نُسب اللفظ إليه، وعلى موافقتها معنى، فأخبر بذلك.

وعن بدرين جماعة من علماء العامة: التفصيل بين تبين الطرق بأحاديث مستقلة، وبين تفاوتها في ألفاظ

أولغات أو اختلاف ضبط؛ بالجواز في الثاني، ودون الأول؛ «مقباس الهداية: ص ٢٠٠».

المسألة السابعة

في: اعتبار الزيادة والحذف
وتفصيل البحث في حقول

الحقل الأول

في: التمييز بهو ويعني^(١)

- ١ -

ولازيد الراوي على ما سمع؛ من نسب من فوق شيخه^(٢) من رجال الإسناد،
على ما ذكره شيخه مذهباً عليه؛ أو صفة له كذلك؛ إلا، ميمراً ب: «هو»^(٣)، أو «يعني»،
ونحو ذلك.

- ٢ -

مثاله: أن يروي الشيخ؛ عن أحمد بن محمد
كما يتفق: للشيخ أبي جعفر الطوسي، وللكليني^(٤)؛ كثيراً.

- ٣ -

فليس للراوي أن يروي عنها؛ ويقول: «قال: أخبرني أحمد بن محمد بن عيسى»
بل، يقول: «أحمد بن محمد هو ابن عيسى»، أو «يعني ابن عيسى»^(٥)، ونحوه؛
ليتميز كلامه وزيادته عن كلام الشيخ^(٦).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨١، لوحة ١؛ سطر ١٣ ولا، الرضوية.

(٢) الذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٩، لوحة ١؛ سطر ٩: «من نسب من بعد فوق شيخه»؛ بزيادة

«بعد».

(٣) الذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٩، لوحة ١؛ سطر ١٢: «والكليني».

(٤) ينظر: المحاسن للبرقي: ص ١١٦٨ وفيه: «محمد بن علي، عن عيسى بن هشام، عن عبد الكرم — و

هو كزّام بن عمرو الحنمعي —، عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله — عليه السلام —: ...».

وص ٤٢٢؛ وفيه: «عنه، عن أبي سليمان، عن أحمد بن الحسن — وهو الجبلي —، عن أبيه، عن جميل

ابن دراج، قال: سمعت أبا عبد الله — ع — يوماً يقول: ...»

وطبعاً؛ إن مثل هذا الاستعمال والتحرز، إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على مدى الضبط والدقة في رواية
الحديث؛ كذلك، هو في الوقت نفسه، يهدف إلى رفع الالتباس بين الأسماء المتحددة الصورة، كما يساهم في
إزالة الجفالة عن الأسماء المجردة. وعليه، فهو استعمال ليس لا إلى هدف.

(٥) الذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٩، لوحة ١؛ سطر ١٤: «أو يعني به عيسى».

(٦) قال الشيخ المامقاني: «أنه صرح جمع: بأنه ليس للراوي أن يزيد، في نسب غير شيخه من رجال
السند، أو صفته؛ مذهباً ذاك؛ حيث اقتصر شيخه على بعضه. إلا، أن يميزه ب: «هو»، أو «يعني»، أو نحو ذلك.

الحقل الثاني

في: وصف الشيخ بما هو أهله^(١)

وإذا ذكّرَ شيخه في أول حديث؛ نسبته إلى آبائه، بحيث يُتميّز.
ووصفه بما هو أهله^(٢)
ثم، اقتصر بعد ذلك؛ على اسمه، أو بعض نسبه^(٣)

مثال: أن يروي الشيخ عن أحمد بن محمد، كما يتفق للشيخ أبي جعفر الطوسي والكليني رحمه الله تعالى كثيراً؛ فليس للراوي أن يروي عنها ويقول: قال: أخبرني أحمد بن محمد بن عيسى.
بل، يقول: أحمد بن محمد، هو ابن عيسى؛ أو يعني: ابن عيسى، ونحوه.
«ليتميّز كلامه وزيادته عن كلام شيخه»؛ «مقباس الهداية: ص ٢٠٠».
وأقول؛ وهذا هو نفس نصّ الشهيد الثاني؛ ولكن، مع تصرف يسير، وإن لم يُشير إلى ذلك الشيخ المامقاني، تساهلاً منه قُدس سرّه.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٨١، لوحة أ؛ سطر ١٠؛ ولا، الرضوية.
(٢) قال الطيبي: «ويستحب له الشاء على شيخه، في حالة الرواية عنه، بما هو أهل له؛ فقد قُتل ذلك، غير واحد من السلف».
ولا بأس بذكره، بما يُعرف به من لقب أو نسبة؛ ولولإ أم، أو صفة، أو وصف في بدنه؛ الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٤٤ - ١٤٥.
وقال ابن كثير: «وحسّن أن يثنى على شيخه؛ كما كان عطاء يقول: حدثني الحبر البحر ابن عباس؛ و كان وكيع يقول: حدثني سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث».
وينبغي أن لا يذكر أحداً بلقب يكرهه؛ فأما لقب يتميّز به، فلا بأس؛ «الباعث الحثيث، ص ١٥٣».
وقال الشيخ أحمد محمد شاذلي: «لا بأس أن يذكر الشيخ من يروي عنه؛ بلقب، مثل: «غندر»؛ أو وصف، نحو: «الأمش»؛ أو جرقه، مثل: «الحناط»؛ أو بنسبه إلى أمه، مثل: «ابن غلّة»؛ إذا عُرِف الراوي بذلك، ولم يقصد أن يُعيّنه، وإن كره الملقّب به ذلك»؛ «الباعث الحثيث: ص ١٥٣ - الهامش».
وقال الحارثي: «قد جرت عادة المحدثين: أن يذكروا أسماء شيوخهم وأنسابهم، ويعرفوهم بما يقتضيه الحال، ويرفع عنهم الجهالة؛ في أول الحديث، إذا رُووه مفرداً».
ولو كان كتاباً تاماً؛ جاز استيفاء ذلك في أول الكتاب، والاقتصار في الباقي على ما يرفع اللبس؛ حتى الإضمار كافٍ مع أمه.

وأما باقي الشيوخ؛ فالواجب ذكر كل شيخ بما يرفع الجهالة عنه؛ إلا، أن يكون كثير التكرّر، بحيث يكفي مجرد الاسم في فهمه؛ فإن تكرير ذلك يستهجن، إذ هو طويلٌ بغير فائدة؛ «وصول الأخبار: ص ١٦٠».
(٣) وقال الشيخ المامقاني: «وإذا ذكر شيخه؛ نسب شيخه بشامه، أو وصفه بما هو أهله في أول حديث؛ ثم اقتصر في باقي أحاديث الكتاب على اسمه، أو بعض نسبه»؛ «مقباس الهداية: ص ٢٠٠ - باختصار».

وأقول: هناك أمثلة كثيرة؛ كما في: رياض العلماء: ٤/ ٣٥٠، و ٥/ ٢٩٠ - ٢٩١.

الحقل الثالث

في: ملاحظة المحذوف خطأ^(١)

ولم يكتبوا: «قال» بحين رجال الإسناد، في كثير من الأحايث؛ فيقولها القارئ لفظاً^(٢):

وإذا وُجدَ في الإسناد ما هذا لفظة: «قرئ على فلان: أخبرك فلان»؛ يقول القارئ بلفظه: «قيل له: أخبرك فلان».

وإذا وجد: «قرئ على فلان: حدَّثنا فلان»^(٣)؛ يقول: «قال: حدَّثنا فلان».

وأقول: مَنْ يطلع على تلك الأمثلة، بمقدِّمة الأدب والتكريم، من قبل رواتنا أزاء شيوخهم؛ كما يرى المستوى الرفيع من الخلق، عند الأئمة عليهم السلام؛ في روايتهم، عن آبائهم، عن رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم».

وكمثال على ذلك: قول الامام الرضا عليه السلام.

«... حدَّثني أبي العبدُ الصالح موسى بن جعفر؛ قال:

حدَّثني أبي الصادق جعفر بن محمد؛ قال:

حدَّثني أبي باقر علم الأنبياء محمد بن علي؛ قال:

حدَّثني أبي سيّد العابدين علي بن الحسين؛ قال:

حدَّثني أبي سيّد شباب أهل الجنة الحسين بن علي؛ قال:

سمعتُ أبي سيّد العرب علي بن أبي طالب؛ قال:

سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله؛ يقول:

«الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمَلٌ بالأركان»؛ «كشف الغمّة للاربعين: ٩٧/٣».

وبالمناسبة؛ فقد قال الدكتور عتر: «... ورواية الرجل، عن أبيه، عن جدّه، ممّا يُفخّره بحقّ، ويُقبّط عليه الراوي».

يقول أبو القاسم منصور بن محمد العلوي: «الاسناد بعضُهُ عوَال، وبعضُهُ معال؛ وقول الرجل: حدَّثني أبي عن جدّي، من المعالي»؛ أي: المكارم التي يُعْتَرَّ بها؛ «منهج النقد: ص ١٥٩».

وأقول: كذلك في هذا الحديث، علوّ الإسناد؛ ينظر شروط العلوّ في: منهج النقد: ص ٣٥٨ — ٣٦٢.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسيّة؛ ورقة ٨١، لوحة أ؛ سطر ١٢؛ ولا، الرضويّة.

(٢) قال الدكتور عتر: «وذلك، كما ذكر ابنُ الصلاح وسائر العلماء: أنّه: «جرت العادة بمحذوف:

«قال»، و«ان»، ونحوهما؛ فيما بين رجال الإسناد خطأ؛ ولا بُدّ من ذكره في حالة القراءة لفظاً.

مثل: «حدَّثنا أبوداود، ثنا الحسن بن علي؛ عن شابة قال...»؛ «نقرأ هكذا: «حدَّثنا أبوداود قال:

حدَّثنا الحسن بن علي، عن شابة أنّه قال...»؛ «منهج النقد: ص ٢٣٢».

(٣) وانتهى في النسخة الرضويّة: ورقة ٤٩، لوحة ب، سطر ٢: «... حديثاً فلان».

وإذا تكررَت كلمة «قال»؛ كما في قوله عن زُرارة قال: «قال الصادق عليه السلام»، مثلاً؛ فالعادة^(١)؛ أنهم يحذفون إحداها خطأً، فيقولها القارئ^(٢)؛
 ويحذفها يُخلُّ بالمعنى^(٣)؛ لأنَّ ضمير الأولى للراوي الأول، وهو الفاعل؛ وفاعل الفعل الثاني: هو الاسم الظاهر، الذي بعده^(٤)؛
 فإذا اقتصرَ على واحدة، صار الموجودُ فعلَ الاسم الظاهر الثاني؛ فلا يرتبطُ الإسناد بالراوي السابق^(٥).

-
- (١) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٩، لوحة ب؛ سطر ٤: «والعادة».
- (٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٩، لوحة ب؛ سطر ٤: «فتقولها القارئ».
- (٣) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٩، لوحة ب؛ سطر ٥: «وحنفها»؛ وبدون الياء.
- (٤) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٩، لوحة ب؛ سطر ٦: «الذبعده»؛ حيث الياء ساقطة.
- (٥) قال الطيبي: «جرت العادة بحذف «قال»، ونحوه؛ فيما بين رجال الإسناد خطأً، ولا بُدَّ من التلَفُّظ به حالَ القراءة.
- وإذا كان في أثناء الإسناد: «قُرى على فلان: أخبرك فلان»؛ أو فيه: «قُرى على فلان: حدَّثنا فلان»؛ فينبغي للقارئ في الأول أن يقول: «قيل له: أخبرك فلان»، وفي الثاني: «قُرى على فلان: قال حدَّثنا فلان».
- وإذا تكررَت كلمة «قال»؛ كقوله في كتاب البخاري: حدَّثنا صالح بن حبان قال: قال: عامر الشعبي؛ فإنهم يحذفون أحدهما في الخط، وعلى القارئ أن يلفظ بها وسُئل الشيخ في فتاواه: عن ترك القارئ «قال»؟ فقال: هذا خطأ من فاعله، ولأنَّه يظلُّ السماع به؛ لأنَّ حذف القول جائز اختصاراً؛ وقد جاء به القرآن العظيم، والله أعلم»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢٢».
- وقال ابن كثير: «جرت عادة المهملين إذا قرءوا يقولون: «أخبرك فلان»؛ قال: أخبرنا فلان؛ قال: أخبرنا فلان»؛ ومنهم، من يحذف لفظة «قال»؛ وهو سائغ عند الأكثرين»؛ «الباعث الحثيث: ص ١٤٧».
- وقال الحارثي: «وأما ما في آخر السند: مثل قولهم: محمد بن مسلم: قال أبو عبد الله عليه السلام: فهنا لفظة «قال» محذوفة قبل لفظة «قال» الموجودة، وفاعلها محمد بن مسلم؛ أي: قال: محمد بن مسلم: قال أبو عبد الله عليه السلام؛ ولو تلفَّظ القارئ بها، إذا كانت محذوفة، كان أنسب؛ مع أنَّ حذفها قليل»؛ «وصول الاختيار: ص ١٥٩».
- والتوسع؛ ينظر: «مقباس الهداية: ص ٢٠١».

المسألة الثامنة

في: التفريق والإشتراك

وتفصيلُ البحث في حقول:

الحقل الأول

في: تفريق الأحاديث

وهو مانأتي عليه من خلال:

أولاً: المجوزون^(١)؛

— ١ —

وما اشتمل من النسخ أو الأبواب ونحوها؛ على أحاديث متعدّدة؛ بإسناد واحد؛ فإن شاء؛ أن يذكره — أي: الإسناد —: في كُلِّ حديث منها؛ وذلكَ أحوط، إلا أن فيه طولاً.

أو يذكره: أولاً؛ أي: عند أول حديث منها.

أو في أول كُلِّ مجلس من مجالس سماعها؛ ويقولُ بعد الحديث الأول: «و بالإسناد»؛ أو يقول: «وبه» — أي: بالإسناد السابق —؛ وذلك، هو الأغلب، الأكثر في الإستعمال.

— ٢ —

وعلى هذا؛ فلو أرادَ مَنْ كان سماعُهُ على هذا الوجه، تفريقَ تلك الأحاديث، و روايةَ كُلِّ حديث منها، بالإسناد المذكور في أولها؛ جازلةً ذلك.

لأنَّ الجميعَ معطوف على الأول.

فالإسنادُ في حُكم المذكور في كُلِّ حديث؛ وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد، في أبواب^(٢)؛ بإسنادِه المذكور في أوله^(٣).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨١، لوحة ب، سطر ١٨، ولا، الرضوية.

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٤٩، لوحة ب، سطر ١٧: «في الأبواب».

(٣) قال الماقياني: «أنَّ ما اشتمل من النسخ والأبواب ونحوها، على أحاديث متعدّدة؛ وبإسنادٍ واحد؛ فيلْتَشاء؛ ذكرُ الإسنادِ في كُلِّ حديث.

وان شاء؛ ذكره عند أول حديث منها.

أو في كُلِّ مجلس من مجالس سماعها.

و يقول بعد الحديث الأول: «و بالإسناد»؛ أو يقول: «وبه» — أي: بالإسناد السابق —؛ والأوّل

أحوط؛ إلا أنه لطولُه، كانَ الأغلبُ الأكثر في الإستعمال الثاني.

ثانياً: المانعون^(١)

وممنهم؛ من منع ذلك، إلا مبيناً للحال^(٢)!

الحقل الثاني

في: الحديث المشترك باسنادين^(٣)

- ١ -

وإذا ذكرَ الشيخُ حديثاً باسنادٍ، ثُمَّ اتَّبَعَهُ إِسْنَاداً آخَرَ؛ وَقَالَ عِنْدَ انْتِهَاءِ الْإِسْنَادِ:

«مثله».

لم يكن للراوي عنه: أن يرويَ المتنَ المذكور، بعد الإسناد الأول، بالإسناد الثاني؛ لإحتمال أن يكون الثاني، مماثلاً للأول في المعنى، ومغايراً له في اللفظ.

ثُمَّ، مَنْ سَمِعَ هَكَذَا، فَأَرَادَ تَفْرِيقَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، وَرَوَايَةَ كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِهَا؛ جَاوَزَ ذَلِكَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

لأنَّ الجميعَ معطوفٌ على الأول؛ فالإسناد في حكم المذكور في كُلِّ حَدِيثٍ؛ وَهُوَ بِمِثَالِهِ تَقْطِيعُ الْمَتَنِ الْوَاحِدِ، فِي الْأَبْوَابِ؛ بِإِسْنَادِهِ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِهِ؛ «مُقْبَسُ الْهَدَايَةِ: ص ٢٠١؛ وَيُنْظَرُ: الْبَاعِثُ الْحِيثُ: ص ١٤٧ — ١٤٨، وَعِلْمُ الْحَدِيثِ وَاصْطِلَاحُهُ: ص ٢١ — ٢٢، وَتَنْقِيحُ الْمَقَالِ: الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ — الْخَاتَمَةُ — ص ٨٣؛ وَدِرَاسَاتُ فِي الْحَدِيثِ وَالْمُحَدِّثِينَ: ص ١٤٠.

وَقَالَ الْحَبَّاتُ السَّيِّدُ صَادِقٌ بِحَرِّ الْعِلْمِ «رَه»؛ «لِيُعْلَمَ أَنَّ مَا وَقَعَ فِي إِسْنَادِ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ فِي هَذَا الْكِتَابِ؛ مِنْ لَفْظٍ: «بِهَذَا الْإِسْنَادِ»، أَوْ «بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ»؛ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ رَوَايَةِ أَبِي الْفَضْلِ الشَّيْبَانِيِّ هَذَا.

وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، بْنُ الْبَهْلُولِ، بْنُ الْمُطَّلِبِ، بْنُ هَمَّامٍ، بْنُ بَحْرٍ، بْنُ مَطَرٍ، بْنُ مُرَّةٍ الصَّغْرَى، ابْنُ هَمَّامٍ، بْنُ مُرَّةٍ، بْنُ ذَهْلٍ، بْنُ شَيْبَانَ.

كَذَا عُنُونَةُ النُّجَاشِيِّ فِي رِجَالِهِ؛ «الْفَهْرَسْتُ لِلشَّيْخِ الطُّوسِيِّ: ص ٤٠ — الْهَامِشُ». وَاقُولُ: إِنَّ مَا ذَكَرْتُهُ الْحَبَّاتُ بِحَرِّ الْعِلْمِ، يَكْثُرُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ اسْتِعْمَالَاتِ: «بِهَذَا الْإِسْنَادِ»، عِنْدَ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ «قَدَسَ»؛ فِي كِتَابِهِ: «الْفَهْرَسْتُ».

(١) هَذَا الْعُنْوَانُ؛ لَيْسَ مِنَ النُّسخَةِ الْأَسَاسِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٨٢، لَوْحَةٌ ١؛ سَطْرٌ ٥؛ وَلَا، الرُّضْوَةُ.

(٢) وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: «وَلَكِنْ، الْمُحْكَمِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْأَسْفَرَايْنِيِّ: الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ، إِلَّا مَبِيناً لِلْحَالِ؛ نَظَرًا، إِلَى أَنَّ ذَلِكَ، مِنْ دُونِ بَيَانِ الْحَالِ، تَدْلِيلٌ؛ وَهُوَ كَمَا تَرَى.

وَأَمَّا إِعَادَةُ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ الْإِسْنَادَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ أَوْ الْجُزْءِ، فَلَا يَرْفَعُ هَذَا الْخِلَافَ، الَّذِي يَنْتُجُ إِفْرَادَ كُلِّ حَدِيثٍ بِذَلِكَ الْإِسْنَادِ، عِنْدَ رَوَايَتِهَا؛ لِيَكُونَ، لَا يَقَعُ مُتَّصِلًا بِوَاحِدٍ مِنْهَا.

إِلَّا أَنَّهُ؛ يَفِيدُ احْتِيَاطًا، وَيَتَضَمَّنُ إِجَازَةً بِالْفِعْلِ مِنْ أَعْلَى أَنْوَاعِهَا؛ وَيَفِيدُ سَمَاعَهُ لِمَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ أَوَّلًا؛ «مُقْبَسُ الْهَدَايَةِ: ص ٢٠١».

وَيُنْظَرُ: الْبَاعِثُ الْحِيثُ: ص ١٤٨، وَتَدْرِيبُ الرَّاوِي: ص ١٦٨.

(٣) هَذَا الْعُنْوَانُ؛ لَيْسَ مِنَ النُّسخَةِ الْأَسَاسِيَّةِ: وَرَقَةٌ ٨٢، لَوْحَةٌ ١؛ سَطْرٌ ٦؛ وَلَا، الرُّضْوَةُ.

— ٢ —

وقيل: بل^(١)، يجوز؛ إذا عَرَفَ أنَّ المحدث ضابطٌ مُتَحَفِّظٌ، يُمَيِّزُ الألفاظ المختلفة؛
والآ، فلا.

— ٣ —

وكان غير واحد من أهل العلم، إذا رَوَى مثلَ هذا؛ يورد الإسنادَ ويقول: «من حديث قبله؛ متنه: كذا وكذا»؛ ثم، يسوقه.
وكذلك؛ إذا كان المحدث قد قال: «نحوه»^(٢).

الحقل الثالث

في: اسناد وبعض متنه^(٣)

— ١ —

وإذا ذكر المحدث: اسناداً، وبعض متن؛ وقال بعده: «وذكر الحديث»؛ أو قال:
«وذكر الحديث بطوله».

ففي جواز رواية الحديث السابق كُله — بالإسناد الثاني — القولان السابقان؛ في
قوله: «مثله»، و«نحوه».

من حيث؛ أنَّ الحديث الثاني؛ قد يُغايِر الأول في بعض الألفاظ، وإن اتَّحد المعنى؛ و
من أنَّ الظاهر: أنَّه هو بعينه.

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٨٢، لوحة أ: سطر ١: «بل» والذي في النسخة الرضوية: ورقة
٥، لوحة أ: سطر ٤: «بل»؛ وهو الصحيح.

(٢) قال ابن كثير: «إذا روى حديثاً بسنده، ثُمَّ اتَّبعَهُ بإسنادٍ له آخر؛ وقال في آخره: «مثله»، أو
«نحوه»، وهو ضابطٌ مُحَرَّرٌ.

فهل يجوز روايته لفظ الحديث الأول بإسنادٍ الثاني؟ قال شعبة: لا؛ وقال الثوري: نعم: حكاه عنها
وكيع.

وقال يحيى بن معين: يجوز في قوله «مثله»، ولا يجوز في «نحوه».

قال الخطيب: إذا قيل بالرواية على هذا المعنى؛ فلا فرق بين قوله: «مثله»، أو «نحوه»؛

ومع هذا؛ اختار قول ابن معين؛ والله أعلم؛ «الباعث الحديث: ص ١٤٨ — ١٤٩».

وقال الحاكم: «إنَّ مما يلزم الحديثي من الضَّيِّب والإتقان؛ أن يُفَرَّقَ بين: أن يقول «مثله»، أو يقول
«نحوه».

فلا يحلُّ له أن يقول: «مثله»، إلا بعد أن يعلم أنها على لفظ واحد.

ويحلُّ له أن يقول: «نحوه»، إذا كان على مثل معانيه؛ «الباعث الحديث: ص ١٤٩ — الهامش»؛ و

يُنظر: «وهوول الأختيان: ص ١٧٥»، و«مقياس الهداية: ص ٢٠١».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٢، لوحة ب، سطر ١، ولا، الرضوية.

وأولَى بالمنع: هنا؛ لِأَنَّهُ لم يُصَرَّحَ بالمائلة^(١)؛
ويُمكن أن تكون اللام في الحديث^(٢): «للمهد الذَّهني؛ وهو الحديث الذي لم يُكْمِلْهُ، و
إنَّها اقتَصَرَ عليه، لِيَكُونَهُ بِمعنى الأول.
والأول، أن يُبيِّنَ ذاك؛ بأن يَقْصُصَ ما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ على وجهه؛ ثُمَّ يقول: قال و
ذَكَرَ الحديث؛ ثم يقول: والحديث هو كذا وكذا، ويسوقُهُ إلى آخِرِهِ^(٣)؟

الحقل الرابع

في: الحديث المَبْعُضُ^(٤)

وإذا سمعَ بعضَ حديثٍ عن شيخ، وبعضُهُ عن شيخٍ آخَرَ؛ رَوَى جملَتُهُ عنها، في
حالٍ كونه مَبِيناً — أَنَّ بعضَهُ عَنِ أَحَدِهما وبعضُهُ عَنِ الْآخَرِ.
ثُمَّ، يَصِيرُ الجَدِثُ بِذلك، مُشاعاً بينهما؛ حيثُ لم يُبيِّنْ مقدارَ ما رَوَى منه، عن
كُلِّ منهما. فإن كانا يُقْتَنِ، فالأمرُ سهلٌ؛ لِأَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ على كُلِّ حال.
وإن كان أَحَدُهما مجروحاً؛ لم يَحْتَجْ بِشيءٍ منه، لاحتمالِ كونِ ذاكِ الشَّيْ
مروياً عن المجروح، إذا لم يُمَيِّزْ مقدارَ ما رواه عن كُلِّ منهما؛ لِيَحْتَجَّ بِالجزءِ الذي رواه عن
الثِّقَةِ إن أمكن، ويطرحَ الْآخَرَ^(٥). وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

(١) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٥، لوحة أ، سطر ١٢: «بالمائل».

(٢) والذي في النسخة الرضوية: ورقة ٥٠، لوحة أ، سطر ١٢: «ويُمكن أن تكون...»؛ وهو تصحيفٌ

من الناسخ فيما يبدو.

(٣) قال ابنُ كثير: «أما إذا أوردَ السَّندَ و ذَكَرَ بعضَ الحديث؛ ثُمَّ قال: «الحديث»، أو «الحديثُ

بتمامه»، أو «بطوله»، أو «إلى آخِرِهِ»، كما جَرَتْ به عادةٌ كثيرٍ من الرواة.

فهل للسامع أن يسوقَ الحديثَ بتمامه على هذا الإسناد؟ رَخَّصَ في ذاكِ بعضهم.

و منع منه: آخرون؛ منهم: الأستاذ أبو اسحاق الاسفراييني، الفقيه الأصولي...»؛ «الباعثُ الحديث:

ص ١٤٩؛ وَيُنْظَرُ: «وصول الأخيار»، ص ١٥٧.

وقال المامقاني: «أنَّه إذا ذَكَرَ المُحَدِّثُ حديثاً بسنيدٍ و متنه، ثم ذَكَرَ اسناداً آخَرَ وبعضَ المتن؛ ثُمَّ قالَ بَدَل

إِتِمَامِهِ مَالْفُظَةِ: «و ذَكَرَ الحديث»، أو «ذَكَرَ الحديثَ بطوله»؛ أو قال: «بطوله»، أو «الحديث»، أو «الخبر»، و

أَضَمَرَ كلمة «ذَكَرَ»؛ مُشيراً بِذلك كَلِمَةً إلى كونِ ذيلِهِ الذي تركه، كذيلِ سابقِهِ.

فأَرَادَ السامِعُ أو الواحدُ روايته عنه بكمالِهِ؛ فَنِي جوازِ رواية الحديثِ السَّابِقِ، بالإسنادِ الثاني، القولان

السابقان؛ في قولِهِ: «مثله»، و «نحوه...»؛ «مقياس الهداية: ص ٢٠٢.

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٢، لوحة ب، سطر ١١ ولا، الرضوية.

(٥) يُنْظَرُ: الخُلاصة في أصول الحديث: ص ١٢٣، و الباعثُ الحديث: ١٥٠، و مقياس الهداية:



في: أسماء الرجال

وطبقاتهم

وما يتصل به

وهو: فنُّ مُهِمُّ

يُعرف به: المرسل، والمتصل، ومزايا الإسناد

ويعمل به: معرفة الصحابة، والتابعين، وتابع التابعين، إلى الأبحر^(١)

[وفيه: فصول]

(١) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٥٠؛ لوحة ب؛ سطر ٧: «تابعي بدلاً من «تابع»»؛ و «يعمل به» محذوفة.

الفصل الأول

في: معرفة الرّعيّل الأوّل

وفيه: مسائلُ ثلاث

المسألة الأولى

في: الصحابيّ

وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الأول

في: تعريف الصحابيّ^(١)

الصحابيّ: مَنْ لقي النبيّ «صلى الله عليه وآله»، مؤمناً به، ومات على الإسلام؛ وإن تخلّلت ردّة: بين لقيه مؤمناً به، وبين موته مسلماً؛ على الأظهر^(٢).

— ١ —

والمرادُ باللقاء؛ ما هو أعمُّ من: المجالسة، والمماشة، ووصول أحدهما إلى الآخر؛ وإن لم يُكالمه، ولم يره.

(١) هذه العناوين ومعنوياتها؛ نحن أضفناها، وليست من النسخة الأساسية؛ ولا، الرضوية.

(٢) الصحابي: هو واحد الصحابة، المحسوب في عدادهم؛ كالتقابيّ الحاصل على عضوية النقابة.

قال الحسني: «الصحابي في اللغة: مشتقٌّ من الصُّحبة؛ ويوصف بها كُلُّ مَنْ صَحِبَ غيره، طالّت المدة أو قصُرت»؛ دراسات في الحديث والمحدثين: ص: ٦٧.

وقال ابن حجر: «الصحابيّ: من لقي النبيّ «صلى الله عليه وسلّم»؛ مؤمناً به، ومات على الإسلام؛ فيدخل في مَنْ لقيه: مَنْ طالّت مجالسته له أو قصُرت، وَمَنْ روى عنه أو لم يرو، وَمَنْ غزاهه أو لم يغز، وَمَنْ رآه رؤيةً ولم يُجالسه، وَمَنْ لم يره لمعارض «كالعمى»؛ «الاصابة في تمييز الصحابة: ح: ١٠ ص ١١»؛ وهذا التعريف مأخوذ من كلام البُخاريّ في صحيحه — أوّل فضائل الصحابة: ٢/٥.

وقال الدكتور عزّ: الصحابة رضوان الله عليهم؛ هم خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلّم، في نشر الدعوة وحمل أعبائها؛ ومن ثمّ لم يقع خلافٌ «بين العلماء، أنّ الوقوف على معرفة أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلّم، من أوكدّ علم الخاصة، وأرفع علم الخبر، وبه سادّ أهل السير»؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ١١٦ وما بين القوسين منقول عن: «الاستيعاب في أسماء الأصحاب: ١/٨٨»؛ وينظر: الكفاية: ص ٥٠، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص ٢٦٣، والخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢٤، والباحث الحديث: ١٧٩، ومقباس الهداية: ص ٢٠٦، ودراية الحديث لشانه جي: ص ١٧ — ١٨.

والتعبير: «به»؛ أولى من قول بعضهم في تعريفه: أنه من رأى النبي «صلى الله عليه وآله»؛ لأنه يخرج منه الأعمى ك: ابن أم مكتوم، فإنه صحابيٌ بغير خلاف^(١)!

— ٢ —

واحترز بقوله: «مؤمناً»؛ عَمَّن لقيه كافرأ، وإن أسلم بعد موته؛ فإنه لا يُعَدُّ من الصحابة^(٢)!

وبقوله: «به»؛ عَمَّن لقيه، مؤمناً بغيره من الأنبياء؛ ومن هو مؤمنٌ بأنه سيُبعثُ، ولم يُدرك بعثته، فإنه حينئذٍ لم يكن «صلى الله عليه وآله» نبياً؛ وإن حصل شكٌ في ذلك، فليزد التعريف — بعد قوله: لقي النبي —: بعد بعثته^(٣)!

وبقوله: «ومات على الإسلام»؛ عَمَّن ارتدَّ ومات عليها؛ كعبيد الله بن جحش، وابن خطل^(٤)!

وشمل أقوله: «وإن تخلَّلت ردة»؛ ما إذا رجع إلى الإسلام في حياته وبعده^(٥)؛ سواءً لقيه ثانياً أم لا.

(١) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٥٠، لوحة ب؛ سطر ١٢: «وأنه صحابي»؛ بدلاً من: «فأنه صحابي».

وقال المامقاني: «وغرضهم بالعدول من التعبير بالرؤية، إلى التعبير باللقاء؛ ادخال ابن أم مكتوم، المانع عماؤه من رؤيته «ص».

ولعلَّ من غيَّر بالرؤية؛ أراد الأعم من رؤية العين؛ كما يكشف عن ذلك: عدم الخلاف في كون ابن أم مكتوم صحابياً»؛ «مقياس الهداية: ص ٢٠٦».

(٢) قال المامقاني: «واحترزوا بقيد الإيمان؛ عَمَّن لقيه كافرأ، وإن أسلم بعد وفاته «ص»، كرسول قيصر؛ ومن رآه بعد وفاته «صلى الله عليه وآله» قبل الدفن، كخويلد بن خالد الهذلي؛ فإنها لا يُعَدُّان من الصحابة في الاصطلاح...»؛ «مقياس الهداية: ص ٢٠٦—٢٠٧»

(٣) وفي النسخة الرضوية: ورقة ٥٠، لوحة ب؛ سطر ١٧: «لقي النبي صلى الله عليه وآله»؛ بدلاً من «لقي النبي».

(٤) وفي مقياس الهداية: «... وابن حنظل».

(٥) في النسخة الأساسية: ورقة ٨٣، لوحة ب؛ سطر ٨: «حيوته»؛ وكذا، الرضوية: ورقة ٥١، لوحة أ، سطر ٥؛ وتلك عادة قديمة، في كتابة كلمة «حياة».

— ٣ —

ونبه ب: «الاصح»^(١)؛ على خلاف في كثير من تلك القيود؛ ومنها: تخلل الردة.
فإن بعضهم اعتبر فيه: رواية الحديث^(٢)؛ وبعضهم: كثرة المجالسة، وطول الصحبة^(٣)؛
وآخرون؛ الإقامة سنة وستين، وغزوة معه وغزوتين^(٤)؛ وغير ذلك.

— ٤ —

وتظهر فائدة قيد الردة؛ في مثل: «الأشعث بن قيس».
فإنه كان قد وقَد على النبي «صلى الله عليه وآله وسلم»، ثم ارتدَّ، وأسير في خلافة
الأول؛ فأسلم على يده، فزوجه أخته — وكانت عوراء — فولدت له «محمد» الذي شهده قتل
الحسين عليه السلام^(٥)؛
فعلى ما عرفنا به؛ يكون صحابياً؛ وهو: المعروف؛ بل، قيل: أنه متفق عليه^(٦)؛

-
- (١) الذي مرَّ في آخر تعريف الصحابي: هو عبارة «على الأظهر».
والذي في النسخة الأساسية: ورقة ٨٣، لوحة ب؛ سطر ٩: «الاصح»؛ وكذا في الرضوية: ورقة ٥١،
لوحة ٣، سطر ٣.
ولكن، في النسخة الأساسية نفسها، في الهامش الأيسر للوحة ب، من ورقة ٨٣، مقابل سطر ٩؛ توجد
عبارة: «تقدم الأظهر» «ع ل».
وقال الشيخ المامقاني: ونبهوا بقولهم «على الأظهر»؛ إلى زمة ما سمعت من الأقوال؛ «مقباس الهداية»
ص ٢٠٧.
(٢) قال ابن كثير: «وقال آخرون: لا بُدَّ في إطلاق الصحبة مع الرؤية، أن يروي حديثاً أو حديثين»؛
«الباعث الحثيث: ص ١٨٠»، وفتح المغيث: ٣٢/٤، والاصابة: ١٠/١ — ١١.
(٣) قال عمر: «أنا الأصوليون؛ فإراعي كثير منهم: دلالة العرف في معنى الصحبة؛ فيطلقون اسم
الصحابي على «من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم، وكثرت مجالسته له على طريق التتبع له والآخذ
عنه»؛ «منهج النقد: ص ١١٧»؛ وينظر: الكفاية: ٥١، وفتح المغيث: ٣١/٤، والخلاصة في أصول الحديث: ص
١٢٤.
(٤) وفي الرضوية: ورقة ٥٦، لوحة أ؛ سطر ٦: «غزوة معه وغزوين»، وهو غفلة في النسخ قطعاً.
وهو مروى عن سعيد بن المسيب؛ يُنظر: الكفاية: ٥٠، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ٢٦٤، والخلاصة
في أصول الحديث: ص ١٢٤، والباعث الحثيث: ص ١٨٠، وتدريب الراوي: ٣٩٨، ومنهج النقد: ١١٧، وتلقيح
فهوم أهل الآثار: ص ٢٧، ودراسات في الحديث والمحدثين: ص ٦٧.
(٥) يُنظر: الإيضاح لابن شاذان: ص ١٥٢، ١٦١؛ الاختصاص للمفيد: ص ٢٣٦، ورجال الطوسي:
ص ٤ رقم ٢٣، ومعجم رجال الحديث: ٢١٦/٣ رقم ١٤٩٩، ١١٢/١٥ رقم ١٠٢٧٥، ومقباس الهداية: ص
٢٠٧.
(٦) يُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٨١، والاصابة لابن حجر: ٥/١، ومقباس الهداية: ٢٠٧.

الحقل الثاني

في: مراتب الصحابة^(١)

ثم، الصحابة على مراتب كثيرة؛ بحسب: التقدم في الإسلام، والهجرة، والملازمة، والقتال معه، والقتل تحت رايته، والرواية عنه، ومكالمته، ومشاهدته، ومماشاته. وإن اشترك الجميع في شرف الصُّحبة^(٢)

الحقل الثالث

في: تشخيص الصحابي^(٣)

ويُعرف كونه صحابياً بـ.

التواتر.

والإستفاضة.

والشهرة.

-
- (١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٤، لوحة أ، سطر ٤٤ ولا، الرضوية.
- (٢) قال الطيبي: «واختلف في عدد طبقاتهم؛ والنظر في ذلك إلى: السبق بالإسلام، والهجرة، وشهود المشاهد الفاضلة مع النبي «صلى الله عليه وسلم»؛ وجعلهم الحاكم اثنتي عشر طبقة.
- وأفضلهم عند أهل السنة: الخلفاء الأربع، على الترتيب، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدن ثم أحد، ثم أهل بيعة الرضوان، ويؤمن له منزلة أهل العقبتين...»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢٥».
- وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «اختلفوا في طبقات الصحابة؛ فجعلوا بعضهم خمس طبقات، وعليه عمل ابن سعد في كتابه...؛ وجعلها الحاكم: اثنتي عشرة طبقة؛ وزاد بعضهم: أكثر من ذلك.
- والمشهور: ما ذهب إليه الحاكم؛ وهذه الطبقات هي: «...»؛ «الباعث الحديث: ص ١٨٤ — الهامش»؛ ويُنتظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: ص ٢٢ — ٢٤، وتدريب الراوي: ٣٠٧ — ٣٠٨ في طبعة، و ٤٠٥ — ٤٠٦ في طبعة أخرى، ودراسات في الحديث والمحدثين: ص ٦٨.
- وقال الدكتور عمر: «ومعرفة الصحابة لها فوائد مهمة في الدين والعلم؛ منها:
- ١ — أنهم هداة البشرية بهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وهم أمثلة تطيق الدين، سيرتهم تملأ القلوب يقيناً، وتحت الهمم على الجهاد والعمل، وتُلهب الحماس في النفوس.
- ٢ — معرفة الحديث المرسل وتمييزه عن المنقطع والموصول؛ فإذا لم نعرف الناقل للحديث: أهو صحابي أو ليس بصحابي، لا يمكن لنا بذلك؛ «منهج النقد في علوم الحديث: ص ١١٧».
- وأقول: سيأتي موقف الإمامية من الصحة والصحابة، وأفضلهم...
- وأقول: لا شك أن معرفة القدوة الصالحة منهم، هو الأصل الذي تتبعه: بَيِّنَةُ الأحكام والمهام.
- (٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٤، لوحة أ، سطر ٧ ولا، الرضوية.

واخبارثة»!

الحقل الرابع

في: عدالة الصحابة

وَحُكْمُهُمْ عِنْدَنَا فِي الْعَدَالَةِ: حُكْمٌ غَيْرُهُمْ. (٣)

(١) قال الطيبي: «وتُعرفُ الصحبة بـ: التواتر، والاستفاضة، أو قول صحابيٍّ، أو قوله إذا كان عدلاً»؛
«الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢٤».

وقال الدكتور عتر: «وقد ذكر العلماء ضوابط يُعرف بها الصحابي...»؛ وقال أيضاً:
«٥ — أن يقول هو عن نفسه أنه صحابيٌّ؛ وذلك بشرطين: أن يكون ثابت العدالة، وأن يكون في المدة
الممكنة، وهي مائة سنة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم...»؛ منج النقد: ص ١١٨؛ وينظر: تدريب الراوي:
ص ٣٩٩، والاصابة: ١٣/١ — ١٤، ٣٥٤، ومسند أبي داود الطيالسي: ص ٦٩، والسنة قبل التدوين: ص
٣٩٤.

وأقول: على رأي من يقول: «الصحابة كلهم عدول؛ سواء لابسوا الفتن أم لا، باجماع من يُعتدُّ بهم»؛ كما
في: «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢٤»، وينظر: وصول الأخبار إلى وصول الأخبار: ص ١٦٢.
كيف يُمكن التوفيق بين مقولتهم تلك؛ ومقولة:

«... أو قول صحابيٍّ، أو قوله إذا كان عدلاً»؛ كما في تعبير الطيبي السابق.

و«... أن يكون ثابت العدالة»؛ كما في تعبير الدكتور عتر السابق.
نرى، ألا يعني ذلك: أنَّ مفهوم هاذين المنطوقين: أنَّ من الصحابة من لم يكن عدلاً، ولا ثابت

العدالة؟

وعليه؛ فالذي يبدو: أنَّ الكلَّ إمامين وغير إمامين، يشترطون للعدالة.

وانما يفترون في مدى الالتزام بها حين التطبيق؛ حيث الغالبية من غير الإمامية — وأغلب الظن لدوافع
سياسية — يرونها ثانوية لا أساسية، إذا ما غرِضت على مواقف الصحابة؛ خاصة أولئك الذين تستموا دقة الحكم
والسلطة، كسيدنا معاوية بن أبي سفيان؛ أو من أساء إلى النبي، كمن يرتقى فراشه بالإفك.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٤، لوحة أ، سطر ٨؛ ولا، الرضوية.

(٣) قال الشيخ المامقاني: «فجرّد كون الرجل صحابياً، لا يدلُّ على عدالته؛ بل، لا بد من إحرارها.
نعم، ثبوت كونه صحابياً، مُغني عن الفحص عن إسلامه، إلّا أن يكون ميّناً ارتد بعد وفاة النبي «صلى
الله عليه وآله».

فا عليه جُع من العامة؛ من الحكم بعدالة الصحابة كلهم، حتّى من قاتل أمير المؤمنين (ع)؛ عناء محض،
يرده واضح الدليل»؛ ينظر: مقباس الهداية: ص ٢٠٧.

وأفضلهم: أمير المؤمنين علي «عليه السلام»^(١)؛ ثم، ولده^(٢).
وهو: أولهم إسلاماً.

الحقل الخامس

في: آخر الصحابة موتاً^(٣)

— ١ —

وأخبرهم موتاً على الإطلاق: أبو الطفيل، عامر بن وإثلة؛ مات سنة مائة من الهجرة.^(٤)

— ٢ —

وبالإضافة إلى النواحي؛ فأخبرهم:
بالمدينة؛ جابر بن عبد الله^(٥)، أوسهل بن سعد^(٦)، أو السائب بن يزيد^(٧).

(١) فهو: إمام المتقين، وعيبة علم النبيين، وباب مدينة علم سيد المرسلين.
حتى لا تكاد نجد عالماً من العلوم الإسلامية، إلا وينتهي إليه؛ ينظر مثلاً: مقدمة مرآة العقول: ج ١ ص

٩.

(٢) فضائل الحسن والحسين، عن كتاب الفضائل؛ تأليف: أحمد بن حنبل: حديث ٤٤، ص ٢٣،
وطبقات ابن سعد: حديث ٢٧٢، وتاريخ ابن عساکر: حديث ٦٢٤، وذخائر العقبى: ص ١٤٧؛ وينظر: مقدمة
مرآة العقول: ١٦٧/٢ — متناً وهامشاً —

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٨٤، لوحة أ، سطر ٩؛ ولا، الرضوية.

(٤) أبو الطفيل: عامر بن وإثلة الكناشي اللثي، عُذِّي في صغار الصحابة؛ ولده عام «أحد»؛ وكان من
أصحاب عليّ المُجَبِّين له؛ وشهد معه مشاهد كلها.

غير الاماميين قالوا في حقه: كان ثقة مأموناً، إلا أنه كان يقدم عليّاً.

وهو آخر من مات، يَمُنُّ رأى النبي «صلى الله عليه وآله»؛ مات سنة ١٠٠هـ، وقيل: ١١٦هـ.

هذا، وقد أخرج له أصحاب الصحاح الست: تسعة أحاديث.

ينظر: اسد الغابة: ٩٦/٣، جوامع السيرة: ص ٢٨٦، تقريب التهذيب: ٣٨٩/١، والاصابة: ٦٧٠،
وتكملة الرجال: ٤٠٣/٢، والباعث الحثيث: ص ١٩٠، ووصول الأخيار: ص ١٦٢، ومعجم رجال الحديث:
٢٠٦/٩، ومسند أحمد بن حنبل: ٤/١ حديث ١٤، وسنن أبي داود: ٥٠/٣، وتاريخ ابن كثير: ٢٨٩/٥، وشرح
النهج: ٨١/٤، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٣٤٦/١، ومقدمة ابن الصلاح: ص ١١٨، وفتح المغيث: ٤٥/٤ — ٥٢،
وتدريب الراوي: ص ٤١٢ — ٤١٤، ونبايع المودة — طبعة اسلامبول: ص ٨٥.

ثم معلوم بعد ذلك؛ ان اسم أبيه: «وائلة»، بالناء المثلثة؛ وماقيل من أنه «وائلة» بالهمز، فهو محض اشتباه
وتصحيف؛ ينظر: وقعة صفيين — تحقيق عبدالسلام هارون: ص ٣٠٩ «الهامش».

(٥) ينظر: مقدمة مرآة العقول: ١١/١، والباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٧.

(٦) ينظر: معجم رجال الحديث: ٣٥٣/٨، والباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٧.

(٧) ينظر: معجم رجال الحديث: ٣٢/٨، والباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٧.

وبمكة؛ عبدالله بن عمر^(١)، أوجابر.
وبالبصرة؛ أنس^(٢).
وبالكوفة؛ عبدالله بن أبي أوفى^(٣).
وبمصر؛ عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي^(٤).
وبفلسطين؛ أبو أيوب بن أم حرام^(٥).
وبدمشق؛ وائلة بن الاسقع^(٦).
وبحمص؛ عبدالله بن بسر^(٧).
وباليمامة؛ الهرماس بن زياد^(٨).
وبالجزيرة؛ العرس بن عميرة^(٩).
وبافريقية؛ رؤف بن ثابت^(١٠).
وبالبادية - في الأعراب -؛ سلمة بن الأكوع^(١١).

الحقل السادس

في: عدد الصحابة عند رحيله (ص)^(١٢)

وقيل: قبض رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ عن مائة وأربعة عشر ألف صحابي^(١٣). والله تعالى أعلم.

-
- (١) ينظر: مقدمة مرآة العقول: ١٥/١، والباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٧.
(٢) ينظر: مقدمة مرآة العقول: ١٠/١، والباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٧.
(٣) ينظر: معجم رجال الحديث: ٨٥/١٠، والباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٧.
(٤) ينظر: النار المنيف: ص ١٤٥، والباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٧.
(٥) ينظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٧.
(٦) ينظر: مقدمة مرآة العقول: ٢٠/١، ومعجم رجال الحديث: ١٨٧/١٩، والباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٧-٢٠٨.
(٧) ينظر: معجم رجال الحديث: ١٢٠/١٠، والباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٧.
(٨) ينظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٨.
(٩) ينظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٨.
(١٠) ينظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٨.
(١١) ينظر: معجم رجال الحديث: ٢٠١/٨، والباعث الحثيث: ص ١٩٠، ومقباس الهداية: ص ٢٠٨.
(١٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٤، لوحة ب، سطرها ٥، ولا، الرضوية
(١٣) ينظر: فتح المغيث: ٣٩/٤، وتلقيح فهم أهل الآثار: ص ٢٨.

المسألة الثانية

في التابعين

وتفصيل البحث في حقلين:

الحقل الأول

في: تعريف التابعي^(١)

والتابعي: مَنْ لقي الصحابة^(٢)، كذا لك — أي: بالقيود المذكورة —
واستثنى منه: قية الإيمان به؛ فذاك خاص بالنبي «صلى الله عليه وآله».

الحقل الثاني

في: الخلاف واشتراطه^(٣)

والخلاف فيه؛ كالسابق.

فإنّ منهم؛ مَنْ اشترط فيه أيضاً: طول الملازمة، أو صحّة السماع من الصحابي، أو

التمييز^(٤)

وقال المامقاني: «وقد حُكي عن أبي زرعة أنه قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد قبض عن مائة وأربعة عشر ألف صحابي، يثبّن روى عنه وسمع منه.

ف قيل له: اين كانوا وأين سمعوا؟ قال: أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينها، ومن الأعراب؛ ومن شهد معه حجة الوداع؛ كلّ رآه، وسمع منه بعرفة»؛ «مقباس الهداية: ص ٢٠٨»؛ وينظر: الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢٥، والباعث الحثيث: ص ١٨٥.

(١) هذه العناوين ومعنوياتها؛ نحن أضفناها، وليست من النسخة الأساسية؛ ولا، الرضوية.

(٢) قال الخطيب البغدادي: التابعي: مَنْ صحب الصحابي.

وفي كلام الحاكم؛ ما يقتضي إطلاق التابعي، على مَنْ لقي الصحابي، وروى عنه، وإن لم يصحبه؛ «الباعث الحثيث: ص ١٩١».

وقال الطيبي: وهو كلّ مسلم صحب صحابياً؛ وقيل: مَنْ لقيه؛ وهو الأظهر؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٢٦».

وقال ابن كثير: لم يكتفوا بمجرد رؤيته الصحابي، كما اكتفوا في إطلاق اسم الصحابي، على من رآه «عليه السلام»؛ والفرق: عظمتُ وشرف رؤيته «عليه السلام»؛ الباعث الحثيث: ص ١٩١

وقال المامقاني: وأما التابعي؛ فهو مَنْ لقي الصحابي، مؤمناً بالنبي «ص»، ومات على الإيمان؛ وإن تخلّلت ردة، بين كونه مؤمناً، وبين موته مسلماً؛ «مقباس الهداية: ص ٢٠٨».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٤، لوحة ب، سطر ٨؛ ولا، الرضوية.

(٤) قال الشيخ المامقاني «قدس»: واشترط بعضهم فيه: طول الملازمة، وآخر: صحة السماع، وثالث:

التمييز؛ والأوّل: أظهر.

المسألة الثالثة

في: المخضرمين

وتفصيل البحث في حقول

الحقل الأول

في: الإلحاق والتعريف^(١)

وبقي قسم ثالث: بين الصحابة والتابعين، اختلف في إلحاقه بأي القسمين .
وهم: المخضرمون^(٢) ؛ الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يلقوا النبي «صلى الله عليه وآله»؛ سواء أسلموا في زمن النبي «صلى الله عليه وآله»، كالنجاشي^(٣)؛ أم لا .
واحدُهم: مُخَضَّرَمٌ، بفتح الراء؛ كأنه خُضِرَ — أي: قُطِعَ — عن نُظرائه، الذين أدركوا الصحبة^(٤) .

ثم قال: والتابعيون أيضاً كثيرون؛ وقد عُدَّ قومٌ منهم طبقَةً لم يلقوا الصحابة؛ فهم تابعو التابعين؛ وعُدَّ جمعٌ في التابعين جماعة، هم من الصحابة .

وأول التابعين موتاً: أبوزيد معتمر بن زيد، قتل بخراسان؛ وقيل: بأذربيجان، سنة ثلاثين .

وآخرهم موتاً: خلف بن خليفة، سنة ثمانين ومائة؛ مقياس الهداية: ٢٠٨ .

وينظر: معرفة علوم الحديث: ص ٤١، ومقدمة ابن الصلاح: ص ١٢٣، والباعث الحديث: ص ١٩١،

وفتح المفيت: ٥٢/٤، وتدريب الراوي: ص ٤١٦ .

(١) هذه العناوين ومعنوياتها؛ نحن أضفناها، وليست من النسخة الأساسية؛ ولا، الرضوية .

(٢) ينظر: القاموس المحيط — مادة خضرم —: ١٠٨/٤، ومعرفة علوم الحديث: ص ٤٤، وتذكرة

الطالب: ص ٧ وما بعدها .

(٣) ملك الحبشة؛ الذي آوى المسلمين ورَحَّبَ بهم عند هجرتهم إليها؛ ينظر: مروج الذهب: ٥٢/٢ .

(٤) قال الشيخ المامقاني «قدس»: «... مُخَضَّرَمٌ — بفتح الراء —؛ من قولهم: لَحْمٌ مُخَضَّرَمٌ، لا يذرى

من ذكَّر هو أو أنثى، كما في «المحكم» و«الصحاح»؛ وطعامٌ مخضرم: ليس يخلو ولا مُرٌّ، كما حكاها ابن الأعرابي؛

وقيل: من المخضمة بمعنى القطع؛ من خضرموا آذان الإبل: قطعوها؛ لأنه أقتطع عن الصحابة وإن عاصر، لئلا يَلمَظ

الرؤية .

أو من قولهم: رَجُلٌ مُخَضَّرَمٌ: ناقصُ الحسب؛ وقيل: ليس بكريم الثَّسَب؛ وقيل: دَعِيٌّ؛ وقيل: لا يُعرف

أبواؤه؛ وقيل: ولدته الشَّري، لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة، لعدم الرؤية مع إمكانه؛ وسواءً أدرك في الجاهلية

لضعف عمره أم لا، إلى غير ذلك من الإحتمالات في وجه المناسبة .

وقال بعضهم: إن المخضرم في اصطلاح أهل اللغة: هو الذي عاش نصف عمره في الجاهلية، ونصفه في

الإسلام؛ سواءً أدرك الصحابة أم لا .

فإن اصطلاح المحدثين واللغويين، عمومٌ وخصوصٌ من وجه؛ لأنَّ الأول عامٌ من جهة شموله، لما إذا

كان إدراكه الجاهلية بنصف عمره أو أقلَّ أو أكثر، دون الثاني؛ والثاني عامٌ من جهة شموله، لئن رأى

النبي «ص» أم لا، ودون الأول .

الحقل الثاني

في: عدد المختصرين^(١)

وذكرهم بعضهم؛ فبلغ بهم: عشرين نفساً^(٢).

منهم؛ سويد بن غفلة، صاحب علي «عليه السلام»؛ وربيع بن زُرارة، وأبومسلم الخولاني^(٣)، والآنحاف بن قيس^(٤).

الحقل الثالث

في: الرأي المختار^(٥)

والأولى: عُدَّهم في التابعين بإحسان.

فحكيم بن حزام مختصر باصطلاح اللغة دون الحديث، وبشير بن عمرو مختصر باصطلاح الحديث دون اللغة. وقد وقع الخلاف؛ في أنَّ المختصرين من الصحابة أو التابعين؛ والأشهر الأظهر الثاني، لاعتبارهم فيه عدم مُلاقة النبي «ص»؛ والصحابي من لاقاه «ص»؛ «مقياس الهداية: ص ٢٠٨» ويُنظر: علوم الحديث للحاكم: ص ٤٤، وكشاف اصطلاحات الفنون: ص ، ودراية الحديث ليشانه ج١: ١٩، وعلوم الحديث لابن الصلاح — تحقيق عتر: ص ٣٠٣ — ٣٠٤.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٥، لوحة أ، سطر ١؛ ولا، الرضوية

(١) قال الحافظ ابن كثير: وقد عُدَّ منهم مُسلم نحواً من عشرين نفساً؛ منهم؛ أبو عمرو الشيباني، وسويد بن غفلة، وعمرو بن ميمون، وأبو عثمان النهدي، وأبو الحلال القتيبي، وعبدُ خير بن يزيد الخولاني، وربيع بن زُرارة. وقال ابن الصلاح: وممن لم يذكره مسلم: أبومسلم الخولاني عبدالله بن ثوب؛ «الباعث الحثيث: ص ١٩٣»؛ ويُنظر: مقياس الهداية: ص ٢٠٨، وتذكرة الطالب المُفْلِهين يُقال أنه مُختصر — لسبط ابن العجمي — وهي مطبوعة بحلب، وعلوم الحديث للحاكم: ص ١٩

وقال الأستاذ أحمد محمد شاكر مُتَقِيّاً على كلام ابن كثير بقوله: «زُرارة»؛ بضم الزاي في أوَّلِهِ.

وربيعة هذا؛ هو «أبو الحلال القتيبي» السابق ذكره؛ كما نصَّ عليه الدُّولابي في الكُنى: ج ١ ص ١٥٦، والذهبي في المشته: ص ١٩٢ وقد ظنَّ المؤلف: أنَّ الاسم والكنية لِشخصين مختلفين، وهو ولهم منه؛ ينظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٣ «الهامش».

(٣) هو عبدالله بن ثوب — بضم التاء المُثَلَّثَة وفتح الواو —؛ كما نصَّ عليه الذهبي في المشته: ص ٨٠، وابن حجر في التقریب: ص ٤٩٩ ينظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٣ «الهامش».

ويُنظر: وقعة صفين: ص ٨٥ — ٨٦؛ وقيل: ابن أثوب بوزن أحر؛ ويُقال: ابن عوف، وابن مشكَم؛ ويُقال: اسمه يعقوب بن عوف.

ويُنظر: اختيار معرفة الرجال — تعليق الميرداماد: ٣١٤/١، ومعجم رجال الحديث: ٢٧٢/٤، ٥١/٢٢، والأعلام — ط ٣ — للزركلي: ٢٠٣/٤.

(٤) ينظر: الأعلام — ط ٣ — ٢٦٢/١ — ٢٦٣، ومعجم رجال الحديث: ٣٧٠/٢ — ٣٧٢، ومروج الذهب: ٦٩/٥، والكامل لابن الأثير: ٢٣١/٤.

(٥) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٥ لوحة أ، سطر ٤؛ ولا، الرضوية.

الفصل الثاني

في: اللُّقْ والسِّنّ^(١)

وفيه: مسائل...

المسألة الأولى

في: رواية الأقران

وتفصيل البحث في حقلين:

الحقل الأول

في: التعريف^(٢)

ثم الراوي والمروي عنه؛ إن استويا في: السِّنّ، أوفي اللُّقْ — وهو الآخذ عن المشايخ —؛ فهو النوع من علم الحديث الذي يُقال له: رواية الأقران. لأنه حينئذ يكونُ راوياً عن قرينه^(٣).

الحقل الثاني

في: الأمثلة^(٤)

وذلك؛ كالشيخ أبي جعفر الطوسي، والسيد المرتضى؛ فإنهما أقرانٌ في طلب العلم والقراءة على الشيخ المفيد. والشيخ أبو جعفر؛ يروي عن السيد المرتضى، بعد أن قرأ عليه مصنفاته؛ ذكر ذلك في كتاب «الرجال»^(٥). وله أمثال كثيرة^(٦).

(١) وأقول: يبدو لي أن يكون التقسم هكذا:

أ. رواية الأصاغر عن الأكابر.

ب. رواية المتقاربين: (١) رواية الأقران من وجه.

(٢) رواية الأقران من وجهين — المدبج —

ج. رواية الأكابر عن الأصاغر.

(٣) هذه العناوين ومعنوياتها؛ نحن أضفناها، وليست من النسخة الأساسية؛ ولا، الرضوية.

(٤) قال المامقاني: وفائدة معرفة هذا النوع: أن لا يُظنَّ الزيادة في الإسناد، أو إيدال «عن» بالواو؛

«مقباس الهداية: ص ٥٤».

(٥) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٥، لوحة أ، سطر ٧؛ ولا، الرضوية.

(٦) قال الشيخ الطوسي في «رجاله: ص ٤٨٤ — ٤٨٥» في ترجمة السيد المرتضى بعد عدّه كتبه:

«وسمعت منه أكثرُ كتبه وقرأناها عليه».

وقال أيضاً في «فهرسته: ص ١٢٥ — ١٢٦» بعد عدّه لكتبه: «قرأت هذه الكتب أكثرها عليه،

وسمعتُ سائرَها يُقرأ عليه دفعات كثيرة».

(٧) يُنظر: شرح نخبه الفكر: ص ٥١، وتدريب الراوي: ص ٢٦٩

المسألة الثانية

في: المدَّبج

وتفصيلُ البحث في حُقول:

الحقل الأوَّل

في: التعريف

أَجَلٌ (١)؛ فَإِنْ رَوَى كُلُّ مَنْهَا — أَي: من القرنين — عن الآخر؛ فهو النوع الذي يُقالُ لَهُ: المدَّبج، بضمِّ الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة، وآخره جيم (٢).

الحقل الثاني

في: وجه التسمية

وهو (٣)؛ مأخوذ من ديباجتي الوجه.

كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَرْنَيْنِ، يَبْذُلُ دِيبَاجَةً وَجْهَهُ لِلْآخَرِ، وَيُرْوِي عَنْهُ.

(١) هذه العناوين ومعنوياتها؛ نحن أضفناها، وليست من النسخة الأساسية؛ ولا، الرضوية.

(٢) يُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٦٧، ووصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١١٦، وعلوم الحديث لابن الصلاح — تحقيق الدكتور نور الدين عتر: ص ٣٠٩ — ٣١٠.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٨٥، لوحة أ، سطر ١١٤، ولا، الرضوية.

(٤) قال المامقاني: وفي وجه التسمية وجوه.

ف قيل: إنه مأخوذ من التدبج، من ديباجتي الوجه؛ كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا، يَبْذُلُ دِيبَاجَةً وَجْهَهُ لِلْآخَرِ، عِنْدَ الْإِخْذِ مِنْهُ.

وقيل: إنه بمعنى المُزَيَّن؛ فَكَأَنَّهُ يَحْصِلُ بِرَوَايَةِ كُلِّ مَنْهَا عَنِ الْآخَرِ، تَزْيِينٌ لِلْإِسْنَادِ.

وقيل: إنه لنزول الإسناد، فيكون ذمًّا؛ من قولهم: رجلٌ مدَّبجٌ: قبيح الوجه والهامة.

وقيل: إنَّ الْقَرْنَيْنِ الْوَاقِعَيْنِ فِي الْمَدَّبَجِ، فِي طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، شَبْهًا بِالْخَلْدَيْنِ؛ إِذْ يُقَالُ لَهَا الدِّيَابِجَتَانِ.

والأوَّل أقرب؛ «مقاس الهداية: ص ٥٤».

الحقل الثالث

في آقرايتته^(١)

وهو — أي: المدبج —: أخص من الأول — وهو رواية الأقران — فكل مدبج أقران، ولا ينعكس^(٢)
وذلك؛ كرواية الصحابة بعضهم عن بعض من الطرفين^(٣)؛ وقد وقع ذلك لهم كثيراً^(٤).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٥، لوحة ب، سطر ٢؛ ولا، الرضوية.
(٢) قال المامقاني: «...؛ فلو روى أحد القرينين عن الآخر، من دون رواية الثاني، لم يكن ذلك مدبجاً؛ بل، رواية الأقران فقط.
فالمدبج أخص من رواية الأقران.
فكل مدبج رواية أقران، ولا عكس؛ «مقباس الهداية: ص ٥٤».
(٣) ومن أمثليته على ما ضرب:
أ. عائشة وأبوهريرة؛ لرواية الأقران من الصحابة بعضهم عن بعض.
ب. عمر بن عبد العزيز والزهري؛ لرواية الأقران من التابعين.
ج. مالك والاوزاعي؛ لرواية الأقران من أتباع التابعين.
د. أحمد بن حنبل وعلي بن المدني؛ لرواية الأقران من أتباع الأتباع؛ ينظر: مقدمة ابن الصلاح — تحقيق الدكتور عائشة —: ص ٤٦٢، والاقتراح في بيان الاصطلاح: ص ٣١١.
(٤) وينظر الكلام في المدبج في:

الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث: ص ١٩٧، شرح التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ج ٣ ص ٦٧، فتح المغيث للشخاوي: ج ٣ ص ١٦٠، والتقريب وتدريب الراوي: ج ٢ ص ٢٤٦ — وفي طبعة أخرى: ص ٢١٨ — ودراية الحديث لإشانه جي: ص ٦٨، شرح نخبه الفكر مع لقط الدرر: ص ١٢٨ — وفي طبعة أخرى: ص ٥١ — تنقيح الأنظار وشرحه توضيح الأفكار: ج ٢ ص ٤٧٥، ووصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١١٦، مستدرک الوسائل: م ٣ ص ٣٧٦.

المسألة الثالثة

في رواية الأكابر عن الأصاغر
وتفصيل البحث في قسمين:

الفصل الأول

في كونها من غير الآباء عن الآبناء

وفيه حقول:

الحقل الأول

في: التعريف

بلى^(١)؛ وإن رَوَى عَمَّنْ دونه في: السين، أوفي اللُّثَى، أوفي المقدار^(٢)؛ فهو النوع المسمى بـ: رواية الأكابر عن الأصاغر^(٣).

(١) هذه العناوين ومعنوياتها؛ نحنُ أضفناها، وليست من النسخة الأساسية؛ ولا، الرضوية.

(٢) من علم، أو إكثار رواية، ونحو ذلك؛ فذلك لكثرتي؛ لأنَّه الغالبُ في الروايات، لم يُخصَّ باسم خاص..؛ «مقياس الهداية: ص ٥٤».

ومثال الرواية عَمَّنْ دونه في المقدار؛ هي رواية الباقر «ع»، عن عمِّه محمد بن الحنفية؛ باعتبار أنَّ الأول معصوم، والثاني ليس بمعصوم.

قال جلال الدين السيوطي: واخرَجَ ابن المنذروا بن مردويه وأبو نعيم في: «الخليّة»، من طريق حرب بن شريح «رضي الله عنه»؛ قال: قلتُ لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين: أَرَأَيْتَ هذه الشفاعة التي يتحدَّث بها أهل العراق أحقُّ هي؟ قال: إِي والله؛ حدِّثني عَمِّي محمد بن الحنفية، عن علي: أنَّ رسول الله «صلى الله عليه وسلَّم» قال: أشفعُ لامتي حتى يُناديني ربِّي، ارضيت يا محمد؟ فأقول: نعم يا رب رضيت؛ ثم أقبل علي فقال: انكم تقولون بامعشر أهل العراق: أنَّ أَرَجَى آية في كتاب الله «بإعادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله لله الله يفرّ الذنوب جميعاً». قلتُ: إِنَّا لنقول ذلك.

قال: فنكُنُّنا أهل البيت نقول: أنَّ أَرَجَى آية في كتابه الله «ولسوف يُعطيك ربك فترضى»؛ وهي الشفاعة. «تفسير الدر المنثور: ج ٦ ص ٣٦١».

وأقول: هذا المثال نفسه يصلح للتمثيل على رواية الأصاغر عن الأكابر؛ بلحاظ السنّ، حيث أنَّ لمن الحنفية أكبر سناً من أبي جعفر «ع».

ويُنظر: الحقل الثاني من المسألة الثانية، من الباب الثالث في تحمّل الحديث، حيث في الحقل الثاني أمثله أخرى من هذا النمط.

(٣) قال الطيبي «ر»: «تجوز رواية الأكابر عن الأصاغر؛ فلا يُتَوَقَّه كون المروري عنه أكبر و أفضل، لأنَّه الغالب؛ وهو على أقسام:

الحَقْلُ الثَّانِي

في: الأمثلة القليلة^(١)

- ١ -

كرواية الصحابة عن التابعي؛ وقد وقَّع منه رواية العبادلة^(٢) وغيرهم، عن كعب الآخبار^(٣).

- ٢ -

ورواية التابعي عن تابع التابعي؛ كمعروبن شُعيب^(٤)، لم يكن من التابعين؛ وروى عنه خلقٌ كثيرٌ منهم؛ قيل: أنهم سبعون^(٥).

الأول: أن يكون الراوي أكبر سنّاً، وأقدم طبقةً؛ كالزهري عن مالك.
والثاني: أن يكون أكبر قدراً من المروي عنه؛ بأن يكون حافظاً عالماً، والراوي عنه شيخاً راوياً؛ كما لك عن عبدالله بن دينار.
والثالث: أن يروي العالم الشيخ عن صاحبه، أو تلميذه؛ كمبد الغني عن الصوري، وكالبرقاني عن الخطيب.

ومنه: رواية الصحابة عن التابعين، كالعبادلة وغيرهم عن كعب الآخبار؛ «الخلاصة» في أصول الحديث: ص ٩٩ - ١٠٠.

قال ابن كثير: ومن أجلّ ما يُذكر في هذا الباب، ما ذكره رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم في خطبته، عن تميم الداري؛ ممّا أخبره به عن رؤية الدجال، في تلك الجزيرة التي في البحر؛ والحديث في صحيح مُسلم؛ يُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٥.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٨٥، لوحة ب، سطر ١٦؛ ولا، الرضوية.
(٢) عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمرو بن العاص؛ يُنظر: مقباس الهداية: ص ٥٤.

(٣) هو كعب بن ماتع بن ذي هجن الحميري؛ أبو إسحاق؛ تابعي.
كان في الجاهلية من كبار علماء اليهود في اليمن؛ وأسلم في زمن أبي بكر؛ وقدم المدينة في دولة عمر. فأخذ عنه الصحابة وغيرهم، كثيراً من أخبار الأمم الغابرة؛ وأخذ هو من الكتاب والسنة عن الصحابة. وخرّج إلى الشام، فسكن حصص، وتوفي فيها، عن مئة وأربع سنين؛ «الأعلام» - ط ٣ - ٨٥/٦.
(٤) هو: عمرو بن شُعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي؛ روى عن أبيه؛ وُجِّلَ روايته عنه، وعن عمته زينب بنت محمد، وزينب بنت أبي سلمة، والرُّبَيْع بنت مُعَوِّذ، وطاوس، وسليمان بن يسار، ومجاهد، وآخرين.

و روى عنه: عطاء، ومعروبن دينار، والزهري، ونعيم بن سعيد، وهشام بن عروة؛ وآخرون.

ثقة، صدوق، مات سنة ١١٨ هـ؛ يُنظر: تهذيب التهذيب: ٤٨/٨، تقريب التهذيب: ٧٢/٢.

(٥) يُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٦.

الحقل الثالث

في الأمثلة البعدية^(١)

— ١ —

ويمَن رأيتُ خطه من العلماء بذلك؛ السيد تاج الدين بن معية الحسني الديباجي .
فإنه أجاز لشيخنا الشهيد رواية مروياته، وكان معدوداً من مشيخته .
واستجاز في آخر إجازته منه .

— ٢ —

وهو يصلح مثلاً لهذا القسم؛ من حيث: الكب، والنسب، واللق .
ومن قسم المُدَبِّج؛ من حيث: العلم، وتعارض الروايتين^(٢)

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٨٥، لوحة ب، سطر ١٩ ولا، الرضوية .
(٢) هو أبو عبد الله محمد بن القاسم بن مُعَيَّة الحسني الديباجي؛ فاضل عالم جليل القدر شاعر اديب يروي عنه الشهيد؛ وذكر في بعض إجازاته: أنه أعجبه الزمان، في جميع الفضائل والمآثر... «رياض الطهارة» ١٥٢/٥، ٣٥-٣٦.

(٣) ويُظنر الكلام في رواية الأكابر عن الأصاغر:
مقدمة ابن الصلاح — تحقيق عائشة —: ص ٤٥٩، والباعث الحديث: ص ١٩٥، ومقاس الهداية: ص ٥٩، ودراية الحديث لإشانه جي: ص ٦٩، والخلاصة في أصول الحديث: ص ٩٩-١٠٠، ووصول الأنحيان: ص ١١٦، وشرح البصرة والتذكرة وفتح الباقي: ج ٣ ص ٦٤ وفتح المغيث للسخاوي: ج ٣ ص ١٥٧، والتقريب وتدريب الراوي: ج ٢ ص ٢٤٣، وشرح نخبة الفكر مع لقط الدرر: ص ١٢٩، وتنقيح الأنظار وشرحه توضيح الأفكار: ج ٢ ص ٤٧٣.

في كونها من الآباء عن الأبناء^(١)

- 1 -

ومنه - أي من هذا القسم، وهو أخص من مُطلقه - : رواية الآباء عن الأبناء

— 2 —

ومنه — من الصحابة: رواية الجباس بن عبد المطلب، عن ابنه الفضل؛ أنَّ النَّبِيَّ (ص) «جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمَرْفَعَةِ»^{١٤}.

— 2 —

ورُوي عن معتمر بن سليمان التيمي^(٣) قال: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنْتُ عَنِّي^(٤)، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: وَبِجَ كَلِمَةِ رَحْمَةٍ.

— 4 —

وهذا طريفٌ يجمعُ أنواعاً، وغير ذلك.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٦، لوحة أ، سطر ١١ ولا، الرضوية.

(٢) قال المامقاني: ثُمَّ، إِنَّ رِوَايَةَ الْكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ قِسْمَانِ:

مطلوب؛ مثل، مامَر

وخاصة؛ وهو رواية الآباء عن الأبناء؛ كما صرح بذلك في الدراية؛ قال: ومنه من الصحابة؛ **رواه**
 العباس بن عبد المطلب، عن ابنه الفضل؛ أن النبي جمع بين الصلاتين بالمزلة؛ «مقباس الهداية: ص ٥٤».
 (٣) غير أن الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٨٦، لوحة ٤، سطر ٤: «عن معمر بن سليمان التيمي»
 وكذا في النسخة الرضوية: ورقة ٥٢، لوحة ب، سطر ١٨.

أما في الباعث الحثيث: ص ٢٠٠ فالنص هكذا: «قال: روى العباس عن ابنه: عبدالله والفضل قال: وروى سليمان بن طرخان التيمي عن ابنه المعتمر بن سليمان»
ويبدو لي أنَّ ما في الباعث الحثيث هو الصحيح.

ثُمَّ بَخْصُوصِ تَرْجُمَةِ الْمُعْتَمَرِ؛ يَنْظُرُ الْأَعْلَامُ - ط ٣ - : ١٧٩/٨.

(١) وقال الطيبي: وقد روى كثير من الأكابر أحدهم: **فَبَيَّهَ بِأَقْدَانِهَا عَمَّنْ سَمِعَهَا مِنْهُمْ**؛ فيقول أحدهم: حدثني فلان عن فلان حدثته؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٩٦».

المسألة الرابعة

في: رواية الأبناء عن الآباء^(١)

والأكثر؛ العكس

وهو رواية الأبناء عن الآباء؛ لأنه هو الجادة المسلوكة الغالبة^(٢)

وهو قسمان:

الفصل الأول

في: رواية الابن عن أب فقط

أي: رواية الابن عن أبيه دون جده.

وهو كثير لا ينحصر^(٣).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٦، لوحة ٤٦ سطر ٦، ولا، الرضوية.

(٢) قال المامقاني: وأما عكس ذلك؛ وهو رواية الأبناء عن الآباء، فلكثرتيه وشيوعه، وبما فتنه للحاجة المسلوكة الغالبة، وخلقوه عن الغزابة مطلقاً، فغير مُستنى باسم؛ وله أقسام كثيرة أيضاً، باعتبار تعدد الأب لمروئي عنه؛ «مقباس الهداية: ص ٥٤ — ٥٥».

(٣) من عنوان «القسم الأول وإلى كلمة أي»؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٦، لوحة ٤٦ سطر ٨ ولا الرضوية.

(٤) قال الحارثي: ثم قد تكون الرواية عن أبيه فقط، وهو كثير لا يُحصَر؛ وقد تنصاعد في الأجداد؛ «وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١١٦»

وأقول: مثاله رواية الشيخ الثقة الجليل الأقدم، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، في كتابه «المحاسن»؛ عن أبيه الشيخ الثقة الجليل الأقدم محمد بن خالد البرقي؛ حيث هو يروي عنه كثيراً وكثيراً جداً؛ الأمر الذي يكشف عن أن بيت البرقي كان بيت علم وفقه وحديث بالخصوص.

أما رواياته عن أبيه؛ فهي في الأعم الأغلب، قد رواها عنه في حياته؛ ثم إن البعض القليل منها رواها عنه بعد مماته، حيث يترجم عليه فيها عند ذكره؛ كما في المحاسن: ص ١٣٧، ١٥٠، ١٥٦، ١٨٤؛ بقوله فيها جميعاً: عنه عن أبيه رحمه الله...

كذلك هو في روايته عنه، يورده؛ بضمير أبويه كثيراً؛ بقوله كما في ص: ١٠، ١٣، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٥٠، ٥٤، ٥٥، وهكذا إلى عشرات الروايات؛ بقوله فيها جميعاً: عنه، عن أبيه...

ثم يروي عنه كذلك تحت عنوان مدينته؛ بقوله كما في ص: ٨٢ — البرقي، ص ٨٣ — أبيه البرقي، ص ٨٣ — البرقي أبيه، ص ١٠٧ — البرقي، ص ١١٧ — أبيه البرقي، ص ١١٩ — أبيه البرقي، ص ١٢٢ — أبيه البرقي، ص ١٢٣ — أبيه البرقي، وهكذا إلى آخر الكتاب.

ليس هذا فقط؛ وإنما في بعض من الروايات، يأتي على أبيه بكنتيه؛ ففي ص ١٠٨ مثلاً يقول: عنه عن أبيه أبي عبدالله البرقي، ص ٢١٥ يقول: عنه عن أبي عبدالله، وهكذا في صفحات أخرى...

الفصل الثاني

في: رواية الابن عن أبوين فكثر

أي: روايته عن أكثر من أب من آبائه

وفيه: حقول

الحقل الأول

في: رواية الابن عن أبوين فقط^(١)

فروايته عن أبوين؛ أعني: عن أبيه، عن جده^(٢).

وهو كثير أيضاً^(٣)؛ منه:

— ١ —

في رأس الإسناد: رواية زين العابدين «عليه السلام»، عن أبيه الحسين، عن أبيه علي، عن النبي «صلى الله عليه وآله»^(٤)

ضف إلى ذلك؛ انه يذكره باسمه صريحاً؛ كما في ص ١٩٢، و ١٩٩، بقوله: عنه، عن محمد بن خالد؛ وفي ص ٢١٧، بقوله: عنه عن محمد بن خالد الاشعري.

بل، نجد؛ كما أنه يروي عنه معظم مروياته على وجه الاستقلال؛ فإنه كذلك في طائفة أخرى منها، يروي عنه جمعة راو واحد أو أكثر.

فمثلاً؛ في ص ١٣٣ يقول: عنه، عن أبيه وابن أبي نجران؛ وفي ص ١٤٧ بقوله: عنه، عن أبيه ومحمد بن عيسى؛ وفي ص ١٨٠ بقوله: عنه، عن أبيه والحسن بن علي بن فضال جميعاً؛ وفي ص ٢٢٥ بقوله: عنه، عن أبيه وموسى بن القاسم؛ وفي ص ٢٥٩ بقوله: عنه، عن أبيه ومحمد بن عيسى القطيني؛ وفي ص ٣٠٣ بقوله: عنه، عن أبيه ومحمد بن علي؛ وفي ص ٣٢٩ بقوله: عنه، عن أبيه ويعقوب بن يزيد جميعاً؛ وفي ص ٤٩٩ بقوله: عنه، عن أبيه وعبد الله بن المغيرة؛ وفي ص ٥٣٧ بقوله: عنه، عن أبيه وبكر بن صالح؛ وفي ص ٥٣٩ بقوله: عنه، عن أبيه وبكر بن صالح جميعاً..

(١) من عنوان «القسم الثاني وإلى فقط»؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٨٦، لوحة أ، سطر ١١٠ ولا، الرضوية. وإنما نحن أضفناه لدواعي المنهجية. نعم، مكانه كان عبارة: «وروايته عن أبيه عنه».

(٢) قال أبو القاسم منصور بن محمد لمطوي: «الاستناد بعضه عوال، وبعضه معال؛ وقول الرجل: حدثني أبي عن جدي، من العالي؛ ينظر: الباعث الحديث؛ ص ٢٠٢ — المامش، وعلوم الحديث لابن الصلاح — تحقيق عتر: ص ٣١٦ — ٣١٧.

(٣) قال المامقاني: «فتارة يروي عن أبيه، وهو عن أبيه.

وأخرى يزيد المدد؛ وقد قيل: إن الممكن منه — ومن صور وجود ذلك، في الصدر أو النيل أو الوسط، أو المركب من اثنين أو ثلاثة؛ وكذا من صور تخلل المختلف لرواية الابن عن الآب، كرواية ابن عن أبيه، وهو عن أجنبي، وهو عن أبيه إلى غير ذلك — يقرب إلى تعثر الضبط»؛ «مقباس الهداية: ص ٥٥».

(٤) هذا؛ ورواية الابن عن أبيه عن جتو، عند أئمة أهل البيت «عليهم السلام» كثيرة؛ منها على سبيل

وفي طريق الفقهاء (١):

المثال لا الحصر:

١ — وعن الحسين، عن أبيه، عن جده رسول الله «صلى الله عليه وآله»... كما في اثبات الهداة: ج ١ ص ١٨٠

٢ — ... عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»... كما في اثبات الهداة: ج ١ ص ٢٩٥ وينظر كذا لك: ٣٦٥/١.

٣ — ... عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر، عن أبيه، عن جده الحسين بن علي «عليه السلام»، قال: ... كما في اثبات الهداة: ٥٠٧/١؛ وينظر كذا لك: ٣٦٥/٢، ٤٩٠/٢.

٤ — ... عن عبدالله بن شبرمة قال: ما أذكر حديثاً سمعته من جعفر بن محمد، إلا، كاد يتصدع قلبي. قال: قال أبي، عن جدي، عن رسول الله «صلى الله عليه وآله».

— قال ابن شبرمة: وأقيم بالله؛ ما كذب أبوه على جدي، ولا كذب جدُّه على رسول الله صلعم — فقال: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: مَنْ عمل بالمقائيس، فقد هلك وأهلك؛ ومَنْ أفتى الناس وهو لا يعلم الناس والتسوخ والحكم والمتشابه، فقد هلك وأهلك؛ كما في المحاسن للبرقي: ص ٢٠٦؛ وينظر امثلة أخرى في: ص ١٦، ٥٣، ٢٩٣، ٤٢٧، ٤٤٦، ٤٧٧، ٥٧٤؛ وينظر كذا لك: اثبات الهداة: ٢٥٩/١ — ٢٦٠، ٣٠٨/١، ٣٠٩/١، ٤٦٦/١، ٤٦٧/١.

٥ — ... عن أبي الحسن موسى، عن أبيه، عن جده «ع»... كما في المحاسن: ص ٣٥٦؛ وينظر كذا لك: ص ٣٦٤، ٣٧٤، ٤٨٥، ٥٠٤، ٥٢١، ٥٩٣.

٦ — ... الرضا «ع» قال: حدثني أبي، عن جدي، عن آبائه... كما في اثبات الهداة: ج ١ ص ٤٨١.

٧ — ... قال: حدثنا محمد بن خالد البرقي، قال: حدثني سيدي أبو جعفر محمد بن علي، عن أبيه علي بن موسى الرضا، عن أبيه موسى بن جعفر... كما في اثبات الهداة: ج ٢ ص ٢٦.

(١) هذا؛ وأمثلة هذا النوع من الروايات عند الفقهاء كثيرة وكثيره جداً؛ منها:

١ — ... عن عبدالله بن جعفر، عن أبيه، عن جده «عليه السلام»... كما في المحاسن: ص ٤٧.

٢ — ... عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه، عن جده... كما في المحاسن: ص ١٣٥؛ وينظر كذا لك: ص ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٦٦.

٣ — ... عن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن جده... كما في المحاسن: ص ٤٨١.

٤ — ... عنه، عن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه... كما في المحاسن: ص ٥٨٦.

٥ — ... عن الحسن بن عبدالله، عن أبيه، عن جده الحسن بن علي بن أبي طالب «ع»؛ كما في اثبات الهداة: ١٨٠/١.

٦ — ... عن عبدالرحمان بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده... كما في اثبات الهداة: ١٩٦/١.

٧ — ... عن جعفر بن علي، عن أبيه، عن جده عبدالله بن المغيرة... كما في المصدر نفسه: ١٩٧/١.

٨ — ... عن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جده... المصدر نفسه: ٢٠٠/١.

[أ.] رواية الشيخ فخر الدين — محمد بن الحسن بن يوسف بن المظهر — عن أبيه الشيخ جمال الدين الحسن، عن جدّه سديد الدين يوسف^(١).

[ب.] ومثله: الشيخ المحقق نجم الدين — جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد؛ فإنه يروي أيضاً عن أبيه، عن جدّه يحيى.

وهو يروي^(٢)؛ عن عَرَبِيٍّ بن مسافر العبادي، عن الياس بن هشام الحايري، عن أبي علي بن الشيخ، عن والده الشيخ أبي جعفر الطوسي^(٣).

-
- ٩ — ... عن عيسى بن عبدالله، عن أبيه، عن جدّه...؛ المصدر نفسه: ٢٥٨/١.
- ١٠ — ... عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جدّه...؛ المصدر نفسه: ٢٧٨/١، ٢٧٩، ٢٥٤.
- ١١ — ... حدثنا علي بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه، عن جدّه أحمد بن أبي عبدالله البرقي...؛ المصدر نفسه: ٢٨٣/١؛ وينظر كذلك: ٥١/٢، ٢٨٩، ٧٤٩.
- ١٢ — ... عن عون بن عبدالله، عن أبيه، عن جدّه أبي رافع...؛ المصدر نفسه: ٣٠٠/١.
- ١٣ — ... عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن جدّه...؛ المصدر نفسه: ٣٠٠/١.
- ١٤ — ... عن اسماعيل بن ياس بن عفيف، عن أبيه، عن جدّه عفيف...؛ المصدر نفسه: ٣٥٠/١.
- ١٥ — ... عن بشر بن عبدالله بن عمرو المزني، قال: حدثني أبي عن أبيه...؛ المصدر نفسه: ٣٥٣/١.
- ١٦ — ... عن أحمد بن محمد بن عبدالله العمري، عن أبيه، عن جدّه...؛ المصدر نفسه: ٤٤٠/١.
- ١٧ — ... حدثنا أحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدثنا أبي، عن جدّي...؛ المصدر نفسه: ٤٨٤/١؛ وينظر: ص ٥٣١.
- ١٨ — ... عن عبد الملك بن هارون بن عنبر، عن أبيه، عن جدّه...؛ المصدر نفسه: ٤٩٥/١.
- ١٩ — ... عن عبد الملك بن عمرو الشيباني، عن أبيه، عن جدّه...؛ المصدر نفسه: ٥٢٩/١.
- ٢٠ — ... عن سعيد بن المسيّب، عن أبيه، عن جدّه...؛ المصدر نفسه: ٥٧٤/١.
- ٢١ — ... عن عمران بن محمد بن سعيد، عن أبيه، عن جدّه...؛ المصدر نفسه: ٥٧٥/١.
- ٢٢ — ... عن أبي عبيده بن محمد بن عمار، عن أبيه، عن جدّه عمار...؛ المصدر نفسه: ٥٨٦/١.
- ٢٣ — ... عن زيد بن موسى، عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه...؛ المصدر نفسه: ٧٣/٢.
- ٢٤ — ... عن محمد بن الحسين، عن أبيه، عن جدّه...؛ المصدر نفسه: ١٣٤/٢.
- ٢٥ — ... عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه...؛ المصدر نفسه: ٢٤٧/٢؛ وفيه قد صُحِفَ إلى بهز بن حليم؛ وينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح — لابن دقيق العيد: ص ٣١، والباعث الحثيث: ص ٢٠٤ — الهامش.

٢٦ — ... عن رفاع بن ياس الضبي، عن أبيه، عن جدّه...؛ اثبات الهداة: ٢٥٠/٢.

٢٧ — ... عن الحسين بن الفضل بن الربيع، عن أبيه، عن جدّه...؛ اثبات الهداة: ٩٨/٣.

(١) ينظر: عوالي اللئالي: ج ١ ص ٢١.

(٢) أي: جدّه يحيى بن سعيد يروي...

(٣) ينظر: رجال ابن داود — طبعة التجف ١٣٩٢ هـ: ص ٢٦.

الحقل الثاني

في: رواية الابن عن ثلاثة آباء تبعاً^(١)

وروايته عن ثلاثة: كرواية محمد بن الشيخ نجيب الدين — يحيى بن أحمد بن يحيى
الأكبر ابن سعيد؛ فإنه يروي: عن أبيه يحيى، عن أبيه أحمد، عن أبيه يحيى الأكبر^(٢).

الحقل الثالث

في: رواية الابن عن أربعة آباء تبعاً^(٣)

وقد اتَّفَقَ منه:

— ١ —

[أ.] رواية السيد الزاهد رضي الدين — محمد بن محمد بن محمد بن زيد بن الداعي

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٦، لوحة ب، سطر ٥؛ ولا، الرضوية.

(٢) يُنظر: مقياس الهداية: ص ٥٥.

وبالنسبة لترجمة محمد بن الشيخ نجيب الدين يحيى بن أحمد؛ يُنظر: أمل الآمل: ج ٢ ص ٣١٣ وأما بالنسبة
لترجمة يحيى بن أحمد بن يحيى الأكبر؛ يُنظر: أمل الآمل: ج ٢ ص ٣٤٦ — ٣٤٧ وأما بالنسبة لترجمة يحيى الأكبر؛
يُنظر: أمل الآمل: ج ٢ ص ٣٤٥.

ثم؛ فيما يتعلق بالرواية عن ثلاثة آباء تبعاً، عند الأئمة «عليهم السلام»؛ فنشأ — كما روى الصدوق —؛
«وقال: حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الممداني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن
محمد بن أبي عمير، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق جعفر بن محمد «عليه السلام»؛ عن أبيه محمد بن علي، عن
أبيه علي بن الحسين، عن أبيه حسين بن علي «ع»، قال:

سُئل أمير المؤمنين «عليه السلام»: عن معنى قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «أني مَخْلُفٌ فيكم
الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، من البتة؟

فقال: أنا والحسن والحسين والأئمة تسعة من ولد الحسين، ناسمهم مهديهم وقائمهم، لا يُفارقون كتاب الله
ولا يُفارقهم حتى يردوا على رسول الله «صلى الله عليه وآله» على الخوض؛ اثبات الهداة: ج ١ ص ٤٧٥.

والصدوق أيضاً روى وقال: «... عن موسى بن جعفر؛ عن أبيه، عن جليو، عن علي بن الحسين «عليهم
السلام»، قال: الامام منا لا يكون إلا معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الحلقة فتُعرف بها؛ وكذلك لا يكون إلا
منصوصاً «الحديث»؛ اثبات الهداة: ج ١ ص ٤٩٣.

ثم؛ فيما يتعلق بالرواية عن ثلاثة آباء تبعاً، عند فقهاء أهل البيت «ع»؛ فنشأ — كما قال البرقي
الابن —: «... عن موسى بن عبد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب؛ عن أبيه، عن جليو، عن علي «ع»، قال: الماء
سيد الشراب في الدنيا والآخرة»؛ المحاسن: ص ٥٧٠.

و — كما نقل الحر العاملي —: «... عن الحسن بن عيسى بن محمد بن علي بن جعفر، عن أبيه، عن جده،
عن علي بن جعفر...»؛ اثبات الهداة: ج ١ ص ٤٤٥.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٦، لوحة ب، سطر ٧.

نعم، مكانه كان عبارة: «وعن أربعة».

المعمر الحسيني؛ عن أبيه محمد، عن أبيه محمد، عن أبيه زيد، عن أبيه الداعي .
وهو يروي عن^(١) الشيخ أبي جعفر الطوسي، والسيد المرتضى؛ وغيرهما.
[ب.] والسيد رضي الدين نروي عنه؛ باسنادنا إلى الشيخ أبي عبد الله الشهيد، عن
الشيخ رضي الدين المزدي، عن الشيخ محمد بن أحمد بن صالح السبي، عنه.

— ٢ —

ومثله في الرواية عن أربعة آباء:
[أ.] رواية الشيخ جلال الدين — الحسن بن أحمد بن نجيب الدين محمد بن جعفر بن
هبة الله بن نَمَاح — عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه هبة الله بن نَمَاح.
وهو يروي عن^(٢) الحسين بن طحال المقدادي، عن الشيخ أبي علي، عن أبيه الشيخ
أبي جعفر الطوسي.
[ب.] وهذا الشيخ جلال الدين الحسن؛ يروي عنه شيخنا الشهيد بغير واسطة^(٣)

الحقل الرابع

في: رواية الابن عن خمسة آباء تبعاً^(٤)

وقد اتَّفَقَ لنا منه: رواية الشيخ الجليل بابويه بن سعد بن محمد بن الحسن بن
الحسين بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه سعد، عن أبيه محمد، عن أبيه الحسن، عن أبيه
الحسين — وهو أخو الشيخ الصدوق أبي جعفر —، عن أبيه علي بن بابويه^(٥).

(١) أي: أبيه الداعي يروي عن...

(٢) أي: أبيه هبة الله بن نَمَاح يروي عن...

(٣) يُنظر: مقياس الهداية: ص ٥٥.

ثم؛ فيما يتعلق بالرواية عن أربعة آباء تبعاً، عند الأئمة «عليهم السلام»؛ فنُتَـأَـلَـه — كما روى
الحرّ العاملي: — «... عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، عن أبيه الباقر، عن أبيه ذي الثفّات سيّد العابدين، عن أبيه
الحسين الزكيّ الشهيد، عن أبيه أمير المؤمنين «عليهم السلام»، قال: «...»؛ اثبات الهداة: ج ١ ص ٤٩٩.

وعند فقهاء أهل البيت «ع»؛ فنُتَـأَـلَـه — كما روى الحرّ: — «... اسماعيل؛ عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه،
عن أبيه الحسين بن علي «عليهم السلام»...؛ اثبات الهداة: ج ١ ص ٤٨٥.

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٧، لوحة أ، سطر ١٦ ولا، الرضوية.

نعم؛ مكانه عبارة: «وعن خمسة آباء».

(٥) يُنظر: مقياس الهداية: ص ٥٥.

الحقل الخامس

في: رواية الابن عن ستة آباء تبعاً^(١)

[أ.] وقد وقع لنا منه أيضاً: رواية الشيخ مُنتَجِب الدين أبي الحسن علي بن عبيد الله بن الحسين بن الحسين بن الحسن بن علي بن الحسين بن بابويه؛ فإنه يروي أيضاً:
عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه،
[ب.] وهذا الشيخ مُنتَجِب الدين، كثير الرواية واسع الطرق، عن آبائه وأقاربه
وأسلافه.

[حـ.] ويروي عن ابن عتيبٍ الشيخ بابويه المتقدم، بغير واسطة.
[د.] وأنا لي رواية عن الشيخ منتجب الدين بعتة طُرُق، مذكورة فيما وضعته من الطُرُق في الإجازات^(٢).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٧، لوحة ١١٠، سطر ١١٠ ولا، الرضوية.

نعم؛ مكانه عبارة: «وعن سَنَةِ آبَاءِ».

(٢) ينظر: مقباس الهداية: ص ٥٥.

ثُمَّ؛ فَيَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّوَايَةِ عَنْ سِتَّةِ آبَاءَ تَبَاعاً، عِنْدَ الْأُمَّةِ «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»؛ فَشَالَ - كَمَا رَوَى الْحَرَّ الْعَامِلِي - : «...» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» وَعِنْدَهُ أَبِي بْنُ كَعْبٍ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا عَنْهُ... قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ نَبِيًّا: أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ، فِي السَّاءِ أَكْبَرَمَنَّهُ فِي الْأَرْضِ...؛ أَثْبَاتُ الْهَدَاةِ: ج ١ ص ٤٧٧ وَيَنْظُرُ امْتِلَاءُ أُخْرَى فِي ص ٤٨٢ وَ ٧٤١ مِنْ نَفْسِ الْجُزْءِ مِنَ الْإِثْبَاتِ. وَكَذَلِكَ يُنْظَرُ: صَحِيفَةُ الرِّضَا «ع» ص ٧٨ - طَبْعَةُ مُؤَسَّسَةِ الْمَهْدِيِّ «ع» -

(٣) هذا، وقد نقل المسعودي رواية عن ثمانية آباء، أخذاً من رواية أبي دعامة، عن علي الهادي «عليه السلام»، عن آبائه الأئمة «عليهم السلام»؛ وهي في الوقت نفسه سلسلة بعارة «قال: حدثني أبي». قال المسعودي في مروج الذهب: ٨٥/٤.

وحدثني محمد بن الفرج بمدينة جرجان - في الحلة المعروفة ببئر أبي عنان - قال: حدثني أبودعامة، قال: أتيت علي بن محمد بن علي بن موسى، عائداً في علته التي كانت وفاته منها في هذو السنة. فلما هممتُ بالانصراف قال لي: يا أبا دعامة قد وجب حقك؛ أفلا أحذئك بمحدث تُسَرِّبه؟ قال: فقلتُ لَهُ: ما أحوطني إلى ذالك يا ابن رسول الله.

قال: حدثني أبي محمد بن علي، قال: حدثني أبي علي بن موسى، قال: حدثني أبي موسى بن جعفر، قال: حدثني أبي جعفر بن محمد، قال: حدثني أبي محمد بن علي، قال: حدثني أبي علي بن الحسين، قال: حدثني أبي الحسين بن علي، قال: حدثني أبي علي بن أبي طالب «رضي الله عنهم»؛ قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وسلم»: «اكتب يا علي».

قال: قلت: وما اكتب؟

الحَقْلُ السَّادِسُ

في: رواية الإبن عن تسعة آباء تباعاً^(١)

1.

وأكثر ما نرويه بتسعة آباء عن الأئمة «عليهم السلام»: رواية «الحبُّ لله والبغضُ في الله».

فإننا نرويه بإسنادنا إلى مولانا أبي محمد—الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب «عليهم السلام»—، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن النبي «صلى الله عليه وآله» أنه قال لبعض أصحابه ذات يوم:

يا عبد الله!! أحب في الله، وإيغض في الله، ووال في الله، وعاد في الله؛ فإنه لا ثناء ولاية الله إلا بذلك؛ ولا يجد أحد طعم الإيمان، وإن كثرت صلاته وصيامه، حتى يكون كذاك، الحديث (٢).

ونروي عن تسعة آباء بغير طريقهم؛ باسنادنا إلى عبدالوهاب بن عبدالعزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكيّنة بن عبدالله التيمي — من لفظه — قال:

سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: «الحِثَّان هو الذي يُقِيل على مَنْ أَعْرَضَ عنه؛ والمِثَّان هو الذي يبدَأ بالتوال قبل السؤال»
فَتَيْن عبد الوهاب وبين علي «عليه السلام»، في هذا الإسناد، تسعة آباء؛ آخرهم أَكْبَنُه بن عبد الله، الذي ذَكَرْنَاهُ سَجْعَةً عَلِيًّا «عليه السلام».^(١)

قال لي: «اكتب بسم الله الرحمن الرحيم ؛ الإيمان ما وقفته القلوب، وصدقته الأعمال، والإسلام ما جرى به اللسان، وحلت به المناكحة».

قال أبو دعامة: فقلت: يا ابن رسول الله، ما أدري والله أيُّها أحسن، الحديث أم الاسناد؟ فقال: أنها لأصحفة بخط علي بن أبي طالب، باملاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) «توارثها صغاراً عن كبار.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٧، لوحة ب، سطر ٥؛ ولا، الرضوية.

(٢) في النسخة الآسامية: ورقة ٨٧، لوحة ب، سطر ١٢: «وان يوم باعبدالله».

وفي النسخة الرضوية: ورقة ٥٣، اللوحة ب، سطر ٨: «وانب قوم».

(٣) ينظر: مقباس الهداية: ص ٥٦.

(٤) ينظر: مقباس الهداية: ص ٥٦، وعلوم الحديث: ص ٣١٦ «تحقيق نور الدين عتر».

الحقل السابع

في: رواية الإبن عن اثني عشر أباً تباعاً^(١)

ونروي بهذا الطريق أيضاً حديثاً مُتَسَلِّلاً باثني عشر أباً، عن رزق الله بن عبد الوهاب المذكور عن أبيه عبد الوهاب، عن آبائه المذكورين، إلى أبي أكيّنه^(٢) قال:
سمعتُ أبا الهيثم يقول: سمعتُ أبي عبد الله يقول: سمعتُ رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول:

«ما اجتمع قومٌ على ذكرٍ، إلّا حَفَّتْهم الملائكةُ، وغِيَّيَتْهم الرحمةُ»

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٨، لوحة أ، سطر ١٢؛ ولا، الرضوية.

ويُنظر: مقياس الهداية: ص ٥٦.

(٢) هكذا في النسخة الأساسية: ورقة ٨٨ لوحة ب سطر ١؛ وكذا الرضوية.

ويبدو الصحيح هو: «ابن أكيّنه»

الحقل الثامن

في: رواية الإبن عن اربعة عشر آباً تباعاً^(١)

واكثر ما وصل إلينا من الحديث المتسلسل باربعة عشر آباً.
وهو ما رواه الحافظ أبو سعيد بن السمعاني في الذيل؛ قال:
أخبرتني أبو شجاع عمر بن أبي الحسن البسطامي الإمام بقراءتي، قال: حدثنا السيد
أبو محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب — من لفظه يبلغ —
حدثني سيدي والدي أبو الحسن علي بن أبي طالب، سنة ست وستين وأربعماية
حدثني أبي أبو طالب الحسن بن عبيد الله، سنة أربع وثلاثين وأربعماية
حدثني والدي أبو علي عبيد الله بن محمد.
حدثني أبي محمد بن عبيد الله.
حدثني أبي عبيد الله بن علي.
حدثني أبي علي بن الحسن.
حدثني أبي الحسن بن الحسين.
حدثني أبي الحسن بن جعفر؛ وهو أول من دخل بلغ من هذه الطائفة.
حدثني أبي جعفر الملقب بالحجة.
حدثني أبي عبيد الله.
حدثني أبي الحسين الأصغر.
حدثني أبي علي بن الحسين بن علي، عن أبيه، عن جدتي علي «عليهم السلام» قال:
قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «ليس الخبر كالمعاينة».
فهذا أكثر ما اتفق لنا روايته، من الأحاديث المسلسلة بالآباء.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٨، لوحة ب، سطر ١٤ ولا، الرضوية.

وينظر: مقياس الهداية: ص ٥٦.

المسألة الخامسة

في: رواية السابق واللاحق
وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الأول

في: التعريف

بمعنى: إن اشترك اثنان عن شيخ^(١) وتقدّم موت أحدهما على الآخر^(٢)؛ فهو النوع المسمى: السابق واللاحق^(٣).

الحقل الثاني

في: الأمثلة^(١)

— ١ —

واكثرهما وقفنا عليه في عصرنا من ذلك، ست وثمانون سنة.
فإن شيخنا المبرور نورالدين علي بن عبدالعالي الميسي، والشيخ الفاضل ناصر بن ابراهيم البوهبي الأحسائي؛ كلاهما يروي عن الشيخ ظهيرالدين عماد بن الحسام، وبين وفاتيهما ما ذكرناه.
لأن الشيخ ناصر البوهبي، توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وشيخنا توفي سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة.

(١) من عنوان «المسألة الخامسة وال كلمة شيخ»؛ بهذا الشكل؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٩، لوحة أ، سطر ٥؛ ولا، الرضوية.

نعم؛ مكانه عبارة: «وان اشترك اثنان عن شيخ»، فقط.

والذي في مقياس الهداية: ص ٥٦: إن اشترك اثنان في الأخذ عن شيخ.

(٢) قال ابن الصلاح: «النوع السادس والأربعون: معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان، متقدم ومتأخر، تبين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً؛ فحصل بينهما أمد بعيد؛ وإن كان المتأخر منها غير معدود من معاصري الأول وذوي طبقته؛

ومن فوائد ذلك: تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب». علوم الحديث: ص ٣١٧.

وقال الدكتور نورالدين عتر: ومن فوائده أيضاً: رفع توهم رفع الخطأ في الإسناد. علوم الحديث: ص ٣١٧

— هامش رقم ٢.

(٣) قال ابن الصلاح «ره»: وقد أفرده الخطيب الحافظ في كتاب حسن سماء: «كتاب السابق

واللاحق». علوم الحديث: ص ٣١٧—٣١٨.

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٩، لوحة أ، سطر ٦؛ ولا، الرضوية.

واكثر ما بلغنا قبل ذلك من طرق الجمهور ما بين الراويين^(١) في الوفاة، مائة وخمسون سنة. فإنَّ الحافظ السَّلَفي؛ سمعَ منه أبوعلِّي البرزداني — أحد مشايخه — حديثاً، ورواه عنه؛ ومات على رأس الخمسمائة. ثُمَّ كان آخرُ أصحاب السَّلَفي في السماع، سبطه أبوالقاسم عبدالرحمان بن مكِّي، وكانت وفاته سنة خمسين وستماية^(٢).

الحقل الثالث

في: كيفية وقوعه^(٣)

وغالب مايقع من ذلك؛ أنَّ المسموع منه، قد يتأخَّر بعد أحد الراويين عنه زماناً، حتَّى يسمعَ منه بعضُ الأحداث، ويعيشَ بعدالسماع منه دهرأ طويلاً؛ فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المُدد^(٤)؛

(١) في مقياس الهداية: ص ٥٦ «ما بين الراويين»؛ ويبدو أنَّه اشتباه.

(٢) يُنظر: الباعث الحثيث: ص ٢٠٥ «متأوهاماً»، وكذلك: علوم الحديث لابن الصلاح: ص ٣١٨ «متأوهاماً».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٩، لوحة ب، سطر ٤؛ ولا، الرضوية.

(٤) والذي في مقياس الهداية: ص ٥٧: نحو هذه المُدة.

كما أنَّ هناك تقسيمات أُخر ذكرها الحجة المامقاني بعد هذا الكلام استدراكاً عليه، كما في صفحة ٥٧ من مقياسه.

المسألة السادسة

في: رواية المتفق والمفترق

وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الأول

في: التعريف

وأقول^(١): الرواة إن اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم، فصاعداً — واختلفت أشخاصهم؛ سواء اتفق في ذلك اثنان منهم، أو أكثر؛ فهو النوع الذي يُقال له: المتفق والمفترق.

أي: المتفق في الاسم، المفترق في الشخص^(٢)

(١) من عنوان: «المسألة السادسة والى كلمة وأقول»؛ بهذا الشكل؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٩، لوحة ب، سطر ١٧ ولا، الرضوية.

نعم؛ مكانه حرف: «و»، فقط.

(٢) قال الاستاذ شكر الله بن نعمة الله القوجاني في معرض تعريفه بأبي زرعة الدمشقي، في هامش رقم

(٤) من صفحة ١٥ من مقدمته في كتاب «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»، ح ١؛ مايلي:

«اشترك مع أبي زرعة كذلك، في اسمه واسم ابيه، عدة أشخاص؛ ذكر ابن أبي حاتم الرازي سبعة منهم.

وأحدُهم شاركة بالكُنية أيضاً؛ وهو أبو زرعة عبدالرحمان بن عمرو بن جرير الكوفي؛ أحد التابعين، الذي يروي عن الصحابة، وعن أبي هريرة بوجه خاص.

ومنهم؛ عالم الشام الكبير، أبو عمرو عبدالرحمان الأوزاعي (٨٨ — ١٥٧ هـ)؛ وكذلك عبدالرحمان بن عمرو الحرثاني، يمتنع عاصراً بأبي زرعة الدمشقي.

يُنظر: تهذيب التهذيب: ٢٣٥/٦ — ٢٤٢، الجرح والتعديل: ح ٢ ق ٢ ص ٢٦٥ — ٢٦٧، خلاصة تهذيب التهذيب الكمال في أسماء الرجال: ص ١٩٦ — ١٩٧.

ويُنظر كذلك: دراية الحديث لسانجي: ص ١٧٦؛ بخصوص أنواع الاشتراك؛ من كونه في: اللقب، أو الكنية، أو اسم الأب، أو الجدل الأدنى، أو الجدل الأوسط، أو الجدل الأعلى، أو الراوي عن المشترك، أو المروي عنه، أو الامام الذي روي عنه، أو مكان المشترك، أو قبيلته أو زمانه، أو ولاؤه...

الحقل الثاني

في: الفائدة^(١)

وفائدة معرفته: خِشْيَةٌ أَنْ يُظَنَّ الشَّخْصَانُ، شَخْصاً وَاحِداً^(٢).

الحقل الثالث

في: الأمثلة

المثال الأول^(٣):

وذلك؛ كرواية الشيخ «رحمه الله» — وَمَنْ سَبَقَهُ مِنَ الْمَشَايخِ —، عن أحمد بن محمد^(٤)؛ وَيُظَلِّقُ.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٩، لوحة ب، سطر ٧؛ ولا، الرضوية.

(٢) قال الشيخ الكاظمي «قدس سرّه» في كتابه هداية المحدثين: ص ٢٦.

«باب بنان؛ المشترك بين مجهولين.

أَحَدُهُمَا: لعنه الصادق» (عليه السلام).

والآخر: ابن محمد بن عيسى، أخو أحمد بن محمد بن عيسى؛ ويُعرَف: برواية محمد بن علي بن محبوب عنه.

وأقول: ١ — أنّ الملعون على لسان الصادق «عليه السلام»؛ هو بَيَّان، وليس بُنَان؛ وإنّما الثاني جاء تصحيحاً للأوّل.

٢ — وإنّهما — على فرض عدم التصحيح في أوّلها — بلحاظ ابتداء تسميتها بلفظ «بنان»؛ فهما مشتركان، ولكن ليسا بمجهولين.

حيث المقصود بَيَّان المصحف هو: بيان بن سمعان النهدي الكوفي التَّيَّان، رأس الفرقة البيّانية؛ والتي صُحِّفَتْ أيضاً إلى الفرقة البُنَّانية.

والمقصود بَيَّان بن محمد بن عيسى هو: عبدالله بن محمد بن عيسى الأشعري؛ ينظر: معجم رجال الحديث: ٣١١/١٠ رقم ٧١٢٨.

وعليه؛ فلا اشتراك هنا.

بل، ولعلّه من المناسب التّشليل بمن اسمه بَيَّان؛ والقصد بذلك: إرادة بيان بن سمعان النهدي في أحدهما، وبيان الجزري الخيري في ثانيهما.

(٣) من عنوان: «الحقل الثالث وإلى المثال الأوّل»؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٨٩، لوحة ب، سطر ١١؛ ولا، الرضوية.

(٤) يُنظر: معجم رجال الحديث: ١٩٤/٢ رقم ٧٧٦.

والمصدر نفسه: ١٩٤/٢ — ٢٢٣ رقم ٧٧٧؛ وفيه: وقع بهذا العنوان في اسناد عِدَّةٍ من الروايات، تبلغ ٧١٦٤ مورداً...

والمصدر نفسه: ٢٢٣/٢ رقم ٧٧٨؛ ثم ص ٤٥٣ — ٥٩٠.

— ١ —

فإن هذا الاسم؛ مشترك بين جماعة منهم: أحمد بن محمد بن عيسى^(١)، وأحمد بن محمد ابن خالد^(٢)، وأحمد بن محمد بن أبي نصر^(٣)، وأحمد بن محمد بن الوليد^(٤)؛ وجماعة أخرى من أفاضل أصحابنا في تلك الأعصار^(٥).

— ٢ —

ويتميز عند الإطلاق بقرائن الزمان؛ فإن المروي عنه:
إن كان من الشيخ في أول السند أو مقاربة^(٦) فهو: أحمد بن محمد بن الوليد.
وإن كان في آخره، مقارباً للرضا «عليه السلام»؛ فهو: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي.

وإن كان في الوسط؛ فالأغلب أن يريد به: أحمد بن محمد بن عيسى؛ وقد يراؤ غيرُه.

— ٣ —

ويحتاج في ذالك؛ إلى فصل قوة وتمييز وإطلاع على الرجال ومراتبهم^(٧).

-
- (١) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٢٢٣/٢، رقم ٧٨١، و ٢٩٥/٢، رقم ٨٩٧، و ٢٩٦/٢، رقم ٨٩٨، و ٣١٧/٢، رقم ٩٠١، و ٣١٨/٢، رقم ٩٠٢، و ٩١/٢١، رقم ١٤٠٢١؛ علماء، بأن الجميع منسبات متعددة يُستثنى واحد؛ غير أن الرجالي الفقيه الحنفي، فرّقها تحت أرقام متعددة، وكان كلاً منها مستقلاً بنفسه، ويعزل عن الآخر.
- (٢) يُنظر: معجم رجال الحديث: ١٥/٢، رقم ٣٨١، و ٣٠/٢، رقم ٤١٢، و ٣٤/٢، رقم ٤١٣، و ١٠٩/٢، رقم ٥٤٩، و ٢٢٦/٢، رقم ٧٨٩، و ٢٢٩/٢، رقم ٧٩٦، و ٢٣٠/٢، رقم ٧٩٧، و ٢٦٠/٢، رقم ٨٥٧، و ٢٦١/٢، رقم ٨٥٨، و ٣٩٠/٢، رقم ٤١٢، و ٤١٢/٢، رقم ٤١٥، و ٥٩١/٢، رقم ٦٢٤، و ٦٢٨ — ٦٤٩، ثم، ١٥٩/٢، رقم ١٥٠٣٢، و ٦٤/٢٣، رقم ١٥٢٢٤ — المشترك بين البرقي الابن والبرقي الأب —، و ٣١٨/٢٣ — ٣٢٥؛ علماء، بأن الجميع لشخص صاحب محاسن واحد، وأنه قد ضُحِفَ اسمه في البعض منها.
- (٣) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٣٦/٢، رقم ٤٢٢، و ٢٣١/٢، رقم ٨٠٠، و ٢٤٣/٢، رقم ٨٠١، و ٢٤٤/٢، رقم ٨٠٢، و ٢٤٤/٢، رقم ٨٠٣، و ٢٩٤/٢، رقم ٨٩٣، و ٤٥٣/٢، رقم ٥٩٠، و ٦٢٤/٢، رقم ٦٢٦، و ٩٢/٢١، رقم ١٤٠٢٣، و ١٤٥/٢٢، رقم ١٥٠٠٣، و ١٤٩/٢٢، رقم ١٥٠٠٥، و ٦٤/٢٣، رقم ١٥٢٢٥.
- (٤) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٢٥٤/٢، رقم ٨٣٨، و ٢٥٤/٢، رقم ٨٣٩، و ٢٥٥/٢، رقم ٨٤٠، و ٢٥٦/٢، رقم ٨٤٤، و ٢٥٧/٢، رقم ٨٤٥، و ٦٢٦/٢ — ٦٢٧، و ٦٢٧/٢ — ٦٢٨.
- (٥) يُنظر: تكملة الرجال: ١٦٧/١ — ١٦٨ — وفيه هناك ملاحظات مهمة —
- (٦) يُنظر: هداية المهذبين: ١٧٤ وفيه: «قارنه».
- (٧) يُنظر: هداية المهذبين: ص ١٧٤ — ١٧٨، ومقياس الهداية: ص ٥١.

— ٤ —

ولكنه مع الجهل، لا يضر؛ لأنَّ جميعهم ثقات^(١) والآن في الاحتجاج بالرواية سهل.
المثال الثاني^(٢):

— ١ —

و كروايتهم؛ عن محمد بن يحيى مُطلقاً؛ فإنه أيضاً مُشترَك بين جماعة.
منهم، محمد بن يحيى العطار القمي^(٣)؛ ومنهم، محمد بن يحيى الخزاز^(٤) بالخاء
المعجمة والزاء قبل الالف وبعدها؛ ومحمد بن يحيى بن سليمان الخنفي الكوفي^(٥).
والثلاثة ثقة.

— ٢ —

وتميزهم بالطبقة:
فإنَّ محمد بن يحيى العطار، في طبقة مشايخ أبي جعفر الكليني؛ فهو المراد عند اطلاقه
في أول السند محمد بن يحيى.
والآخرين؛ رَويا عن الصادق «عليه السلام»، فيعرفان بذلك^(٦).
المثال الثالث^(٧):

— ١ —

وكاطلاقهم الرواية؛ عن محمد بن قيس؛ فإنه مُشترَك بين أربعة:

(١) يُنظر: تكملة الرجال: ١/١٥١، بخصوص توثيق الشهيد الثاني لاحد بن محمد بن الحسن بن الوليد،
ومستنده: وكذا: ١/١٦٠.

و ١/١٦٥، بخصوص توثيق الشهيد الثاني لاحد بن محمد بن يحيى العطار، ومستنده.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٠، لوحة أ، سطر ١٠ ولا، الرضوية.

(٣) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٧/١٨ — ٢٥ رقم ١١٩٧٧، و ١٨/٣٠ رقم ١١٩٨٢، و ١٨/٣١ رقم
١١٩٨٥، و ١٨/٤٠ رقم ١٢٠٠٤، و ١٨/٣٦٧ — ٣٨٦، و ١٨/٣٨٦ — ٣٩١، و ١٨/٣٩٣ — ٣٩٦ علماً بأنَّ
هذه الأرقام جميعاً هي مُتعلقات متعدده لِشخص واحد.

(٤) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٢٩/١٨ رقم ١١٩٧٩، و ١٨/٣٠ رقم ١١٩٨٠، و ١٨/٣٠ رقم
١١٩٨١، و ١٨/٣٧ رقم ١١٩٩٧، و ١٨/٧٤ رقم ١٢٠٧٠، و ١٨/٣٩٢ — ٣٩٣: حيث الجميع اسماً لِشخص
واحد، وما كان هناك ضرورة لهذا التعداد، الموهوم لاستقلالية كُلِّ واحدٍ منها عن الآخر.

(٥) يُنظر: معجم رجال الحديث: ١٨/٣٣ رقم ١١٩٩٠، و ١٨/٣٦ رقم ١١٩٩٥، و ١٨/٣٩١ —
٣٩٣.

(٦) يُنظر: هداية المهتدين إلى طريقة المُحمّدين: ص ٢٥٨ — ٢٥٩.

(٧) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٠، لوحة ب، سطر ٤؛ ولا، الرضوية

اثنان ثقتان؛ وهما: محمد بن قيس الأسديّ أبونصر^(١)، ومحمد بن قيس البجليّ أبو عبد الله^(٢)؛ وكلاهما رَوَيَا عن الباقر والصادق «عليهما السلام».

وواحدٌ ممدوحٌ من غيرِ توثيق؛ وهو محمد بن قيس الأسديّ^(٣) مولى بني نصر؛ ولم يذكرُوا عَمَّن رَوَى.

وواحدٌ ضعيفٌ؛ محمد بن قيس أبواحد^(٤)؛ رَوَى عن الباقر «عليه السلام» خاصة.

- ٢ -

وأمرُ الحُجَّةِ بما يُطَلَّقُ فيه هذا الاسمُ مُشْكِلٌ.

والمشهورُ بين أصحابنا رَدُّ روايته، حيث يُطَلَّقُ مُطْلَقاً؛ نظراً إلى احتمالِ كونه الضعيف^(٥).

ولكنَّ الشيخَ أبوجعفر الطوسي، كثيراً ما يعملُ بالرواية من غيرِ التفاتٍ إلى ذالك؛ وهو سهلٌ على ما عُلِّمَ من حاله.

وقد يُوافقه على بعضِ الروايات، بعضُ الأصحاب؛ بزعمِ الشهرة.

- ٣ -

والتحقيقُ في ذالك:

أ. أنَّ الرواية، إن كانت عن الباقر «عليه السلام»، فهي مردودة؛ لاشتراكِ حينئذٍ بين الثلاثة، الذين أخذهم الضعيف؛ واحتمالِ كونه الرابع، حيث لم يذكرُوا طبقته.

وإن كانت الرواية عن الصادق «ع»، فالضعفُ مُنتَقِبٌ عنها، لأنَّ الضعيف لم يرو عن الصادق «عليه السلام»، كما عرفت.

ب. ولكنَّها محتملةٌ، لأن تكون من الصحيح، إن كان هو أحدَ الثقتين، وهو الظاهر.

لأنَّهما وجهان من وجوه الرواة، ولكُلُُّ منهما أصلٌ في الحديث، بخلافِ الممدوح خاصة.

ح. ويُحتمَلُ على بُعدٍ، أن يكون هو الممدوح؛ فتكون الرواية من الحسن، فتُبْنَى على قبول الحسن في ذالك المقام وعَدَمه.

(١) يُنظر: معجم رجال الحديث: ١٧/١٧٤ رقم ١١٦٣١.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١٧/١٧٣ رقم ١١٦٢٩.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١٧/١٧٣ رقم ١١٦٢٨.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١٧/١٧٢ رقم ١١٦٢٦.

(٥) يُنظر: هداية المحدثين: ص ٢٥١، ومعجم رجال الحديث: ١٧/١٧٥ رقم ١١٦٣٢.

— ٤ —

فنتبه لذلك؛ فإنه مما غفل عنه الجميع، وَرَدُّوا — بسبب الغفلة عنه — روايات، وجعلوها ضعيفةً.

والأمر فيها ليس كذلك^(١).

المثال الرابع^(٢):

— ١ —

وكروايتهم؛ عن محمد بن سليمان؛ فإنه أيضاً مشترك بين:

محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم؛ الثقة العين^(٣)

ومحمد بن سليمان الأصفهاني؛ وهو ثقة أيضاً^(٤).

ومحمد بن سليمان الديلمي؛ وهو ضعيف جداً^(٥).

— ٢ —

لكن الأول متأخر عن عهد الأئمة «عليهم السلام»، والثاني رَوَى عن الصادق «عليه السلام»؛ فيتميزان بذلك.

والثالث، لم أقف على تقرير طبقته.

(١) قال المامقاني: نعم، ليس للفقهاء ردّ الرواية بمجرد الاتفاق في الاسم، مع الاشتراك بين ثقة وغيره؛ بل، يلزمه الفحص والتمييز والتوثيق عند المعجز.

وقد اتفق لجمع من الأكابر؛ منهم؛ ثاني الشهيد «قدس» في المسالك، ردّ جملة من الروايات؛ بالاشتراك في بعض رجالها، مع امكان التميز فيها.

ومن عجب ما وقع له: ردّه في المسالك لبعض روايات محمد بن قيس، عن الصادق «عليه السلام»، بالاشتراك بين ثقة وغيره، مع تحقيقه في البداية كون الراوي عن الصادق «عليه السلام» هو الثقة؛ حيث قال: «أنّ محمد بن قيس مشترك بين أربعة... والأمر فيها ليس كذلك».

بل، زاد عليه بعض المحققين: أنّ محمد بن قيس إن كان راوياً عن أبي جعفر «عليه السلام»؛ فإن كان الراوي عنه: عاصم بن حميد، أو يوسف بن عقيل، أو عبيد الله؛ فالظاهر أنه الثقة، لما ذكره النجاشي، من أنّ هؤلاء يروون عنه كتاب القضايا.

بل، لا يبعد كونه الثقة متى كان راوياً عن أبي جعفر «عليه السلام»، عن علي «عليه السلام»؛ لأنّ كلّاً من البجليّ والأسديّ صنّف كتاب القضايا لأمير المؤمنين «عليه السلام»، كما ذكره النجاشي؛ وهما ثقتان، فتدبر. «مقياس الهداية: ص ٥١ — ٥٢».

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٩١، لرحلة، سطر ١٣؛ ولا، الرضوية.

(٣) يُنظر: معجم رجال الحديث: ١٦/١٣٠ — ١٣١ رقم ١٠٨٧٤.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١٦/١٢٥ — ١٢٦ رقم ١٠٨٧٠.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١٦/١٢٦ — ١٣١ رقم ١٠٨٧٣.

فتردُّ الرواية عند الإطلاق بذلك^(١).

الحقل الرابع

في: فضل التكلف^(٢)

وبالجملة؛ فهذا بابٌ واسعٌ، ونوعٌ جليلٌ، كثيرُ النفع في باب الرواية^(٣).
ويحتاجُ إلى فضل تكلفٍ، وتتبعهُ إلى إطنابٍ يخرجُ عن الغرض من الرسالة^(٤).

(١) يُنظر: هداية المحدثين: ص ٢٣٩.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: بورقة ٩١، لوحظ، سطر ١٥، ولا، الرضوية.

(٣) قال ابن دقيق العيد: وهو فنٌ مهمٌ؛ لأنّه قديمٌ القَلط، فيعتَقَدُ أنّ أحدَ الشخصين هو الآخر؛ ووربما كان أحدهما ثقةً والآخرُ ضعيفاً.

فإذا غلَطَ من الضعيف إلى القوي، صحَّحَ ما لا يصحُّ؛ وإذا غلط من القوي إلى الضعيف، أبطل ما يصحُّ.
وقديمٌ هذا في الأنساب، كما يقع في الأسماء؛ ويقعُ الإشكال فيه، إذا أُطْلِقَ النسبُ من غير تسمية.
«الاقتراح في بيان الاصطلاح: ص ٣١٤ — ٣١٥».

(٤) وللتوسع في حقول المتفق، والمفترق يُنظر:

شرح التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢٠٠/٣، وفتح المغيَّب للسخاوي: ٢٤٥/٣، والتقريب وتدريب الراوي: ٣١٦/٢، وهداية المحدثين — مقدمة المحقق: ١١/٧، والباعث الحثيث: ص ٢٢٧ — ٢٢٩، والخلاصة في أصول الحديث للطَّيْبِي: ص ١٣٣ — ١٣٥، وشرح نخبة الفكر بمحاشية لقط الدرر: ص ١٤٥، ومقلِّمة ابن الصلاح — تحقيق الدكتور بنت الشاطي: — ص ٥٥٢ — ٥٦٠، ومقياس الهداية: ص ٥١، ودراية الحديث لسانجي: ص ٧٧، و١٥٥، وهدية المصلين — لمرّوج الاسلام كرماني: — ص ٦٩.

المسألة السابعة

في: رواية المؤلف والمُختلف

وتفصيلُ البحث في حقول:

الحقل الأول

في: التعريف^(١)

وإن اتَّفقت الأسماء خطأً، واختلفت نُطقاً^(٢)؛ سواءً كان مرجعُ الاختلاف، إلى
النقط أم الشكل؛ فهو النوع الذي يُقالُ له: «المؤلف والمُختلف»^(٣).

الحقل الثاني

في: معرفته^(٤)

ومعرفته؛ من مهمات هذا الفن^(٥).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩١ لوحة ب، سطر ١٨ ولا، الرضوية.

(٢) قال ابن ديق العبد: وهو أن يشترك اسمان في صورة الخط، ويختلفا في النطق. «الاقتراح في بيان
الاصطلاح: ص ٣١٣».

وقال الطيبي: وهما يتفق في الخط دون اللفظ. «الحلاصة في أصول الحديث: ص ١٣١».
وعرفه الحافظ ابن كثير: ما تتفق في الخط صورته، وتفرق في اللفظ صيغته. «الباعث الحثيث: ص
٢٢٣».

(٣) وللتوسعة ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح: ص ٣١٣-٣١٤، مقدمة ابن الصلاح - تحقيق بنت
الشاطي -: ص ٥٢٨، والباعث الحثيث: ص ٢٢٣-٢٢٦، والحلاصة في أصول الحديث: ص ١٣١-١٣٢،
والرواشح السماوية للداماد: ص ٩٠-٩٣، وشرح التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ١٢٨/٣، وفتح المغيبي
للسخاوي: ٢١٣/٣، والتقريب وتدريب الراوي عليه: ٢٩٧/٢، وشرح نخبة الفكر بمباشرة لفظ الدرر: ص
١٤٧، ومع شرح عل القاري: ص ٢٢٤، وتدريب الراوي: ص ٤١٥، ودراية الحديث لسانجي: ص ٧٧-٧٩،
ومقاس الهداية: ص ٥٢-٥٤.

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩١، لوحة ب، سطر ١١٠ ولا، الرضوية.

(٥) قال الطيبي: يجب للمؤلف معرفته، والأيكثر خطأوه؛ «الحلاصة في أصول الحديث: ص ١٣١».
وقال الحافظ ابن كثير: قال ابن الصلاح: وهو فنٌ جليل، وتن لم يعرفه من المحدثين، كثر عثاره ولم يعدم
مُجَبِّلاً. «الباعث الحثيث: ص ٢٢٣».

وقال الأستاذ شانجي ماترجته: وهذا القسم في الواقع، هو أحد شعب التصحيف؛ منتهاه انه يقع في
سلسلة سند الحديث لامتنه. «دراية الحديث: ص ٧٧ - يتصرف».

حتى أن أشدَّ التصحيف ما يقع في الأسماء؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ لا يدخله القياس، ولا قبله شَيْءٌ يدلُّ عليه، ولا بعده.

بخلاف التصحيف الواقع في المتن^(١).

الحقل الثالث

في: الواقع بخصوص الأسماء^(٢)

وهذا النوع منتشرٌ جدًّا؛ لا يُضبط تفصيلاً^(٣)، إلا بالحفظ

المثال الأوَّل^(٤).

مثالُهُ: جرير وحرير

— ١ —

الأوَّل: بالجيم والراء^(٥)

والثاني: بالحاء والزاي

— ٢ —

فالأوَّل: جرير بن عبد الله البجلي، صحابي^(٦)

والثاني: حرير بن عبد الله السجستاني، يروي عن الصادق «عليه السلام»^(٧).

— ٣ —

فاسم أبيهما واحد، واسمهما مؤنَّث؛ والمميز بينهما الطبقة، كما ذكرناه.

المثال الثاني^(٨)

— ١ —

ومثل: بُريد، ويزيد.

(١) اقتبس الشيخ المامقاني النص نفسه في مقباس الهداية: ص ٥٣.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩١، لوحة ب، سطر ١٣؛ ولا، الرضوية.

(٣) في مقباس الهداية: ص ٥٢: «مفصلاً».

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٢، لوحة أ، سطر ١؛ ولا، الرضوية.

(٥) في المخطوطة: ورقة ٩٢، لوحة أ، سطر ١؛ بالراء، من دون همزة متطرِّفة؛ والشَّيْ ذائفةٌ فُيْلٌ فيما يأتي، في بقية حروف الهجاء المنتهية بهمزة، كالتاء والتاء والحاء والحاء... الخ.

(٦) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٤١/٤ رقم ٢٠٨٨، والاصابة: ١٣٢/١.

(٧) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٤١/٤ رقم ٢٤٩، رقم ٢٦٣٧.

و ٤٢/٤ رقم ٢٠٨٩ وفيه قد صُحِّفَ إلى جرير بن عبد الله السجستاني.

(٨) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٢، لوحة أ، سطر ٥؛ ولا، الرضوية.

الأوّل: بالباء والراء.

والثاني: بالياء المثناة والزاي.

— ٢ —

وكلُّ منها يُطلق على جماعة؛ والممايز قد يكون من جهة الآباء.

[أ.] فإنَّ بريد بالباء الموحدة: ابن معاوية العجلي^(١)؛ وهويروي عن الباقر والصادق

«عليهما السلام»؛ وأكثرُ الإطلاقات محمولةٌ عليه.

وبريد أيضاً بالباء^(٢): الأسلمي، صحابي، فيتمييز عن الأوّل بالطبقة.

[ب.] وأما يزيد بالمتناة من تحت؛ فنه:

١ — يزيد بن اسحاق شَعْر^(٣).

وما رأيته مُطلقاً، فالآب واللقب مُميّزان

٢ — ويزيد أبو خالد القمّاط^(٤)، يتمييز بالكنية.

وان شاركا^(٥) الأوّل في الرواية عن الصادق «عليه السلام».

— ٣ —

وهؤلاء؛ كلّهم ثقات.

وليس لنا بُريد بالموحّدة، في باب الضعفاء.

(١) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٢٨٥/٣ — ٢٩٢ رقم ١٦٧٣؛ وفيه: مرة نقل عن النجاشي انه:

ابوالقاسم البجلي.

ومرة نقل عن الشيخ انه: ابوالقاسم العجلي.

ويُنظر: كذاالك: ٢٨٣/٣ رقم ١٦٦٥؛ وفيه: بريد = يزيد بن معاوية. وكذا يُنظر: ١٠٢/٢٠ رقم

١٣٦٢٨؛ وفيه: يزيد تصحيف بريد.

(٢) يُنظر: ٢٨٤/٣ رقم ١٦٦٦؛ وفيه: بريد الأسلمي، يأتي في بريده.

و ٢٩٣/٣ رقم ١٦٧٧؛ وفيه: بريده «بريد» الأسلمي...

و ٢٩٤/٣ رقم ١٦٧٨؛ وفيه: بريده «بريد» بن الحنصيص الأسلمي؛ وقيل: ابوالحنصيص...

وأقول: أساساً هو بريد؛ وليس بريد، بدون تاء مدوّرة؛ ثم هو ابن الحنصيص ولبس بابن الحنصيص.

يُنظر: فهرست كتاب المغازي للواقدي: ١١٤٢/٣، والمنار المنيف: ص ١٢٩، واثبات الهداة: ٢٨٩/٢،

وأسد الغابة: ١٧٥/١، وتقريب التهذيب: ٩٦/١، وتجريد اسماء الصحابة: ٥٠/١.

وأخيراً يُنظر: هداية المحدثين: ص ٢٣ — ٢٤.

(٣) أي وإن شارك كلّ من يزيد بن اسحاق شَعْر ويزيد أبو خالد القمّاط، الأوّل الذي هو بريد بن

معاوية العجلي؛ في الرواية عن الصادق «عليه السلام».

(٤) يُنظر: معجم رجال الحديث: ١٠٦/٢٠ رقم ١٣٦٣٧، و ١٠٦/٢٠ رقم ١٣٦٣٨، و ١٠٧/٢٠ رقم

١٣٦٣٩.

(٥) يُنظر: معجم رجال الحديث: ١٠٣/٢٠ رقم ١٣٦٣١.

ولنا فيه يزيد متعدداً^(١)؛ ولكن يتميز بالطبقة والآب وغيرهما؛ مثل: يزيد بن خليفة^(٢)، ويزيد بن سليط^(٣) — وكلاهما من أصحاب الكاظم «عليه السلام».

المثال الثالث^(٤)

ومثل: بُنان، وبيان
الأول: بالنون بعد الباء.
والثاني: بالياء المثناة بعدها.

— ١ —

فالأول: غير منسوب؛ ولكنه بضم الباء ضعيف، لعنه الصادق «عليه السلام»^(٥).
والثاني — بفتحها —: الجزري، كان خيراً فاضلاً^(٦).

-
- (١) يُنظر: هداية المحدثين: ص ١٦٢ — ١٦٣.
(٢) يُنظر: معجم رجال الحديث: ١١١/٢٠ رقم ١١٣٦٥٣ وفيه: يزيد بن خليفة.
و ١١١/٢٠ رقم ١١٣٦٥٤؛ وفيه: يزيد بن خليفة الحارثي...
وعنه الشيخ... قائلاً: يزيد بن خليفة الحارثي الحلواني...
وأقول: يبدو الصحيح:... الحلواني...
و ١١٣/٢٠ رقم ١١٣٦٥٥؛ وفيه: يزيد بن خليفة الحلواني...
(٣) يُنظر: معجم رجال الحديث: ١١٤/٢٠ — ١١٦ رقم ١٣٦٦١.
(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٢، لوحة ٣، ولا، الرضوية.
(٥) وأقول: من خلال مراجعة: فرق الشيعة للتوبختي: ص ٢٨ — متناً وهامشاً، ومقباس الهداية: ص ١٤٤، وهامش مقدمة: تكملة الرجال: ١١/١؛ وغيرها...
يتبين: أن الصحيح في اسم هذا الملعون، على لسان الصادق «عليه السلام»؛ هو: بيان؛ والمقصود به: بيان بن سمعان الهندي الكوفي التبان، الذي ادعى فيما ادعى به: أن محمد بن علي بن الحسين «ع» أوصى إليه...
وأما ما جاء من أن اسمه: بُنان — بضم الباء؛ فهو تصحيف.
وعلى كُلِّ حال؛ فن مجموع ما قيل فيه يُحكم عليه: بأنه ضعيف مجروح، زنديق كما يُعبر عنه.
وينظر كذلك: مقباس الهداية: ص ٥٣.
(٦) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٣٧١/٣ رقم ١١٨٩٠ وفيه: بنان الجزري، وهو تصحيف.
و ٣٧٥/٣ رقم ١١٩٠٤؛ وفيه: بيان الجزري، بنان الجزري؛ غير أنه لم يذكر فيه أيها الواقع فيه التصحيف ولا منشأه. نعم، يُستفاد من الترجمة هناك: أن الرجالي الخوفي يختار البيان. اسماً للمترجم له.
وكذلك التصحيف وقع عند الجرجاني حيث يقول: «البنانية»: أصحاب بنان بن سمعان التيمي؛ قال: الله تعالى على صورة إنسان، وروح الله حلت في علي «رضي الله عنه»، ثم في ابنه «محمد بن الحنفية»؛ ثم في ابنه «إبي هاشم»، ثم في بنان؛ «كتاب التعريفات: ص ٢١».
وكذلك التصحيف وقع من قبلنا أيضاً، كما في هامش رقم ٥، من الباب الأول: ص ١٦٢.

— ٢ —

فع الاشتباه؛ توقف الرواية.
المثال الرابع^(١)

ومثل: حنان، وحيان

— ١ —

الأول: بالنون
والثاني: بالياء.

— ٢ —

فالأول: حنان بن سدير، من أصحاب الكاظم «عليه السلام»؛ واقفي^(٢)
والثاني: حيان السراج؛ كيسانّي، غير منسوب إلى آب^(٣).
وحيان القنزي^(٤)؛ روى عن أبي عبدالله «عليه السلام»؛ ثقة.
المثال الخامس^(٥)

ومثل: بشار، ويسار

— ١ —

بالياء الموحدة، والشين المعجمة المشددة.
أوبالياء المثناة من تحت، والسين المهملة المخففة.

— ٢ —

الأول: بشار بن يسار الضبيعي؛ أخوسعيد بن يسار.
والثاني: أبوهما^(٦)

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٢، لوحة ب، سطر ٧؛ ولا، الرضوية.
(٢) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٣٠٠/٦ — ٣٠٥، رقم ٤١٠١، و ٢٩٩/٦ — ٣٠٠، رقم ٤٠٩٧.
(٣) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٣٠٨/٦ — ٣١٠، رقم ٤١٢٠، و ٣٠٥/٦ — ٣١٠، رقم ٤١٢١.
والكل واحد، غير أن بعضه جاء مصحفاً.

(٤) والذي في النسخة الخطية: ورقة ٩٢، لوحة ب، سطر ٩: حيان البيري.
ولكن في النسخة الرضوية: ورقة ٥٥، لوحة ب، سطر ١٢: وحيان القنزي، وهو الصحيح.
ويبدو أن المراد به: حيان بن علي القنزي، الثقة، الذي يروي عن أبي عبدالله «عليه السلام»؛ حيث ذكره النجاشي «قدس» في ترجمة أخيه «مندل»؛ يُنظر: معجم رجال الحديث: ٣٠٨/٦ — ٣١٠، رقم ٤١١٨.
(٥) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٢، لوحة ب، سطر ١٠؛ ولا، الرضوية.
(٦) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٣٠٧/٣ — ٣٠٨، رقم ١٧١٣، و ٣٠٨/٣ — ٣١٠، رقم ١٧١٩؛ كذلك يُنظر: ٣٦٠/٨ — ٣٦١، رقم ٥٦٤٧، و ١٢٣/٢٠ — ١٢٤، رقم ١٣٦٩٠.
هذا بالإضافة إلى هداية المحدثين: ص ٢٤ — ٢٥.

المثال السادس^(١)

ومثل: خُثَيْم، وخُثَيْم.

— ١ —

كلاهما بالحاء المعجمة

إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا: بَضَمُّهَا وتقديم الثاء المثلثة، ثم الياء المُثَنَّاة من تحت .
والآخر: بفتحها، ثم المثناة، ثم المثلثة.

— ٢ —

فالأول: أبو الربيع بن خُثَيْم، أَحَدُ الزَّهَّاد الثَّمَانِيَةِ^(٢).

والثاني: أبو سعيد بن خيثم الهلالي، التابعي^(٣)؛ وهو ضعيف.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٢، لوحة ب، سطر ١٣؛ ولا، الرضوية.
(٢) وقد اقتبس الشَّيْخُ ذاته المامقاني في مقياس الهداية: ص ٥٣؛ ناقلاً نفس التسمية: «أبو الربيع بن خُثَيْم»؛ غير أنه في تنقيح المقال، لم يذكره في الكنى، وإنما ذكره فقط فيمن اسمه «الربيع بن خُثَيْم»، في ١/٢٤٤ — ٤٢٦ رقم ٤٠٠٤.
والذي في اختيار معرفة الرجال: ٣١٣/١: الربيع بن خُثَيْم، بدون لفظة «أبو»؛ وكذا في وقعة صفين: ص ١١٥ وفيه: وأتاه آخرون من أصحاب عبد الله بن مسعود، فيهم ربيع بن خُثَيْم؛ وكذا في الاشتقاق: ص ١١٢، وشرح الحيوان: ٢٩٢/٤، وشرح النهج: ٢٨٣/١، ومجمع رجال الحديث: ١٦٨/٧ رقم ٤٥١٥.
وفي توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الانظار لمحمد بن اسماعيل الاميرالحسن الصنعائي — تحقيق محمد عي الدين عبد الحميد، طبع القاهرة ١٣٦٦ هـ — ٩٤/٢؛ وفيه: قال الربيع بن خُثَيْم... فَإِنَّ للحديث ضوءاً كفضوه النهار تعرفه؛ وظُلْمَةٌ كظلمة الليل، تُنْكِرُهُ...
(٣) هكذا، في النسختين الأساسية والرضوية؛ حيث وردت التسمية فيها: «أبو سعيد بن خيثم الهلالي».

كما أَنَّ الشَّيْخَ المامقاني اقتبس الشَّيْخُ ذاته في مقياس الهداية: ص ٥٣؛ بيد أنه لم يُرْجَمْ له في تنقيح المقال، في قسم الكنى؛ وإنما ترجم له في من اسمه: «سعيد بن خيثم الهلالي»، في ٢/٢٦ — ٢٧ رقم ٤٨٣٠.
ويُنظر: دراية الحديث لسانجي: حيث قال في المتن: ص ٧٨؛ ومثل خُثَيْم وخُثَيْم... وفي الهامش قال ما ترجمته بتصريف:

خُثَيْم: أَب خواجه ربيع، والذي كان من الزهاد الثمانية.

وخُثَيْم: أَب سعيد الهلالي، والذي كان من التابعين، وكان ضعيف الرواية

ويُنظر: مجمع رجال الحديث: ١١٨/٨ رقم ٥١٣٠، و تهذيب التهذيب: ٢٢/٤، وخلاصة تذهيب

الكمال: ص ١١٦، وأسَدُ الغابة: ٣/٥٤٥...

المثال السابع^(١)

— ١ —

ومثل: احمد بن ميثم؛ بالياء المثناة، ثم التاء المثلثة
أو التاء المثناة.

— ٢ —

الأول: ابن الفضل بن دكين^(٢)
والثاني: مطلق، ذكره العلامة في «الايضاح»^(٣)
وأمثال ذلك كثير.

الحقل الرابع

في: النسبة والصنعة^(٤)

وقد يحصل الإثلاف والاختلاف، في النسبة والصنعة، وغيرهما.

المثال الأول^(٥)

كالهَمْذَانِي، والهَمْذَانِي

— ١ —

الأول: بسكون الميم، والذال المهملة؛ نسبةً إلى هَمْذَان، قبيله
والثاني: بفتح الميم والذال المعجمة؛ اسم بَلَد^(٦).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٣، لوحة أ، سطر ٤؛ ولا، الرضوية.

(٢) يُنظر: معالم العلماء لابن شهر آشوب: ص ١٤، وخلاصة الأقوال للعلامة الحلي: ص ١٥، ومعجم رجال الحديث: ٣٤٦/٢ رقم ٩٨٦، و٣٤٦/٢ رقم ٩٨٧، و٣٤٧/٢ رقم ٩٨٨.

(٣) وأقول: جاء في إيضاح الإشتباه في أساء الرواة — المخطوطة المرعشية، المنسوخة في ١٢ جمادى

لآخر سنة ١٠١٢ هـ — مايلي:

أ. «أحمد بن ميثم — بكسر الميم، وإسكان الياء الحاتمة، وفتح التاء المنقطة فوقها نقطتين — بن أبي نُعَيْم؛ لقيه دُكَيْن — بضم الدال المهملة، وفتح الكاف، والنون بعد الياء —»؛ كما في: ورقة ١١١، لوحة ب، سطر ١٠-١١.

ب. «أحمد بن ميثم — بكسر الميم، وإسكان الياء المنقطة تحتها نقطتين، وفتح التاء المثلثة فوقها ثلاث نُقْط —»؛ كما في: ورقة ١١٢، لوحة ب، سطر ١٢-١٣.

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٣، لوحة أ، سطر ١٦؛ ولا، الرضوية.

(٥) وهذا أيضاً؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٣، لوحة أ، سطر ٨؛ ولا، الرضوية.

(٦) يُنظر: الخلاصة في أصول الحديث للطبري: ص ١٣١، والباعث الحديث: ص ٢٢٦، ومقباس

الهداية: ص ٥٣، ودرية الحديث لشانجي: ص ٧٨، والرواشح السماوية: ص ٩٠-٩١.

— ٢ —

[١] فن الأول: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب^(١)، ومحمد بن الاصبغ^(٢)، وسندي بن عيسى^(٣)، ومغفوظ بن نصر^(٤)؛ وخلق كثير^(٥). بل، هم اكثر المنسوين من الرواة إلى هذا الاسم، لأنها قبيلة سالحة مختصة بنا؛ من عهد أمير المؤمنين «عليه السلام»؛ ومنها: الحارث الهمداني صاحبه^(٦).
[ب] ومن الثاني: محمد بن علي الهمداني^(٧)، ومحمد بن موسى^(٨). ومحمد بن علي بن ابراهيم وكيل الناحية، وابنه القاسم، وأبوه علي، وجدّه ابراهيم^(٩). وابراهيم بن محمد، وعلي بن المسيّب، وعلي بن الحسين الهمداني. كلّهم، بالذال المعجمة^(١٠).
المثال الثاني^(١١)

ومثل: الخزّاز والخزّاز

— ١ —

الأول: براء مهملة وخاء.

والثاني: بزائين معجمتين.

— ٢ —

فالأول: لجماعة؛ منهم: ابراهيم بن عيسى أبو أيوب، وابراهيم بن زياد؛ على ما ذكره ابن داود^(١٢).

(١) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٢٩١/١٥ رقم ١٠٥٥٤.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١١٣/١٥ رقم ١٠٢٧٨.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣١٧/٨ رقم ٥٥٨٣.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١٩٧/١٤ رقم ٩٨٩٥.

(٥) يُنظر: على سبيل المثال: تاريخ أبي زُرّعة الدمشقي: ١٠٢٧/٣ «الفهرست».

(٦) يُنظر: معجم رجال الحديث: ١٨٦/٤ رقم ٢٤٣٨، و١٨٧/٤ رقم ٢٤٤٣، و١٩٦/٤ رقم ٢٤٨٣، و٢١٠/٤ رقم ٢٥٢٧؛ والحارث الهمداني في هذه الأرقام جميعاً واحداً.

(٧) من أصحاب العسكري «عليه السلام»؛ «الرواشح السماوية: ص ٩١».

(٨) يُنظر: معجم رجال الحديث: ٢٨٢/١٧ رقم ١١٨٤٧، و٢٨٨/١٧ رقم ١١٨٦٤.

(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٩٦/١٦ — ٢٩٧ رقم ١١٢٥٨.

(١٠) يُنظر: الرواشح السماوية: ص ٩١.

(١١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٣، لوحة ب، سطر ١٥ ولا، الرضوية.

(١٢) يُنظر: كتاب الرجال لابن داود: ص ٣١ رقم ١٩؛ وفي طبعة المحدث الارموي: عمود ١٤، وتنقيح

ومن الثاني: محمد بن يحيى^(١)، ومحمد بن الوليد^(٢)، وعلي بن فضيل^(٣)، وإبراهيم بن سليمان^(٤)، وأحمد بن النصر^(٥)، وعمرو بن عثمان^(٦)، وعبد الكريم بن هلال^(٧) الجعفي^(٨).
المثال الثالث^(٩)

ومثل: الحنّاط، والحنّاط.

— ١ —

الأول: بالحاء المهملة والنون

والثاني: بالمعجمة والياء المثناة من تحت.

— ٢ —

والأول: يُطْلَق على جماعة؛ منهم؛ أبوولّاد الثقة الجليل^(١٠)، ومحمد بن مروان^(١١)،
والحسن بن عطية^(١٢)، وعمر بن خالد^(١٣)

ومن الثاني: علي بن أبي صالح بُرْج — بالباء الموحدة المضمومة، والزاي المضمومة،
والراء الساكنة، والجيم؛ على ما ذكره بعضهم —.
والأصح؛ أنّه بالحاء والنون، كالأول^(١٤).

(١) ينظر: رجال ابن داود — طبعة الارموي —: عمود ٣٤٠ رقم ١٤٩٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: عمود ٥١٢ رقم ٤٧٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ع ٢٤٨ رقم ١٠٥٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ع ١٥ رقم ٢٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ع ٤٧ رقم ١٣٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ع ٢٥٩ رقم ١١٠٦.

(٧) في المخطوطة: ورقة ٩٣، لوحة ب، سطر ٩: لليل.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ع ٢٢٨ رقم ٩٤٩.

(٩) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٣، لوحة ب، سطر ٩: ولا، الرضوية.

(١٠) أي: الأصح في الحنّاط: الحنّاط؛ ويُنظر: كتاب الرجال لابن داود: ع ٤٧٩ رقم ٣١٥.

(١١) ينظر: كتاب الرجال لابن داود — تحقيق المحدث الارموي —: ع ١٢٨ رقم ٤٩٦، ع ١٢٩ رقم ؟، ع

٤٠٦ رقم ٩٢.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ع ٣٣٤ — ٣٣٥ رقم ١٤٦٨.

(١٣) ينظر: المصدر نفسه: ع ١١٠ رقم ٤٢٧.

(١٤) ينظر: المصدر نفسه: ع ٢٥٨ رقم ١٠٩٨.

المسألة الثامنة

في: المتشابه

وتفصيل البحث في حقلين:

الحقل الأول

في: التعريف^(١)

وإن اتفقت الاسماء خطأً ونطقاً؛ واختلفت الآباء نطقاً، مع ايتلافها خطأً.
أو بالعكس؛ كأن تختلف الأسماء نطقاً، وتأتلف خطأً، وتأتلف الآباء خطأً و
نطقاً.

فهو النوع الذي يُقال له: المتشابه^(٢).

الحقل الثاني

في: الأمثلة

المثال الأول^(٣)

فالأول: كبكر بن زياد؛ بتشديد الياء^(٤)؛ على ما ذكره العلامة في «الايضاح»^(٥).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٤، لوحة أ، سطر ٢؛ ولا، الرضوية.

(٢) وأقول: وهذا هو نفسه المتفق والمفترق بلحاظ، وأن المفترق والمتفق هو هذا بلحاظ آخر.

وقال الشيخ المامقاني: والمتشابه سنداً: ما اتفقت أسماء سنده خطأً ونطقاً؛ واختلفت أسماء آبائهم نطقاً، مع الائتلاف خطأً.

أو بالعكس؛ باتفاق، المذكور باسماء الآباء؛ والاختلاف المذكور بالأبناء؛ كمحمد بن عقيل، بفتح العين، النيسابوري وبضمها للفريابي، في الأول... واللازم في الجميع الرجوع إلى المميزات الرجالية. مقباس الهداية: ص ٥١.

وللتوسع ينظر: الخلاصة في أصول الحديث للطبي: ص ١٣٣، ودرية الحديث لشانجي: ص ٧٣ —

٧٤، وهديّة المحصلين لمروج: ص ٩٩، والباعث الحديث: ص ٢٢٩ — ٢٣٠.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٤، لوحة أ، سطره؛ ولا، الرضوية.

(٤) ينظر: معجم رجال الحديث: ٣/٣٤١ رقم ١٨٣١ غير أن الاسم فيه خال من التشديد.

(٥) وأقول: الذي في ايضاح الاشتباه — المخطوطة المرعشية — نسخ ١٢ جمادى الآخر سنة ١٠١٢ هـ. — هكذا: «بكر — مُكَبَّرًا — بن أحمد بن إبراهيم بن زياد — بالزاء، والياء المنقطة تحتهما نقطتين المشددة، والبدال المهملة —» كما في: ورقة ١١٣، لوحة أ، سطر ٨ — ٩.

بيد أنني لدى مراجعة الكتب الرجالية المتيسرة لدي، لم أجد من يُشعر على مثل هذا التشديد، في لفظ «زياد» خاصة؛ يُنظر على سبيل المثال: الفهرست للشيخ الطوسي: ص ٦٤ رقم ١٢٨، رجال النجاشي: ص ١٠٩ رقم ٢٧٨، رجال ابن داود: ٧٢٤ رقم ٢٥٥، ورجال العلامة الحلي: ص ٢٠٨ رقم ٤.

وسهل بن زياد؛ بتخفيف الياء^(١)، مع جماعة آخرين.
المثال الثاني^(٢)

وكمحمد بن عُقيل، بفتح العين.

ومحمد بن عُقيل، بضمة.

الأول: نيسابوري.

والثاني: فريابي^(٣)

المثال الثالث^(٤)

والثاني^(٥): كَشْرِيع بن النعمان.

وسُريج بن النعمان.

الأول: بالشين المعجمة والحاء المهملة؛ وهو تابعي، يروي عن عليّ «عليه السلام».

والثاني: بالسين المهملة والجيم؛ وهو عامي أحد رواة^(٦).

نعم، وجدت ابن دقيق العيد يُحسِّن التمثيل فيقول: إبراهيم بن زياد — بفتح الزاي، وتشديد آخر الحروف — ابن فايد بن زياد — كالأول — ابن أبي هند الداربي؛ حدث عن أبي زياد. وأما إبراهيم بن زياد: فجماعة؛ كما في: الاقتراح في بيان الاصطلاح: ص ٣٥٠.

ويُنظر: تبصير المنتبه: ج ٢ ص ٥٩٢، والاكمال لابن ماكولا: ج ٤ ص ١٩٩.

(١) ينظر: كتاب الرجال لابن داود: ع ٤٦٠.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٤، لوحة أ، سطر ٦؛ ولا، الرضوية.

(٣) للأسف لم اُتدب بعد إلى مراجع تخص ترجمة هذين القلمين؛ نعم، وجدت مايلي:

أ. الحسن بن علي، المعروف بابن عُقيل القُماني — بالعين المهملة المضمومة: — الحذاء: ثقة، فقيه،

متكلم؛ كما في مجمع البحرين: ٤٢٨/٥.

ب. عُقيل بن خالد بن عُقيل: ابو خالد الاموي ولاء، الايلي «ت ١٤٤ هـ»؛ أكثر الرواية عن الزهري؛

روى له أصحاب الكتب الستة؛ يُنظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ج ١ ص ١٦٥ رقم ٤٢، وتذكرة الحفاظ:

١٦١/١ — ١٦٢، وتهذيب التهذيب: ٢٥٥/٧ — ٢٥٦.

ج. قال النووي في أوائل شرح مسلم: عُقيل كله بالفتح، إلا عُقيل بن خالد عن الزهري، ويحيى بن

عُقيل، وبني عُقيل — بالضم؛ كما في هامش القاموس المحيط: ج ٤ ص ٢٠.

(٤) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٤، لوحة أ، سطر ٨؛ ولا، الرضوية.

(٥) قال «قدس سره» هنا: الثاني؛ باعتبار أن المثالين القليتين يُتَمَلَّن أنموذج الأول.

(٦) يُنظر: معجم رجال الحديث: ١٨/٩ رقم ٥٧٠٣، والناثر المُنيف: ص ٢٠، ٧٢، والباعث

الحديث: ص ٢٢٥.

الفصل الثالث

في: طبقات الرواة

وفيه: مسائل أربع

المسألة الأولى

في: فائدة معرفة الطبقات

— ١ —

ومن المهم في هذا الباب، معرفة طبقات الرواة.

— ٢ —

وفائدته:

الآمن من تداخل المشتبهين.

وامكان الاطلاع على تبيين التدليس.

والوقوف على حقيقة المراد من العننه^(٢).

(١) هذه العناوين ومعنوياتها، نحن أضفناها، وليست من النسخة الأساسية؛ ولا، الرضوية.

(٢) للتوسع يُنظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: ص ٤٢، والخلاصة للطبري: ص ١٢٦ — ١٢٨،

وعلم الحديث لثانجي: ص ٢١٧، ودراية الحديث له أيضاً: ص ١٧، والباحث الحديث: ص ٢٤٥، ومقباس الهداية: ص ٢٠٩.

المسألة الثانية

في: المواليد والوفيات^(١)

— ١ —

ومن المهم أيضاً؛ معرفة مواليدهم ووفياتهم.
فبمعرفة؛ يحصل الأمن من دعوى المدّعي اللقاء — أي: لقاء المروي عنه —
والحال: أنه كاذب في دعواه، وأمره في اللقاء ليس كذلك^(٢).

— ٢ —

وكم فَتَحَ اللَّهُ علينا، بواسطة معرفة ذلك بالعلم، بكذب أخبار شائعة بين أهل العلم، فضلاً عن غيرهم^(٣)، حتى كادت أن تبلغ مرتبة الاستفاضه، ولو ذكرناها لَطَالَ الخطب.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٤، لوحة ب، سطر ٢؛ ولا، الرضوية.
(٢) قال الشيخ عبدالله: ومن هنا تناولوا ذكر مواليد الآئمة «عليهم السلام» ووفياتهم، في أوائل كُتُب الرجال؛ ليتبين؛ من أدرك الإمام الغلاني «عليه السلام» من الرواة، ومن لم يُدرِكه. «مقباس الهداية: ص ٢٠٩».

وقال ابن كثير: ليعرف من أدركهم ممن لم يُدرِكهم؛ من كذاب أو مدلس، فيتحرر المتصل والمنقطع وغير ذلك.

قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ.
وقال حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ، فحاسبوه بالسنين.
وقال الحاكم: لما قَدِمَ علينا محمد بن حاتم الكشي، فحدث عن عبد بن حميد؛ سألتُه عن مولود؟ فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين.

فقلتُ لأصحابنا: أنه يزعم أنه سَمِعَ منه بعد موته بثلاث عشرة سنة؛ «الباعث الحديث: ص ٢٣٧».
(٣) وكمثال على ذلك؛ فقد قال السيد عبدالرزاق الموسوي المَقَرَّم: «... قالوا في الرواية عن أمير المؤمنين «عليه السلام»: مازلتُ مظلوماً منذ كنتُ صغيراً؛ إن عقيلَ ليرمد فيقول: لا تذرني حتى تذرنا علينا، فأضجع وأذري وما بي رقد.

لا أقرأ هذا الحديث، إلا وبأخذني العجب كيف رضي المفتيل بهنو الغربة البيته؛ فإن أمير المؤمنين ولّد ولعقيل عشرون سنة؛ وهل يعقل أحدٌ أويظنُّ أن انساناً له من العمر ذاك المقدار، إذا اقتضى صلاحه شرب الدواء، يتنعم منه إلا إذا شرب مثله أخوه، البالغ سنة واحدة أو سنتين؛ كلا لا يفعله أيُّ أحدٍ وإن بالغ في الحسنة والضعف؛ فكيف بمثل عقيل الترتبي بحجر أبي طالب، والمُرْتَضِع دُرَّ المعرفة، خصوصاً مع ما يشاهد من الآيات الباهرة، من أخيه الامام بعد ولادته.

نعم، الضغائن والأحقاد حبّدت لِمَن تَخَلَّقَ بها، التردد في العمى والخط في الضلال، من دون روية أو تفكير، «استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان، ألا أن حزب الشيطان هم الخاسرون». المباس: ص ٤٤ — ٤٥، نقلاً عن نكت الحميان: ص ٢٠٠.

والطبقة في الاصطلاح: عبارة عن جماعة، اشتركوا في السنّ، ولقاء المشايخ فهم طبقة، ثم بعدهم طبقة أخرى؛ وهكذا^(١)

(١) قال المامقاني «قدس»: الطبقة هي في الاصطلاح: عبارة عن جماعة اشتركوا في السنّ ولقاء المشايخ؛ فهم طبقة ثم بعدهم طبقة أخرى، وهكذا؛ مأخوذة من طبقة البناء، لكونهم في زمان واحد، كما أنّ بيوت الطبقة الواحدة في هواء واحد، أو من المطابقة، لموافقة بعضهم بعضاً، والأخذ من شيخ واحد. «مقباس الهداية: ص ١٥٨».

وقال الأستاذ شكر الله بن نعمة الله القوجاني: ومن المعلوم؛ أنّ استعمال كلمة «الطبقات»؛ تعني: تقسيم العلماء، ورواة الحديث، إلى أجيال — إن صحّ التعبير؛ — تُراعى فيها سنّ أولئك ومعاصرة بعضهم لبعض. «تاريخ أبي زرع الدمشقي — مقدمة المحقق: ٥٤/١ — ٥٥ — المتن».

وقال أيضاً: «عن اصطلاح الطبقات انظر: لسان العرب مادة: «طبق»، و «قرن» روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين «الترجمة العربية»: ص ١٣٣ وما بعدها، اكرم العمري، مقدمة طبقات خليفه بن خياط: ص ٤١ وما بعدها.» «تاريخ أبي زرع الدمشقي — مقدمة المحقق: ٥٤/١ — هامش رقم ٥.

كما قال أيضاً: «إنّ كلمة «جيل» تعني: عند القدماء إلى عهد الزبيدي (١١٥٤ — ١٢٠٥ هـ): القوم أو الجنس أو العنصر؛ كجنس العرب أو الترك.

وتُسعمل اليوم بمعنى: الناس الذين عاشوا في «فترة» أو «طبقة» واحدة؛ وهي محددة بفترة ربع قرن؛ انظر هذه الكلمة — جيل — في المعجمات القديمة والحديثة». «تاريخ أبي زرع الدمشقي — مقدمة المحقق: ٥٥/١ هامش رقم ١.

المسألة الثالثة

في: معرفة الموالي

وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الأول

في: موالى الرق^(١)

ومعرفة الموالى منهم، من أعلى ومن أسفل: بالرق
بأن يكون قد أعتق رجلاً فصار موله، أو أعتقه رجل فصار موله^(٢).
فالمعتق — بالكسر: — مولى من أعلى.
والمعتق [بفتح]: مولى من أسفل

الحقل الثاني

في: موالى الحلف^(٣)

وأصله: المعاقدة والمعاهدة، على التعاضد والتساعد والاتفاق.
ومنه الحديث: «حالف رسول الله «صلى الله عليه وآله» بين المهاجرين والأنصار

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٤، لوحة ب، سطر ٧؛ ولا، الرضوية.

(٢) قال المامقاني: «ولا علاقة كيفيات.

فتارة يقولون في الرجل: أنه مولى فلان.

وأخرى مولى بني فلان.

وثالثة: أنه مولى آل فلان.

وقد يُضيفونه إلى ضمير الجمع، وقد يقطعونه عن الإضافة فيقولون مولى، ورُبما يقولون مولى فلان ثم مولى

فلان.

فمن الأول: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، أبو إسحاق مولى أسلم بن قُصي، مَدَنِي.

ومن الثاني: أحمد بن الحسن بن اسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار، أبي عبد الله، مولى بني أسد.

ومن الثالث: إبراهيم بن سليمان، أبي فاحة الثُرَي، مولى آل طلحة؛ وإبراهيم بن محمد، مولى مُرَيْش.

ومن الرابع: إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي، مولا هم.

ومن الخامس: أحمد بن رباح بن أبي نصر السكوني، مولى؛ وأيوب بن الحر الجعفي، مولى.

ومن السادس: ثعلبة بن ميمون، مولى بني أسد، ثم مولى بني سلامة. «مقباس الهداية: ص ١٥٠ —

١٥١».

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٤، لوحة ب، سطر ١٠؛ ولا، الرضوية؛ وإنما يوجد

بدله: «أو بالحلف — بكسر الحاء».

مرتين» ؛ أي: آخى بينهم.

فإذا حالفت أحد آخر؛ صار كُلُّ منهما مولى الآخر بالحلف (١).

الحقل الثالث

في: موالي الإسلام (٢)

— ١ —

فَمَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدِ آخَرٍ، كَانَ مَوْلَاهُ، يَعْنِي بِالْإِسْلَامِ (٣).

— ٢ —

وفائدته: معرفة الموالي المنسوبين إلى القبائل بوصفٍ مُطلق.

فإنَّ الظاهر في المنسوب إلى قبيلة — كما إذا قيل: فلان القرشي —: أنه منهم صليبة (٤)

— ٣ —

وقد تكون النسبة بسبب أنه مولى لهم بأحد المعاني؛ والأغلب مولى العتاقة (٥).

(١) قال الطيبي: كمالك بن أنس الإمام، ونفرو أصحابيون حبريون، صليبة، موالي لثيم قريش بالحلف «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٣٨»

وقال ابن كثير: وقد يكون بالحلف، كما يقال في نسب الإمام مالك بن أنس، مولى التميميين، وهو حميري أصحبي، صليبة.

ولكن كان جده مالك بن أبي عامر، حليفاً لهم؛ وقد كان عسيفاً عند طلحة بن عبيد الله التيمي أيضاً، فثبَّت اليهم كذا لك. «الباعث الحديث: ص ٢٤٦».

والعسيف: الأجير.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقه ٩٤، لوحة، سطر ١١٣، ولا، الرضوية؛ وإنما يوجد بدله: «أوبالإسلام».

(٣) قال الطيبي: كالبخاري الإمام، مولى الجُعفين ولواء الإسلام؛ لأنَّ جده كان مجوسياً، فأسلم على يد إيمان الجمعي. «الخلاصة في أصول الحديث: ص ١٣٨».

(٤) قال الزمخشري: وعربي صليب: خالص النسب. «أساس البلاغة: ص ٢٥٧».

(٥) قال الشيخ المامقاني: ومقتضاه: حل المولى عند الإطلاق على مولى العتاقة، لكونه الأغلب؛ وقد يُتأمل في أصل الانصراف، على فرض الغلبة والكثرة في بعض المعاني؛ سواء كان هو الخامس الذي يقوله الوحيد أو غيره، نظراً إلى أنَّ الانصراف الموجب لحمل الإطلاق على المنصرف إليه، إنما هو الوضعي الابتدائي، أو الحاصل بعد المهجر لغيره من المعاني، بحيث يتلَّغ حدَّ الوضع الثانوي.

لا الانصراف الإطلاقي الابتدائي الزائل بعد التروّي في الجملة، فإنَّ ذالك لا يُوجب الحمل عليه؛ بل، هو وغيره على حدِّ سواء، لا يتعين أحدهما إلاَّ بمعين.

وليس منه مطلق الغلبة، وإنَّ أفادت الظن؛ إذ لا دليل على اعتباره مطلقاً؛ إذ غاية ما ثبت اعتبار الظن بالمراد في باب الالفاظ بواسطة الوضع، وعدم نصب القرينة على خلاف الموضوع له.

الحقل الرابع

في: مولى الملازمه^(١)

وقد يُطلق المولى على معنى رابع؛ وهو: الملازمه
كما قيل: مِقْسَم، مولى ابن عباس، للزومه إياه^(٢)

أما فيما تعددت حقائقه، أو تعددت مجازاته بعد تعدد الحقيقة؛ فلا دليل على تعيين بعضها بمُطلق
الظن، ولومن غلبة ونحوها.

نعم، قد يُقال: بآثمه من جملة الامارات والقرائن المعينة للتخصيص على أحد المعاني في مورد؛
فإن ذلك قرينة على ارادة ذلك المعنى المنصوص عليه من لفظ المولى، في مورد آخر في كتاب واحد أو متعدداً لمصنف
واحد أو متعدداً؛ كما في ابراهيم بن أبي رافع؛ فإنهم ذكروا أنه كان مولى للعباس بن عبدالمطلب، ثم وهبه للنبي
«صلى الله عليه وآله»؛ فلما بُشِّرَ النبي «ص» بإسلام العباس اعتقه، فإن ذلك قرينة على ارادة المملوك من المولى،
فتأمل. «مقباس الهداية: ص ١٥١ - ١٥٢».

و أقول: الصحيح: ابراهيم ابورافع؛ وقيل: اسمه أسلم؛ وقيل: هرمز؛...؛ يُنظر: الدرجات الرفيعة:
ص ٣٧٣.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٥، لوحة ٤، سطر ٤؛ ولا، الرضوية.

(٢) وقال الشيخ المامقاني: وكيف كان، فلا تُفقد هذه اللفظة مدحاً يُعْتَدُّ به، في آتي من معانيه استعمل.

نعم، لو استعمل في المصاحب والملازم والمملوك ونحوها، لم يبعد افادته المدح، فيما إذا أُضيف إلى المعصوم،
أو عُدَّ ثقة جليل.

وذمّاً؛ إذا أُضيف إلى مُلحد أو فاسق؛ نظراً إلى أنَّ الطبع مكتسب من كُلِّ مصحوب، فتأمل. «مقباس
الهداية: ص ٥٢».

وأقول: المراد بيقسم هنا هو:

يقسم بن بجرة؛ ويُقال: ابن نجده، ابوالقاسم؛ مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل؛ ويُقال له: مولى ابن
عباس، للزومه له.

روى عن: ابن عباس، وعبدالله بن الحارث بن نوفل، وعائشه وغيرهم.

كما حدث عنه: المقبري، وميمون بن مهران، والحكم بن عُتيبة، وخصيف، وآخرون.

قالوا عنه: صدوق، وكان يُرسل، مات سنة ١٠١ هـ.

له في البخاري حديث واحد، كما روى له الأربعة.

ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح: ص ٤٩٨ - ٤٩٩، المستدرك على الصحيحين للحاكم: ج ١ ص

٤٦١، تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ٥٨٢/٢ رقم ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، تقريب التهذيب: ٢٧٣/٢، تهذيب

التهذيب: ٢٨٨/١٠، والجرح والتعديل: ج ٤ ق ١ ص ٤١٤، والمحاسن للبرقي: ص ٤٨٠، والمنار المُنيف: ص

١٣٨.

الحقل الخامس

في: من ليس بعربي^(١)

وخامس؛ وهو من ليس بعربي
فيقال: فلان مولى، وفلان عربي صريح.
وهذا النوع أيضاً كثير، ومرجع الجميع إلى نص أهل المعرفة عليه.
وفي كُتُب الرجال تنبيه على بعضه^(٢)

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٥، لوحة أ، سطر ٦؛ ولا، الرضوية.
(٢) قال ابن كثير: وقد كان جماعة من سادات العلماء، في زمن السلف، من الموالي.
وقد روى مسلم في صحيحه: أنَّ عمر بن الخطاب، لما تلقاه نائب مكة أثناء الطريق في حج أو عمرة قال
له: من استخلفت على أهل الوادي؟ قال: ابن أبيزى.
قال: ومن ابن أبيزى؟ قال: رجل من الموالي.
فقال: أما إنني سمعت نبيكم «صلى الله عليه وسلم» يقول: «إن الله يرفع بهذا العلم أقواماً، ويضع به
آخرين».

وذكر الزهري: أنَّ هشام بن عبد الملك قال له: من يسود مكة؟ فقلت: عطاء.
قال: فأهل اليمن؟ قلت: طاووس.
قال: فأهل الشام؟ فقلت: مكحول.
قال: فأهل مصر؟ قلت: يزيد بن أبي حبيب.
قال: فأهل الجزيرة؟ قلت: ميمون بن مهران.
قال: فأهل خراسان؟ قلت: الضحاك بن مزاحم.
قال: فأهل البصرة؟ قلت: الحسن بن أبي الحسن.
قال: فأهل الكوفة؟ فقلت: إبراهيم النخعي.
وذكر أنه يقول له عند كل واحد: أين العرب أم من الموالي؟ فيقول: من الموالي.
فلما انتهى قال: يا زهري، والله لتسودَّ الموالي على العرب، حتى يُخطب لها على المنابر والعرب تحتها؛
فقلت: يا أمير المؤمنين، إنها هو أمر الله ودينه؛ فمن حفظه ساد، ومن ضيعه سقط «الباعث الحثيث: ص ٢٤٦ —
٢٤٧»، وينظر: علوم الحديث لابن الصلاح — تحقيق عتر: ص ٤٠٢ — ٤٠٣.
وأقول: نعم، فالمسألة مسألة دين، وليست مكاسب قومية، في مفاضلة بين أصول عرقه، عربية وغير
عربية.

والآ، فاليدان كان، وفي ذلك الوقت بالذات، ثرياً بالأعراق الطاهرة العربية، مُتمثلة بالآفة
المصومين، كالباقر «عليه السلام»، ذوي المعطيات والقيم والمثل الرسالية؛ وهم هم، بما في ذلك صحبهم
المتجبنين، كجابر الأنصاري مثلاً، بصرف النظر عن كونهم — والمقياس دين وتقوى — نتاج سُيُولَةٍ عربية — كما
أسلفت — أو غير عربية.

المسألة الرابعة

في: معرفة الاخوة والآخوات
وتفصيل البحث في حقول

الحقل الأول

في: الفائدة

بمعنى ^(١): معرفة الاخوة والآخوات، من العلماء والرواة
وفائدة معرفته: زيادة التوسع في الاطلاع، على الرواة وأنسابهم
وقد أفرده بالتصنيف، للإهتمام بشأنه لذلك ^(٢).

الحقل الثاني

في: الأمثلة ^(٣)

فمثال الآخوين من الصحابة:

— ١ —

عبدالله بن مسعود، وعُتبه بن مسعود؛ آخوان ^(٤).

(١) هذا العنوان والزيادة؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٥، لوحة أ، سطر ٥؛ ولا، الرضوية.

(٢) اقتبس الشَّيْ ذاته المامقاني في مقبسه: ص ٢٠٩.

هذا وقد صُفِّت فيه جماعة؛ منهم؛ علي بن المديني، وأبو عبد الرحمن التَّسَائِي؛ يُنظر: الباحث الحثيث: ص ١٩٨.

وكذلك؛ صُفِّت فيه أبو زرعة الدمشقي، الحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان النصري، المتوفى سنة ٢٨١ هـ؛ واسم كتابه: «كتاب الاخوة والآخوات».

ذكره ابن عساكر في ترجمة «يحيى بن الحكم» بقوله: «قال أبو زرعة في كتاب الاخوة والآخوات...»، كما في تاريخ دمشق (خ م): ٥٠٠/١٢، ومعجم بقي أمية: ص ١٢٥.

كذلك؛ ذكره ابن حَجَر، كما في كتابه تعجيل المنفعة: ص ٢١٩؛ يُنظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي — مقدمة المحقق —: ٦٥/١ — ٦٦.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٥، لوحة أ، سطر ١١؛ ولا، الرضوية.

(٤) يُنظر: الباحث الحثيث: ص ١٩٨.

وبخصوص عبدالله بن مسعود يُنظر: الاستيعاب: ٣١٦/٢، وأسد الغابة: ٢٥٦/٢، ٢٥٩/٣ — ٢٦٠، الاصابة: ٣٦٨/٢، تذكرة الحفاظ: ١٣/١، الحجة في القراءات السبع: ص ٧٢، طبقات الفقهاء للشيرازي: ص ٤٣، الباب في تهذيب الأنساب: ٣٨٣/٣، طبقات القراء: ٤٥٩/١، المنار المتيقن: ١١٢، ١٤٦، معجم رجال الحديث: ٣٢٢/١٠ رقم ٧١٦٠.

وزيد بن ثابت، ويزيد بن ثابت؛ أخوان^(١).

— ٢ —

ومن أصحاب امير المؤمنين: زيد وصمصمه، ابنا صوحان^(٢)

وربعي ومسعود ابنا خراش العنسيان^(٣)

(١) يُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٨.

وبخصوص زيد بن ثابت يُنظر: غاية النهاية: ٢٩٦/١، وصفة الصفوة: ٢٩٤/١ ومعجم رجال الحديث:

٣٣٦/٧ رقم ٤٨٣٩.

(٢) قال ابن سعد: صمصمه بن صوحان بن حجر بن الحارث بن المجرس بن صبرة... وكان صمصمة أخا زيد بن صوحان لآبيه وأمه؛ وكان صمصمه يُكنى أبا طلحة؛ وكان من أصحاب الخطط بالكوفة، وكان خطيباً؛ وكان من أصحاب علي بن أبي طالب، وشهد معه الجمل هو وأخواه زيد وسيحان ابنا صوحان، وكان سيحان الخطيب قبل صمصمه، وكانت الراية يوم الجمل في يده، فقتل؛ فأخذها زيد، فقتل؛ فأخذها صمصمه. وقد روى صمصمه عن علي بن أبي طالب قال: قلت لعلي: اننا عمّا نأنا عنه رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وروى صمصمه أيضاً عن: عبدالله بن عباس.

وتوفي صمصمه بالكوفة، في خلافة معاوية بن أبي سفيان؛ وكان فقه قليل الحديث». طبقات ابن سعد

— طبعة أوربا — ج ٦ ص ١٥٤.

وأما بخصوص زيد بن صوحان؛ فيُنظر: الجمل للمفيد: ص ١٣٤، واختيار معرفة الرجال — تعليقة الداماد: ٢٨٤/١، وأسد الغابة: ٢٣٣/٢ — ٢٣٤، وتاريخ ابن أعم: ص ١٧٥، وجمهرة رسائل العرب: ٣٧٩/١، والمعارف لابن قتيبة: ص ١٣٨،...

(٣) هكذا هو النص في النسخة المرعشي: ورقة ٩٥، لوحة أ، سطر ١٣.

وكذا هو في النسخة الرضوية: ورقة ٥٦، لوحة ب، سطر ١٩ بنفس النص.

غير أنه جاء فيها مصحفاً؛ وصححه: رباعي ومسعود، ابنا خراش العنسيان.

وبخصوص رباعي بن خراش فهو كما قيل عنه: رباعي بن خراش بن جحش العنسي، ابومرهم الكوفي، من كبار التابعين، ومن غُلاة أهل الكوفة؛ قال العجلي: تابعي ثقة من خيار الناس، لم يكذب كذباً قط؛ مات سنة ١٠٠ هـ؛ وقيل: غير ذلك.

يُنظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح: ص ٣٦٧، وتقريب التهذيب: ٢٤٣/١، وتهذيب التهذيب:

٢٣٦/٣، ومشاهير علماء الأمصار: ص ١٠٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح — تحقيق الدكتور نور الدين عتر: ص ٣٥١.

«وبخصوص مسعود بن خراش العنسي؛ فيُنظر: معجم رجال الحديث: ١٤٣/١٨ رقم ١٢٢٩٥؛ غير أنه

ذكر فيه: مسعود بن خراش، بالحاء المعجمة وهو تصحيف.

— ٣ —

ومن التابعين؛ عمرو بن سُرخبيل أبو ميسره، وأرقم بن سُرخبيل؛ أخوان، فاضلان من أصحاب ابن مسعود^(١).
وآخرين لا يُحصى عددهم.
ومثال الثلاثة من الصحابة

— ١ —

سهل، وعباد، وعثمان؛ بنو حُنيف^(٢)

— ٢ —

ومن أصحاب أمير المؤمنين: سفيان بن يزيد، وأخوه عُبيد والحارث؛ كُلُّهم أخذ رأيته، وقُتِلَ في موقف واحد^(٣)

(١) وبخصوص عمرو بن سُرخبيل الممداني يُنظر: الباعث الحثيث: ص ٧٦، ١٩٨، وشرح نهج البلاغة: ٩٧/٤، وتكلمة الرجال للكاظمي: ٢٣٤/٢ — ٢٣٥، والغدير: ٩٧/٢، ٢٥٣/٦، ٢٨٦، ٢٥/٩، وتفسير الدر المنثور: ٢/١، والاصابة: ٥٣٥/٢، وعلوم الحديث ومصطلحه: ص ٢٦٣، ومنهج النقد في علوم الحديث: ص ١٥٣ هذا، وقد صُحِفَ إلى عُمر بن سُرخبيل في معجم رجال الحديث: ٤٠/١٣ رقم ٨٧٥٢.
وبخصوص الأرقم بن سُرخبيل، يُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٨، وشرح نهج البلاغة: ٣٣/١٣، ٣٥، ومعجم رجال الحديث: ٢٠/٣ رقم ١٠٧٩.
(٢) قال ابن كَثِير في موضوع «معرفة الأخوة والأخوات من الرواة»: ... ثلاثة أخوة: سهل، وعباد، وعثمان؛ بنو حُنيف؛ «الباعث الحثيث: ص ١٩٨».
والتوسع؛ يُنظر: رجال البرقي — تحقيق الارموي: — ص ٦٦، ورجال الشيخ الطوسي: ص ٢٠، ٤٣، واختيار معرفة الرجال — تعلية الداماد: ١٦٣/١ — ١٦٨، وخلاصة الاقوال: ص ٨١، وتهذيب التهذيب — طبعة حيدرآباد: — ٢٥١/٤، ومعجم رجال الحديث: ٣٣٥/٨ رقم ٥٦٢٦.
وبخصوص عباد بن حُنيف؛ فلم أجده ترجمه فيما بين يدي من المراجع.
نعم، في كتاب المغازي للواقدي: ١٠٤٧/٣ أنه أحد المشتركين في بناء مسجد الضرار، الذي أقر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بهدمه وحرقه.
وبخصوص عثمان بن حُنيف؛ يُنظر: مروج الذهب: ٣٥٨/٢، والجليل للمفيد: ١٤٧، ١٥٠، ١٥٢ — ١٥٣، واختيار معرفة الرجال — تعلية الداماد: ١١٤/١، ورجال الشيخ الطوسي: ص ٤٧، ورجال بحر العلوم: ٧٤/٣ — ٧٨، والاصابة — طبع مصر ١٣٢٨ هـ: ٤٥٩/٢، والاستيعاب — بهامش الاصابة: ٨٩/٣، وتهذيب التهذيب: ١١٢/٧، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال: ص ١١٩، وتنقيح المقال: ٢٤٥/٢، ومعجم رجال الحديث: ١٠٦/١١ رقم ٧٥٧٥.
(٣) هكذا هو النص في النسخة المرعية: ورقة ٩٥، لوحة ب، سطر ٤؛ وكذا هو نفسه في النسخة الرضوية.

والنص، لا يخلو من نقص وتصحيف؛ لقل سبق النظر والعجلة، هاءلنا الوقوع فيه.

وسالم، وعبيدة، وزباد؛ بنو الجعد الأشجعيون^(١).

ثم سرى من بعد ثاني الشهيدين، كلاً أو بعضاً، إلى من اقتبس منه.

فالشيخ المامقاني اقتبسه هكذا: «ومن أصحاب أمير المؤمنين (ع): سفيان بن يزيد؛ وأخوه عبيد والحرب، كلهم أخذوا رايته، وقتلوا في موقع واحد». «مقباس الهداية: ص ٢١٠». علماء، يأتي رجعت إلى تنقيح المقال، فلم أجد ترجمة لأحد هؤلاء الثلاثة. وأما بالنسبة للسيد الخوئي فالنص هكذا:

«سفيان بن يزيد؛ أخذ الراية، ثم أخوه عبيد بن يزيد، ثم أخوه كرب بن يزيد، ثم أخذ الراية عميره بن بشر، ثم أخوه الحارث بن بشر؛ فقتلوا؛ ثم أخذ الراية وهب بن كريب أبو القلوص — من أصحاب أمير المؤمنين — رجال الشيخ: ٢٥». معجم رجال الحديث: ١٦١/٨ رقم ٥٢٤١.

ثم أنه لم يُترجم للحارث؛ وقال عن عبيد بن يزيد: تقدم في أخيه سفيان بن يزيد، كما في: ٦٠/١١ رقم ٧٤٢٤؛ وقال عن كرب بن يزيد: تقدم في ترجمة أخيه سفيان بن يزيد، كما في ١١٣/١٤ رقم ٩٧١٩؛ وقال عن عميره بن بشر: من أصحاب علي (عليه السلام): أخذ الراية بعد قتل كرب بن يزيد، وقتل — تقدم في سفيان بن يزيد — كما في: ١٥٩/١٣ رقم ٩٠٨٩؛ وقال عن الحارث بن بشر: صاحب الراية، قُتِلَ في المعركة، من أصحاب علي (عليه السلام)، ويأتي في سفيان بن يزيد كما في: ١٩٠/٤ رقم ٢٤٤٩؛ وقال عن وهب بن كريب أبو القلوص، تقدم في ترجمة سفيان بن يزيد، كما في: ٢٠٩/١٩ رقم ١٣١٩٥.

أما لورجعتنا إلى رجال الشيخ: ص ٤٤ رقم ٢٥ لوجدنا النص عنده هكذا: «سفيان بن يزيد، أخذ الراية ثم أخوه عبيد بن يزيد، ثم أخوه كرب بن يزيد؛ ثم أخذ الراية عميره بن بشر، ثم أخوه الحارث بن بشر، فقتلوا، ثم أخذ الراية وهب بن كريب أبو القلوص.

ولى نفس الرجال، صورة النسخة الخطية المنسوخة سنة ٥٣٣ هـ، والمقروءة على جملة من العلماء الأفاضل، المائلة إلى السيد العلامة المهرس السيد عبدالعزيز الطباطبائي، لوجدنا النص هكذا: «سفيان بن يزيد أخذ الراية، ثم أخوه عبيد بن يزيد، ثم أخوه كرب بن يزيد؛ ثم أخذ الراية عمير بن بشر، ثم أخوه الحارث بن بشر فقتلوا، ثم أخذ الراية وهب بن كريب أبو القلوص»، ورقة ١٦، لوحة ١٥ — ١٧؛ ولوحة ب، سطر ١. وعليه، فيبدو أن مرجع الشهيد الثاني، هو الشيخ الطوسي؛ وأما الطوسي وكذا الخوئي الذي أخذ عنه، فإن مرجعها إلى المنقري نصير بن مزاحم، على ما يظهر.

نعم، يبدو أن النص المنقول في رجال الشيخ، أساساً قد أخذ بطريق الوجداء، من كتاب وقعة صفين للمنقري؛ والذي جاء فيه مسنداً وبشكل واضح جلي، له ما يُعزّزه من مصداقيه في تاريخ الطبري، كما همش ذلك محقق الوقعة الاستاذ عبدالسلام هارون، وفي شرح النهج لابن أبي الحديد: ٢٠١/٥ وفيه: زيد بدلاً من يزيد. اجل؛ النص في سننوه هكذا: نصره عن عمره عن فضيل بن خديج، عن مولى الاشتري قال: لما انتهزت ميمنة أهل العراق، أقبل علي...؛ ثم أخذ الراية سفيان بن زيد، ثم عبد بن زيد، ثم كرب بن زيد، فقتل هؤلاء الاخوة الثلاثة جميعاً؛ ثم أخذ الراية عمير بن بشر، والحارث بن بشر، فقتلوا؛ ثم أخذ الراية وهب بن كريب (أبو القلوص...)». وقعة صفين: ٢٥٠ — ٢٥١ باختصار.

(١) هكذا في المخطوطة المرعية: ورقة ٩٥، لوحة ب، سطر ٤، الهامش الآمين؛ وكذا في النسخة الرضوية: ورقة ٥٧، لوحة أ، سطر ٢؛ كما أنّ الشهي ذاته في مقباس الهداية: ص ٢١٠.

ومن أصحاب الصادق: الحسن، ومحمد، وعلي؛ بنوعطيه الدغشي المحاربي^(١)
ومحمد، وعلي، والحسين؛ بنو أبي حمزة الثمالي^(٢)

ولكن؛ يبدو الصحيح: بنو أبي الجعد؛ وأبو الجعد هو: رافع النطفاني الكوفي؛ وفي ترجمته يُنظر: تقريب
التهذيب — طبع مصر ١٣٨٠ هـ: ٢٤٢/١ رقم ١٩، وتهذيب التهذيب: ٢٣٢/٣، وطبقات ابن سعد — طبعة
أوربا: ١٣٩/٦، والفوائد الرجالية — رجال السيد بحر العلوم: ٢٦٩/١، والغارات — تحقيق الارموي: ١٣١/١،
ومعجم رجال الحديث: ١٥٧/٧ رقم ٤٤٨٧ و ٤٤٨٨.

وأما بخصوص زياد بن أبي الجعد؛ فيُنظر: طبقات ابن سعد: ٢٠٣/٦، رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٢،
تقريب التهذيب — طبع مصر: ٢٦٦/١ رقم ٩٤، كتاب رجال البرقي — تحقيق الارموي: ص ٥، وكتاب
الرجال لابن داود: ع ١٦٢ رقم ٦٤٠، الفوائد الرجالية — رجال بحر العلوم: ٢٦٩/١، ٢٧٠، ومعجم رجال
الحديث: ٣٠٠/٧ رقم ٤٧٦١، ٣٠٥/٧ رقم ٤٧٧٢.

وأما بخصوص سالم بن أبي الجعد؛ فيُنظر: الفوائد الرجالية — رجال بحر العلوم: ٢٦٩/١، ٢٧٠، و
معجم رجال الحديث: ١٢/٨ رقم ٤٩٣٣، و ١٣/٨ رقم ٤٩٣٤، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي: ٢٩٣/١، ووقعة
صفين: ص ٢١٧، ٢١٩، والايضاح لابن شاذان: ص ٦٦، والغارات: ١٣١/١، والفدير: ٩٣/٣، ٢٩١/٨، ٣٧٧،
وشرح النهج: ٩٨/٣، ١١٩/٤، ٣٧٢/٦، وطبقات ابن سعد — طبعة أوربا: ٢٠٣/٦، ...

وأما بخصوص «عبيده»، على مثل هذه الصورة، تصغير «عبد» منتبه بقاء مربوطة؛ فقد ورد هكذا في
النسخة المرعشية: ورقة ٩٥، لوحة ٤؛ سطر ٤؛ وكذا في النسخة الرضوية: ورقة ٥٧، لوحة ١؛ سطر ١؛ وكذا في مقباس
الهداية — مُقَبَّساً: ص ٢١٠.

غير أنه — فيما يبدو — في البين تصحيف؛ وصحيحه: «عبيد»، من دون تاء مدوّرة؛ كما جاء ذلك في
رجال الشيخ — طبعة النجف: ص ٤٨؛ وكذا في تقريب التهذيب — طبعة مصر: ٥٤٢/١ رقم ١٥٣٩،
وتهذيب التهذيب — طبعة حيدرآباد: ٦٢/٧، والفوائد الرجالية — رجال بحر العلوم: ٢٧٠/١ — ٢٧١.

وبالمناسة؛ فهو في رجال البرقي — تحقيق الارموي: عبيد؛ كما في ص ٥.
وفي معجم رجال الحديث: ٨٦/١٠ رقم ٦٦٥٨، هو عبدالله بن أبي الجعد؛ و ٤٦/١١ رقم ٧٣٨٨، وفيه:
عبيد بن الجعد، من دون لفظة «أبي»؛ و ٦١/١١ رقم ٧٤٢٩، وفيه: عبيد النخعي؛ و ٩٢/١١ رقم ٧٥٢٦، وفيه:
عبيد بن أبي الجعد.

أجل، الذي يظهر من الجميع، وبعد المقارنة — بين المصادر: — أنّ الاسم الصحيح في هذا المجال هو:
عبيد؛ والمقصود به: عبيد بن أبي الجعد، أخو سالم بن أبي الجعد وأخوته.

وأما بخصوص زياد بن أبي الجعد؛ فيُنظر: معجم رجال الحديث: ٣٠٠/٧ رقم ٤٧٦١، و ٣٠٥/٧ رقم
٤٧٧٢، والفوائد الرجالية: ٢٦٩/١، ٢٧٠، ٢٧١، وتقريب التهذيب: ٢٦٦/١ رقم ٩٤، وتهذيب التهذيب: ٦٢/٧
— طبع حيدرآباد.

هذا، وقد صُحِّفَ إلى زياد بن جعد، وزياد بن أبي الجعد.

(١) بالنسبة إلى بني عطية الدغشي المحاربي يُنظر: رجال بحر العلوم: ٣٧٦/١ — ٣٧٧.

(٢) يُنظر: الفوائد الرجالية — رجال بحر العلوم: ٢٥٨/١ — ٢٦٣.

وعبدالله، وعبد الملك، وعريق؛ بنوعطابن ابي رباح^(١)؛ نُجباء

— ٤ —

ومن أصحاب الرضا «ع» حماد بن عثمان، والحسين، وجعفر — أخواه^(٢) —
وغيرهم؛ وهم كثيرون أيضاً.

ومثال الأربعة

— ١ —

عبيد الله، ومحمد، وعمران، وعبد الأعلى؛ بنو علي بن أبي شعبة الحلبي؛ ثقة فاضلون؛
وكذلك آبوهم وجاههم^(٣)

— ٢ —

وبسطام — أبوالحسين الواسطي —، وزكريا، وزباد، وحفص؛ بنوشابور وكلهم ثقة
أيضاً^(٤).

— ٣ —

ومحمد، واسماعيل، واسحاق، ويعقوب؛ بنوالفضل بن يعقوب بن سعيد بن نوفل بن
حارث بن عبد المطلب.

وكل هؤلاء ثقة من أصحاب الصادق «ع»^(٥).

— ٤ —

وداود بن فرقد؛ وأخوته: يزيد، وعبد الرحان، وعبد الحميد^(٦)

— ٥ —

وعبد الرحيم، وعبد الخالق، وشهاب، وهب؛ بنو عبد ربه.
وكلهم خيار فاضلون^(٧)

(١) وبالنسبة إلى عطاء بن أبي رباح؛ فيُنظر: تاريخ أبي زرعه الدمشقي: ٢٤٧/١، ومجمع رجال الحديث: ٢٥٥/١٠، رقم ٦٩٩١، و ٢٥/١١، رقم ٧٣٠٤، و ١٤١/١١، رقم ٧٦٧٤، و ١٤٣/١١، رقم ٧٦٨٣، و ١٤٣/١١، رقم ٧٦٨٤، و ١٤٤/١١، رقم ٧٦٨٦، واختيار معرفة الرجال: ٤٧٧/٢.
(٢) يُنظر: اختيار معرفة الرجال — تطبيقه الداماد: ٦٧٠/٢، رقم ٦٩٤، والجامع لرواة وأصحاب الامام الرضا «ع»: ٢٦٦ — ٢٢٧، رقم ٢٣٥.

(٣) يُنظر: الفوائد الرجالية: ٢١٤/١ — ٢٢٢.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٦٧/١ — ٣٦٨.

(٥) وقد اقتبس الشّيْخ ذاته الشيخ الكاظمي في تكملة الرجال: ١٩٨/١.

(٦) يُنظر: الفوائد الرجالية: ٣٨٢/١.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٥٢/١ — ٣٥٧.

— ٦ —

ومحمد، واحمد، والحسين، وجعفر؛ بنو عبدالله بن جعفر الحميري^(١)

— ٧ —

ومن غريب الاخوة الاربعة: بنو راشد، ابي اسماعيل السلمي؛ ولدوا في بطن واحد، وكانوا علماء.

وهم: محمد، وعمر، واسماعيل، ورابع لم يستقوه^(٢)

ومثال الخمسة

سفیان، ومحمد، وآدم، وعمران، وابراهيم؛ بنو عيينة، كلهم حدثوا^(٣)

ومثال الستة

من التابعين: أولاد سيرين: محمد المشهور، وأنس، ومعبّد، وحفصة، وكریمه^(٤).

ومن رواة الصادق «عليه السلام»: محمد، وعبدالله، وعبيد، وحسن، وحسين، ورومي؛ بنو زرارته بن أعين^(٥).

ومثال السبعة من الصحابة

بنو مقرن المزني؛ وهم: النعمان، ومثقل، وعقيل، وسويد، وسنان، وعبدالرحمان، وعبدالله.

وقيل: إن بني مقرن كانوا عشرة^(٦)

ومثال الثمانية

زراره، وبكير، وحران، وعبد الملك، وعبدالرحمان، ومالك، وقعنّب، وعبدالله؛ بنو أعين، من رواة الصادق «عليه السلام»^(٧).

(١) يُنظر: رجال النجاشي — طبعة مؤسسة النشر الاسلامي بقم: ص ٣٠٤ — ٣٥٥ رقم ٩٤٩.

(٢) يُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٨.

(٣) يُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٨.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه.

وهناك مثال آخر على الستة؛ يُنظر: وقعة صفين: ص ٢٥٢.

(٥) يُنظر: الفوائد الرجالية: ٢٢٢/١ — ٢٥٧.

(٦) يُنظر: الباعث الحثيث: ص ١٩٩.

(٧) يُنظر: الفوائد الرجالية — رجال بحر العلوم: ٢٢٢/١ — ٢٥٧، وتاريخ آل زرارته بن أعين.

[ومثال التسعة] (١)

ويُوجد في بعض الطرق: نجم بن أعين؛ فيكون من أمثلة التسعة (٢)

[ومثال العشرة] (٣)

— ١ —

ولو أضيفت إليهم اختهم أم الأسود، صاروا عشرة.
وما زاد على هذا العدد نادر؛ فلذا وقف عليه الأكثر (١).

— ٢ —

ومن أمثلة العشرة: أولاد العباس بن عبد المطلب.
وهم؛ الفضل؛ وعبد الله، وعبيد الله، وعبد الرحمان، وقثم، ومعبد، وعون، والحارث،
وكثير، وتمام — وكان أصغرهم —.

وكان العباس يحملُهُ ويقول:

تَمَّوْا بِتَمَامٍ فَصَارُوا عَشْرَةَ

يَا رَبِّ فَاجْعَلْ لَهُمْ كَرَاماً بِرَرَهُ

واجعل لهم خيراً ونَمِّ الثَّمَرَةَ (٥)

وكان له ثلاث بنات: أم كلثوم، وأم حبيب، وأميمة.

والله تعالى أعلم.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٩٦، لوحة ب، سطر ٢؛ ولا، الرضوية.

(٢) يُنظر: الفوائد الرجالية: ٢٢٢/١ — ٢٥٧.

(٣) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٩٦، لوحة ب، سطر ١٣؛ ولا الرضوية.

(٤) يُنظر: الفوائد الرجالية: ٢٢٢/١ — ٢٥٧.

(٥) في المخطوطة المرعشية ورقة ٩٦، لوحة ب، سطر ٩: «وَأَنَّمْ».

ويُنظر: الدرجات الرفيعة: ص ١٥٣.

المسألة الخامسة

في: معرفة الأوطان

وتفصيل البحث في حقول:

الحقل الأول

في: فائدة المعرفة^(١)

— ١ —

ومن المهم أيضاً: معرفة أوطانهم وبلدانهم؛ فإن ذلك رُبما يميز بين الاسمين المتفقين

في اللفظ

— ٢ —

وأيضاً؛ رُبما يُستدلّ بذكر وطن الشيخ، أو ذكر مكان السماع؛ على الإرسال بين الراويين، إذا لم يُعرف لها اجتماع عند من لا يكتفي بالمعاصره.

الحقل الثاني

في: علة الانتساب^(٢)

وقد كانت العرب تنسب إلى القبائل

وإنما حدث الانتساب إلى البلاد والأوطان، لما توطنوا فسكنوا القرى والمدائن، وضاعت الأنساب.

فلم يبق لها غير الانتساب إلى البلدان والقرى، فانتسبوا إليها كالعجم، فاحتاجوا إلى ذكرها^(٣).

(١) هذه العناوين ومعاوناتها؛ نحن أضفناها، وليست من النسخة الأساسية؛ ولا، الرضوية.

(٢) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية؛ ورقة ٩٦، لوحة ب، سطر ١١؛ ولا، الرضوية.

(٣) قال ابن الصلاح: وقد كانت العرب؛ إنما تنسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى والمدائن، حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان، كما كانت العجم تنسب؛ وأضاع كثير منهم أنسابهم، فلم يبق لهم غير الانتساب إلى أوطانهم؛ علوم الحديث: — تحقيق الدكتور عترة: ص ٤٠٤.

وبالمناسبة؛ فقد ذكر الاستاذ شكر الله بن نعمة الله القوجاني، في معرض تعريفه بكتاب «الارشاد في معرفة علماء البلاد»، للخليلي أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن احمد القزويني الحافظ «ت ٤٤٦ هـ».

قال سيادته: «من هذا الكتاب نسخة في تركيا — مكتبة ايا صوفيا رقم ٢٩٥١، وعنها رقيقه في معهد المخطوطات بالقاهرة — وطريقة المؤلف في التراجم فيه: هي تقسيم علماء الحديث على البلدان... تاريخ أبي زرة الدمشقي — مقدمة المحقق: — ٢/١.

الحقل الثالث

في: كيفية النسب^(١)

— ١ —

فالسكن ببلدٍ وإن قلَّ — وقيل: يُشترط سُكناه أربع سنين —، بعد أن كان قد
سكَنَ بلدًا آخر؛ يُنسب إلى أيها شاء؛ أو يُنسب إليهما معاً؛ مقلماً للأوّل من البلدين سُكنى.
ويَحسُن عند ذاك: ترتيب البلد الثاني بـ«ثم»؛ فيقول مثلاً: البغدادي ثم
الدمشقي.

— ٢ —

والسكن بقرية بلدٍ ناحية إقليم؛ يُنسب إلى أيها شاء، القرية والبلد والناحية
والإقليم.
فَمَن هو مِن أهل جُبُعٍ مثلاً، لَهُ أن يقول في نسبته: الجُبُعي، أو الصيداوي،
أو الشامي.

— ٣ —

ولو أراد الجمع بينها؛ فليبدأ بالآعم؛ فيقول: الشامي الصيداوي الجُبُعي.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٩٧، لوحة ١٦ سطر ١٦ ولا، الرضوية.

خاتمة^(١)

(١) هذا العنوان ليس من النسخة الأساسية، وإنما نحن أضفناه للضرورة المنهجية.

— ١ —

فهذه جملة موجزة في الإشارة إلى مقاصد هذا العلم؛ أعني؛ دراية الحديث وأنواعه، إجمالاً.

وقمن أراد الاستقصاء فيها، مع ذكر الأمثلة الموضحة لمطالبه؛ فعليه بكتابنا «غنية القاصدين في معرفة اصطلاح المحدثين»؛ فإنه قد بلغ في ذلك الغاية، وفق الله تعالى لإكمالِهِ، بمحمدٍ وآله.

والله تعالى الموفق للسداد، والهادي إلى سبيل الرشاد، وهو حسبنا ونعم الوكيل؟

— ٢ —

قرغ من تسويد هذا التعليق، المنزل منزلة الشرح، للرسالة الموسومة بـ«البداية في علم الدراية»؛ مؤلفها العبد الفقير إلى عفو الله تعالى «زين الدين بن علي بن أحمد الشامي العاملي»، عاملة الله بلطفه، وعفا عنه بميتي وفضليه؛ هزيع ليلة الثلاثاء، خامس عشر شهر ذي الحجة الحرام، عام تسع وخمسين وتسعمائة؛ حامداً مُصلياً مُسئلاً.

الفهرست

| | | |
|------------------------------------------------------|-----|-----------------------------------------------|
| الإهداء | ٥ | المقدمة: في الحديث، المتن، والسند ٤٧ |
| التقديم | ٩ | الحقل الأول: في الخبر والحديث والأثر ٤٩ |
| بين يدي الكتاب | ١٧ | الحقل الثاني: في متن الحديث ٥٢ |
| الترجم له في سطور | ٢٤ | الحقل الثالث: في السند والإسناد ٥٣ |
| الشرح لدى الظهور | ٢٥ | الحقل الرابع: في صدق الخبر وكذبه ٥٤ |
| | | الحقل الخامس: في القطع وخفائه ٥٩ |
| | | الحقل السادس: في المتواتر ٦٢ |
| | | الحقل السابع: في الآحاد ودرجاته ٦٩ |
| | | الحقل الثامن: في حصر الأخبار ٧٢ |
| | | الحقل التاسع: في تحديد البحث ٧٤ |
| | | الحقل العاشر: في خلة البحث ٧٠ |
| المسألة الثانية: في حجة العمل بها ٨٨ | | الباب الأول: في أقسام الحديث ٧٦ |
| القسم الثاني: في الأنواع والفروع ٩٥ | | القسم الأول: في الأحاديث الأصول ٧٧ |
| المسألة الأولى: في أنواع المشترك ٩٦ | | المسألة الأولى: في درجات الأصول ٧٧ |
| المسألة الثانية: في أنواع الضعيف ١٣٢ | | |
| تنقحه | ١٦٤ | |
| بين يدي الباب الثاني ١٦٦ | | |
| الباب الثاني: في من يُقبل روايته ومن تُردّ ١٧٣ | | |
| القسم الأول: في جواز البحث ورجاله ١٧٤ | | |
| المسألة الأولى: في مشروعية البحث ١٧٤ | | |
| المسألة الثانية: في مرويتين بالمناسبة ١٧٥ | | |
| المسألة الثالثة: في وجوب معرفة الرواة ١٧٦ | | |
| المسألة الرابعة: في مصني علم الرجال ١٧٧ | | |
| المسألة الخامسة: في إعادة النظر مجدداً ١٧٩ | | |
| المسألة السادسة: في مراعاة الاجتهاد ١٨٠ | | |
| القسم الثاني: في شروط القبول والرد ١٨١ | | |
| المسألة الأولى: في أوصاف الراوي ١٨١ | | |
| المسألة الثانية: في تشخيص العدالة ١٩٢ | | |
| المسألة الثالثة: في الجرح والتعديل ١٩٤ | | |
| المسألة الرابعة: في المعيار والتقديم ١٩٨ | | |
| المسألة الخامسة: في حدود التزكية ٢٠٠ | | |

| | |
|----------------------------------------------------|-----|
| باب الرابع: في اسماء الرجال | |
| وطبقاتهم | ٣٣٨ |
| الفصل الاول: في الرعي الاول | ٣٣٩ |
| المسألة الاولى: في الصحابي | ٣٣٩ |
| المسألة الثانية: في التابعين | ٣٤٦ |
| المسألة الثالثة: في المخضرمين | ٣٤٧ |
| الفصل الثاني: في اللق والسن | ٣٤٩ |
| المسألة الاولى: في برواية الأقران | ٣٤٩ |
| المسألة الثانية: في المدبغ | ٣٥٠ |
| المسألة الثالثة: في رواية الأكابر عن الأصاغر | ٣٥٢ |
| المسألة الرابعة: في رواية الأبناء عن الآباء | ٣٥٦ |
| المسألة الخامسة: في رواية السابق واللاحق | ٣٦٦ |
| المسألة السادسة: في رواية المقتضى والمفترق | ٣٦٨ |
| المسألة السابعة: في رواية المؤتلف والمختلف | ٣٧٠ |
| المسألة الثامنة: في التشابه | ٣٨٤ |
| الفصل الثالث: في طبقات الرواة | ٣٨٦ |
| المسألة الاولى: في فائدة معرفة الطبقات ... | ٣٨٦ |
| المسألة الثانية: في المواليد والوفيات | ٣٨٧ |
| المسألة الثالثة: في معرفة اللوالي | ٣٨٩ |
| المسألة الرابعة: في معرفة الاخوة والخوات ... | ٣٩٣ |
| المسألة الخامسة: في معرفة الأوطان | ٤٠١ |
| خاتمه | ٤٠٣ |
| الفهرست | ٤٠٥ |

| | |
|---------------------------------------------|-----|
| مسألة السادسة: في الفاظ الجرح والتعديل . | ٢٠٣ |
| المسألة السابعة: في من اختلط وخلط | ٢١٠ |
| المسألة الثامنة: في قواعد القبول | ٢١٢ |
| باب الثالث: في تحمل الحديث | ٢١٥ |
| الفصل الاول: في أهلية التحمل | ٢١٦ |
| المسألة الاولى: فيما يشترط | ٢١٦ |
| المسألة الثانية: فيما لا يشترط | ٢١٩ |
| الفصل الثاني: في طرق التحمل | ٢٣٠ |
| المسألة الاولى: في السماع من لفظ الشيخ .. | ٢٣١ |
| المسألة الثانية: في القراءة على الشيخ | ٢٣٧ |
| المسألة الثالثة: في الإجازة | ٢٥٨ |
| المسألة الرابعة: في المناولة | ٢٧٨ |
| المسألة الخامسة: في الكتابة | ٢٨٧ |
| المسألة السادسة: في الإعلام | ٢٩٢ |
| المسألة السابعة: في الوجادة | ٢٩٧ |
| الفصل الثالث: في كيفية رواية الحديث .. | ٣٠٤ |
| المسألة الاولى: في الرواية الحجة | ٣٠٤ |
| المسألة الثانية: في رواية من لا يقرأ | ٣٠٧ |
| المسألة الثالثة: في الرواية بالمعنى | ٣١٠ |
| المسألة الرابعة: في تجزئة الحديث | ٣١٧ |
| المسألة الخامسة: في مراعاة العربية | ٣٢٢ |
| المسألة السادسة: في دمج الأسانيد | ٣٢٨ |
| المسألة السابعة: في الزيادة والخلاف | ٣٣٠ |
| المسألة الثامنة: في التفريق والاشتراك ... | ٣٣٤ |